حاشية المطول لحسن جلبي الفناري
رحمه الله تعالى رحمة
واسعة

هذا
هذا
هذا

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP P. ... KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1076

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وقفني عبده

١٢٤٤

عدد
١٢٢٥

1923

RAĞIP P.
Ka. N.
1232

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي شرح صدور ارباب الاذهان لايضاح معاني الكلم ببديع البيان ونور
قلوب اصحاب التحقيق والتبيان لتنوير مباني الحكم باقوى البرهان اطيب نسيم هب على مشام
قلوب العالمين نسيم توحيده واعذب تسنيم صب على عطاش عقول العالمين تسنيم تمجيده
فسبحانه من حكيم دبر امور عباده على طبق مقتضى الحال وتلاشى دون احصاء آلائه لسان
التفصيل والاجمال والصلوات والسلام الاتمان الاكملان على السيد المستل من سلالة
عدنان المبعوث بكتاب اعجز بلاغته مصاقع خطباء قحطان محمد سيد المختار قاطبة
ومظهر الكل من الطاف رحمن لولا جناب حبيب الله ما برزت في الكون سلسلة حقيقة امكان
عليه سلام الله ما سح وابل وفاح ريح الشوق من عذبة البان وعلى آله واصحابه رماة حدق
الفصاحة والبيان وحماة طرق الهداية والتبيان الذين هم بدور معالم الدين وشموس عوالم
الايمان ما خضلت صدور رياض المزن بالهتان اهلي معاشر طلاب اليقين سلام عليكم
لا يشعر الجاهلين ان اقصى معارج كمالات نوع الانسان على ما اطبق عليه ابناء كل زمان هو
التحلي باصناف العلوم وانواع العرفان والاحاطة بما فيهما من النكت بالاتقان فانها اشرف
ما يتشرف به هم الامم وارفع ما ترفعه الامم على القمم وان فن البلاغة من بينها محتو على اسباب
النجاح ومنطو على قواعد الفلاح اذ غاية الفوز بالسعادة العظمى من التصديق باعجاز كلام
الله ونهاية الوصول الى الدولة الكبرى من الاذعان بنبوة رسول الله وقد صنف كتب تراح
عطا لعتها الارواح ولا كالشرح المشهور تلخيص المفتاح فانه كتاب اعترف بسمو منزلته
الحاسدون واذعن لعلو رتبته المعاندون وكيف لا وقد انطوى على زبدة نتائج انظار
المتقدمين واحتوى على خلاصة ابكار افكار المتاخرين وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان
ولذا سار بذكره الركبان ولله در من قال وحبر في المقال ما صنف الناس في علم وما جمعوا
مثل المطول في ضبط وايجاز لو ادعى قصبات السبق صاحبه كفى به آية دلت باعجاز
وفضلاء الدهر بعد الفاضل المحشي وان شدوا اعناق الهمم العالية وسودوا وجوه الاوراق بالحواشي
عليه الا انهم لم ياتوا بما فيه شفاء العليل ورواء الغليل فمنهم من يمنع تارة ويراه صوابا ويرد

اخرى

اخرى ويخاله جوابا وستجده اذا كشفنا عن وجهه غطاء كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء
ومنهم من طبع على اللماء وجبلت طينته من المراء فمزج الشهد بالسم واكل السمين ودم ومنهم
من جحد الصباح من بعد ما انتشرت له الاضواء ما دلاه الصبح ليس بطالع بل اذ عشا
انكرت عيناه واما الفاضل المحشي وان كان ممن لا يشق غباره ولا يخفى على احد مقداره
وكان هو والشارح المحقق كتوامين تراضعا بلبان وترعرعا من اكلاء العلوم في عشب
اخصب من نعمان جزاهما الله عنا بالاحسان وبوأهما اعلى غرفات الجنان الا انه
لم يبق الا القليل من الغليل ولم يعد عن العليل من الرغيل هذا واني مذ حنني السعي
ما العروج الى اقصى مدارج الفضائل على ارتضاع اخلاف تحقيقات الاواخر والاوائل
ويستحركني الهمة الى استقصاء فوائده قلق الرغبة في ان اوفي كلي من فرائده تانقا الى
استطلاع طلائع بدائع رموزه توق العليل الى ماء صدا مشوقا الى استكشاف كنه ودائع كنوزه
شوق العليل الى العافية والشفاء متفوقا لاستنبات حقائقه انا ونوق الجهود متخطيا في درك
دقائقه كل حد من الجد معهود حاميا حول حماه سرقطرها الى ان فرغت من ماربي بقرطها فوقفت
على غثه وسمينه وعرفت ما يتلقف الملوى من عينه وقد كنت قدما علقت على بعض ابحاث
الفصاحة والبلاغة انموذجا مما استفدته من الافاضل والتقطته من كلام الاوائل وسنح به
الخاطر الفاتر وسنح للنظر القاصر فافاض منصفو اخواننا في الاستغراب وقالوا ان هذا
لشيء عجاب ووضعوا ما كتبته على الراس والعين وراموا اتمامه على فرض عين لكن لم اجد
نفسي لذلك نشيطة بل حرية متثبطة لا للعجز في شانه او قصور في بيانه كيف والبيان
انا ابو عذره ومقتضب حلوه ومره بل لما ارى عليه طباع الزمان من الميل الى اللدد والعناد
وظهور البغي بينهم والفساد ولان هذا العلم قد نضب ماؤه وانتقص رواؤه واتخذ ظهريا
وصار طلبه نسيا فريا لم يبق من اوطانه الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ولا يرى من سكانه الا
ضرب بلدح عجفى اين الذين عهدتهم من سادة عز واين اولئك الاقوام عفت الديار وزال
عنها اهلها فكانها وكانهم احلام وكلما كثرت المدافعة مرة بعد اخرى لاستعلاء باهوائهم وجرى
توالى منهم الالتماس والسؤال ولم يبق للمطل والمدافعة متسع ومجال فاجبتهم الى سؤالهم وتابع

المخطوب سفي الاحجام ٥ واخذت في تحرير ما سنح لي وتوزع القلب يمنع الاقدام ٥ ولا معي من الاذكيا
من يمد ٥ ولا من الاصحاب من يمنع ويرد ٥ مفرغا ما جمعت في قالب الحسن والكمال ٥ موجها مقاصد
كتاب التوجيه الذي هو السحر الحلال في عالم القيل والقال ٥ مستمدا من روحانية الاسلاف
الكرام بوأهم الله وايانا دار السلام ٥ مقتبسا من انوارهم ٥ مستضيا من شعشعة اشعة اقمارهم ٥
كالبحر عطره السحاب وماله فضل عليه لانه من مائه ٥ وظني ان لا يعد هذا عيبا بين الانام ٥ فانه ليس
اول قارورة كسرت في الاسلام ٥ ولا اعتراض على من ملك القلم والمداد في تحرير ما يقصد به الصلاح
لا الفساد ٥ على ان خلو الزمان عن هيبة شقاشق المهرة الاعلام هو الذي جراني على هذا المرام
وقد شرطت على نفسي ان لا اعيد ذكر ما حققه الفاضل المحشي خوفا من الاملال الا ان يكون
محل بحث واشكال ٥ وان اشير الى ما وقع لساير ارباب الحواشي من وجوه الاختلال بقدر
ما الضرورة اليه دعتني ٥ وفي المثل لو ذات سوار لطمتني ٥ وان لا انقل من كتب الاسلاف مثل
دلايل الاعجاز والكشاف الا ما رايته فيها يغني ٥ ومن انكر فالرجوع اليه بينه وبيني ٥ وسيحمد
الغايص في لجه ٥ والسابر في نجده ٥ ما اودعته من فوايد الفوايد ٥ ومهدت فيه من موايد العوايد
وان كان ذو عيب في ريب ظنيات بحديث مثله ٥ وليمت بغيظه في جهله ٥ فان الفضل بيد الله
يوتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ٥ والمامول من الاذكيا المتحلين بحلى الانصاف
المتخلين عن رذيلتي البغي والاعتساف ٥ اذا اعثروا على شي زلت فيه القدم ٥ او طغى به القلم
ان يحضروا ان لكل جواد كبوة ٥ ولكل صارم نبوة ٥ وان من صنف فقد استهدف ٥
ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها ٥ كفى المرء نبلا ان تعد معايبه ٥ على اني اقول
ان الناس غطوا في تغطيت عنهم ٥ وان بحثوا عني ففيهم مباحث ٥ والمسول من جناب
الجلال الفياض لا رفع النوال ٥ ان ينفع به المحصلين ٥ ويجعله ذخرا ليوم الدين ٥ انه ولي
الحسنات ٥ ومفيض الخيرات ٥ وهو حسبي ونعم الوكيل **قوله** الحمد لله الذي الهمنا حقايق
المعاني ودقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام في هذا المقام معناه اللغوي وهو
الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه العرفي اعني القاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة
فكر بعلمه الى تكلف في حقايق المعاني مسايل الفن الاول اما بحمل الحقيقة على المعنى اللغوي

الذي تذكر

الذي تذكره او حملها على ما به الشي هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسايله وعدم الموضوع
وساير المبادي منه مسامحة فالاضافة على الوجهين بيانية لكن جمع الحقايق على الوجه الثاني مع
ان حقيقة العلم جميع مسايله لا جمع منها لا يخلو عن تكلف والبناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب
الازمان وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسايل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان
العالم بجميع ما سواه عالم بالمعاني على ان المعاني عبارة عن المسايل واذا استنبط فالعالم به وبما
سواه هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقته باعتبار المحال تعسف ظاهر وبدقايق
البيان مسايل الفن الثاني من دق الشي صار دقيقا اي غامضا واصله الدقة ضد الغلظ
وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على
حذف ما هو المضاف في الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص
الدقايق بالبيان ما سياتي في مفتتح الفن الاول من ان في البيان زيادة اعتبار ليست
في المعاني وانه بمنزلة المفرد من المركب فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر
البديع على نحو ذكره الفنين الاخرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشانه
لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجي ان بعضهم يسمي البيان والبديع علم البيان فيجوز
ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا وايثار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب
التغليب او لان وجوه تحسين الكلام المذكورة منه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست في المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق
المعاني الامور الثابتة او المثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حق الشي او حققته
وبالبيان ما به تظهر تلك الصور اعني المنطق المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر
بان الشي اذا ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به
يتبين كاللفظ لما يتلفظ فعلى هذا يكون الهام حقايق المعاني اشارة الى استفاضتها من الله
تعالى والهام دقايق البيان الى افاضتها للطالبين فيناسب مفتتح التاليف اشد المناسبة
ثم وجه التخصيص ح الاشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة
وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي هي

وان جاز هو ايضا وذلك واضح قوله وخصصنا ببدايع الايادي الخ الاصل في لفظ التخصيص
والخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال البا على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال خص المال
بزيد اي المال له دون غيره لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد
ههنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشآء وهذا اما بنا على تضمين معنى التمييز والافراد او على جعل
التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والبدايع جمع بديعة بمعنى عجيبة والايادي جمع الايدي
جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم ما هو بمنزلة
العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة
تجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان اصل يد يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع
على افاعل ثم الشايع استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو بن
العلا وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم
وان كانت في الاصل مجازا فيها والروايع اما جمع رايع من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني
الشي اي اعجبني او من الريع وهو النما والزيادة فكانه مبني على تاويل الاحسان بالعطية او الاحسانات
لما سنذكر من ان الاضافة بيانية واما جمع رايع اجرآ له مجرى الاسمآء على انه قد ذكر الادبآ
ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل الا انه اخرجت نوادر وهي
فارس وفوارس وهالك وهوالك وناكس ونواكس فانها في العقلا وجمعت هذا الجمع والاضافة
في الموضعين بيانية بمعنى من كما في جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع وقوع
المصدر على القليل والكثير قوله اتقن بحكمه نظام العالم الخ الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على
ما هي عليه في نفس الامر والعمل بها وفي الصحاح والبا للسببية والنظام في الاصل ما ينظم به اللولو
والمراد ههنا ما ينتظم به امور العالم والوفق الموافقة يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن قدر
كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر والشان او الحاضر من الزمان واللام فيه تغني عن الاضافة او
عوض عن المضاف على اختلاف الرايين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته اما استيناف جوابا عن
سوال نشا من الكلام السابق كانه قيل لم الهمنا حقايق المعاني وتجيب الجواب انه اتقن نظام العالم
بحكمته وذلك الاتقان يقتضي الهام حقايق المعاني ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الهمنا بدل

الاشتمال

نسخه
والفرق بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني لم يرد به
الا المعنى الواحد واما في صورة التضمين فهو
مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بذكر
بلفظ اخر محذوف دل عليه ما هو من متعلقاته
كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة
يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة
يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا
عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف
قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة
المعنى المذكور بمعونه صلته قرينة على اعتباره
كانه جعل في ضمنه

صادق

اي حال العالم

الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط كما سياتي ان شاء الله تعالى
فترك العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها ففصلت فصل الجواب عن السوال وعلى الثاني
لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لاقتضاء المغايرة المفتقرة الى الربط
لكن يخدش هذا الوجه ما سنذكره في اخر احوال متعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع
تقدم العطف على البدل بالحرف نعم يمكن ان يجعل بدلا من المعطوف اعني خصصنا هذا
ويجوز ان تجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف لئلا يشعر بالتبعية المخلة بالمقصود
اعني كون كل من الامرين محمودا عليه بالاستقلال قوله واورد برافته فرق الانام الخ الايراد
الادخال يقال اورده فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود الاشراف على الماء سوا دخله
او لم يدخله والرافة الرحمة كذا في المجمل وفي الصحاح الرافة اشد الرحمة واجتماع الرووف
مع الرحيم في مواضع كثيرة من القران المجيد مع اطراد تقدم الاول على الثاني يبعدهما فالانسب
لنظم القران ما نقله الامام الرازي عن القفال من ان الرافة مبالغة في رحمة مخصوصة وهي
دفع المكروه وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل والفرق جمع فرقة وهي الجماعة
والانام اسم جمع بمعنى الناس وقال الامام الزبيدي الانام الخلق قال ويجوز الانيم وقال
الامام الواحدي قال الليث الانام ما ظهر على وجه الارض من جميع الخلق والافضال الاحسان
واضافة الطرق الى الانعام من اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء او لامية تشبيها له
بالفضا المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل بمعنى فاعل من النبا وهو الاخبار
يقال نبا وانبا ونبآ اي اخبر وجمعه نبآ كعلما كما في قوله يا خاتم النبآ انك مرسل ه
ويجمع ايضا على انبيا وتصغيره نبي على وزن نبيع ذكره الجوهري ونبي ايضا نص عليه سيبويه وافقناه
القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه يقال تنبا
فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد بيان لنبيه لا صفة له
لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في
قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة
او عطف بيان وربكم خبر انما يصح بناء على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والانجوبة

انما قال لنظم القران لان المناسب
لما نحن فيه احد المعنيين الاولين
منه

جواب عن اعتراض ابن هشام
على صاحب ...
منه

نعت الاشارة بالبس معرفا باللام وما ليس موصولا مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا
بامتناع كل من الامرين في المفصل وايضا صرح في اوايل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف
به واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا
لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية
تستدعي العكس خبر من تبع صفة لمحمد لا للنبي ولا القدم على عطف البيان كما هو القانون
والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الما ينبع بالحركات الثلاث في عين المضارع نبوعا
اي خرج والينبوع عين الماء والضئضئ الاصل وكذا الضؤضؤ والبؤبؤ وعن بعضهم
ضئضئ على وزن قنديل والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود والبزوغ بالغين
المعجمة الظهور والدوحة الشجرة العظيمة من اي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك
الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الانباري
اللسن الفصاحة في الشر ولا يقال ذلك في الخير والله اعلم ثم الاضافة في ضئضئ الكرم
ودوحة اللسن لامية ان اريد بالمضاف اليه آدم او ابراهيم او اسماعيل عليهم السلام وبيانية
ان قصد المبالغة تلالا اي لمع والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير
لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق على
ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار ان الواقع
امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء
بجعله اصلا في التحقيق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة
المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا
الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق وهو الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم
في العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم
لكن كمال وضوحه انما هو بروايات الال والاصحاب وآرائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في
الكلام من الاستعارات المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية
توصل راكبها الى المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة وللغرة ما يلايم معناها الحقيقي اعني

اللالي

قواحد

فان قلت العلم بعلميته يتوقف على عدم وقوعه وصفا بلا تاويل وبالعكس فيدور قلت الدليل على التاويل في الاية الكريمة ليس علميته بل هو ان اسم الاشارة لا يوصف الا باحد الامرين فلا دور منه

مطلب الفرق بين الحق والصدق

اللالي والاشراق الاضاءة والدين وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى
الخير بالذات يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه والى النبي صلى الله عليه وسلم لظهوره منه والى
الامة لتدينهم وانقيادهم له كذا ذكره الشارح في شرح تلخيص الجامع والاضمحلال الزوال
والانكشاف والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه
بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضيا اقوى منه
واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق
بينهما بان الضيا ضوء ذاتي والنور ضوء عارضي وقد يقال ينبغي ان يكون النور اقوى
على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الاية وانت خبير بان هذا انما يتم اذا
لم يكن معنى النور في الاية الكريمة المنور وقد حمله اهل التفسير على ذلك واليقين العلم بزوال
الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعالى وفي تفسير القاضي ان اليقين اتقان العلم بنفي الشك
والشبهة عنه بالاستدلال وفيه بحث اذ يشكل بقوله تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة
المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطايف المذكورة في
الاولى فتامل واستخرج وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه مبني على
حذف منه اما وجعل الواو مكانه رعما للاختصار مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء
بعده والعامل في الظرف حينئذ اما المقدرة او الفاء على توهم اما والعامل فيها يفهم من
السياق مثل اقول او اعلم واحق بمعنى اليق والاستجاب الاستحقاق والتحلي التزين
والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصديقات والتصورات او ادراك الكليات
والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط او العطف تفسيري والتصدي التعرض
للشيء بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدي الاحاطة لما يتبعه اعني تحصيلها والاتصاف
بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام فان قلت كيف جاز عطف والتصدي وهو خبر في
المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التحلي وهو خبر عن المعطوف عليه اعني احق
الفضايل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من اللذين اخبر عنهما ولو
سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر لامر الابكا

بالنسبة اليه الا انها ام الان ادر ما كان من جنس الفضايل اقتضتها الفضيلة

٧ كما ظن لانه وان كان فضيلة مع ان المراد بالسبق اشرف بعيد جدا الا ان يحمل على كمال المبالغة منه

الي ربط المجموع بالمجموع فلابد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف هو نظير قولك زيد
وعمرو قام ابوه وذهب اخوه علي ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولابد في مثله من اعتبار
التقديم والتاخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه علي المعطوف لم يبق
للواو في خبر المعطوف وجه وجعله لتاكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث
لان ذلك الاعتبار بالنسبة الي التوزيع الذي هو مآل المعني لاينافي القصد في الظاهر الي
ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه والصناعة في عرف
الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سوا حصل بمزاولة العمل ام لا
والاول هو المسمي بالصناعة في عرف العامة وقد يقال لكل علم مارسه الرجل حتي صار كالحرفة
له يسمي صناعة له والنكت جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت
في الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب او نحوه اولحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة
له غالبا ويقال لها اللطيفة اذا كان تاثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لاسيما
علم البيان لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعني اسم لا عند الجمهور واصله سوي او سيو والواقع
بعدها اذا كان مفردا اما مجرور علي انه مضاف اليه وما زايدة كما في قوله تعالي ايما الاجلين
قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لامثل شي علم البيان او مرفوع خبر مبتدا محذوف
والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت ما موصوفة والجار ولي من هذا الوجه لقلة
حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي علي انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق
ما علي ذات من يعقل وهم يابونه وعلي الوجهين فحركة سي اعراب لانه مضاف او منصوب بتقدير
اعني او علي انه تمييز ان كان نكرة لان ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنائية
مثلها في لا رجل وقيل علي الاستثنا في الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من
الانه لسيم وعلي التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لامثل علم البيان موجود من
العلوم فانه التحلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه
قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه ان يقدر ما نكرة موصوفة
واما باحتمال ان يكون قد رجع الي قول سيبويه في لا رجل قايم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا

بحث لاسيما

و لان كحب ان النسخة الي
منسوق اي لا مثل شي
هو علم البيان
تم

بدلا

بدلا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفي وقد تحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها
مرادة ولهذا لا يتفاوت المعني كما في قوله تعالي تالله تفتو تذكر اي لا تفتو لكن ذكر البلباني
في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب وقد تخفف اليا
مع وجود لا وحذفها وقد يقال لاسيما مقام لاسيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما
في قوله ولاسيما يوما بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم
عدها من كلمات الاستثنا لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم
والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد تحذف ما بعد لاسيما وتنقل من معناها الاصلي الي
معني خصوصا فيكون منصوب المحل علي انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولاسيما راكبا
فهو بمعني وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا
راكبا وكذا في زيد شجاع لاسيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة علي مقدر كانه
كانه قيل لاسيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجي الواو قبله حينئذ كثير الا ان المجي اكثر
ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم
القران علي ما سياتي تاليفه كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات علي حسب ما يقتضيه العقل فانه
كشاف ثم يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع علي نكت نظم القران ويحتمل ان يكون
تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في العبارة فكانه قال زيد العالم الكريم
من فلان لانه عارف ولا يخفي ركاكته واجيب بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال
فالحاصل ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لذلك
الصفة رايق معجب وهو صفة كشاف وكونه خبرا بعد خبر علي تقدير كون قوله فانه كشاف تعليلا
لما قبله بعيد من جهة المعني اذ لا يظهر كون قولنا فانه رايق علة لما قبله والتاويل في اللغة
من الاول وهو الانصراف فالتضعيف للتعدية او من الايالة وهو الصرف فالتضعيف للتكثير والمراد
هنا صرف اللفظ الي ماله واما التفسير فهو مقلوب من السفر وهو الكشف وقال الراغب
الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في
شرح الكشاف بيان معاني القران اما بالنقل عن النبي صلي الله عليه وسلم او عن الصحابة رضوان الله

مطلب الفرق بين التاويل والتفسير

عليهم اجمعين وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التاويل وفيه بحث لان تعيين
احد المحتملات بالادلة العقلية خارج عن القسمين اذ لا بالنقل ولا بحسب القواعد العربية كما
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا تدخل
تحته المحالات قال في الكواشي التاويل ما يتعلق بالدراية والتفسير ما يتعلق بالرواية وعليه
اكثر كلام الرازي والشارح في شرحيهما للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان التفسير قد
يكون انزل اذ الرواية غالبا بالاحاد والتاويل بالصرف الى محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو
خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم سميت تفسيرا
لانها طريق كشف المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم للروي له اما الصرف عن الظاهر فليس من حيث هو
طريقا للعلم كذا في تفسير الفاتحة للجد وحاصله ان التسمية بالتفسير والتاويل ناظرة الى طريق العلم
لا الى نفس العلم الحاصل وبذلك الاعتبار التفسير انزل من التاويل وقيل التفسير بيان ما يحتمله
اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فحينئذ اضافة الدقايق الى التاويل
على هذا ظاهر واعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ الذي له معنى واحد وهو المراد بالوضع
له ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب ان المنقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان
اذ بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك منحصر في القسمين فان قلت التبيان مصدر يجيء على الشذوذ
اذ القياس فتح التاء والمجيء بالكسر الابتيان والتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان
يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه
مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي او هو فيما بين لفظين من جنس
واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه اخص
من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين وكذا نظايره وانما اختار
صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية او على تقدير مضاف اي ذو تبيان
وكذا نظايره بل هي باقية على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب
من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القراين لجريها على نهج التعديد
والمراد بدلايل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القران والمعالم جمع معلم

وهو الاثر

وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي ينصب فيه العلامة
على الشيء وكونه ايضا كالمعالم الايجاز تبيانه النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل
كقوله تعالى ولكم في القصاص حيوة وامثاله والمراد باثار الفصاحة الاطناب والمساواة
او ما يعمهما وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف
العام على الخاص تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين
والشرح وفي النهاية يقال لخصت القول اذا اقتصرت فيه واختصرت منه على ما يحتاج اليه وهذا
التفسير احب واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله
المشكل ولهذا اضاف الغوامض اليه مع اتحادهما في المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال
هذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كما ان في امثاله من خيار الخيار وعين
العيون مبالغة في المختار والمعضل من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدي لوجهه
واعضلني فلان اعياني امره يتعدى ولا يتعدى والغوص النزول تحت الماء يقال
غاص في الماء وانما عداه ههنا بعلى لتضمينه معنى الاطلاع والفرايد جمع فريدة وهي
الدرة الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقايق باستخراج
الدرر من قعر البحر استصعاب له ولا يخلو لفظ التعريض عن الاشارة الى ذلك فوا عده
كانه تاكيد لما سبق او استيناف والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال اضاءت النار
ضوءا وضوءا واضاءت مثله واضاءه يتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل السراج
والمراد به ههنا القوة العاقلة او الحركات الفكرية المشبهة بالمصباح وقوله الى انوار التاويل
متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء او بمقدر اي المصباح لما فيه من معنى
الموصل اذ اجوز حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى
انوار التاويل مظلما محتاجا الى مصباح مضيء يهتدى به اليها مناسب لاضافة الدقايق اليه
فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع الورود الى الماء والالتهاب
التوقد والاكباد جمع الكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ والى
اسرار متعلق بالالتهاب لتضمنه معنى الاشتياق والالباب جمع اللب وهو خالصة كل شيء

وضعي اي كله وتم ولا ظهر ان المراد بآثار تركيب التنزيل ماينا ولخواصها ومزاياها المعاني
الوضعية فقط كما ظن وهي في الاصل بقايا من رسم الشي وكنى بها بهذا العلم بالنظر اليها عذب اي
طاب العباب بالضم معظم الما وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر
والظاهر والنص والخفي والمشكل والمتشابه وغيرها وبحار الاساليب كلجين الما والصيفا
بالمدخلاف الكدر والحصر المستفاد من تقدم الظرف في الفقرتين اضافي بالقياس الى ساير
العلوم لا يدرك الواصف المطري خصايص البيت اعتذار عن الاقتصار في مدح الفن على هذا
القدر والمطري اسم فاعل من الاطرا وهو المبالغة في المدح واصله من الطراوة لان الممدوح يتزين بمدح
المادح فيظهر في وجهه طراوة والخصايص جمع خصيصة وهي الفضيلة والسبق التقدم وما في ما
وصفا مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فيقال اعجبني ما يفعل
ولا تقول اعجبني ما تخرج غلط يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد وموصولة بتقديره ولا
تقدير في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش وابي بكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما
تجويز صاحب الكشاف مصدريتها في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير
رجوع الضمير المجرور اليها كما زعمه بن هشام واعترض عليه بل مبني على انه عايد الى الظلم المفهوم
من ظلموا وفي للصاحبة مثل فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا الاترافهم مع ظلمهم والالف
في وصفا للاشباع والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضايله وان كان مترقيا عن كل وصف
الى وصف آخر اي وان وصف الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القراين من اللطايف
البيانية والمحسنات البديعية من التجنيس والطباق والايهام وغيرها ثم انه وقع قيل
هو معطوف على قوله فانه كشاف وثم لاستبعاد مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل
والشرف كما في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل كما سبق على
ما هو الظاهر والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة على القصة والمعطوف على مجموع
الجمل المسوقة لمدح الفن من قوله ولا سيما الى وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسرا
جمع اسير على الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول بابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلا واسرى
صرح به في المفصل والاسير من الاسار وهو القد سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد يقال

الثانية اعني وقوع هذا الفن في ايدي هذه الجماعة عين مضمون الجملة

اسرت

اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اي
بقده ثم استعمل في معنى بكليته لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح
الفاء وكسرها من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش طفوقا
وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا في شرح الرضي والتعاطي التناول اي الاخذ باليد
فهو مناسب لقوله في ايدي جماعة وفيه تاكيد لاهانتهم والتوثيق الاحكام والتسديد التوفيق
للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل الحديث الوقوع في ايدي
اسرا التقليد ولهذا اتى بالفا لانه موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى
نوح ربه فقال الاية يحومون اي يدورون وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا او صفة
لجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجاب به
فان الاستيناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سوال عن العلة كما ستتضح في بحث الفصل
والوصل وبهذا تبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون
يجوز ان يكون استينافا جوابا عن سوال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب
الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف البياني بنا على ان سايله لو سيل لم تحفظ من الشياطين
فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد والتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة
كما ان التقرير بيانه بالعبارة ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى
القول وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وعن الفرا انهما فعلان
استعملا استعمال الاسما وتركا على ما كانا عليه من البنا ومعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا
وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات ومعنى دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة
من غير اهتدا الى تحقيق المرام والمقام والحال اصطلاحان لاهل هذا الفن وستعرف معناهما
والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح وغيره حبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح
والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة الواحدة من العرى وفي الحديث خالع ربقة الاسلام من
عنقه والجمع ربق وارباق ورباق وانما الحبل المذكور هو الربق على وزن الرفق ثم ربقة التقليد
كلجين الما استعارة مكنية وتخييلية بان يشبه التقليد بشخص له ربقة يشد بها بهيمة تسرح اي ترعى

اي بعد صفة والفاصل من فروع الصفة الاولى فليس باجنبي منها

وتفسير السرح هنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح سامت الماشية
تسوم سوما اي رعت واسمتها انا اي اخرجتها الى الرعي نعم يجي السرح متعديا لكن المذكور ههنا
لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهو موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو يا
لكسر ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييل والاحداق رمز الى
انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون بنيعاظ اهرالهم شيا ولا يتجاوزون الى تعقل الحقايق
فيناسب المقصود وهو المبالغة في الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقايق التعقل في
ضمايرهم استعداد لا يخفى اذ مال الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واجتيل
في الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالفكر والتدبر يعلمون الحقايق علم
يقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد ان يكون هذا ادخل في الذم مما ذكره ذلك القايل فتامل
والغشاوة بالحركات الثلاث في الغين المعجمة الغطا وبفتح العين المهملة من العشا في القصر وهو
دا في العين يمنع الابصار بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودراية اما رواية فظاهر
واما دراية فلان منع العشا عن الابصار انما هو في وقت مخصوص فلا يناسب ما نحن فيه والتعصب
من العصبية بمعنى المحاماة وغشاوة التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصاير جمع البصيرة وهي
في القلب بمنزلة البصر في العين شبهها بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حايل فاثبت لها
الغشاوة والانطباع الانتقاش والضمير في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق على محله
وهو القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طايفة من مالك تبعثها للتجارة واللجاج التمادي في
الخصومة وقد لج بالكسر لجاجة ولجاجا والعناد المكابرة في الصحاح عانده معاندة وعنادا عارضه
وجل الشي معظمه والصناعة الحرفة والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي
فهيهات اي اذا كان حالهم ما ذكر بعد تنبيههم وهو اسم فعل يجوز في اخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين
وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعها قوله فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصل
وما نقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم
ولا نعرو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو قالوا المفتوحة الاخر مفردة وتاوها للتانيث كغرفة ولذلك
تقلبها الواو ها فتقول هيهاه والفها منقلبة عن يا ولان اصلها هيهية كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة

جمع حدقة وهي السواد الاعظم
للعين قيل في اسناد السوم
الى الاحداق صح

في الوقف

واصلها

واصلها هيهيات فحذفت اللام والوقف عليها بالتا كمسلمات والرمز في الاصل مصدر بمعنى الاشارة بالحاجب
فلا يخفى حسن وصفه بالدقة والشان في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شانت شانه اذا
قصدت قصده سمي به الامر الذي هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان تسميته
بالامر كذلك فانه مما يومر به والتفطن التفهم واللمحة الابصار بنظر خفيف من عبر غفا نفسها لاستلزامه
اياه ثم ايثاره وعلى الواو في قوله او التفطن ليفيد عموم النفي كما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما
او كفورا واني بعد ما قضيت شروعي في سبب تصنيفه في الفن وانتقل من الحالات المتعلقة
بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصديره الجملة بان لكمال العناية بمضمونها والوطر الحاجة وقضاوه
استيفاوه واجلت من الاجالة وهي الادارة واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها والقداح
جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وايثارها على السهم مناسب لما سلف من
فضايل الفن لاشعاره بان التمام بهذا الفن او تحمل على التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه ما يشبه
به او شبهه بذي سهام فاثبتها له ولها الاجالة كناية وتخييلا وترشيحا والهمة اسم لعقد القلب داو صل
الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهي في الاصل من هممت الشي اهمه هما اذا قصدته وفي الارتقا متعلق بها
والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقا والفرط
التجاوز عن الحد والشغف من شغفه الحب اي احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل
بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على ان العبارة الشغف بسكون الغين لان المصدر من هذا
الباب الفعل بالسكون والفعول بحكم الاستقرا لكن المشهور فتح الغين ثم المراد به ههنا شدة
الحرص والترحل الانتقال وكذا الرحلة والارتحال وخوارزم في الاصل مملكة معروفة على جيحون
فيها مدن كبيرة ككات وخيوق ونحوهما والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال لها دركنج وهي
التي اشتهرت الان بخوارزم وفي خراسان بلدة اسمها جرجان بناه يزيد بن مهلب بن ابي صفرة
فاضافة الجرجانية الى خوارزم لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه والحط المنزل من الحط وهو
الالقا والرحال جمع الرحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولا يخفى ما في الترحل والرحال
من صنعة شبه الاشتقاق والخيم موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به والبوايق جمع البايقة
وهي الداهية والحراسة الحفظ والطوارق البوايق الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جا بليل

ايماء والاولى بها ههنا النكت اللطيفة
وخفايا مكانها كناية عنه

خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما تحدث بالليل والتحرز منها فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس بتثنية الحدث بمعنى الليل والنهار كما يتوهم ولذا لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على مقدار اي نزلت ههنا فشمرت يقال شمر ازاره اي رفعه والجد الاجتهاد في الامور تقول منه جد في الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى اقتناء متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل اي شمرت عن ساق الجد مايلا الى اقتناء او ملت مشمرا عن ساق الجد الى اقتناء وتعلقه بالجد جائز ايضا بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب والذخائر جمع ذخيرة وهي ما يذخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والافلاذ الاقطاع والاناسي جمع انسان العين وهو المثال الذي يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون يا على خلاف القياس صرفتها اي بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله عليه الصلاة والسلام في الحائض تقعد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسيعا في الكلام كذا في الراموز وفي ارجع اشارة الى ان الرجوع من الطرفين وفصله عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء الدين السغنافي وبهاء الدين الحلواني والحوز الجمع والقصب جمع القصبة والسبق التقدم والمضمار الميدان وكانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة في اخر الميدان فمن اخذه بعد وفرسه بعد سابقا وكان له الفضل والنفل فاستعمل كناية عن الكمال في فن من الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعته وكثيرا نصب على الظرف وما للتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على المصدر اي تخالج حينا كثيرا او تخالجا كثيرة تخالج مفاعلة بمعنى الفعل كسافر من خلجه يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه كان اطلاعه على حقايق المختصر مع احتياجه الى الشرح يصير بحيث لا يقدر على امساك نفسه او باق على معناه الظاهر اي ينازع كان ما ذكر يحركه وما عاناه من شدايد الزمان يمنعه يتسطر في الراموز خالج قلبي امر اي نازعني منه فكر فعلى هذا يجيء اذا شرح فاعل تخالج وقلبي مفعوله وقد تفسر المخالجة بالتحرك والاضطراب فحينئذ قلبي فاعل تخالج وان اشرح ظرف بتقدير في او بالعكس اذ اجوز حذف في في الظرف المجازي او يكون احدهما مفعولا لتخالج بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا والمنسب صفة الكتاب او صفة تلخيص والامام الذي يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره في القاموس

ونظيره

ونظيره هجان فعلم ان ما ذكره القاضي والجوهري ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما تحمل لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على ايمة والاصل ايممة على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسرها من يقتدى به والتبحر في العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم ^وما شاق^
ويكون الشين قصبة الشام وقد تكسر الميم ايضا قال البكري سميت بدمشق بن نمرود بن كنعان فانه هو الذي بناها غلام ابراهيم الخليل صلوات الله عليهم اجمعين وكان حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان ^وقيل بناها^
حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والله اعلم والسنايب جمع سحابة وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية والستر وغفران الله تعالى ان يصون العبد من مس العذاب فكانه تعالى غطاه وحفظه عنه والفراديس جمع فردوس وهي الحديقة وقيل الفردوس في الاصل هو البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد هنا على رحبات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان ومنه الجنات والعرب تسمي النخيل جنة قيل المراد بالاصول الدلائل على ان الاصل بمعنى ما يبتنى عليه الشيء وبالقواعد المسائل والترادف ظاهر حاويا جامعا والعوايد جمع عائدة وهي المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال والانطوى مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء ثم المنصوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف متوالية او احوال مترادفة او متداخلة والمخايل جمع مخيلة وهي ما يوقع في الخيال يعني به الامارات والسحر الاخذة وكل ما لطف ودق ماخذه فهو سحر والبيت للوطواط او لـ كتابك صدر الدين يحكي حديقة مكللة الاطراف باللطف والبر والروض جمع روضة وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهي المطلوب والعقد بالكسر القلادة والدرر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات وكان يعوقني معطوف على كان يخالج والعوق المنع وذلك اشارة الى ان اشرح والتعطيل التفريغ والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف والمراد بها العلما والمدارس او الكتب والمصادر جمع المصدر من الصدر بفتحتين وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر والموارد العلوم والمعلومات ومراسم الشيء محال اثره عفت اي اندرست الاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار اشفت اي اشرفت وقربت وشموس الفضل العلما وقيل المراد بها علوم الفضل وهو العلوم العربية

التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بُعْد والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة تلهف على الشيء
اذا تحسر والاندراس الانمحا والتأسف اظهار الحزن والاذكيا جمع الذكي من الذكا وهو حدة الفؤاد
وهكذا يذهب الزمان يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان
بل هو امر مستمر بل متوقع ودروس الاثر امحاوه وانمحاوه يقال درس الرسم ودرسته الريح يتعدى
ولا يتعدى وقيل كر النسخ على العبر بعد قوله يذهب الزمان وهو بفتح العين جمع عَبْرة بمعنى الدمع
وبكسره جمع عِبْرة وهو اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر انه ليس من عبارة الكتاب بل
الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسه من قصيدة لرجل من
بني اسد يرثي بها اخاه مطلعها ٭ ابعد من يومك الفرار فما ٭ جاوزت حيث انتهى بك القدر ٭
وبعده ٭ لو كان ينجي من الردى احدُ ٭ نجّاك مما اصابك الحذرُ ٭
٭ يرحمك الله من اخي ثقة ٭ ليس في صفو وده كدرُ ٭
فهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر ٭ فالظاهر ان الشارح قصد التضمين لكن
لما راب اسند ركما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه انه مناف لما سبق
من تعطل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغن عن البيان والتوفر التام
والتكثر والرغبة الارادة المقارنة للرضا من رغب في الشيء بالكسر وارتغب فيه مثله لا من
رغبت عن الشيء اذا لم ترده وزهدت فيه وكأن تعديته بعلى لملاحظة معنى الاستعلاء وامتداد
اعناقهم تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وقيل استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل
من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل جمع جملة من الاجمال الذي هو ضد التفصيل
وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو
قال بجملته وتفصيله لكان انسب بقوله في تحصيل حره وعلى البنا للمفعول اي منعوا والتوفيق
تهيئة اسباب الخير وتخيئة اسباب الشر والاهتدا وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي
يكتم واراد بالرموز والاسرار المطوية النكات المنطوية فيه اذ لم يقع عليه الرماد والخرايد جمع خريدة
وهي الحيية من النسا وفي الاساس انها العذرا ولولؤ خريدة لم يثقب شبه بها المسايل المشكلة في
الاستتار والتركيب في احتماله للوجهين مثل قول المصنف فيما بعد عن وجوه الاعجاز استارها وتجلي

من الشارح ببيانه نرى استيناف وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض في المواضع مثل الى المعنى كما في
قوله تعالى كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال والحال والحالة واحدة احوال الشيء وحالاته
طرايقه الطرايق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها ههنا بمعنى المذهب ولو قال طرقه حتى
تكون جمع طريق وهي السبيل يذكر ويؤنث لكان اظهر كما لا يخفى وبالجملة المراد بطرايقه الفاظه
وعباراته الموصلة الى المعاني وسلوكها حلها والدليل المرشد فاضلوا كثيرا وضلوا الاظهر انه يقول
فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اهوا قوم قد ضلوا من
قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سوا السبيل اختلست استلبت جواب لما والاثنا جمع ثني وثنا
الشيء تضاعيفه وثني الجبل والوادي منعطفهما وتقول انفذت هذا ثني كتابي اي في طيه
والفرص جمع فرصة وهي النوبة وما في ما انجرع مصدرية وتجرع الماء مثلا شربه شيئا فشيئا
وكذا التفهم وامثاله مما جاء من باب التفعل للعمل اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى
معتبرا في كل منها التدريج وفي المصادر التجرع فرو خوردن خشم باتجرند آنها ماند والغصص
جمع غصة وهي الشجا اعني كل شيء يتوقف في الحلق ولا ينحدر والاقتحام الدخول والسهر الارق وهو
ضد النوم وموارد السهر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصود ولجة الماء بالضم معظم
ولج الماء كلجين الماء والالتقاط اخذ الملقى من الارض وفرايد الفكر نتايجه الشبيهة بالدرر الكبار
والمطارح جمع مطرح وهو المرمى والنظر في المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو
المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة
في مطارح الانظار لامية والبذل الاعطا والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفرا الجهد بالضم الطاقة
وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة واللام في ولقد تناهيت
موطية للقسم والتناهي البلوغ الى النهاية تجردها هنا الجز معناه اعني البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع
او الكلام من باب التصريح عن المعنى لزيادة التأكيد كما في قولهم ابصرته بعيني واصغيت اليه باذني وامثالها
والتصفح النظر في الصفحات والغاية مدى الشيء والجمع غاي والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على اختلست
وثم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اي الفراغ عن اختلاس الفرص وتجرع
الغصص بجوز ان يكون التراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثله الفا نظرا الى التعقب او لا اجزايه كقوله

تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يكون بعد نزول المطر
لكنه يتم في مدة فبالنظر الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم ريّض ذلل اي يلين من الذل بالكسر
وهو اللين والصعاب جمع صعب وهو نقيض الذلول والعويصات جمع عويصة وهي ما يصعب
والابية فعيلة من الاباء بمعنى ممتنعة والاضافة في ذخاير كنوز بيانية والكنز المال المدفون
فالحفية صفة كاشفة والمراد بذخاير كنوز معانيه كما ان المراد بطرايق الاصول الفاظه فتى نفيس
اي يرغب فيه ونفس نفاسة ونفسا صار مرغوبا فيه وبابه ظرف والتوشيح في الاصل الباس الوشاح
وهو شيء يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المراة بين عاتقها وكشحها يستعمل في
التزيين مطلقا سمح جاد والفقر جمع فقرة بالكسر وهي خرزات الظهر المرتبة المتصلة بها الضلوع
من الجانبين وهي ايضا حلي يصاغ على هيئة خرزات الظهر يطلق على اجود بيت في القصيدة
واجود قرينة في الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر في حسن الانتظام ومن حين التحقيق اي من
نفس التحقيق لا من الظن والتخمين او من خيار التحقيق ومحضه او من ينبوعه وهو حاطه
الوقاد السائل او من ذهب التحقيق تمسكت اعتصمت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف كانه ٢وحقيقته الانصاف ع
التسوية واعطاء النصف والتجنب التباعد ومفعولي مذهب والبغي التعدي والاعتساف المشي
على غير الطريق والايماء الاشارة الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب زل في الطين
اي زلق الاخذين اي الشارعين والناسي الاقتداء حظروا على بناء المفعول اي منعوا وتحقيق الواجب
من قبيل الحذف والايصال اي من تحقيقها او على البناء للفاعل اي حرموا التحقيق الواجب على انفسهم والسنن وما فرضت اي ما اوجبت
الطريقة والمضاف محذوف اي سلوك سننهم والمراد من عدم فرض سلوك سننهم تحريمه بشهادة
العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اي يبغضه ولا اعلم في البلد فلان اي هو اعلم من كل من فيه
ثم في الجمع بين الرفض والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظر صنعة مراعاة النظير مع
الايهام وحين ظرف مضاف الى ما بعده عامله رماني والجملة عطف على جمعت فان قلت
اي العايد الى حين في الجملة المضاف اليها قلت هي لا تحتاج الى الرابط لكونها مؤولة بالمصدر
صرح به في شرح الرضي واما قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان
فنادر فهذا الحكم خفي على اكثر النحاة فالصواب في مثل ذلك اعجبني يوم ولدت فيه بتنوين اليوم

وجعل

وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما يتصرف منه في باب التوكيد فانه يجب تجريده من ضمير
المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس
والمعنى جاء واجماعتهم كذا في مغني اللبيب ورماني الدهر مجاز عقلي والارزاء بتقديم الراء المهملة جمع
رزء بضم الراء وفتحها وهي المصيبة والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برماني وجعله حالا كما جعله الخطابي ع
من ضمير المتكلم وهم والغشاء الغطاء وكذا الغشوة بالحركات الثلاث في الغين المعجمة مع سكون
الشين والنبال جمع نبل وهي السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد يجمع على ابنال
جمع والنابل عاملها والنبال صاحبها وانما قال اولا رماني وثانيا فؤادي ايماء الى ان المرمي بالحوادث
ظاهرا هو الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب وفي اختيار اذا في اذا اصابتني ايذان بتحقيق
وقوع المصيبة واختيار سهام على بهم لاقامة الوزن فبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى
والنصال جمع نصل وهي حديدة السهم والسيف والسكين والرمح وبعد البيتين المذكورين
وهان فما ابالي بالرزايا لاني ما انتفعت بان ابالي وذلك اي الرمي المذكور والنوائب النوائب
وتفاقم الامر عظم والعشاير جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من المضاف اليه اي عشايري
واخواني وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضا والتميمة التعويذة التي تجعل في عنق
الصبي لئلا يخاف قصلها في تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت الشباب فيها والاول
نقيض الاخر واصله اوأل على افعل مهموز الاوسط فقلبت الهمزة واوا وادغم يدل على هذا
قولهم هذا اول منك وجمعه على اوايل فال قوم اصله ووّل على فوعل قلبت الواو الاولى همزة
وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وبالجملة اول الارض معطوف على
ديار وجلدي مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وعكسه يا باه العرف على ان الظاهر
ان المصراع تضمين لما انشده ابو نصر الاسدي وهو

احب بلاد الله ما بين صارة ۞ الى قفوان ان يسح سحابها
بلاد بها نيطت علي تمايمي ۞ واول ارض مس جلدي ترابها

ورعاية حركة ما قبل حرف الروي وان كان من قبيل التزام ما لا يلزم الا انه لا نزاع في حسنها
ولذا عد من الصنايع البديعة ثم ايهام رفع لا غير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده هناك

فلمتجرد في موضع التعليل لما سبق واللام لتوطئة القسم وتجريد السيف انتضاؤه والاهالي كالاهلة
جمع أهلة بمعنى الاهل زادوا الياء فيها على خلاف القياس فكانها جمع اهلاة كذا في الموصل والعدوان
الظلم والابادة الاهلاك لم يدع لم يترك من ودع يدع وما زعمت الادبا من ان العرب اماتوا ماضيه
ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عليه الصلاة والسلام افصح العرب وقد روى عن ابن
عباس رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم
اي تركهم اياه وقال الشاعر عن ج

ليت شعري عن خليلي ما الذي ۝ غاله في الحب حتى ودعه

وعن عروة ومجاهد رضي الله عنهما انهما قرآ ما ودعك ربك بالتخفيف في الاساس الدمنة هي البقعة
التي سودها اهلها وبالت وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة اثار الناس وما سودوا والم وفي
اسم الحبيبة وهذه الفقرة تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن ابي سلمى وهو

أمن ام اوفى دمنة لم تكلم ۝ بحومانة الدراج فالمتثلم

اي امن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك
الدمنة يقينا لفرط تغيرها او امن اثارها وحذف التاء من تكلم قياس كما كسر الميم فللوزن والقافية
والحزب الطائفة بلدح اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث على تاويل البقعة او لانه منقول عن الفعل
اي قولهم بلدح اذا اخلف في الوعد عجفى جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف
المهزول وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبني
الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم
في التحزن على الاقارب لكن ببلدح قوم عجفى واول من تكلم بها بيهس الملقب بنعامة لما راى قوما في
خصب واهله في شدة كان لم يكن الى اخره تضمين اذ البيت لعمرو بن الحارث الجرهمي قاله تحزنا
بعد ما نفي مع عشيرته من مكة شرفها الله تعالى الى اليمن كما اشار اليه في قوله

وكنا ولاة البيت من بعد نابت ۝ نطوف بذاك البيت والخير ظاهر
فاخرجنا منها المليك بقدرة ۝ كذلك بالانسان تجري المقادر
بلى نحن كنا اهلها فابادنا ۝ صروف الليالي والجدود العواثر

والحجون

١٢

والحجون جبل بمكة في حضيضه مقبرتها والصفا معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين احد الحجون نسخ الحاء م
منتهيا الى الصفا انيس به ولم يتحدث بالليل فيه متحدث وكان من عادة العرب السمر والحديث
بالليل ولذا خص السامر بالذكر والهجران ضد الوصل يقال هجره هجرا وهجرانا من باب نصر ونسجت
من نسج الثوب ينسجه نسجا من بابي ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة في
جمع الخماسي على فعالل كما يقال في جمع الفرزدق فرازد على راي وقد تنسجت على صيغة المبني للفاعل
لان العنكبوت ناسجة وللمفعول كما قال الشارح في اواخر مباحث التشبيه والمنسوج عليه
العناكب وذلك بتقدير المضاف اي بيوت العناكب او الحمل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشيء كناية
عن المهجورية حجابا مستورا اي ذا ستر كما يقال سيل مفعم اي ذو افعام ويجوز ان يراد مبالغة انه
حجاب من دونه حجاب او حجب لهو مستور بغيره او حجابا يستر ان يبصر فكيف يبصر المحتجب به
والمشتكي الشكاية وتقدم الى الله الحمد واختار في جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان انما
اليه لان الاولى منقطعة والثاني مشكوك فيه ثم الجاني معطوف على رماني او على طرحت وثم للتراخي
والالجاء الاضطرار فرط الملال كثرة السامة والبال القلب وضيقه كناية عن سوء الحال والقنط
المرمى رفع اي مكان مرتفع الى خفض اي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء الى ان انتقاله
من ارض الى ارض اضطراري ثم له يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض انخت من
انخت الجمل فاستناخ اي ابركتها فبرك فالمفعول اما محذوف او متروك مرادا به مجرد الاقامة
والمحروسة المحفوظة وهراة بفتح الهاء مدينة مشهورة بخراسان حماها حفظها والافات جمع افة وهي
الداهية مبني على لفظ المفرد او المثنى ومن في منها تجريدية كما في رايت من زيد اسدا او المراد من جهتها
او فيها وفي الكلام استعارة وبلدة عطف بيان لجنة النعيم جيء به للمدح لا للايضاح المتبوع اذ لم
يشترط في عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله تعالى من ماء صديد وقوله
كفارة طعام مساكين بدل منها ان اشترط فيه ذلك عند البصرية كما اعترض عليه ابن هشام وضعف
قول الزمخشري في الايتين والحق انه ليس بشرط صرح به الثقات والطيب خلاف الخبيث وكريم
صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم وهو نقيض اللوم ووصف المقام به مجازي اي كريم
اهله كما في الكتاب الحكيم او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والصفة المشبهة تجيء ابدا من اللازم

واذا اريد اشتقاقها من المتعدي يجعل لازما بالنقل الى فعل بالضم كما في رحمن ورحيم والمحاسن
جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن واليمن البركة سطعت اي ارتفعت حمرة النار
من باب فهم ودخل سكن لهبها ولم يطفا جمرها والنيران جمع نار كالنور ونور واصله نورا ن
لان النار واوية بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وتراد
الجهل كلجين الما وجه الشبه الاهلاك ظل اي صار والظل معروف والملك بالضم المملكة
وقيل السلطنة وتعلق الاستيلا مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك بنجوم وابثاته
الظل والظل الاضداد مكينة وتخيلا وترشيحا واللوا الراية والشرع في اللغة الاظهار والمراد
به ههنا الطريقة المخصوصة المشروحة ببيان النبي عليه الصلاة والسلام وبالعز اي بالغلبة
اما حال عن لوا او متعلق بمعقود اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود
بالضم الخشب وجمعه عيدان والاعواد والعود ايضا الذي يتبخر به ويقال له العطر والذي
يضرب به والعظم في اصل اللسان والروا بالضم المنظر الحسن واض اي عاد ومنه ايضا ونظم على
البنا للمفعول اي جمع والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل من معنييه
جائز الارادة لكن الثاني اظهر كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من الوصل لا من الوصول والبتات
القطع وارتعوا بالعين المهملة اخذوا ربعهم اي منزلهم ودارهم او اكلوا الربيع او اقاموا في
الربيع ويروى ارتعوا بتائين مثناتين من فوق اي اكلوا ما شاؤوا من قولهم رتعت الماشية اي
اكلت ما شاءت قال النابغة تحملني ذنب امرء وتركته ۞ كذي العر يكوى غيره وهو راتع ۞
ويروى ان العبارة في النسخة المقروة على المصنف ارتبعوا بالعين المعجمة من اربع فلان ابله اذا
تركها ترد الما كيف شاءت والمغاني جمع مغنى والدولة اسم لما يتداول بين الناس تكون مرة لهذا
ومرة لذلك والسلطان الوالي من السلاطة وهو القهر والرقاب جمع رقبة وهو موخر اصل
العنق وقد تجمع على رقب ورقبات وارقب وقد تطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه والامم
جمع امة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة والحاجي من تعبيرم والماحي المزيل ولا
يخفى ما فيه من جناس القلب والقوبعة المستقيمة والباسط من البسط وهو التمهيد والتوطئة والمهاد
الفراش وجمعه امهدة ومهد بضمتين والاساس اصل البنا والجور الميل عن الحق والوالي المالك من

باب ضرب

باب ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدر والافاق جمع افق بالضم والسكون وهو
الناحية والنصب للاقامة والسرادق ولحد السراد قات وهي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من
كرسف فهو سرادق وامتثل امره احتذاه وعمل على مثاله ونص القران والسنة ما دل ظاهر لفظهما
عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس النظم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثاني بيانية والطوية
الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو الجرح سمي اللفظ بها لانه يوثر في النفس فرحا وانبساطا
ان كان طيبا وهما وانقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل
اقوى كما قيل ۞ جراحات السنان لها التيام ۞ ولا يلتام ما جرح اللسان ۞ ۞
وفيه ثلاث لغات فتح الفا مع كسر العين وسكونه وكسر الفا مع سكون العين والمراد بالكلمة ههنا
الكلام التام اعني كلمة الشهادة او القران كله على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة
والكلام صرح به الشيخ في شرح اللب واعلا كلمة الله تنفيذ احكامها والرسول هو النبي انزل عليه
كتاب او امر بحكم لم يبين قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبريل وامره بالتبليغ والنبي اعم
وقد يراد به القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله لدعوة عباده كان صاحب شريعة او لا
قيل وعليه ورد قوله عليه الصلاة والسلام الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الاخر لوجوب الايمان بالانبيا مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفا بالرسل لان الانبيا تابعون لهم متمسكون
بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبيا وتصديقا لهم خليفة خبر مبتدا محذوف اي هو خليفة والخليفة
في الاصل كل من خلف غيره في امر من الامور اي قام مقامه وسد مسده يخلف بالضم خلافة والخليفى
بتشديد اللام الخلافة ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والتا للنقل من الوصف الى الاسمية
او للتانيث بتقدير الموصوف مونثا اي نفس خليفة في الصحاح والخليفة السلطان الاعظم وجمعها
جاريا على الاصل خلايف ككريمة وكرايم وجمعها على خلفا محمول على اسقاط الها بنا على انه لا يقع الا على
مذكر اذ الفعيلة بالتا لا تجمع على فعلا مكن اي تمكن والسطوة المرة من سطا به يسطو اي
قهره بالبطش والجمع سطوات وايثار المرة على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه كافية في تمكنه
الافاق واسناد مكن الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل
او الله تعالى وتعدس وتقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو صداه لله همام او مرفوع

بالغة فيها لا لنفسها كما يتوهم من كلام الصحاح حيث قال الخليفى بتشديد اللام مع

مبتدا واسم كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية والاية تانيث اي والتنوين عوض
عن المضاف اليه والمعنى اية طريق سلكا اي ذهب كان غاية سلوكما اظهار الحق واعلا كلمة الله تعالى
والالف في سلكا للاشباع والذرى بالفتح كالما استترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اي في
كنفه وستره والرواية في العالمين كسر اللام لا فتحه كما ترى الحجيج في موقع المصدر اي حوما مثل
ما ترى فان قلت لا يصح تشبيه حوماه العالمين حول ذرى الخليفة برؤية الحجيج معتركا لعدم
الجامع فما وجه التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلي الكاف بل يكفي ان
يستفاد مما في حيزها فالمعنى ههنا مثل حومان الحجيج حول البيت وقت رؤيتهم معتركين ثم الخطاب
في قوله كما ترى عام لكل من يتاتى منه الرؤية نحو ما ذكر في قوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا
كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحج والحجاج والحج في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك معتركا اي مزدحما
مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم او حال من مفعوله ان كان بمعنى الابصار وظاهر
العبارة ان يقول معتركة او معتركين لاسناده الى ضمير الحجيج فالوجه ان يقدر الموصوف اي فوجا
معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من بيت الله
والرؤية بمعنى الابصار او مصدرا اي يعترك اعتراكا لم يحتج الى ما ذكر والنسيم الريح الطيبة يقال منه
نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت ونسم رضي كالحجين الما وضميره راجع الى الخليفة
لانه مذكر في المعنى والمراد باحيا الزمان اعطا نضارته بافاضة الخيرات الى اهله وكم خبرية
مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتدا وجنود هلك والكلام في الاصل المستقبل في الحرب بوجه ليس
دونه ترس والمراد به المعارض واللظى نار والبا سببية متعلقة بهلك ومن سخط اي عدم رضاه
مستقر في موضع الصفة للظى لا لغو متعلق بها والالف في هلكا كما في سلكا والمشهور ان هلك
من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة
البقرة انه قرا الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابي يابى وذكر في اخر
الاحقاف انه قرا فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح اليا وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك
والاطار من اطار العصفور من الزرع والصاعقة نار تسقط من السما في رعد شديد كذا في
الصحاح وفي الكشاف الصاعقة رعد تنقض معها شعلة نار لا تمر بشي الا اهلكته والاول هو

المناسب

المناسب ههنا والسماك اسم للكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والاخر ليس من
منازله ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسمك اي ارتفع وقد يجي بمعنى رفع كما في قوله
ان الذي سمك السما بنى لنا بيتا فعلى الاول سمكا مبني للفاعل وعلى الثاني مبني للمفعول او للفاعل
بان يكون لوا الشرع حينئذ منصوبا على المفعولية وصادف الرشد اي وجد الطريق المستقيم
والغي خلاف الرشد والمكة سماك الجد واللجاج في الامر والجملة في محل الجر صفة لمتعسف قرير العين
اي ذات قرة والقرة بالضم بالها وبدونها البرودة تقول منه قررت به عينا بالفتح والكسر قرة
وقرورا فهو رجل قرير العين وقد قررت به عينا بالفتح والكسر قرة عينه تقر وتقر بالفتح والكسر وهي
كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان اضافة
القرة الى العين على هذا الوجه بعيدة جدا والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة
ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسخنتها للمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من اهل التفسير
في قوله تعالى وقري عينا وقيل معناه صارت عينه ذات قرار اي مستقرة لا تضطرب بالنظر
الى الجوانب رجا من يحبيه ويقسم شعايره كما ينبغي والابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد تبسم
كضرب والمبسم كالمجلس الثغر واقبل نقيض ادبر والاقبال الدولة والعز والظرف متعلق بمتمسكا
اي متثبتا والضمير في علا راجع الى الخليفة اي ارتقى الخليفة في المجد والشرف وارجاعه الى الدين
تفكيك لتعين رجوع الضمير في المعطوف اعني فاصبح الى الخليفة وهو ههنا ليس من العلو لانه في المكان
بل من العلا وهو في الشرف قال الحطيئة يمدح عيينة بن حصن حيث عزا بني عامر فادركتنا رابئة
مالك الذي قتلوه ، وباع بنيه بعضهم بخسارة ، وبعت لذبيان العلا بمالكا ،
اي استريت لقومك الشرف بابنك والمضارع من الثاني يعلى كما انه من الاول يعلو لكن القياس
والشايع في الماضي علي بالكسر وكان على يعلي من التداخل او على لغة من يقول في بقي يبقي بدعوم الورى
خبرا صبح ان جعل بمعنى صار او كان وحال ان كان بمعنى دخل في الصباح وريثما فتحوا ريث ظرف بمعنى
وما مصدرية اي ساعة فتحهم في المغرب امهلته ريثما فعل كذا اي ساعة فعله وقد يستعمل بدون
ما كقوله لا تصعب الامر الا ريث تركبه وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الحاسة المخصوصة
وان يراد عين الفعل من ملك والملك مفعل من الالوكة وهي الرسالة واصله مالك على انه اسم مكان او

والملاك بضم الميم اسم من ملك فهو مليك وملك بالتسكين ومالك والجمع ملوك واملاك والموضع مملكة ٩٤

مصدر بمعنى الخاصة المخصوصة وان يراد به الفعل من ملك والملك مفعل من الالوكة وهي الرسالة
واصله المفعل قدم اللام على الهمزة فصار ملأك ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال وردت في الجمع سمي
الملك به لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده فايراد الجوهري اياه في فصل الميم من باب الكاف ليس كما
ينبغي والحق ايراده في فصل الالف من ذلك الباب والعجب انه اورده فيه مع زيادة الميم واورد المكانة
في فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان تمكن تمفعل كتمسكن على ما توهمه لقيل تمكون
وهو ظاهر والمجاهد الذي بذل الجهد والدنيا تانيث الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها
والجمع دنى كالكبرى والكبر واصله دنو والاقرب في تصريفه ان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت
الفا ثم حذفت لالتقا الساكنين لا كما ذكر الجوهري انه حذفت الواو لالتقا الساكنين فتامل والغياث
اسم من اغاثه واصله غواث في المصادر الاغاثة فرياد خواستن وفرياد رسيدن وكرت بفتح الكاف
وسكون الرا والتا الفوقانية لقب دال على التعظيم في عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية والجانب
والمشرقة من اشرقت الشمس اضاءت ويقال اشرق الرجل دخل في شروق الشمس والاغصان جمع غصن وكذا
الغصنة والغصنة بكسر الغين وفتح الباقي والمورق من الشجر ما خرجت اوراقه والعناية القصد وفي الكلام
مكنية وتخييل وترشيح والتشييد الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابن هلال بعض الحواشي
وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط من جص او ملاط والبنيان الحائط اثر ما اثره عقيب
ما قرب في المصادر والانهدام ويران شدن والامطار افعال من المطر يقال مطرت السما من باب نصر
مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد تستعمل مطر وامطر بمعنى والسحائب والسحاب والسحب جمع السحابة
والاسبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشي فهو طوق والحمام بفتح الحا جمع حامة
وبكسرها الموت والمراد ان نعمه مقيمة في رقاب الناس كما ان الاطواق في الاعناق كذلك وقراءة الاية كناية
عن اظهار الحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحا وسكون الزاي ضد السرور قال القاضي في قوله تعالى فلا ٢ زوال
خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا
به ويمكن ان يقال المعنى قصد ان يذهبوا به والقصد حاصل في الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على
قول جمهور النحاة ان احدى فايدتي لام الابتدا تخليص المضارع للحال بان الذهاب في الاية الكريمة مستقبل
فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه اثره ووسمتها على البنا للمفعول اي صرت ذا سمة

وهي العلامة

وهي العلامة وعميم لطفه اي لطفه العام واللطف في العمل الرفق فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف
بعباده اي بر بحسن اليهم بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد
زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد محظوظا اي ذا حظ ونصيب من الرزق فشد عضدي اي قوي اتصافي
بما ذكر والعضد الساعد وهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع ضم
الضاد وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد وعضد ككبد وعنق ذكرها صاحب القاموس وهز من
عطفي اي حرك بعض جانبي على ان من تبعيضية فهو كناية عن حصول بعض الارتياح فيه وقد يقال
هز العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل ينبه بتحريك جانبيه والاول انسب ثم هداني عطف
على ثم الثاني والهدى الارشاد والدلالة تذكر وتؤنث وقد هداه الله للدين يهديه هدى وهديا
وهداية فتهدى واهتدى وهداه سوا الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق بكسرهما
والى الدار وقد ورد هدى في الكتاب العزيز على ثلاثة اوجه معدى بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم
وباللام نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سوا الصراط والفرق الذي ذكره الشارح
والمحشي في حاشيتهما للكشاف بين المتعدي بنفسه والمتعدي بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب
الى المقصد والايصال ولذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا ومعنى الثاني الدلالة
واراءة الطريق فيسند الى النبي صلى الله عليه وسلم مثل انك لتهدي الى صراط مستقيم والى القران مثل
ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم مع انه لا يساعده كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم
عليه الصلاة والسلام يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم ياتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن مومن ال فرعون
يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال
مما لا يقبل سبحان علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت
من تسبحه عما نزهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه والمقصود ان يكون
لتنزيه الله تعالى لفظ براسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة اليه تعالى
بحيث لا ينقطع عنها في اللغة الفصيحة وقد تستعمل سبحان عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم
التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده فمن هنا تارة يقصد التنزيه اصالة والتعجب
تبعا وتارة بالعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه اما بفعل مضمر متروك اظهاره وتقديره

٢ وقوله سبحان من على كون المضاف اليه منونا
يجعل عدم التنوين في الاسم المتمكن دليلا
البليغ يقتضيه مع رعاية الوزن ثم قول العلامة
في الكشاف يدل على انه علم سوا
اضيف ام لا وانه غير منصرف للالف والنون
مع العلمية وزعم ابن الحاجب وموافقوه انه اذا
استعمل مضافا لا يكون علما لان اسم المصدر او
الاعلام لا تضاف

أبتنج الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها
اليه اعداؤه وهو ههنا جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت في اثناء الكلام
لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح في اواخر الباب الثامن والسوا الوسط والسجا بكسر السين
وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ما الينة والاستنهاض طلب النهوض
بالنهوض الى القيام لذكر الشيء والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اعني
الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له من حاله في استعانته لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان
منه بحال من استعان بجنده من الخيالة والرجالة في اعدائه في مطلق الاستعانة وذلك اشارة الى
الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق يأباه السياق كما لا يخفى على المنصف والفاتر المنكسر من فتر
يفتر فتورا والسنوح الظهور يعني انحمد الله اي اني ما جمعت عقيب رجوعي واضافتي اليه ما ذكرته
متلبسا بحمد الله كنزا منصوبا بها بتضمينه معنى الصيرورة مدفونا وهو صفة كاشفة لكنزا لان الكنز
المال المدفون ومن في من جواهر الفوائد بيانية وليست في مثل هذا المقام زائدة للتوكيد كما توهم
الجوهري اذ لا يجوز اسقاطها بخلافها في ما جاءني من احد والظرف مستقر متعلق بالكون التام لا الناقص
ليتسلسل التقديرات وهو صفة لكنزا والمتحف الممدوح والتحفة ما تحفت به الرجل من البر واللطف
والجمع تحف وحضرة الرجل قربه وفناؤه وهو كناية عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو وهو
الارتفاع والخدمة مصدر من خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار
وجمعها سدد والسنية فعيلة من السنا بالمد وهو الرفعة والملجأ والملاذ واحد وهو المعاذ والحصن
يبني للحصانة والبا في بالنبي عليه السلام للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلة بالضم وهي
الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها والنسبة
الى الاخ اخوي بفتح الهمزة والى الاخت اخوي بضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة
في الولادة وقد يجمع بالواو والنون والاخوان الخلص الذين خلا ودهم عن شوب النفاق يشيعوني
اي يجعلوني مصاحبا من الاشاعة يقال اشاعكم السلام اي جعله مصاحبا لكم وتابعا بصالح الدعا
فالبا زائدة او على تضمين الاشاعة معنى الذكر والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال شكرته
وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى الى المفعول الثاني البتة صرح به الثقات فلا استقامة

لماجوز

مطلب النوع بين نسبة

لماجوزه الشارح والمحشي في شرحيهما في قول الشاعر ساشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت
من كون ايادي مفعولا ثانيا له شكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة هذا والباقي بما عانيت على ما في بعض
النسخ للمقابلة اي بمقابلة ما عانيت والكد الشدة في العمل والعنا بالمد المشقة ومعنى المعاناة مزج
كشيد ذو معاناة لعنتي على ما هو مال المعنى مثل تناهت غايته الوسع في احتمال الوجهين ولو قرئ عانيت من
المعاناة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعده وتضرع الى الله اذا استكان وتذلل اليه طالبا المعروف فيه
وكذا التعرض وقد المصادر النضرع زائده كردف والناكب من نكب عن الطريق عدل كضرب ودخل
والمبين من الابانة وهي الظهور هذا اي المخلص في الموصوف بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتدا
وعمري مبتدا حذف خبره وجوبا لسد جواب القسم مسده تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقا
ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي لواهب عمري وكذا امثاله
مما اقسم فيه بغير الله تعالى كثيرا في والشمس والقمر والليل ونظائرها اي ورب الشمس الخ ويمكن ان يكون
المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات
واسلم من التاكيد بالقسم بالله تعالى لايجاب البر به وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير الله به في التعظيم
حتى يرد عليه ان الحلف بغير الله تعالى وصفاته مكروه كما صرح به النووي في شرح مسلم بل الظاهر من كلام
مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلا
وقد قال عليه السلام ان الله ينهاكم عن ان تحلفوا بابائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله تعالى وليصمت
وعن ابن عباس رضي الله عنه لان احلف بالله تعالى فآثم خير من ان احلف بغيره فابر وعن ابن
مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا باس به وبهذا شاع بين العلما كيف وقد قال عليه الصلاة
والسلام قد افلح وابيه وقال العزمي قال لعمرك انهم في سكرتهم يعمهون فهذا جري على رسم اهل اللغة وكذا
وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة تقتضي القلة غالبا
والمرام مصدر ميمي من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل
مطلوبهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة
انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا فيفيد نفي اللزوم بنفي اللازم
وقد يجعل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما بالمعنى المذكور او بمعنى الغلبة

بحث والعمر بفتح العين وضمها البقا ولا يستعمل في القسم الا بالفتح

اي الحق المبين قبل الطالب او غالب طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى ولو ابقي المصدر على معناه الحقيقي
لكان الظهر اي الحق المبين قبل طلبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان
الالد شديد الخصومة فالاضافة في قوله تعالى وهو الد الخصام اذا اريد بالخصام المخاصمة بمعنى في اي
شديد الخصومة في المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الد للمبالغة وما نقله القاضي من ان الاية
نزلت في الاخنس بن شريق الثقفي مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزي
وغيره واحتمال اسلامه بعد نزول الاية يدفعه قوله تعالى في حقه فحسبه جهنم والجدال الخصومة
ولكن فاتني فان قلت المذكور في كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة الشرط الا يذان بان الجواب
بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثمة تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطئة ايضا لانها وطات الجواب
للقسم اي مهدته له والشارح جعل الجواب هنا للشرط بقرينة الفا فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان
يبني على مذهب الفرا قلت اللام هنا زايدة لا موطئة للقسم كما في قوله
لئن كانت الدنيا علي كما ترى ❊ تباريح من ليلى فللموت اروح ❊ والثنا الذكر بالخير والمراد
بالعاجل الدنيا والحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة لانه
اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية يقال احسبه الشي اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم كفاك
والثواب والمثوبة مطلق الجزا كما نقل الازهري ويعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا
يفعلون نعم انه اكثر استعماله في الاجر كما صرح به ابن الاثير في النهاية والجزيل العظيم والاجل
الاخر والتوكل الاعتماد على الغير والانابة الرجوع قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موقع الحال من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح
ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت بين
التحميد والتسمية في التعليق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن فيها رمزا الى ان الباء في بسم الله
للملابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المقدر وان جهة التلبس هو التيمن بذكره وبركة اسمه
على ترتيب اسمايه اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيقي بالقبول وعليه الفحول انه يقدر
الفعل المخصص اعني ولف هنا وبالجملة خصوصية كل فعل شرع في مدلوله متبركا بها ولذا الترجح
حذفه في كلام الحكيم تعالى ليكون متلفظ كل من شرع في فعل متبركا بالتسمية بعين ما في القران اذ لو اتي

والمناسب لما ذكره في حواشي التلويح ان يجعل قوله هنا بعد التيمن صح

به لحالفم

١٨

به لحالف تسمية من شرع في غير القراءة وللاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يطا فيه غير ذكر الله تعالى
اذ لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل فسلكنا تلك الطريقة لفات ذلك المقصود ولهذا قال بعضهم التقدير
بسم الله ابتدي وتقدير الفعل الخاص اولى لدلالته على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه وانتهائه بالتسمية
امس بالمقام واوفى بتادية المرام من تقدير ابتدي اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك
بالتسمية وكذا ما استحبه الشارع لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل طريقة كون
الشروع فيه ملصقا بها كما في النية حيث اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحققا في جميعها تقديرا
ولذا ذكر الابتدا في حديث البشارة لا لان المقدر فعل البدء وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله
عليه الصلاة والسلام في خطبة يوم النحر ومن لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عليه الصلاة والسلام باسمك
ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عليه الصلاة والسلام باسمك احيى وباسمك اموت فانها
تدل على وجهية تقدير الافعال الخاصة وفيه انه مبني على تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز
المنع فليتامل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا فنسبة الافتتاح حينئذ الى الحمد فقط مع
تاخره عن التسمية اشتغال بافادة الخفي واعراض عن ذكر الجلي وتلويح الى ان تاخر الحمد عن التسمية
لا ينافي وقوع الافتتاح به فلا تعارض بين حديثي الابتدا بالتسمية والابتدا بالتحميد حقيقة لان
البا فيهما للاستعانة بمعنى انه لا تنافي الاستعانة باحدهما الاستعانة بالاخر كما ظن اذ حمل البا في البسملة على الاستعانة
لا يليق بحسن التادب لانه يقتضي ان يجعل اسم الله تعالى الة والالة لا تكون مقصودة لذاتها وحمل
الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتدا امر عرفي يعتبر
ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل اولان الاول محمول على الحقيقي
والثاني على الاضافي اقتدا بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم البسملة واحتياطا في العمل لما
ان في التسمية تحقيق التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحامد عرفا وبعد
ثبوت التعارض الظاهري بين الحديثين واحتيج الى التلفيق ولان المناسب لمقام التعظيم التصريح بالحمد
وقصره عليه تعالى قوله اداء بعض ما لوح الى تعليل الافتتاح بها بعلل موجب الحديثين اشار الى تعليل
الافتتاح بالحمد بوجه اخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح وقد اورد عليه ان اداء الشكر يحصل بمجرد
الحمد ولو في اخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار

والاستعانة

جهة

عن ثبوت شي ليس به اجيب عن الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط
القيد الذي هو تلك النعما وجلب المزيد الذي هو التاليف وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود
في ضمن قصدهما ولهذا قال من شكر نعماه مع تقديم الحمد ايا الى قوله تعالى لان شكرتم لازيدنكم ولا
يخفى انه اذا كان القصد ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التاليف واجبا
فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور ايما الى هذه النكتة على انه سيجي ان الاطراد والانعكاس غير
لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد
يجاب بانه تعليل لافتتح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص فيرده الفرق الظاهر
بين تقديم الحمد والحمد المقدم وبانه تعليل لحمد الله لا لافتتح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد
فالتفاوت بان علة وجعل العلة للقيد يا باه الذوق وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل
الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب حق شكر النعما مستبعد نعم يجب تقديم
الشكر عند قصد الربط والجلب لاجلهما لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق ههنا مثله في ما شكرناك
حق شكرك كما سنذكره الان وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان
قول القايل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور وان كان اخبارا واقعا موقع الانشاء اي
مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو
الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب فيقصد المتلفظ به انشاء تعظيم
تعالى بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار والانشاء كصيغ العقود
لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات
النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا **قوله** لحق شي مما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل
ان تكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى
عليه من الحواس وغيرها الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في الاصول وصرف
اللسان الى اظهار تعظيم الله تعالى بعض منه ويحتمل العكس اي شي هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه
اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب لهذين الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفي
كما لا يخفى ويحتمل ان تكون من بيانية في الموضعين فالاولى بيان لشي والثانية لما يجب والمراد بالشكر الشكر

وليس المراد ان الحمد ههنا من قبيل الشكر لا خلاله بالتنبيه على الاستحقاق الثاني كما سيجي بل المراد بان الحمد على مجموع الصفات الذاتية والانعام بتبيان التشكير والتعليل بملاحظة ذلك المتضمن فتدبر

والتحميد

التي هي صيغ العقود

والمعنى

اللغوي

اللغوي الذي يتضمنه الحمد ههنا لانهما متحدان هنا اذ انا كما ستطلع عليه والمقصود على التقادير ان المصنف
ادى شيئا من الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان
قوم الحامد تفي بحق شي من الشكر وان لم يقدر على ان يشكر حق شكره **قوله** هو الثنا باللسان
اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثنا لا يكون الا به واما قوله عليه الصلاة والسلام
لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب
بانه بيان للواقع وتوطية للفرق بينه وبين الشكر في مقابلته قوله فيه شي اذ كان ذكرا باللسان
وبانه لدفع احتمال التجوز من الذي قبله وهو المسمى في اصطلاح الاصولي ببيان التقرير فلا يرد ان
صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثنا باللسان غير مجزوم به بل المفهوم
من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثنا هو الاتيان
بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر في المجمل ان الثنا الكلام الجميل لكن بعد تخصيص الكلام باللفظي
ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يخص الحمد اللغوي باللسان وقد
قال عز من قايل وان من شي الا يسبح بحمده واكثر الاشيا لا لسان له قلت لما ثبت ذلك
الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحمل ما ذكر عندهم على المجاز **قوله** على الجميل لم يتعرض
للمحمود به لدلالة الثنا عليه دون المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفا
بقوله سوا تعلق بالنعمة وتركه ههنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة الثنا فان قلت
اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر
انه حمد ولذا يذم هذا الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل
اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه
جميلا ويصوره بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عم المحمود به
على ما هو وجهوا اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول
الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤة على صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد به
فليس بمطرد قلت اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل
والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بطريق الاختيار على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون

اعني اطلاق الثنا على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ لدفع التجوز احتمال

تسليم اختصاص

الثناء على الصفات القديمة حمدًا اذ استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها
على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم الا ان يصرف الحمد عليها
على ايجادها قلت لما كانت الذات كافية في اقتضائه تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال
اختيارية يستقل بها فاعلها او لان تلك الصفات مبدا الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك
الافعال فالمحمود عليه اختياري في المآل وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان
يبعثك ربك مقاما محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من جواز استناد القديم الى
المختار وتجويز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطائي فمما لا يفيد في هذا
المقام اذ لا يفيده الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة
والا تسلسل او تقدم الشيء على نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون الفعل على
الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتامل قوله سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل
سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم
وهو ههنا خبر والفعل بعده اعني تعلق في تاويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى
سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء هنا
لا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استئناف او حال بلا واو او اعتراض ثم بقي ههنا شبهة
وهي ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احد فالصواب الواو بدل ام
لفظا او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما ملخصه
ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر
اذ لم تكن تذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان في
معنى ان واو بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم وام واو لاحد
الشيئين او الاشياء والتقدير مثلا ان تعلق بالفضائل او الفواضل فالامران سواء والشبهة انما ترد
اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الثناء واشارة الى
عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم
حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهي كل

خصلة

خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية والمراد بالتعدي ههنا التعلق بالغير في
تحققه وجوبا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم واللام يجتمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود
عليه فعل اختياري البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا قوله والشكر فعل الخ فان قلت
لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا
من الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هل هو هذا ففسره وبين الفرق
تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع
لان الشارح صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذاتي انه مستحق
بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو
مختص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا حمدان احدهما بازاء الصفة الذاتية المستفادة من التعليق
باسم الله تعالى والاخر من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حياله ويجعل الشكر متحدا مع الثاني
ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله ينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع
عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمنبئ كما لا يقدح
في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر
باخبار الغير او الالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ يكون المنبئ به واسطة عن تعظيم
المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل
ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام
عوض عن الاضافة اي انعامه قوله او اعتقادا او محبة بالجنان عطف على ما سبق باو وعطف
لاحقه عليه بها يدل على ان مجرد الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر ولا ينافي ما اشير اليه في حواشي شرح
المطالع من ان الذكر اللساني والعمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ولم يخالفه افعال
الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما
او راجحا ثابتا ام لا وقيل بل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف
المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد
المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان لزمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من

المقام ٤

او ههنا بحث وهو ان الانباء عن الشئ
لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده
ولا شك ان قصد التعظيم معتبر
في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ
عن قوله يقصد به فليفهم ٤

موارد الشكر اللسان لكونه اظهر في الانبا ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها. قوله وعملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا قوله وحده حال من اللسان على تاويله بالنكرة عند سيبويه اي منفردا وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي نظايره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا يعامل معاملتها كما سيجي فلا يحتاج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي توحّد اللسان بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون قيدا للنسبة الحصرية المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره قوله بعم النعمة اي الانعام بها اذ الفواضل هي المزايا القايمة بالشخص متعدية الى غيره قوله على الوصف بالعلم والشجاعة ليست الباصلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازا العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فنقول الشجاعة قد تطلق على اثار تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهي المرادة هنا قوله والله اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب والكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذات الله تعالى فرع تعقله وحينئذ يعلم حقيقته تعالى لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما المنفي تعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم كما في الوضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى واما اذا كان وضعه فعلم غيره بالالهام او الوحي فلا وذات الشي قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني وهو يستعمل استعمال النفس واستعمال الشي وكذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته العلى الوجوب الذاتي الذي يصدق عليه مطلق الوجوب لاختصاصه به وانطوايه على ساير صفاته لانه معدن لكل كمال ومنبع عن كل

نقصان

نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال الجناب به تعالى توطية لما ذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمد بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد قوله ولذا لم يقل الحمد لله على تحقق الاستحقاق اي لكونه لفظ الله اسما للذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفاته تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف اعرض عليه بانه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على منشاية مدلوله على انه لو سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لا من ان تعليق امر باسم يدل على منشاية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يغيره على ان لفظة الله تعالى لما دلت على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات فيضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشاية جميع الصفات وقوله بل لما تعرض الخ اضراب عن المقدر كان سايلا سال بان هذا الايهام لا يضر اذ الاختصاص ثابت في نفس الامر ولهذا تعرض المصنف لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض الخ وههنا بحث اخر وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فتامل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي ايما الى ان كل صفة من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل او الفضايل لا يقتضي ان لا يستحق المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سياتي في تقديم المسند اليه انه يقدم الى ان يقتضي تارة ويجعل مسندا اليه ونحو اخرى فيجعل فاعل

من حيث هو موصوف

لا يضره

لان ذكره يستدعي نكتة ولا حاجة في ذكره الى اعتبار انه مؤخر في الاصل او مقدم فسوا اعتبر
الحمد مؤخرا من الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمد الله يستقيم بيان
النكتة ولا وجه للاستصعاب بان النكتة انما هي لما زال عن موضعه لا للقار في محله والحمد قار فيه لانه
مبتدا ثم لم يرد باقتضا المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال انه مع
اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح التاليف يقتضي
~~تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح التاليف يقتضي~~ اهتماما
بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من
الاهتمام الثابت للاسم الزايد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى
المقام مع فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الاية
وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم
اسم الله على الحمد في هذه الايات مع ان المقام مقام حمد والجواب منع ان المقام في الاي المذكورة مقام
الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف
كما لا يخفى قوله على ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص
المقصود في هذا المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله له الملك
وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكر من اقتضا المقام تقديم الحمد يعارض بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل
الدفع ان اقتضا المقام منضم مع تصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من
التقديم مع وجود المقتضي ان قلت فما وجه ما ذكره في سورة التغابن قلت عبارته هناك ليدل
بتقديمهما وستعرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص
اي القصر
فيما نحن فيه لما سيجي من ان الحاصر بالجملة القصر يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا والمخاطب
ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر
فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره اياك نعبد قوله بانه فيه اي في الحمد لله تقديم الحمد وهذا اعني
ارجاع الضمير الى ما ذكره هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اما اصناف الربوبية والانعام بجلائل
النعم ودقايقها والملك على الله تعالى بعبادة التنبيه على اختصاص الحمدية وانه به حقيق في قوله الحمد لله ليدل على

ان مهن

ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثنا عليه بما هو اهله قوله وبهذا يظهر الخ اي بتصريح الكشاف صاحب
بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد به سبحانه يظهر انه ليس نفي الاستغراق بناء على انه مناف لمذهب
الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في
انهما ينافيان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل تاويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل
المحشي فلا ترجيح لاختيار احدهما على الاخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من جهة ان منافاة اختصاص الافراد
لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن مثل هذا القدر
من الفرق لا يوجب اختيار احدهما والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت لعل كثيرا من الناس يوضح
الذين عللوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني
الذي هو من فرد وحده كما هو ظاهر في المشبه به اعني العراك في ارسلها العراك وما ذكر من ابطال التعليل وهو اذا اختصاص اه
السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لم لا انه تعريف الجنس
اذا قيد بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد
لان معناه ثبوت فرد ما لله تعالى وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والسر فيه ان المعهود
الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي
نعم نسلم ان الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا في المقام اما المنع الاول
فلظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به الشارح في شرح الكشاف يدل ايضا على
ذلك ولانه حصر في المفصل فايدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه
مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكر وان كون الحمد في هذا المقام
محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المنع الضمني او بان حملوا قوله صاحب الكشاف فان قلت
ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف اللامي في الجملة لا طلب بيان مدلوله الوضعي
ونظيره قوله في اوليك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين بلغك
انهم يفلحون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين الخ فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد
صورة حيث ردده بين العهد وغيره وسيجي تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره من فروع
التعريف الجنسي وحمل كلام الكشف على ما ذكر وان كان مخالفا لما ذكره الشارح والفاضل المحشي في حاشيتهما

لكنه هو المناسب لكونه بياناً لمراد المقام لا بياناً لمجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر هنا اذ لو حمل على انهم عللوا
بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق لزمهم حمل كلام الكشاف على اثبات
اللغة بالراي وهو مستبعد من تلك الفحول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته
لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ لمعنى لا يقتضي
ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام فاذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون
الحمد محمولاً في المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر ان باقي الوجوه المذكورة هنا حقها ان تساق ايضاً لذلك
ليلائم سابق الكلام ولا يخفى على ان الشارح رد في شرح الكشاف على الوجهين الاولين باشعارهما بكون
اللام للاستغراق في الجملة عند الزمخشري مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهم هنا بما
ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ورود اظاهراً ما اورده هناك على الوجهين
الاولين فلو كان الكلام هنا مسوقاً لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما ينبئ
عنه ظاهر قوله من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولاً في المقام
على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا ينبغي ان يحمل كلامه
وايراده على الشارح ما اورد فان قلت ممن ان يفهم منع صاحب الكشاف كون الحمد محمولاً في المقام على
الجنس دون الاستغراق قلت قيل من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق
وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة
بالاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي وصاحب الكشاف جار هنا على الاصطلاح المذكور بقرينة
ذكر الاستغراق هنا في مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك وهو المذكور في
التلويح وفي بحث تعريف المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشي واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان
الدال على ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ففيه ايضاً تعسف
اما ولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلاً مع انه لم يجعل
دليلاً على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة
على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولاجل ذلك شيوع ارادة الاستغراق
في المقام الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق كناية على عدم يدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع

بان المراد

بان المراد من القرينة المدعى كونها كناية على عدم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الاية الكريمة
قرينة موجبة له فالفرق ظاهر واما ثانياً فلانه لتصريحه بالجنس وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلاً
لا يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك اشارة الى احتمال الامرين الجنس
من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله اختصاص الحمد وفي ان يقول
اختصاص الحامد بقي هنا بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين الفناري في تفسير الفاتحة حاصله
ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك
لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من لام ...على ما هو المختار وهو الاختصاص
في الاثبات لا الثبوت كما عرف واثبات الجنس للمذكور لا لغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت
ولذلك قال السكاكي وقد يكون الخبر عام النسبة والمراد تخصيصه بمعنى نحو زيد جاء وعمرو ذهب وهذا
بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء منها للغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير
بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن وغيرها بل الظاهر ان مراده بالاختصاص
في قوله هنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوتي فلا ينفي الاستغراق سواء حمل
الاختصاص على الثبوتي او الاثباتي لمنافاته مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص الثبوتي مبني على التاويل
ولا ضرورة هنا مع ان اظهار مذهبه وارادة التصلب فيه مناسب له واول كتابه الا ترى انه صدر فيما
نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن ثم غيره الى انزل لوجوه ذكرها الفاضل المحشي في شرحه والله اعلم
قوله والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبوت اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على
الدوام الا ان التي خبرها ظرف عن ظاهر الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لتصريحهم بدلالة
اسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه
بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد هنا للثبات هو الاسمية بقرينة
العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع
اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل فيعمل
فيه الفاعل بمعنى الثبوت ايضاً وقد نص الشارح في اواخر الباب الثالث على ان زيد في الدار
يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة الصريح فيما ذكره هنا ولقائل ان

يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال نحمد الله ليفيد تجدد صدور
الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه اتعاب النفس دون الشرفي
لانها اذا اعتادت الشي الفته ولا شك ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان الفاعل في اختيار
طريقة الحمد ورجحها جانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان
تختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية
والا فالفعلية كما صرح به بعض الافاضل قوله والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه اي لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة
وان جاز قصوره عنه فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وههنا بحث وهو
ان المحققين صرحوا بانه قد يقصد في المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطي الى الاستغراق كما
سيجي في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر من ذلك القبيل
والجواب ان ذلك في الفعل المنزل منزلة اللازم اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل
المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح وهو ظاهر قوله ففيه نظر يريد ان المصدر المنكر
كاف في نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى هو الاستغراق ففي العبارة مساهلة ولم
يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة الحمد
لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية فتأمل والاولى ان اللام وضع
للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره وانت خبير بان مراد المعترض
عدم ثبوت المدعى بما ذكر في الاستدلال فاثباته بتغيير الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم للاعتراض
في التحقيق قوله وعند خفاء قرائن الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المجوزة
لا المرجحة والا لكان المعنى حينئذ الجنس هو الشائع في الاستعمال مطلقا اي سواء وجد القرينة
المرجحة للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته فالفاضل المحشي
انما يدعي تحقق القرينة المجوزة وكونها كثيرة على علم واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب
الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه وقد صرح في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف
في العهد والجنس عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل على الجنس في نحو والله لا اتزوج

فيما ذكره في التلويح
من تقديم الاستغراق على
الجنس ٤٢

النساء

النساء مبني على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره
صاحب الانصاف من ان اللام ظاهرة في العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينة وتوقف العهد
والجنس عليها قوله او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف الى ان قال والاستغراق لا يستفاد
من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه
وبين ما ذكره الفاضل المحشي بقوله والسر في اختيار الجنس اذ دلالة اللفظ على الجنس وعلى
اختصاصه بالله سبحانه تعالى لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كبير تفاوت فلا وجه لاختيار احدهما
ورد الاخر فان قلت قد ضم الفاضل المحشي الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم
مقام اختصاص جميع الافراد وكلام الشارح خال عن ذلك فلهذا رده قلت قد اشار فيما
سبق بقوله وبهذا يظهر الى هذا المقام ولعله اكتفى عن ذكره ههنا بما اشار اليه سابقا على انه
لا فائدة يعتد بها في ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المفيد لذلك الاختصاص على ما صرح به
نفسه في احوال المسند هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك الافادة لا تتفاوت حالها في الجنس
والاستغراق نعم ههنا عثار الاول ان الدليل المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله الشارح
بقوله او على ان اللام الى منقوض اجمالا لتخلف الحكم عنه في صورة العهد الخارجي مع انه من معاني اللام	الا
عنده كما صرح به في المفصل اذ يقال اللام لا تدل الا على التعريف واللام لا يدل على شيء وهو نفس الحقيقة
او الفرد المنتشر فاذا لا يكون ثمة عهد خارجي لا يقال هناك وضع اخر للجمع بازاء المعهود لانا نقول
فلا يتجه بالدليل المذكور وحده عدم كون اللام للجنس بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في الجمع بازاء الافراد
فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية في التعليل الثاني التي
اشرت اليها هناك البحث الثاني ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام
واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة من الماهية معهودة
فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان
كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما تجوز اذا لم يكن المقام مقام
ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لاجل هذا
ولا يكون مختارا على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا عن ان يرجح بعدم

الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بانه يقال المقام مقام ارادة الطبيعة
من حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر رمزا الى ان الشيء يوجب
الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد لا لازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد قوله
على ما انعم الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاق لا لغو متعلق بالحمد فصل
بينه وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل فتدبر قوله فقد تعسف
وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف
المبدل منه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود اعني التوطية
والتمهيد واما ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان كانا
لطيفين في نفسهما لكنه لا لطف لبيان ما علم بالم نعم مدحا وههنا وجه اخر الاول كانه نزل الفعل
اعني علم منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان وقد يجرد في بعض المواضع
لاحد مدلوليه مجازا الثاني ان يكون ما انعم تفسيرا للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل
وضع الظاهر موضع المضمر العائد الى الموصول وكل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرته وان بقاء الاصل
الحقيقة فما لم يتعذر لا يصار الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم بمثل ما ذكر في عدم
جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سوية
قوله امكن من تمكن بالضم مكانة اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا في القلب
كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة قوله لقصور
العبارة عن الاحاطة ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء بجمع الامرين علة واحدة لحذف مفعول
الانعام وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا واجمالا واما بطريق التعرض
للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثاني الى الثاني ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة
بالمنعم به كلا اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما في
الاجمال وانا الحمد في المختصر لفظ الابهام المراد به الاشعار اذ الوهم احد اقسام مطلق الشعور
والادراك ايماء الى اعتبار القصد في الخواص والرابا على ما تقرر عندهم فيؤدي ما في الترجيح واحد
وتوهم المخالفة وهم نما ذكره اختصاصه فيه وجهان اي اختصاص الانعام بشيء دون آخر او

اختصاص

قوله مع تعذره في المعطوف عليه اي الذي عطف
على انعم وهو علم قال الاستاذ كون علم وان كان
يقتضي مفعولين الا ان مفعوله الاول يجب ان
يكون عالما والثاني معلوما وعلى تقدير الضمير
لا يجوز ان يكون هو مفعوله الاول اذ لا وجه
لكونه عالما وفيه نظر لجواز ان يكون الموصول
عبارة عن النفس الناطقة المتحلية بالعلوم
والمعارف كما جوز هذا القائل ان يكون هي
المرادة بالنعماء في قول الشارح من شكر نعمائه ولا
شك ان الضمير على هذا التوجيه يصلح مفعولا
اول هذا واعلم انه قيل لما شاع حذف الضمير
الغير المرفوع من الصلة لزمك ان تجعل العلة
التعذر والاحتياج توطئة ذلك ان تقول
جواز حذف الضمير المجرور مختلف فيه فمنع
بعضهم جوازه مطلقا للزوم اللبس في بعض
المواضع نحو جاء الذي رغبت فانه يحتمل
ان يكون التقدير رغبت فيه ويحتمل ان
يكون التقدير رغبت عنه وحمل عليه
ما لا لبس فيه واختار هذا المذهب الامام
المرزوقي حيث قال في قول الشاعر
نسي الايام ان رجعن قوما كالذي كانوا وقد
كانوا عليه تصحيحا الامر الفاسد فقد اخطأ
اذ لا يجوز الذي مررت جالس عليه اي
مررت به وذهب الاخفش الى جوازه
مطلقا وقال الكسائي وجماعة من النحاة
لا يجوز الا اذا اتسع فيه بان يحذف الجار
اولا ثم يجعل المجرور منصوبا كالمفعول به ثم
يحذف ذلك المنصوب لئلا يلزم كثرة الحذف
دفعة واحدة كقوله تعالى لما تأمرنا اي
تأمرناه والاصل تأمرنا به ولو كان المجرور
مما لا يتسع فيه لا يجوز حذفه نحو الذي
مررت اذ لا يقال مررت فلما كثر الاختلاف
في جواز حذف المجرور جاز ان يجعل الاحتياج
الوصول الى الشرع ووضوح الوجه الثاني
سببا للعدول عنها فقوله لزمك ان تجعل
الخ ممنوع

اختصاص الحمد على انعام دون آخر ولا يقدح في التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات الاختصاص
بجميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا آخر وسيجيء تحقيقه في بحث
القصر قوله ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الظاهر ان تكون هذه العلة ايضا
قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فتكون هي ايضا علة عدم التعرض للبعض
واما جعله علة مستقلة لدفع عليه ان ذهاب نفس السامع الى ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم
ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار هذا ولك ان تقول نزل انعم منزلة اللازم بقطع النظر عن
تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابية المقام انتساب فعل الانعام الى الله تعالى على وجه
العموم في افراد ذكر الفعل فيكون معلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر
قوله ثم انه صرح ببعض النعم الخ شروع في شرح قول المصنف وعلم الى قوله فصل الخطاب
فيبين انه اولا على الاجمال ثم نزل اجزاءه على التفصيل حيث قال فقوله وعلم الخ وثم للترتيب في الاخبار
كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس يراد ثم اخبرك ان الذي صنعته امس اعجب او
للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال مطلقها وسيجيء في مباحث الفصل
والوصل زيادة تفصيل لذلك ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة عدم التعرض
بالمنعم به ولفظي الاشارة في الموضعين فيما بعد وببعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشريفة
ونعمة بعث الرسول المتين لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها هي الاصول والمراد
بالايماء الى الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول او يقال الايماء الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايماء
الى كل واحد منها فانه اذا كان بعض تلك النعم مصرحا به والبعض مومى اليه يصدق على المجموع من حيث
هو مجموع انه مومى اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان
بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التكليف في كون التصريح وحده ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لان
تبيين الشارح اصالة تلك النعم تنزيل كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد منتهيا الى الدعاء لمعاوني
الرسول ثم تغيير الاسلوب فيه تنبيها على ان اصالة معاونيهم ليست كاصالة تلك النعم صرح في خلافه قوله
اما الثاني وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره وكذلك يحتاجون في امر عباداتهم لان
معرفته تعالى ومعرفة صفاته وافعاله المتعلقة بالدنيا والعقبى لا تتم الا بمقدمات نظرية منتهية الى قضايا

مزدرية والعبادة لا تحصل الا بمعرفة انه كيف يعبد والانسان الواحد لا يستقل بتحصيل هذه
الامور غالبا بل يحتاج الى مساعدة من بني نوعه فكان البيان اصل ما يحتاج اليه في بقاء النوع في
الدنيا اصل ما يحتاج اليه في تدبير امر الاخرة ايضا قوله يتعاونون استينا فجوابا بسؤال مقدر
وهو ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه والاول
اقرب قوله وفي الكتابة مشقة يعني يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم
دلالة كل نفس على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في دلالة الكتابة مشقة لاحتياجها
الى ادوات يعسر حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة المعلم
فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه قوله هو المنطق الفصيح المعرب عما في
الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر فالمعرب معنى عنه او بمعنى الخالص من اللكنة
فالظاهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى
المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له قوله ثم ان الاجتماع شرع
في بيان اصلية نعمة القوانين ونعمة البعثة والمعجزات ليتنزل عليه ما ذكر في الصلوة ولتبيين المناسبة
بين ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكره في الحمد قوله يتفق الجميع عليه ضمير عليه يرجع الى المعاملة والعدل
باعتبار ما ذكر او الى العدل فقط قوله لا يتناول الجزئيات الغير المحصورات انما قال يتناولها الافراد
مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل اما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله
بل لا بد لها حيث لم يقل لهما وقيل في الافراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل ثم ان النحاة قد منعوا
من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد كذا ايضا في كلام العرب العربا بل في
عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير قوله بل لا بد لها من قوانين كلية اي لا فرقة منها من
قولهم بدده يبدده بدا اي فرقه والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق او لا عوض منها من البدل وهو
العوض ثم الجار والمجرور اعني لها متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا
لا طالع جبلا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب
وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون
اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف

فيما

نسخه
ونما اعترف به الشارح المحقق هنالك
وفي غيره من المواضع واستمر عادته
على مواخذة محقق العبارة غير
المحصورة سواء اريد بالجزئيات
الاحكام او جزئيات نوع الانسان
كما لا يخفى عليك بالحركة غير السكون

فيما بني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا وهو خبر المبتدا اي لا بد ثابت لها او قوله من قوانين
خبر مبتدا محذوف اي البد المنفي من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية البينية لا محل لها لانها
مستانفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بد من قوانين وقد اشار
الشريف في اواخر بيان المفتاح الى الطرف في مثل هذا البحث قال في قوله لا تلقى لاشارته
ان الاشارة ليس معمولا للتلقي والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وقس
على ما ذكر نظائر هذا التركيب قوله وهي المعجزات المعجز امر خارق للعادة اظهره الله تعالى
على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى اية باعتبار
كونه علامة دالة على صدق الدعوى قوله واعلى معجزات نبينا هو القران اما انه معجزة فلما ذكر
في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح ينفتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة
في النشاتين ولانه باق على كل زمان داير من بين الكتب على كل لسان في كل مكان وفي بعض
النسخ واعلى معجزات النبي على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل
ايماء الى انه قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة قوله من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة
الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اقرانه واصحابه والاستهلال
اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي
الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه باسم المسبب
تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها تتعلق بالبيان
بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار انها تشارك البيان المذكور ههنا
في الاسم كما سيجيء وان اختلف البيانان في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال واعلم
ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذكر الافراد بطريق
العطف والمنبه على جلالة نعمة البيان هو الامر الثاني لما ذكر في الشرح في اواسط الباب الثامن
من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف
دون الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالته باعتبار انه يؤدي الى ان
الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث يرتفع عن الدخول تحت العام قوله كما اشير اليه في قوله تعالى

نسخه
قيل لا يخفى ان المقصود بيان النكتة هو الامر
الاول فكل واحد من الرعاية و التنبيه علة للمراد
والقول بان العلة الاولى راجعة الى الاول
والثاني الى الثاني وهم اذ لا يخفى ان العطف
لا دخل له في شيء من البراعة والتنبيه وينبغي
نظرا لما ذكر الشارح في اواسط الباب الثامن
من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها
على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق
العطف دون الوصف او الابدال حتى قال الشارح
ثم لو قال المص واما بعطف الخاص على العام
للتنبيه على فضله بدل قوله واما بذكر الخاص

خلق الانسان علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين سائر النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه
وايضا ذكرهم في اوايل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القران وخلق الانسان
وهما نعمتان جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف او انه مؤول
بان مع الفعل قوله ما لم نعلم مفعول ثان لعلم والاول محذوف اي علمنا ولا ضير في ذكره اذ ليس
علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله
تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني اذ هي
من دواخل المبتدا والخبر فظهر ان القول بان الاختصار وقع عن المفعولين او انه علم منزل منزلة
اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل تكلف مستغنى عنه ثم ان التصريح
بما لم نعلم وان كان التعلم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على انه تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى
نور العلم ولله المنة والشكر وليدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكر ما نسي نحو ما سبق مثله وعن
الشارح رحمه الله ان المراد ما لم نكن نعلمه باجتهادنا وقوانا قوله خير من نطق انما اختار خير
من نطق على سائر الصفات المادحة له عليه الصلاة والسلام ليناسب ما ذكر في الحمد من التعرض
لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله تعالى
وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى قوله للشارع المقنن للقوانين اشارة الى توصيف
الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا لما كان عليه الصلاة والسلام واسطة في وصول نعمة الاسلام
الشامل لما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء له تلو الثناء على الله تعالى قوله على ما فسر
في الكشاف ايماء الى ان ههنا معنى اخر وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن
نطق بالصواب الانبياء عليهم الصلاة والسلام وبمن اوتي الحكمة الرسل صلوات الله عليهم فان النبي
صلى الله عليه وسلم هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما وخصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله واحكامه
والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا
مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتب
فتامل قوله ولفظ اوتي الخ اما دلالته على انه ليس من عند نفسه فظاهر واما دلالته على انه
من عند ربه فبملاحظة ان ايتاء الحكمة لا يصلح الا من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل لان هذا

الفعل

الفعل لا يصلح الا لله مستغنى عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا للسابق قوله اشارة الى المعجزة
اراد بالمعجزة المشار اليها القران فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه
وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل
لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام والقول بالاعجاز في غير القران
ههنا غير ظاهر لتصريحهم بان باقي الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعمها وسننهم القولية فالامر
اظهر قوله ففصل الخطاب الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين كما قال في المختصر
الخطاب المفصل رمزا الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية قوله يتبينه من
يخاطب به ولا يلتبس عليه اي نعلمه لانه روعي فيه جميع ما لا بد منه في الافهام فالتبيين ههنا بمعنى
العلم والفهم ولهذا عدي بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فلازم واعترض عليه بان فصل
الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القران وفيه من المتشابهات ما لا يتبينها من يخاطب بها وتلتبس
عليه واجيب بان المراد به ما هو المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه وسيجي تحقيقه
في مباحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقيل معناه ان خطابه خالص عما يوجب
الايهام وصعوبة فهم المراد مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاقرب انه يجاب بان الكلام مبني
على مذهب المتاخرين من ان الراسخين في العلم يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب
توجيه الكلام نحو الغير للافهام فالمخاطب للباري يجب ان يفهم ما خوطب به وهم يتبينونها ولا تلتبس عليهم
او بان المخاطب بها هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يتبينها والله اعلم قوله او بمعنى فاصل قيل
ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التمييز او المميز ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في
رجل عدل انسب بما عليه ائمة المعاني على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قولها فانما هي اقبال وادبار
وفيه بحث لان الفصل اذا ابقي على معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله الذي هو له فلا يحسن
جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما سينقل من الشيخ في نسبة المصدر الى ما تقدم مما هو له
لا فيما اضيف اليه الا ترى انك لو قلت اعجبني عدل السلطان ولم ترد بالعدل العادل بل ابقيته
على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز
هو نسبة الاعجاب اليه واما اذا قلت اعجبني سلطان عدل فاعتبار التجوز في نسبة العدل الى السلطان

على طريق المبالغة عين اللطف نعم ان بقاء الفصل على حقيقته على انه لا تركيب تجوز اصلاً بعيد فتدبر **قوله**
اصلها اهل فابدل الهاء همزة توصلاً الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفاً لان قلب الهاء ابتداً الفاً لم يجئ في موضع
آخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فشايع **قوله** بدليل اهيل وجه استدلال البصرية ان التصغير
يرد الاشيا الى اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره في
الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز
قصد تحقير من له خطر او تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الخطر
العظيمة واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك
فقد ينا قش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به **قوله** خص استعماله في
الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال
آل الاسلام وآل مصر وامثالهما والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر **قيل** لما
ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول تحقيقاً للملايمة بين اللفظ والمعنى
ولما كانت الهاء حرفاً ثقيلاً لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف
خفيف نقص قوي فارتكبوا التخصيص الثاني جبراً لهذا النقص **قوله** اطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اطهار جمع طهر كعدل بمعنى عادل **قال** جمع طاهر
الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة
واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب ككتف واكتاف واما المثل المشهور اعني اخناوها
ابناوها اي الذين جنوا على هذه الديار هم الذين بنوها فقد **قال** الجوهري اظن ان المثل
جناتها بناتها الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجيء في الامثال **وقد** يقال مراده كون
الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغي فلا ينافي التدبين كلاميه **قوله** وصحابته
الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة ثم اطلق على اصحاب خير الانام عليه
وعليهم السلام لكنها اخص من الاصحاب ولكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب
الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها دون الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث
ان الصحابي كل مسلم راي الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه

وقيل

وقيل اوراه الرسول والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الروية والعرفي بحسب العرف
والظاهر ان المراد ههنا كل مسلم ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة واما الملازمة
المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فيعرف بتجدد هذا قيل كان اهل الرواية عنه
وفاته عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفاً **قوله** جمع خير بالتشديد اي صوماً وتقديراً
بان يكون جمع خير مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف
مطلقاً اسم تفضيل فانه لا يجمع ولا يثنى ولا يونث لكونه مخفف اخير من وافعل من لا يتصرف فيه
لكونه مشابهاً لفظاً ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف منه كما تقرر في النحو **قوله** اصله مهما
يكن من شيء مهما مبتدأ **قال** في مغني اللبيب معناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط
وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد
وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان له وفايدته زيادة البيان والتعميم لا ان من زائدة
وشيء فاعل يكن لبقا المبتدأ بلا عايد اذ التقدير مع الاستغنا تكلف لا يصار اليه وقد يقال
مهما خبر يكن على انها ناقصة وشيء اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي والاول
هو الوجه ولذا امال اليه الشارح **ثم** ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن الخ مبني على انه يكون
مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك
وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحث وتصويره ان اما تفيد لزوم ما بعد فايها
لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شيء فحذف الشرط وزيدت ما
وادغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي **قوله**
بعد الحمد والثناء ينبغي ان يريد بالثناء الثناء على الرسول بذكر الصفات المادحة له في ضمن
الصلاة والا كان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلاة كما في المختصر **قوله** موقع اسم هو
المبتدأ يريد به مهما والدليل على ان مهما اسم عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله
تعالى مهما تاتنا به من اية **وقال** يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حمله على اللفظ
والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي وابن يسعون انها تاتي حرفاً ايضاً ودليلهم مع جوابه
مذكور في كتب النحو **ولتعلم** ان ما ذكره ههنا من كون اما واقعاً موقع المبتدأ والشرط مخالف

لما ذكر في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الاية حيث قال
اما زيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شئ واقيم اصل
مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقعا له الشرط ويمكن دفعه
بيبنائه على المذهبين نفي هيهنا بحث اخر وهو انه يفهم ههنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط
ويدل عليه قوله في المختصر والعامل فيها اما النيابة عن الفعل والوجه تعلقه بالجزاء لان المقصود
الاصلي من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التأليف
بعد الحمد لازم لوقوع شئ ما لا ان التأليف لازم لوقوع شئ ما بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصود
المذكور انما يلائم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه وتقييده فليتأمل قوله لزمتها الفا اللازمة
للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفا لاما كلي لا يحذف عن جوابها الا في الضرورة كقوله فاما القتال
لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لاما كليا وان كان
للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا
اللزوم الكلي في اما يحقق فرعيتها للاصل في الشرطية ولا يستلزم مزيتها على الاصل وقد
يقال لزومها لاما ايضا اكثري قوله لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا اللزوم مؤول
بالالزام اي الزموها لصوق الاسم اذ لو بقي على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول
له اعني قضاء لان اللزوم صفة للصوق والقضاء من قضية حقه اي ادية صفة القاضي
فلا يكون فعلا لفاعل الفعل وهو من جملة الشروط لحذفها في المشهور ثم الظاهر ان قوله المعلل
اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدا لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان
ويلائم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتدا لما كان نفس كونه
اسما كان المناسب ان يكون اللازم للمبتدا ايضا ذلك ولما لم يمكن للمعنى حرفيتها جعل
لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد
يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكرناه وثانيهما
لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني
على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان

من المقربين

من المقربين فروح وريحان واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير فاما المتوفي
فالاسم لاصق لها تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء
من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا قوله لما ظرف بمعنى اذ الاظهر ان يقول
بمعنى اذ كما قال ابن مالك لانهما مختصان بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله يليه
فعل ماض ان قلت فاين ذكر الفعل في قول الشاعر
اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم
قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وها بمعنى سقط والجواب محذوف وتقديره
قلت بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا
قلت لعبد الله شمه قوله والوجه ما تقدم وهو انه ظرف مستعمل استعمال
الشرط لانه اذا الحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران
يدوران على المعنى واعترض ابن خروف على مدعي الاسمية بنحو لما اكرمتني امس اكرمتك
اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس
واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان يثبت اني كنت قلته
قوله وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف السابق
اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو
المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير في به يعرف لا يلائمه
بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه السابق اعني البلاغة بان يكون البلاغة علما
للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية وكالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة
من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو فيلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان تكون الاضافة هكذا قيل وفيه انه ح
في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية على ان المشهور وسيذكره الشارح في اخر المقدمة ان
علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخالي عن التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص
بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في اخر المقدمة وسموا على المعاني والبيان

علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لها بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد
العلم المضاف اليها يكفي في افراد ضميره وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب في
كتابه المسمى بقسطاس العروض في اثني عشر قسما على ما اشار اليه السيد في مفتاح شرح المفتاح
ولم يعد البديع قسما براسه بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة وكذا السكاكي فلم عده المصنف قسما براسه
وجعله مع الفنين اللذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا جعل
هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان يكشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه
لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القران لكونه في
اعلى طبقات البلاغة وايضا لا نسلم دخل البديع في معرفة دقائق اللغة العربية بل النحو اقرب في
ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في الافادة والجواب عن الاول ان الحق في يد المصنف اذ لا
يخفى ان البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله
غاية ايضا متميزة فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الثاني ان البديع لما
كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجري التعليل على ذلك
قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل بحصر الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا بحصر معرفة
دقائق العربية في هذا الفن يقتضي اجليته من العلوم العربية التي تتعلق بالنظم من حيث ان لها
دخلا في افادة البلاغة في الجملة قوله بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها الظاهر ان افعل
التفضيل اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على
المضاف اليه فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في علم
النحو مع ان اضافته سوى الضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الظاهر انه لا وجه لاشتراط
الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي وابي علي حيث ذهبوا الى ان الاضافة
لفظية بمعنى من الابتدائية اذ لم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجهه على
مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المتفق على كون الاضافة فيه
محضة بمعناها ولهذا يتصرف المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف وانا اثبت الان خلاف
نجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فاول الطائفة بالجمع حتى لا تفوت المطابقة

لمن هو

لمن هو له الواجبة في هذا المعنى قوله وجعل من هذه الطائفة وفي بعض النسخ وجعلها على
تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة قوله اذ به تعرف دقائق العربية
اي اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف لئلا يتوهم ان دقائق الفنون الادبية باسرها تعرف بهذا
العلم فيفيد هذا الايهام تفخيما للشان قوله واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل عدم
رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق
التبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقائق بمعنى دقائق الدقائق كخيار الخيار وعين العين
ولا شك ان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به تعرف المعلومات
الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كانت ادقية المعلوم مستلزمة دقة الطريق الموصل اليه كان
علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة
هي مناط التفريع ومصبه وهي ان دقائق العربية ادق دقائق قوله وبه يكشف قدمت انه
الى رجوع الضمير الى العلوم الثلاثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف
المذكور على المذهب المنصور ثم ان المصنف قدم في اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها
لكونه ادخل في مدحها واخر في النشر ليكن هذه المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة
الاخرى اعني قوله اذ به تعرف لكونه معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة
عليه في الوجود قوله في نظم القران حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز الصحيح اقامة المضاف
اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القران استارها فيكون من قبيل قوله
تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الاية
حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة
الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذ اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها
بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى
الفعل المشعر به حرف الجر كاللام قيل ملة ثابتة لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف لما
بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو
المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الخ الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل

معني الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء معني بل
يلزم تجويز وقوع الحال حينئذ من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما تجويز في الصور الثلث
التي ذكرها ابن مالك في الفيته حيث قال

ولا تجز حالا من المضاف له ۞ الا اذا اقتضي المضاف عمله
او كان جزء ما له اضيفا ۞ او مثل جزءه فلا تحيفا

قوله لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب
واعلم ان الدليل قسمان اي يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه
عنه فقط ولمي يفيد مع التصديق المذكور سبب نسبة المحمول الي الموضوع بالثبوت او السلب
في نفس الامر فالاستدلال بالحمي علي تعفن الاخلاط اني وعكسه لمي ولا شك ان اللمي اولي
وافيد ومعرفة اعجاز القران بالبرهان اللمي علي الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه
في اعلا مراتب البلاغة انما تحصل علي التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة واذ كانت المعرفة
المذكورة بالبرهان الاني حاصلة من علم الكلام فلا غبار في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز
في هذا الفن سيما كانت اللام في قوله لكونه في اعلي مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة لا الاعجاز
ثم المراد بالاعلي الاعلي النوعي وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر
سورة منه في تلك المرتبة ويتناول الطرف الاعلي وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف
علي كونه في الطرف الاعلي قوله ليقتفي اثره اي يتبع النبي صلي الله عليه وسلم في طريقته او يتبع
طريقة النبي عليه الصلاة والسلام وقوله فيفوز نصب عطفا علي ليقتفي او رفع اي فحينئذ يفوز
قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت
فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي كون
معلومه الذي هو مسايله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسالة حكم فيها علي القران
بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصي ما ثبت ان يكون القران من جزئيات موضوعات مسايله وهذا انما
يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم علي ما قبله بقوله
لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلو اكتفي بحسن الغاية لحسن ولو ادعي ان معلوماته

في انفسها

في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما اخر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل
ترتب المذكور علي ما قبله بما ذكره والجواب ان كلام الله تعالي اشرف التراكيب وقد تقرر ان
المعلوم اذا كان اشرف كان العلم به اشرف فالعلم بحال القران اعني اعجازه مع قطع النظر
عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد الذوق الفطري الا بمعرفة مسايل هذا العلم
فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وهذا لا يستدعي كون معلومه الخ ممنوع والحصر
المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ممنوع ايضا لجلالة المسايل اما
بوثاقة دلايلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف الاشيا والثاني موجود ههنا ثم المراد
بالمعلوم في عبارة الشارح ما يعلم من هذا العلم لا المسايل كما توهم بقرينة افراده علي انه يتم
الكلام حينئذ ايضا قوله وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغاية الحصر المستفاد من
اضافة المصدر علي ما صرح به الشارح في قوله لمقتضي الحال هو الاعتبار المناسب حصر اضافي بالقياس
الي المبادي فلا يرد حصول العلم بوثاقة الدلايل كما صرحوا به علي ان افادة اضافة المصدر الحصر
ليس بكلي وسيجي الكلام عليه ان شاء الله تعالي قوله فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره الخ
يريد ان كلام المصنف يخالف كلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المصنف حصر سبب معرفة
الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القران معرفة انه معجز
كما صرح به الشارح والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفي ان اسناد الادراك الي الذوق في
قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسناد الي السبب كما يشير اليه قول الشارح في
الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المصنف
اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني
وادرج فيه الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولي
فان المصنف حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق
ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا يري انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب
ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين وانما تظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الي
الذوق اسناد الي السبب كما اشرنا اليه قوله ولو بالذوق المكتسب منه الذوق علي ما ذكر الشارح

في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان ٢ كون ح
قلت صرح الشارح في تذنيب الباب السابع بان لو هذه تفيد ضد الشرط المذكور اولي بالملزومية
الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزا كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا
قلت بعد تسليم لزوم هذا المعني في جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق ههنا انحصار سببية
الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاضافي علي تقدير عدم توسط الذوق اكتسب
منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولي كما لا يخفي قوله وقد اشير الي هذا اي الي
ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم قوله لا طريق اليه الا طول خدمة
هذين العلمين الظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق علي قول البغداديين لما فيه من معني الافضاء والا طول
بدل من محل اسم لا لانه مبتدا في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود او خبرا و بدل من الخبر
علي راي من جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويحتمل ان يكون الظرف مستقرا خبرا و كالطول
بدلا منه او صفة لاسم لا والا طول علي ما ذكر من الوجوه قوله لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع
عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء
علي انه لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها الي المحكمات وهو العمدة الكبري في معرفة معاني
القران كما ذكره الفاضلان في شرحيهما للمفتاح فالبعدية علي الاول زمانية اي بعد حصول علم
الاصول والمحاطة به وعلي الثاني رتبية شرفية ثم ان قوله اكشف بعيد عن موقعه منصوبا
ووجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض علي الشارح بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول الخ
اختلالا لا في المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد
علم الاصول اقرا منهما علي المرء لمراد الله تعالي من كلامه ولا اعون علي تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع
في درك لطايف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعني
في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرا اي اعون وانفع علي معني لا علم انفع منهما في التفسير
بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعني النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلق باقرا لا يكون قوله
اكشف متعلقا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفي وقد حمل الشارح عبارة المفتاح علي الوجه
الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول

الكشف

الكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف وكل منهما بينا في حصر الكشف في العلمين
وليس المدعي المرسوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبني في علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا اعلم
من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو اجري الكلام علي ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية
لهذين العلمين اصلا ولا يجوز تجريد الكشف عن معني التفضيل لمكان الاقتران بمن في عبارة الشارح وان
لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص في شرح الكشاف عند قوله
علي قوله تعالي وما علي الذين يتقون من حسابهم من شي ولكن ذكري لعلهم يتقون علي ان القيد اذا كان
معتبرا في المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من
الكلام سواه والشيخ ايضا قد بت القول بذلك في دلايل الاعجاز في قوله تعالي الله يستهزئ بهم
والعطف في قوله تعالي الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطف المفرد علي المفرد ولو كان
فالتقييد بملاحظة متعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني
ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعني تفضيله بالنسبة اليه
بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعني ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الي كماله قصدا الي تمايزه
عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الي كماله فيه
علي وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعني الاوضح في الافاعل في صفاته تعالي اذ لم يشارك احد
في اصلها حتي يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر قيل وبهذا المعني ورد قوله تعالي حكاية عن يوسف
رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب
الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصي واعظم من ان يضبطه القلم فمعني الاكشف في
عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان في الكشف من كل علم متزايدان فيه الي كماله قوله
نعم لا يمكن الخ نعم تصديق للخبر السابق وهو انه لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استيناف
جواب سؤال نشا من الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز عن ح
ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال هل يمكن لواحد من العلما بقواعد علم البلاغة ان يدرك
وجه الاعجاز بكماله حقيقته بمهارته في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد
هذا العلم ونكته واسراره ما دون منها وما لم يدون سوا كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا

اذ انتفا اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفا العالم فيه من اصله ح

كالحصر في قوله الا تحت العلم الشامل ح

فلا يدخل كنه بلاغة القران تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله الشامل بالنسبة الى المحيط
بقواعد الفنين لا ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا تدخل على ما قبله اذ لا تقريب
وان كان المتوهم عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل منشأ السؤال المقدر مجموع ما ذكر
من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة فتقديره
هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته لمهارته في علم البلاغة او سليقته
ويجعل الجواب نفي الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة يصح ايضا اذ لا
شبهة في ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم
اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها
كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب
الصياغة للمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة واذ قدرت في قوله لامتناع الاحاطة
بهذا العلم مضافا اي بلطائف هذا العلم اي اللطائف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى
هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القران الخ حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان
قلت هل لا زعمت فيما سبق عدم التقريب في التعرض لاحوال ارباب السليقة قلت ذكر على
تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون نفي ههنا بحثان
الاول ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب لدخل كنه بلاغة القران
تحت علمه وفيه منع لان الذي يعرف بهذا العلم هو ان الحال الفلاني يقتضي الاعتبار الفلاني ومجرد
ذلك لا يعرف ان القران معجز بل لا بد مع ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه لتحقق الاعجاز متحقق في القران في م
والامور التي يجب رعايتها روعيت فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كمية حال المخاطبين وكيفيتها
واشتمال القران على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهي مما لا يعرف بهذا العلم الثاني انه اذا اعتبر
في الخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل
كنه بلاغة القران الا تحت علم الله محل تامل قوله وتشبيه وجوه الاعجاز في التقسيح الخ استعارة
بالكناية عند المصنف ان يشبه شيء بشيء في النفس فيسكت عن اركان التشبيه سوى المشبه والمشبه
به ووجه الشبه واداة سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به وهو

يدل على ذلك

يدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما
ان للوجوه معنيين قريبا وهو العضو المخصوص وبعيدا وهو الطرق المرادة بها ههنا على التوجيه
الاول والترشيح ان يذكر شيء يلائم المشبه به ان كان في الكلام تشبيها والمستعار منه ان كان فيه
مطلب في ان الترشيح يكون في الاستعارة والمجاز المرسل والمجاز العقلي
استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عليه الصلاة والسلام اسرعكن لحوقا
بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة قيل وذكر الاستار على الوجه الثاني
من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز عقلي بل كل
استعارة تخييلية كذلك عند المصنف وفيه تامل اذ الظاهر من شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون
للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي ههنا واما تفصيل المذاهب الاخر
المشار اليها بقوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف وما يتفرع على ذلك من الابحاث فيجيء في
البيان ان ساعدنا التوفيق الالهي قوله والقران فعلان بمعنى المفعول الخ يقال قرأت الشيء قرانا
جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا تلوته ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر اعني القران جعل اولا
بمعنى المفعول اي المقروء ثم نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا عليه الصلاة والسلام ويمكن ان يكون
نقل حال كونه باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي
عليه الصلاة والسلام بيان الشخص الذي جعل لفظ القران علما له ذكرا ما يعينه ويكفي في
تعيينه العهد ~~الذي جعل لفظ القران~~ في لا يحا الكلام والنبي لكونهما معهودين عند المسلمين
وليس المراد تعريف القران حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في ماهية ح
المصاحف كما في شرح الكشاف ليخرج شواذ القراءة ومنسوخ التلاوة والاحاديث الالهية
قوله ونظمه تاليف كلامه الخ النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح
تاليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل
الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي
ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع
الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله على حسب ما يقتضيه العقل في الصحاح ليكن عملك
بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة

والاولى ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول قوله فلذا اختار النظم على
اللفظ اي تكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم وفي الاعجاز ايضا وقد يقال انما اختاره
عليه احترازا من سوء الادب اذ المعنى الاصلي للفظ هو الرمي والاسقاط وتاليف الشعر ليس معنى
اصليا للنظم حتى يوجب ايضا ذلك بل متفرع على المعنى الكلم اللفظ قوله ولان فيه استعارة
لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر يحتمل الاستعارة ان تكون مكنية بان تشبه الكلمات
في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا وان تكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات
في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة
اما احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من
افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون قوله واشارة بيانا لوجه
اللطافة لا اشارة الى فايدة زايدة كما في الوجهين الاولين فيكون الوصف المذكور مقيدا
كما في الاول قوله تغمده الله بغفرانه يقال تغمد السيف اي جعله في غمده اي غلافه وحاصل
المعنى ستره الله بذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد قوله من الكتب المشهورة
بيان لما فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا
لما يلزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل ههنا اعني اعظم من جملة ما اضيف هو اليه
وهو عبارة عن القسم الثالث قلت الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق على بعض
المصنف لم يذكر انه قولهم الكتاب الاول في الممكنات الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك
ولو سلم فهو من عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم المعنى الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض
قوله تمييز من اعظم لا من المشهورة وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر
بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون حينئذ نصا في المقصود وهو ان العظمة
باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار اخر قوله من جهة الترتيب فيه اشعار بان
انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد تستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد
تستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما سياتي قوله فلكل مسالة مرتبة الخ دفع لما قيل من ان
الترتيب وضع كل شيء في مرتبته واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل

اعني

ملحوظين صح

وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات القران بالدرر يحتمل ان يكون صح

اعني احسن لم تتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه
ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان
تقع المسائل موقعها اللائق بها وتكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحشو المذكور
بالقياس الى الكتب الاخر قوله فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه
كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لان الباء زايدة في المفعول
مقوية لعمله كما ظنه الرضي ثم كون كتب الشيخ مصداقا لما ذكره سوى كان هذا المقال في قوله
وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما
هو الظاهر ام لا الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشيء
بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء لظهر بحد بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث
شبهها بعقد انقطع فتناثرت لاليه قوله وهو تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان
المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس له ههنا كثير معنى فلذا لم يلتفت اليه ثم لقائل
ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوايد فكيف يوصف به القسم الثالث
مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهورة
قوله متعلق بمحذوف يفسره جميع الفايدة العامة في حذف المفسر ثم تفسيره زيادة تمكين
في العقل لان الشيء اذا ابهم ثم فسر تطلع النفس اليه فيكون اوقع فيها قوله مؤول بان مع الفعل
فان قلت لم اختص المصنف بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية مع ان قلت
لان ان حرف مصدري اعرق في ذلك من ما اذ الاخفش ذهب الى انها اسم يقتضي عايدا اليه
وغير مختص بالفعل بخلاف ان فان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي يتفرع المصدر عليه في
العقل وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق قوله وهو موصول الموصول اسمي وهو ما لا يتم
جزءا الا بصلة وعايد كالذي واخواته وصلته جملة خبرية وحرفي وهو ما اول مع ما يليه من
الجمل بمصدر كان وما المصدريتين واختلف في لزوم كون صلته خبرية والاكثرون على جواز كونها
امرا او نهيا قال الفاضل الرضي والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية
ان تكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي موصولين

بان المصدرية انما هو لان مصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت
اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او النهي عنه وانما فات
الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات الامرية في الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر
كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير
المذكور ثم ان مصدرية ان المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم ذلك فيها وفي الخامسة
ان غضب الله عليها اذ لا يفهم المدعى في المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا له ورعيا
ثم هذا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه حرفية كما سبق ثم كون الصلة مبينة
للموصول وعدم امكان جعلهما جزا الكلام الا بها يقتضيان كونهما كشيء واحد مرتب الاجزا
فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا
جزئها الا بين اجزا الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل
بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت لا سيما مع ما بعده في تاويل المصدر
فيطلب اتصاله بما يقتضي المصدر ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم
نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان رتبة العامل قبل رتبة المعمول
فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء **قوله**
كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزا عليه قيل فيه تسامح لان الجزء لم يتقدم في المفروض على
الشيء المرتب الاجزا بل انما تقدم بعض الاجزا المرتبة على البعض الاخر فالوجه ان يقال على ما
قبله وانت خبير بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي حقه بعد طايفة من اجزائه
على ما في الاجزا لزم تقدمه على ما يتقدمه فلزم تقدم ذلك الجزء على نفسه وعلى ذلك اللفظ
ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما تحققته
ونظيره الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فتوصيف الشيء بالمرتب الاجزا بيان للواقع
واشارة الى منشا لزوم الفساد وبهذا التوجيه يتبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا **قوله**
اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور
لانه يحتاج الى الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور

لكونه

لكونه بمعنى في ولذلك سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولان كثيرا من المجرورات ظروف
زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم الاغلب على المجموع او على
المجرور مطلقا اطلاق اسم الاخص على الاعم **قوله** قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي
ولا تاخذكم بهما رافة وجه الاستدلال بالاية الثانية ان المقصود بالنهي اخذ الرحمة
بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرحمة وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا
للرافة مقدما عليها واما وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن
معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا للسوال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسماعيل
الحد الذي يقدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب
قبل ذكر منشا السوال مما لا وجه له واما ان يكون حالا من السعي مقدما عليه كما ذكره صاحب
الفرايد اي بلغ السعي كاينا معه وفيه ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه بلغ حدا ان يسعى
مع ابيه في اشغاله وحوايجه بحيث كان الصحبة بينهما في السعي لا انه بلغ سعيا
يصاحب اباه اي سعي ابيه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم ومما
اورد على هذا القايل من ان الحال المتوسطة بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند
عدم القرينة فلا يرد عليه لان زعم القايل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل
بلغ اذ لا فايدة يعتد بها في قولك معه حينيذ كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا
معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد
من السعي المسعي وهو الجبل المقصود اليه بالمشي فلا محذور في المعنوية تكلف لا يصار اليه
ثم في الاستدلال على تقديم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقديم
معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان سر عدم جواز التقدم على ما ذكره
تاويل المصدر بان مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تقريب
لما ذكره **قوله** والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الاية المذكورة بان يقال
بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم عليه بكون المذكور مفسرا له
من فنون البلاغة لما ان فيه بيانا لكمال سعيه في المصالح مع ابيه في حداثة سنه مقصود

وفي الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون مصدر ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان
يراد بمع على ما ذكره في مغني اللبيب مجرد الصحبة على ان يكون مرادف عند بلا ملاحظة
المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده ولم يرد ان التغني صادر
من السلطان ايضا اذ حينئذ لا يرد ذلك المحذور الذي ذكره في اللغوية بل يكون حاصل
المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بخصاله بلا مفارقة من اول وجوده الى اوان حد
السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء الحق
ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف
لاختفاء صورة ان والتوسع فيه مع ان الراجح يتقدم صلة ان المصدرية عليها
مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه يقدم في علم البلاغة بلا تكلف
لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوه وجه مساغ في العربية
وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان راينا فيه نكتة تحصل بتقديم
معموله عليه جعلناه معمولا والا حملنا على وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان
الاحسن في كلام المص ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفسره جمعا اذ ليس فيه نكتة
التقديم سوى السجع **قوله** وليس كل ما اول الخ دفع لما يقال من ان التقدير ضروري
لان المصدر ما اول بان مع الفعل وان اذا كانت مصرحا بها لا يجوز تقديم ما في حيزها
عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه فاجاب بان ليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء الا
ترى ان المؤول به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر
اذ المناسب ان يكون المؤول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول به لاجله وتاويل المصدر
عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهته الفعل عن مشابهة اسم الفاعل
لفظا ومعنى كما تقرر في النحو **قوله** مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا يعمل فيه
ما هو بعيد عن العمل كذلك اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك
يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم
بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان

لا ينفك

لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما يتعرض لشبه الظرف اعني الجار
والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ففي شبهه المعمول
بواسطة الحرف اولى ولهذا اجمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا
اتسع في الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وقدم اطلاق الظرف على شبهه ومن
الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر
وما الحرب الا ما علمتم وذقتم ۝ وما هو عنها بالحديث المترجم ۝
اي ما حديثي عنها بالمراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل حكم لزوم
تاويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك التاويل
لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظرف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل
بلا احتياج الى تاويله بالفعل الظاهر فان **قلت** كان القياس ان يقدم هذا
الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس
قلت لان التاويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان الظرف
الخ اشارة الى جواز تقديم المعمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا بها وليس
بشيء اذ لا تقريب حينئذ لقوله مما يكفيه رائحة من الفعل لان عدم تجويز تقديم ما في حيزان
عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف لكفاية رائحة الفعل
بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة
المذكورة نفس الفعل لا رائحته **قوله** ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها
اما ان يكون ما لم يتسع قايما مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدي اي اعتبر
فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في
غيرها **قوله** وهو الزايد المستغنى عنه في العبارة سامحة اذ قد ذكر في الباب
الثاني من ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزايد متعينا كما في قوله
فاورثني بكمه صداع الراس والقلقا ۝ فان الراس زايد اذ الصداع مغن عنه والتطويل

ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كما في قوله
والفي قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زائد فتفسيرهما
بالزائد ليس بمناسب ظاهر لما سيأتي اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سيأتي اللهم الا انه يقال
الزيادة فيما سيأتي بمعنى الزائد كما يشعر به تمثيل المصنف للحشو المفسد بالندى في قوله
ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو الظاهر وان كان في عبارة الشارح هناك بعض نبوة
عنه قوله سيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي
المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه الآن وما ذكره ههنا قيل انما يفيد الفرق بحسب
المفهوم اللغوي لا الصدق فان المؤدي واحد فتدبر بان التطويل على ما ذكره ههنا اخص من الحشو اذ
قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني فالكلام الذي في محل حشو وليس بتطويل
اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محل وخصوصه لا فيه وانت خبير بان المراد بالزائد في الحشو
ايضا هو الزائد على اصل المراد اذ هو المعتبر في الفن فتأمل قوله بنوع اي بضعف وفي تفسير
التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه على ان المصنف اعني التعقيد من المبني للمفعول قوله قابل للاختصار لما
فيه من التطويل مفتقر الى الايضاح والتجريد اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخيرين لفظ
الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخيرين اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل
التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في
مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس ناظريهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه
مختصره وتلخيصه وقدم ناظر الحشو رعاية للسجع قوله الفته مختصرا انما اختار الفته على اختصرته (التعقيد على ناظره)
مع ان مؤلفه اختصار اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكي بل تأليف مختصر يتضمن
ما فيه قوله يتضمن ما يتحمل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني
والتضمن باعتباره ايضا او باعتبار اشتمالها على الامثلة والشواهد ايضا ثم المراد بتضمن ما في القسم
الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال
وعلمي العروض والقوافي ورفع المطاعن عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان
كما نبه عليه كلام السكاكي عند شروعه في هذه المباحث قوله وهو حكم كلي ينطبق على جزئياته المراد بالحكم

القضية

القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما عليه وبالانطباق الاشتمال
وفي قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد
احكامها لتعرف منه تلك المضاف المحذوف واللام فيها لام الآلة لا بمعنى التعريف فقضية كلية تشتمل على
احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات
موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم
فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة نتائج وفروع وتلك القضية
تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال لما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق
فليس في الكلام حذف بل في ضمير ينطبق على جزئياتها حينئذ استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى
المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر تلك الآلة في قول الشارح فانه ينطبق على ان
زيدا قائم يلائم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان
تشبه الفروع التي هي النتائج بجزئيات الكلي في اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت
كلياتها ثم تطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد
باحكامها الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب
توكيده قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التأكيد عربية مولدة واعترض
عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا اوكده واكده بمعنى ويقال هذه لغة عربية مولدة الخ والظاهر
ان قوله هذه عربية مولدة ابتداء كلام في بيان لغة وكده لا تتمة بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان
صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع وقد ذكر في المغرب ان الوكاد بمعنى
التأكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق
على ان زيدا قائم اي ذلك يشتمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق بمفهوم موضوعه عليه قوله بان
يقال هذا كلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى اليه ان كان مجردا عن التوكيد
فالصغرى ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبرى تأكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل
قلت نختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بناء على ان معنى الكبرى كل كلام ملقى الى
المنكر يجب ان يجعل مؤكدا اي مشتملا على التأكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق التأكيد الى الملقى

حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتامل **قوله** فهي اخص من
الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغا
نقل عن الشارح رحمه الله قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان تكون من كلام من
يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرضي
حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية ههنا باعتبار انه كل ما يصلح شاهدا
يصلح مثالا بلا عكس كلي لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر
ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد ايضا لكن يكون الجزئي الذي
قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط هو كما هو الظاهر يتحقق التباين
الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله تذكر لكذا الصلوح لان يذكر له فحينئذ تكون
الشواهد اخص ايضا ولذا قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة ثم في قوله واما كون الامثلة للايضاح
والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد انه خارج عن مفهومي المثل والشواهد فلا دخل
له في الاخصية فهو ممنوع وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخلهما في الاخصية
لان هذين المفهومين ايضا مقولان بالعرض على ما تحتهما الا ترى انه لو قيل الماشي الضاحك
اخص من الماشي اذ قد اعتبر في الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما
صدقا عليه فلا دخل له في الخصوص فتدبر **قوله** من الاول وهو التقصير يجوز ان يكون
لم آل في كلام المصنف على معناه الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في
المعدى الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى
مجتهدا او مصدرا للحال المقدرة اي لم اجتهد جهدا اذ يفهم منهما عدم التقصير في الاجتهاد
على انه يجوز تنازعهما في تحقيقه والاول هو العامل او يكون متعلقا بالا او بحذف الجار اي لم
اقصر في جهدي في تحقيقه ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا
في المعنى اي لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل
قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلائمه في الاشتقاق مخالفا له في التعدي كما اشار
اليه السكاكي في قوله بمعنى طار عمرو وفرحا طير الفرح عمرو او مثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض

عيونا

عيونا فان عيونا فاعل للتفجر لا للتفجير اذ الفعل المذكور اعني لم يقصر انما يلائمه في الاشتقاق
التقصير الذي بمعنا الاول لا الثاني الا لو وهو مقتضى تلك القاعدة المهدة هذا ويجوز ان يضمن
الا لو معنى الترك فيكون جهدا مفعوله اي لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا
وانما لم يحمل الشارح عبارة المصنف على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه
معنى المنع في غاية الشيوع فكانه صار من المجاز المشهور **قوله** وحذف ههنا المفعول الاول
هو اما كاف الخطاب اي لا امنعك او الامر العام اي لا امنع احدا مثلا **قوله** اي المختصر يحتمل
ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتامل **قوله** اضافة المصدر الى الفاعل او
المفعول رفع على انه خبر مبتدا محذوف او نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل والمفعول
اي هذه اضافة المصدر الخ او اضاف الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر الخ او اراد المصنف
ترتيب السكاكي له مضيفا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته
الى المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان الاول اكثر واولى **قوله** تقربا مفعول له لما تضمنه معنى
لم ابالغ ذكر فعلين اعني ربته ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقربا وطلبا وجعل كليهما
مفعولا له للفعل الثاني كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقربا التعاطي
تسهيل اخذ السائل من عبارته وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين
على نشر اللف كما لا يخفى **قوله** ولو لم يؤول الفعل المنفي الى قوله بل لا مراحة قيل في العبارة
ادنى مساهلة اذ الفعل المنفي ابالغ وهو ليس بمؤول بما ذكر بل المؤول بما ذكر المجموع كما صرح به
في شرحه للمفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم يؤول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على تسميته
لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هي بالنسبة الى المعنى اللغوي
ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يؤول الخ خفي اذ قد ذكر الشارح نفسه
في شرح المفتاح وغيره من كتبه الشريفة ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل
هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالمثبت كما في لم استمد اعزازا واجيب عنه بانه قد
تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا
له فيفهم ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يؤول الفعل المنفي

بالمثبت ههنا كتركت او نفيت او ما يؤدي مؤداهما لكان مضمون الكلام انتفا المبالغة
لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المقرب والانتفا ليس فعلا له فيتعين
اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا
الجواب بمعزل عن التحقيق لابتنايه على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار
الشارح في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التاويل
جار في كل مقام توجه القيد فيه الى النفي فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال
معنى حرف النفي لا يكون صالحا لان يتقيد بشي لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا
بتقييده بهذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحرف
لا تصلح للموصوفية بل جميع ايمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف النفي ضعيف
لا يعمل في المفعول له ولا في الظرف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن
هشام في الباب الثالث في المغني فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه
اندفع اعتراض بعض الفضلا بان التاويل بتركت لا يجدي نفعا لاقتضايه ان يتوجه
الترك الى ذلك القيد الزايد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند اليه
ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزايد وعكسه امران مفوضان
الى المقام عنده لم ابالغ اذا لم يوول بالفعل المثبت يتعين توجيه النفي الى القيد لعروضه
من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد واذا اول يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضا
سداد المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح بالنظر الى المتبادر الشايع
والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا
شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة ونحو ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير
اعتبار لنفي القيد واثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا
عالمين يعني ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه
فظهر لك بما قررته ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفي يشتمل على معان ثلاثة وهذا مما
ذكره الشارح في شرح الكشاف قوله واذا دخل على كلام فيه تقييد الى هذه العبارة

من الشيخ

من الشيخ مشعرة بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفي ولا خفا في كلية هذه
القاعدة نعم لو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس قوله وان يقع لخصوصا
يحتمل ان يكون الظرف اعني لخبر ليقع على ان يكون من الافعال الناقصة بتضمينه
معنى الصيرورة كما ذكره الفاضل الرضي في امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير
يقع الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان
يكون على الاول خصوصا نصبا على المصدرية باقيا على معناه اي يخص حكم النفي خصوصا
قوله مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع الظاهر ان النسخة
اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي
رايناها لكان تاكيدا فلا يدل على الاجتماع في زمن كما سيصرح به الشارح في بحث
تاكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر
ايضا فايدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى الماخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد
حينئذ والا لكان اجمعون تاسيسا لا تاكيدا فلا تفاوت حينئذ في المودي لو رجع
النفي الى القيد ام الى المقيد فتدبر قوله لقد افرط المصنف الافراط التجاوز عن الحد
ويقابله التفريط وفي المثل الجاهل اما مفرط او مفرط قوله وتلويحا ثانيا وتعريضا
ثالثا ذكر الشارح في البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان تذكر شيا
يدل به على شي لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جيتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى
غرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به ما يريده فذكر التلويح في الثاني والتعريض في الثالث
تفنن منه ثم التلويح حيث قال قابل للاختصار مفتقر الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح
هنالك قوله اي ذلك المذكور من القواعد وغيرها اول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور
لتصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره قوله ولقد اعجب اي اتى بامر عجيب حسن وجه
الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة الى الخصايص وشان الزيادة ان تحذف
قوله وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزايه قوله اذ لا مقتضي للتخصيص قال
بعض العلما يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسال الله لا غيري لان ما الفت

لا يصلح ان يلتفت اليه غيري فضلا عن ان يسال النفع به فيكون المراد استحقار مولفه ويجوز
ان يكون القصر اضافيا اي انا اسال لا معارضي ولا حسادي من علماء الزمان وكل منهما ليس
يبتغي اما الاول فلان استحقار مولفه بحيث يدعي عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غيره مناسب
لما اسلفه من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الا متكلف ~~اليه غيره مناسب لما اسلفه~~ واما الثاني
فلانه ليس ههنا من يعتقد شركة معارضيه وحساده له في السوال حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد
جهة الحسن وذكر ايضا ظاهر **قوله** ولا للتقوي قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوي
اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله تعالى اذ من يرجوا ان يتم عمله ولا يخيب سعيه فهو يجتهد باقصى
وسعه مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف مولفه بل يسال الله الانتفاع به
قوله فكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان تكون الجملة قيد جميع الافعال
من التاليف وما عطف عليه **قوله** فاتى بالاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف اظهر وان
اختلفت الجملتان في المضي والمضارعة لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف الغير المناسب في
المعطوف عليه واعترض عليه بان مآل جعل الواو للحال جعل الجملة حالية تخصيص لا حاجة الى الواو ولا
الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال الله تعالى والجواب انه قصد الاستئناف حينئذ ولم يحصل
يحصل الغرض المذكور ولذلك توهم العطف في الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو
للاعتراض لانا نقول وقوعه في اخر الكلام مذهب ضعيف فان **قلت** لا يلزم من انتفاء مقتضي
التخصيص والتقوي انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه
بمضمون الخبر دون وصفية الخبر له كما قيل في الفرق بين الزاهد يشرب ويشرب الزاهد **قلت** قوله انا
اسال انشاء السوال لا اخبار عن اتصافه ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال
المصنف حتى يسال في بيان افعاله مثل التاليف والترتيب والتسمية والسوال **قوله** حالا من ان ينفع قبل
اي من المجموع والتقدير اسال الله الانتفاع به كائنا من فضله فالحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيها اسال
وليس فيه تقييم ما في حيز ان المصدرية بما بعده **قوله** اي محسبي فكاني يريد ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه
في اواخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبي اما الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السوال وفيه
المبالغة او الكفاية في ذكره وفيه انتظام الجمل كما ذكر العلامة في اياك نستعين الا ان الاحسن ان يراد

الاستعاذ

المضي

اسال

بمعنى

الاستعانة بتوفيق الله تعالى على ادآء العبادة ليتلاءم الكلام **قوله** فعلى هذا كان الانسب لينا سب
التعليل الذي يتضمنه الاستيناف المؤكد بان المعلل الذي هو سوال النفع منه تعالى **قوله** كما صرح به
صاحب المفتاح وغيره اي في قسم النحو ثم الخروج الى النقل بمخالفة ما ذكر للمشهور من ان المخصوص لما مبتدا
والانشائية خبر عنه مقدم عليه او خبر مبتدا محذوف **قوله** ثم عطف الجملة على المفرد وان
صح باعتبار الى قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فتقدير الكلام على ما اشار اليه
الشريف في اوائل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال ان عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار
كذا لا يصح ههنا وانما يصح اذا لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة كذلك ومثل
هذا التركيب كثير الوقوع وقد تقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالا ولكن ليسا
بخبرين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر فالخبر مقدر بحسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن
غنيا لا غنا عنده وانما يكون عنده غنا لو لم يكن بخيلا لكنه بخيل وقس على هذا ثم **قد يجاب** عن
اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة
الخبرية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في مباحث الفصل والوصل بان المص والسكاكي
لا يسلمان ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف في قوله تعالى فانهم تفعلوا الى قوله
وبشر الذين امنوا وهما ينكرانه ويقدران معطوفا عليه انشا فلا وجه لدفع اعتراض الشارح عن طرف
المص بما ذكر وليس مراد الشارح المحقق نفي مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح
الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جواز عطف الاخبار
على الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القصة على القصة واستحسنه
ونص في اول الاحوال المسند على جواز لست زيدا قائما وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على
مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرد مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المص في هذا
التوجيه اندفع ما ورد على الشارح من انه رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع
نظيره في القران حيث قال تعالى وماواهم جهنم وبئس المصير وهذا وقد اجاب الفاضل
المحشي عن قول الشارح لكنه في الحقيقة الخ بان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب وكفاك
حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي

بالكلام الخالي

المقيد على المذكور كما تقول في المثال المذكور
زيد وان كان

اي قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يستنكر من به مسكة
في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفيه بحث اما اولا فيجوز
ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدا
اي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون لما ذكره حجة قاطعة
على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر فلا تكون الحجة قطعية بل
القدر محل تامل او يقال هذه الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح والخطاب في قوله وكفاك متوجه
اليه ولا يمكن الشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال حينئذ كما جوزت التقديرين في الاية
فليجز في كلام المصنف مثل ذلك فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول
في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه من عطف الانشا على الاخبار اصلا ولا
عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي
متعلقه جملة انشائية والكلام فيه اللهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا
كفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح فتامل ورد على المحشي ايضا باحتمال ان تكون الواو
من المحكي ومما نقل عنه من انه لا مجال للعطف حينئذ الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره
وقولنا نعم الوكيل ممنوع لجواز العطف على الخبر المقدم يعني حسبنا وفيه نظر لان التكلف الذي
لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظة قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية
اليه فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده كان
تكلفا منه ثم الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من حمل الواو المذكورة على الاعتراض
وادعاء ان في … وهو حسبي انشا لقولنا الحمد لله على رايه وان المعطوف عليه مقدر ونعم الوكيل قولوا انا
اسال الله وهي جملة حالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية عليه وامثال هذا قد كان الخطابي
وغيره موتها او اذ ليس في ذكرها فائدة زائدة فبالحري ان لا نشتغل بتفصيلها وقد ينقل عن الشارح رحمه الله
ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح
نوع قدح في التركيب والله اعلم قوله على راي اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقدير
قد او عطف على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير فالق الاصباح قوله اوان الشروع في المقصود

عنده

صح

في الصحاح

في الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب
ولهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا قوله الثاني المقدمة اخرها في التقسيم
لكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على اقسام
قوله عن الخطا في تادية المراد لم يذكر قيد الجزم الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة
او على الشهرة ولان ذلك الخطا في كيفية التادية لا فيها قوله فهو ما يعرف به وجوه التحسين
غير الاسلوب تنبيها على زيادة البديع قوله وعليه منع ظاهر يندفع بالاستقراء تقرير المنع ان
قوله والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين ممنوع لم لا يجوز ان يكون شيئا اخر وتقرير الدفع انا
تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة واعلم ان الشارح رحمه الله يجوز
في بعض مصنفاته ان يكون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم
كلي لثبوته في جزئياته ورده الشريف بان الاستقراء العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم
الكلي والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية احكامها الى المقسم اذ لا يعقل ذكرها الا بعد
حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء دليل نفس القسمة
فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به بل نجعله دليل انحصار المقسم في
الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي والنظري وكان معرفة احكام الاقسام وتعديتها
الى المقسم لا تتاتى الا بعد حصول الاقسام كذلك حصره فيها قوله والحق ان الخاتمة انما هي من
الفن الثالث وذلك لان المصنف قال في اخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله
تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها
ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم
جدواه لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن البيان فانه
مما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيئان فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما
الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في
الخاتمة داخلا في الفن المتعلق بالبلاغة وراجعا الى تحسين الكلام البليغ والا لتعين اهماله وليس
راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية وهو البديع قوله صار كل منها اسما معهودا فعرفه لا يخفى ان

قوله والمراد من المختصر في قوله تبيين المختصر المقصود منه فلا يندرج فيه الخطبة ومن الفن في قوله وهذا الفن اما البلاغة فاندراج البديع بطريق التغليب واما فن البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر م

ختمنا

قسما لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة ح

اللام في الفن الاول مثلا لا تكون اشارة الى علم المعاني والا للنفي الحمل في الفنون كلها بل الى ما يحترز به
عن الخطا في تادية المراد مثلا ولما كان الحمل مفيدا في الفن الثاني والثالث لبعد العهد اجري الفن
الاول مجراهما سوقا للفنون الثلاثة على نسق واحد ولو لم يذكر التعيين في الاول لقرب العهد كما فعله
صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد الا فالمذكور فيما سبق
احد الامرين المذكورين له الفن الاول مثلا **وقد يقال** بناء على كفاية الذكر التقديري في العهد
الخارجي لما اخر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في العلوم الثلاثة فهم السامع اجمالا
بقرينة التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلاثة وما يجري مجراها ليقع كل منها
بازاء علم من العلوم الثلاثة **وقد** علم ايضا ان بعض تلك الفنون تقع اولا بالضرورة الا انه
لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء المعاني او غيره اذ التقديم الذكري في بيان الانحصار لا يفيد التقدم
في الترتيب الا ترى ان الشارح قدم في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تاخره في
الترتيب فافاد المص ذلك بقوله **الفن الاول** علم المعاني فعلم بهذا التقدير ان كلا من طرفي الجملة
معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد المحول فان **قلت** فالتعريف له زمه في الفن الثالث
اذ لا انتساب هناك معلوم بالاشتباه **قلت** ممنوع عنده والسند بعد العهد **قوله** في بيان
معنى الفصاحة اشارة الى المراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح
قوله وانحصار علم البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة والعلم الذي له زيادة اختصاص
بالبلاغة **قوله** وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة وذكرا اشارة
الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ماذا وغيرهما **قوله**
ماخوذة من مقدمة الجيش اي منقولة عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من قدم
والتا على ما عرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فيها ثلاث احتمالات وظاهر كلام الزمخشري
في الفايق يشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد يستعار
لاول كل شيء فيقال مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف ويشعر كلام المغرب بالثالث حيث قال
قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول على
احد الاحتمالين الاولين قطعا لان المقدمة قد يجعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لا شتمالها

على سبب

احدهما علم المعاني والثاني ما يحترز به عن الخطا في تادية المراد منه

على سبب التقدم كانها تقدم نفسها او لا فادتها البصيرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها **قوله**
لا يتوقف عليه مسائله اي شروعها كما صرح به في المختصر والا لبطل طرده بالمبادي اذ المسائل
متوقفة عليها لكن لا من حيث الشروع بل من حيث الحكم **قوله** كمعرفة حده وغايته وموضوعه
المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق فتكون في الحد اي التعريف بمعنى
التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق **قال** بعض الافاضل التمثيل على راي القوم
فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة
مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ونفى التوقف عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا
التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هرب منه وهو
الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين
كلاميه كما وهم البعض **واما** ما ذكره من انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو
بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والا فلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينته
مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا **قوله** لطائفة من كلامه **قال**
صاحب الكشاف في اوائل سورة النور الطائفة الفرقة التي يمكن ان تكون جماعة واقلها ثلاثة
او اربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة الحافة حول الشيء وذكر في اواخر سورة براءة ان الطائفة
اسم الجماعة تطوف بالشيء وتحيط به واقلها اثنان او ثلاثة وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبه
فسر ابن عباس رضي الله عنه قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة من
الشيء واحدا كان او اكثر **وقيل** لانه مفرد انضمت اليه علامة الجماعة اعني التاء وعلى المعنيين
فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه **وهذا** المعنى الثاني هو الانسب بالارادة ههنا والمراد من
الكلام اللفظي لا العقلي على ما عرفت **واما** قوله في شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلاثة كما في
بعض النسخ فاما بتقدير مضاف اي دوال امور ثلاثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى
تجوزا لكمال العلاقة بينهما مع ان مصب الغرض هناك دفع اشكال التوقف فقط لا الظرفية
ايضا وما ذكره كاف في دفعه او باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اطلاق الامور المذكورة واراد
دوالها والقرينة في الكل ما سبق من اشارته ههنا وتصريحه في شرح المفتاح بانها الالفاظ فان

لا يخفى ما بين كلاميه السابقين من التخالف منه

قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباط له بها
اي بمعانيها اذ المقاصد انما ترتبط بمعاني تلك الطائفة لا بها انفسها وقوله مما يتوقف عليها
اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع بها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في
موضع واحد اعني قوله لطائفة اعني لمعاني طائفة اولى قلت بعدما عرفت ان الشارح
نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ وطريق الافادة والاستفادة لما كانت هي
الالفاظ لم يحتج الى تقدير مضاف في المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة
لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصد من دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب على ذكره ولا
الى نقل عليه من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا على جزء من الكتاب الجامع وجوده على ما ثبت حليه من
نقل الكتابي والعلم والقول بان تسمية الالفاظ مقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة
العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين الموقف
الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل بل نفس المسائل فاذا جاز
اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها واذا تحققت
ما تلوناه عليك تيقنت اندفاع اعتراض بعض الفضلاء الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم
ان يكون كل مسالة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة الثاني اذ بطلان اللازم
ممنوع قوله ولعدم فرق البعض الخ ان قلت فما محصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية
لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف امام المقصود فما لم يقدمه وان حصل
فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت
فهل يجوز استعمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر
من قول الشارح مما يتوقف عليه الخ ثم وجه اندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر اما اندفاع
الثاني فلان الظرف بيان المعاني والمظروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول
فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه للشروع فيجوز
تاخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية مما يتوقف عليه الشروع
فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم الثلاثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع

التصديق

التصديق بان له فائدة مخصوصة تترتب عليها واما الاعتقاد بما هو غايته وفائدته في الواقع
فلا كما صرح به المحشي في حاشيته الصغرى ان قلت فما التكليف الذي احتاجوا اليه في
التفصي عن الاشكالين قلت اما التكليف في دفع اشكال التوقف فالقول بان المراد
الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمهم وكيف لا والشروع بالبصيرة لما كان يحصل بازيد مما
ذكر في اوائل الكتب وبانقص عنه كما اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق على الامور المذكورة انه
يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة على نوع بحيث يحصل الكتب
به في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل
بالاربعة لا يحصل بالثلاثة وبالاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين
قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فالاظهر لحصول الموقوف عليه والا فلا نسلم الحصول
تامل واما في دفع اشكال الظرفية فلعل المراد به ما ذكره المودي في شرح المفتاح من
ان في تجريدية والمعنى ان هذه المقدمة نحو منها هذه الثلاثة وتستنبط منها او المراد
به بعض ما اراد به الشريف قوله لا فائدة في ذكرها الا الاطناب المراد من الاطناب
معناه اللغوي اعني التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون
فيها الموت الا الموتة الاولى قوله ينبئ عن الابانة والظهور العطف تفسيري وفي العبارة
اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان
المفهوم من الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث قال فصح العجمي بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن
وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة اذا انقطع لباها وخلص لبنها وقد فصح
اللبن اذا ذهب اللباء عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوؤه وكل واضح مفصح وافصح الرجل عن كذا
اذا خرج منه ثم كلامه وقول الشارح رحمه الله وافصح به اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي
امر وجودي وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي
وهو انطلاق اللسان واخر العدمي اللازم له فايراد الفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات
ان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر بان معناها
الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة

فجادت ولم تلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته فذهبت لباوها قوله بوصفها
المفرد ذكر في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المصنف صرح بان البلغاء يصف
بها الكلمة فقط وعدم اتصاف المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشي
رحمه الله رد التاويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج حينئذ في تعريف فصاحة المفرد الى قيود
اخر يختل بدونها فاختار التاويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام المركبة
مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامرء امرء اذا سمي به كان من جرش كلمة حتى يوجد (كل ٤)
فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباني حينئذ عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا
الموضع معنى اصلي قوله وقصيدة فصيحة في النظم القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر
يقصد تجريدها وتهذيبها والتا على ما عرف في نظائره من الوجهين او من القصيد وهو المخ
السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا خرج من قصبته لسمنه فسميت بها كما يستعار
السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للرديء منه والتا للوحدة وقيل القصيدة من
اقتصدت الكلام اي اقتطعت قوله كاتب فصيح الكتابة يقال في العرف لانشاء النثر
والشعر للنظم قوله ولم يسمع كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوي اذ اللازم
من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدي واجيب بان المراد ما يقابل الكلام مجازا (ولو ٤)
بقرينة السياق فيتناول المركبات التقييدية قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة الخ توطية
لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله وحينئذ لا يتوجه الاعتراض ثم هذه المقدمة هي التي بني عليها الشارح
رحمه الله الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي ذكره الشارح
فان ثم لم الدست ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان
على القوانين الجريان عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو
ادرج الجريان على القوانين في كثرة الاستعمال لكان انسب بقوله وقد علم حيث اقتصر فيه قوله
وقد علم ان الالفاظ الخ قيل ولا بد ان يضم الى قوله وقد علم او علم المصنف ايضا لان علمهم لا يكون
سببا لجزم المصنف ولا احتياج الى ذكره لدخول المصنف في الجماعة قوله وقد تسامح في تفسير
الفصاحة بالخلوص نقل عنه رحمه الله وجهه كون الخلوص لازما غير محمول لكون الفصاحة وجودية

والخلوص

(فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لا نسلم ان امرء امرء اذا سمي به ٤)

والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام (يقال)
في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة
التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات
وبجواز صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد ومنع وجودية الفصاحة والخلوص
بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوي واجيب عن الاول بان كتب الادب مشحونة بالتعريف
بالمباين لاغراض منها تعريف علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح وللمعترض ايضا من المحققين على جوازه وعن (المتعقبين)
الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق
التفسير وبان للشارح ان يقول اني اردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب
جزءا من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما
ذكره من المثال مناقشة لانه ان اريد باللاسواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون
فردا للعدم وان اريد به معنى عرضي فليس بعدمي وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية
ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما
يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه نقيصة كيت وكيت وان كان الثاني لازما للاول ويرد على الاول
ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشي رحمهما الله
في الموضع المذكور من شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة
ما ذا حتى يبني على ذلك مسامحة في التفسير بالخلوص كيف والمدعي نهاية الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف
المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله بما قصد من التعريف وعلى الثاني انه قوله وان صح ان الفصيح
هو الخالص يأبى عن حمل الحمل على ما ذكر وعلى الثالث انه لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور (كما لا يخفى صح)
على الوجوديات ولذا اختاروا في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدق
عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات الخارجية مما اشتهر فيه قوله
لكونه لازما له تعليل للتفسير قوله تسهيل الامر تعليل له ايضا باعتبار ملاحظة التعليل الاول والمعنى ان
التسامح المبني على التفسير باللازم سببه تسهيل الامر وذكر انه يقول العلة الاولى علة للحكم بالتسامح
والثانية لنفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور انه معرفة الخلوص عن الغرابة

(التسامح وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح والثانية تعليل ٤)

تحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس يحصل بمطالعة
مختصر من مختصر الصرف واما معرفة كثرة الدور بين العرب المعربا فتحتاج الى تتبع تراكيب احاد
الاعراب الخلص المنتشرة جدا ولا يخفى ان الثاني اشق قوله ثم لما كانت المخالفة راجعة
الى اللغة المراد من اللغة الصرف اذ قد تطلق عليه ايضا كما سيظهر وانما لم يتعرض لمرجع التنافر
لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا وهو سالم متلخص قوله كانهما حقيقتان مختلفتان
يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجزوما به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر من
كلامه ههنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون
ترددا ثم قوله ليتعذر جمع الحقائق المختلفة لا ينافي فيما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقائق
المختلفة متعذر فكذا ما هو في حكمها ولان الكلام هناك في فصاحة المفرد وفصاحة
الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلاثة والبلاغة بقسميها قوله لمعان مختلفة لها
قيل الظاهر ان يقال لمعنى محصل اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ الا ان يراد جزئيات البلاغة ولا
احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان وتفسر بتفسيرات يكون محصل الكل مرجعه
شيئا واحدا قوله ولا يوجد قدر مشترك هذا عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه
انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد انه لا مشترك لفظيا الا ويوجد قول
بين معنييه قدر مشترك كالجسمية والجوهرية نظرا الى الظاهر يحتمل ان يكون ترددا في ذلك ويحتمل ان
يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر واعلم ان المراد بتعذر جمع الحقائق
المختلفة في تعريف واحد تعذر ان يعرف الشيء على وجه يعرف منه تمام حقيقة كل من مختلفي
الحقائق المندرجة تحته الا انه يتعذر التعريف بوصف يندرج تحته مختلفات الحقيقة لوجوب
اندراج الانواع تحت تعريف الجنس فتامل قوله وحينئذ لا يتوجه الاعتراض الخ قيل فيه
تسامح لان الاعتراض على تقسيمه فيقول لكل واحدة منهما تتبع صفة المخبر بملاحظة قوله لم اجد الخ
لا على هذا القول وهذا الاعتراض اورده خطيب اليمن على المصنف في حال حياته والجواب للمصنف
نفسه فانه قلت عبارة الايضاح هكذا الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال
مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام

وكون

وكون الموصوف بهما المتكلم ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف اقسامهما بهذا الوجه لم يكن مفهوما من
كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا كان التقسيم المذكور ماخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهوما
من كلامهم بطريق الاشارة ايضا فلم يصح نفي الاشارة فيحتاج المعبر الى جواب المص من ان المراد من الناس
المعهودون قلت المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفهما وبلغت
المصنف لا يصلح لتعريفهما ولا يشير الى الفرق بين كون الموصوف الخ ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهما ثم
واستفادة الفرق من اعتباراتهم وان لم تفده عباراتهم المذكورة في صدر التعريف فلا اشكال قوله
فالفصاحة الكائنة في المفرد اشارة الى ان الظرف اعني في المفرد مستقر صفة للفصاحة وانما لم يقدر
المتعلق نكرة مع تصريحه في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان
القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني ثم ان تقدير المعرفة
ناش من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لا من دلالة الظرف وقد بينت في مباحث الحمل على
ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف
الموصول مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها
الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بها بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك
معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف بها
كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون
كما جوز تعلق النبا في قوله تعالى وهل اتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث في قوله تعالى
وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمن معنى الحصول
والكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر لم يكف في العمل والا لجاز اعمال زيد ورجل
في الظرف وان كان انضمامه منه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه فتلك النسبة اما بدلالة انتهى منه
اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثاني ممنوعة كما نبهت عليه والاول
مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث نسب النبا الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن
الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس
الفصاحة على الامثلة المذكورة فليتامل قوله ومخالفة القياس اللغوي انما لم يقل ومخالفة القياس

الصرفي وان كان المراد ذلك ايما آ الى ان منشا القياس الصرفي استقرآ اللغة قوله حتى لو
وجد في الكلمة شيئ الخ اشارة الى ان المعنى على السلب الكلي لا على رفع الايجاب الكلي ولهذا نقل
عن الشارح رحمه الله لو اعادمن في قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن قوله
يوجب ثقلها على اللسان الثقل بكسر الثا وتحريك العين ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه الحاصل
بالمصدر والاول هو المراد ههنا قوله نحو الهعخع هو بكسر الها وفتح الخا المعجمة وكسرها نبت
اسود وفي تكملة الصحاح ان الرواية تركتها ترعى الهعخع بضم العينين المهملتين بينهما ها وبالخا
المعجمة وقيل انما هي الخعخع بخائين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين وانما لم يذكر المصنف في مثال
التنافر ما هو في النهاية لانه اذا ذكر الادنى للاحتراز عنه فما هو في النهاية ينبغي ان يحترز عنه
بالطريق الاولى بخلافه لو عكس وهكذا في الغرابة قوله جمع غديرة في التلخيص الغديرة العقيصة
من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المراة من مقدم راسها غديرة لانها غودرت اي تركت
فطالت قوله والضمير عايد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله
وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل
وقد يروى غدايرها فالضمير راجع الى الحبيبة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة
لفرع وكذا فاحم وهو الشديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص
من اث النبات ياث اثاثة اي كثر والتف والقنو كباسة النخلة وهي فيها بمنزلة العنقود
في الكرم والمتعثكل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة للقنو والعثكال وكذا العثكول
بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر من عيدان القنو يقال تعثكل القنو اذا كثرت شماريخه
قوله الى العلى جمع العليا بضم العين والقصر تانيث الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل
ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهم ورهام صرح به في الصحاح وقد يروى
بدل العقاص المداري وهي جمع مدرى وهي خشبة ذات اطراف يدرى بها الطعام فتنقى
بها الاكداس والمراد بها في البيت المشط وفي التعبير بالمداري مبالغة لا تخفى قوله وهي
الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة بالضم لفيفة من شعر وفي اساس البلاغة ومجمل اللغة ان
العقيصة خصلة تاخذها المراة من شعرها فتلويها ثم تعقدها ثم تبقى التواها ثم ترسلها بسكون

العين

العين وفتحها الغدة في الشعر لكن الفتح اجود كذا في التلخيص قوله يعني ان ذوايبه مشدودة
على الراس بخيوط فان قلت من اين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم من مستشزرات
خصوصا اذا قرى على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذات
عقاص وهو الخيط الذي يعقص به اطراف الذوايب كذا في المجمل وفي كلام الشارح رحمه الله تعالى
اشعار بان العقاص هي الذوايب المجموعة دون المجمعة يشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح رحمه الله تعالى هي الغدائر
بعد ان شدت لا غير فظهر ان مراد الشاعر ان شعر ممدوحه ينقسم الى ثلاثة اقسام لا الى
اربعة كما توهم قوله والغرض بيان كثرة الشعر ولهذا جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل
تنبيها على ان العقاص مع كثرتها كانها تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتهما قوله
زعم بعضهم الى قوله لان ذلك الثقل الزاعم هو الخلخالي ثم المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف
ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها وجمعها ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع والشديدة
حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم يروعنا وهذه الحروف تسمى
الحروف المعتدلة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة هي الحروف
المجموعة في قولنا قد كر اترحم ونطايب ووجه الضبط مذكور في اول بحث المجاز من شرح
المفتاح الشريف قوله وهو سهو لان الرا المهملة يعني لو كان منشا الثقل ما ذكرت
لكان مستشرف ايضا ثقيلا مع انك معترف بعدم ثقله ولو منع عدم الثقل في مستشرف فانه
لكان ما ذكره الشارح ابطالا لما زعمه هذا وفي شرح الايضاح لشمس الدين الكنكساري القاضي
انما لا يوجب الثقل في مستشرف لان الرا المهملة وان كان من المجهورة الا ان مجاورة التي هي
من حروف الذلاقة ازالت الثقل الحاصل من توسيط الشين بينهما ذكره هذا وقد
اجيب عن النظر بان مراد هذا القايل ان الثقل هو اجتماع هذه الاحرف المخصوصة والحاكم
بذلك هو الذوق يرشد اليه قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل لانتفاء هذه
الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الزاعم الحروف المذكورة ببيان انواعها لغو صرف
حينئذ كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد منه ما ذكره الشارح المحقق قوله
ومن البعيد ما هو بخلافه فان اضافة البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام

ناشئ من اجتماع الشين مع التا والزاي او بمعنى منشا الثقل
م

في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد لا على الطريقة السابقة كما في قولك رايت زيدا
في المسجد وفي السوق عمرا لان قوله ومن البعيد عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو محله فيه
على قوله غير متنافر ومثله سائغ شائع قوله كلع اي اسرع في السير قوله لا يوجب انتفا الكل
هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفا وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط
في النسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ للنسخة التي وقعت في نظر الشارح لكن ينبغي
ان يحمل كلام المويد حينئذ ايضا على ما ذكر بتقدير المضاف اذ لا نزاع عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا
لجزء فصاحة الكلام فان قلت قوله في الرد لا وصف لجزئها يويد النسخة الاولى وان الشارح
حمل كلام المويد على ما يتبادر منها اذ ليس في كلام المويد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمات وصف لجزء
فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد فيه بالجزء نفس الكلمة
وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام في انه لا يلزم من انتفا فصاحة الكلمة انتفا فصاحة الكلام فيجب ان
يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب قلت معنى قوله لا وصف لجزئها ان ما ذكر من التاييد انما
يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا عن التعريف وليست كذلك لان
المويد ادعاه وبنى عليه التاييد فتامل قوله لانه ممنوع اي وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي
واما ما يتوهم من ان الاستبرق فارسي والقسطاس رومي والمشكاة هندية مع وقوع هذه الكلمات
في القران فممنوع لجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور ولم يخلو هذا المنع عن ضعف لما صح النقل
عن فحول الصحابة والتابعين لوقوع العجمي فيه واتفق النحاة على وجود العجمة في ابراهيم ونوح
بادر الى السلم واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية ممنوع والى معنى
قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى السورة
باعتبار كونها قرانا واطلاق القران على بعضه شايع ثم تنزل وسلم ان معنى الاية عربي اللفظ لا الاسلوب
والنظم فقط لكن ادعى انه محمول على التغليب ولما كان هذا مظنة ان يقال فليحمل توصيف الكلام بالفصاحة
على سبيل التغليب ايضا دفعه بان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون
عربيتها في عربيته ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام
او المركب مطلقا واما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة حد من افراد الكلام مسماه باسم خاص كالسورة مثلا

فيغير

فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم الخ وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة
عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق الى بعض الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا
في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة والكلام يشمل السورة بتمامها بل القران فيتوجه
المنع الاخير واما اشتراطهم الى قوله فغير ثابت ممنوع لكن الشارح اجاب على سبيل التنزل قوله
مما يقود الى نسبة الجهل والعجز لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد
الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في
الثاني وهو نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه القوشجي بانا نختار الثالث ونمنع لزوم
السفه لجواز انه يختار غير الفصيح لحكمة ككونه ادل على المعنى المراد واوضح من دلالة الفصيح وغير
ذلك مما لا يطلع عليه قال وعرضته على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القران انما اتى به
معجزة وتصديقا للرسول عليه الصلاة والسلام والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود
كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا
يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتام لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة الكلام
مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال الخ مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة
بعدم فصاحة كلمة منها قوله غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح
وغير بمعنى لا ولهذا اتت ظاهرة قوله ولا مانوسة الاستعمال اعاد النفي المستفاد من غير
كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع
من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مانوسية الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من
سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين قوله على ذي جنة الجنة الجنون كقوله تعالى ام به جنة
والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جائز الارادة ههنا وفي بعض
الروايات ذي حجة قيل وهو المحفوظ في نسخ الصحاح بتصحيحها والمعنى اجتمعتم على اجتماعكم على امر لدغند
الحجة قوله هاجت به مرة في الصحاح هاج الشي يهيج هيجا اي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا
يتعدى فالظرف على الاول اما لغو والباء للتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل هاجت
وهي على الثاني زايدة في المفعول ثم المراد بهيجان المرة كونه مغمى عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب قوله فوثب

علیه الوثوب الطفرة ویتعلق علیه به بتضمین معنی الاجتماع **قوله** فافلتت من الافلات وهو التخلص

قوله ومقلة وحاجبا من حاجبا عطف علی واضحا فی البیت السابق وهو

ازمان ابدت واضحا مفلجا ۝ اغر براقا وطرفا ابرجا

قیل ازمان اسم امراة والفلج تباعد ما بین الثنایا والرباعیات والاغر الابیض والبریق اللماع — العین
والطرف العین والابرج بین البرج بالتحریک وهو عظم وحسنها من باطن والمقلة بیاض العین
مع سوادها وقد تستعمل فی الحدقة **قوله** مدققا مطولا اشارة الی تفسیر مزججا وهذا التفسیر
موافق لما فی الصحاح واعتبر فی الاساس فی تفسیر المزجج الاستقواس ایضا وربما یؤید ذلک ما قال
حسان بن ثابت فی مدح رسول الله صلی الله علیه وسلم

بعینین دعجاوین من تحت حاجب ۝ ازج کمشق النون من خط کاتب

فان التشبیه بالنون الممشوق ای الملحق به انما یحسن باعتبار الاستقواس وانت خبیر بان هذا
التایید انما یتم اذا جعل کمشق النون صفة کاشفة لا مقیدة لازج ولا صفة للحاجب وبالجملة فان
التشبیه بمشق النون انما یحسن باعتبار معنی الاستقواس سلم الا ان اعتباره فی الحاجب کاف ولا
حاجة الی اعتباره فی الازج کما لا یخفی **قوله** ای کالسیف السریجی او کالسراج بیان لحاصل المعنی وتطبیق
العبارة علیه علی وفق القاعدة ان یقال فعل قد یجی لنسبة الشیء الی اصله نحو تمم ای نسبته الی تمیم
فسرج بمعنی منسوب الی السریجی والسراج ای بالمشابهة ووجه التخریج هذا ووجه البعد ان مجرد
النسبة لا یدل علی التشبیه فاخذه منها بعید وقد یخرج علی ان فعل قد یجی بمعنی صیرورة
فاعله کاصله کقوس ای صار کالقوس وبمعنی صیرورة فاعله صاحب اصله نحو عجزت المراة ای صارت عجوزا
وبمعنی صیرورة فاعله ذا اصله کورق الشجر ای صار ذا ورق فمسرج علی الوجه الاول بمعنی الصایر
مثل السریجی والسراج والثانی الصایر احدهما علی معنی التشبیه ای مثل احدهما وعلی الثالث الصایر
ذا سراج فهو مختص بالتخریج الثانی ویرد علی الوجوه الثلثة انه ینبغی ان یکون العبارة حینئذ
مسرجا علی صیغة اسم الفاعل لان سرج علی هذه الوجوه الثلثة لازم فلا یشتق منه اسم المفعول **قوله**
وهذا قریب من سرج الله وجهه الاشارة الی المعنی الثانی ای قولکم کالسراج فی البریق ووجه القرب
والفرق ظاهر **قوله** وانما لم یجعل اسم مفعول منه لان حاصل السوال انهم لم لم یجعلوا مسرجا اسم مفعول

من شرح

من سرج الله وجهه لئلا یکون مما احتاج الی تخریج وجهه بعید حتی یکون غریبا وحاصل الجواب الاول
انهم لم یعثروا علی استعمال سرج بمعنی بهج فی الاصل لکونه مولدا مستحدثا من السراج فلم یعتبروه لانهم
انما یعتبرون اللغات الاصلیة لا المولدات فقوله لاحتمال انهم لم یعثروا وان یکون هذا مولدا
وجه واحد والثانی فی موقع التعلیل الاول ویؤیده انه وقع فی بعض النسخ لاحتمال انهم لم یعتمدوا
وحاصل الجواب الثانی اعنی قوله علی انه لا یبعد الخ ان سرج الله وجهه لا یبعد ان یکون من الغرابة
المخصوصة اعنی ما یحتاج الی تخریج الوجه البعید بان یکون معناه جعله کالسراج فلا یفید جعل مسرجا
منه عدم کونه مما احتاج الی تخریج الوجه البعید قوله واما صاحب تحمل اللغة فایراد علی الجواب الثانی
هکذا یجب ان یفهم المقام **قوله** لا یقال الغرابة حاصل الاعتراض ان الوحشیة اخص من — هنا
الغرابة لجواز ان یوجد لفظ غیر ظاهر المعنی ولا یشتمل علی ترکیب ینفر الطبع عنه فتعریف الغرابة
بها تعریف بالاخص وهو غیر حسن وان جوزه بعضهم وانما انث غریبة فی قوله فالغریب یجوز ان
یکون غریبة لکون الغریب عبارة عن الکلمة ثم الضمیر فی تفسیره راجع الی الغرابة فی ضمن الغریب
بالتاویل المشهور واما قوله وهی بحسب قوم فهو علی حذف مضاف ای بحسب فهم قوم دون قوم
ووجه ذکره تحقیق ان الغرابة غیر الوحشیة لانه قد یکون لفظ بالنظر الی قوم غریبا ولا یکون بالنظر
الی قوم اخر کذلک ولا کذلک الوحشیة بالمعنی المذکور بل هی بالنظر الی کل من له ذوق سلیم
قوله بل الوحشیة قید زاید لفصاحة المفرد تاکید لما سبق من عدم حسن التفسیر المذکور
وقوله لفصاحة متعلق بقید والمعنی ان الوحشیة قید لفصاحة المفرد ومعتبر فیها سلبا زاید
علی الغرابة ای لیس عینها ولا داخلة فیها فلا یحسن تفسیرها بها غایته انه یلزم من سلبها سلب ولیس
المراد انه ینبغی ان یزاد فی تعریف فصاحة المفرد قید اخر وهو الخلوص عن الوحشیة حتی یرد علیه ان
الخلوص عن العام یستلزم الخلوص عن الخاص فلا یکون ذکره واجبا ویتکلف فی الجواب بانه مبنی
علی الاعراض عن الخصوص وادعاء المباینة او بان مراد المعترض انه لما کان هذا القید خیرا احل فی
القیود الثلثة ولا عینها والخلوص عنه معتبر فی مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذکره فی تعریفها
حتی یرد علیه منع اعتباره فیه وان وجوب ذکره انما یلزم لو التزم کون التعریف حدا تاما وانه
لا یلزم مما ذکر الخصوص المطلق لجواز ان یکون الخصوص من وجه بقی ههنا بحث وهو ان قوله بل الوحشیة الخ

دل على ان الغرابة اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخلة بالفصاحة وقوله الذاريخي
يدل على خلاف ذلك فليتامل قوله لانا نقول حاصل الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان المراد
بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال لادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة والفقار جمع فقر وهو
الموضع الخالي عن الماء والكلاء قوله استعيرت الالفاظ التي لم يونس استعمالها التعليق بالموصوف
وما في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحش لتلك
الالفاظ بملاحظة تلك الحيثية فتم المقصود ثم العبارة في النسخ التي رايناها استعيرت
والاظهر استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب بقي ههنا بحث وهو ان المستفاد
مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف
يصح جعله جزءا لتفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم
في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف الوحشية تعريف رسمي
فيجوز ذكر اللازم فيه او يقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول
بل من كلامهم في موضع اخر لم يذكره لان ما ذكره ههنا كاف فيما قصده من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره
المعترض قوله والوحشي قسمان الخ هذا ايضا يدل على ان الوحشية تطلق على غير ما ذكره المعترض
لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان المراد به ما يشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه
لزم اشتمال الغريب الحسن عليه وذلك لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام فيلزم تداخل القسمين
وان يعاب استعماله ايضا على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال الخ اما على
حذف المضاف اي ذو ان يكون او قوله ان يكون مؤول بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اي
الكاين كذا صرحوا به في قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه
القاعدة في اواخر المغني فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشي قسمان
ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال ولا
الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين المعنيين مخل بالفصاحة مع ان احد
القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشي قسمان ولم
يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون

غير

غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى الاعراب الخلص او بالنظر الى غيرهم
اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر
المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد
القسمة مما ذكره جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير
مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكره في التفصيل الذي ذكره الشارح فيما سبق
وليس المقصود من قوله والوحشي قسمان الحصر فتدبر قوله شرنبث الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين
وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم الشين قال سيبويه والنون والالف يتعاوران
الاسم في معنى نحو شرنبث وشرابث واشمخر ارتفع واقمطر يوما اشتد قال ابو عبيدة المقمطر
المجتمع واقمطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها قوله وهي هنا النظم احسن منها في
النثر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد انه
يقال يلزم ان يكون غريب القران والحديث احسن في الشعر اطلخم الليل اي اظلم جحنف اي تجبر وتكبر
قوله وقولنا غير ظاهر المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية شروع في المقصود وهو
رد قوله وان اريد بالوحشية الخ وما ذكره سابقا كان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير
الوحشية فما فائدة توسطها في البين قلت فائدته التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية قوله
ظاهر الفساد لان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران تجامع
عدم الانس في الاستعمال قوله او ما هو في حكمها اي في حكم المفردات وهذا القيد ادرج مسلكي
بفك الادغام في تفسير المخالفة اذ لو لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون مسلكي فصيحا اذ ليس فيه خلاف
القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم ولجهة اخرى لعدم فصاحته قوله كوجوب الاعلال
في نحو قام تمثيل للقانون على حذف المضاف اي كقانون وجوب الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا
تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا في غير نحو عور وعور من العور بفتحتين وهو ذهاب احدى العينين
والاستحواذ الظفر والاقتدار وفي الصحاح استحوذ عليه الشيطان اي غلب قال ابو زيد هذا الباب
كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب وامثالهما وهو قياس مطرد عندهم وقطط
شعره من باب علم وجعد قطط اي شديد الجعودة ورجل قطط الشعر وقط الشعر بمعنى ومثل قطط سري في

ثقل الشعر عن الغموم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي ٤

قوله تعالى يسر مرفوعة وشرر في قوله تعالى بشرر كالقصر ففك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط
ان يقال مخالفة القياس ان كانت لعلة كرفع اللبس كما في فك الادغام في وشرر وامثالها فهو غير مخل
بالفصاحة وان كانت لمجرد الثبوت عن الواضع كابى يابى فكذلك والا فهي مخلة بالفصاحة كما في اجلل ومثله
قوله وال وماء يعني ان اصلهما اصل وماه بدليل اهيل وشياه قلبت الهاء الفا على خلاف القياس قوله
وما اشبه ذلك من الشواذ قيل كون هذه الامثلة وامثالها شاذا مما يخالف القياس بالنظر الى القياس السابق
في الاعتبار فلا ينافي جعلها مندرجة تحت القانون المتاخر فتدبر قوله بل المخالفة ما لا يكون على ما ثبت
ولهذا اوقعه تفسير النحو للغة قوله الحمد لله العلي الاجلل البيت لابي النجم تمامه الواحد الفرد القديم الاول
وقد يروى بغير ذلك قوله والقياس الاجل اورد عليه ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر
واجيب بان اقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون
الكلمة كثيرة الدور على السنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر حينئذ الا ترى ان استعمال
الجرشى جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال الاجلل جائز في الشعر كما ذكر سيبويه في كتاب
الا ان الاعراب الخلص يتحاشون من استعمال امثاله كما يتحاشون من استعمال تكاكأتم وافرنقعوا قوله
قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع فيه اشكال وهو ان كلام ذكره المص بعينه في
الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة
التكرار كما سيجي ففيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وجد في كلام الناس وبطل ما ذكره
الشارح في دفع اعتراض خطيب اليمن وتعين جواب المص بان المراد بالناس المعهودون فان اجيب بان التعريف
على الوجه المذكور لم يجده في كلام الناس بل وجده مع قيد مستدرك يقال لو سلم صحته فلا اقل من وجدان
الشارح كما لا يخفي وقد نفاه ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المص وجد تعريفهما في كلام
القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم ثم عرضه على علماء زمانه او على تلامذته وبين لهم ماخذه
وهو قول الفصاحة عندهم لكون اللفظ جاريا الى اخر ما ذكر فيما سبق فاورد واعليه انه ينبغي ان يراد قيد اخر
في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانهما مخلان بكثرة الدور فيما بينهم فنقل
ايرادهم في كتابه ورده تتميما للفائدة على انه ربما يقال المراد الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره المص
في دفع اعتراض خطيب اليمن كما يشهد به السوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا قوله لموافقة اسم

الحمد لله وحده

اسم امير المومنين الظاهر في العبارة ان يقال لموافقته لان الموضع موضع الاضمار ولا نظر لوضع المظهر
موضع المضمر فائدة يعتد بها ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو والتقييد بمقعد
او ذم والكنية ما صدر باب او ام مثلا والاسم اعم قوله لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية
لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها بل المراد صدق الغريب
على الكريه في السمع لان البلغاء يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال فيخرج
عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة لا يقال فكذا المنافر داخل تحت الغريب فلم ذكر الخلوص
عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد وذاتيا لها بخلاف الخلوص
عن الكراهة في السمع وقد يقال لو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره اذا كان حدا
تاما واما اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغي ان يتعرض
الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد ارادة الدخول في
مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فاغمض عنه وانت خبير بان ابا دخول احدهما
في ماهية فصاحة المفرد دون الاخر مشكل قوله لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكاكأتم الى ان يريد ان
الذوق السليم حاكم بان مثل الجرشى وهو الذي يشتمل على الكراهة في السمع من احد القبيلين اي اما مشتمل على
عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال كغطط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على الذوق لا ان الجرشى
بخصوصه كذلك ثم المقصود من الترديد هاهنا تاكيدا لدخول وافادة امتناع الخلو والجزم فيما سياتي
بكون الجرشى مثلا من قبيل الثاني ويمكن ان يقال الجزوم فيما سياتي بكونه من قبيل الثاني غير المردد فيه
هاهنا بل الجزوم خصوصية الجرشى والمردد فيه مطلق الكريه في السمع لا يلزم ان يكون كريها على الذوق
فان قلت كلام الشارح يدل على ان الكراهة في السمع مخلة بالفصاحة على تقدير دخولها في كل
من القبيلين والحال ان مقابلة تكاكأتم بالجرشى يدل على ان تكاكأتم ليس من قبيل الوحشي الغليظ
قلت قد نبهناك على ان الوحشي على ثلاثة اقسام قسمان منها مما يعاب استعماله وان ليس الى الحصر
الوحشي في قسمين قوله الاول انها ان ادت الى الثقل قد يناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست
مودية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول لانها ان نشات عن الثقل الخ قوله وضعف
هذين الوجهين ظاهر اما الاول فلان عدم التادي الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون

لو امر بان يكون الفصحاء كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ الكريهة
على السمع وهذا معنى مناسب للاخلال واما الثاني فلانه قد اورد النظر في المتن فينبغي ان يكون
على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد
على مخرج من مخارج الحروف شيء يعني الادبا ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفي **قوله** راجعة
الى النغم النغم بفتحتين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في
القراءة كذا في الصحاح **قوله** فكم من لفظ فصيح الخ فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التعريف
جامعا لخروج هذه اللفظ مع كونه فصيحا **قوله** كلفظ ضيزى من ضاز يضيز ضيزا اي ظلم واصل
ضيزى ضيزى كطوبى الا انه كسر الفا لتسلم اليا كما فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم يات وصفا
قوله ودسر هي خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هي المسامير واحدها دسار والدسر
الدفع وانما سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها منافذ السفينة **قوله** وفيه بحث لانه قد يعترض من
الخ وايضا هذا القائل بصدد الفرار عن اشتمال القران على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القران
عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكريه في السمع كما لا يخفى على المصنف هذا وقد يقال يستفاد من البحث
الذي اورده الشارح اعتراض على المصنف ايضا اذ يلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعا لان ما
لا يكون خالصا عن الغرابة مثلا لكن عرض له ما يمنع اخلال الغرابة بفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف
الفصيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التي تكون سببا للقبح وعلى هذا سائر القيود
فحينئذ يندفع الاعتراض هذا وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر
لوقوعه في القران وفيما سياتي ان مجرد الجمع بين الحا والها في امدحه وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات
لا يخل بالفصاحة لوقوعها في القران مثل فسبحه ومثل نفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها
ونحو مثل داب قوم نوح فبنى عليه ان الوقوع في القران لا ينافي كون هذه الامور من اسباب الاخلال
وسنطلع على جوابه ان شاء الله تعالى **قوله** كما يجي في الخاتمة من ان لكل مقام مقالا فيحسن فيه
غيره ومصداقه ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيجعله الحجة
فصيحا كقوله تعالى الم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدا يبدا بل لا يكاد يسمع
ابدا قال الله كما بداكم تعودون لكن فصح يبدئ ههنا لحسن التناسب مع قوله يعيده **قوله**

حال الضمير

حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيدا لنفس الخلوص فههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد
فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال
وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق
الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقه معه
قوله واحترز به عن نحو اجلل اعترض عليه بانه يصدق على مثل القسمة ضيزى وهذه كسر وكيف
يبدئ الله الخلق انها خالص عن الامور الثلاثة حال كون كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه الثلاثة
كلام له حالان حال فصاحة لكلماته كما اذا عرض ما يمنع السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم يعيده
وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة في الحالتين فيشمل تعريف فصاحة
الكلام على غلط في لهم الكلام من شيء في حال مكنته فانه صادق على الفقر الذي لا مكنة له لكنه بحيث اذا
حصل له مكنة يشتري وجوابه ان مبنى توجيه الشارح على رجوع القيد الى النفي كما اشير اليه فيما سبق
وطريق تقييده كما صرح به في شرح المفتاح ان يعتبر النفي اولا ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور
المذكورة اولا ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان تنتفي الامور الثلاثة عنه والحال
ان فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة بها وهذا لا يصدق على
قوله كيف يبدئ الله الخلق قطعا اذ ليس مقارنة فصاحة كلماته لانتفاء الامور الثلاثة عنه
لتحقق القيد الثاني فيه دون الاول وبالجملة منشا الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما في قولك
الكريم من يسخو مع المكنة ومنشا الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح المحقق في شرح المفتاح بان
التعويل في ذلك على القرائن **قوله** ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات الى الاظهر في الرد
ان يقال القيد حينئذ اعني فصاحتها قيد للنفي وهو التنافر لانه العامل في ذي الحال وهو الكلمات
فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة في الم ابلغ
تقريبا ويكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفا فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع
وجود فصاحتها وهو عكس كلي للمقصود وليت تنزل عن ذكر فلا اقل من ان يصدق التعريف على
صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات بما ذكره هنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على
الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا مبني على التنزل او على ان ثبوت اصل الفعل فيما

خبر يكون

أي حين كون فصاحتها مع وقت الكلمات حالا من الكلمات

تقي ههنا بحث وهو ان الامور الثلاثة وقعت
في التعريف متعاطفة بالواو والخلوص في معنى
النفي فالمتبادر نفي المجموع والمراد نفي كل
واحد فالتعريف صادق على غير المراد الا
ان يستعان بالقرينة على المراد فاذا استعين
بها صح ان يجعل الظرف حالا من الكلمات
مستعينا على المراد بالقرينة منه

توجه النفي الى القيد الاخير كما نبهت عليه في بحث لم ابالغ وما ذكره في المختصر مبني على الاكثر هذا
ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات يخل بالفصاحة علم اخلال
التنافر مع عدم الفصاحة وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة مردود بما ذكره الشارح
المحقق رحمه الله في الحواشي من ان الاولوية في اطلاقهما ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود ما
فقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا هذا وقد يجعل قوله مع
فصاحتها صفة لمصدر يدل عليه الخلوص اي فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلاثة خلوصا كائنا
مع فصاحة كلماته فتامل واستقم **قوله** المشهورين معظم الاصحاح الاشتهار يجيء لازما
ومتعديا في الصحاح والديوان لفلان فضيلة اشتهرها الناس فالمشهور على وزن الفاعل او المفعول
قوله لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان او غيره فيتناول الاضمار قبل الذكر
معنى وحكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثمة قال في المختصر لفظا ومعنى وحكما
قوله اعني ما اتصل بالفاعل المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول به بقرينة السوق فاللام
للعهد وابن جني بسكون اليا وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه ان جني
معرب كني وليس اليا فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد القاهر
قد نصر مذهب الاخفش في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن ههنا ذهب
بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة في هذا الفن وهو المرجع
في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا **قوله** جزى ربه عني الخ عن ههنا للبدل كما ذكره
ابن هشام في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا والعاويات جمع عاوية من عوى الكلب
يعوي عوا اي صاح وقد يروى العاديات وهي جمع العادي وهو العدو **قوله** وقد فعل اي
فعل الله ذلك واجاب مسالتي قيل المقصود منه اظهار الرغبة فان الراغب اذا تناهت رغبته
في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا **قوله** ادى اليه الكسرى صاعا بصاع قيل
الضمير في ادى راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير في ادى
راجع الى مصعب وفي اليه راجع الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم كما حققه في شرح اللب ونظيره
قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام

وقوله صاعا

بالطريق الاولى مع

وهو قريب من الاول المختار ع

وقوله صاعا بصاع حال من ضمير ادى والاصل مقابلا صاعا بصاع ثم طرح مقابلا واقيم صاعا مقامه
ثم الحال ليست هي صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع لان معنى التركيب عنه يحصل من المجموع كذا ذكره
صاحب الاقليد في كلمته فاه الى فيّ وفي مجمع الامثال جزاه كيل الصاع بالصاع اي كافأ احسانه بمثله
واساءته بمثلها **قوله** اي رب الجزاء السوء الردى مبنيا على تقدير المصدر في نظم الكلام كما ظن الشيخ
في شرح اللب ورده بل على ان المصدر موجود في ضمن الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير في ربه راجع
الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكي كما في قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد **قوله**
عن كبر عن ههنا تفيد كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون
بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي جزاه سنمار جزاء الغيلان بعد كبره والعرض
ذم ابناء ابي الغيلان بعدم رعايتهم حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى
بنو الجزاء كما يقال ابن الوقت وابو الفضل وامثالهما بمعنى ملابسه وملازمه وما في قوله
كما يجزى سنمار مصدرية وسنمار رجل رومي بنى الخورنق التي بظهر الكوفة لنعمان بن امرئ
القيس فلما اتمها القاه من اعلاه فخر ميتا لئلا يبني مثلها لغيره وفي مجمع الامثال هو الذي بنى
اطم احيحة ابن الجلاج فلما اتمه قال له احيحة لقد احكمته قال اني لاعرف حجرا لو نزع لانتقض
الكل فسأله عن الحجر فاراه فدفعه احيحة من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة المضارع في
كما يجزى استحضار لذلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة ويجيء انه من
قبيل المجاز **قوله** الا ليت شعري البيت خبر ليت محذوف وجوبا لوجود شرط
الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي حاصل بجواب
هذا السؤال واما الجملة في قولك شككت هل زيد قائم فقيل انه منصوب بنزع الخافض اي شككت
في جواب هذا السؤال **قوله** على ما جر بالجيم والراء المهملة قيل هو من الجريرة وهي الجناية ويحتمل
ان يكون من الجر وقد يروى بالحاء المهملة والزاي المعجمة من الحز وهو القطع **قوله** فساد
لا يقاس عليه وانما لم يجوز ههنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم او الى الشاعر
على سنن الالتفات لان المقصود لوم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحريضا قرابة
على لومه ولومهم على ترك لومه والله اعلم **قوله** وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجائب المخلوقات

انه من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجني هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان تكون للحال وان تكون للعطف ثم ان القرب بمعنى المقارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او يقول قرب ظرف والخبر ليس اي ليس كاينا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون مراجها عسل وما وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسمه نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله قرب قبر مع ان الظاهر ان يقول قربه لزيادة التمكين قوله اي قول ابي تمام من قصيدة يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى ابن ابراهيم الرافعي اذ قد اتهمه جماعة بانه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومتبريا مما نسب اليه وما قبل البيت المذكور

أَعيذُكَ بالرحمنِ أنْ تطرد الكَرى	بعينيكَ عن طرف امرئٍ صادق الودِّ
ألَيْسَ بهجرِ القولِ من لو هجوتَه	إذاً لهجاني عنه معروفُه عندي

الهجر بالضم الفحش

قوله والواو للحال الظاهر ان الاولى ان يحمل العطف على الستكن في امدحه الثاني لوجود الفصل على نمط قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذكر لان حالية قولي وحدي وان اقتضى في الجملة ان يكون مقابلا لذلك الا ان الدلالة على مشاركة الورى في المدح مقصودة في المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويؤيده رواية نهاية الايجاز جميعا بدل معي فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه وفيه من القصور في شان المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب في باب الشرط عند النحاة الا فضا في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مفضيا الى مدح الورى بان يشرع في عد الاوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك العد حضار المجلس ولا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز ان يكون لشي اسباب كثيرة كما سياتي في بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت فما فايدة معي على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت الايودي العطف الى اتحاد الشرط والجزا بنا على لزوم كون كل من المعطوفين جزا على حياله قلت

يعتبر

يعتبر العطف اولا ثم التعلق بالشرط قوله وفي استعمال اذا الا رد على الزوزني حيث رجح ان الدالة على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو سور الاتصال الكلي واختيار اذا المفيد للاتصال الجزئي في جانب اللوم لطافة لا تخفى قوله مما عابه الصاحب وهو اسماعيل بن عباد صحب ابن العميد في وزارته وتولاها بعده لفخر الدولة بن بويه ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يومر وبين الحالتين بون بعيد هذا وقد اجيب عن تعييبه بانه اذا جاز استعمال اذا في موضع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجا اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا ترك مدحه نعابه بما يتصور في شانه اللوم واذا المنه لا يشاركني احد في لومه ففيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى قوله لما بين الحا والها من التنافر اي بين خصوصية هذين الحرفين والمنفي فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب المخرج لا وجوده في صورة قرب المخرج حتى يتنافر كلاماه كيف وقد صرح هناك بان ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سوا كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك وصرح بان الهعخع من التنافر مع ان فيه قرب المخارج على ان المذكور فيما سبق ليس ان قرب المخارج لا دخل له في حصول التنافر بل ان قرب المخارج ليس علة تامة له ومن ثم لم يستدل له على هذا المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر في الجيش وغيره فانه انما يفيد عدم كونه علة تامة له لا عدم دخله فافهم قوله ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يكون نظرا هناك ما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة التامة لعدم الفصاحة هو الجمع بين الحا والها مع عدم ما يمنع السببية لان انتفا المانع جزء من العلة التامة لا مجرد الجمع بينهما وهو الذي استدل به الشارح على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح بالمعنى المذكور ان يحصل عدم الفصاحة من تكريره لجواز حصوله من نفس امدحه مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح اللزوم المذكور بل ان الامر كذلك في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق قوله نافر كل التنافر اورد عليه انه مثال لما هو دون المتناهي في التنافر على ما سبق فكيف يقال

وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة

انه نافركل التنافر واجيب بان الكلام وقع في المحاورة فيحمل على المبالغة وبان المراد به التنافر الكامل كما
في قولك زيد هو الرجل ولا يلزم ان لا يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو النفرة لا المعنى
الاصطلاحي والتعبير به عنها للدلالة على الكمال لان الفعل اذا تشارك فيه الفاعلان يجي كاملا
قوله وفي الثاني حروف منها الا انه لم يحصل التنافر من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعد
في تنافر الحروف قوله كجمع سطل الخ قيل هذا نظير لتنافر الالفاظ وتباينها بتنافر المعاني وتباينها
ولا يخفى بعده قوله انما يخل بالبلاغة ليس المراد انه يخل بالبلاغة البتة كيف ولو جمعت تلك الامور في
مقام يقتضيه لم يكن مخلا بها قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها وايضا اشار اولا بقوله بالنسبة الى الحماسي
ثم المراد من الحروف مجموع الخابس والهابن وفي عدها من الحروف مع كونها اسما تغليب قوله اي كون
الكلام معقدا دفع لما يورد على المص من ان التعريف المذكور تعريف للتعقد لا التعقيد وهذا الدفع
اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي وبان هذا من باب الحمل الى المعنى والمتعلق وجعل
الكلام بحيث لا يكون كذا وكذا وانما سامح بناء على ظهور المراد قوله على ان المصدر من المبني للمفعول
ههنا بحث شريف ذكره جدي في تفسير الفاتحة ينبغي ان ينبه له وهو ان صيغة المصادر
تستعمل اما في اصل النسبة وتسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها المتعلق معنوية كانت
او حسية كهيئة التحرك الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم
كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية
من العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا
للمجهول يعنون بها الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا فان كل مصدر متعد مشتركا ولا قايل
به بل استعمال المصدر في معنى الحاصل بالمصدر استعمال الشي في لازم معناه قوله بتقديم او تاخير
المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتاخيره عن ذلك المحل وهما
لا يجتمعان قطعا وليس احدهما مغنيا عن الاخر بناء على ان التاخير من لوازم التقديم قوله فان سبب
التعقيد يجوز ان يكون الخ وكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد لا طلوق الخلل عليه مع شيوع كل
منها واطلاق الخلل على مثله هين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله الخلل خارجا عن التعريف
بيانا للسبب الغالب توجيها لكلام المصنف ثم فيه توطية لما يجي من قوله بعد التقديم شايع في الاستعمال

لكنه

ثم المراد من الحروف مجموع الخابس والهابن وفي عدها من الحروف مع كونها اسما تغليب ح

لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا خلل في تقديم
المستثنى منه اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر قوله ويجوز ان يكون التعقيد
الخ معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز
ان يكون حاصلا ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف الخ دفع لاعتراض الخلخالي بان ذكر احد
الامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي يغني عن الاخر وما سبق كان توطية لهذا الدفع ولما
لم يتعرض لعدم اعتنا ذكر التعقيد اللفظي حين ذكر ضعف التاليف لوضوح فساده وضوحا اغنى عن التعرض
له فان قولك جاءني احد بالتنوين يشتمل على الثاني دون الاول قوله والا فالمختار البدل لانه ما ذكر
ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثنا يلزم الاشكال في عامله ما لو جعل بدلا لان الاشكال
والاختلاف في عامله لنا لا للعرب ونحن نقرا كلامهم بل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في
الاعراب مع امكانه ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف
الاستثنا فانه فضلة قوله يوجب قلقا في المعنى اي اضطرابا نقل عن الشارح انه قال لان الغرض
نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر
متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم
عليه وكفى بهذا قلقا تم كلامه وهذا مبني على ان المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى وربما نوقش فيه
بان المقارب للشي ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا قلق في التوجيه لصحة نفي المقارب
عن المماثل وعكسه ويجاب بان الاستثنا لا يصح حينئذ لاقتضائه ان يكون الممدوح مماثلا ومقاربا مع
مماثله على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثلة للممدوح ونفي المماثلة عن المقارب وعكسه لا يفيد
هذا المقصود شيا هذا وقد يناقش بان انتفاء وصف المحمول لما ههنا اعني الحي المقارب يستلزم الانتفاء
الموضوع وهو المماثل ففيه نفي للملزوم بنفي لازمه وهو ابلغ كما اشير السفي في قوله تعالى ليس كمثله شي
فكيف يعده قلقا واين من باب البلاغة فتدبر قوله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه يعني بالاجنبي
سببا اخر للتعقيد عن ما ذكر قوله يخل في انتقال الاظهر انه يراد ذهن المتكلم لمناسبة قوله يخلل
في النظم والتحليل بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم آه مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور
اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فيتعلق عدم ظهور الدلالة به مع ان

بخلاف م

الذهن ح

الامر ايضا بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم كل منهما واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه
ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية
مع القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض يتعلق بذلك كامتحان الافهام والتعمية
في المرام ونحو ذلك والجواب ان التعمية والالغاز بالكلام الموضوع للافادة يعد خللا في تصرف الذهن عند
البلغا ولهذا صرحوا بان شيا من المعما ليس بفصيح واقتصروا في تعريف البيان على ذكر الوضوح بنا على
ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فتامل **قوله** لا يراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى
الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب اليه ائمة الاصول حيث
لا يصح الاستغراق ولا عهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسايط في كل مادة ووصف الوسايط بالكثيرة حينئذ
بالنظر الى المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد مقابلة الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد فانه يجوز ان
لا يكون ذلك الانقسام على السوا بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون
المراد منه ان كل واحد منهم باع ما له من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن
المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم ان توحد اللازم والواسطة في كل مادة وانا لم يجوز فكذلك لانه حينئذ يكون
اخذا بما قيل في قولهم الكلام ما تضمن الكلمتين بالاسناد على انه لذا اعلم من البيان المذكور وجود التعقيد
في ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد اكثر من ذلك مع خفائها
اولى وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه في الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى فان **قلت** اذا اورد
لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد فلم لم يتعرض له في
الكلام **قلت** عدم التعرض له لندرته مثله **قوله** سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا اختار العبارة
الدالة على الاستقبال وضعا اعني السين دلالة على ان البعد وان كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصد
الاقصى للعشاق الا انه من حيث انه بعد في نفسه خليق بان يتوقى طلبه ولمثل هذه النكتة اضاف البعد
الى الدار والقرب الى ذات المخاطب **قوله** وهو الرواية الصحيحة يلتبس بالنقل الصحيح عنده ولانما ذكره
الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع **قوله** من الكآبة والحزن الكآبة سوء الحال
والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم يعلم كآبة وكآبة مثل رأفة ورآفة **قوله** ابكاني
الدهر ويا ربما اه معنى البيت ابكاني الدهر بما يسخطني ويا قوم قلما يسرني بما يرضيني والياء في قوله بما يرضي

من نفس

من نفس الكلمة لا باء المتكلم بان يكون قبلها نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو انَّى الدهر عليّ حكم من
شامخ عال الى خفض **قوله** لكنه اخطا في الكناية لا يخفى ان كل حقيقة جرت عادة البلغا
في التجوز منها الى معنى ايما كما عن الجمود الى بخلها بالدموع او من ارادة البكاء فالانتقال الى الغم وان كان مع
علاقة مصححة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور يحتمل ليس بمقبول لانه غير متعارف حتى يرد عليه انه
لا يشترط النقل في احاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات لعدم
هذه الانتقالات فيما بينهم فاعتبر المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال عنه
الى مجاز فيه الجواز المعتبر ايا ما كان كذا في فصل البدايع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطئة الشاعر وان
جعله من استعمال المقيد في المطلق لا يفيد **قوله** قال الحماسي البيت الحماسي منسوب الى الحماسة
وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه
اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب
واذا اطلق الحماسي فالمراد احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطا السندي يرثي
ابن هبيرة وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة على ان يكون قاضيا في بلده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شي
من بيت المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال دعوني حتى استشير فخلا له فامر
بتخليته فركب مطيته وهرب الى مكة **قوله** بجاري دمعها اي بدمعها الجاري ولاضافة العموم الى
واسط وهو بلد للتوضيح وباقي المعنى ظاهر **قوله** ثم كنى به عن المسرة اورد عليه ان الصواب تبديل
المسرة بالسرور لان المفسر مصدر متعد البتة يقال سره يسره مسرة واما السرور فقد يجيء لازما ايضا
كما يشهد بها تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة هاهنا مصدر مبني للمفعول وبان المعنى ان
الجمود كناية عن مسرة من قام هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعني الفرح والسرور
قوله لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الايهام الذي عد من المحسنات للكلام
البليغ لانه انما يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لان المصراع الاول وان دل
على ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان
سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والا لزم خروج اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز
الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نم اعتبار
خبر

قوله حال ارادة البكاء هذا القبيح
مفهوم من عبارة المحل المذكور في الصحاح
ان العين الجمود ما لا دمع لها ساطعا
صح

فيما ذكر في الصحاح استعمال الجمود لا يكون
مطلق خلو العين من الدمع مجازا
مسلم بمجرد

قوله من باب استعمال المقيد اه قيل
فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم
البعيد وارادة الملزوم لان مرتبة
الاولى ايراد الملزوم وهو المقيد
وارادة اللازم وهو المطلق وقد
يجاب بحمل اللوازم فيما مر على التغليب
وبان البيت مثال لمطلق الخلل في
الانتقال لا الخلل في الانتقال من
اللازم الى الملزوم ٤ صح

بقي في قوله وذلك لايراد اللوازم البعيدة
بحث وهو ان هذا لا يلائم مذهب
المصنف ان الانتقال في المجاز والكناية
على ما هو من الملزوم الى اللازم
والفرق باشتراط القرينة الصارفة
عن ارادة المعنى الحقيقي في الاول
دون الثانية فالمناسب بمذهبه
ان يقول لايراد الملزومات البعيدة
فليتامل ٤ ٤

الامر ايضا بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم في كل منهما واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه
ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية
مع القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض يتعلق بذلك كامتحان الافهام والتعمية
في المرام ونحو ذلك والجواب انه قصد التعمية والالغاز بالكلام الموضوع للافادة يعد خللا في تصرف الذهن عند
البلغاء ولهذا صرحوا بان شيئا من المعما ليس بفصيح واقتصروا في تعريف البيان على ذكر الوضوح بناء على
ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فتامل **قوله** لا يراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى
الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب اليه ائمة الاصول حيث
لا يصح الاستغراق ولا عهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسايط في كل مادة ووصف الوسايط بالكثرة حينئذ
بالنظر الى المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد مقابلة الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد فانه يجوز ان
لا يكون ذلك انقسام على السوا بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون
المراد منه ان كل واحد منهم باع ما له من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن
المحذور لانه يشعر انه اذا لا يلزم ان توجد اللازم والواسطة في كل مادة واذا لم يجوز فكذلك لانه حينئذ يكون
اخذا مما قيل كما في قولهم الكلام ما تضمن الكلمتين بالاسناد على انه لذا علم من البيان المذكور وجود التعقيد
في ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد اكثر من ذلك مع خفائها
اولى وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه في الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى فان قلت اذا اورد
لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد فلم لم يتعرض له في
الكلام قلت عدم التعرض له لندرة مثله **قوله** ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا اختار العبارة
الدالة على الاستقبال وضعا اعني السين دلالة على ان البعد وان كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصد
الاقصى للعشاق الا انه من حيث انه بعد في نفسه خليق بان يسوف طلبه ومثل هذه النكتة اضاف البعد
الى الدار والقرب الى ذات المخاطب **قوله** وهو الرواية الصحيحة المثبتة بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره
الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع **قوله** من الكآبة والحزن الكآبة سوء الحال
والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكاب كعلم يعلم كآبة وكابة مثل رافة ورافة **قوله** ابكاني
الدهر وياربما اه معنى البيت ابكاني الدهر بما يسخطني ويا قوم قلما يسرني بما يرضي واليا في قوله بما يرضي

من نفس

[هامش:] يعني قوله وذلك لايراد اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا الايراد بمذهب الصرفاني الانتقال في المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في الاول دون الثانية فالانسب بمذهبه ان يقول لايراد الملزومات البعيدة فليتامل ٤٣

من نفس الكلمة لا بان المتكلم بان يكون قبلها نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو انزلني الدهر على حكمه من
شامخ عال الى خفض **قوله** لكنه اخطا في الكناية لان تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء
في التجوز منها الى معنى ما ايماء كما عن الجمود الى بخلها بالدموع اوان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع
علاقة مصححة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور بحيث ليس بمقبول لانه غير منقول حتى يرد عليه انه
لا يشترط النقل في احاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات لعنت
هذه الانتقالات فيما بينهم فاعتبار الانع في جعلهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه يجوز الانتقال عنه
الى مجاز فيه التجوز المعتبر ايا ما كان كذا في فصول البدايع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطئة الشاعر وان
جعل من استعمال المقيد في المطلق لا يفيد **قوله** قال الحماسي البيت الحماسي منسوب الى الحماسة
وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه
اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب
واذا اطلق الحماسي فالمراد احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطا السندي يرثي
ابن هبيرة وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة على ان يكون حاكما في بلده ولا يسعد له كتاب ولا يخرج شيء
من بيت المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال دعوني حتى استشير اخوانيي فامر
بتخليته فركب مطيته وهرب الى مكة **قوله** بجاري دمعها اي بدمعها الجاري واضافة البعيم الى
واسطة وهو بلده للتوضيح وباقي المعنى ظ **قوله** ثم كني به عن المسرة اورد عليه ان الصواب ان يبدل
المسرة بالسرور لان المسرة مصدر متعد البتة يقال سره يسره مسرة واما السرور فقد يجي لازما ايضا
كما يشهد بهما تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة هاهنا مصدر من سر مبنيا للمفعول وبان المعنى ان
الجمود كناية عن مسرة شيء له قام هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعني الفرح والسرور
قوله لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الايهام الذي عد من محسنات الكلام
البليغ لانه انما يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لان المصراع الاول دل
على ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان
سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والا لزم خروج اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز
الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نم اعتبار

[هامش:] قوله حال ارادة البكا هذا القيد مفهوم من عبارة المحل المذكور في الصحاح ان العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا ٤٣

[هامش:] فيما ذكر في الصحاح لا يكون استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا كما لا يخفى ٤٣

[هامش:] قوله من باب استعمال المقيد اه قيل لعل هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم البعيد وارادة الملزوم لان مرتبة الاولى ايراد الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد يجاب بحمل اللوازم فيما مر على التغليب وبان البيت مثال لمطلق الخلل في الانتقال لا الخلل في الانتقال من اللازم الى الملزوم ٤٣

عندهم وقد صرحوا بان المعمى وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالها على التعقيد ولهذا لم يذكرهما السكاكي
والمصنف **قوله** حتى يخيل الى السامع فى انه فهم من حاق اللفظ اي يتوقع في خيال السامع انه
فهم المعنى من وسط اللفظ والمراد به انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره كما سيجيء واعترض عليه بانه
يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسنذكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير الخاصة يسمى مبتذلة
ويشترطون في حسنها ان يكون الجامع غامضا دقيقا بان لا يكون مانع لغوي او عرفي **قوله** اما
الكلام الذي ليس له الخ جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا لم يكن فلا
قوله فبعد هذا طلب البعد الخ اورد عليه ان البعد والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم
طلب الحاصل وان لم يكونا حاصلين فالوصال حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله للزوم طلب الحاصل
اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب استمراره ليتيسر الوصول على ان طلب البعد يجوز
ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب وزمان الاستقبال مبهم لا يدري انه زمان
القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير ويوصله الى النجاح عنده **قوله** وان رفعته كما هو الصواب
يدل على ان رواية النصب خطا فقد توجه بان سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب في الاستقبال
ويكون المعنى اني لست اطلب البكاء الآن وانما اطلبه في الاستقبال ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغي ان يكونا
شعاري العاشق المبتلى بغير منفك عنه في حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه في الحال فيكون خطا
في نظر البلغاء وانت خبير بانه لا معنى لطلب الحزن في الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه
قوله لكنه اكب عليها اي اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب والملازمة
على السكب مستفادة من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة المقام **قوله** ولا يخفى ما فيه من التكلف
والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطلوب في الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر المرء انه
مطلوبه ورد بان من نطاقات الشعراء انهم
~~يظهرون طلب [illegible]~~
يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء على ذلك الامر الجميل ولا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن
الباخرزي شعر وكم تبنت الفراق مغالطا واحلت في استثمار غرس ودادي شعر وطمعت منها
في الوصال لانها تبني الامور على خلاف مرادي شعر وفيه ان السين الاستقبالية معتبرة في تسكب فارادة
الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من لتجمدا مع عدمها فيه خارج عن

القانون

كيف صح

الثاني صح

ضمن الكلام تدافع واجيب بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق الانتقال صح صح

وقد بينا وجهه صح

القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من تسكب على تقدير الرفع كما صرح به الشارح وحينئذ يجوز ان
يعطف على مجموع سا طلب ومراد الحال من تسكب واما ارادة الاستقبال من لتجمدا فبملاحظة افضاء سكب
الدموع اليه والانصاف ان ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان انكشاف
جلية الحال يتوقف على انكشاف حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشي **وقد** يقال مراد الشاعر ترك
مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب الهجران والفصال وما يتبعه كما قال
اريد وصاله ويريد هجري فاترك ما اريد لما يريد والمقصود من ذكر الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب
بذلك الى الوصال وبهذا يظهر معنى قوله لتقربوا واسلم **قوله** ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته
ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار بمجموع الذكرين فلا يتعدد بذكر الشيء ثلاث
مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار وجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر
لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر **وقد** يجاب
بانه اذا ذكر الشيء ثلاث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناها العرفي بناء على ان ذكر الثاني
تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان
الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته
على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا **قوله** تسعدني الاسعاد الاعانة وتانيث الفعل لان المراد
بالسبوح الفرس وهو مونث سماعي كما اومى اليه الشارح بقوله يستوي فيه اي السبوح المذكر والمونث وقيل
المراد بقوله تسعدني اي اسعدتني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع حفظا
لصورة الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام **قوله** والمراد الشدة من قبيل ذكر
الملزوم وارادة اللازم **قوله** وهو شدة عدو الفرس قيل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر الى المراد
لا بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة في الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز
كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس سابحة وسبوح واشار اليه الشارح المحقق هاهنا بقوله
كانها تجري في الماء وفيه تامل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبوح في هذا المقام حسن الجري والحق
ان كلامه هاهنا لا يخلو عن تكلف ولو اكتفى بقوله واراد بها الخ ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان اولى
قوله وطيها متعلق بها اي بشواهد لكن يتضمنها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة

قوله واراد بها فرسا حسنة الجري وفي بعض النسخ حسن الجري حملا على المعنى صح

بعلي لم يره الا في الطرز قوله فاعل الظرف يجوز ان يكون مبتدأ والظرف خبره مقدما عليه قوله
حمامة جرعى بنصب حمامة لانها منادى مضاف قوله وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس واما في الصحاح
فقد قال الجرعاء نفس الرمل المستوية التي لا تنبت شيئا قوله قصرها للضرورة اي لضرورة الوزن
والا فالاصل جرعاء بالمد كحمراء وبيضاء قوله وهي ارض ذات حجارة الجندل بسكون النون وفتح
الدال نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح واما الارض ذات الحجارة فالجندل بفتح النون وكسر الدال لكن
لما حمل الجرعاء على نفس الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على المحل
فالتفسير بالنظر الى المراد قوله كذا في الصحاح اشارة الى الرد على الزوزني حيث قال معناه فانت
بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ايضا ووجهه كما قيل
انه لا معنى لطلب المتكلم كونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه واجيب بان الاقرب
ان يراد بالامر بالسجع اظهار النشاط كالبكاء عند مشاهدة الاوراد فالمعنى فيما ذكره الزوزني وما
ذكره الشارح انما يتجه اذا كان الغرض من الامر بالسجع سماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام
الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكر في الصحاح معناه اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود
وهو المعنى الكنائي لان تجعل فلانا كاينا محل رؤيته فلان يكنا به عن كونه رائيا له قوله لان كلا من
كثرة التكرار الى قوله فلا تخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قول من وجد المصنف على من
يشترط في فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام فرده ذكره مع قبول هذا ما لا وجه له
واجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما
يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى
الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما
لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار يستلزم
الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحاء
عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار يخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذي
يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد من الثاني
كما يشهد به امثلته بل المراد منه صورة التكرار فربما يلتزمه الفصيح لنكتة ولا يخل فصاحته بخلاف

الكراهة

الكراهة في السمع قوله ان الكريم بن الكريم الحديث قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع
لانواع الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف عليه السلام به لانه اجتمع له شرف النبوة
والعلم والجمال والعفة وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا والدين قوله قال الشيخ
الغرض من ايراد كلام الشيخ تقويته لما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورده المصنف في الايضاح
قوله يا علي ابو حمزة بن عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخيار القثا وليس بعربي اصلي
ثم الاظهر ان المعنى على القلب اي انت خيارة في البجة والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيار بارد بالطبع
واذا وضع في وسط الثلج يضاعف البرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الخيارة
حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل في بمعنى مع وفي بعض النسخ خبارة بالخاء المعجمة المفتوحة
والباء الموحدة وهي ارض رخوة فالمقصود حينئذ وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في
الارض اللينة اسرع في الاضمحلال قوله ثم قال لا شك اي قال الشيخ لا الصاحب صرح به
في الايضاح قوله كقوله فظلت الى البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها
ذهبنا الى الخمار والنجم غاير ** غلالة ليل طرزت بصباح ** غاير اي غارب والغلالة ثوب
رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفية والمعنى
ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجم بصدد الغروب وكان ذهابنا في وقت بقي من الليل بقية
رقيقة كالغلالة لاحت فيها تباشير الصبح كالطراز ظلت تامة الحداثة وهي مع تديرتنا زعا في
ايدي جاذر والجاذر جمع جوذر بفتح الذال وضمها وهو ولد البقر الوحشية والعتاق جمع عتيق صفة
مشبهة بمعنى الجميل واضافته دنانير الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي وجوه كالدنانير
في الصفا واللمعان وملاح جمع مليح صفة بعد صفة للجاذر لا العتاق احترازا عن وقوع الصفة
المشبهة موصوفة كما صرحوا به في قولهم شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطراد هو ان
يذكر اسم الممدوح مضافا الى ابائه واجداده على ترتيب وجودهم وولادتهم والبيت لربيعة بن
ابي ذؤاب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اي هدمت في الصحاح
ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم وثللت بصيغة الحكاية قوله وما اورده المصنف
في الايضاح الى ما ذكره الشارح ههنا من قوله وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذي اورده المصنف

في الايضاح والضمير في بانجعل ونظايره للمصنف ووجه الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ
استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات مع عدم
الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلي والثاني لحمزة ووجه الاشعار الثاني انه تناول تتابع
الاضافات الغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراده ذلك التناول علم ان المصنف
انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث
انه جعل يا علي بن حمزة البيت وقوله فظلت تدير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انها ليست مثناة
هذا وقد يقال لا ضرورة تلجي الى حمل كلام المصنف على انه اراد بتتابع الاضافات ما ذكر بل اراد
به صورة تتابع الاضافة سوا كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت اولا كما في الحديث فانه
في صورة اضافات مرتبة اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا
له في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه الان نعم الاشعار الثالث مسلم
لكن له باعتبار جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات اذ الاضافة الصورية فيه
مثلثة كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عناق دنانير الوجوه ملاح منه فان صورة الاضافة ايضا
فيه مثناة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح لسقط اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة
وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتامل **قوله** لا يقال ان من اشتراط ذلك
الخ القايل هو الخلخالي وذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات **قوله**
وبشاعة شي بشيع اي كريه الطعم **قوله** والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد
وقعا في التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما
يخلان بالفصاحة لاجل ما يوديان اليه من الثقل لا لاجل شي اخر فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه
لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال والا لما وقعا في التنزيل فيه نظر **قوله** ورسم القدماء
الكيف بانها هيئة انما قال رسم لان الغاية في الاجناس العالية الرسم الناقص فانها لبساطتها
على القول بامتناع تركبها من امور متساوية لا تحد اصلا ولا ترسم رسما تاما ثم تانيث الضمير
في بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الخبر او باعتبار انه مقولة والهيئة في اللغة
الشارة والصورة كذا في الصحاح ولما كان شان الصورة ان تكون حاصلة لذي الصورة اعتبر

الحصول

اراد به الرسم الناقص صح

اذ لا دليل في كلام الناقل على جعل اياهما علة تامة للاخلال ولو لم يحمل على العلة التامة لم يكن وقوعها في التنزيل قادحا في عليتها في الجملة لجواز ان لو يوجد هناك ما يمنع الاخلال كما يسبق نظر

الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض **قوله** ولا نسبة له اي لما هيته فلا ينافي اقتضاه اياها
بواسطة الغير اذ ما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود وهو الحصول في الموضوع وهذا
بخلاف الاعراض النسبية فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهياتها سوا كانت النسبة جنسا
او خارجة لازمة لماهياتها **قوله** الى العرض الى الذوق السليم يقتضي ان يقول قوله الا ان
لان لا انه علة للتقارب او يقول قوله متقاربا المفهوم متحد المفهوم حتى يظهر وجه الاستثنا **قوله**
قارة فيه انه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف **قوله** والفعل والانفعال
لان الفعل عبارة عن تاثير الفاعل ما دام موثرا والانفعال عن تاثر الشي ما دام متاثرا
وهما ليسا بقارين كما ذكر في الكتب الكلامية **قوله** لتدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة
فيه نظر اذ لا اقتضا هناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محالها
فتامل **قوله** والاحسن ما ذكره المتاخرون نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما في لفظ
الهيئة والقارة من الخفا وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف القدما وان الحركة ان
جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا تقتضي
نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا تقتضي قسمة لانه نوع من الكم
تم كلامه والظاهر منه ان يجرد افعل التفضيل اعني احسن عن معنى التفضيل لكن قد
تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلاثة **قوله** عرض لا يتوقف
تصوره يرد عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك
الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها
ويستلزمه ولا يتوقف عليه فتدخل في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور
وايضا تخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصورها على تصور اجزائها وايضا
تخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الا ان يفسر الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها
فيندفع الاشكال الا ان مقام التعريف يابى عن مثله **قوله** والاقسمة احتراز
عن الوحدة والنقطة على راي من يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من الكيف بل من المقولات
التسع قايلا انا لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتهما

بدل صح

بدل صح

قوله ... في الاعراض اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهياتها لازمة لها فظاهر واما ان كانت داخلة فيها فلان كلا منها نسبة خاصة والخاص يستلزم العام وتعقيبه صح

وجوابه ظاهر ان حمل الاقتضا على الاستلزام مطلقا صح

ويمكن ان يجاب عن الاخير بان توقف النظري على النظر ليس في حد ذاته والا لما جاز انعكاسه مع انه ليس كذلك الا ترى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص اخر صح

قوله اقتضاء اوليا هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضا اللاقسمة ليندرج الكيفيات التي اقتضت اللاقسمة بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بلااقتضا مطلقا ويجعل فايدته في اقتضا القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في الكميات او في محالها فانها تقتضي القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات ~~في محالها~~ لا اولا او بالذات وهو مرفوع بانه لا اقتضا هناك اصلا فلا حاجة الي التقييد قطعا **قوله** ان اختصت بذوات الانفس قيل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافي اي بالنظر الي الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب علي ان القايل بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في نفس الكيف ولا في الاعراض وقيل ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها وهما يوجدان في النبات ايضا بحسب قوتي التغذية والتنمية **قوله** ان كانت راسخة اي مستحكمة فيه بحيث لا يزول عنه اصلا او يعسر زوالها **قوله** اشعار بان الفصاحة الخ يعني لعله لم يقل ملكة لم يوجد في اللفظ اشعارا ~~بالفصاحة~~ بذلك وان امكن ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكاينة في المقصود **قوله** حالتي النطق وعدمها هذه عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده فسرها بقوله اي بعد الخ دفعا لذلك الوهم ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة انما تحصل بكثرة الممارسة **واعلم** ان قوله اولا ينطق به قط من مسامحات المصنفين لان قط انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من قططته اي قطعته ومعني ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري واستعماله في المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب المسايل نعم ملازمته للنفي ليس امرا مستمرا وانما هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل دون لفظا ومعني يريدون النفي ومنه قول بعض الصحابة رضي الله عنهم قصرنا مع رسول الله صلي الله عليه وسلم الصلاة اكثر ما كنا قط وامنه واما ملازمته للماضي فلم اطلع علي خلافه **قوله** وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق قيل اما الاستغراق الحقيقي بان يعتبر او لا تقييد المقصود بمقصود من له تلك الملكة اي بما يقصده في زمان من الازمنة او في الزمان الماضي بالنسبة الي حال

يعبر

ليس

التعبير

التعبير واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر ذلك وفي عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذا لم يعتبر التقييد المذكور تامل فان **قلت** اي حاجة الي حمل اللام علي الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار علي التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح **قلت** الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الي نوع من المعاني كالمدح او الذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل علي الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار علي التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا **قوله** ان يلقي علي الحاسب اجناسا مختلفة الي قوله لا يمكن حينئذ الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثلا الاول دار والثاني غلام او قيل اكتب دارا لم يكن الملقي نفس الاجناس فقط كما لا يخفي علي المصنف ثم الحساب في قوله ليرفع حسابها مصدر حسب يحسب بالضم حَسْبًا وحِسْبانًا وحُسبانًا اي عدده ويرفع اما علي صيغة الخطاب اي ان ترفع ايها الملقي وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اي علي الحاسب من قولك رفع فلان علي العامل رفيعة وهو ما يرفع من قصته ويبلغها او علي صيغة الغائب اي ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب عددها الي صاحب المال مثلا **قوله** هو ظاهر وجهه رحمه الله بما نقل عنه بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا ويخرج كذا الا انا لو فرضنا عدم الشمول لما صح ايضا ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار علي اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك البعض بانه يجوز ان يكون لحكم واحد علل متعددة ونقتصر علي ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح في الجواب وقد يدفع بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول عن قيد في التعريف الي آخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت فايدة الشمول **قوله** فان **قلت** هذا التعريف غير مانع لخروج الظاهر انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدقه علي الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه بقيد الملكة اذ لا شي من المذكور بملكة وان اراد به تعريف الملكة علي ان قوله

يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت في موقع التفسير للملكة فلا تسم
انه تعريف يجب ان يراعي كونه جامعا مانعا تامل **قوله** قلنا لا نسلم ان هذه
اسباب بل شروط السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر **قوله**
مطابقته لمقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة
التامة **قوله** الحال هو الامر الداعي الى معرفة التركيب الاضافي يحتاج الى معرفة
الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصوري له والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرض
لتعريف الاضافة لظهورها بان معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف
بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى
لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على
معرفة المضاف اليه فان **قلت** معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف
على معرفة المضاف فلم لم يعتبر هذه الحيثية **قلت** لان الاضافة لتقييد المضاف لا
المضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل
القلب مبالغة في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا
اقترن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق
الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ
حينئذ يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق اليا المصدرية لذلك والتا
للمبالغة كما في علامة واما اذا ضم الخا فالمعنى يحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة
او الى ان يجعل اليا للنسبة مبالغة كما في احمري والتا للمبالغة فافهم **قوله**
وهو مقتضى الحال ليس جزءا من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد
تفسير المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد
مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة **قوله** مع فصاحته قيل لو قال الا اذا اقتضى
الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضي ما ينافي الفصاحة كالتعقيد في المعميات
حينئذ رعاية الطباق اولى من رعاية الفصاحة اذ ارتفاع شان الكلام بالطباق كما يجي في الكلام

على الكثير

على الكثير الشايع ولم يعتد بالنادر القليل والجواب منع بلاغة الكلام المذكور **قوله** الحال والمقام
متقاربا المفهوم الخ الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام متفاوتة
بالمدعي وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل
والمكان اما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد
اي محل رواجه او على تشبيه حسن التاكيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود
بمعنى استقامته وانتصابه او لانه كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وامثاله فاطلق
المقام على الامر الداعي لانهم يلاحظون في محل قيامهم **قوله** وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضي
حكم الكري والا فقد يضاف الى المقتضي بالكسر كما في قوله فيما سياتي فصار المقام مقام ان يتردد
المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضي بالفتح لامية واضافة الحال الى المقتضي بالكسر بيانية
قوله فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام الخ قيل هذا ايضا حكم الكري
اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضي كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وقد
يقال التنكيران مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتفاع لا يمكن ان يعرف
ومعنى الثاني عكسه والمراد بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار الخ المعنى المصدري فيكون
تعليلا لاختلاف المعتبر باختلاف الاعتبار فلا دور فتامل **قوله** ثم شرع معطوف على
متوهم اي قال كذا ثم شرع ومثله شايع **قوله** اما الى نفس الاسناد الخ قدم الاعتبار الراجع
الى الاسناد لكونه جزءا صوريا به يحصل الخبر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة
الكبرى[3] **قوله** تاكيدا واحدا لتفصيل لقوله وجوبا **قوله** او غير مخصوص كالمبتدا في قولك
في الدار رجل فكالفاعل وما ذكره ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم مردود بان
المحكوم عليه اذا اختص بعد الحكم كان الحكم على غير المختص اذ **قلت** فما الفرق بين الفاعل
والمبتدا حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو المشهور
قلت الفرق ان في تنكير المبتدا اخلالا بالغرض من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان
منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر ينفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه
لما سمع الفاعل انقضى الامر ثم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم

[2] قوله باجزاء الجملة فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها
وهي التي تعتبر في انعقاد اصل الجملة خرج بها المفعول ونحوه وان اريد
اعم منها لا ينحصر في الاسناد والمسند اليه كما ذكر صح

[3] لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم
من اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد
الاسناد من اجزائها لانه ليس بلفظ
فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا
اللهم الا ان يقال عدهم اياها من اقسام
اللفظ باعتبار اكثر اجزائها اذ التغليب
باب واسع **قوله** ككونه محذوفا او ثابتا
فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة
باجزاء الجملة بل تجري في غيرها وان لوحظت
في الجملة بالاختصاص المذكور اضافة
الكون الى الضمير المسند اليه لم يستقم **قوله**
او الى المسند ثم ذكر ويمكن ان يكون على حذف
المضاف اي كمثل ما ذكر بل هذا المعنى يستفاد من
لفظ الطائف فليتامل صوم

المحسنات من حيث ايجابها الحسن العرضي الزايد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها الحسن
الذاتي باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو
عن ندرة لم يشتهر منهم القول بايجابها الحسن الذاتي اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار الذاتي مع انهم تنبهوا
لذكرهم في المعاني من المحسنات البديعية ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالالتفات والاعتراض والتجاهل على ان
ساير المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اجيب بان ما ذكره ليتناول ما لا ينتظمه النظم السابق
مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس لها مع الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا
الى غير ذلك مما لا يحصى ففيه تعميم ولا يستحق عرفهم اعادة على ان جعل اشارة الى ملحقات البديع لا يخلو
عن بعد لعدم ظهور اطراده في كثير من المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة ونحوها فليتامل قوله
وارتفاع شان الكلام الخ اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب
لنفس الحسن الذاتي وقبول المخاطب للارتفاع شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى
المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة سبب لانتفاء الحسن راسا لا للانحطاط في الحسن المستلزم لثبوت
اصله ولذا قال السكاكي واذا تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى
الحال وعلى لا انطباقه اجيب بان اصل الحسن الذاتي يحصل عند المصنف بالفصاحة فيرتفع
شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله في الحسن من جهته
وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط وفي
اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف قوله اولا وبالذات اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل
وهو حينئذ منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل في الاصل بدليل الاولى
والاوايل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته
عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا معناه في الاول اول من هذا العام وفي
الثاني قبل هذا العام والباقي بالذات بمعنى في وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى باله وا قوله
لكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالفصاحة في قوله والبلاغة في الكلام الخ
قوله مع فصاحته والدليل على ان الاشارة بعد التقييد وان كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا
انه لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله والانحطاط

بعدمها

بعدمها يمنعه اذ لا معنى لان يقال انحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر قوله
وبه يصرح لفظ المفتاح اي يكون مقتضى الحال التاكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق
وسيجي تمام البحث في تعريف علم المعاني قوله لان اضافة المصدر تفيد الحصر لما ذكر الرضي من ان اسم
الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا
من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار
المناسب البتة فينتفي الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلا
بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فان قلت لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم ارادة
الاستغراق في الاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي والبطلان قلت لانه لم
يكن ما يلزم حملهما على ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا قوله فيجب
ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا المتبادر من الكلام والمنقول عنه في الحواشي
ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فحينئذ يكون قول المصنف فمقتضى الحال
هو الاعتبار المناسب من قبيل هو البطل المحامي وسيجي تفصيله وضمير الفصل في قوله هو الاعتبار
المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة ولتاكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بكون المراد
ليا؟ منهما واحدا ما يتناول المساواة قوله والا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه استحال اجتماع
الحصرين صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما على تقدير التباين بين
الاعتبار المناسب ومقتضى الحال والعموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل
الحصر في الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور في جميع
افراده وانتفائه في غيرها ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا
ثم لا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الاخر في الصدق والا لم يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين
ايضا فعلم انه لا فرق بين المقادير الثلاثة في كون اللازم بطلان احد الحصرين او كليهما ولا يدفع الا
باثبات اولوية احد الحصرين بالصدق في صورة العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه فليتامل
قوله وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا ما يتناول المساواة ان الحصر في الاعم مطلقا
او من وجه لا يوجب تناوله لجميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين

ويمكن ان يجاب بانه لا شك ان بطلان الحصر في العام باعتبار جزئه الايجابي وبطلانه في الخاص باعتبار جزئه السلبي ثم نقول اذا بطل الحصر في الخاص ... في العام لم يمكن ان يبطل الحصر في العام بطلانه بثبوت الحكم لان بطلان الحصر ... من ههنا بواسطة ثبوت الحكم في غيره وح لم يتحقق ههنا بواسطة السلبي من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل ... واذا بطل الجزء الايجابي من الحصر في العام بواسطة ... بخلاف العموم من وجه فان بطلان كل من الحصرين باعتبار الجزء السلبي ... وبطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء الايجابي ... يبطل الجزء السلبي من الحصر الاخر بواسطة تحقيقه ... للحصر الاخر بواسطة جزئه الايجابي فيكون ... الحصرين مع بطلانه

اوكلهما متوجهة على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعي انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة
ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان معنى الحصر ان
مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي
بينهما والاتحاد كما لا يخفى على التقدير الثاني ان معناهما سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة
الاعتبار سببية مطابقة المقتضى من حيث هي مطابقة المقتضى فيلزم اتحادها في المفهوم وهذا تم
ان ساعد الخصم على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين قوله هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر حيث
يقول الحاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام وضعا
يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهو معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظم المفسر بالتوخي
هو ذلك التطبيق ايضا اذ الاشتراك خلاف الاصل فان قلت التوخي هو الطلب فكيف يراد به
ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام المسبب كما في تعريف علم البيان بالتتبع ثم المراد من وضع الكلام
الموضع الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاعراض التي يصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم ليس
هذا المذكور الخ ويدل عليه تصريحه بذلك في التفسير الآخر وايضا لما كان تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان
كما ذكره الشريف في مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني
لا تتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم مما ذكر عراء تراكيب البلغاء السابقين عن حلية النظم
وهذا ظاهر قوله فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظاهر ان بين ظرف لغو متعلق بترجح بمعنى
يتردد ولو يجاز كما نقل عن الشارح وجعله ظرفا مستقرا اي دائرا بين كما قيل يحتاج الى تقدير لا في
يترجح والا فلا يستقيم اذ استعماله في المشكوك لا الراجح وفي بعض النسخ يتردد بدل يترجح
ثم لا يخفى ان بين الثانية مقحمة اذ الدورين بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما قوله وباذا
فيما علم عدّ اذا من الحروف على سبيل التغليب نعم وقع في كلام فخر الاسلام وغيره وهما منهم ان اذا
اذا استعمل في امر على خطر الوجود كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل
فيما علم فهو اسم باتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شايع في عبارات المتقدمين قوله
في الحلل التي تسرد اي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان
جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها قوله بل وهذه اللفظة الخ معطوف على قوله وهو

وكذا المراد بالتوخي

في لفظ آخر

في لفظ اخر في غاية القبح وانما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو
الشايع اذا تلاها جملة قوله والى هذا اشار المصنف اي الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة
للالفاظ انفسها من حيث هي بل يعرض لها بسبب المعاني والاعراض التي يصاغ لها الكلام قوله بالتركيب
ذهب السكاكي الى ان لا افادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تأكيدا لمعنى الافادة قوله
وذلك لما مر الخ بيان لوجه تفرع رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني على تفريع تعريفها السابق
قوله او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عاما من ان ذكر وهو المفهوم في عرفهم من الوصف بعدم
المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا للزم ارتفاع النقيضين اعني المطابقة وسلبها قوله
على ما ذكر في الكشاف مرتبط بكون ما التاكيد معنى الكثرة وكون العامل ما يليه لا بالانتصاب على الظرفية
فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الآية صفة مصدر محذوف اي شكرا قليلا ولم يذكر الشارح ذلك
الاحتمال ههنا مع ان وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمي انسانا شايع لا يحتاج
تذكير الوصف على كثيرة احيث لم يقل تسمية كثيرة الى تاويل بلا ضرورة ولهذا جوز فيما سياتي من قول
المصنف وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على ان الانتصاب على الوصفية في مثله معروف
لا يحتاج الى التعرض فلهذا اشار الى وحداحد من الاعراب قوله وفي هذا اشارة الخ اي في قوله
فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصاحة ايضا
قوله الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى الاعجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب والمراد بالعربي
خلافه وفي شرح الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية
والموافق لكتب اللغة ان العرب هو هذا الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة
والنسبة الى الاعرابي لانه لا واحد له فلو اسقط الواو من والقروي لكان احسن كما لا يخفى قوله
وحينئذ لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات حاصل التوفيق بين كلام المصنف على ما ذكره في الايضاح ان الشيخ
اراد بقوله فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادتها
المعاني عند التركيب لا صفة لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بها
باعتبار افادتها المعاني عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق
بين نفي كونها من صفات الالفاظ واثباته ونفي كونها من صفات المعنى واثباته فان كلام الشيخ يوهم التناقض

من وجهين والشارح انما تعرض لدفع الوجه الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ
بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى
المعنى السابق المشهور وما اراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير
بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة الخ يابى عن حمل الفصاحة
على المعنى المشهور تامل قوله ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ فان قلت
لما كان محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما سيصرح به فكيف يوصف به اللفظ عرفا قلت
على
وصف اللفظ كوصف الرجل بحسن غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة ككون الرجل
بحيث يحسن غلامه لا يقال فليحمل كلام المص على هذا المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنطوقة
لانا نقول هذا وان صح في نفسه لكن لا يصلح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا محل الفضيلة
قوله والشيخ يكثر على كلا الفريقين اي يكثر على اطلاق كل منهما ونفصل قوله على معناه اللغوي
قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الالفاظ البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعاني
الاول الشرعية والعرفية معان اول قوله دلالة ثانية اي واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى
دلالة اللفظ على المعاني الاول لا ان للمعنى الاول دلالتين وقيل معنى قوله لذلك المعنى لا جله
وبواسطة فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه
الدلالة بالثانوية حينئذ ظاهر ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية قطعا كما صرح به الامام في
نهاية الايجاز والشيخ في دلائل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد تكون وضعية وقد
تكون عقلية كما نبهت عليه الآن ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوضعية ما للوضع مدخل
فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد المتكلم اثباته ونفيه ويستوي في قصده
البليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا قوله بل على ترتيبها ثم ترتيب الالفاظ في النطق على
حذوها اراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم ان الشيخ
انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع انه الترتيب التالي
ارشادا الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي القصد والاعتبار دون التلفظ والا يحذر
كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون

النظم

النظم توخي معاني النحو الخ حيث دل على كونه من عوارض اللفظ قوله والخواص والمزايا والكيفيات
المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب لا بمجرد الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن
الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني الاول من قبيل المجاز او اصطلاح الشيخ كما
يشعر به قوله والشيخ يطلق الخ فافهم قوله من الاوصاف الراجعة اليها فيه قيل عليه كيف تكون الفصاحة
والبراعة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعاني الاول وهي المعاني اللغوية ولا فضيلة لها اصلا اجيب
بعد تسليم ان المعاني الاول هي اللغوية بان المعاني الاول محل الفضيلة لا ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في
النطق على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن متوسلا الى الخواص في الافادة بلا اخلال ولا تعقيد هو
البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومناط البراعة بلا شك قوله
لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف مبني على ان اللفظ صوت يعتمد على المخارج والمختار انه كيفية
عارضة للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء من تموجه ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممنوع عند المتكلمين
لانهم ينفون كون الحروف امورا موجودة قوله فحيث ثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني الخ ولا وجه
لحمل التوفيق المصنف على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى
فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا يحمل المعنى في قوله باعتبار
افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى الخ لان تعريف البلاغة يأباه فان البلاغة
صفة اللفظ باعتبار افادة المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى
الحال هو المعنى الثاني كرفع الشك ورد الانكار قوله المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في
الطرق توضيحه ان المخاطب اذا كان منكرا فالبليغ وغيره يشتركان في ان لكل واحد منهما يخطر بباله
رد انكاره لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف
غير البليغ فترتيب المعاني الاول هو المنشأ للفضيلة بلا ريب قوله والسبب انهم لو جعلوها يعني
ان السبب في ان اكابر النحويين لو جعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا للمعاني لم
يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ وارادوا بها
المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما يحتمل الثواني حين اطلاقها كذلك الالفاظ تحتمل عند اطلاقها
الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لا يقال المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ

٧ الى اللفظ باعتبار افادة المعنى الاول لان تعريف قوله فالبلاغة راجعة صح

مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر فايدة العدول لانا نقول معنى ذلك
ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دايرا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى
حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير
عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين على ان كون المعنى
مشتركا لفظيا بين المعنيين ممنوع واذا كان مشتركا معنويا كان اطلاقه على احدهما بخصوصه مجازا
ايضا ويمكن ان يقال المراد انهم لو جعلوها صفات للمعاني لم يفهم انها لا الظاهر انها صفات المعاني الاول
لان المعاني الثواني دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثان ساقط عن درجة
الاعتبار عند البلغا لما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات
للفظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه
ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر يتبادر الذهن اليها فهذا القدر
يكفي للترجيح قوله فجعلوا كالمواضعة الى قوله والخاصية يحدث فيه قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال
الالفاظ في انفس المعاني الاول والمفهوم من هذا استعمالها في الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل
هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء من فجعلوا اجيب بان الشيخ يطلق على المعنى
الاول الخصوصيات والصور ونظائرهما مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على انفس
تلك المعاني ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها الا ان مدار وصفها على ما في تلك المعاني
من الصور والخواص فكان المعاني الاول نفس الخصوصيات وبهذا صح التفريع قوله وهذا نبذ مما ذكره الشيخ
اي قليل واعلم ان الكلام الذي نقله الشارح من دلايل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه
مذكور في اوايله وبعضه مذكور في آخره ولهذا حكم البعض بان في نقل الشارح اختلالا ولا ينبغي ان
يظن هذا بمثله قوله مذاقة الحروف وسلاستها مذاقتها ملايمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق
بها قوله كما يمنع ان توصف بانها دالة قيل اراد سلب الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا
ينافي ما سبق من قوله لم يجد لذلك المعلول دلالة ثانية على المعنى المقصود قوله اليه تنتهي البلاغة كذا في
الايضاح نسبه الى الايضاح توطية لدفع ما يوهمه قول المص من كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد
الاعجاز كما سياتي قوله وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يشير الى ان الاعجاز كلام له ارتقا في بلاغة

على تلك الفضيلة المعنى المشهور الذي اثبت للفظ الفصيح اعني الدلالة اللفظية

الى ان خرج

الى ان خرج عن طوق البشر على ما هو الراي الصحيح لا لاخبارها عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه
العقول عن المعارضة وافراد البشر بالذكر بناء على انه المشتهر بالبلاغة والمتصدي للمعارضة والا
فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك قوله فانه قيل ليس الله عند
لم فان قلت ان حمل السؤال على منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لا يجوز ان يكون الجواب
خارجا عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا وان حمل على المعارضة يحتاج الى ذكر
دليل على تحقق الاعجاز حتى يعارض قلت اشتهار دليل تحققه فيه اغنى عن ذكره فهو ملحوظ واعلم
انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين على معنى العام لان المعنى
المشهور وهو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل يتوقف
الكلام بعد الحمل على المعنى العام تغليبي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحس
السالم كما يجي ان شا الله تعالى قوله وكثير من مهرة الى الظاهر انه متعلق بالجواب الاول
الذي هو منع كون علم البلاغة كافلا باتمام البلاغة فالاولى تقديمه على قوله ولو سلم ولو جعل المهارة اعم
من الاحاطة فلا باس في تعلقه بالجواب الثاني قوله فشي لا يفهم منه بحث وهو انه ان اراد
بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد منه صريحا فمسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمله فممنوع
قوله واما الثاني فلا يدفع الفساد اما اذا اخذ الى على حقيقتها فظاهر واما اذا اخذ بمعنى
فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل انما يتناول المراتب التي بعد المرتبة الوسطى
لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن
النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو في الاحكام التي لا تختص طبيعة النوع اذ لا
يصح زيد وعمرو وبكر الى آخر افراد الانسان نوع والكون طرفا الى نوع انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم
المجاورة ماخوذ في مفهومه كما سبق واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده انما يصح بجميعها لا ببعضها
ومن ههنا ظهر ان قوله على ان الحق الى وجه آخر لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لا بيان للفساد المذكور بمعنى
بنا على ان الحق الى قوله ويؤيده قول صاحب الكشاف الى وجه التاييد ان القياس رجوع الضمير الى
المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير عنه في قوله وبعضه قاصر عنه راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى
انه الانسب بحمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصاء مراتب الاختلاف فقد ثبت

ان يجعل
جواب سوال تقديره لم لا يجوز ان يجعل الى على غاية ما في
طرف الا على نقص الاعجاز ... التعبير عن الاعجاز
الباب ... بقوله وجعله
بهما

بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا بجعل الحد بمعنى المرتبة ثم المجاز في الحمل لارجاع
الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصص لم يحمل قول صاحب الكشاف دليلا على المدعى بل مؤيدا له هذا
واعترض الشارح في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثير صفة الاختلاف
وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فاذ كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير
منه **قوله** وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيه بحث اما اولا فلان الاختلاف يكون
البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في القران ايضا فان مقدار اية وايتين لا يجب ان
يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند غير الله على ما هو المقصود من الاية واما
ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد
واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي واقله ثلاث ايات وذكر لان المقصود في الاختلاف
الذي ليس في القران وكون بعض قليل من القران غير معجز مشهور كيف كثر تشمونه تقييد البعض بالزائد
عليه وعن الثاني بانه مبني على التنزل وارخاء العنان على نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي
يعدكم كما قيل وبان المقصود نفي كون القران من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القران من عند غير
الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اي يكون بعض الذي من الله بالغا حد
الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه **قوله** ومما يقرب منه الخ لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه
الشارح الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبته والاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر
اي وما يقرب منه كذلك اي هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح
بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى ليسلامته من العطف على المبتدا بعد مضي الخبر والعطف على ابعد المذكورين
واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فاشيع هذا وقد يعترض على توجيه الشارح بوجهين احدهما ان
سوق كلام المص يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله الطرف الاسفل
وهو ما اذا غير الخ لبيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد
الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت في البلاغة القرانية وسره ان
الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها في اعلى المراتب
الا ان بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت

الايات

الايات في البلاغة كما اشار اليه من قال در بيان ودر فصاحت كي بود يكسان سخن گرچه گوينده
بود چون جاحظ وچون اصمعي در كلام ايزد بيچون كه وحي منزلست كي بود تبت يدي مانند يا ارض ابلعي
قلت التفاوت الحاصل في الايات بالنظر الى ان الاحوال المقتضية للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات
المرعية فيها اوفر من المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يقدح في ان يكون كل منهما في الطرف الاعلى اي في مرتبة
من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الاية لوجوب اشتمال كل اية على جميع مقتضيات الاحوال التي في
نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتامل وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على
الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار سورة وبما يقرب منه البلاغة في مقدار اية او ايتين فكانه قال
وللبلاغة طرفان اعلى وهو البلاغة القرانية فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرانية كما هو المقصود
قوله ولا يخفى ان بعض الايات تاييد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع
الايات واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الايات التي حكم عليها بامتناع المعارضة ما يكون
مقدار اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه فيما سبق **قوله** اي طرف للبلاغة نقل عن الشارح
انه صرح بذلك اي بالطرف تنبيها على ان الطرف ايضا من البلاغة احترازا عما وقع في نهاية الايجاز من ان
الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء هذه عبارته لا يقال الطرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون
داخلا فيه لانا نقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول
المص اذا غير الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع في
الطرف الاسفل غير ملتحق باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه
كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين
لا يصدق ما ذكره في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة **قوله** باصوات الحيوانات
عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها
على ما ذكر بان يجعل التنكير للتحقير والنوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير للتحقير والتوعيد ولعل
الاقرب مما ذكره للقصد الى غير معين وقوله يصدر عن محالها حال عن الاصوات لا يقال يلزم اختلاف
العامل في الحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان
حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا حال

معنى البيتين بقول في البيان وفي الفصاحة
لا تكون الكلام المتعدد على السوية ولو كان المتكلم
مثل الجاحظ ومثل الاصمعي وفي كلام الله تعالى
الذي هو الوحي المنزل ليس تبت يدا ابي لهب
مثل قيل يا ارض ابلعي فيمكن ان ينظم نظما
عربيا فيقال
ان جميع الكلام والخطب ۞ حتى ولو كان منه ذوي الادب
كالاصمعي المجيد لم يجل ۞ والجاحظ الحبر صاحب العجب
لا يستوي بل تفاوت ابدا ۞ وفي بديع البيان والرتب
حتى ولو في كلام خالقنا ۞ وهو كلام منزل عربي
اذ ليس يا ارض ابلعي ما كي ۞ كمثل تبت يدا ابي لهب

ومايقال في امثاله من ان الجار والمجرور في محل النصب مساهلة في العبارة اتكالا على ما تقرر في النحو
كذا في شرح الكشاف للشريف وما في بحسب ما يتفق اما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات حصولها
بلا علة مقتضية لها قاصدة اياها او موصولة اي بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها **قوله**
اي المطابقة والفصاحة هو غير متعرف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اشارة الى ان احرزية
تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد تبعها وجوه تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما تابعا
للبلاغة سواء اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالمتابعة ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة للامرين او بالعكس **قوله**
وفيه اشارة الخ صرح في المختصر بان الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ يتبعها وسوق كلامه ههنا يشعر بان
الاشارة بامر اخر واسنادها الى توصيف الوجوه باخر مما لا يلتفت اليه فتامل **قوله** لانها ليست مما
يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه رحمه الله ان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة
ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومحسن
فلا يرد ان وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح **قوله** ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي
في اي نوع اراد من المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظته
تكشف عن المقصود ههنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت غاية في التعريف لكن لا بد من المصير اليها
اذ الملكة التي يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في نوع من المعاني كالمدح مثلا لا تجعل صاحبها بليغا على ان
المتبادر من الملكة هو الكامل منها والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة
قد تعم في الاثبات بقرينة المقام اولى التاليف على ان اضافة المصدر تفيد العموم منظور فيه لاستلزام
انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تاليفه خارج
عن طوق البشر ولئن قيد بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على
كلام بليغ لا يقدر عليه من دونه في البلاغة وفساده بين **قوله** وفيه تعريض لصاحب المفتاح الخ
وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع
التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني ماخوذ من كلام ابن الاثير
في المثل السائر لكن رجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كما تنوع للبليغ به يمتاز عن غيره وتحصل
الاثار المختصة به ورعاية الفصاحة ليست كذلك لا منها البليغ من حيث هو بليغ بل هي امر مشترك بينه وبين

من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المص

غيره

الكلية صح

غيره **قوله** اي ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس اللغوي لا الاصطلاحي اذ الموجبة تنعكس
بالمعنى الاصطلاحي الا الى موجبة جزئية **قوله** وهو ما يجب ان يحصل الخ هذا من قبيل الاستخدام
لان المرجع ههنا مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثاني
وبه ينكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الوقوعي المقابل للامتناع ~~الذاتي فلا يتجه انه بالغير~~ لا الامكان
الذاتي المقابل للامتناع الذاتي فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شيء **قوله** عن الخطا في تادية المعنى
المراد اللازم في الخطا المعهود والمراد به ما يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة **قوله** وما يحترز به عن الاول
يعني عن الخطا في التادية علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوي على انه قد يقال الخطا بسبب التعقيد
المعنوي ~~على انه قد يقال~~ ليس في التادية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطا في تطبيق الكلام على مقتضى الحال
لكان اظهر **قوله** والا لربما ادى المعنى المراد الخ اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن
الخطا عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم اعني وجود الخطا يتعين تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق
لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير الا ان يحمل على التنزل ويؤخذ
بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطا المذكور فلا اقل من تادية المعنى المراد
بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التادية على تقدير ذلك
الانتفاء اما ان يتعين اولا فان كان الثاني فالامر ظاهر وان كان الاول فلحمل ربما على التحقيق فانها
قد تستعار له كما نقله الشارح في مباحث الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة
هو الاحتراز ان الاحتراز لازم فالنفي المستفاد من قوله والا هو نفي اللزوم اي ان لم يكن الاحتراز لازما
لربما كان معدوما وكان الخطا متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطا المذكور محافظة
النفس عنه الجامعة لانتفائه اذ لا عبرة بمجرد عدم الخطا اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتادية
بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد معه فلفظ رب اذا في محله ويكون
للتكثير **قوله** وهذا اي تمييز الكلام الفصيح قيل لم قدر موصوف الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا
العذر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه واصله اجيب بان بلاغة الكلام انما تتوقف بالذات على تمييز الكلام
الفصيح وتوقفها على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فلهذا قدر الكلام
الفصيح وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر الموصوف ما يتناول

الامكان صح

المفرد والكلام لكان لفظ الفصيح كالجمع بين معنيي المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا لم يسبق
وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يحمل فتهيئته على تقديره قوله على ما صرح به اي في الايضاح
قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذينك الامرين فما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين
مرجعا لها اجيب بان وجه الاعتناء اي انه مرجعيتها لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتها لبلاغة الكلام
ويمكن ان يقال وجهه ان الخطا في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية في حين من احيان
البليغ ولا يدل على انتفاء بلاغته اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي
الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطا ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطا المذكور لها وانما
انما ينافي بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا يبعد في ذلك الا ترى ان امرء القيس بليغ بلا شبهة
مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات البيت قوله وفساده واضح اذ الغرض
من الشيء ما يتاخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطا المذكور وكذا تمييز الفصيح من غيره موقوف عليه لبلاغة
الكلام متقدم عليها كما اشير اليه في تفسير المرجع ولو سلم تاخره وترتبه عليه لم يستقم الغرضية ايضا اذ
ليس الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطا وتمييز الفصيح عن غيره وهو ظاهر جدا بل الغرض من جعل
الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي واستماع شانه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام
بما ذكر لا يخلو عن سماجة كما لا يخفى على الفطن قوله لان غاية ما علم مما تقدم الخ يعني ان المعلوم من
تعريف بلاغة المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين اذا اريد بالاحتراز والتمييز نفس الفعلين او توقفهما
عليهما ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما غرضين منها فتفسير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب التفريع بقوله
فعلم قوله على ان اتصافه بهذين الوصفين لم يرد به الاتصاف بالفعل بل حيثية الاتصاف اذ الاقتدار
المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا تتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز فليفهم
قوله فهو انه مركب الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة اعني اجزاؤه تمييز
السالم صفة لمركب هنا وما يقال منا ان تمييز الفصيح عن غيره كلي لا كل وان هذه الامور جزئياته لا اجزاؤه
بدليل صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس كلاما معتدا به لان المراد
تمييز الفصيح من حيث انه فصيح لا تمييز ذاته من حيث هي ولا نسلم صدقه على كل واحد منهما ولو سلم
فلتكن محمولا على التسامح قوله وكالسرح معطوف على اجتمعتم اي ونحاه فلفظ كالسرح وهو

ناظر

واحد

ناظر الى سرح كما ان اجتمعتم ناظر الى تكاكاتم قوله لان من تتبع الكتب المتداولة الخ رد لما اورد
عليه الزوزني من انه لم يذكر في متن اللغة ان من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في
المطولات فكيف يقال ان تمييز السالم من غيره يتبين في علم متن اللغة ووجه الرد ظاهر لكن المناسب
بهذا التقرير ان يقول المصنف ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الثاني عبارة
عن التمييز وليس لقولنا التمييز مبين في علم كذا كبير معنى على انه لو قال او ما يستفاد لم يحتج الى زيادة يدرك
بل كان قد يكفي ان يقال او من الحس قوله وقد يطلق على جميع اقسام العربية ولم يتعين المراد قوله
والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون بسبب اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال جار على
القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف يتبين في علم النحو وغاية ما يقال
ان النحو باحث عن الموضع الاصلي لكل كلمة وان الاصل هو اثبات كل شيء في موضعه وان جاز خلافه
فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى قوله لكان مزيد اختصاص اما مصدر ميمي
بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم نفيت عنه مقام الريب قوله يعني
الخطا في التادية الاقرب في توجيه عبارة المتن المصير الى حذف المضاف اي ما يحترز به عن متعلق
الاول قوله ولا يخفى وجه المناسبة اما تسمية الاول بالمعاني فلانه باحث عن افادة التراكيب
خواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية اشعار بتعلقه بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان
فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه
يتعلق بامور بديعة واشياء غريبة كالترصيع والتجنيس وغيرهما واما تسمية الجميع بعلم البيان
فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وبه يتبين وجه تسمية الاخيرين بعلم البيان
لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التغليب والله اعلم

الفن الاول علم البيان

ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات
كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون احتيج الى تقدير المضاف
اما في الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني او الفن الاول الفاظ علم المعاني وان
اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ بتسمية المدلول باسم الدال وعكسه فالامر ظاهر وباقي البحث سبق
في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كلمة من في الموضعين

اي فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام العربية ٤

ابتدائية الا ان الابتدا باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشيا من البيان متصلة
به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب ومتصلة وملخصه ان اتصال المعاني بالبيان في نسبته
اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه قوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال زيادة هذا
القيد بنا على ان البيان لا يعتبر به اذا لم يراع المطابقة لمقتضى الحال لا لان علم البيان متوقف على علم المعاني
فان من له ملكة بها يعرف ايراد المعنى بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المودي مطابقا
لمقتضى الحال غاية ان لا يكون بليغا قوله طبعا الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير التسبب اي
تقدما طبيعيا ومثله شايع وجعله تمييزا لا يخلو عن تكلف قوله وقبل الشروع الخ لم يقل وقبل الشروع
في مقاصد العلم والتنبيه الاتي مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيها لان التنبيه الاتي من تتمة
ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة اذا لم تقابل بالتصريح كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم الشامل
للتصريح فلا يرد ان التعريف وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار قوله فهي مسايل كثيرة
ان حمل على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفا في الخبر فظاهر وان اريد تطبيقه على مذهب الجمهور
فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يفرد بالتدوين فيكون المبتدا نكرة موصوفة بفعل فيجوز دخول
الفا في حيزه قوله فعليه ان يعرفها بتلك الجهة الخ اراد بعرفانها بتلك الجهة معرفتها بخصوصها بهاء
وبالوجوب العرفي الذي مآله اعتبار الاولى والاخلق اذ لا مانع عقلا من ان يتوجه الى تصور كل واحدة
تلك الكثرة بخصوصها فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفا معرفة الكثرة المحاول تحصيلها بجهة الوحدة
الخصوصية اما بانتفا معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان اذ يمتنع طلبها حينئذ ولذا لم يتعرض له واما
بانتفا معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر شامل او يتصور كل واحد من احادها بالتفصيل وعلى التقديرين
لا يامن فوات ما يعنيه وتضييع وقته فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع
فظاهر واما على التقدير الثاني فلان الكثرة ان لم تكن محصورة يصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب
اعني تصور المطلوب ولا يتفرغ منه الى تحصيل المطلوب فيفوت ويضيع الوقت في غير المطلوب
وان كانت محصورة فلا بد ان يصرف كثيرا من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باقي
الوقت تحصيل المطلوب او يكل عن تحصيل الشرط فيفتر عن الطلب ويلزم الاعراض لا يقال
الطالب اذا تصور الكثرة بانها بعينها وغيرها واندفع الى طلبها من حيث انها جزئي لذلك العام فادى الطلب

الى غيرها

الى غيرها كيف يقال فات مطلوبه يعني تلك الكثرة وتلك انما تكون مطلوبة اذا تصورها الطالب بخصوصها
والمفروض تصورها بوجه عام فليس المطلوب الا ما جعل هذا المفهوم العام مرآة لملاحظته لانا نقول ان
احدا اذا اراد تحصيل ما يعصم ذهنه عن الخطا فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر حينئذ هو المنطق واذا اعتقد
ان هذه العصمة تحصل باي علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر حينئذ هو المنطق واذا
اعتقد ان هذه العصمة تحصل باي علم كان من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في المآل وهو العصمة المذكورة
قد فات وهو ظاهر قوله اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية حمل العلم هاهنا على الملكة يحوج الى
اعتبار الاستخدام في قوله وينحصر في ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات
الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك ولو تسامحا
جزئي باعتبار انه متعلق جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب لقوله الاتي بها يتمكن من استحضارها
والالتفات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة
لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة منها صح ان الملكة يقتدر بها على
تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي ان من علم مسايل المعاني بدون تلك الملكة
لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعاني بمعنى حصول مسايله لا ينافي نفيها بالمعنى
الاخر اعني الملكة قوله بيان ذلك ان واضع الخ المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار
لا على ملكة الاستحصال انه لا يحصل لاحد علم المعاني بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسايل وصيرورتها
مخزونة لديه والظاهر انه يكفي ان يحصل كيفية للنفس تتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من
المسايل واستحصال ما كان مجهولا له منها كما اعتبر التهيؤ التام في الفقاهة هذا فان قلت يلزم من
هذا البيان ان يكون واضع الفن عالما قلت عالمية لزم ان واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال
ووضعه للاصول واستنباطها بتجشم كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحضار لا يسمى عالما به بهذا المعنى
وان كان عالما بمعنى اخر واي محذور في ذلك قوله كونهما جهتي ادراك اذا حمل العلم على الاصول والقواعد
صح التشبيه بالجهة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية فالحصر المستفاد من تقديم لهذا بالنظر
الى كون العلم المستند بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك المطلق نعم الادراك المخصوص
قد يكون جهة لادراك مخصوص اخر كما ان العلم بالدليل للعلم بالمدلول فليتامل قوله فلانه يعلم الخ يعني ان المراد
بجهتي

بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان كان النحو عبارة عن المسائل قوله والعلم للكلي والمركب
سوا كان باعتبار تصورها هيآتها او التصديق باحوالهما وكذا الكلام في المعرفة قوله دون علمه
منقوض بقوله عليه السلام اذ من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت
هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم او من علي كرم الله وجهه ان الباء بمعنى اللام مجازا والصلة العلم
اي العلماء المخلصين كما اشار اليه بقوله عليه السلام من اخلص لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة
من قلبه على لسانه والله اعلم قوله ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا قيل المراد ذهول يفضي الى نسيان
محوج الى كسب جديد والا فلا حاجة بعد الذهول الى التفات لادراك الا مجازا والحق ان الذهول زوال
الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر الشارح في اوايل
ان
الباب الاول ان التفات الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياه لا يسمى علما الا انا نام عرفي والتحقيق
ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح هنا الى التسليم عليه قوله والمصنف قد جرى على استعمال
المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب فقيل يعرف دون يعلم رعاية
لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والفاء في فقال يعرف الخ
للتفريع لا للتعليل حتى يورد عليه ان مجرد استعمالها في الجزئي لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير
الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح ويجاب بان ترك العلم الى المعرفة
يستدعي نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة له قوله ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد
فرد من جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك تستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك
الكلي لان ادراك الكلي كلي لادراك الجزئي ولهذا تعرض لجزئية الادراك واشار بالتفسير الى ان
جزئية الادراك بجزئية المدركات والا فمقتضى الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة
جزئيا لا نفس الادراك ثم الاقرب انه قوله فرد فرد من التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشيء
بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفرد عن الاخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل
والانفراد دون الاقتران وقد يترك لفظ كل الجمع في مثله مع ان العموم كان يقال معرفة فرد فرد
مراد به
والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم كما يجيء ان شاء الله تعالى
ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة قوله بعينها اي فرد الخ اشارة الى ان

الاستغراق

الاستغراق عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل قوله او البعض الغير المعين اراد
بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه بل وجه الفساد فيه حصول
هذا العلم لمن عرف مسئلة منه كما صرح به وبالبعض المعين للحذف والاضمار ونحوه كذا او الثلاثة والاربعة
ونحوهما ثم عدم الدلالة موجود في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى قوله لكل من عرف مسئلة منه
قيل المراد منه مسئلة متضمنة لثلاثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم
من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة مطلقا قوله وكذا المحسنات البديعية هذا
مبني على المشهور واما على ما تحققه فيما سبق من ان المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا يخرج مما ذكر
وعلم البديع انما يخرج من التعريف حينئذ بالحيثية المرادة كعلم البيان بعينه قوله وهو قرينة
خفية يعني وصف الاحوال بما ذكر اما كونه قرينة ~~خفية يعني وصف الاحوال بما ذكر اما كونه قرينة~~
فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم
الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ يطابق بها مقتضى
الحال فينساق الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفاء فواضح قوله وهذا واضح لزوما وفسادا
وقد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على
حذف المضاف وان اجيب بان علم المعاني ليس عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من
الحيثية المذكورة فالاحتياج الى قيد الحيثية باق فتامل قوله وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال
بعينها حاصل السوال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ
الخصوصيات الجزئية كالتاكيد المخصوص في ان زيدا قائم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتاكيد الكلام
مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة للالفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة
في زيدا عرفت من تقديم المفعول فلم يذهب اليه احد قوله قلت قد تسامح في الحاصل
الجواب لا الاتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة لا نفس الاحوال وبالمطابقة
صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلي مطابق
للجزئي يعني صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين
فالمعنى ان الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيات الكلام الذي هو مقتضى الحال

قوله والمقتضى الحال عند المحقق كلام مؤكد استدل عليه في شرح المفتاح بقوله في تعريف علم المعاني
على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف او التقديم او التاخير وعورض بانه يوهم ان انكار
المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضي تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا او تجريده عن المؤكد وقول صاحب
المفتاح الحال المقتضية للذكر للحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك صريح في ان المقتضى نفس تلك الاحوال المحتمل
حمل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال
لا الكلام المكيف واما ما ذكر من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض المقتضيات
كالمؤكدات واداة التعريف مما يذكر فيجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل
والقول بان المقتضى نفس التاكيد والتعريف لا اداتهما مدفوع بان مرجع اقتضائها اقتضاء اداتهما
وبانا لما جعلنا الالتفات مسوغا لتعلقه بالمسوغ جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة
هو الكلام الجزئي لا الكلي الذي جعله مقتضى الحال فلما احتيج الى التاويل على التقديرين كان اختيار التاويل
الموافق للتصريح في معظم المواضع اولى وان وجد التفاوت بين التاويلين بان في احدهما اعطاء
الكلي حكم الجزئي الذي هو عينه في التحقيق وفي الاخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره ورد على
الاول بعد تسليم ان المقتضى اداتهما انه ينبغي ان يكون المغلب مخصوصا بزيادة خفة او كثرة او نحوها
وليس بظاهر هاهنا والاظهر حمله على تقدير المضاف او التجوز في النسبة الايقاعية او جعل الذكر
مجازا عن الايراد من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكر في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني
انه منقوض بالحذف والطي ونحو ذلك اذ لا يصح انه متعلق بالمذكور فجعله مذكورا اللهم الا ان يحمل على
الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو من شانه ان يكون مذكورا في هذه الحالة ولا يخفى بعده قوله
انه كلام مؤكد قيل الاظهر ان يقال كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد اشارة الى ان الحال انما يقتضي
خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه شيء اخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا انه
جعل المقتضى المؤكد لا نفس التاكيد لا نزاعاه اليه على ما سبق قوله واحوال الاسناد ايضا الخ
جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب
هذا الفن وضمير اليها راجع الى احوال اللفظ قوله تتبع خواص تراكيب الخ تحقيق معنى التعريف
وفوائد قيوده يستدعي نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف قوله لوجهين لم يذكر الوجه

الثالث

ما يقتضي
فيه لف ونشر على الترتيب

[illegible] الكلام

ومن بعض المقتضيات
كالمؤكدات

بحو قوله [illegible]

الثالث الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم ويجب صيانة الحدود عن الالفاظ المبهمة
لان المصنف لم يذكره استقلالا بل تورّية الوجهين السابقين حيث قال على ان قوله وغيره مبهم لم
يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق الشريف في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان
قوله والثاني انه فسر التراكيب الخ حاصله لزوم تعريف المعاني بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب
البلغاء ومعرفتها تتوقف على معرفة البلاغة الماخوذة في تعريفها التراكيب فان اراد بها تراكيب البلغاء
فقط جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف
واذا جهلت البلاغة جهلت تراكيب البلغاء الماخوذة في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على معرفة البلاغة
وان اراد غيرها ولم يبينه كانت الجهالة بحالها وعلى هذا لا يرد ان يقال لزوم الدور في تعريف المعاني
نعم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه الخ يشير الى ان لزوم المحذور الرابع مبني على تعريف السكاكي للبلاغة
بما ذكره فلا يصح سببا للعدول الخ عن تعريف المعاني بما ذكر لعدم تعريف البلاغة بما عرفها به السكاكي وقد توجه
بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المعاني على تقدير معتبر به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح جدّ هو
في الهرب عن الدور فعدل عنه قوله كما صرح به في كتابه حيث قال في اخر القسم واذ قد تحققت ان
علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعة المعاني الخ ثم تعريف المعاني بالمعرفة
المذكورة من قبيل المساهلات التي لا تخل بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد
او ادراكها والمعرفة ليس شيئا منها والغرض ان المعاني ملكة مفيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها ولو
اريد بالتتبع الملكة المبنية عليه لكان اظهر قوله تنبيها على انه معرفة حاصلة الخ مبني على احد المذهبين وهو انه
اذا استعمل السبب في المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص او السبب المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون
المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات قوله حتى ان معرفة العرب الخ وكذا علم الله وعلم ملائكته ثم
هذه العلوم وان كانت تخرج عن التعريف بقوله يحترز اذا جعل جزءا منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من
اول الامر على ان في ذكر التتبع فوائد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على طريق العلم قوله
بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اشارة الى منع ذلك بان يقال قوله وهو تراكيب البلغاء ليس جزءا
من التفسير بل التفسير قوله الصادرة عمن له فضل تمييز وهذه جملة معترضة لبيان ان هذه
التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء فلا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب قوله واقول لا يفهم

او ذكر المجهول في تعريف البلاغة
لا يكون سببا للعدول عن
تعريف المعاني بما ذكر لانه لا
احتياج الى بيان لزوم الدور

وهميا

الثالث

من قوله توفية خواص الخ حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف
بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان المفهوم
من التادية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الي المتكلم ان تكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو
قيل مثلا البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بحمل كلامه عليه على ما ينبغي على ما هي
معني التوفية بالنظر الي تراكيب الغير لكان ركيكا اللهم الا ان يحمل التادية على تقريرها وكشفها على التعريض
كانت منفا ... لا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المص فيكفي له ابتناء تراكيب المتكلم من التراكيب
المذكورة في التعريف ولا حاجة له الي ان ينفي انفهام غيرها مطلقا فقوله لا ينفهم الخ محمول على المبالغة
في مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من داب المحصلين
قوله معني تطبيق الكلام لمقتضى الحال المراد بمعني تطبيق كلامه والا فقد ذكر في شرح المفتاح
في قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكرنا ان الكلام اعم من الذي يولفه وتطبيقه ان يورده على ما   ومن الكلام الذي بعبعه وتطبيقه ان يجاه على ما ينبغي ح
ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معني التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب
نفسه فتامل **قوله** تراكيب ذلك المتكلم قال الشريف في شرح المفتاح وليس بشي اذ لم يعرف لها
خواص حتى يضاف اليها وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل
في غير الاصل كثيرا شايعا كما يجي في احوال المسند من هذا الكتاب **قوله** وليس المعني على التوزيع ... تشبيهها
البلغا فيلزم المحذور في هذا المعني اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظاهر واما اذا
اريد اشخاصها فلان المعني يكون ايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذه كثيرة مستعملة
يقال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشتبه المراد منها على احد لمكنه من الادراك فيجري ارادته
في التعريف وكذا الحال في خواص التراكيب فانها بمعني توفية انواعها او امثالها نعم تراكيب   توفيه ح
المتكلم مفهومة من قوله تادية المعاني اذ المعني بلوغ المتكلم في تادية المعاني بتركيبه حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة
في علم البيان على وجهها **قوله** وينحصر المقصود الخ لا يخفي ان ضمير ينحصر في عبارة المتن راجع الي
علم المعاني لكن لما قال المصنف رحمه الله في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وينحصر المقصود الخ
اورد الشارح لفظ المقصود تاسيا به وتنبيها على ان المنحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا يخرج

الاشيا

الاشيا الثلاثة وان عدت مندرجة في علم المعاني تغليبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظ
من بيانية في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزاء وارتباط قوله
والا فصد علم المعاني حيث لم يقل الصدق المقصود من علم المعاني بما قبله واندفع ما يقال ان المنحصر هو المقصود من علم
المعاني فصدق على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشيا الثلاثة خارجة عن علم المعاني
للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الي اقحام المقصود لاخراجها وان اجزاء العلوم ثلاثة كما تقرر
الموضوعات والمبادي والمسايل فلا يكون الكل اعني علم المعاني منحصرا في الاجزاء الثمانية ولو حملت من على
التبعيض والمقصود على جميعه بدليل المقام والمعني جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المتناول ولو بحسب
التغليب والتسامح له ولغيره من الاشياء الثلاثة والمبادي والموضوعات لاستقام الكلام ايضا **قوله**
وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة
الي حمل العلم على الملكة والحصر على حصر المسبب في السبب كما قيل مع بعده فتامل **قوله** لا محالة مصدر ميمي
بمعني التحول من حال الي كذا اي تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان
وخبرها مفيدة تاكيد الحكم **قوله** قايمة بنفس المتكلم لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع النسبة او
انتزاعها وفي اضرب مثلا طلب الضرب فمعني قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متاصلا
كساير صفات النفس لا انها معقولة له حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق
الي تصور الايقاع او الانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب وايجابه لا مجرد
تصوره كذا نقل من الشارح ففي قوله هو تعلق احد جزي الكلام بالاخر مسامحة اذ النسبة بهذا
المعني قايمة باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب او بحسب الظاهر او لزم
قيامها بها لولا المانع او انها من شانها القيام بها والقرينة ما سيصرح من ان قول الشاكي والمجنون والنايم
والساهي كلام اذ من البين ان لا قيام نسبة على المعني المذكور بنفس شي منها **قوله** لانه لا يشمل النسبة
الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احداثها في الكلام حتى يشمل الانشاء فان من اوجد التكلم باضرب
اوجد النسبة المشتمل هو عليه للغي ذكر الانتزاع لغوا مفسدا للمعني مع انه خلاف الاستعمال ولو ارجع النفي   تعلم عليها
في قوله والا فانتزاعا الي القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر لكفي ان يقال ما كان له نسبة خارجية والا
فانشائي **قوله** سوا كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف اي تعلق ايجاب او سلب والا فنفس التعلق

المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى **قوله** في احد الازمنة الثلاثة فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار
الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها في الحال يطابقها **قوله**
يطابقه او لا يطابقه تكثير للفائدة وتمهيد للمباحث المذكورة في التنبيه الاتي لا انه مدار الفرق بين الخبر
والانشاء كما لا يخفى **قوله** فالكلام خبر اي من حيث احتماله للصدق والكذب كما انه قضية ومسالة ومقدمة
ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسول عنه وجزء دليل ومطلوب وحاصل منه **قوله**
وان لم يكن لنسبته خارج كذلك المقصود ارجاع النفي الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر ان لا خارج
للانشاء **قوله** اذا كان فعلا او في معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعناه ما يعم
المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظائرها وشبه
الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته **قوله** ولا جهة لتخصيصه بالخبر اجيب بان وجه
التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار واوفر في الاشتمال على اللطايف كما سيصرح به نفسه في اول
احوال الاسناد **قوله** ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ اجيب بان الغرض التنبيه على ان هذا
القيد ماخوذ في مفهوم الاطناب علم لم يقيده لزيادة بكونها لفايدة لم يفهم اعتباره في مفهومه وان كان كذلك
في نفس الامر **قوله** ومن رام الى قوله ففساد كلامه مكشوف واظهر على الخلخالي واشارة الى ان كلام المصنف
رحمه الله ايضا فاسد في نظر ارباب الفن لقصوره عن افادة ما يهمه **قوله** فجعل بابا سادسا هذا بالنظر
الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المصنف رحمه الله فالباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام
فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور في المتن ولا يخلو الكلام عن الاشارة الى ان
الترتيب الاقرب هذا الذي ذكره لا ما ذكره المصنف **قوله** ولذا لم يقل احوال القصر اي لكون القصر
والفصل والوصل احوالا في انفسها واما الانشاء فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة
لطرفيه ولظهوره لم يتعرض له **قوله** وسم هذا البحث بالتنبيه اي اعلم من وسمه وسما وسمة اذا
اثر فيه بسمة وكي والهاء عوض من الواو في قوله لانه قد سبق منه ذكر ما اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل
فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كالبديهيات او انه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل
كالبديهي وما يتعلق به علم سابق او في حكمه **قوله** فلا دور كما توهم صاحب المفتاح
حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف

معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعترض عليه الشارح في شرح المفتاح بان
اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا فساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى
وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين
مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه مفسر بالخبر فاخذه في تفسيره يكون
دورا وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ في تعريفه فاخذه في تفسير الصدق
يوجب الدور **ثم** المراد من الاخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدي بعن لا الاتيان بالجملة الخبرية
حتى يعود الدور وبالشيء على ما اختاره في شرح المفتاح النسبة **قال** وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه
الاثبات او على وجه النفي فالاخبار والكشف منها على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى
لكن بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه **قوله**
تعريف لما هو صفة المتكلم اورد عليه ان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض
في هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله **واجيب** بمنع اتحاد الصدقين **وقد اجاب** الفاضل
المحشي بان الصدق والكذب وان اتحدا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا
دور وفيه **بحث** اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين تستلزم وحدة الخبر فيهما لان الاخبار
صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفا لما هو صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر
فيصح التعريف بحسبه **لانا نقول** تسليم اتحاد الصدق والكذب ينافيه واما ثانيا فلان غرض المعترض
من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتلخيصه ان الوجه الثاني المبني على اختلاف
الصدقين لا يصح دافعا للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان **قلت** ان القول
بان المعرف بالخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا بما لا يهم وترك ما يهم فان
الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزءا من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم
قلت هذا لو سلم لا يرد على الشارح وانما يرد على من عرف صدق المتكلم اذ الشارح ان هذا التعريف
منه في صدد بيان اجزاء معرف الخبر فليتامل **قوله** اي مطابقة حكمه قيل المقصود بهذا التفسير هو
الخلاص عن الدور في تعريف الصدق والكذب فان **قلت** ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور **قلت** ذكر
الضمير تسامح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان

المتصف هو الايما الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطته يتصف الخبر بهما **قوله**
وهو الخارج الذي الخ اراد به خارج ذات المدرك لا ما يرادف الاعيان كما سياتي وقد اشار اليه في شرح
المقاصد **قوله** بيان ذلك الخ المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر
انه خبر ان قوله لا بد وان يكون وارتباط الخبر بالاسم باعتبار ان الشيئين اللذين ارجع اليه ضمير
منهما عبارة عن طرفي الكلام فالنافي في كلامه قطع النظر داخل عليه حكما لكن لما قدم عليه معموليه
وهو الطرف المذكور ودفع موقعه ادخل عليها الفا فهي في الحقيقة زايدة في الخبر على مذهب الاخفش
وقوله اما بالثبوت في موقع الصفة لمقدر والمعنى دل على وقوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق
او بذلك واما الواو في لا بد وان يكون فهي اما داخلة بين اسم لا وخبرها لتاكيد اللصوق او للعطف
على مقدر مناسب للمقام **قوله** فمطابقة هذه النسبة الظاهر انما هي النسبة التي يدل عليها الخبر
وكلامه في كتبه يدل على انها وقوع النسبة او لا وقوعها والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف
بالصدق والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي
فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له
اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر
عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغايرين
بالاعتبار ويويده ان ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية
والحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا شك ان القضية محتملة للصدق
والكذب فليتامل **قوله** للفرق الظاهر الخ قيل الخارج في المثال الاول بمعنى خارج الذهن
وفي الثاني ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا نسبة خارجية
خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام بدليل السياق لا ما يرادف الاعيان فقول الفرق
الظاهر علة لانتفاء الفتح وقوله فانا لو قطعنا الخ بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال
الثاني مع ان الفرق يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج في الموضعين وان كان هو الظاهر الا انه
صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة غير عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية
ما يرادف العين لم يتحقق مثلا فيما حكم بالامور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شيء من طرفي الكلام موجودا
الصدق

خارجيا

خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور
وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس لمطابقة الخارج المذكور البتة لانه متصف بالامكان سواء وجد في الخارج
ام لم يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج في عبارة الشارح على ما يرادف العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا
ويحتاج الى الجواب بان المعتبر في اللغة والمتعارف الواقع في محاورات البلغاء هي القضايا الخارجية فلا
ضير في خروج غيرها عن الضابطة **قوله** وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر وقيل على النظام قولنا صدق
الخبر مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب وان كان الثاني بطل
قولكم صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد كذبتم وجوابه انا نختار الاول
ونقول صدق هذه القضية المخصوصة بمطابقتها لاعتقادكم لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا
بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبكم وانما يلزم لو كان صدق هذه بمطابقة الواقع فتامل **قوله**
اللهم الا ان يقال الخ قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكانه يستعان في اثباته
بالله تعالى ووجه الضعف هاهنا انه خلاف المتبادر وانه يوهم جريان الكذب في الانشاآت وهو
مخالف للاجماع فليتامل **قوله** اللهم الا ان فكلامه خبر لصدق تعريفه عليه وهو كلام لنسبته خارج
اذ لم يشترط كون تلك النسبة كاينة في اعتقاد القايل به **قوله** وتمسك النظام الخ التعريفات وان
كانت من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر في المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد
لذلك الشيء او رسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى الضمني فلا اشكال **قوله**
فلو كان الصدق عبارة الخ **قوله** ايما الى ان الاية وان اثبتت مذهب المستدل في جانب الكذب حيث
جعل مناطه عدم مطابقة الاعتقاد اذ اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم لا تثبت
في جانب الصدق اثباتا ظاهرا الا بنفي مذهب الخصم ولا تثبت مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق
عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القايل بالفصل بين كون الكذب
انتفا مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقته لا يستقيم في الجملة **قوله** وهو ان شهادتنا
هذه من صميم القلب يريد ان هذه الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا
فاحتمل ان يكون تكذيب الله اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح
الاستدلال بالاية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما سياتي من انه

قد يوكد الخبر بالنظر الى لازم فايدته اذا كان المخاطب منكرا له مسلما للاصل الحكم هذا وقد يقال التوكيد
انما يوكد الحكم الذي دخلت هي عليه وكذا لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل في نشهد بل في انك لرسول الله فالوجه
ان يجعل الحكم المتضمن الذي اشعرت به التواكيد هو ان اخبارهم بانه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صميم القلب
كما ذكره في شرح المفتاح ويجاب بان التواكيد وان دخلت في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة عن صميم
القلب وللمنافاة بينهما **قوله** ليس بشي لظهور انه ليس بخبر بل انشا الا صرح فيما سياتي بانه حاصل
الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله تعين حمل قوله ليس بشي على ان المذكور
لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثاله لكن يرد ان يقال يجوز ان يكون نشهد اخبارا بالشهادة
في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرح المفتاح لا انشا لها ولو سلم كونه انشا لجاز رجوع التكذيب
اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كما جوزه في شرح الكشاف مثله في قوله تعالى ولهم عذاب اليم
بما كانوا يكذبون **قوله** وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا الخ اجيب بان تسميتهم
هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لتضمن قولهم هذا يسمى بالشهادة اي من جزئياتها كما
يقال الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة نظرا الى
مدلولها العرفي وهو صدورها عن علم ومواطاة ولهذا قال في الفوايد الغياثية ان تسمية شهادة
الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القايل بان المراد لكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة في العبارة
ليست من داب المحققين فاندفع النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب من الله تعالى الى كون الاخبار
مسمى بالشهادة عرفا بل يرجع الى مدلوله فلا يكون هذا ردا اخر بل يرجع الى الوجه الاول **قوله**
فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل الخ اذ لا معنى لانه يقال لا نسلم رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله
لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير موافق للواقع فهو كاذب
ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف على رجوع الكذب الى المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله
بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لا نسلم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب نفس الامر لم لا يجوز
رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا كلام لا غبار عليه غاية ما في الباب
ان القايل المذكور لم يصرح بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المتـ[illegible] وبهذا القدر
لا وجه للحكم بفساد قوله مع انه لو حمل المومن على الصلاح **قوله** واعلم ان هنا وجها اخر لم يذكره القوم هذا الوجه

وقوله في الوجه الثاني وهو نظر

في قوله
رجوع التكذيب
في شرح الكشاف
ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون
الى قولهم امنا بالله وباليوم الاخر
وان سلم كونه انشاء باعتبار
تضمنه الاخبار بصدوره عنهم

المصنف

ماخوذ

ماخوذ مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه والحلف بكسر اللام مصدر حلف من
باب ضرب والزعم بالحركات الثلاث في الفا يجي بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الباطل
اكثر وقد يجي بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك والانفضاض
التفرق وسلول اسم ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله ما اردت الى ان كذبك اي اي شي
اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم اياك والمقت البغض هذا وقد يقال معنى الاية الكريمة
ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا نعتمد عليهم بمجرد ان صدر عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك
فان الكذوب قد يصدق **قوله** الجاحظ انكر بيان لحاصل المعنى واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل
لفعل محذوف اي قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة **قوله** فهذه ستة اقسام لا يقال المفهوم
من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر
به او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق والثالث هو الكاذب والثاني
والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول كل من الثاني والرابع يشمل قسمين لان عدم اعتقاد
المطابقة اما بانتفا نفس الاعتقاد او بانتفا تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد اللامطابقة فالاقسام
المذكورة في الايضاح ستة ايضا **قوله** مطابقته للواقع مع اعتقاد انه مطابق اشار الى ان ضمير
مطابقته للخبر لا للواقع لئلا ينفك نظم الكلام لان ضمير مطابقته في تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار
حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى موافقا لما في الايضاح الصدق مطابقة
الخبر اي حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته له ثم الضمير في معه راجع الى مطلق الاعتقاد
المذكور ويكون متعلقه في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام من
اختلاف الراجع والمرجوع اليه **قوله** ويلزم في الاول الى قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
حينئذ جواب سوال مقدر تقريره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب
عدم مطابقة شي منهما ولم يثبت هذا بما ذكرتم حيث لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقته
في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد
المعهود في مذهب الجاحظ وهو المشترك في المطابقة للواقع وحاصله لزوم مطابقة المجموع فوجه التعليل
في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا ظاهر اذ لو لم يتطابقا لما لزم مطابقته للاعتقاد المعهود

اي مذهب الجمهور والنظام

خ فلا يلزم اختلاف الراجع اه

بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تعليل الزعم بالتوافق نادر لان اعتقاد
المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة النسبة
مخبرا للواقع ومما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت
زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد
فليتامل **قوله** وكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اشارة الى رد ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب
الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم
المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة ووجه
الخبط ترك قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه
قوله وفي تقرير مذهب النظام ردّ على الخلخالي حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما
الخبط باعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة
فليس خبطا في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة فتامل **قوله** وقد وقع في شرح المفتاح
الى عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او
ظنه والى لا طباقه لذلك سوا كان ذلك الاعتقاد والظن خطا او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله
تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض فذكر العلامة في شرحه ان ما ذكر مذهب
الجاحظ وان المراد بالحكم هو المفهوم يعني المطابق للواقع والضمير في قوله لا طباقه راجع الى الحكم الغير
المطابق له وغفل عن ان قوله سوا كان ذلك الاعتقاد خطا او صوابا لا يلايمه اذ على تقدير كونه خطا
كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعن ان الاية المذكورة لا تكون
متمسكا له مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله يقضي منه العجب اي يبلغ الى نهايته او
يؤدي منه العجب ويحكم به **قوله** واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى الاية هذا حاصل
المعنى والا فالاقرب ان قول المصنف بدليل متعلق بالحال المحذوفة اي كان الجاحظ لذا استدل بدليل
وقوله تعالى افترى بفتح الهمزة اصله أأفترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى لانها علامة **قوله**
بالحشر والنشر عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة الخ
لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم

على رجل

على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد افترى الاية وغاية ما يقال اذ حكم خبر البعث
والرسالة واحد عند هولاء الكفار فترديد احدهما بين الامرين يستدعي ترديد الاخر فافهم **قوله**
على سبيل منع الخلو اراد به المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يقل على سبيل
الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين وانما
لم يقل على سبيل الانفصال مطمح نظرهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان الترديد بين نحو
الكذب والكذب مع شناعة اخرى فليتامل **قوله** لكان اظهر اشارة الى ان هذا اظهر مما ذكره الحم
وما ذكره المصنف ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم عدم صدقه واما الثاني فلان مراد المصنف كما اشار اليه
الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحد شقي الترديد
لانه يستلزم التجويز بنعم اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفا **قوله** وايضا لا دلالة لقولهم ام به
جنة على صدق ان لا يكون مرادهم ما صدقه على الصدق ولا يخفى ان المفيد للمستدل هو هذا فليتامل **قوله**
فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فيه الاولى الواو مكان او لان المحصور فيه انما هو مجموع
الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر معنى الترديد
واما اذا كان المراد معنى قصر اخباره عليه السلام بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر
لفظ او والقضية منفصلة حقيقة في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عليه السلام عندهم الا
باحدهما على ان او يجي بمعنى الواو **قوله** وفيه بحث قال الفاضل المحشي وذكر ان الانحصار في
الانشا والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل او ان
الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث اما في الاول فلان
الكلام عند ارباب المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك والموهوم
خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لزعم هذا القائل واما في الثاني فلان
الحصر فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذا التقسيم هكذا الكلام اذا كان لنسبته المدلول عليها خارج فخبر
والا فانشا فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح جديد فلا يسمع **قوله** ان عبر عنها بكلام تام
يسمى خبرا لا يذهب عليك ان مقصود هذا البعض نفي الفرق بين النسبة الخبرية والانشائية فالمراد
والتقييدية في احتمال الصدق والكذب لا نفسه بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق

صدقه لانهانا بتجويزهم اياه ... الترديد بخلاف اعتقادهم صح

٣ علي معني ام هنا ... ارادتهم

على انه قد سبق في بحث الجملة

بين النسبة ما يتوهم كونها مورد الاثبات والنفي في الجملة حتى تخرج النسبة الانشائية من البين وضمير
عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه على قوله اذ عبر عنها بكلام تام تسمى خبرا ان النسبة في اضرب بهذه
المثابة مع انه لا يسمى خبرا **قوله** فيه نظر لوجوب علم المخاطب الخ توجيه النظر ان الظاهر من عبارة
ذلك البعض حيث اورد لا التي لنفي الجنس والاستثناء المقتضي لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع
الوجوه سوى التعبير والمفهوم من قرينة المقابلة بالمشهور نفي فرق يختلفان به في الاحتمال وعدمه
فاشار الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب الخ والى رد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ
واما ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق
والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الانشاءات لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه
في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو فقد ضرب الشارح عليه الخط لعدم استقامته
لان المدعى احتمال النسب التقييدية لهما من حيث ذواتها وماهياتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا
كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهية
محتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلومية مستفادة من خارج اللفظ وقيل حاصله
ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالها
ليس باعتبار امر خارج عن ماهياتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فالنسبة التقييدية من
حيث هي هي اي من حيث مفهوماتها وماهياتها الوضعية لا يحتملهما والخبرية من حيث هي هي
يحتملهما الخ وفيه ان المانع المذكور اعني المعلومية عن ماهياتها بحسب الوضع فتامل **قوله** حتى قالوا
ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل ان المثل المشهور اعني انطلي بضبع احرشته من قبيل القصر افرادا وقلبا
فيعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا لان قوله انا حرشته صفة مميزة لضب فلو كانت
معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم انه منفرد بالصيد او مشارك فيه وجوابه ان المثل يجوز ان
يكون كلاما تنزيليا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود مخايل الجهل الثاني ان صاحب
الكشاف اشار في قوله هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى ان المتقين اذا حمل على المعنى الشرعي
فان جعل خطابا بالموصول تفصيلا كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح الشريف في حاشيته

لا نفهم

لا نفهم منه ان الاوصاف قبل العلم قد تكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان تخصص الاوصاف في عرفهم
بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتامل **قوله** كما ان الاخبار
بعد العلم بها اوصاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم
فائدة الخبر نحو انت حافظ للتوراة ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اوصافا
لا انها كذلك دائما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جواز
وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم
بالنسبة التقييدية فالمعنى فيما انها اخبار البتة لا اوصاف **الباب الاول**
احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة الخ المراد بما جرى مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية
والجمل الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي المفسر
بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرها وبالمفهوم
في قوله المفهوم الاخر ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرفي الموضوع هي
الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث
الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظاهر ان التعريف مبني على ما سيذكره الشارح من ان
الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها
للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في الحملي **قوله** للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف
اللفظ هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض
الاصلي والمقصد الاولي وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات
في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني
نعم اعتبار الاسناد يجري في كلا معنييه واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما تظهر جريانها
في الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية المذكورة كما لا يخفى **قوله** هو الذي يتصور على البناء
للفاعل عن تصور الشيء اي صار في اصور **قوله** اظهارا للتحسر الخ استعمال الكلام المذكور في اظهار
التحزن والتحسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل
ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والاية المذكورة

من قبيل الثاني لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجو يلزمه اظهار التحزن والتحسر
فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشارح في بحث الاستعارة التمثيلية
ثم قوله اظهارا تعليل لمقدر اي قالت ذلك اظهارا **قوله** وقوله تعالى لا يستوي القاعدون
من المؤمنين عدم كون هذه الاية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين
والثاني الاستنكاف والاباء فى بنفسه للتعدية اي يرفع نفسه **قوله** ومثله هل يستوي
الذين يعلمون اشار بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي منتظم
في السلك المذكور **قوله** وامثال هذا اكثر من ان يحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون
مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل المعنى اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل
يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء ورده الفاضل المحشي بان من اذا لم تكن تفضيلية
فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشيا الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل
الاعتراض بان المعنى اكثر من ما يمكن ان يحصى الا انه سومح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن
ان يوجه جواب الشارح بان من التفضيلية محذوفة كقوله تعالى يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من حالهما
قوله قومي هم قتلوا المصراع لحارث بن دعلة الذهلي اخره ، فاذا رميت يصيبني سهمي ، وبعد
هذا البيت ، ولئن عفوت لاعفون جللا ، ولئن سطوت لاوهنن عظمي ،
اميم اسم امراة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء محذوف
اي يا اميمة واخي مفعول قتلوا ورميت مع يصيبني تنازعا في سهمي واللام الاول في كل من مصراعي
البيت الثاني موطئة للقسم والثانية فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على
الصغير والكبير والثاني هو المراد في البيت والسطو الاخذ بعنف كما مر وحاصل المعنى ظاهر
قوله اما الحكم او كونه عالما به لا نزاع ولا يصدق الانفصال بينهما الا حقيقيا ولا منع جمع وهو ظاهر
ولا منع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الاخر ونقيض اللازم
لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال
الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز
انتفاؤهما متى يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده اجيب بان ما ذكره من وجوب التلازم

اورد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به صح

المذكور

المذكور في المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبانه الشيخ ابا علي اشار في النهج الثالث
من منطق الاشارات الى ان للمنفصلة غير الحقيقي اقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رايت
اما زيدا واما عمرا والعالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل **قوله**
لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فيه بحث لانه ان اراد بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين الى
الاخرى فهو لا يفيد لان البحث ليس في افادة ما هو من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة
الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلا نسلم امتناع القول بعدمه فان دلالة
الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان تتخلف مدلولها عنها والجواب حمل الادراك
على المعنى الاعم **قوله** فان قلت قد اتفق العلماء على ان مدلول الخبر لا يخفى ان المراد بالمدلول
هو المدلول الوضعي كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له فتفريع السؤال
على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولا وضعيا
للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل بكونه مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع
الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فليفهم **قوله** والا لما
وقع ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما تمحض للشرط وما يتضمن معناها على جواب ان الشرطية المتمحضة
له بناء على تشبيهها بلو شائع في عبارات المصنفين **قوله** عن معناه الذي وضع له الاولى ان يقال
عن معناه الذي دل عليه اذ لا محذور في الاول مطلقا كما في المجاز **قوله** وحينئذ لا يتحقق الكذب الظاهر
انه بيان لبطلان الثاني اعني قوله ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا منقوض بانه
لو صح لم يكن الايقاع او الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا مدلوله لم يصح ضرب زيد الا وقد
وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وحينئذ لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر
في الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعي هو الايقاع مثلا بانتفائه في
الواقع بل بانتفاء النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور **قوله**
وللزم التناقض في الواقع الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التي استدل
بها على ان مدلول الخبر حكم المخبر بالثبوت والانتفاء لا نفسهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون معطوفا على
قوله لا يتحقق الكذب المتفرع على قوله لما صح لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب زيد في حال

المعنى

من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون
مدلول الخبر الاثبات او النفي اذ لما لم يجز اخلاء اللفظ عن معناه الوضعي لزم تحقق النفي والاثبات عند
الخبار بامرين متناقضين فلا يصح سببا للعدول لا يقال لا تناقض بين النفي والاثبات الا ترى
انهما يرتفعان عند الجهل البسيط والمتناقضان لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا خفا في وجود التنافي
بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع النقيضين فليتامل تحرير في قوله لزم التناقض مسامحة لان التناقض
لازم البتة والاظهر ان يقول لزم اجتماع النقيضين ولا بد فع المسامحة قوله في الواقع اذ
التناقض لازم في الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المحققة في الواقع لكن العبارة
لا تساعده كما لا يخفى ولو صرح بحذف المضاف اي وجود التناقض في الواقع على ان المصدر بمعنى التناقض
بمعنى الفاعل اي المتناقض لكان تعسفا قوله ظاهره ان العلم الخ فان قلت تقرير الجواب
بهذا الوجه لا يخلو عن نوع قصور لان من جملة ما يهم المجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير
كون مدلوله ثبوت المعنى او انتفائه وليس مبنى انتفا هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء ثبوته
في الواقع حتى يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفا
نقيضه وان لم ينتف في نفس الامر لكان عدم جواز الشك بحاله فالاظهر في التقرير ان يقال كون مدلول
الخبر ثبوت المعنى او انتفاه لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي الشك لجواز تخلف وقوع
مدلوله عنه بل استلزام العلم به بالمعنى الاعم الجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت الشيء او
انتفا نقيضه عندهم ذكر الثبوت من الخبر وكونه مدلوله ذلك مثلا ليس الا عدم جواز تخلف المدلول
من الدليل وان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوته فنفيه يصحح جواز الشك وهو ظاهر على ان كلامه تصير
الى حذف المضاف اعني لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء اللازم عند سماع الخبر من كون
مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم ثبوته في الواقع حتى ينافي الشك لان ذكر العلم بالمعنى
الاعم فتامل قوله وكانهم ارادوا الخ هذا انما يفيد توجيه تفهيم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا
لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بكذا مع انه مذكور في السوال مدعي اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان
يقال هذا الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذكر النفي لعدم القائل بالواسطة لا من تصريحهم به فلما
وجه مرادهم من النفي ظهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى الظاهر تدبر قوله فلم يصح قولهم بين مفهومي

زيد قائم

اللهم الا ان يمنع التنافي ايضا
بناء على جواز النفي والاثبات
على الادراك بالمعنى الاعم
ع

زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين هذا مبني على ما ذكره سابقا من انه يمتنع ان يقال انه
لم يوقع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان
الصدق والكذب ولو عند القائل بان مفهوم الخبر الايقاع او الانتزاع بتحقق النسبة التي يشعر بها احدهما
لا بتحقق نفسه فلا يلزم فيما ذكر صدق المتناقضين قوله بل المراد انه يحتمله من حيث هو والاحتمال
بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا غايته ان لا تساوي بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه بما يحتمل
الصدق والكذب قوله ويسمى الاول فائدة الخبر اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن حملا على
ان فائدة الشيء ما يترتب عليه والحكم الخارجي ليس كذلك بل المرتب على الخبر علم المخاطب به لكن على ان فائدة اللفظ
ما يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم الخارجي ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه قوله
وهي بدون الاولى لا يمتنع ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادي اذ لم يذكر في المعلل عمية اللازم المذكور حتى يحتاج
اليها بل المذكور فيه مجرد اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدون الثانية يمتنع نعم ليس باستطرادي
في كلام المفتاح لانه لم تذكر في صورة التعليل قوله اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد اراد فيه
كنايته باللازم عن الملزوم فان مجهولية المساواة لازمة للازم الاعم اذ لا مساواة فيها فلا علم بها وانما
حمله على ذلك لان اللازم الذي نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم ليلا يتوهم
اختصاص الحكم بالاعم الواقعي المتبادر من تلك العبارة مع انه يعم الاعتقادي ولان الكناية ابلغ من التصريح
كما تقرر وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به فاللازم المجهول المساواة محمول
على مفهومه الظاهر متناول لقسميه اعني المساوي والاعم وفي هذا الحمل تنبيه على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار
العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه وجود الخبر فضلا عن كونه
عالما بقي ان يقال حكم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس
والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الى وجوده فيصح معنى اللزوم بلا كلفة
قوله وهو بدون الملزوم لا يمتنع فان قلت حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم
امتناعه بدونه فان تحقق معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب قلت وجوب الوجود يستلزم
عدم الامتناع فكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشيء ههنا الا ما يتفرع عليه قوله وزعم
العلامة لما كان اللزوم المذكور بين الامرين باعتبار العلمين كان الملزوم واللازم في الحقيقة نفس العلمين ولهذا

وجودها ولو قيل الفائدة هي الحكم من حيث
وجوده في ذهن المخاطب ولازمها كون
المتكلم عالما به من حيث ع

فسر العلامة اللازم والملزوم بالاستفادتين يعني العلميين ثم ما نقله الشارح عن العلامة وكذا عبارة المفتاح
ظاهر في ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم به ولا حاجة بنا الى صرف الكلام عن
ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون فائدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان فائدة الشيء انما
تطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المص
بالنظر هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ثم اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده المص بالنظر الى الظاهر
الكافي في المقامات الخطابية فان الظاهر من المص انه حمل امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود والمتحتم
منه حمل الاولى والثانية على العلميين لا بطريق القطع لجواز ان يكون تعرضه في التفسير للعلميين تنبيها على ان
اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم نفس المعلومين فافهم **قوله** بذلك الحكم من الخبر نفسه قيد به
لان علم الحكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود الخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما به **قوله** لان
العلم بكون المخبر عالما بالحكم اي بالحكم المخصوص من حيث خصوصه فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبرنا بشيء علمنا
الحكم من الخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله قد احاط بكل شيء علما **قوله**
ولا يخطر ببالنا الخ اي فلا يصح قولكم ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يثبت امتناع عدم
حصول العلم الثاني عند حصول الاول **قوله** وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر
بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره
الشريف من ان المعتبر فهم المعاني المقصودة من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد به
قطعي او ظني فانه يسمى علما في العرف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه **قوله**
ويمكن ان يقال الخ مراده جعل الفائدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايضا موافقا لما في المفتاح من
اعتبار اللزوم بحسب تحقق الفائدة وتحقق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لما في اعتبار
الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذي ذكره الفاضل المحشي في تصحيح الاحتمال
الاخير لان الظاهر انه فيه فوات التناسب ايضا ولعل هذا المحتمل لكلام الشارح اقرب مما ذكره ذلك
الفاضل لان في ذلك فوات التناسب ومخالفة لكلام المفتاح ولا شيء منهما في هذا واما مخالفة تفسير المص
فمشترك وكونها فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح لان احدى المخالفتين ترتبت بالاخرى كما لا يخفى فليتامل **قوله**
مستحضرا للخبر اي لمضمونه على حذف المضاف **قوله** منزلة الجاهل ذكر المحشي انه هذا وان تناول بحسب

منهوم

مفهومه اقساما ثلاثة الا ان الظاهر ان المراد به تنزيله منزلة خالي الذهن كما صرح به في المفتاح وفيه
بحث لان الخالي في عبارة المفتاح بمعنى الخالي عن العلم بالفائدة فيتناول الخالي من الحكم والتردد والانكار
فليس فيه تصريح بما ذكره ولا تصريح بغيره ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة المفتاح مما يرجح قصده الى
التعميم ثم الظاهر ان يبقى هذا على عمومه ويعتبر تخصيص غير المنكر في قوله وغير المنكر كالمنكر بما سوى العالم
لا بالعكس كي لا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو دابهم في مثله واسلم **قوله** وان كان
عالما بالفائدة نقل عنه ان المراد ما يعم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد العلم بها لا
يقتضي عدم القاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان مبنى التخصيص على انها هي العمدة
وفي بعض النسخ بالفائدتين والامر ظاهر **قوله** ومثله هي عصاي على غير الاسلوب ايما الى انه ليس من تنزيل
العالم منزلة الجاهل بل مثله في ان في كل منهما سوق المعلوم مساق غيره ومع هذا لا يخلو عن سوء الادب
والاظهر ان يقال المراد من السؤال استحضار ماهية العصا بصفاتها لتظهر المباينة البعيدة بين المقلوب
والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار والاعلام بل بصدد جوابه **قوله** ولقد علموا لمن اشتراه
اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه لام ابتداء كما في علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره
ماله في الاخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام في لبئس جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف
كما اشار اليه اي لو كانوا يعلمونه لامتنعوا ويحتمل ان يكون لو في الاية للتمني مثلها في قوله تعالى ولو ترى
اذ المجرمون الاية ففيه ايضا نفي للعلم بطريق اخر وكيف تجد بما حال من ضمير عليك او من كلام رب العزة
واما حال من ضمير تجد وهو استيناف في موقع جواب الامر وحاصل معنى الاية والله لقد علم اليهود ان من اشترى
كتاب السحر والشعوذة اي استبدله واختاره على كتاب الله ماله في الاخرة من نصيب من الثواب اصلا
والله لبئس ما باعوا به انفسهم اي حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشرى اي بثمرته وما يترتب عليه من انه
لا خلاق له في الاخرة لامتنعوا عنه واعلم ان مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق
به علموا وان معنى الاية على ما اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر ماله في الاخرة نصيب اصلا لا انه ليس لهم
نصيب واحد على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فيتحد متعلق العلم المثبت والعلم المنفي وانفع
ما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة من كلمة بئس الموضوعة
للذم العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثاني في المباحات **قوله** يعني ان شئت ان تعرف الخ

لما كان غرابة تنزيل العالم بفايدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشي منزلة الجهل به مع قطع
النظر عن خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشي منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم
اورد ايتين لاثبات هذا الامر الغريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفايدة وعلي هذا قياس
زيادة التعميم في الاية الثانية فتامل **قوله** لاعتبارات خطابية اي اقناعية تفيد ظنا بكونه غير عالم
قوله لان هذا كلام يلوح عليه اثار الاهمال تعليل للنفي كما ان قوله بناء تعليل للمنفي ووجه الاهمال ان
هذا الخبر ليس بملقي اليهم بل الي الرسول واصحابه عليه وعليهم السلام وايضا سلب علمهم برداة الشري ينافي
اثباته في صدر الاية علي انه لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم منزلة الجهل لان ارتكاب الشري انسب بهذا العلم
من مقابله اعني جهلهم بذلك الجهل وايضا لاعتبار القاء هذا الخبر الضمني اليهم تعسف **قوله** لان هذا
الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام قد عرفت جريان هذا التعليل في الاول ايضا **قوله** لا يوافق كلامه
في المفتاح لانه صرح في ان العلم المنفي هو العلم المتعلق بان من اشتراه ماله في الاخرة من خلاق بخلاف
الوجهين وان الاستشهاد معنوي **قوله** وما رميت اذ رميت روي انه عليه الصلاة والسلام
لما التقي الجمعان يوم بدر رمي بقبضة من الحصا في وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا اشتغل
بعينه فانهزموا فنزلت وما رميت اذ رميت ووجه تنزيل الرمي الصادر عنه عليه الصلاة والسلام منزلة عدمه ان
اثر ذلك الرمي لما لم يكن مما يترتب علي فعل البشر جعل الرمي الصادر عنه عليه السلام صورة كانه غير صادر عنه
حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار الصورة وهو مراد من قال اي ما رميت حقيقة اذ رميت
صورة يعني ان القيدين للنفي والاثبات لا المنفي والمثبت حتي يرد لزوم عدم تواردِ النفي والاثبات علي شي
واحد واما من قال في معناه وما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا فقيل مراده التوجيه علي مذهب المعتزلة فان
افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية معجزة بخلق
الله تعالي خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل لا ما يتوارد عليه النفي والاثبات لظهوره
ثم المراد من الاية والله اعلم تنبيه المومنين علي انه لا ينبغي لهم الذهول عن الله تعالي والابتهاج بمثل هذا
الفعل البديع الذي يطيش بفعله ولو كسبا اولوا الاحلام بمقتضي الجبلة فيظهر نكتة التخصيص ولا يرد
جريانه في جميع الافعال تامل **قوله** واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي الخ اشارة الي ان الفا في فينبغي
للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الي وجه التفريع توضيح المعني ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب

احد الامرين

من احد الامرين ينبغي له ان يقتصر التركيب علي قدر ما يحصل به افادته لا انقص منه ولا ازيد حذرا عن اللغو فانه
اذ الكلام لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا
كان زايدا عليها كان مشتملا علي اللغو وقد ظهر بهذا التقرير تفرع هذا الكلام علي ما قبله ولم يحتج الي ان
يقال في توجيهه اخذا ما ذكر من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ ولا شك في تفرع هذا
علي ما ذكر من ان قصد المخبر الخ واما توسيط قوله وقد ينزل العالم الخ بين الاصل والفرع فلانه لما فرع
ما يرد علي الاصل من ان قصد المخبر لو كان ما ذكر لما جاز القاء الخبر الي العالم بهما فقرر الاصل اولا بدفع ما يرد
عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو والتردد
والانكار ظاهر بالقياس الي فايدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس الي لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن
المؤكد دون اعتبار التردد والانكار وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد لاعتبار
الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة مجملا للتاكيد بالنسبة الي ما يقصد بالقايها حتي يصح اعتبار الاقتصار
علي قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل المحشي اخرج تلك الجمل عن المحلية بالقياس الي لازم الفايدة فكيف
يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر **قوله** هل هي واقعة ام لا قد تقرر في كتب النحو امتناع
ان يوتي لهل بمعادل وصرح المصنف في اوايل الباب السادس بامتناع قولك هل زيد قام ام عمرو وبين الشارح
هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء علي ما ذهب اليه بعضهم من ان هل تقع موقع الهمزة فيوتي
لها بمعادل مستدلا عليه بقوله عليه السلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا وان اجيب عنه بجواز ان تكون ام في الحديث
منقطعة بانه استفهم اولا ثم اضرب وقال بل ثيبا واما من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم في
تراكيبهم كاستعمالهم قط في المضارع المنفي في تعريف فصاحة المتكلم وفي قولهم هنا لا يجتمعان قط مع انها انما
تستعمل في الماضي المنفي **قوله** ليس بشي لا يخفي ان توجيه الشارح مبني علي ان مراد المصنف من الحكم ادراك ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن ضمير فيه الراجع الي الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها علي سبيل التحكم
اذ لا معني للتردد في التصديق ومراد الواهم انه لا ضرورة الي ذلك فيراد بالحكم المعني الثاني ويستغني عن قوله
والتردد فيه بناء علي ان خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق وعدم تصوره اياه ولا يخفي ان ما ذكره
الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور
المخاطب النسبة ولم يتوجه الي حالها ولم يلتفت الي شي ورآها كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر

بان الاستغنا عن المؤكد انما هو اذ اخلا الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح قوله على لفظ المبني للمفعول
والفعل مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اي حصل الاستغنا ثم الحكم المذكور من الشارح مبني على انه
الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للمتكلم والمخاطب والا فالبنا
للفاعل فيه وكذا في ان يقتصر جائز ايضا سوا ارجع الضمير في ينبغي الى المتكلم او المخاطب قوله
واسمية الجملة اي صيرورتها اسمية وهي في مقام العدول عن الفعلية فلا ينافي عد المص في الايضاح الجملة
الاسمية من نظاير الجملة الابتدائية وقد يقال فيها ان اعتبار افادتها اصل الحكم الدوامي الثبوتي
واعتبار تقييد الحكم بواسطة تلك الافادة والقائها الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار
الثاني بل لضرورة اذ الحكم الدوامي الذي هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار
الثاني فلا منافاة قوله وحروف الصلة اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مفترع فيما
بينهم مثل انْ وانَ والباقي مثل وكفى بالله شهيدا ونظايرها بحروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال
الثابت وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام فان قلت يجب ان لا تكون زايدة اذ افادت
فايدة معنوية اعني التاكيد قلت انما سميت زايدة لانها لا تغير اصل المعنى بل لا تزيد بسببها الا تاكيد
المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيا وحالم يلزم الاطراد في وجه التسمية تجه اعتراض الفاضل التابع
كما قالت الرضي انه يلزمه ان تعدوا في هذا انّ ولام الابتدا والفاظ التاكيد اسما كانت ام لا زوايد
قوله مترددا فيه طالبا فيه استخدام لان المراد بضميره فيه الحكم بمعنى الوقوع او اللا وقوع وبضميره له الحكم
بمعنى الايقاع او الانتزاع وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في انك تصورت قيام زيد او انكر
فقلت تصورت قيام زيد او قيام زيد متصور لي لم يتصور من السامع بعد تردد او انكار في ذلك فاي حاجة
الى التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان يخص القاعدة بغير نظايره او تعتبر الدلالة على حال السامع تامل
قوله ظن على خلاف ما انت تجيب به قيل اراد بالظن ان له ميلا ما الى الجانب الاخر من غير ان يصل الى حد
الحكم فلا يلزم انه راجع المخاطب في المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص بان تكونها عاملا في التاكيد وقد كمل
المسالة الاستقرا فلا يرد على الشيخ اطلاق من بعد حسن التاكيد في الجملة الملقاة الى السائل المتردد
مطلقا لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت في التردد حتى يفرق في مقابله بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا
في مقابلة الانكار المتفاوت بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد قوله فاما ان يجعل

او اداة
صح

مجرد

مجرد الجواب اصلا فيه الخ اراد به جعل مجرد الجواب اصلا فيه الخ اراد به جعل مجرد الجواب اصلا مقتضيا لا يراد
اي بقرينة قوله بانه يؤدي الخ فاندفع ما قيل معناه كون مطلق الجواب اصلا في انه لا يقتضي عدم استقامة
الجواب بدونه بل الامر بالعكس الا ترى ان قولهم الاصل في المبتدا التعريف معناه ان المبتدا لا يتصور بدون
التعريف لا ان التعريف لا يوجد بدون المبتدا هذا واعلم ان قول الشارح اي لا يستقيم يشير الى ان المحسن في
حكم الواجب عند البلغا وتركه يوجب عدم الاستقامة فتامل قوله موكدا بان واسمية الجملة
ان قلت قدر التاكيد يكون بقدر الانكار والكافرون انكروا في اول الامر انكارا واحدا فما وجه التاكيدين
قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم ما جرى لهم مع الرسولين الاولين وتماديهم في الضلال اي انكارهم
متجاوز عن ادنى المرتبة قوي في نفسه فاكدوا بتاكيدين قوله موكدا بالقسم وان والجملة الاسمية لم يعد
المص في الايضاح القسم في الاية من المؤكدات فلعله قصد ذكر المؤكدات التي من جملة اجزا الكلام الملقى
وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة قوله فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة لانهم يزعمون ان لا مناسبة
بين الملك والانسان الكامل فيجوزون ان يكون الملك رسولا من الله تعالى ومرسلا الى انسان كامل وبهذا سقط ما يقال
البشرية كما تنافي الرسالة منه تعالى تنافي الرسالة من رسول الله بنا على وجوب كون الرسل من جنس المرسل فينبغي
ان يكون رسل الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس مجانس قوله مبني على ان تكذيب
الاثنين منهم تكذيب للاخر هذا التاويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الطرف الثاني اعني
في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر هو في موضع المفعول لحكاية اي حكاية عن رسل عيسى
عليه السلام قولهم اذ كذبوا في المرة الاولى واما اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا
اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى
حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون والتفريق في اللفظ بين المرتين لا ينافي ارادة
هذا قوله لاتحاد المرسل والمرسل به قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة
اتحاد المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب ~~الاثنين تكذيب الثلاثة~~ للمخبر سوا تعدد المخبر او المرسل اولا
ولا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل وسلم اتحاد الخبر واجيب بمنع ذلك
فان مبلغ خبر رجل مخصوص قد يقابل بالانكار لسو اعتقاد في ذلك الرجل واذا بلغ الخبر عن غيره يقبل ولا
يرتفع الانكار على ان المرسل به اذا كان مطلق قولهم انا اليكم مرسلون لم يكن بد من ملاحظة وحدة المرسل تامل

الانسان والرب
لغاية تنزهه
وتعلق الانسان
ولا ينفون
المناسبة بين
صح

قوله فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى
الحال اقتضا حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع
فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف
عليه اللهم الا ان يقال لا اشكال ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر
وما ذكره ههنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر
المراد في التعريف قوله على انه لا معنى لجعل الانكار الخ قيل عليه اذا اريد بجعل الانكار كعدمه ملاحظة
ان مع المنكر ما ان تامله ارتدع عن انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظة الانكار
تقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار الا بالتاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظته واعتباره
يجوز ان يعلم باخباره قوله فيجعل غير السائل كالسائل اي يجعل الخالي كالسائل لان تقديم الملوح انما
يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد هو بالدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب في السائل ابتدا واما عكسه اعني
جعل السائل كالخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشي في الضابطة التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز
في السائل فلا يخل بالبلاغة فلا يعلم به ولا يلزم منه تنزيله منزلة الخالي فتامل قوله له اي للخبر فعلى هذا
تكون اللام زايدة كما في ردف لكم او على تضمين الاستشراف معنى التهيو اذ لا يجوز ادخال لام التقوية في المفعول
به اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع له الى الملوح لم يحتج الى هذا التوجيه قوله لانه يشير الى حقيقة الخبر (ضميره)
وخصوصيته الظاهر ان هذا النفي بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي كون الاشارة
في بعضها الى خصوصية الخبر والظاهر ان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر بصنع الفلك بعد دعا نوح عليه السلام
بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا من شانه ان يجعل المخاطب مترددا في خصوصيته الاغراق
قيل القايل ان يقول قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد آمن مع قوله واصنع الفلك باعيننا وقوله
ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعا نوح عليه السلام بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا يدل على
انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالسائل فان قلت المذكور ان لا تدل على سبيل القطع على انهم
يستحقون العقاب لانها يجوز ان تكون سبيل التهديد قلت ذلك موهوم فلا اعتبار به فالاولى
ان يجعل فايدة ان قصد الى المتكلم بان يدل على عظم سخطه عليهم فتامل قوله وقال الشيخ عبد القاهر
الى قوله وتغني غنا الفاء فعلم ان ما ذكره الشريف في اواخر الفن الاول من شرح المفتاح من ان ان

لادلالة لها على النسبة الا عند قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة
المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فليتامل قوله من عرض العود على الاناء وقد يجعل من
عرض الجارية على البيع فيكون العرض على هذا برمحه ووجه التاكيد انه وان عرض الرمح عليهم للقتال الا انه
معه رمحا واحدا فكانه اعتقد ان مع بني عمه ايضا رمحا واحدا وانكر تعدد رماحهم حتى صار مغرورا بما بيده
الصفة والفضل للمتقدم كما لا يخفى قوله امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم اعترض عليه بان دلالته
على الانكار غير متعينة لجواز ان تكون امارة خلو ذهنه بل هو انسب بفراغ باله واوفق بظاهر حاله
ومثل هذا يورد على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض لما بعده من امارات الانكار والجواب ان
عرض الرمح كما يكون اثرا للغفلة متفرعا عليها يكون اثرا للانكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين
فكما يجوز تنزيل عارض الرمح مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب لزيادة تعييره
فلهذا سبك البيت عليها وكذا في الاية الكريمة وحمل الاية على تنزيل غير المنكر منزلته وجه ظاهر اعني ثم انكم (الكلام)
بعد ذلك لميتون والحمل الاية على تنزيل غير المنكر منزلته وجه اخر ظاهر وهو تعدد المؤكد فان قلت لم
تعد كسية الجملة في الاية من المؤكدات قلت لما تحقق من ان مؤكديتها في مقام العدول عن الفعلية وله
ضرورة في حمل الاية عليه قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر
ان ترك التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال تنزيله منزلة السائل فان التاكيد معه غير واجب نعم يدل على مطلق
التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعم فيناصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان
يقال اذا نزل المنكر منزلة السائل يجب تاكيد الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه
ان الظاهر حينئذ كون الكلام خارجا على مقتضى الظاهر الذي هو التاكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل
اشد الانكار منزلة اضعفه فليتامل قوله ان يكون معلوما له او محسوسا عنده اراد بالدليل
مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم
به العلم بشيء اخر فظهر وجه توقف الارتداع على التامل وتجويز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في المعية
بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت بحيث لو تاملها ارتدع
عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلومية
خصوصيته وتعسر تحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى ويتحقق الشرطية اعني اذا تامله ارتدع عن انكاره

اذلا تقتضي تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس تحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه
قوله مما لا يصح ان يحكم به لا يخفى ما في التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد السوال هكذا
فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهرا لكثرة المرتابين قوله فيكون نظير التنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه اللام في تنزيل لبسط صلة النظير حتى يرد ان الا يتحسنه مثال لذلك التنزيل
لا نظيرله ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظير المثال مسامحة مع ان المقام ينبو عنه بل لعم الكل فالمعنى
فيكون نظير ما نحن فيه لانه تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه فليتامل قوله احدهما ما ذكره في السوال الخ
ذكر هذا الوجه ههنا استطرادي قصد به بيان وجه الحكم في الاية ولم يقصد به دفع اصل السوال فان فيه
اعترافا بعدم كون الاية تمثيلا وهو مراد المعترض سيما اذا حمل على المنع والسند قوله وحينئذ لا يكون
مثالا لما نحن فيه قيل اي لمجرد الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الريب منزلة العدم واما اذا اضم اليه
اعتبار اخر مثل ان يقال جعل وجود الريب منزلة عدمه لوجود ما يزيله وقيل لا ريب فيه بلا تاكيد
مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل يكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه اذا انزل وجود
ريبهم منزلة العدم صار معدوما راسا بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار
قوله وهو انه ما نفى الريب بمعنى ان احدا الخ عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفى ان احدا لا يرتاب
فيه وانما المنفي كونه متعلقا للريب ومظنة له فلما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الارتياب والمقصود نفي
الارتياب اشار الى توجيهه بان فاعل نفي مستتر عايد الى الريب والباء محذوفة من ان كما هو الشايع والتقدير
ما نفى الريب بان احدا لا يرتاب فيه فيئول المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان المحذوف هي اللام الجارة والمعنى
ما نفى الريب لان احدا لا يرتاب فيه ورد الفاضل المحشي في حاشية الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف
آب عنه وذكر ان النفي متوجه الى التفسير او العلة فلا يقابله قوله وانما المنفي كونه الخ بل الواجب ان
يقال وانما نفى كذا وعلى معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفي الخ وحكم بان المقابلة
تصح حينئذ الا ان الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى وفيه بحث لان المنفي في قوله انما المنفي الخ ليس
بذلك المعنى فلا تصح المقابلة ظاهرا والتكلف في تصحيح الاولين اقل من التكلف في هذا فتامل قوله
لكن ينكره كثير من الاشقياء قيل الظاهر ان الاية ليست مثالا لما نحن فيه اصلا لان مقالة ارباب الفن
صريحة في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا السامع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله

ذكر الكتاب

ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي صلى الله عليه وسلم بقرينة سياق الاية حيث قال عز من قائل والذين يومنون
بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب الاول لكل من يتلقى الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين
وهم المومنون على المرتابين قوله لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لا يقال ان لا التي لنفي الجنس
واسمية الجملة تفيدان التاكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان لا المذكورة تفيد تاكيد استغراق
النفي وانه راجع الى المحكوم عليه يعني انه لا يخرج شيء من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسمية الجملة
فقد عرفت انها انما تكون موكدة في مقام العدول ولا جزم بذلك في الاية فحكم بالمتيقن وقد يجاب بان
تاكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه اذا كان هناك موكد اخر يجعل اسمية الجملة من
الموكدات والا فلا وبان انكارهم يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان ينبغي ان يوكد بغير
ذلك ايضا مما ثبت انه كالمتردد والسايل وهذا لا ينافي جعل الانكار كلا انكار فتامل قوله وهو انه كلام
معجز قيل الضمير ليس براجع الى ما معه حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلامه السابق حمل الدليل
على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله على مصطلح اهل النظر بل راجع الى مصدر تاملوها
اي تاملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق قوله انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني في التمثيل
صح لان التاكيد المعنوي لا يوكد الحكم ولا يرفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقد رده بما
نقله من الشيخ واشار الى انه يدفع الانكار كالتاكيد اللفظي بعينه قوله دفعا لتوهم السهو او
التجوز قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا بد في نفيه
ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك والجواب انا لا نسلم تصريح الشارح بذلك على الاطلاق بل انما صرح
في بحث تاكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاني زيد نفسه لا يدفع التوهم المخصوص وهو ان الجاي
رسوله وانما ذكر عمرو على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم
المذكور ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك انه التاكيد بنفسه وكذا بالكل والجميع لا يدفع
التوهم المذكور لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك بان كلاهما في قولك جاني الرجلان كلاهما
لدفع توهم السهو مطلقا ان يكون الجاي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وقد صرح في مباحث
الفصل والوصل بان لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير روية مع تصريحه
هناك ايضا بانه وزان لا ريب وزان نفسه في جاني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو

السهولة المجوز ثم لا يخفي ان المخاطب اذا كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد ينشا منه تعجب المتكلم
ويتوهم ان مثل هذا الفعل ان صدر فمن ملابس زيد لا نفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد بطريق
السهولة يستبعد دفع المتكلم بقوله اعجبني زيد نفسه ذلك التوهم بمعونة المقام فتامل قوله
لكن المذكور في دلايل الاعجاز الخ قيل الجواب الحاسم لمادة السوال ان يقال التمثيل على قول
من يجعل لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما في الفصل والوصل مبني على
مختاره ولا يخفي ان ظاهر عبارة المص ابي عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لا ريب
فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقال نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجاب عن اصل السوال
بانه لا شك في تغاير مفهومي ذلك الكتاب ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما يستلزم الاخر
فبالنظر الى هذا المعني جعله الشيخ من قبيل الاعادة للتثبت والقوم انما عدوا من المؤكدات الاعادة
الصريحة فلا اشكال فتامل قوله قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام الخ يمكن ان يقال هذا
توجيه لكلام السكاكي على مقتضى تعريفه الكناية وهو ان تذكر اللازم وتريد الملزوم ولهذا حمل
الكناية على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام الدال على اللازم مرادا به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير
ان يجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار
المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معني هذا الكلام في عرف البلغا هو عدم انكاره واذا
استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعني بل ما يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم
ما ذكره استلزاما واضحا ولو ادعا وعلى هذا القياس الكلام المؤكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب
فنفس الكلام المؤكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره كما عرفها السكاكي ثم قوله
يلزمه ايراد الكلام معناه يلزمه معني الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على المعني لان
معني الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا لا يرد انه يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال
على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتقال من نفس اللازم اعني الايراد
المذكور الى الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسب ان يدل بالكناية على ما هو اصلي للمتكلم وكان المقصود
مصب الغرض من ايراد لفظ يدل على عدم انكار المخاطب مثلا التنبيه على ان معه ما ان تامله يزيل
الانكار علله ان المتكلم نزله منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا ذلك التنبيه مع ان في تقرير

الشارح

الشارح نوع قصور كما تحققته لم يلتفت اليه الفاضل المحشي وقال مشيرا الى ان كلام الشارح ايضا
لا يخلو عن توجيه الاوجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل في عرف البلغاء وضعا على عدم انكار (ذلك الخ)
المخاطب فاذا القي الى المنكر واريد ان معه ما يستلزم ذلك العدم ولو ادعا فقد اطلق ما يدل على
اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تامل وعلى هذا القياس نظايره هذا غاية توجيه
كلام الفاضل المحشي وفيه ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفي
للخبر المجرد لا نفسه والا لكان القاء الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول العرفي له
خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لمعنى معه ما ان تامله
ارتدع عن انكاره بشرط التامل بل مناف لها فلا تتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما تتحقق اذا اطلق
ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في القاء المجرد الى المتردد على انه ربما يدعى
ان ما ذكر من قبيل مستتبعات التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي
مدلولا مطابقيا الثاني انه يجب في الكناية على مذهب السكاكي ان يكون الانتقال من التابع الى
المتبوع وعامة اللوازم المكنى بها على تقديرهم متبوعات للمكنى عنه وملزوماتها الا ترى ان الملزوم المكنى عنه في صورة
القاء المجرد الى العالم هو عدم جريه على موجب علمه والمكنى به اللازم خلو ذهنه فالاول تابع والثاني
متبوع لان عدم العمل به يتبع عدم العلم وان الملزوم في القاء المؤكد الى العالم ملابسته لامارات الانكار
الظاهرة والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شروح المفتاح من ان اللازم في الكناية
يعتبر كونه مساويا للملزوم او اخص حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار اللهم
الا ان يقال هذا الثاني في القاء المجرد الى العالم مراد به عدم العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعني خلو
الذهن اخص من عدم العلم فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعا للخلو فتامل الثالث ان الجواز ارادة
المعنى الحقيقي شرط في الكناية ومما ذكر الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة موجودة
فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة لنا على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلو ذهنه فكيف
يكون كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي الخلو بحسب التنزيل والادعاء
وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط في الكناية وايضا العالم الذي يلقى اليه الخبر
المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن في الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر وان كانت ممتنعة بشرط اتصافه بالعلم

(هامش: قوله واللازم انكار المخاطب والاول تابع لان الانكار باطني والملابسة ظاهرة)

ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل اخر باستعمال اخر ولا يضر عدم
جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة في المحل الذي استعملت فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود على سرير بخصوص لانه لا يكون ما اشتمل على قرينة
لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة قوله في المهد ينطق البيت وبعده

ان الهلال اذا رايت نموه ... ايقنت بدرا منه في اللمعان

المهد بفتح الميم التخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي البرهان
الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله لانه النجابة مبتدا خبره ساطع البرهان
قوله المشرئب في الصحاح اشرأب الى الشيء اشرابا مد عنقه لينظر اليه قوله
دفعا لتوهم التخصيص فان قلت قد صرح بان لا ريب فيه من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم
جزما بلا شبهة قلت دفع التوهم جزما بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة بكون
لا ريب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لا نص فيه فتوهم
التخصيص باقي بلا شبهة قوله وكذا المجرد عن التاكيد اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب
غير منكر ولا متردد قوله كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون الظاهر اذ كان الاولى ناقصة
خبرها انه لا يكون بتقدير الباء او بتقدير ذو ان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون
وهي مع اسمها وخبرها خبران والاخريان تامتان وقد يجعل الاولى ايضا تامة وقد يجعل زائدة فقوله
انه لا يكون خبران قوله بل لا يصح بدونها معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل لا يحسن ضمير
الشان بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز
ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد على راي من جعله ضمير الشان كما توهم قوله
لان يصلح مبتدا كقوله ان شواء البيت المراد بالمبتدا المحدث عنه بطريق ذكر الخاص وارادة العام
بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان وليس بمبتدا اصطلاحي والبيت لسائب بن ربيعة والشواء اسم
من شويت اللحم شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل ههنا البعير الذي انشق
نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع بزل كحمر وبزل كسكر
وبوازل والمامون الموثقة الخلق التي امنت من ان تكون ضعيفة وجنازة وذكر بعده اربعة ابيات من ذلك

العيش

العيش والفتى للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كل ما ذكر وان كان ما يلتذ به العايش لكن الفتى معد للدهر
والدهر ذو ضروب وتارات كما يهب يرجع وكما يسلم يقتل وكما يصفي يكدر قوله ان دهرا يلف الى اخره
الشمل المتفرق المنتشر ولغتر جمعه وسعدي اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالباء على الاول سببية
متعلقة بيلف اي بسبب وصالها او بشمل اي بسبب فراقها وعلى الثاني بمعنى في والتعلق بحاله اي
يجمع في هذا الموضع التفرقة الكاينة او يجمع التفرقة الكاينة فيه قوله وقد يترك تاكيد الحكم المنكر الخ
لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال المذكور من الضابطة السابقة فان قولهم مع المومنين امنا من
قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم ظاهر لا ينبغي ان يشك
فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من قبيل جعل غير المنكر
كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار وهو تركهم السنة والتزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة
لعدم تصديق شياطينهم اياه قوله ليس جديرا باقوى الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف هكذا
فان قلت لم كان مخاطبتهم المومنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس
ما خاطبوا به المومنين الخ وفيه نظر لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى
الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذي خاطبوا به المومنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا
وتجريد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي انما يجري في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلاثة وقد
استعمل ههنا بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناها
اللغوي ولا شك ان الكلام الصادر عن العاقل الغير الالمعي قوة ووكادة في الجملة قوله اوحديون
جمع اوحدي بالحاق ياء النسبة للتاكيد كاحمري كانه منسوب الى الاوحد تنبيها على عراقته في معنى الوحدة
واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه قوله اما لان انفسهم الخ اما تعليل لمقدر اي فتركوا
التاكيد اما لكذا او لكذا واما للنفي المستفاد من قوله لا في ادعاء الخ والاول ظاهر بحسب المعنى والثاني هو
الظاهر من لفظ الكشاف حيث قال وذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا في ادعاء انهم اوحديون
قوله مئنة للتاكيد اي موضعه الذي يتحقق ثبوته فيه مفعلة من معنى ان التاكيدية لكن لفظها
لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد انه لمئنة من ذلك اي مخلقة ومجدرة وفي الاساس
فلان مئنة للخير ومعساة اي موضع لان يقال فيه انه لخير وعسى ان يفعل خيرا قوله لانه لدفع

الايهام اي ايهام رجوع التكذيب الى كونه عليه الصلاة والسلام رسول الله لكن فيه بحث وهو ان
هذا الايهام انما يندفع بما ذكره لو كان في الاية الكريمة ما يشعر بكون قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول
الله تعالى لا بطريق الحكاية ولا يشعر به فيجوز العوام ان يكون هذا من مقول المنافقين بان يجعل جاريا
مجرى القسم كما قيل في ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون وتكون فايدته بالنظر الى لازم فايدة الخبر كما في
باقي المؤكدات المذكورة في الاية والجواب انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه
ارسله اليه كان لغوا من الحديث غير مستعمل في العرف اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان
والله يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله والله يعلم انك لرسوله
اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثاني
لان المعنى مرسلون من رسوله والفرق ظاهر فلا تغفل قوله ولذا ذكر بالاسم الخ يريد ان وضع الظاهر
موضع المضمر مقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على ان مورد القسمة غير الاسناد المذكور اولا وقد سبق
هذه الوتيرة في عنوان بحث المسند اليه ايضا حيث قال التشبيه الدلالة على المشاركة وصرح الشارح هناك
بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فلذا اعاد اسم المظهر وبان ما يقال المعرفة اذا
اعيدت كانت عين الاول ليس على اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل في المعرفة المعادة ان يكون
عين الاول كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ما سبق ثم ان الاصل الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول
بان يعود الضمير الى المذكور من المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على المضمر لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو
يعني المجاز غير مختص بالخبر يدل على ان مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والا
لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالمعرفة
المعادة عين الاولى غفولا عما استمر عليه ذات المصنف في مثله فليفهم قوله فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه
مجاز اشارة الى ما اختاره في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله
الاية من ان مضمون الجار والمجرور في مثله مبتدا وما بعده خبره لا بالعكس وقد سبق ذكره هناك
فلا يرد ان يقال محط الفائدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المحل ثم الاسناد الحقيقة
العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاما بعيدا عن الذوق ولا يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب
كما لا يخفى قوله كما جعل عبد القاهر حيث قال في دلايل الاعجاز في حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها

بان

على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخرجت
الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل بضرب من التاويل قوله وفيه نظر لان علم المعاني الخ حاصله ان مجرد
كون الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في علم المعاني بل يجب فيه ان يكون البحث عنهما
من حيث انه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يوجه النظر بمنع كونه من الاحوال المذكورة
لانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المصنف وليس كساير احوال الاسناد مثل التاكيد والتجريد
حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وعندي نظر لان ما هو قسم له من احوالها ايضا والية نظر المصنف واما اللغويان
فهما نفس اللفظ لا من احواله وكان هذا هو مناط الفرق عندهم فتامل قوله متعلق بالظرف
لنيابته عن عامله وقد يعتبرون العامل في مثله عامل الظرف والمال واحد قوله لكن بقي خارجا عنه
ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي انه نسبة بقاء الخروج الى ما طابق الواقع
دون الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا يطابق شيئا منهما عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له
حتى يكون باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل بقي
ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اي بقي التعريف على هذه الحالة وهي ان ما لا يطابق الاعتقاد
خارج عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة
له في زمانين اعني قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع
دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى قوله وذكر بانه لا ينصب قرينة الخ كانه اراد بنصب
قرينة ملاحظة لا انها المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم قوله سواء كان مخلوقا لله تعالى
او لغيره الخ الظاهر انه مبني على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور هنا
الصدور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره ومثال كون المسند مصدرا اعجبني ضرب اللص
الجلاد ورفع الجلاد قوله كقول المومن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل ينبغي ان
يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله عن المخاطب كيلا يحمل على المجاز فتامل قوله لمن
لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لا لمعتزلي
اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله تعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر
فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب نفس الامر حال المتكلم ام لا ولو كان مراده من لا يعرف حاله في اعتقاده

٢ في علم المعاني والالكان اللغويان داخلين فيه اذ قد يقتضيهما الحال

٣ لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من احوال اللفظ ع

بالصدور

لامن لا يعرف حاله في نفس الامر بقي ههنا تامل وهو ان المعتزلي اذا القي قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم
بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر
الى شخصين **قوله** والاول لا يكون اسنادا الخ فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا
وليس كذلك لان التفسير السابق لقوله عند المتكلم في الظاهر قد يتناول هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة من قبل
المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة **قوله** بل ينسب قايله الى ما يكره اي الى الحماقة والجنون
قوله بنا على سهو ونسيان الفرق بينهما ان السهو مما ينتبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة
عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم
مما سياتي من كلام العلامة في توجيه قول السكاكي غير مشوب بتجوز وسهو ونسيان ان السهو يطلق على الجهل
الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشي بالنسبة الى السهو
وكان قول المحشي في المشهور اشارة اليه فتامل **قوله** اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم
من ذكر قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريف الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن فيه تاول ونصب قرينة على ان
المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده **قوله** على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار
المصراع للخنساء من قصيدة ترثي بها اخاها صخرا حيث تقول

فما عجول على بو تطيف به	لها حنينان اصغار واكبار
لا تسام الدهر منه كلما ذكرت	فانما هي اقبال وادبار
يوما باجزع مني حين فارقني	صخر وللدهر احلاء وامرار
وان صخرا لتاتم الهداة به	كانه علم في راسه نار

العجول الناقة الوالهة التي فقدت ولدها والبو جلد فصيل يحشى تبنا لتدر الناقة عليه تسليا منها به
وتطيف من الاطافة في الصحاح اطاف به اي الم به وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور في به الى البو
والاصغار والاكبار جعل الشي صغيرا وكبيرا وهاهنا بمعنى المفعول بيان للحنين واحلا الشي جعله حلوا
وامراره جعله مرا والايتمام الاقتدا **قوله** الحيثي مغسل اي خال عن المزايا والخصوصيات كالشي
المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه المستحسنة والتشابه العام بالانساب والتماثل فيها **قوله**
وجوابه ان لفظه ما في التعريف عبارة عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد ولعله بسابقات شي تلابس

الفاعل والمفعول به الخ فانه اشارة الى تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده فاسناده الى الفاعل
والمفعول به اذا كان مبنيا لحقيقة الخ **قوله** والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز
الخ فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان
لا اللفظيان ولهذا قالوا في عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع انه ضمير العيشة
فاعل لفظي وفي جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انه اسند فيها الى الملابس الذي هو المكان والزمان
والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل هي فاعل بحسبه ولا شك ان
الناقة فاعل حقيقي للاقبال فيدخل قولها هي اقبال في تعريف الحقيقة ولا يمنع جعلها عبارة عن الملابس المذكور
فالاولى ان يصار في اخراجه الى ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع
اعتراض المص عن السكاكي وكفاك قول الشيخ عبد القاهر الخ ان كلامه حجة على المص ويعترض عليه المخالفة
لكون الاسناد الى المبتدا خارجا عن القسمين عند المص لا يدفع الاعتراض لتصريح الشيخ بكون المثال
من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي
لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي والمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواقي والاسناد
الى المبتدا ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف به وعن الثاني بان قول الشيخ لا يكون حجة على
المص وانما ذكر فيما سبق سند المنع ان قولنا ان الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح **قوله**
فنمت وما ليل المطي بنايم صدره لقد لمتني يا ام غيلان في السرى والسرى هو السير في الليل ومعنى
البيت ظاهر **قوله** وجوابه ان معناه الخ يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار بل الانسان
فيه مجازا لانه لو اودي بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الى غير ما وضع له قطعا مع
انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل عنه رحمه الله ان يقال نختار الشق الثاني من السوال
وقوله فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي الخ ممنوع اذ لو اريد بما صام نهاري افطر نهاري لم يكن
اسنادا الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي الصوم عن النهار حقيقة فهو داخل
في تعريفها ولا ضير واما انهارك صائم فان اريد الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب في النهار فمجاز وان
اريد الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار فحقيقة كما في قولك انهارك صائم ام انت وكون الصوم المسند الى
النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس بلازم في المتفق **قوله** ويسمى مجازا حكميا اما تسميته مجازا حكميا

وان كان المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلتعلقهما بالحكم اما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم اشرف واما تسميته
مجازا في الاثبات على ما ذكره الشارح اولان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه — وان كان المجاز يقع في النفي ايضا فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات صح
رحمه الله واما تسميته اسنادا مجازيا فاما باعتبار الاشرف اولان الاسناد بمعنى مطلق النسبة
ثم ان المجاز خص بذكر هذه الاسماء وان امكن امثالها في الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوائده قوله
اي غير الملابس الذي يقتضيه ما هو له بالملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له هو مساو لملابس غير
ملابس هو له وانما لم يقل الى ملابس لا يكون له ايماء الى انه لا بد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذا
اسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما يجي ولو قال اسناده الى ملابس لا يكون له لم يفهم هذا المعنى
قوله بتاول لا يخفى ان قيد التاول يغني عن قيد غير ما هو له اذ لا تاول فيما هو له وكانه انما لم
يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور التزامية مهجورة في التعاريف قوله تطلب ما يول اليه من
الحقيقة او الموضع الذي يول من العقل يريد ان التاول طلب المآل والمآل اما مصدر ميمي بمعنى المفعول — اليه صح
اي المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة بيانية وفي من العقل
ابتدائية ومن العقل حال اي يطلب الموضع كائنا من جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر
وحاصل الكلام انه تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع العقلي اي ان موضعه ما هو
وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو له في العقل ان لم تكن موجودة على ما حرره الشيخ وسياتي — الاول صح
فان قيل لو اقتصر على الشق الاول يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان تطلب الحقيقة
لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب ولا يظفر بها فما الحاجة الى الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد
الشق الثاني تنبيه على ان المآل قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل
السامع عنه قوله وحاصله ان تنصب قرينة اشار الى ان نصب القرينة ليس معنى التاول ظاهرا الا انه
تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو له ليس الا بنصب
قرينة ما نعة عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت انه الجري (اي الحقيقة)
له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بتاول على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي
استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة وان كان تكلما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا حمل التاول على
نصب القرينة لم يتبين لقوله ولا بد للمجاز من قرينة فائدة يعتد بها فلا بد ان يحمل حاصل التاول لملاحظة ملابسة

ما اسند اليه

ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبته اياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي خلق الله الافعال
كلها بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان للتاول وعلى هذا
لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واما ثالثا فلان نصب القرينة انما يحتاج
اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتاول انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام
وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان
المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مفقود في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك
القول ذكر توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا
بان وجود القرينة جزء مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان الامر
كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التاويل على نصب القرينة على الوجه الذي ذكره ولا يقدح في هذا كون
القرينة لاجل فهم المخاطب قوله اي للفعل ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي فلم يلحق به معنى
الفعل ورد ان التمثيل بعيشة راضية واحواله لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا — بينا والمصدر ومعنى الجملة ملابسا لمعنى الفعل على ان معنى الفعل
ويكون المراد اي للفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لا يلابسان
المفعول به اذ هما لا ينصبانه ويمكن ان تختار الثاني اذ لا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه
للامور المذكورة ملابسة كل منهما لكل منها بل التفصيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد وايضا
لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا متغايرين وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب
فليفهم قوله لان الفعل لا يسند اليهما وذكر لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع
فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى اصلا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل
وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نصبه وهو ليس بماخوذ في مفهومه ولو سلم
انه ماخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد ههنا ليس الا النصب واما في المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد
الفعل اليه يتغير شي اخر معتبر في مفهومه فكذا القياس في البواقي وهذا القدر يكفي جهة لتجويز الاسناد
الى احدهما دون الاخر قوله اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به
الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان نحو قول الجاهل انبت الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني
للفاعل اليه قوله وغير المفعول في المبني للمفعول الخ فانه قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار والتاديب

حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به فينتقض التعريفان طردا وعكسا قلت
بل هو اسناد الفعل المذكور الى المفعول به بواسطة قوله واسناده الى غيرهما للملابسة مجاز
يرد عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار وللتاديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد
فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة
السياق وفرق بينها وبين ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور التي اسند اليها الفعل فيما ذكر على
ان فيها ملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة
وانت خبير بان هذا الجواب يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا يبعد ان
يحمل قوله فاسناده الى الفاعل الخ على التمثيل وبنائه على الظاهر الاعم الاغلب قوله يعني لاجل
ان ذلك الغير يشابه به انما فسر الملابسة بمشابهته ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها بملابسة الفعل
لغير ما هو له مع انها تكفي لاسناده اليه لان المص اقتفى اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز
بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده الى غيرهما للمضاهاة لما هو له في ملابسة
الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان تكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث الى اختياره ان ملاحظة
المشابهة المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى غيره وان كفى فيه مجرد
الملابسة المذكورة قوله وانما الغرض تشبيه الخ لا ان فيه استعارة اصطلاحية لانها
لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ قوله كقولهم
عيشة راضية مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية
فهو نظير لابن وتامر وهو يشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث
ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا للتانيث كعلامة قوله فهو بمعنى المفعول اي بحسب المعنى
المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى النابع ولهذا لم يقل والصواب ان يمثل الخ
قوله وداهية دهيا الداهية الامر العظيم ودواهي الدهر ما يصيب الانسان من عظيم نوبه
قال ابن السكيت دهته داهية دهيا ودهوا وهو تاكيد لها قوله احدهما وصف الفاعل والاخر
السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق وانما اعاده هنا لان الغرض الاصلي فيما سبق
كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصالة هاهنا بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما

قوله

على صيغة المفعول واطلاق فعل المعذَّب على العذاب مع انه فعل المعذِّب صح

قوله والاليم هو المعذب فوصف به فعله الالم الوجع فان جعل الاليم بمعنى الالم على صيغة الفاعل
اي المتوجع فالمعذب على صيغة الفاعل بملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل
بمعنى المولم اي الموجع مثل السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب على صيغة الفاعل
لكن صاحب الكشاف اشار في تفسير قوله تعالى بديع السموات الاية الى ان الفعيل بمعنى المفعل ليس
بثبت قوله واسند الى المفعول بواسطة فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذي يكون المص
رحمه الله في الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول
بواسطة الحرف فاي حاجة الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة فيه التصريح ازالة للغفلة
والاولى ان يجعل ذلك من قبيل الكلام بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره قوله المعتبر عند صاحب
الكشاف الخ يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي مطلقا ما ذكره في توجيه
الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه وبهذا ظهر ان الاقرب من الاحتمالين
اللذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى قوله يا سارق الليلة اهل الدار الظاهر
ان انتصاب اهل الدار مفعول به اي احذر اهل الدار وقد يجعل مفعولا اولا لسارق يقال سرقه
مالا قوله او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور الخ حاصل هذا الوجه ان المجاز
العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية والايقاعية الا ان التعريف المذكور يتناوله ايضا باعتبار
تعميم الاسناد المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام او المستلزم له وملخص
منع اطلاق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف وعلى هذا التوجيه يضمحل ما اورد عليه من ان
تعميم الاسناد للصريح واللازم ينافي كون التعريف للمطلق لانه حينئذ يكون للمجاز العقلي في الاسناد
خاصة نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده الخ راجعا الى المجاز العقلي المذكور في ضمن
المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومنه الاسناد مجاز عقلي لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد
من هذا الاسناد معناه المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم مساو للمقسم فتامل فان قلت
كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلي عند الشارح قلت
باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد الضمني في المثال المذكور
مثلا هو المدلول عليه بقولك الكوكب للخرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في

الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه مضاف اليه
قوله وقد يكون كناية لا يخفى ان قوله سل الهموم من قبيل لا تطيعوا امر المسرفين يعني
في الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله باعتبار جعل الامر مطلقا وجعله امرا فالاول صريح ايقاعي
والثاني مكني اسنادي وربما يدعى انه ليس فيه الا مجاز واحد وهو المكني الاسنادي لان ايقاع
التسلية على الهموم مثلا انما يكون مجاز التضمن كونها مخزونة قوله على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي
والمصنف فظاهر واما انفهامه من ظاهر كلام السكاكي فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به والظاهر حمل الكلام
على المصطلح دون اللغوي قوله افادة للخلاف لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر
تعلق بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة لتعلق به اللام في للخلاف والمعنى
افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة وضع قوله ولقائل ان يقول الى آخره
اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان نحو قول الدهري انبت الربيع البقل يندرج حينئذ
فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف كما قال خلاف ما عند العقل كما
زعم لخروجه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قول الدهري فيما عند العقل بالمعنى المذكور
ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب هو الموحد وفي عقله انبات الله البقل لانا
نقول نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج حينئذ في خلاف ما عند العقل بذلك الاعتبار المذكور فان
الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاصل في ذهن المخاطب كسا رسله مع ان السكاكي جعله مما لا
يندرج فيه فلا حكم ببطلان العكس وتصوير الكلام في صورة نص السامع مجرد كسا الخليفة
من غير ان يخطر بالكساء رسله تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف ويجاب عن اصل الاعتراض
بان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه انه وجه العدول عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند
المتكلم انه تترتب عليه هاتان الفائدتان معا يعني عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس وهكذا ذلك
المعدول عنه اعني في خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل
منه الآخر قوله وعلى هذا كان الانسب الخ فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا
لا تخلو عن مناسبة وذلك ان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان على
خلاف الظاهر كان الانسب بسياق الكلام ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه ولئلا

متنع عكسه

يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقال ليخرج نحو قول الجاهل وعكسه وانما لم يتعرض له الشارح لظهوره مع عدم تعلق
الاعتراض به كما لا يخفى قوله ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر الخ عبارة تصرح بعد في ان المشعر ذكر
ما ذكره الشارح من تقرير كلام المصنف لا كلام المصنف نفسه فالمشعر قول الشارح في اثناء تقرير كلامه بل يخرج قول
الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتامل قوله وان اراد عند المتكلم في الظاهر
بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع موقع ما هو له في تعريف الحقيقة
فتقييد ما هو له في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر يستدعي تقييد غير ما هو له في تعريف
المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم قوله فيخرج نحو قول الجاهل الى قوله
واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسد فيه بحث لان قول الفلسفي لمن يعرف حاله العالم حادث
قصدا الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد الى ملابس غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر
مع انه ليس بمجاز فلا يضيع قيد التاويل ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه
مع انفراد كل منهما بفايدة خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى
القيد لا يتاتى الحكم بضياع القيد الثاني وفساد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتقد
به ومثل ما ذكر غير معتد به قوله قلت اراد بالاسناد وقال الفاضل المحشي برد عليه ان قولنا
ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه لا ما هو اعم منه ومتناول للاقسام المذكورة
وانه صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف قيل الحق انه غير وارد لان غير ما هو له اعم من غير ما هو له
لانه سلبه ولنقيضه وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير
بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم يدل على ان الشارح لم يحمل الغير على معنى النفي كما
في نحو كصر مني من غير ذنب اي بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير لشيء هو له فتصريح الشارح بان غير
ما هو له سلب ما هو له ونقيضه نصرة بما لا يرتضيه المتصرف نعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشي
يرد عليه ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير ما هو له هو الذي اعتبر الشارح
العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فكانه اراد المحشي
كما ان المتبادر مما هو له ما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر قوله
وحينئذ يدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم عند الاطلاق وهو انبت الربيع البقل قوله

ال صح

ما لم يعلم او يظن لم يعد لهم حرف النفي في يظن اشارة ان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى
على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا
وربما يتوهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احد التعيين واعادها الشارح
اشارة الى ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد
يجعل او بمعنى الى كما في قولك لالزمنك او تقضيني حقي او الا كما في قولهم لاقتلنك او تسلم فالمعنى
ان الحمل منتف ما دام انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق الظن فان الحمل يوجد
حينئذ ايضا **قوله** يعني لم يعلم ولم يستدل فيه بحث لان في قصيدة ابيات

الم تر لقمان اوصى بنيه ، واوصيت عمرا ونعم الوصي

تدل على ان الصلتان العبدي موحد لم يقصد باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر
العشي ظاهره دلالة اظهر من دلالة قوله الى النجم افناه قيل الله الخ على ان ابا النجم لم يرد ظاهر
ما ذكره اذ بنا قس فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد الاشابة والافناء الى قيل الله بالمجاز مبنيا على
انه السبب لجذب الليالي وانما كان مندفعا بما سنذكره الآن **قوله** وانه المبدئ والمعيد الخ
وجه الدلالة ان من قال بامر الله واراد به ان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعالى وتقدس
يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى فان قلت
لم يكتف بان يحمل قوله قيل الله على المجاز قلت حمل الكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه
النظر الصحيح ما امكن **قوله** وضعيناه قيد به لان الامثلة التي ذكرها المص من هذا القبيل
والا فيجوز ان يكونا حقيقتين عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع ومجازيين عقليين نحو اجرى
النهر اطاعتنا امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر اطاعة فلان واجرى الماء اطاعتنا امر
وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية فقيل شباب الزمان يقوم به وازدياد
القوى النامية يقوم بالابل الزمان فلا يصح ارادته منه واجيب بان المصدر الخ حذف المضاف
اي وقت ازدياد قوى الارض وليس بشيء اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل نفسه فالجواب
ان يحمل الازدياد على المتعدي فانه قد يجيء متعديا ويجعل مضافا الى الفاعل والمراد ازدياد الزمان
للقوى بقي في كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء بتهييج القوى النامية في الارض لا يناسب

تفسير شباب

تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها النامية تهييج القوى
النامية فيها بل ذلك الازدياد غير هذا التهييج والاولى ان يقتصر في تفسير الاحياء على احداث النضارة
وما يناسبه مما يصلح اثرا لشباب الزمان بالمعنى المذكور **قوله** وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر
على مذهب المص فيه بحث لجواز كون طرفي المجاز العقلي واحدهما كناية والكناية عند المص قسيم
لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في عداد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المص واقسامه اربعة
على قصد الحصر فان قلت المراد حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر
باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فحينئذ لا اشكال لا على مذهب السكاكي ايضا ولا يدفع
بحمل المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل في غير الموضوع له مطلقا لاندفاع الاشكال بمثله عن السكاكي
ايضا فتامل **قوله** واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند
في المجاز العقلي جملة كما في زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة من حيث هي جملة لا تكون مجازا لغويا
ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفهما بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده في الاربعة وحمل الكلمة
على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف اذ يحمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان
التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر دورانا
واشهر استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي من ان تعريف المجاز العقلي في الاسناد
خاصة او نقول المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم
المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع ان التمثيلية
هو مركب قطعا مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم مناف
كلام ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة باعتبار
الاستعمال في الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد
صام الى نهاره او اسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الاسمية او الفعلية الى زيد
فافهم **قوله** نصب على انه مفعول به لتتقون والكفر تم على تاويل بجحدتم وعلى الظرفية اي
فكيف لكم بالتقوى في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب حال الآية
هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان بدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعني وذكره

لان كلما يوصف المجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة صح

ثانيا التعجيم شاوذكا النعم وهوله قوله ومنه اجرالنهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود في
في الاوليين ايقاع امر ونهي على غير ما حقه ان يوقعا عليه لا اسنادهما كما في السوابق وفي الاخيرين
انشا مغاير للامر والنهي قوله اي من جهة العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة
منصوبان على التميز من نسبة الاستحالة الى القائم وقد سبق منا في تحقيق قوله وام الحمد انهم صرحوا
بان الفعل المسند الى التميز في الاصل قد يكون ما يلاقي الفعل المذكور في الاشتقاق لا نفسه وما نحن فيه
من هذا القبيل فان العقل او العادة هو المحيل وبهذا يندفع كلام الفاضل المحشي وكذا يندفع ما يقال
المراد ههنا باستحالة الشيء هو الحكم بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضاف
الى المفعول والفاعل محذوف وهو السامع بقرينة ان قرينة المجاز عند السامع ظاهر الكلام ومحالا
فقوله عقلا وعادة تمييز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عند عقله او عادته
تامل قوله لان العقل اذا خلي وطبعه وفي بعض النسخ لان العقل اذا خلي وطبعه وهو
سهو من قلم الناسخ لان الشيء الذي اذا خلي العقل ونفسه يعده محالا قد يكون بحيث يدعيه
جماعة فلا يصح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى الا بتمحل قوله
ليست مما يستحيله العقل اي بالبديهة على ما هو معنى الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان
كان قول الدهري مما يستبعده العقل بالنظر الصحيح قوله لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا قيل
يلزم خلو الوضع عن الفائدة وكان عبثا فانه محال والجواب منع انحصار الفائدة في الاستعمال
فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم اذ العبث مراد به ما لا يقصد به فائدة غير لازم
وما لا يترتب عليه غير محال قوله تعرفة فاعله او مفعوله انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة
الفاعل او المفعول الحقيقي اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاسناد الى
ما هو له لان معناه امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفا وقيل لانه لا يلزم ان يكون
لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الوضعي ورد بان الكلام في المعرفة لا في الوجود
ومعرفة الشيء لا تتوقف على وجوده قوله اي قول ابن المعتذل اشار الى ان ما في الايضاح
من انه قول ابي نواس ليس كما ينبغي وقيل ابو نواس كنيته لابن المعتذل فلا مخالفة قوله
اي يزيدك استحسانا في وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى لايقاع زيادة الحسن

على الحسن

بضم [illegible] قيل هو الجسم [illegible] العين والدال المهملة المشددة وقيل بفتح الميم وسكون [illegible] وكسر الدال [illegible]

على الحسن الكائن في وجهه المحبوب وقيل المضاف مقدر اي يزيدك اسم علم حسنه قوله سوى
الحق قيل ضربه الشارح بدليل الحصر فلا يصح استثنا الحق منه واجيب بان الحمل على الانقطاع
مما لا مساغ له قوله فالاعتبار اذا لخ قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل المسند
في الكلام كالاقدام وبالمعنى لازمه الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم
ولا يلزم من انتفا الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ ملخصه
ان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل لينتقل منه الى
القدوم الذي هو المقصود الاصلي فحينئذ لا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل
الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما
حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه وبهذا التقرير سقط ما يقال ان اراد بمعنى اللفظ
مثلا في اقدمني جعله تقادما فلا نسلم انه موجود على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله
فالاعتبار اذا لخ سلمنا وجوده لكن لا يستلزم انتفا المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان
الموجود المعنى الحقيقي للاقدام والحق ان قول الشارح اذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة
لم يكن مجازا فيه نفسه يدل على ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله
فان القدوم موجود حقيقة لا يطابق المعلل الا اذا صير الى ما نقل من الشارح من ان الاقدام
المسند الى الحق مجازا حاصل معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم ههنا معنى حقيقي للاقدام
المسند الى الحق مجازا ولا يخفى ما فيه من التعسف والاولى ان يقال المراد بمعنى اللفظ
المعنى الذي يرجع اليه اللفظ اي اقدمني وهو القدوم بقرينة ما سبق فليتامل قوله اذ لا معنى
لقولنا خلق من شخص يدفق الماء قيل لا نسلم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى
خلقكم من نفس واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا ان ههنا ما يمنع
عن الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك
وهذا مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا لخ اي لا معنى لذلك القول في الاية المذكورة لوجود
ما يمنعه وانما لم يصح بذلك اكتفا بالظهور قوله ولو مثل بقوله فنام ليلي الخ اوله
يا رب قد فرجت عني همي والشغب بتسكين الغين المعجمة تهيج الشر ولا يقال الشغب بفتحها

قوله كالاستخدام اي كما هو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احد
المعنيين ثم بضميره الاخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالاخر الاخر قيل لم يكن للنهار معنيان
لان النهار الذي ادعي كونه صايما ليس شيا غير النهار فجعل شبيها بالاستخدام لا مثله وقيل الكاف
فيه ليست للتشبيه بل هي كما في قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما في الاول فلان سوق الكلام
علي ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضميره صاحبه فهذا عين الاستخدام واما في الثاني فلان
الكاف في الاسم كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة تعريف بالمشابهة التي بين ذلك المعرف وبين المثال كما ذكره في
المواقف فالاقرب في الجواب الحمل علي حذف المضاف اي كساير الاستخدام علي ان صحة تسمية الماهية
الكلية بجزئياتها يستلزم صحة العكس فلا محذور والمشهور في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة
والدال المهملة من الخدمة كانه جعل المعني المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز ان يكون
بالذال المعجمة مع الخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى
المذكور قوله ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء لهامان كان يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن
نظايره بحمل المسند علي المجاز اي يا هامان مر لي بالبناء مثلا فمع الذآله والخطاب معه لو لم يعلم
من كلامه من تعميم الاستعارة بالكناية الي هذه الصورة ايضا قوله وجوابه ان مبني هذه الاعتراضات
الخ كون مذهب السكاكي ما ذكره الشارح المحقق ظاهر لمن نظر في المفتاح وبه يندفع اعتراضات المص
نعم يرد علي السكاكي ان الاثبات الحقيقي يمتنع قيامه بالقادر الا ادعاء لا حقيقة فيضطر الى
القول بالمجاز العقلي بالاخرة ويصير سعيه في نفي المجاز العقلي بنظمه في سلك الاستعارة بالكناية ضايعا
قوله اعتراض قوي هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة وقسمها الى المصرحة
والمكنية مع ان المنية في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها مستعملة في الموت
بادعاء السبعية فتكون مستعملة فيما وضع له بالتحقيق وفي غير ما وضع له بالتاويل والمجاز عنده
ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس خارجا عن المعنى الموضوع
له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع
له وفيه نظر لان المنية جعلت فردا من السبع لا انها اخذت مع السبعية حتى تكون مركبة
وههنا بحث وهو انه يمكن تقرير نظر المص علي وجه ينبي عن الاعتراض القوي المذكور في علم البيان

بان يقال

بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور
المشبه به لانه لو اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة علي ما هو المذكور في علم البيان لكنه قايل بانها من
المجاز فلا يراد المشبه بل المشبه به واذا اريد المشبه به صح ما ذكره المص ههنا فعلم ان مبنى النظر
المذكور في هذا المقام علي الاعتراض القوي الموعود بيانه في علم البيان قوله او لا نحو لجين الماء
وجه ابائه عن التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعا فتعين انه المقصود منه التشبيه
بخلاف قولنا نهاره صايم فانه دفع ما يقال هو ان نهاره صايم ولجين الماء كلاهما يشتركان في التركيب
الاضافي والاشتمال علي طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الي المشبه به والثاني
عكسه فالفرق بابا احدهما عن التشبيه دون الاخر تحكم قوله قد زر ازراره علي القمر
او لا تعجبوا من بلي غلالته البلي بكسر الباء والقصر مصدر بلي الثوب يبلي بلي اي صار خلقا
واذا فتحت بالمصدر مددت قال العجاج

والمرء يبليه بلاء السربال ... كر الليالي واختلاف الاحوال

والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزره يعني شده من زررت القميص ازره
بالضم زرا اذا شددت ازراره عليه والازرار جمع زر بالفتح كاثواب جمع ثوب وجمع زر بالضم كاقراء
جمع قرء وزر القميص معروف قوله مع اشتماله علي ذكر الطرفين اما اذا رجع ضمير ازراره الي
الممدوح فظاهر واما اذا رجع الي الغلالة بتاويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته راجع الي
الممدوح قوله انما هي في ضمير راضية فيه بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضمير
لم يصح جعلها صفة لعيشة الا بعد جعل العيشة بمعنى الصاحب اذ التقدير خلاف الظاهر فلا
يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور قوله في اضافة المسمي الي الاسم وقيل بالعكس ورد علي الاول
بان المضاف اليه ضمير والضمير قد لا يرجع الي الاسم وعلي الثاني بان العموم يمتنع ان يسند الي
اللفظ قوله لو صح ذلك لوجب ذلك عند القايلين الخ منع الملازمة بجواز ان يقولوا
بصحته لاحتمال بعد امر عنده كالمجاز العقلي واجيب بان مبني الكلام علي انكار السكاكي
المجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء مما يري من المجاز العقلي ليس فيه التجوز في
الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره المجاز العقلي ان احدا لم يبدع انه واقع

ذكر الطرفين حاصل باعتباره ح

ويمكن ان الضماير ترجع الي اللفظ
باعتبار المعني وان كان بعيدا به
علم

في تراكيب البلغا من مثله من قبيل المجاز العقلي بل ان البلغا لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان
حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي ثم اراد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند
القايلين بالتوقف على السمع لادعا كونه من المجاز العقلي وان كان هذا الادعا مردودا عند السكاكي

الباب الثاني احوال المسند اليه

قوله اعني الامور العارضة له من حيث
انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ الحال اي يكون سببا لتلك
المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق في تعريف المعاني فلا يرد ان الوضع من الامور العارضة للمسند اليه
من حيث هو مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب اصلا قوله لذاته اي لذات المسند
اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السباق وقوله لا بواسطة الخ توضيح وتبيين لان قيد الحيثية
احتراز عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة قوله معرفا او منكرا قيل هذا منقوض
بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لابد ان يكون المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض
للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه لم يقع في الباب الاول من
هذا الكتاب ما ذكر من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح الا ان مراد
المص بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها ما ورد فيه الامور العارضة للمسند اليه
من حيث انه كذلك قوله لتاخر وجود الحادث عن عدمه اراد به عدمه السابق وانما لم يعتبر عدمه
اللاحق المتاخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فمناسبته العدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا
في نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يوت بالمسند اليه اصلا لا انه اتى به ثم اسقط نعم
في لفظ الحذف اشعار بذلك كما سياتي لكن اختيار هذا اللفظ ايما الى ان المسند اليه لكونه الركن
الاعظم كانه اتي به ثم حذف لا انه لم يذكر في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقدم الحذف على الذكر
اقتضى تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم قوله وهو ان يكون السامع
عارفا به لوجود القرائن قيل ضميره هو راجع الى قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار
انه عبارة عن كون المقام قابلا وضمير به راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار
الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثري اذ قد تترك القرينة الدالة على المحذوف ليذهب نفس
السامع كل مذهب كما في الحاشية ولا الى ان يقال اراد به حذف ما سوى الفاعل في المبني للمفعول للمسند كرانه لا يحتاج

الى القرينة

الى القرينة بل الى الغرض الداعي فقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة مفقودة ورد عليه بعد
ما في اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركاكة ان تلك القرينة لا تكفي بالنسبة
الى تمامة المواضع بل لابد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للكشف عنها قوله مع اشتماله
ماضمنه الى الاول اذ قوله للاحتراز عن العبث مشعر بوجود القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية
انما تظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعني الاحتراز عن العبث ولذا زاد في الايضاح عبارة المجرد
حيث قال كما اخذ فذا ما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا مبني على ان قوله والاحتراز
معطوف على المضاف اليه والحق انه عموم النكتة المذكورة غير ظاهر لما سيشير اليه وان تحققها مع
ما يكفيه تحققها في اول النكت فقط فتامل قوله والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون
ذكره عبثا فيه بحث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثا لتحقق القرينة
المعينة اياه وانما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج اليه نفسه والجواب ظاهر فتامل قوله
وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة اي الظاهر الذي هو القرينة والفرق بين التوجيهين
ان نفي العبث في التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفي الثاني على جواز تعلق الغرض به
قوله واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض اه فيه بحث لان الكلام في مقام الحذف
وعلى ما ذكره من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة
فقط قوله من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر لان التعويل بحسب الحقيقة يكون
عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع تختلف باختلاف
الاوضاع لا شهادة لها في نفسها ولا دلالة لها بحسب ذواتها كذا في شرحه للمفتاح وانما لم يذكر هنا
القيد اعني من حيث الظاهر في قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايما الى كثرة مدخل العقل فكانه
مستقل قوله لاستقلاله بالدلالة اي في الجملة كما في العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا
ههنا فلا ينافيه قوله فيما سياتي ولا عند الحذف على العقل قوله لان الدال عند الحذف ايضا
هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن فالحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي اي ليس الدال عند الحذف مجرد
العقل فلا ينافي ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة
فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن

في الصورتين غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مع السكوت

الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكرنا على ما استمر في العادة
من ان فهم المعاني قلما ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان المتفكر يناجي نفسه بالفاظ مخيلة فالقرائن
انما تدل بحسب العادة على لفظ المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم قوله بالاخرة على وزن
النمرة بمعنى الاخير يقال ما عرفته الا باخرة اي اخرا كذا في الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخر
بضمتين قوله قال لي كيف انت قلت عليل، سهر دائم وحزن طويل، اي حالي سهر دائم
قوله للاحتراز والتخييل المذكورين او للمحافظة على الوزن او للتنبيه على ان شدايد الزمان
ومصاحبة الهوى جعلته بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض قوله هل يتبسم لا ليس
فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه
بالبطلان عند محققي النحاة على ان احرف الجواب يحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام
تلك الجمل فكان الجملة ههنا مذكورة لوجود ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب واما حديث اتيان
المعادل لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده قوله او لايهام صونه عن لسانك
قال الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف في العبارة لان
الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية وقد يقال اراد بقوله لايهام ان الصورة
المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شائبة تحقق
في الجملة ومما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه عن
لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن سمع المخاطب او عكسه قوله او تعينه فان قلت
اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا شك ان القصد الى
التعين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصد
معا وقس على ذلك ساير النكت التي يمكن اجتماعها قوله من غير السامع من الحاضرين للخفاء ان
الظاهر ان يقول من غير المخاطب قوله رمية من غير رام في مستقصى الامثال الجار الله ان اول من
قال الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب اسم جبل فرام
صيدها اياما فلم يمكنه وكان يرجع مخفقا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فمنعه ابن مطعم فرجعا الى
المصيد فرمى الحكم مهاة فاخطاها فلما عرضت الثالثة رماه مطعم فاصابها فعندها قال الحكم ذلك فصار

مثلا

مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله قوله شنشنة اعرفها من اخزم المصراع لابي اخزم
الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائي او جد جده مات ابنه اخزم وترك
بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه فقال ان بني زملوني بالدم، شنشنة اعرفها من اخزم،
يشير الى ان اخزم كان ايضا عاقا والتزميل التلفيف بالثياب قوله او على ترك نظايره
الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظايره ان
الاول لا يختص بمن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك
اذا سمعت من العرب كلاما من حذف المسند اليه في احدهما قياسا وفي الاخر من غير قياس وتكلمت بهما
في مرامك على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيختص بالقياس قوله
فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا وهو مما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف من ان المرفوع
بالمدح او الذم مثلا وصفا لما قبله في المعنى خولف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان
اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع وذلك
الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال
التزموا حذف المبتدا ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية له
للافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام قوله اي الملة التي لها اعترض عليه بان الموصول
بكونه اسما للصفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور انما هو من ابهام
الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ
والاخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما بني للمفعول مثلا وفي رسيس التي هي اقوم من قبيل الثاني
ونظيره مع بيان النكت كثير في الموارد قوله ولا مقتضي للعدول عنه فان قلت سياتي ان
هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتض للعدول قلت المقتضي
قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذكر القصد ولا يخفى انه غير لازم قوله ومنه واولئك هم
المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى اولئك هم المفلحون حيث لم يحذف
فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاعلا هم المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاولى وفيه
اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان لمسنده عند حذف مسند اليه اخر ام لا

قوله كما تثبت لهم الاثرة قال الشارح في شرح الكشاف كما تثبت في موقع المصدر كقولك ثابتة والفا
في فهي زايدة والاثرة بفتح الهمزة والثاء التقدم والاستبداد اسم من استاثر بالشيء استبد به وقوله
في تبرهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعني بالمثابة وهي في الاصل الموضع الذي
يثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله ينصرفون في امورهم ثم يثوبون
اليه ومعنى على حيالها على انفرادها واستقلالها واصله حوال بمعنى حول الشيء وقعدت حياله
وبحياله اي بازائه انتهى ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح فيقال هو ابتداء اعني في رجوعه الى الاثرة
التي تصلح ان تكون عاملا ولكن الاقرب ان يقول الاقرب حينئذ ان يتعلق بالضمير المستكن في الخبر اعني
ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا كيلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي الذي هو
الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسرا لمقدر قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى ان تكريرا وليكرر افاد
اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة فيكون كلا منهما مميزا لهم عمن عداهم ولو لم يكرر لربما فهم اختصاصهم
بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد قوله حيث الاصغاء مطلوب لو ابدل الاصغاء بالسماع لكان
احسن اذ الاصغاء لا يستعمل في حق الباري فلا يلائم التمثيل بقوله هي عصاي كما هو الظاهر قوله
هذا كله مع قيام القرينة اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء
شرط الحذف لا لتلك النكتة كما سيذكر مثله الان قوله اذ يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
المراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى
متعدد اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن واما حمله على ظاهره فقيد عموم النسبة
للمتعدد مع ارادة التخصيص كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم
الا ان يقال ما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح له من
المتعدد وارادة التخصيص لمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها قوله نحو
خالق كل شيء قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكره وقد دل عبارته في
شرح المفتاح على ذلك واما ما اشعر به تمثيله ههنا لما لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما تشاء
من ان المراد بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه
فالمناسب للاحتراز عن الخصوص في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجه بان المثال

المذكور

المذكور كما هو خاص النسبة في نفسه خاص النسبة في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصيته في نفسه
بل بملاحظة خصوصه في هذا المقام فصح ما ذكره الشارح من الجواب واندفع ايراد الفاضل المحشي
قوله والجواب ان المقتضي اه اورد عليه ان ذكر المسند اليه حينئذ يكون لتصحيح الكلام لا للاعتبار
امر زايد عليه وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزايدة على اصل المراد ويجيء لهذا مزيد بحث
قوله محققه التعريف جعل الذات مشارا به الى الخارج قد تقييد الخارج بالمختص ويجعل فايدته
الاحتراز عن الضماير العايدة الى ما لم يختص بشيء قبله نحو رجل قام ابوه والتي كان ام حمار ونحو ربه
رجلا ونعم رجلا او بالهاقصة ورب رجل واخيه فان هذه الضماير نكرات اذ لم يسبق اختصاص
المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة
لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضي على ما نقله الفاضل المحشي وفيه
بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن
السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة
فلا وجه للحكم بكونه نكرة الثاني انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير
الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه
تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص اللفظي الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير
الخارجية ومعنى الخصوص فيها تكلف الرابع انه كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل
فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واي فتى هيجاء انت وجارها ولا يجوز كل سخلتها ولا اي جارها
اذ لا يضاف كل واي الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في القاعدة الثامنة
من الباب السادس من كتاب المغني فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة على ما يشير اليه
سوق الكلام على انا لا نسلم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور وامتناع رب رجل كريم واخيه اما
الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني
وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في
ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف واما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة
اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال قوله اشارة وضعية قيل هذا احتراز عن النكرة

توضيح الكلام ان مقتضى الحال اصطلاحا
الفن انما يعتبر بعد صحة التركيب وما لا يصح الا به
ليس مقتضى الحال عندهم ولا يخفى ان ذكر
المسند اليه عند عدم القرينة مما يتوقف عليه
صحة التركيب فلا يكون مقتضى الحال عندهم
منه

المعينة عند المخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه ام رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى
مختص وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكر بالوصف اعني تعرفه او هو اخوك والكلام في الاشارة
باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل في تلك الاشارة قوله فتعريفه
لافادة المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه
قوله وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا انما نسب البعد ههنا
الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا في العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة
من لفظ كلما انما هي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه فلا يكون
مفيد البعد الحكم كقولنا الاثنان هو الزوج الاول واعلم ان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدا
ما يشمل لازم فائدة الخبر فانه حكم ايضا ضمني صرح به لا الحكم الذي بين ذات المسند اليه والمسند فقط على
ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو
فائدة الخبر كذلك يفيد بُعْد احتمال تحقق لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في
قولنا زيد حافظ للتوراة ابعد في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في شيء ما موجود والفائدة
في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني قوله لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة يريد ان
التخصص والتعيين في المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة
فان مدلولها وان كان معينا في نفسه الا ان التعيين ليس بمعتبر في وضعها قوله وقد يترك
اي الخطاب مع معين الى غيره اشار الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اي يترك
الاصل ذهابا الى غيره ثم حق العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح ان يقال لمعين اذ يقال خاطبه وهذا
الخطاب له ولا يقال خاطب معه اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اي كائنا مع معين او الكائن
معه فينبغي ان يجعل الكائن بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره
اي مميلا او موجها الى غيره قوله على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير
معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العرباء
خطاب عام بصيغة الجمع مانع عن ارادة المعنى جزئي ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى
كلي لكنا نشترط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على التقديرين
كلا

اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فيكون العموم على سبيل البدل نع

وفيه نظر واعلم ان ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين نع

قوله

الشنيعة من فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اي شنيع صح صح

قوله تناهت حالهم الفظيعة في الظهور الى القطيعة الشنيعة بسبب تجاوز المقدار ومراد
المصنف من المثال في قوله تناهت حالهم فظاعة امرهم وقباحة شانهم ووصف الشارح اياها بالفظاعة
بناء على ما نقله عن المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز العقلي من ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف
الشيء يشتقون من لفظه ما يتبعونه تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر وامثاله ويجوز ان يعتبر
حذف المضاف او حينئذ اي فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها وعلى كل من
التوجيهات لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق قوله ولو ترى مع جوابه
المحذوف اعني لرايت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد ليدل على غاية
ظهور حالهم لدلالتها على ان فظاعة حالهم لا تختص برؤية احد دون احد بل كل من يراها يراها فظيعة
قوله لفساد المعنى اذ العموم في المعدول عنه اعني اذ المجرمون او احسن اليه اظهر فان الاخراج في
صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول عن الظاهر لفائدة بتقييد
الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض كما ترى وهذا
وقد يوجه تعلق الظرفين بالاخراج في صورة الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير
تحقق معناه الحقيقي فكانه قيل اكتفى بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم يعني انا اخرجنا
هذه الصورة عن المعنى الحقيقي ليتاتى لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تاتى لنا هذا
قوله يشعر بذلك لفظ المفتاح حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم او
احسن اليه قصدا الى ان سوء معاملته لا تختص بواحد دون واحد فان قوله قصدا بمنزلة قوله ليفيد العموم
ولا احتمال لتعلقه بغير لا تريد قوله ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وذكر بانهم لاحظوا المشخصات
بما يمنع به تصور المشخص عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا العلم لذلك الشيء مع تلك المشخصات التي جعل هذا
المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها فلا يضر تفاوت المشخصات زيادة ونقصا بحسب الازمنة على
تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلية الموضوع له كما توهم قوله لاحضاره اي المسند
اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى
فقوله احضاره محمول على الاستخدام او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون
سببا لالتفات اليه في الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا

بل انما عدل لمكان القصد بخطاب من يتأتى له العموم على كمال ظهور شناعة حالهم صح

ان صح

فيها كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع
لم يوجد به احضار ولان المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا في ذهنه فلا احضار
ثانيا بضمير الغايب والا فلا فايدة في الاتيان بالضمير ولو قال بدل للاحضار للاخبار عنه بعينه
باسم مختص به لكان اظهر **قوله** بعينه حال من مفعول المصدر اي ملتبسا بعينه وبخصوصه
قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها اذ قيل المعرف بلام العهد الخارجي
وكذا الموصول والمعرف بالاضافة اذا اريد بهما المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه
لا يحتاج الى تقدم الذكر فالاحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعم ولعله يريد بان
الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة
قوله هذا القيد مغن عن الاولين فيه بحث لانه اذا ترك القيدان الاولان يكون الكلام
هكذا او بالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اي بالمسند اليه فلا نسلم ان قوله
باسم مختص به يغني عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاءني له درهم
باسم مختص لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما
لا يكون مختصا اذ لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين وحينئذ يكون مجازا ومختصا
في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل خير من المراة مثلا مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب
وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ
الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين وحينئذ يكون مجازا وما اجاب به الشريف في
حواشي شرح المفتاح عن الثاني من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع
واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كساير المعارف والنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس حين
ما يقصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القراين
الخارجية على ما سيأتي تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا او بالعلمية
لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعنى اي المتحصل المانع تصوره عن وقوع الشركة
فيندفع البحث لانا نقول سؤال الاغناء انما يتجه اذا كان قيد من قيود التعريف على الوجه الذي ذكر
فيه مغنيا عن قيد اخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يقيد بقيد على وجه يسقط الاحتياج الى قيد اخر

وانت

وانت قد تحققت من كلام الشارح ان ضمير به في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى
المعنى من حيث هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين متحقق فلا اغناء
اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا
العلم فيه مسامحة وانما مقتضى السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه **قوله** قلنا
بعد التسليم اه ذكر القيود الى توجيه الجواب انا لا نسلم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد
بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرحمن مختص به تعالى بطريق الغلبة والاستعمال وان
كان في الاصل موضوعا لذات له الرحمة الكاملة مطلقا مع انه ليس بعلم لوقوعه صفة نحو الرحمن
لا يخرج بقوله باسم مختص به بل بقوله بعينه ان نظر الى ان مفهومه كلي في الاصل او بقوله ابتداء
ان نظر الى المخصص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص بشيء ليس الا
العلم بناء على ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصلي من ذكر القيدين
السابقين تحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب انهما بعد ما ذكرا لذلك الغرض اسند الشارح
اليهما لكونهما سابقين في الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس بمحذور وعلى هذا يشير
اليه من توجيه الجواب المنفي انه دفع لرفع استدراك احد القيدين الاولين اعني بعينه وابتداء لا الى
ما وجهه به الفاضل المحشي فانه لا يرفع استدراك قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى **قوله** لانا
نقول هذا موقوف الخ اي خروج الامور المذكورة بقيد الابتداء موقوف الخ وفيه ايماء الى بعد
التفسير المذكور لانه لا بد من اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد فقد ولا اشارة اليه بقوله ولو اريد ذلك
الخ لكن هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فالاحضار بالرحمن احضار
باسم مختص وليس بنفس لفظ لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال ووجه توقف
خروج الامور المذكورة على تفسير ابتداء بما ذكره انه لو فسر باول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج لما تحقق
في الاعتذار السابق **قوله** وبعد اللتيا والتي اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لان
قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقي على فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة
الالف في اخره كما فعلوا ذلك في نظايره من اللذيا وذيا وتياك والمعنى بعد المخطة الصغيرة والكبيرة
التي من فظاعة شانهما كيت وكيت حذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر

تعريف مطلق المعرفة سابقا بشمولها وضع ليستعمل في الشيء صح

الذي كني بها عنه وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى **قوله** وما سواه انما وضع ليستعمل في شيء
بعينه فان قلت قوله في التعريف السابق بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما وضع
الخ يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد من التعريف السابق ان المعرفة ما وضع
لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا وما ذكره ههنا وما سواه انما وضع لمفهوم كلي الى بقرينة
المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهي
المعينات التي جعل المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع فلنفهم **قوله** ولا يخفى على ... الى الوجه المصنف
ما ذكرنا اولا وذلك لان قيد الابتداء على ما ذكره هذا القائل يجري في سائر المعارف ولا يكون لتعريف
باسم مختص فائدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره الشارح رحمه الله فالاسم المختص واه كان مخرجا
لها لكن يكون لكل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام مقابل يسند اليه اخراجه لتقدمه في الذكر
على ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم العلم به
ولئن اغمض عن ذلك فالاحضار اول زمان الذكر محقق في ضميري المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم
منهما فيه الا المتعين فليتامل **قوله** نحو قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله خبره
واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد
منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره وتعتبر الاحدية
بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصف مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرها او بحسب الذات
اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين نظر فايد حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد **قوله**
فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل هو الاله
معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما معها في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم اجتماع العوض والمعوض
ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله الاله من الحكاية لا من المحكي ومراده ان الله اصله اله
منكر كما ذكر في تفسير القاضي وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبتدأ افادة للحصر كما في زيد الامير
اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى تستر
واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران الاله في الكلام
واستعمال الاله في المعبود واطلاقه على الله تعالى يرجح جانب الاشتقاق من اله ولزوم الحرف للتعريف

الحكي

من المحكي فقوله المضاف محذوف اي عوضت منها لا زمه حرف التعريف اذ لا يقال لاه كما صرح به القطب
في شرح اللهم الا على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وفي هذا الوجه يتعين كون حذف الهمزة على
غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف
على حذف الهمزة لان العوض لا يؤتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها
الى اللام لزم الدور **قوله** ثم جعل علما اي بعد حذف الهمزة واما قبله فقيل الاله معرفا باللام
من الاسماء الغالبة لكن لا يصل الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم له بالغلبة لكن اريد به تأكيد الاختصاص
بالمعبود فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها
علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فتكون الغلبة
تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فتكون الغلبة تقديرية **قوله** لما افاد التوحيد
اي بحسب دلالة اللفظ **قوله** فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة المقام فان المراد
والجدال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود بحصر الوجود فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف
ما في شرح الكشاف من ان اله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه
هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع **قوله** في الوجود او موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف
والا الله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن اله سوى الله تعالى
نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي يفيده الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم
يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه رد الخطأ المشركين في اعتقاد تعدد الالهة على وجه ابلغ
وهو سلوك الطريقة البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بالكلمة
التوحيد وهو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن الله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود
فان قلت فالكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النفي مستدل عليه بدليل
آخر وليس بمقصود بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود **قوله**
كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم وصف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح
لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما الكنية فهو علم صدر باب او ام وما سواهما

من الاعلام فيسمي اسماء الفرق بين اللقب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي
الفضل وابي الجهل لا يضر **قوله** وفي التنزيل تبت يدي ابي لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا
مضاف اليه في الظاهر والتمثيل بمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ يدي مقحم فالعلم مسند اليه في
الحقيقة وتنكير جهنمي في يدي جهنمي للتهويل كانه قيل اي جهنمي **قوله** انتقال من الملزوم الى اللازم
الخ لكن المنتقل عنه مجازي اللفظ اذ ليس معنى ابي لهب بحسب الوضع ملابسة بل والده ويجيء في
فن البيان ان شاء الله تعالى ان الكناية قد تكون مبنية على المجاز وبالعكس **قوله** انما هو بحسب
الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي ~~قوله~~ قال الشارح في شرح المفتاح في قوله
تبت يدي ابي لهب لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابي لهب لكن لينتقل منه الى الجهنمي هذه عبارته
في ذكر الشرح وظاهره لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني
فان اللزوم على ما ذكره هناك بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط الوضع الاول فينبغي ان يحمل قوله
ههنا انما هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضافي ليتلائم كلاماه اي ليس اللزوم بحسب الوضع العلمي
فقط بل يجب ان يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر من ان منشأ اشتهار
ابي لهب بكونه جهنميا ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابسة اللهب الحقيقي واما اذا جوز الاشتهار
المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في نظائر حاتم على ما قرره الفاضل المحشي فلا احتياج
الى توسيط الوضع الاضافي **قوله** ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا في الشخص المسمى به
لينتقل به الى الجهنمي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي على ما تحققته مما ذكره في شرح المفتاح
فلا يناقض قوله سابقا الا ان هذا اللزوم الخ اعترض عليه بانهم شرطوا في الكناية ان يكون
المقصود هو المعنى الكنائي والمعنى الاصلي وسيلة اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه
جهنميا هو المقصود الاصلي ومناط النفي والاثبات بعيد جدا واجيب بان توهم البعد انما
ينشأ من الغفلة عن وجه العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه
على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية عليه على سبيل التشبيه او استعمال
الكناية في مجرد معنى الخفاء فتامل بقي ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم الخ مناقض
لما صرح به في البيان في اثناء تحقيق فوائد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية

حقيقة

حقيقة غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح
في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم في تقرير الكناية طريقين احدهما انه استعمال اللفظ في غير
الموضوع له لكن لا يكون مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له
لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح في البيان
مبني على المذهب الاول بناء على ان المصنف مال اليه كما اشار اليه الشارح في بحث الكناية من هذا
الكتاب وما ذكره في قوله ومما يجب الخ مبني على المذهب الثاني **قوله** او ايهام استلذاذه ذكر
الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك الايهام الى الاعلام ونحوه وعليه اطبق احد وفيه بحث
اذ في لفظ الايهام نكتة سرية مفقودة في لفظ الاعلام ونحوه بطريق الاولى ولو بدل لفظ الايهام
بالاعلام لفات هذا الايهام **قوله** وغير ذلك مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة
المخاطب بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه **قوله** لان المخاطب يعرف مدلوله
بالقلب والعين اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه
مخاطبك **قوله** ثم الموصول وذو اللام سواء خلافا لابن كيسان وابن السراج فان ذا اللام اعرف من
الموصول عندهما والكوفيين فعندهم الموصول اعرف **قوله** ولذا جعل الذي يوسوس الخ هذا انما
يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بناء على ما تقرر من ان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من
الصفة او مساويا لها ولا يمنع اعرفية ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكانه بنى الكلام
على ان انتفاء اعرفية ذي اللام من الموصول ظاهر ولذا لم يقل باعرفيتهما احد خلاف العكس فالاستدلال
بالاية ناظر اليه **قوله** وتعرف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا للمبرد فان تعريف المضاف انقص
من تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر **قوله**
فانه وان تخصص بكونه مضروبا لك اشارة الى انه لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا
بل يحصل بنقص الشيوع **قوله** لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه اي لم يعتبر في اصل
وضعه التخصص وان جاز ان يتخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكورة **قوله**
لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة
والمقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد ان يقال جاز ان تجعل تلك

الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في المقتضي فلا يتوجه ان ما ذكره
لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليكم كريم
اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادة المقصود ارجح على ان اجرا الموصول لا محالة
انما يكون على قسم من اقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم لو اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمرجح
عدمه كما لا يخفى فتدبر **قوله** الذي كان معنا امس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل
عالم فلا بد من امر اخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضي اما موجب او مرجح ولا يكفي مجرد الملائمة
والمناسبة **قوله** الذين في ديار الشرق لا اعرفهم او لا تعرفهم هذا المثال ظاهر في عدم علمهما
معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما معا كما ينبئ عنه الخبر والاولى
ان يمثل بعدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرفهم **قوله** لعل تجديد الخ اشار بلعل الى عدم
التعرض لما ذكر بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة لا يتاتى منه الحكم على الموصول بشيء والحكم الذي معلوم
الثبوت له لان المراد بالاحوال التي فرض انتفاء علم المتكلم بها هي التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه
لتعيينه عند افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع والا لغى الحمل فتدبر **قوله**
او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سوا كان
غاية يقصد حصولها و فائدة تترتب عليه كزيادة التقرير ام لم يكن كذا وههنا بحث وهو ان مجرد
استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق اخر لا استهجان فيه فلا بد من
انضمام شيء الى الاستهجان ليرجح اختيار الموصولية على ما سواها من الطرق نعم وقد ذكر رحمه الله في شرح
المفتاح ان الاقتضا يتحقق بمجرد الملائمة والمناسبة فلا تزاحم في المقتضي والمقتضى لكن لا يخفى ان الكناية
ان لا يطلق الاقتضا الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة كما ينبئ عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه
ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفى بالرجحان بالاضافة فكلما كان المضاف ليذكر كان #
الاقتضاء اتم واوفر **قوله** اي تقرير الغرض الا وجه تقديمه على القولين الاخيرين ان المقصود من الكلام
هو الغرض المسوق له كل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره اولى **قوله**
واورد حكاية شريح وهي ان رجلا اقر عند شريح بشيء ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك
اثر شريح التطويل لبعد اعن التصريح بنسبته الحماقة الى المنكر لكونه الانكار بعد الاقرار احمالا للعنق في

ربقة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعلت الاية مثالا لزيادة التقرير فالاستهجان
معا كان نظم الكلام رضينا وان خصت بزيادة التقرير كما نتوهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل
اجنبي ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الاية مثالا له قلت المستهجن
تصريح اسم المراة في الحكم بالمراودة والاحتيال في طلب المواقعة **قوله** ولقد نزحت مع الغواة
نزحت بالدلو اي ضربت بها الما في البئر وحركتها لتمتلي والغواة جمع غاو والاسامة اخراج الماشية
الى المرعى والسرح المال السائم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل
سرح اللحظ يعني النظر السريع الى ما وقع القصد عليه من قولهم امر سريح اي سريع كذا في الديوان
وفي الصحاح وناقة سرحة ومنسرحة اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصير
العنب ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح انه اجر الاثم
وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت في تحصيل لذات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما يبلغ الانسان
في شبابه فناجات ووقفت ان حاصل ما سعيت كان اثما وضلالا وذنبا ووبالا **قوله** ان الذين ترونهم
البيت ترونهم بضم التاء الخطاب من الاراءة التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل هي الرواية وهي الانسب ويجوز ايضا
وان جاز الفتح ايضا بان يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة
العطش والصرع في اللغة الالقا على الوجه للاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي او عبارة عن هلاك
الاموال او عوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اي يهلكوا والى الثاني بقوله
او تصابوا **قوله** وجدانه العرف والذوق الخ وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطا الذي
ذكره هو اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطا او يفهم في العرف خطا المخاطب في هذا الظن من مثل
هذا الكلام وعلى التقديرين لا خفا في لزوم تحقق الايماء فيه والكلام مع اثبات التنبيه المذكور مستانف واما
ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام في معاني الموصولية ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي فيه
الموصول **قوله** الى وجه بناء الخبر ظاهر قوله فيما سياتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس
العقاب ونظائره يدل على ان المراد ههنا الى وجه الخبر المبني وانما قدم البنا اشارة الى ان ايماء الموصول الى الخبر
من حيث ايراد المتكلم وبناؤه اياه عليه كما قيل في تعريف العلم تحصيل صورة الشيء **قوله** كالارصاد في علم
البديع وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله وما ظلمناهم ولكن كانوا

المعاني

انفسهم يظلمون قوله الى التعريض بالتعظيم الخ اعترض عليه الفاضل المحشي بان حصول هذه التي
جعل الايماء ذريعة اليها يحصل بلا ايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول وبدل الجملة الاسمية بالفعلية
فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول
مع صلته والاول هو المستغني عن اعتبار الايماء واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا مثلا
تعظيم شعيب عليه السلام على وجه التعريض يحصل من عموم الكلام اعني من نسبة الخسران الى المكذبيه
ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة
والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايماء لم يكن كما انه تصل اليه من نفس الموصول
كما لا يخفى ولا شك ان الكلام في معاني الموصول لا لمجموع الكلام الذي يكون الموصول من جملته فاندفع الاعتراض
قوله فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك الخ اجاب عنه الفاضل المحشي بان المراد من العلة
علة اسناد الخبر الى المبتدا او بناؤه عليه لا علة ثبوته اليه فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا
فلانه ان اريد بالايماء الى علة بناء الخبر الايماء الى ذات العلة ففيه انها مصرح بها فلا يحسن الايماء وان اريد
الايماء الى عليتها من جهة ان ترتيب الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد عليته ففيه ان ذلك الترتيب انما يدل
على علية الماخذ لثبوت الخبر لا لابتنائه واسناده على انه يفوت حينئذ جعل الايماء ذريعة الى التعظيم
مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه سواء اومئ الى العلية ام لا واما
ثانيا فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر على ربط الخبر في قوله تعالى ان الذين يستكبرون الاية
بان سوء عاقبة المستكبرين وفي قول الشاعر ان الذي سمك السماء البيت بان رفعة شان الشاعر وهكذا
في البواقي لا انما لاحظ المتكلم استكبار الكفار بعث بمجرد ذلك على ربط بناء بيت الشرف فان هذا بعيد
جدا كما لا يخفى على المصنف فتامل قوله ومن الناس من افتى الخ اراد به العلامة الترمذي وقد
نبه على ذلك في اوائل تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون
الجار والمجرور مبتدا وما بعده خبرا اي بعض الناس يقول كذا الا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور لمثل هذه
الاخبار فائدة وعلى ان يجاب في هذا المحل بوجه اخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام
ان يختص بعض من الناس باثبات جزم في مثل هذا الكلام فانه يناقي الانسانية بحيث كان ينبغي ان
لا يعد من اتصف به من جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفى على

التوجيه

التوجيه الذي ذكره الشارح قوله وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الراي اذ ايثار لفظة ثم
واسم الاشارة القريبة في قوله ثم يتفرع على هذا بعد الاشارة البعيدة في قوله اوان توجه بذلك الى
جعل المسند اليه موصولا يكاد يصرح بالاشارة الى الايماء قوله الى محسوس غير مشاهد فيه اشعار
الى انه حق الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في العكس حيث قال الى مشاهد محسوس
وقد يقال نبه بتقديم المشاهد على انه يكفي وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس
دفعا للتوهم ان يراد بالمشاهد المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا قوله واما الغرض الموجب
له والمرجح فقد اشار اورد عليه ان كل ما اشار اليه المص غرض مرجح لا موجب نعم قد اشار الشارح نفسه
في اخر البحث حيث قال او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الغرض الموجب ويمكن ان
يقال قصد المص التمييز غرض موجب فتامل قوله من نسل شيبان شيبان بن ثعلبة بن ذهل
قبيلتان كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبانان شيبان من ثعلبة وشيبان
ابن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جني في التنبيه على شكل الحماسة ان يكون وزن شيبان فعلان من
شاب يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب بحذف الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت ثم
قوله من نسل شيبان اما خبر بعد خبر او حال على سبيل التداخل والترادف واما جعله ظرفا لغوا
متعلقا بغر اي ممتازا منهم فلست يحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت للممدوح الفردية في المحاسن بالقياس
الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان ممتاز عمن سواهم بالمحاسن فتم قوله وهما نجران ان
بالبادية يمكن ان يقال انما لم يقل نجران مع ان الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من الشجر والمفرد
الضالة والسلمة ايماء الى ان المراد بالضال والسلم اللذين حكم على نسل شيبان بانهم مفترقون بينهما فردان
من ذينك النوعين يعني انهم كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما تقول رايت رجلا اذا رايت زيدا
قوله وعلم المعاني من حيث انه الخ والحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلة في
معاني اسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا ذكر توطية لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت
خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف وكثرتها والتوسط كان من علم
المعاني فخواصه الالتزاما ولا ضير الا ترى انه يبحث عن علمية المسند اليه وتعريفه بغيرها وتنكيره
وجميع ذلك يدل على معانيها بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكرنا من الاعتبار حصل امر زايد على

الوضع يتعلق به نظر علم المعاني فتأمل قوله عقيب المشار اليه وهو الذين يومنون قيل عليه
ان الذين يومنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب جعل مشار اليه لعدم صحة التعقيب بل
المناسب ان يقول وهم المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظتها بمعنى الصلة
بقرينة عدم الايماء من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه وانما لم يعبر عن تلك الذوات بنفس
الموصول لقبح ذكره بدون الصلة واما عدم جعل المشار اليه هو المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا
بالابتداء مخبرا عنه باوليك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكره في الكشاف فعلى التقدير الثاني يحسن
ان تجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد
واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة
الى لفظ كما ينبي عنه قوله عقيب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يومنون لا معنى المتقين
وان اتحدا في الواقع ذاتا فليتامل قوله او نحو ذلك مثل ان يقصد شدة ذكاء المخاطب وقوة
ادراكه كقولك في مسالة تحير فيها العقول هذه المسالة محققة عندك يشير الى ان المسالة التي تتحير فيها
العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبه له انما يورد
في امثال هذه المقامات من الايات والابيات امثلة لا شواهد حتى يتهم باحتمال الغير وانه لا امتناع
في جمع مثال واحد بين كثير من اللطايف والاغراض فان مبنى تلك الاقتضاءات وكون التراكيب لما تذكر من
الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن اين للبشر ان مقصود المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على
هذه النكتة فلها مواضع نفع قوله واحدا كان او اثنين الظاهر انه اراد فردا واحدا او فردين او
افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر ففيه مسامحة
اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المعروضة له الا
ان يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في
العهد الخارجي هي الحصة مع العوارض فحينئذ لا تسامح في قوله واحدا كان او اثنين قوله كناية هذا من
احد اقسام الكناية المصطلحة وهي الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتعين في صفة
من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التحرير من الصفات
المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للذكور يعني لما كان التحرير مختصا بالذكور علم ان مطلوبها

كان هو الذكر

وبنا على ان الذين يومنون يمكن ان
يجعل منقطعا عن المتقين صح

كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ملزومه وهو التحرير قوله وللاشارة الى نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام
ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا فقد يفيد ايضا اشارة الى
نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا بالالة قوله يعني يطلق المعرف باللام الخ دفع لما يتبادر من ظاهر قوله
المعرف وقد ياتي لواحد الخ من ان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني يستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل
اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه والمتحد اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد بالحاء
والدال المهملتين كما ينبي عنه قوله فجا التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتخاذ بالمعجمتين والمعنى
واضح قوله هنا بحث وهو ان مدلول اللام لما كان هو الفرد المنتشر عند الشارح كما صرح به ولا شك
ان مدلول اللام هو الاشارة لا مدخل لها صح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام
عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره من القرينة فتامل قوله فجا التعدد باعتبار الوجود
انما جا التعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذلك لا المعين المشخص قوله
حتى تكلفوا ما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في المعرف دون المنكر وقيل حيث اولوا بالمعارف
ما وقع صفة له من الجمل قوله كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام قد ياتي لواحد
باعتبار عهديته في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما لارادة
نفس الحقيقة قوله يعامل معاملة النكرة كثيرا واعلم ان المصادر التي ليست فيها شايبة الوحدة
كذكرى وبشرى ورجعى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها
الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام
العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة النكرة كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك
في هذه المصادر الا ان وروده في الاستعمال غير محقق بخلاف الاول فانه مشهور قوله ولقد امر
على اللئيم يسبني اخره فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ثم عطف اذ الحقها علامة التانيث يختص بعطف
الجمل قوله لا يعنيني اي لا يريدني بل يريد غيري من عناه اذا قصده واراده ولا يهمني الاشتغال به
فالانتقام منه من عناني الامر اذا اهمني وفايدة ثم في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المرور و[illegible]
كان الثاني اعظم من الاول واشبها لتباعد ما بينهما من الفضل بتباعد ما بين الحادثين من الزمان قوله

لا توقيت فيه اي لا تعيين يقال وُقِّتَ اذا عُيِّنَ وحُدِّدَ فان تعيّن الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى
انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوم باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله
في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهار المنعم عليهم بمغايرة المغضوب عليهم فيتعرف حينئذ كما في قولك
عليك بالحركة غير السكون فعلى هذا الوجه ايضا جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا **قوله**
قلت بل حقيقة حقيقة خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس هو مجازا كما قيل بل هو حقيقة
واعترض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغايرهما
فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان المستعمل هو الماهية لا بشرط شيء والفرد المنتشر انما يفهم من
القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فله عهدية بهذا الاعتبار فسمي معهودا
ذهنيا هذا **قوله** ومثله كل مضافا الى نكرة مضافا حال من كل لانه فاعل في المعنى اي مماثله كل هذا
مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر المبتدأ فالامر ظاهر وفائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى
المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا الافراد كما سياتي **قوله** وجوابه انا لا نسلم الخ كان
الاظهر ان يقال في جواب السكاكي ان اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة
ممنوعة كيف والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة وفي الاخر الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف
فانتفاء التالي ممنوع وكيف الامتياز في معنى التعريف ~~فانتفاء التالي ممنوع وكيف~~ ولا معنى للتعريف
الا التعيين والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة الطريق وسكت عن الترديد اعتمادا على ظهور
انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب المضاف حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد
وبنوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه
جعل عدم بطلان التالي على الشق الثاني ظاهرا مفروغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض
المحشي رحمه الله ليس بقوي تامل **قوله** وهذا المعنى غير معتبر الخ اورد الفرق بين المعرفة والنكرة
مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر
في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها الا انه جمع بين المتنافيين
فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبار العدم وانما المنافاة بين اعتبار الحضور واعتبار
عدمه لا بغيره **قوله** واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر تفيد الحصر

وحقق

وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك
تبين وجه الاعتراض الاتي **نعم** عبارة المفتاح مشعرة بجزئية الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون
اشمل كما حققه الشارح هناك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال **قوله** بدليل صحة
لا رجال في الدار اه اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانه هام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على
الاثنين مثل وقد صغت قلوبكما بخلاف العكس **قوله** يا اهل ذا المغنى وقيت شرا اخره ولا القيتم
ما يقسم ضرا المغنى المنزل وقيتم على صيغة المجهول وعموم الشر بناء على تاويل وقيتم بالنكرة اي لا اصابكم
والقرينة المشعرة بذلك اعادة النفي في قوله ولا لقيتم **قوله** ومقدرة نحو لا رجل في الدار اشارة الى
ما ذكره النحاة في توجيه بناء اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه متضمن للحرف اعني من وبهذا ظهر ان لا
المشبهة بليس ليس بنص في الاستغراق كما نقله من الكشاف وان تقييد لا بالتي لنفي الجنس في قوله انا او
اليات للاحتراز عنها **قوله** ولقائل ان يقول لو سلم الخ قد تحقق ان القضية السابقة ظاهرة في
الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله لو سلم اشارة الى منع كما ان الفاضل المحشي مؤيد تقريره وقد
يقرر المنع المشار اليه بوجه اخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد والا كان
لا رجل ولا رجال لنفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من
نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا
ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في مقام الاثبات ولا الجمع فيه بادر
الى التسليم ولم يصرح بالنفي **قوله** ولذا صح بالاخلاف الى قوله مع امتناع قولك جاءني كل جماعة فيه
بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له علي عشرة الا واحدا وقولهم زيد الاراسه من الاستثناء
المتصل فظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه
من اجزائه فلا بد لصحة استثناء الواحد عن الجمع المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد
واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور ممنوع والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين اللذين
جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يقال
في وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول
بالنسبة الى كون المستثنى جزءا وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له علي عشرة بالنظر الى الاجزاء

ای حفظتم والمعنى ابلغ المعرع ماله جميع الشرور

ای حکم النفی

جامعة

المتصل

فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثنا المتصل وفي قولك جاءني جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا
على الاستثنا لان جزئي الجماعة جماعة فليتامل **قوله** قلنا لو سلم الخ اشارة الى منع ما سبق منا ان الجمع لا يقتضي
الا استيعاب المجموع حتى ان معنى جاءني الرجال جاءني كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا
المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فيندرج فيه بنفسها ثم يندرج مع
الاربعة والخمسة وما فوقها فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في
الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد واحد منها لكان ايضا تكرارا محضا ولذلك ترى الائمة يفسرون
الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحشي
وفيه بحث لان مثل هذا في التنزيل واقع نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القي فيها فوج وكلما دخلت
امة لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار في مفهوم الجمع
المستغرق لزومه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى انه يلزمه ان يلاحظ الحاكم بثبوت الحكم للثلاثة مرارا
متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اراد ان لنا ان نعتبر دخول الثلاثة
في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون باعثا للعدول عما هو ظاهر حاله في الاستغراق على قياس حال المفرد
على انه يجوز ان يشترط عدم تداخل الجماعات واجزائها لئلا يلزم التكرار الذي ذكره فان **قلت**
لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة جماعة لما صح ان يقال جاء الرجال عند فرض انحصار الافراد في
الثلاثة **قلت** لو سلم تأتي حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكره مناقشة في
العبارة تندفع بان يقال المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما صرحوا بمثله في تعريف العلة التامة بجميع
ما يتوقف عليه مع جواز كونها بسيطة وبهذا القدر لا يعدل عن الظاهر **قوله** حتى يصح جاءني جمع من
الرجال بنصب على انه غاية لدخول كل جماعة في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد **قوله** فظهر بطلان
ما ذكره صاحب المفتاح الخ قد **يجاب** بان مراده انه لم يتعلق وهن العظام لئلا يتوهم انه من قبيل اسناد
الفعل الى الجمع بطريق التجوز على المطلوب فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور
وتوسع شائع والاظهر في الجواب ان **يقال** مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في
الكل من حيث هو كل لم وهن المجموع عبارة عن زوال القوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض
فلو **قيل** وهن العظام لم يتحقق شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب شمول

الوهن

تنصيصا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر للثلاثة مرارا متعددة

اعلم ان الفاضل المحشي ذكر في حواشي الكشاف بعد ان بين استعمال الجموع المعرفة باللام مرادا بها كل واحد واحد لما استفيد منها انتساب الاحكام الى الكل فرد فرد كما في الجمع المعرف المفرد المستغرق نفسها حكم بعض الاصوليين بان الجمع المعرف بلام الجنس بطل عنه الجمعية وصار للجنس فيه بحث وبهون ان اعم الاصول انما حكموا ببطلان الجمعية وكون الجمع المعرف مجازا عن الجنس حيث لا يصح الاستغراق بنفس الماهية لا لما استفيد منه انتساب الاحكام الى كل واحد اللهم الا ان يقال الحكم المذكور متحقق حيث يصح الاستغراق الافرادي انضا بناء على انه مجاز متعارف وغالب كما مر جوابه

في الاسناد او في المسند او في الهيئة التركيبية كما سيحققه الفاضل المحشي في بحث التاكيد منه

الوهن الا الشمول القطعي **قوله** غير مناسب للمقام لان السامع هو الله تعالى **قوله** انه جمع ليتناول
كل جنس اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول لكل جنس موجود في المفرد السابق
ايضا **اجيب** بان المراد ليتناول تناولا ظاهرا لما في صيغة الجمع اشارة الى العموم **قوله** لاحد من خلقه
اي احد من خلقه اذ لا يطلق العالم على فرد او نقول هذا المعنى انما استفيد من خصوص الموضع لا لان العالم يطلق
على كل فرد بل لان عدم الظلم الجنسي يستلزم عدم الظلم لشيء من احاده **قوله** وبالجملة فالقول بان الجمع الخ
قيل عليه ان اراد كل جمع كذلك فممنوع كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها
ثبوته لكل من احاد مفردها وان اراد الجزئية فمسلم لكنها غير مدعى صاحب المفتاح فانه لا يدعي الا الجزئية **والجواب**
انا نختار الثاني ونقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضي
الاستيعاب ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين **قوله** نعم فرق بين المفرد الخ لا يخفى ان الكلام كان
في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه في جانب العكس ليس بينهما فان اللام
في الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف تصح ارادة الواحد من المفرد المستغرق فكان التوزيع مجرد
اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتامل **قوله** مجردا عن الدلالة الخ اعترض عليه بان دلالة
المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قيل بوضعه للفرد المنتشر فانتقال الذهن من الفرد الى الوحدة
ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة **اجيب** بان معناه عدم
اعتبار دلالته على معنى الوحدة ولا يخفى انه على هذا التقرير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في
الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار
الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها **قوله** للمحافظة على التشاكل اللفظي الخ
المراد من التشاكل اللفظي الواجب محافظته في الصورة المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجمعية فلا
يرد وصف اسم المجموع كالقوم والرهط بالجمع الصيغي **قوله** ولذا امتنع وصفه بنعت الجمع اي كون
المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ثم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى ظاهر ما يستفاد
من اللفظ واما بالنظر الى تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا
الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى كل في فلك يسبحون اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل
قوله وانه حكاه الاخفش الدينار الصفر الدنانير اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير

المجموع

وكذا الديباج اصله الدباج ولذا يجمع على دبابيج وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد
حرفي التضعيف يا اذا انكسر ما قبلها ووقع في بنا ممتد وبهذا ظهر ان السينات في قول عمر بن عبد
العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول البا واظهر السينات ودور الميم جمع سين السين
بنا على القاعدة المهملة فلم يتنبه لها جوهره الدقيقة صار الى المجاز فانت خبير بان المجاز
مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق **قوله** فلان الثوب مولف الخ
الاسما جمع سمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر
والدرهم البيض ايضا فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزا وجوانب كل منها اصفر نعم استعماله في الثوب
على القطع ظاهر وكذا اشتمال النطفة على اشيا يدل عليه لفظ الامشاج نحوهم اذ لا اختلاط
لا يتصور في شي واحد والتاويل المذكور متعين فيهما حيث لا وجه لحملهما على الاستغراق النبي عن التعدد
قوله لانها اخصر طريق الخ وذلك في موضع لا يكون موضع الضمير ولا التعريف باللام ولا يكون
السامع عارفا باسم العلم ويكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليها ايضا فان هو اي اخصر من عبد الله
ونحوه مثلا فلا حاجة الى ما ذكره الاستاذ من ان المراد بالطريق ما يدل على المسند اليه بوصف زايد
على ذاته كيلا يرد ان الاضافة ليس اخصر من العلم ولا الى ما ذكره بعض اصحاب الحواشي من انه اراد ان
الاضافة اخصر الطرق الحاصلة عند المتكلم بالنظر الى مقصوده وهو تادية المقصود بطريق نسبة شي ما
الى اخر دفعا لما اشير من النقض بالصور الثلاث فان ما ذكراه تعسف لا يفهم من العبارة بخلاف
ما ذكرنا **قوله** نحو قول جعفر بن علبة الحارثي الخ وهو من شعر الحماسة قيل قال هذه الابيات
حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وقوله مهوي بثلاث يا آت لان اصله مهوويي فبعد القلب
والادغام على القاعدة المعروفة اضيف الى يا المتكلم والركب اسم جمع الراكب واليمانين جمع يمان
بمعنى يمني حذفت احدى اليائين وعوضت عنها الالف المتوسطة وقد يبقى الهوى على معناه الحقيقي
ولا يول بالمهوي ويراد ان الغرض سائر بالعرض حيث يسير محله القائم هو به هو القلب يسير متعلقا هو
بالحبيبة فكانه قال روحي مع الركب اليمانين ذاهب وجسمي بمكة موثق وبعد البيت المذكور هكذا
عجبت لمسراها وانى تخلصت • الي وباب السجن دوني مغلق • ألمت فحيت ثم قامت فودعت •
فلما تولت كادت النفس تزهق • فلا تحسبي اني تخشعت بعدكم • لشي ولا اني من الموت افرق •

ولان نفسي

اي ما قالوا ان السينات حروف
السينات في الاصل والمراد هنا
سنة السنات مجازا من
قبيل ذكر الكل وارادة الجزء

خبر ان السينات

ولا ان نفسي يزدهيها وعيدكم • ولا انني بالمشي في القيد اخرق • ولكن عرتني من هواك صبابة • كما كنت القى منك اذ انا مطلق •
قوله لشان المضاف اليه والمضاف قدم المضاف اليه على المضاف لكونه متقدما في الاعتبار وان كان
متاخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كقولك الذي هو عبد السلطان
عندي وكذا في نظايره فالوجه ان لا يرجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اختص المصنف في جانب
التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع ما سبق يشعر بمثال تحقير المضاف اليه وغيرهما ولذا اطلق التحقير
ولم يقيده بشي منها تامل **قوله** ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها فصلهما عما قبل لان المضاف ليس
مسندا اليه ثم ان قوله لا تضار ان كان في الاصل تضارر على البنا للفاعل بمعنى تضرر فالبا من صلته اي لا تضر
الوالدة ولدها بان تفرط في تعهدها وتقصر فيما ينبغي له ونحو قوله فانه لما نسب المرأة ظاهر وان كان البا
للسببية اي لا تضار زوجة زوجها بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة
ونحو ذلك ولا يضار زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك
وبه انفتح المعنى على كون البنا للمفعول فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى
الاضرار بالولد **قوله** نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون الاستهزا يحصل من الاضافة لعدم
قول القايلين بالكلام المذكور برسالته وجملة الموصول مع صلته موكدة له كما لا يخفى **قوله** نحو كوكب الخرقا
تلميح الى قول الشاعر • اذا كوكب الخرقا لاح بسحرة • سهيل اذاعت غزلها في القرايب •
الخرقا المراة في عقلها خفة وبها حماقة وكانت هذه الخرقا امراة تضيع اوقاتها في طول الصيف فاذا
طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتدا البرد تنبهت لمجي الشتا وفرقت قطنها
الذي يصير غزلا فيما يوول اليه من قرابتها استعدادا له والسحرة بالضم السحر سهيل رفع على انه بدل من كوكب
او عطف بيان واذاعت بمعنى فرقت قال الفاضل المحشي في شرح الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية
موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت لادنى ملابسة
كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل اخر
لاجل ملابسة بين المحلين وظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شي الى الخرقا بواسطة ملابسة
بينهما بل نسب الكوكب اليها لظهور جدها في تهيئة ملابس الشتا فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص
الكامل وقد لطف هنا كلامه واراد به الرد على الشارح حيث قال في شرح المفتاح فالاضافة لادنى

بالولد نسخة

او يكون تضار على البنا للمفعول صح

ملابسة تكون مجازاً حكمياً مشعراً بجعل تلك النسبة بمنزلة الملابسة الكاملة الاضافية قال الاستاذ
رده مردود اما اولاً فلان ادنى مرتبة المجاز اللغوي ان يكون لفظاً والهيئة التركيبية كذلك
واما ثانياً فلانه لزوم صرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل اخر غير مذهب الشيخ والحق مذهبه كما اعترف
به المعترض ايضاً في تحقيق قول الشارح في مباحث الحقيقة والمجاز العقليين وظني ان هذا الكلام والحق
ماذكره الشيخ والجواب اما عن الثاني فبان الفاضل المحشي اشار في التحقيق المذكور الى ان صرف
النسبة عن محلها الاصلي الى محل اخر لازم في المجاز العقلي لكن ذلك المحل اعم من ان يكون محلاً محققاً
او موهوماً وصرح بان نقل النسبة عن المتوهم كنقلها من المحقق في تحصيل غرض المطابقة في
الملابسة وبان هذا تحقيق مذهب الشيخ ولم يرد بالشي حيث قال وظاهر اسلم بقصد صرف
نسبة الكوكب عن شي الى المعزى الشي المحقق بل اعم منه ومن المتوهم وظاهر ان اطلاق الشي على المتوهم
مما لا ينبغي ان يناقش فيه كيف وقد صرح في الكشاف وغيره بعموم الشي لغة واما عن الاول فبان
الشيخ اشار في الشفا الى ان الهيئة الافرادية يعني صورة المفرد جزء من اللفظ واجاب عما توهم
من لزوم خروج الفعل عن تعريف المفرد لدلالة مادته على الحدث وصورته على الزمان بان الموجب
للتركيب دلالة الاجزاء المرتبة في السمع والمادة مع الصورة مسموعتان معاً والمسئلة مسطورة في شرح
المطالع وغيره فصورة المفرد ان كان جزءاً من اللفظ يكون صورة المركب وهي المعبرة بالهيئة التركيبية جزءاً منه
فان قلت قد ذكر الفاضل المحشي في حواشي شرح المطالع نقلاً من شرح الشارح ان الهيئة
التركيبية ليست لفظاً فلا تكون جزءاً من اللفظ قلت لو سلم ارتضاؤه اياه فله ان لا يسلم لزوم
كون المجاز اللغوي لفظاً واخذه في تعريفه بناء على الاعم الاغلب وبالجملة استعمال المركب الاضافي لادنى
ملابسة كاستعمال الماضي فيما سيقع لتحقق وقوعه ولا يخفى ان كلاً منهما مجاز مصطلح يرشدك الى
ماذكرت النظر في اواخر بحث الاستعارة المصرحة من هذا الكتاب **قوله**
او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد منه انه لا طريق حاضر
عنده في ذلك الوقت سواه ولا نسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق
الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض المولى في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي
هنا وانت خبير بان البحث في تراكيب البلغا والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضراً عندهم

دون طريق

دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح **قوله** وليس له عن طالب العرف حاجب يمكن ابقاء عن
على معناها الظاهر فالمضاف محذوف اي عن احسان طالب العرف اذ لا معنى للمنع عن ذات
الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اي في شان طالب العرف ثم وجه حمل التنكير في الثاني على التحقير
سلوك طريقة البرهان في اداء بعض المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير
فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه التوزيع
انتفاء الحاجب مطلقاً عظيماً كان او حقيراً لوقوع النكرة في سياق النفي **قوله** او التقليل
نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى ان التنوين في رضوان للتعظيم وهو مبتدا واكبر نعت
له والخبر محذوف اي لهم رضوان الخ والجملة عطف على جملة وعد الله المومنين والمومنات الخ وذلك
لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحاً بخلاف ما ذهب اليه ولان المقام مقام تعداد
النعم وبيان عظم نعم الجنة وجودة اماكنها فترجيح شي من الاشيا عليها بطريق القصد لا يناسب
المقام وان كان رضوان قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد
من الوصف فهو بطريق التبعية فليتامل **قوله** ويجي للتحقير والتقليل اي التنكير مطلقاً
فصح التمثيل بقوله اعطاني شيئاً مع ان المنكر ليس مسنداً اليه **قوله** لعدم علم المتكلم بجهة من
جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها فيكون جهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس له كبير فائدة **قوله**
احترازا عن التصريح بنسبة الشامة الى يمين الممدوح هذا التصريح كما يوجد في صورة
الاضافة يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ منشاؤه تعيين اليمين التي نسب اليها الشامة
من المهند اي السيف المنسوب الى الهند وقوله لم يقل يمينه ذكر لاحد الاقسام المعرف بطريق
التمثيل فلا يرد ان الكلام في وجود المانع عن مطلق التعريف وما ذكر انما يدل على وجود المانع عن
التعريف بالاضافة **قوله** من بناء المرة ونفس الكلمة اي من مجموعها او من كل منهما بواسطة
انضمام الاخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا تنافي التعظيم لجواز اتصاف الواحد
بالعظمة فكيف يدل على التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة
من بناء المرة عليه ايضاً على ان مجرد الاحتمال واقتضاء المقام كاف في الحمل **قوله** وجوابه انه اراد
ان لبناء المرة الخ اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا لم يمكن حمله على التعظيم في موضع ما

عدم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف صح

بل بشرط افادته للتحقير اقتضا المقام له واذا اوفى المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة وبسببهما معا انتفى الشرط فينتفي المشروط وجوابه ان المقام يلايم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فاينما حقير انما يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتامل قوله اي كل فرد من افراد الدواب الخ قيل ادم وحوى وعيسى عليهم الصلاة والسلام وكذا الغراب والعقرب والقفنس على ما صرحوا به في حكم المستثنى سكت حتى الاستثنا لشهوة امرهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في فمنهم من يمشي الخ راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة الاستخدام وقيل مبنى الاية على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ما فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقرير انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبنا الكلام على الاتحاد الذاتي بين المضاف والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف قوله بل قصدها صاحب المفتاح الخ مبني على ما ذهب اليه المص من توجيه كلام السكاكي واتباعه له والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصي لا يلايم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الخ وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية ومما ينبغي ان يتنبه له انه مبنى اعتبار الافراد والنوعية في الطرفين هو الملايمة بينهما والا فيجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الما بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الما اي يختص بنوع ذلك الفرد قوله يحتمل من حيث توهم المخاطب الخ فيه ان الاستثنا يقتضي الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن التوهم قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا لا يخفى ان في حمل تنوين الخيل على التقليل مدحا له بالشجاعة وهو امدح للملوك من المدح ببسطة الملك وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التكثير الذي ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجود على القليل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا شائبة خفا على ارباب الذوق السليم قوله ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها هذا عجز بيت للبيد صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اي انني تراك امكنة وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات الخ كون ضمير الفصل مع تعريف

يعني تركه يصبح فقال ... الى الامكنة

المسند اليه

المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واجاز الفرا وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعية المسند اليه المنكر والمسئلة مبسوطة في مغني اللبيب وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع ما لو كون الوصف للمدح والذم والترحم على ما اعتبره المص والتاكيد بكل واجمع فان المسند المنكر لا يوكد بهما الا عند الكوفية بشرط ان يكون محدودا قوله كلتوه وقوعه واعتباراته قيل عليه العطف بالحرف اكثر واعتباراته وفر فلا ينتهض ما ذكره سببا لتقديم ذكر الوصف على ذكره قوله يناسب قوله واما بيانه فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري واما التابع المخصوص فالتابع فيه عطف البيان لا غير قوله لكون الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح في شرح المفتاح المراد بالطول الزايد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريفي الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته الثلاث جسما فتامل قال الفاضل المحشي هذا المثال على راي المعتزلة والحكما فان ذلك الوصف حد للجسم او تعريف له على رايهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلاث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم اذا حمل التعريف بالاعم او يراد بالطول وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوص الخبر يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا امكان للتعليمي عند من يثبته وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكما قطعا واما على مذهب المعتزلة فتمشيها ايضا غير ظاهر لانهم قايلون بالجوهر وتحيزه وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال المشار اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله المعنى الذي يظن به الظن كان قد راي وقد سمعا قيل مفعول لا الظن محذوف اي يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكانه قد راي وقد سمعا حال من فاعل يظن اي يظن الظن مشبها بالمرئي والمسموع كما لا يخفى قوله او ودي فلا تنفع الاشاحة اودي اي هلك والاشاحة الحذر من امر كاين لا محالة قوله وعند النحاة جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحشي منشا الاحتمال في النكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر في اختلاف الواضعين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق خصوصه في خصوصية هذا الفرد في خصوصية فرد اخر واما احتمال المعارف فانما نشا

ايضا

والسامع وسو اولى من جعله حالا من الظن اي يظن الظن مشبها بالمرئي

من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك في الاعلام الجنسية والمعرفات بلام الجنس بل سائر
المعارف عند قصد الجنس انما نشاء عن المعني كما صرح في النكرات ولعلم ان الفاضل المحشي حقق في
اثناء البحث معني كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واخوانه الثلاث ولا خفا في شي من الاقسام
التي ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازايه
كان كل من الوضع والموضوع له عاميين غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية باعتبار معني اعم منها هذا
هو الظاهر الان ما ذكره الفاضل المحشي امر راجع الي الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع اذا كان
عاما يسمي الوضع عاما اصطلاحا سوا كان ذلك المعتبر الة لملاحظة شي اخر او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا
بنفسه فليفهم **قوله** لئلا يصير الوصف مخصصا **قيل** لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن
الحمل علي المدح والذم وتحوهما اذ الظاهر ان لا مانع في امثال هذه الاعتبارات بل يراد انه اذا لم يكن الوصف
مخصصا اتضح ان المراد المعاني المذكورة **قوله** لبيان ان القصد الي الجنس دون الفرد لم يرد بالفرد الفرد
الواحد حتي يرد عليه ان الفرد ليس بمحتمل ههنا اصلا لما سبق في بحث الاستغراق اذ النكرة المنفية مع من نص
في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقارب الاستغراق العرفي يؤيده ما سيذكره الشارح في
بحث عطف البيان من ان الوصفين في الاية ليدلا بهما علي ان القصد الي الجنس دون العدد وهذا بعينه
ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الاية فان **قلت** كما ان ارادة واحد منا في الاستغراق كذلك ارادة
الجنس دون العدد تنافيه اذ الاستغراق المصطلح لا يتاتي الا بالقصد الي العدد **قلت** الاستغراق
متحقق بالنظر الي الاجناس كما في قوله تعالي وما الله يريد ظلما للعالمين والمراد بعدم القصد الي العدد
عدم القصد الي الاحاد اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الي الاجناس ويقال المراد بكونهما نصا في
الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها في الاية واذا اريد نفي الجنس لزم ان
لا يخرج جزء منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق لذلك المعني ومن ههنا قيل باتحاد مودي كلامي الشيخين
وان الغرض من ذكر الوصف القصد الي الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو
لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فمحصل الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشية من
اعتبار الجنسية وهي ناشية من اعتبار الوصفات من الجنس والعموم الناشي من الجنسية سار
في عموم الارض والجو وبه ظهر وجه زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة

الكشاف علي الجنس تعسف تامل **قوله** يجب صحة وقوع المفرد موقعها نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير
الشان فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام
الكلام لا بحسب سداد المعني تامل **قوله** قلنا مراده انه لا يصلح الخ ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير
القول لمن يقال في حقه واسه لبطيئ **قوله** كما ان الشرطية خبرية ارادها جملة الجزاء فانها
يصدق عليها انها جملة منسوبة الي الشرط وقد تطلق الشرطية علي مجموع الشرط والجزاء **قوله** لان
الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة الخ اعترض عليه القطب في شرح الكشاف بانه ينافي ما سبق
له ان سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شي نزل فيها يا ايها الناس مكي ويا ايها الذين امنوا
مدني اجيب عن الاول بجواز كون تلك الاية من سورة التحريم مكية غايته ان يكون الحكم بالسورة مدنية
بناء علي التغليب وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله ابراهيم عن علقمة لا انه مختاره فان الجمهور علي ان
سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول بتجويز نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفي
بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب
نزل فيه يا ايها الناس فهو مكي اي متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين امنوا فهو مدني
اي متعلق بالمومنين الكاينين بالمدينة سوا نزل الاية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه **قوله** قلنا يمكن
ان يقال اعترض عليه الفاضل المحشي بانه يفوت غرض العلامة وقد فصله واوضحه بالامزيد عليه لكن
قد يجاب عنه بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه التعريف في سورة البقرة مع انها نكرت في الاية
الاخري كانه قال انما لم تنكر ههنا مثل ما نكرت في التحريم لقصد الاشارة الي المعهود واما وجه التنكير في
التحريم فلك ان تقول لقصد التهويل والحاصل ان مراد صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدي الايتين
واما بيان وجه التنكير في الاخري فلا يدخل تحت القصد وح لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي علي الشارح وانت
خبير بان ظاهر العبارة لا تساعده كما يشهد به الذوق السليم فتدبر **قوله** والمشركون لما سمعوا الاية
ان **قلت** الظاهر ان المشركون لم يعتقدوا بكون الاية من الله تعالي ولذا بقوا علي الاشراك بعد نزولها
فكيف علموا ذلك بسبب سماع الاية **قلت** ليس المراد بانهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة
بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الي الموصوف المذكور وموصوفيته بها سوا طابق
الواقع ام لا **قوله** ولم يبين ان اي موضع الخ قد يجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه انه

المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شايع لا يحتاج الى نقل وسماع في احاده كاطلاق قدعي المحكوم به ونظيره
استعمال السكاكي نفسه في اوايل الفن الثاني البرهان بمعنى ما برهن عليه والنضال بمعنى ما يناضل عليه
فليفهم **قوله** بل في اخر بحث تاخير المسند المتبادر منه ان تحقيق تقوي الحكم مذكور في اخر بحث الحالة
المقتضية لتاخير المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في اواخر الحالة المقتضية لتقديم
المسند فالمراد ببحث تاخير المسند المعنى اللغوي اي البحث المتعلق بتاخير الفعل في نحو قولهم انا سعيت في حاجتك
قوله والظاهر ان قول السكاكي الخ فيه ان قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير
كما توهمه العبارة بل بما قبله وقوله وربما كان اعتراض كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان
يقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سعيت انا في حاجتك تقصد
به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان **قوله** غلط فاحش لما ذكر في المختصر ايضا من ان التاكيد المسند لا يكون
لتكرير الحكم فقط ولان المقيد لتقرير الحكم فيما ذكره هو التقديم لا التكرير ولان سياق كلام المص في التاكيد الاصطلاحي
كما لا يخفى ولان الفرق بين المثالين والحكم بان في احدهما تقرير الحكم وفي الثاني تقرير الحكم عليه بحكم وان اعتبر
التاكيد في المثال الثاني بالنسبة الى ~~حدي~~ فليس بتاكيد اصطلاحي ولا بتاكيد المسند اليه **قوله** وبهذا يظهر
ان ما يقال من ان معنى كلام الساكن كلام المص كما يدل عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي **قوله** او دفع توهم التجوز
فان **قلت** جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير في هذه الصورة مع ان
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول **قلت** التقرير وان كان لازما في التاكيد الا ان القصد
الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير فللقصد الى مجرد التقرير كما سبق من
الشارح اشارة اليه فلا اشكال **قوله** ولا يدفع هذا التوهم الخ اشارة الى التوهم المخصوص السابق
وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو في الوصف مثل الاثنينية في الرجلان والغيبة في زيد يندفع
به كما اشير اليه في الشرح **قوله** وهنا بحث الخ حيث بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله
حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على التجوز
العقلي فبعيد لان التعرض لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض للبعض الاخر من غير ظهور
مرجح مستبعد جدا **هذا** ثم ان الحصر المستفاد من قوله لان الكلام انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع الخ ممنوع
لجواز ان يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكر في جاني الرجلان كلاهما نعم يمكن

وليس بشيء لان الحقيقة بهذا المعنى لا تقابل المجاز المطلق كما ذكر في التلويح صح

الموصعين فرق

الموصعين فرق بان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف العموم ونحوه
لكن هذا الفرق انما يفيد تعين دفع السهو في كلاهما لا تعين دفع المجاز في كلهم وقد اشار الفاضل المحشي الى
المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال فعلى هذا الخ فلا تغفل **قوله** لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد
اصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر "فجعلني مدفع عاقلين اماما" وجعلني امعزا لمتني بشيما لا "
حيث اطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامت وجعل الفراقوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان
من هذا القبيل وبقوله عليه الصلاة والسلام اذا سافرتما واذنتما فليومكما اكبركما فان ضمير يومكما للواحد لان احد
الشخصين اذا كان اماما فالماموم واحد وقد يستانس له بقوله تعالى يخرج منهما اللولو والمرجان اذ لا يخرج
الا من البحر المالح وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب لاثنين كما ذكر في التفسير وسيجي منا تحقيقهما
ان شاء الله تعالى وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرير وان كان فوق الاثنين كما صرحوا به في قوله تعالى
فارجع البصر كرتين **قوله** فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند فيه بحث اذ التجوز في مثله قد يكون في الهيئة
التركيبية لا المسند كما اشار اليه الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من قوله فانما يدفع ممنوع **قوله** وفائدته
وان كان البيان حاصلا بدونه الخ قال الفاضل المحشي وذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق حتى
يحتاج في دفعه الى عطف البيان فان **قلت** عبارة الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن عوص
ابن ارم بن سام بن نوح عليه السلام عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم
ولمن بعدهم عاد الاخيرة فارم في قوله تعالى بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه
ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عاد اسم علم لهم مخصوصا بهم تعسف وان حمل قول صاحب الكشاف
في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الاية حيث قال عز من
قايل والى عاد اخاهم هودا الاية فما وجه ما ذكره الشريف **قلت** عبارة الكشاف في تفسير سورة هود هكذا
فان **قلت** ما الفايدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه **قلت** الفايدة فيه ان يوسمهم بهذه الدعوة
وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة التي هي قوم
هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من السياق
لم يكن الجواب الثاني جوابا لان مدعي السايل حصول البيان من السياق فلا يضر اشتراك لفظ عاد
في نفسه ولهذا بني السوال على اختصاص لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل بقي في كلام

هاشم ح

الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة الفجر مخالف لما ذكره في سورة هود وفي سورة النجم حيث قال والفجر
فيهم عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة النجم ان ارم هو عاد الاولى
ومما ذكره في السورتين انهم عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اختلاف الرواية قوله ومما يدل على
ان عطف البيان الخ ان اراد به الاعتراض على المص حيث يوهم كلامه لزوم اختصاص عطف البيان
بالمتبوع فحيد بعد تسليم كون مراده الاختصاص على الاطلاق انه بنا على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره
الشيخ بن الحاجب من ان قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة ما
عسى يتوهم من ظاهر كلام المص فله وجه قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين
الغيل والسند والواو في والمؤمن للقسم والمؤمن اسم الله تعالى ماخوذ من الامن والعائذات جمع العائذة
من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العائذات منصوبة بانها
مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها له والغيل والسند موضعا
قوله قلت ليس في كلام السكاكي كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بما يذكر بعد الشيء من الدال
عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين
قوله على الجنسية والعدد المخصوص ان فسر العدد بما يقع في العدد بما يساويه فالامر ظاهر وان فسر
بنصف مجموع حاشيته فالكلام مبني على التغليب اذ الاسم الحامل لمعنى الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور
قوله مثالا للوصف المؤكد جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحيته له في المقام الصالح لا لانه
متعين له لكن لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح في اله واحد قوله لانه لا يقوم مقام المبدل
منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وفي الثاني اثبات الواحد منهما
وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لاختلت بذلك
الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الا اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه في حكم
السقوط ليست بكلية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي ولا كلام في ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب
عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا
تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله من ان قوله اعبدوا
الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عائد على انه لو سلم

كلية

كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع والعجب انه قال في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول
ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول
واطراحه واجب الاترى انك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك قوله
بل لا يبعد ان يقال انه بدل الخ هذا بنا على انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه
حيث قال نهي عن اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيامه مقامه يلزم اهداره بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل
اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض مولانا يوسف الاوبهي رحمه الله بانه لو لم يعتبر تقييد الاثنين بكونهما من الاله
لم يحصل المقصود الذي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وانه قيد فلنفيه الجن في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى فليتامل قوله نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل الحسن ان يسمى
هذا النوع من البدل بدل المطابق كما سماه محمد بن مالك في الالفية لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى
صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فان المتبادر من الكل التبعض والتجزي وذلك يمتنع ههنا فلا يليق
هذا الاطلاق فيحسن التادب وان حمل الكل على معنى اخر قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح
الكلام الاضافة في بدل الغلط لادنى التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل
الغلط لان سببه الغلط اولانه لتدارك الغلط وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح
الكلام بانه لتدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو نعم
لا يقع في كلام الله تعالى لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه
قوله قلت فما خذ هذا يمكن ان يجاب ايضا بان في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير
الحكم ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففي البدل زيادة
تقرير ليس في التاكيد قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح
قال الفاضل المحشي واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف العبارة وهو ان السكاكي
لما جمع بين التقرير والايضاح ابتدا في التمثيل ببدل الاشتمال واردفه ببدل البعض واخر عنهما بدل
الكل بنا على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه
في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه والتخصيص في الاوليين اظهر والمص لما اقتصر
على التقرير ابتدا في التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال

واعترض عليه بان هذه الاحسنية انما تتم لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما
فلا اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير والجواب انه قد لمع ان الكلام في مخصصات المسند الجزء من العلة
بل هو المتنوع في العلية بشهادة مع فلا يعارض الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم قوله
بالجمع المطلق الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل
في قولهم الماهية من حيث هي هي والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب من ان قول
بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييده الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد قوله
اي لتشريك الحكم للتابع والمتبوع هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة
مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال [illegible] في شرح المفتاح
قد تقرر في علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك في افادة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد او في حكم
مثل جاءني زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعني قام
وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من عطف الجملة على الجملة فانه من باب
التنازع وفاعل احد الفعلين مضمر فان قيل لعله جعله من قبيل الاشتراك في الذات من
جهة المعنى قلنا فيلزم ان يجعل اكل زيد وشرب من قبيل الاشتراك في الذات لا في الوجود
وهو خلاف ما صرح به المحققون قوله من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية فيه اشعار
بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل المحشي واشعر به كلام الشارح
فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد والتميز بحسب الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب
او التراخي يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك ان تقول بعد تسليم ان ذكر المعية ليس على
سبيل الاستطراد للحكم بان الوقوع [illegible] من التفصيل في باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع
في الازمنة على احد الوجهين بالنظر الى الواقع بناء على انه ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع المعية
في الزمان المستلزمة لتعدد المسند لانها لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر في شيء نعم
قول الشريف المعتبر في باب العطف الخ منقوض بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر فيها اصلا على ما حققه
الشارح فاما ان يقال قصد المحشي بان الامتياز بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الذهن الذي هو
المعتبر في حتى او يقال انه حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن وكما

اعتبار

اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى في بعض موارده بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى
قوله واحترز بقوله مع اختصار لا كما في شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى انه لو لم يقيد في
الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه
وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذكر الشارح من ان المناسبة هي المعتبرة في هذا
الباب وليس يلزم ان يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان يخص المقتضي لها بما ذكر من الوجوه ثم قال
فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد يكون امرا اخر سوى ما ذكر او ان ذلك المقتضي قد
يترتب على حالة اخرى قوله واحترز به عن جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة يريد ان فيه تفصيل
المسند مع ان منشأه ليس العطف على المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم ورود ان يقال
في كلم او العطف على المسند اليه يكون منشأ لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس مستقيم لتحقق ذلك
التفصيل من غير ان يكون العطف منشأ له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذكر العطف لحصوله
بدونه ولك ان تقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الثابتة ضابطة العطف بغير الواو
كما لا يخفى مآل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار لتوهم ورود ان
يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو وكما في فائدة الاختصار الاولى
ولو قال واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو بعده بيوم او سنة كما في المختصر لكان اظهر قوله حتى ترتب
اجزاء ما قبلها ذهنا لم يتعرض للتدريج بطريق التمثيل لا للحصر لانه المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب وغيره
ان يكون معطوفها بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها
او كالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق
فيه نقص ولو اشترط الجزئية لخصوصها لاحتيج الى تاويل المثال المذكور اعني مات كل اب حتى آدم
بان المراد مات آباؤك حتى آدم قوله وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه
الى ذلك القيد المراد من الدخول المذكور الدخول في الاعتبار والملاحظة لا انه وجد القيد اولا ودخل الاثبات
ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد ان مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى
يقال انه كان كذلك ثم جيء بجاءني قوله من غير تفصيل للمسند لا يقال اسماء الفاعل مسندة الى
الضماير المستترة العائدة الى اسم الموصول ففيه تفصيل المسند لانا نقول معنى تفصيل المسند ان يشير الى التعدد

المسند الواحد وترتيب افراده لا الى تعدد ماصدقات افراد المسند قوله لانه في معنى الذي يأكل
ويشرب وينام فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند اليه قوله ولو سلم فلا دلالة فيما ذكره
لما قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مساوية بشهادة القيود والاحترازات فالمنع
في مثله واضح وقد اشار الشارح فيما نقلت عنه في فائدة قيد الاختصار الى انه دافع مثال هذه الاعتراض صح
فلنكن على ذكر منك واعترض ايضا بان المقسم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند
يجب ان يكون لتفصيل المسند فيجب التزام انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل
واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير
بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر في مثله تامل قوله او انهما جاءاك جميعا فيكون قصر افراد كما ان
الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد عن الخطاء فيه الى الصواب كما سيظهر
ان شاء الله تعالى ثم انه يجوز استعماله لا في قصر القلب والافراد وفي دلايل الاعجاز انها يستعمل للقلب
فقط قوله لمن اعتقد ان المجي منتف عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول الظن الضعيف
الذي هو الوهم الفاسد قوله لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح فان قلت لا مخالفة
بين الكلامين لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجي عنهما بعد نفيه عن زيد ومراد
المفتاح اعتقاد مجي زيد دون عمرو في صدر الكلام والاعتقادان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما
قلت لما كان المفروض اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين بحيث يتوهم من انتفاء المجي
عن احدهما انتفاؤه عن الاخر فاما ان يعتقد مجيئهما او عدم مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا
يخفى قوله فلم يقل به احد اي لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به في الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم
القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل
المحشي من انه منقوض بقولنا جاءني زيد لا عمرو في قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين
بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد بل عمرو فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو
حتى يكون جاءني زيد لغوا واما صحة ان يقال من اول الامر ما جاءني عمرو فلا يضر لانه تعيين
الطريق في تادية المعنى المراد لا الزام استدراك جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزئه الاخر ولعل
المتكلم انما يختار تلك الطريقة لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي ولغيره من الاعتبارات المناسبة فان

قلت

اليه فصل لتعدد بتسليم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه لتفصيل المسند ح ليس

قلت المخاطب لما اعتقد الملابسة بين المتعاطفين ونفى المتكلم المجي عن احدهما توهم المخاطب عموم
النفي فالايجاب الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم وظهر لهذا فايدة معتد بها قلت غرض الشارح نفي القصر
بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين
ام لا قوله ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع في حكم المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف ببل عن
تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف بلا ولكن
فلا يخرجان كما توهم الرضي لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي
قوله وفي كلام ابن الحاجب الخ قال بعض اصحاب الحواشي صرح بذلك في الامالي والله اعلم قوله
واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم
ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا في النفي على مذهب الجمهور صرفت
حكمك من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوتا عنه قوله او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو في الاية ان لا يصرح بنسبة الضلال
الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم وهو ظاهر من المذكور في
المغني للبيب ان الشاهد في او الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر وههنا بحث وهو ان السكاكي
جعل هذه الاية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيصها طايفة بالهدى
وطايفة اخرى بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكاينون
في ضلال مبين فالمناسب بهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتاتى منه
النظر كالموصوف بالعلم اليقيني صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما
اراد النبي عليه الصلاة والسلام انجاءهم عن ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتاتى منهم
النظر الصحيح الموصل الى الحق قوله والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط فان
قلت قد مثل العلماء للتخيير باية الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت لا يجتمع الاطعام والكسوة
والتحرير الا ان كل منها كفارة بل يقع واحد منها كفارة والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الحكم
في اية الفدية عطف بيان لما قبلها وقيل بدل قوله لانه يقرن به اولا وقد يقال دخول لام قوله
الابتداء عليه كما في قولك ان زيدا لهو القائم يدل على انه من احوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه

بناء على كونه توطئة وتمهيداً للخبر لا انه قائم مقامه **قوله** مختصاً بالذكر لفظ مختصاً ههنا وفي هو له مختصاً
بان يثبت له المسند ليس بصريح في المقصور وهو دخول الباء على المقصور والاولى تبديله بمفرداً **قوله**
بان يثبت له المسند لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان
المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل
المحشي حيث قال كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسنداً اليه
باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج تصحيحه الى تكلف بعيد والصواب
بثبوت المسند له فتامل **قوله** بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الخ ههنا بحث وهو
ان الفصل في مثل هذا المقام وان لم يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق لكنه لا يحوز ان يفيد
بحسب ملاحظة العينية مثلاً اذا اعتقد السامع ان المتحد بحسب البطل الحامي هو عمرو لا زيد فقلت
زيد هو البطل الحامي يكون قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا قياس هم المفلحون والمتبادر من كلام
الفاضل المحشي وغيره ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد القصر اصلاً نعم افادته لقصر الافراد ليس
بظاهر فتامل **قوله** وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلاً بدونه سوق الكلام يدل على
ان المراد بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه لمجرد التاكيد مشروط
بكون الكلام مشتملاً على تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع من كونه للتاكيد وان لم يوجد في
الكلام اثر التخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع من كونه للتاكيد وان لم يوجد في الكلام اثر
التخصيص اصلاً اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد التاكيد في صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان
التخصيص حاصلاً بدونه او يحمل التاكيد على تاكيد التخصيص وفيه بعد **قوله** او قصر المسند اليه على
المسند سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لم يحصل من غير الفصل لا يمكن جعل الفصل له مع انه
قد انكره بما زعم من يدعي ذلك واجيب بان مبنى الانكار فيما سبق تعليله لكلام الكشاف فعلى هذا
تخصيص قول المص فللتخصيص بالمسند نحمله على قصر المسند على المسند اليه بناء على غالب الاستعمال لا لافادة
اصله الا ان في حمله قول المص فللتخصيص بالمسند على قصر المسند على المسند اليه ثم رده على من زعم ان
الفصل يجيء للعكس بعض نبوة عنه وبالجملة حمل الفصل في مثل الكرم هو التقوى على التاكيد ليس بمتعين
لجواز حمله على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاصين فيما يستقيم منه ذلك

قوله

قوله اي تقدم المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاصين يريد به ايراد الخبر
مقدماً على المسند على ما هو اصله كما يقال ضيق فم الركية اي اجعله من اول الامر ضيقاً لا واسعاً
لا انه يكون واسعاً ثم يضيق **قوله** ومراد صاحب الكشاف ثمة اي حيث قال انما يقال
مقدم ومؤخر للمزال لا للقار **قوله** ويعرف فيه معنى اي يعرف في ذكر الشيء معنى مناسب لاقتضاء
العناية والحاصل انه لا بد من اسناد العناية الى شيء يكون ذكر الشيء مقتضياً للعناية وعلة لحسب
المناسبة **قوله** ولا بد من تحققه قبل الحكم الاقرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية التي في حكم
الواجب في نظر البلغاء بقرينة ان الغرض اثبات الاصالة التي بمعنى الرجحان ووجه الاولوية
يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوماً عليه كان المسند مطلوباً بالنسبة فالاولى ان يلاحظ
قبله فالحكم في الموضعين بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشي جزاه الله فتامل **قوله**
يعني تحيرت البرية الخ اعترض عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين
جازم في مذهبه فكيف الحيرة **اجيب** بان الحيرة في كيفيته لا في اصله كما دل عليه قوله وفي ان
ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات على ان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اثر
حيرتهم وان كان كل من الفريقين جازماً في مذهبه فليتامل **قوله** من الرفات الرفات على وزن
الفتات الحطام وهو ما يكسر من اليبس **قوله** كذا في ضرام السقط السقط في الاصل ما يسقط من
الزند عند الاقتداح سمي ديوان المعري به والضرام بالكسر في الاصل اشتعال النار ودق الحطب
الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضاً سمي به شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل **قوله** يعني
بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت
مع ان الظاهر اللف والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعي الى الضلال هو القائل بالمعاد
بناء على ما اشتهر وثبت في كتب التواريخ ان ابا العلاء ملحد منكر للحشر ويومي اليه بيته المشهور عند من له
ذوق سليم وهو **قوله** يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار وقد رده من رده
عليه بقوله عز الامانة اغلاها وارخصها ذل الخيانة فافهم حكمة الباري **قوله** ولا القفنس
هو على ما قيل طائر في بلاد الهند يضرب به المثل في البياض له منقار طويل وهو حسن الالحان يعيش الف
سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب حوله فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار

فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق الله تعالى من رماده بيضة وقيل بعد ثلاثة ايام مثله قوله لانه كاتيا
السباق السباق بالباء الموحدة ما قبل الشي والسياق بالمثناة التحتانية وهو العبارة ههنا قوله
واما تعجيل المسرة او المساءة للتفاول او التطير يحتمل ان يكون قوله للتفاول والتطير علة للمسرة والمساءة
بناء على انهما انفسهما مسببان عن التفاول والتطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له باصل التفاول
والتطير على زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاول او تعجيل المساءة
الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلها متضمنا لتعجيل سببهما لم يتعرض له المص ويحتمل ان يكون علة
للتعجيل نفسه وايا ما كان ففي الحكم لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما
لان اسم المسند اليه يصلح للتفاول فتقدمه الى السامع لتسره او لتسوءه وتوجيه القصور على الاحتمال
الاول ان التفاول حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ويرد فيك المعرض ما سالني فعلت فقصدنا سعيد
فكان اسم الامير لهن فالا حيث جعل اسم السعيد تفاولا له للتوقع مع تاخره فكذا المسرة المسببة عنه
فالمقتضي لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاول مثله والجواب ان التفاول قد يكون
باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون
بمضمون الكلام كما يتفاول سعيد في دراك فانه قد يتفاول بكون سعيد في داره ونفس هذا التفاول حاصل
سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند والمص اشبه عليه الفرق بين التفاولين
وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا تنفك عن التفاول اذ قد يحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام
فالمقتضي للتقديم تعجيل المسرة الحاصل من التفاول لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر
الاسم في اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتامل قوله والسفاح في
دار صديقك السفاح في الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من العباسية رضي الله عنه قوله مثل
الظهار تعظيمه بناء على ان التقديم في الذكر اللساني يشعر بالتقدم في الشرف والرتبة العقلية ثم ان
الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم لينبئ تقديمه بحسب المقام عن ان
القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيم ورجل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد
اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار
فيه بحث لانا لا نسلم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه

يحصل

يحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير مستفاد
من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقيره فتدبر قوله
وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا الى معنى كونه متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من
المتصفين المشتهرين به قوله نعم لو قيل في المفتاح الا هذا انما يرد اذا كان مراد السكاكي ما ذكر
واما اذا كان مراده او لان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الخبر له وهما
اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال
الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال
يشرب الزاهد لم يرد قوله متى يهزز بني قطن الهز التحريك والبعث وبنو قطن قبيلة والعوا تق
جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب ورزان جمع رزين ككرام جمع كريم من رزن الرجل بالفتح فهو
رزين اي وقور والالام النزول وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا
السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقرام قوله
اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف لا قوله جلوس لاحتمال التقدير المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله
ضيف الخ لانه ضيف فاعل فعل يفسره ما بعده قوله واجيب بمنع الاشتراط قيل عليه المنع
خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع سند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض
انا لا نسلم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع
فالاولى الاستدلال بقول ائمة التفسير دون التعرض للمنع قوله وما انت علينا بعزيز صرح في المفتاح
بوجود الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك لانهم من اهل ديننا لا انت يا شعيب والدليل على ارادة
هذا المعنى مبسوط في شرح المفتاح لكن فيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان المقدم كان
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي وان تدعو الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زيد
عرف كما سياتي والظاهر ان انت على تقدير تاخيره بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى
ارتكاب الوجه البعيد اعني ان يعتبر ان انت تاكيد للمستتر في عارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار
اعني الباء زائدة فيجوز تقديم ما في حيزها عليه وان ابيت فبمقدر يفسره بعزيز قوله وما انت علينا بوكيل اي
بكفيل لحفظ اعمالهم قوله عن مناسبة المقام بل المناسب له التقوي والتقرير محققوا انهم حققوا في انزالهم

الضيف واعترض عليه بانا لا نسلم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة
بانفسهم ولا يكلونه الى خدمهم كما هو الداب في اكرام الضيف وتعظيمه اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كمال
اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم وبخدمهم لا ان يتركوا خدمهم ويباشروا بانفسهم مع
ان العادة تابى عنه كما لا يخفى على المتامل على انه يفوت حينئذ حسن التقابل مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه
ولو التزم بتقدير المسند اليه مقدما تنبيها على كمال رفعتهم ثم انه ركيك لا يستقيم في نظائره كما لا يخفى قوله
بل التخصيص بالذكر فيه انه لا تعرض في كلام المفتاح للتخصيص الحصري كما في مثل انا سعيت كما ذكره في
مقتضيات تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر مع عدم الظهور في المثال اقل
تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هي مردودة بتصريح ائمة التفسير قوله
تخصيصه بالخبر الفعلي اي بنفي الخبر الفعلي على حذف المضاف لان المقصود تخصيص المسند اليه المقدم في المثال
الذي ذكره بنفي الفعل كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام من المص مبني على قرينة على عبد القاهر كما يشير اليه المص
في اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي الذي او لا فعل وفاعله ضمير المبتدا الا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه
بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا قوله وصاحب المفتاح
قال الفاضل المحشي وهذا هو الحق وذلك لان التقديم الخ وانت خبير بان ما ذكره يقتضي جواز التخصيص فيما
اذا كان المقدم اسما مظهرا على جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما سيجيء قوله لان التخصيص
انما هو بالنسبة الى القصر المستفاد من قوله انما هو اضافي كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في
العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القائل كما في قصر التعيين
نعم لم يتعرض له ههنا وفيما سياتي في مواضع لعلمه بالنسبة الى مقابله وعلم ظهوره خطا
المخاطب فيه كما نبه عليه في بحث العطف على المسند اليه قوله ولا انا ما رايت احدا اي
لا يصح هذا المثال ايضا بنا على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة
الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكر في المفتاح بلفظ الاستهجان قوله
لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم لفظة على متعلقة بنفي لا بالرؤية يدل عليه قول المص فيما
سبق فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص
قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الخ اجيب بان كلام المص بيان لحاصل المعنى بانه يكون مراده ان المنفي

هو الرؤية

١١٧

هو الرؤية الواقعة على كل احد بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لا نفي العموم
وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو
وهكذا فتامل قوله اذ لم تكن همزته بدلا عن الواو بان يكون مهموز الفا وهذا احتراز عن احد في
قوله قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال ما همزته
اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا كلفظ ارم وارم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة قوله ردا على من زعم
انك رايت كل واحد واذا كان ردا عليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيصح قوله
قول المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره ذلك المعترض وفيه نظر اما اولا
فلانك تحققت ان مراد المص تخصيص نفي الخبر الفعلي والا لم يستقم كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال
المذكور على ما زعمه ردا على من اعتقد ان غيرك وحده ما راى احدا او شاركك في عدم رؤية احد ولا
يخفى ان خطاء المخاطب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشي
فكانه لم يفرق بين ما انا قلت هذا وانا قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون
كل الا انه في الاثبات للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص لا يكون الا معه فيكون معنى المثال المذكور غيرك
راى احدا لم يبعد واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية كل
الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لا نم وجوب التطابق فانك اذا قلت
لمخاطبك رايت شخصا ما فقال لك ما انا رايت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى
التطابق الصوري فتامل قوله لان هذا الامتناع جار الخ هذا رد للوجهين معا وقوله وايضا
مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني بقي ههنا مناقشة وهي ان جريان
الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجها لفساد ما ذكره المعترض لجواز ان يكون وجه الامتناع
متعددا مختلفا وانما يظهر الفساد اذا اجري الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى
وقد يجاب بان المص ههنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما انا قلت شعرا وما انا قلت
شيئا مع قوله ما انا رايت احدا في قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجميع على كون المنفي عاما كما سيجيء فيكون
التخصيص في الدليل غلطا صرفا عند المص فليتامل قوله لا على جميع الناس وان بني الامر على كون
جمع نكرة في سياق النفي يكون توسط كون احد بمعنى الجمع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد

بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر
لم يلتفت اليه الشارح قوله بل يكفيه ان يكون راي احد هذا الكلام مردود عند الشارح بل محققم
وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على
السنتهم قوله وهي متقاربة ما نقله من بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره فيما
سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال وفي قولنا ما انا رايت احدا او رجلا يفيد عموم النفي الخ متحدان في
المآل وهو انه لا وجه لفساد المثال المذكور مختلفان في التقرير متقاربان فيه كما لا يخفى قوله
فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير المتبادر من المشاركة شركة المعية والبدلية فيكون اشارة
الي انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى قوله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير يريد
انه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انفهام التخصيص من التقديم بتتبعه من النحوي ذوطبع مستقيم
ويؤنسه ان تقديم المسند اليه يومي الي ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطا في هذا القيد فكان اهم
عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص النفي لا نفي التخصيص من قولك ما انا سعيت كانفهام استمرار
الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل عليه لو وانفهام دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام
من الجملة الاسمية الداخلة عليها لا كما حققه الشارح في بحث لو قوله وفي هذا اشارة الي
الرد اي في قوله لم ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ لهذا يفيد القصر يعني ان علة
الامتناع ما ذكرته لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالنحوي لا بالوضع لم يقل
وفي هذا تصريح بالرد علي الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين
فليفهم قوله وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا الخ رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع
فيه باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما زيد فمسكوت عنه لان إلا
لا يصح ان يكون للاستثنا لعدم صحة الاستثنا المفرغ في الاثبات كما عرف في النحو فيكون بمعني غير
فاذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان زيدا ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا
وفيه نظر اما اولا فلان الا انما يحمل على غير اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاءني
الا زيد بمعني غير زيد صرح به في كتب النحو والموصوف ههنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز
حمله عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثنا لم يتعين عموم المقدر فلا يتم ما ذكره المص ايضا

تأمل فليس في الكلام اذن اشارة الي قصر التعيين ومثله سياق في كلام الص ايضا ووجهه ما نبهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من الشركة المعية صح

في وجه فساد المثال فيتم كلام الشيخ الزاما عليه قوله وعندي ان قولهم ان نقض النفي بالا
الخ ليس المراد ان هذا الاعتراض حق حتي يتوجه عليه انه زاد في كسر الفاروره كما ذكره الفاضل
المحشي بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المص من مقدمتي دليل
الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة ظاهر اندفاع ما اورده عليها واما هذه المقدمة فمنعها
موجه ظاهر بحيث يحتاج في دفعه الي اعمال روية ولو سلم فبني تصلفه فيما سبق اطلاعه على مراد
الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصفحهم كتبه لا لحقية كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتامل قوله
هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله هذا هو مبني التناقض فاذا تم تم البحث ولذا
فرض الشريف في شرح المفتاح وحدة الضرب فبني التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر كلامهم يدل على
ان الامتناع كلي ومطلق الفرض المذكور ينافيه قوله فالاستثنا انما هو من الاثبات الاستثنا
المفرغ من الاثبات وان لم يكن فيما لا يستقيم فيه المعنى الا اذا اراد الشمول لزوم كذا اذ لا يجوز ان
يكون من النفي لرجوعه الي الفاعلية لا الفعل بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا علي غير
لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثنا من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثنا
مفرغ على نمط ضربه الا زيدا قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف علي مقدر والمعنى فقد
ياتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا قوله وليس اذا قلت سعيت الخ اسم ليس ضمير
الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون
وفاعل يكون وهي تامة ان مع اسمه وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع وقد وقع في موقع
الخبر صفة سعي والواو في قد على ما في بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدمها في عبارة المفتاح وفيقصد
بالنصب معطوف على ان يكون ثم ان السكاكي انما اتى بالوجوب ههنا اشارة الي وجوبه فيما اذا قدم لا
لتحقق الجواز قوله غير مشوب حال من السعي قيل فيه سماجة لان انتفاء الشوب بهذه الامور صفة
للفاعل الذي هو المؤكد لا السعي كذا في شرح المفتاح للشريف وكذا ان يجعل حالا من كاف منك اي عقيدا وجود
سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته وادائه بتجوز الخ فيدخل عدم الشوب تحت الافادة قوله
والشيخ العلامة قد اورد علي نقل عن الشيخ رحمه الله انه قال لا اشكال في هذا الكلام سوى ان الشيخ العلامة في
الا انه ردد بين التجوز والسهو والنسيان باعتبار مشاكلة سوق البيان قوله انما يستعمل لرد الخطا في

بجزء

على

الفاعل هذا الحصر اضافي كما يشعر به قوله لا لافادة وجوه السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما ياتي
للتخصيص ياتي للتقوي فلا وجه للتخصيص قوله فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه الضمير في انه
راجع الى وجوه السعي لا الى الافادة ولذا ذكره والمراد من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم وباستعماله
وبين قصر السعي على المتكلم لا بين رد الخطا في الفاعل وافادة وجوه السعي لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف
يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحشي الا ان لزوم رد الخطا في الفاعل لافادة وجوه
السعي غير ظاهر فعكسه كان ظاهرا محل بحث ويحتاج الى توجيه على ان اللزوم بين الرد والافادة
وان سلم في الجملة فانما نسلم لزوم افادة السعي لرد الخطا واما عكسه فلا وجه له في اعتبار قصر الاقدام
اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد لا ينفيه عن الاخر فليتدبر واعلم ان الشارح العلامة
قال في شرحه ويجب ان تعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاولين يعني سعيت وسعيت انا لما لم يجب ان
يكون في صورة علم السامع كاستعمال الثالث يعني انا سعيت بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا
ان يكون في صورة استعمالها في صورة علمه ويكون حكمهما حكم الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما مسبوق بالتحري
او سهو ونسيان هذا كلامه فعلى هذا قول الفاضل المحشي وسكت عن بيان حال سعيت الى محل بحث لانا
لا نسلم انه لم يتعرض لحال المثالين لا في الابتداء بل قد تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان تعلم الخ قوله
فيكون مجازا قد يناقش فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند
ارباب المعاني اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما صرحوا به والجواب ما ذكره الشريف
في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر مسمى في علم البيان بالكناية من ان الحقيقة والمجاز والكناية
تكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على
عرفهم فلا اشكال قوله او باعتبار انه معناه فيكون سهوا الظاهر ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ
لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطاري على المعرفة لا ما ذكره العلامة من معناهما
قوله فان كان قد نسب الى الغير لساهل كان تجوزا يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى
الغير باعتبار مجازي فنسبته الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا كان
نسب الفعل الى الغير لساهل لم يكن مخطئا اذ لا خطا في المجاز وقد ذكر اولا ان هذا التركيب انما
يستعمل عند خطا المخاطب في الفاعل وهل هذا الا تهافت وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا

اعتقد

اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطا في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مساهلة فلا قوله
اذ ابني الفعل على معرف اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله واذ بني على منكر ولما سبق امثلة البناء على
المعرف دون البناء على المنكر اختار في الاول لفظة اذا الدالة على التحقق والثبوت وفي الثاني ان ثم في
لفظ البناء اشارة الى تقدم المسند اليه لان البناء يقتضي تقدم المبني عليه الذي هو كالاساس قوله
تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او
نوعا او غير ذلك كالرجل والمراة فاذا قيد بكلي اخر تخصص الواحد كما في رجل طويل صار نوعا ثم الظاهر ان
المراد بقوله او الواحد منع الخلو لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له
دون تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط بينه بما نقله من الشيخ لكن قوله فيما سياتي وقد ياتي للتقوي
لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص يقتضي في هذه الارادة فليتامل فيه قوله رجل
جاءني المجوز لوقوع النكرة مبتدا كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاءني الا رجل كما بين في كتب النحو قوله
بهذا الكلام الجاري على معناه الظاهر ومتعلق بالمخاطب اي الذي خوطب بهذا الكلام قوله او اعتقد
انه امراة ان اراد اعتقاد انه امراة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان
اراد اعتقاد انه امراة سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه
الثلاث وهو الاوجه وان كان الاول اظهر نظرا الى قصر الافراد لا يظهر في صورة دفع القصد الى الوحدة
لان اعتقاد ان الجائي رجلان لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع
حتى يمكن اعتقاد المخاطب به قوله ولعلنا نورد كلامه لما كان الانسان غير متكل على عمره شبه حاله
بحال من يترجى الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل في المستقبل فاورده بصيغة الترجي الدالة على
ترجيه من نفسه على سبيل التجريد قوله فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارته مشعر بعدم احتمال
المظهر للتخصيص عنده قطعا وقد اشار في شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارة
المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التي ذكرها جار في
المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجاني هو الحري الحقيق بالقبول قوله يعني الصور الثلاث يعني هو
عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي
على السواء وحق الثاني الحمل على التقوي والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان

لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدا من اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير فلا يفيد ح الا التقوي
وان يكون في الاصل موخرا بان يكون الاصل عرفني هو له على انه فاعل لانه ليس من موانع جواز انفصال
ضمير الفاعل بل على انه تاكيد للفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد ح التخصيص
واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم
المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فيتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوي
واما رجل عرف فلا يحتمل الابتدا لفوات شرط المبتدا اعني التعريف والتخصيص فيتعين الحمل على انه
كان في الاصل موخرا بدلا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان
رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم
الا ان يقال قول السكاكي بالحصر عند كونه مبتدا لا في كل تقدير تامل **قوله** واستثنى المنكر اي من عدم
جواز تقدير كونه موخرا كما في نحو زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم
المستتر في الفعل الاسم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام
الشايع الكثير النظاير عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا حكم بعدم الجواز واما ما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير
ويحمل عليه **قوله** اي على القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتدا قدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع
عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث **قوله** اي ان رجل بدل من الضمير
فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا
رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشايع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في
مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرفا
رجلان فهو دايما في التقدير دون التحقيق كذا في شرحه للمفتاح وقد نبه ما كان على ان الكلام في ابدال
الاسم المظهر من المضمر المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه **قوله**
اذ لا سبب له للتخصيص سواه اعترض عليه بان صاحب المفتاح قايل بالقصر الفردي فلا حاجة الى ما ذهب
اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجال والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق
الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد **قوله** لان المهر لا يكون الا شرا ظاهره ان الامتناع مبني على
ان الاهرار مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز الى غيره واعترض عليه السكاكي اشار في مباحث القصر الى بحو مجامعة

اي

بان ح

لامع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة في نفسها محتملة لاختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر
الاختصاص لا عنع القصر كيف ومنع ههنا ان يراد ان المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور وقد
يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذكر الاختصاص معلوم لكل عاقل
كما دل عليه كلام الفاضل المحشي **قوله** واذ قد صح متعلق بمحذوف اي لزم طلب وجه له والفاني فالوجه
تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما
صرح به بعض النحاة **قوله** بل امتناع تقدم التابع اولى لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم
تقديمه على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم
الفاعل فانما هو من جهة واحدة **قوله** واقيم مقامه ضمير اي مقارن لاعتبار الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل
بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ التابع والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى عمل اخر بخلاف الثاني فانه يحتاج
فيه الى الاتيان بالضمير الذي هو اجنبي لا يجدي في هذا المقام **قوله** بنيت بها قبل المحاق بليلة قيل البيت
للثعالبي في قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها لما راها لحلاوة ثم انكشفت سوأتها بعد التزوج واول القصيدة
عجوز تمنت ان تكون فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى العطار تبغي شبابها
وهل يصلح العطار ما افسد الدهر وما غرني الا خضاب بكفها وكحل بعينيها واثوابها الصفر
بنيت بها البيت بها البيت العجوز المراة الكبيرة السن ولا يقال عجوزة والعلة تقوى بها وجمعها عجز بضمتين
والاحدب بالحاء الظهر والضمير في بها راجع الى العجوز وفي الصحاح بنى فلان على اهله بناء والعامة
تقول باهله وهو خطاء وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليه قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل
داخل باهله بنى هذا كلامه فظهر ان حق الكلام ان تقول بنيت عليها والمحاق ثلث ليال من اخر الشهر والمحاق
القمر خلو وجهه المواجه لنا عن النور الواقع عليه من الشمس بسبب وقوعه في ظل الارض والمراد من
قوله فكان محاقا كله اظلام الشهر كله عليه من كمال النفرة **قوله** عليك ورحمة السلام اوله
الا يا نخلة من ذات عرق ذات عرق اسم موضع وقوله على وجه اشار به الى وجه اخر وهو جعل
ورحمة الله معطوفا على المستكن في عليك قيل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير
تاكيد ولا فصل بين المعطوفين وفي اواخر الباب السادس من مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من
تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه

اي عيوبها
سوأت
جمع سوأة

واما ما ذكره الاتقاني من انا لا نسلم عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم
في الظرف فالظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على وجه اشارة
الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام الثاني مفسرا له وان يكون اشارة
الى كون ورحمة الله جملة معترضة على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه
الاول من الوجوه هو الذي ذكره في شرحه للمفتاح قوله لو كان يشكي الى الاموات اسم كان ضمير
الشان وخبره الجملة التي بعدها والى متعلق بيشكي يقال شكوت الى فلان وفي التنزيل انما
اشكو بثي وحزني الى الله وما في ما التي موصولة قائمة مقام فاعل يشكي ومن بيان له والكمد الحزن
المكتوم ثم اشتكيت عطف على كان لاشكاني جواب لو والهمزة للسلب اي ازال شكايتي وسكان
وقهد اسما تلو ضعيفين واعلم ان كونه في لي وساكنه عطف على قبر مبني على ما هو الظاهر المتبادر
ويمكن ان يقال انه فاعل فعل محذوف يدل عليه المذكور فهو من عطف الجمل والتقدير واشكاني
ساكنه او يكون وساكنه بالجر على القسم والضمير للقبر فافهم قوله وكذا رجل جاءني بدلا اصطلاحي
فالسكاكي يخالف اجماع النحاة في تجويز تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكار عطف
المجاز العقلي ويرد على هذا القائل ان السكاكي صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاءني لفوات شرط
الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحي عنده وكذا الكلام في غيره حيث بني الكلام فيه على ان الاول
مبتدأ ومسند اليه على ان كلام السكاكي في اوائل الفن الرابع حيث قال قوله عليك ورحمة الله السلام
يلزم ان يكون عديم النظر وان لا يسوغه الا نية التقديم والتاخير يدل على امتناع تقديم التوابع في
السعة ويدل كلامه ايضا في اوائل الحالة المقتضية لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز تقديمه
ولذلك تعين الظرف في مثل قولك في الدار رجل للخبرية وتعين نصب راكبا في قولك جاءني راكبا رجل
قوله ثم لا نسلم انتفا التخصيص معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لا نسلم جواز
تقديم الفاعل المعنوي ثم لا نسلم الانتفا الخ قوله ولانتفاء التنكير الخ جواب عن منع الحصر اعني قوله
ثم لا نسلم قيل انه كلام على السند قلنا هو مساو للمنع في زعمه قوله لانا نقول قد ذكرنا الخ يعني
ان تقدير التاخير على الوجه المستبعد في المظهر لتحصيل الحصر انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة
في النكرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه مبتدأ كالمظهر المعرف والحصر فيها يستفاد من الوصف

كما سبق

كما سبق فالاعتراض بانه يقتضي ان يمتنع تقدير التاخير في انا قلت ايضا لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف
وهم محض قوله والا فلا توجيه لكلامه اي وان لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف بل يكون
من تقدير التاخير فلا توجيه لقول السكاكي ان ذلك الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة
والضرورة ح في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتدا بالتخصيص بالوصف قوله اذ لم
يقصد به التخصيص النوعي الخ قد يسبق اه قصد التخصيص الفردي ايضا يحتاج الى اعتبار
التاخير لئلا تغفل قوله ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير قد اجاب الفاضل
المحشي بقوله اذا قيل الخ لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قباحة الحصر بناء على
ما قرره انما هو اذا اجري الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية
فلا خفا في امكان اعتبار الحصر وحسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يجزم عند
سماعه بان سببه الشر فالقاء ما يفيده اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة
وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي قوله ثم قال ويقرب الخ قد اشرنا في اوائل
الكتاب الى ان ثم اذا دخلت على جملة تجي للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى بعد
ما اخبرتك عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرتك عن قولي ويقرب
من هو قام الخ فلا يرد ان حديث القرب في كلام المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه
لكلمة ثم قوله لم يتفاوت في الخطاب الخ لعل السر في عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف
اي انا رجل قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه التعسف
ان المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو الجائز في قصبات السبق في مضمار العربية خلافا
للاخفش وابي علي والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الاصل ففي
جعله مفعولا معه مصيرا الى الرجوح المختلف فيه وترك الراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده
لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة في جملة قال الشيخ في شرح اللباب واعلم
ان تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مفيدين احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جملة
مقصود بالنسبة والمعمول الاول الذي يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع له فهما متلازمان اذا قلت
جيت وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا في المجي اصل وانا تابع له فيه واذا اريد استواؤهما في المجي قلت

انا وزيد بالرفع هذا كلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل في المعلول فيما نحن فيه وهو القرب في التقوى
ثبوت التقوي وعدم الكمال تمكنه والاصل في العلة هو تضمن الضمير وشبهه بالخالي تمكنه كما صرح
بذلك الفاضل المحشي فاذا جعل وشبهه مفعولا معه يستفاد منه ان الاصل في العلة هو الشبه وهو
خلاف الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل المحشي قوله لكونه فيهما فعلا عدل به الى
صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل صلة ولا اعراب للصلة بل لها مع الموصول فما وجه الاعراب
الجاري عليه قلت لما كان الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف اجرى الاعراب
على الاسم المركب قوله ولا عومل معاملتها في البناء قائم مع الضمير كما صرح به الشارح فالاعراب في مثل
رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقائم الذي هو الاسم
المركب الذي هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل قائم ابوه فان المجرور بالصفة
هو قائم فقط وان اراد مجرد قائم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا وجه لبنائه ولا معنى
لحديث المشابهة وترك الحكم واجيب بانا نعلم قطعا ان الخبر في مثل زيد قائم هو قائم مع الضمير وان
الاعراب الجاري على قائم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني
اجرى على الاول ولا شك ان ما اجرى عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لقائم وحده
استحقاق الاعراب الذي اجرى عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا
والوصف في رجل قائم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجرى الاعراب
على الجزء الاول لما ذكر قوله واما الثانية فبانه لم تجعل جملة رد عليه الشارح في شرح المفتاح
بان ذا بتنا عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير من غير ان يبني معنى يخرجه عن الكلام
خارج عن القانون والتحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات
والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة
للام فانه حينئذ مقدر بالفعل فيكون النسبة اصلية او وقع في مثل اقائم الزيدان فانه مع كونه جملة
كلام وما عداهما فليست نسبته اصلية بل على سبيل التبعية بالفعل لاشتماله على معناه وقد
يجاب عن الرد بانه لا حجر في التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب
متنوعة وفيه ما فيه قوله واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه منصوبا اتبعه على الضمير
مستترا

ا حيث اعرب في نحو رجل قائم
واورد عليه انه ان اراد
بالذي لم يحكم عليه بانه جملة
ولم يعامل معاملتها في
البناء
صح

البارز

البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف
ابوه بايراد المبتدا ثم ان القطع بكون المنعوت الاول للاتباع تابعا ناش من خصوصية المقام وقد يكون
الامر بالعكس كما في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة فان اللعنة هي المفعول الثاني تابعة هذا
وفي قوله اي جعل تابعا العارف المسند الى الضمير العارف المسند الى الظاهر مسامحة اذ المراد على
قياس ما سبق لعارف المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا
يخفى قوله ولعله اراد الكلام في ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره مفرد لشبهه
بالخالي عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذا عارف اذا اسند الى بحث
اخر لم يقع فيه الكلام ولا يساعده المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان العارف اذا اسند الى الظاهر
فلا مساغ لتثنيته وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريق التبعية قوله لفظ مثل
وغير واما لفظ نظير وشبه ونظائرهما فقليل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا لم يذكرها ثم المجوز
لوقوع مثل وغير مبتدا تخصيصها بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما في الابهام على ما ذكر في كتب
النحو واعلم ان الفاضل المحشي فصل استعمالات مثل وغير بما لا مزيد عليه الا انه قد ترك في اخر البحث
وايضا لا معنى للتعريض بنفي الغيرية ولا باثباتها محل بحث اذ قد يكون للتعريض بهما معنى معتبر
اذا اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى معتزلي معين انه غير قدري هربا من الاندراج تحت
قوله عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة فقلت له غير القدري لا يقول بتعدد الخالق مريدا بالغير
مطلقا حصل التعريض لذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق لما
اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير سني مع بغضه ابا بكر رضي الله عنه فقلت له غير السني يبغض ابا بكر
رضي الله عنه حصل التعريض لذلك المدعي باثبات الغيرية والكناية في اثبات عدم البغض لمن
اضيف اليه غير وهذا القدر يكفي لتصحيح اصل الكلام الراجح فتدبر قوله لزم الثبوت لذاته والنفي
عنه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم
يلزم الثبوت لذاته والانتفاء عنه بالطريق الاولى غايته التساوي قلت المراد بالكون على الصفة
التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى فتحقق معنى الاولوية
ظاهر لانه لما ثبت الفعل مثلا لمن شاركه في اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق

الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظ مثلك حيث كان المتبادر كون وجه الشبه
في المشبه به اقوى وكذا ان تقول وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو
حكم الكنايات قوله من غير قصد الى انسان الخ هذا القيد معتبر في جميع صور الكناية بغير فانك
اذا قصدت بقولك غيرك لا يجود سلب الاتصاف بالجود عن غير معين له يلزم اتصاف المخاطب به لجواز
ان يكون المتصف به اعتبار الخ قوله بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير
مماثل يعني يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء اما اذا
اريد به انسان معين فظاهر لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا وعمرا واما اذا اريد المطلق فوجه
التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم ففي هذا الوجه حصل فيه نوع
خفا واما في الغير فغير ظاهر قوله لم ينشأ من ارادة التعريض حاصله انه لم يقصد بغيرهم ههنا
امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد بكون ذلك القول ناشئا من عدم ارادة التعريض
الا انه ليس ناشئا من التعريض على سبيل الكناية كما في ضربني من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان
يقال ان هذا القول ليس مما ينشأ من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء مما ليس منشأ له فلما جعل غير ارادة
التعريض منشأ له تعين ان ارادته ليس منشأ له وعلى هذا القياس توجيه الكناية في ذكر ضربني
من غير ذنب قوله لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم سيجي ان الكناية ثلثة اقسام ما يطلب
بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب فيها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي
اثبات امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل
وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك حي مستوي القامة عريض الاظفار في الكناية عن
الانسان قوله قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل الخ في قوله وقد يقدم لانه دال على العموم
عطف على قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما توسطهما من الابحاث فهو
من تتمة المعطوف عليه فان قلت المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول
ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الاخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك
ساكرمك فتقول وزيدا اي قل وزيدا اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى قال اني جاعلك للناس
اماما قال ومن ذريتي ثم ان الضمير في قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا لا الى لفظة

قد لما افادت

قد لما افادت ح جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح
بيانا لما في الواقع قوله فالتقديم يفيد عموم السلب لم يذكر ههنا اداة الحصر كما ذكر في معادل
التاخير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس قوله يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد فظاهر العبارة ان تقول يكون معناه ثبوت انتفا القيام لكنه راعى كلام المصنف حيث قال
المستلزمة نفي الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم قوله وقد حكم بنفي القيام اي بانتفائه على ان يكون
مصدرا من المبني للمفعول او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات
فليس مدخول الباء المحكوم به قوله المستلزمة لنفي الحكم من الجملة يعني رفع الايجاب الكلي كما يشير
اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفي الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعدم صدق مثل لا يحمل هذا
الخشب الكل مع صدق ليس يحمل البعض قوله فالحاصل ان التقديم الخ فيه بحث وهو ان
قولك انسان لم يقم نفي لعموم القيام بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد
دخول كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس على ما ذكره الشارح فالدليل السابق لا يتجه به الحمل على
عموم النفي ولا على عدم الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقم انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم بذلك
الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيتجه عدم الحمل على نفي عموم ولا يتجه الحمل على نفي العموم
بطريق الاحتمال ويمكن الجواب بان المحتمل بحسب اللغة اعتباران احدهما جعل كل داخلا على
القضية المنفية والثاني جعلها مدخولة النفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم
بطريق الاحتمال اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات فلما انتفى احدهما تعين الاخر
فليتامل قوله انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي هذا كليست صرح به بناء على الاعم الاغلب والا فقد يتوجه
القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي وان شئت فاعتبر والله لا يحب كل مختال فخور ونظايره
قوله وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع قيد لما قبله واشارة الى ان الحكم في المهملة على
الافراد اذ المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يبين كميتها فيخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها
على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع قوله وههنا بحث لان كون هيئة القضية الخ قيل عليه
كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم تصلح للجزئية وهو ممنوع لما مر من الفرق بين لا رجل
بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق

النفي

النفي محمول على الاغلب واجيب بان المدعي ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سوا كانت تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف القايل المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يفيد عدم افادته ذلك في صورة اخرى قوله كما انه في الموجبة سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنونة قد تعم في الاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت قوله على ما قال في الاشارات اي عدم انحصار السور فيما ذكره القوم وكون التنوين سور الجزئية في الجملة بنا على ما ذكره الشيخ الرئيس وان لم يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة العرب قد تدل الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن يتم مقصود الشيخ حيث فهم منه ان الالف واللام تكون سور الكلية على تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا مدخل لايجاب التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السورية بل في نفي الاهمال مطلقا كما لا يخفى قوله وان كانت كلمة كل اشارة بالحكام لفظة كلمة الى ان التانيث في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار تاويل كل بالكلمة والا فقد تقرر في كتب النحاة الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت واما لهما قوله كما اذا قدم تابع الفعل للنفي هذا مبني على ما وقع في الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الثاني فقط قوله فالاقرب ان يجعل الخ فيه نظر لانه ينتقض بمثل ما انا اخذت كل الدراهم لانه معمول للفعل المنفي مع انه داخل في القسم الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفي هو الذي يدخل عليه حرف النفي بلا فصل وهذا ليس كذلك قوله وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه الظاهر ان الاصالة في التاكيد يستلزم كثرة الاستعمال فيها وقد منعه في اوايل البحث حيث قال فان عورض بان استعماله في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو سلم الخ قوله وجعل الفعل منفيا بلم اي لم يجعل منفيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليها على الوجه في صحبة التقدم المذكور اقتضاما النافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم

والفعل

اي بعض

مقصود المحشي نقل كلام عبد القاهر بعد الاشارة الى ان اعتراض الشارح عني لضعف الدليل لا البطلان لانه مبرهن

والفعل كهي بعينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه فيجوز تقديم المذكور ما في حيزهما عليهما كجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه واما لا فانها وان كانت كما في الدخول على القبيلين الا انها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا ذنب وقولك عزمت عليك ان لا تضربني يعمل ما بعدها فيما قبلها واعلم ان الوجه الذي ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت كما نبهناك عليه وذلك لان المقرر في النحو امتناع الاول لا الثاني ثم الظاهر ان المثال المذكور من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي داخل حكما على الفعل العامل في كل فتامل قوله وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصح الخ النظر مبني على ان قوله لا يصح الا حيث يراد يفيد الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره في مغني اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم وثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم وهي انما تعتبر عند عدم المعارض والمعارض موجود في الصورة المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال اي التكبر والفخر على الناس بغير حق تكبرا وعلى ان الله تعالى لا يحب مطلق الكفار الاثيم اي الجاحد بتحريم الربا وبنهي عن اطاعة مطلق الحلاف المهين اي الذي هو كثير الحلف في الحق والباطل قليل في الراي والتمييز او حقير عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهي القلة والحقارة فمراد الشيخ اذا تاملنا في نفس الكلام حيث يخلو عن الدلايل الخارجية وجدنا الامر على ما ذكر وهذا المعنى يفيده لفظه اذا الدالة على تبعيض التقادير المفيدة لجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظ قد فتامل قوله بان قدمت على النفي لفظا اشارة الى ان النفي المستفاد من لفظة والا متوجه الى القيد اعني الحصول في حيز النفي بعد تحقيق وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد ان انتفا الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفايه في الكلام اصلا فلا يصح في رد عموم النفي على الاطلاق قوله لما قال له ذو اليدين هو عمرو بن عبد ود كذا وقع في التلويح وهو خطا صرف فان عمرو بن عبد ود قتل كافرا يوم الخندق وانما اسمه الخرباق بن عمرو قال محمد المظفري لطف الله به سمي بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى احدى العشائين في الحضر وسلم في ركعتين فقام ذو اليدين وقال اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم وفيهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فقال احق ما يقول ذو اليدين فقالوا نعم

بتقييد صح

اي المقرب والعكس تغليبا

فقام عليه الصلاة والسلام واتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو واستشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله
كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه عليه الصلاة والسلام والثاني ان الكلام مبطل للصلاة
فلم لم يستانفها والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشيء منهما لان عدم كون الشيء
يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم او نقول المراد كل ذلك لم يكن في ظني
ولا كذب في هذا كذا ذكره الشيخ اكمل الدين في شرح المشارق وفيه بحث ذكره بعض استادنا وهو
ان جواب ذي اليدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي فانه من اهل
اللسان عارف بمراد الرسول صلى الله عليه وسلم فلو كان مراده صلى الله عليه وسلم المعنى المجازي لما اجاب بما هو
جواب عن المعنى الحقيقي لا يقال لعله قصد بكلامه المعنى المجازي ايضا لانا نقول يدفعه سوال النبي صلى الله
عليه وسلم من الصحابة بقوله اصدق ذو اليدين اذ لا معنى لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره
الشريف في شرح المفتاح وهو ان المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا ويمكن ان يدفع البحث بان
حاصل كلام ذي اليدين انكم اذ كنتم ما شعرتم بشيء منهما لكن بعض ذلك قد كان قطعا ومثله متعارف كما
لا يخفى على المنصف وعن الثاني انه كان قبل نسخ الكلام في الصلاة توفيقا بين الدلائل نعم احتج
بالحديث مالك والشافعي واحمد على ان الكلام العمد في الصلاة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن
تاويله عند الحنفية ما ذكرنا وان كان هذا التاويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلاة
كان بمكة وحدوث هذا الامر انما كان بالمدينة لان راويه ابو هريرة وهو متاخر الاسلام وقد
رواه عمران بن الحصين بطريق اخر وهجرته متاخرة كما ذكره النووي في التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة
قوله على من الذنوب اشارة الى ان المراد من الذنب في قوله تدعي علي ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام
بعد ما ثبت ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي **قوله** فالحق المعتمد في اثبات
المطلوب الحديث وشعر ابي النجم فيه نظر لان المطلوب هو القاعدة الكلية كما لا يخفى فالمثال الجزئي لا يثبته
فتامل **قوله** والشايع فيما اذا لم يكن الفعل لفظ التابع بل كلي على جواز الرفع في مثله والمذكور في مغني اللبيب
عدم امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا انه ما نقل
الشيخ عن سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا يدل على جواز التركيب المذكور **قوله** فلو كان النصب مفيدا لذلك
العموم والرفع غير مفيد اشار الى ان الاحتجاج بشعر ابي النجم كالاجرا في المدعي اعني افادة نفي الشمول اذا دخلت في حيز

النفي

النفي وشمول النفي ان لم تكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الثاني خاصة وفيه بحث
اذ لقايل ان يقول يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعدول
الشاعر لافادة القطع بالمقصود ولا يفيد النصب اصلا ويفيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شيء من
جزئي المدعي لان المعتبر فيهما الكلية والقطع كما لا يخفى **قوله** ولقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع
اجيب بان ما ذكره محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلي الا بدليل قول علي رضي الله عنه فلما تبينا الهدى
كان كلنا على طاعة الرحمن والبر والتقى لاحتمال ان تكون كان شانية والجملة هي الخبر بل بدليل قوله
فيصدر عنه كلها وهو ناهل كما صرح به في مغني اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز كونه معمولا
لعامل لفظي ايضا فلم لم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشاعر من شمول النفي كما دل عليه سياق كلامه لما اختاره جوابا على
وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعي لا على الاول الجواز ان يكون النصب مفيدا لشمول النفي
والعدول الى الرفع لغاية ندرة وقوعه معمولا لعامل لفظي **قوله** واعترض عليه ابن الحاجب بانه الخ
اجيب عنه بان س انما منع الضرورة الشعرية لا مطلقها فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه اخر وليس
بشيء لان قوله وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة يدل على نفي الضرورة المطلقة هنا الا تاكيدا
اي لمعرف عند البصريين ولهذا جعل س كلهن في البيت المذكور مبتدا لا تاكيدا وجوز الاخفش والكوفيون
كونها تاكيدا للنكرة محدودة **قوله** في اجرا ما ضيفت ليس عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اضيفت هي اليه
مع ان الفعل جار على غير من هو له لما تقرر في النحو من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس في الافعال
وان لزم في الصفات مطلقا **قوله** كان الجملة اراد بالجملة ما اشتملت على الجزاء اذ لا يوكد بكل الا
ما اشتمل على اجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكما كما صرح به في كتب النحو **قوله** او في حكم المقدم كما اذا احذف
المؤكد وبقي التاكيد على ما جوزه س والخليل او قدم التاكيد على المؤكد انه يجوز في ضرورة الشعر كما سبق
فانه في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها اما لانها لم تذكر او ذكرت متاخرة لكن في حكم المتقدم **قوله**
عما هو عليه وهو كونها غير معمولة لعامل لفظي ظاهر **قوله** هذا الذي ذكر تنبيه على ان لفظ هذا
اشارة الى الحالات المقتضية على تاويل ما ذكر **قوله** كله مقتضى الظاهر مبني على التغليب والا فترك
الخطاب مع معين الى غيره الذي ذكر في مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر **قوله** كقولهم
اي قول العرب ابتدا من غير جري ذكر لفظا او تقديرا ففيه ايضا وضع المضمر موضع المظهر بناء على وضع

هي

مطلب
تقرر في النحو ان لزوم الابراز عند الامن من اللبس في الافعال غير لازم وان لزم في الصفات مطلقا

الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موضع المصدر اي وضعا مثل الوضع في قولهم وقد تقرر عندهم
ان الممثل به لا يلزم ان يكون مدخول الكاف بل يكفي ان يستفاد مما في حيزها قوله فيحصل به
الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الخ جاء بثم لتراخي التفسير وتباعده في الرتبة عن
الابهام هذا وجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العامين في هذا الباب
هو المبالغة فلما ارادوا زيادة المبالغة والتفخيم ابهموا الفاعل اولا لتستشوق اليه النفس وترغب
في طلبه قوله والتزم تفسيره بنكرة الخ فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه
ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجي احدهم فيقول
ما تركته حتى فرقت بينه وبين امراته قال فيدنيه منه ويقول له نعم انت فاين ذكر التمييز الملتزم واين
المخصوص قلت يخرج الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل
عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطانا وانت المخصوص بالمدح ونظيره في حذف التمييز قوله
من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة لكن ذكر في مغني اللبيب ان
حذف التمييز جائز شاذ في باب نعم قوله نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث
لا قرينة لالتبس السلطان بالفاعل لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذي يكون الكلام
المفيد للمدح او الذم العامين معه مصوغا في الظاهر على وجه لا ينكر من اول الامر لانه مدح تخص
غير منكور من الاشخاص او ذمه فيه فائدة فان قلت افلا التباس في قوله نعم العبد حيث لا يعلم الا التبس
ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح قلت لا لان الاية تدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب عليه
السلام وفي مثل نعم زيد فكما صرحوا به قوله خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما
قدر سوال عنه من هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه اخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون
المخصوص مبتدا خبره محذوف اي زيد ممدوح ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن
المناسب للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه في جواب السوال عنه مع انه
معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسبه الحذف وايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شي مسده
صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب قوله لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص انما ذكر
الاحتمال لان الضمير في ايضا عائد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به في شرح المفتاح فيكون مما نحن فيه

قوله

قوله ذرعها سبعون ذراعا اي ذراعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع
سيبويه كون التمييز للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لدفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول
اي مذروعها يعني طولها سبعون ذراعا قوله وقولهم هو او هي زيد عالم فان قلت كيف يصح هو زيد
عالم مثلا مع انه لا عائد في الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد اي الشان هذا الحكم فيها
رابط لم ترتبط بالمبتدا فضمير الشان المبتدا عين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج الى الضمير
في كل جملة تكون عبارة عن المبتدا نحو قولي زيد منطلق وقوله عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته انا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله قوله مكان الشان او القصة يشير الى ان التذكير باعتبار الشان والتانيث باعتبار
القصة قوله ويختار تانيث هذا الضمير الخ فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في قوله ان تلكمو
الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكمو الجنة ليس كما ينبغي قوله ولم يسمع هي زيد عالم تعريض لمن حيث
قال او هي زيد قائم وقد يجاب عن هذا بان التذكير والتانيث امر قياسي سوى ما استثني من السماع وقوله
ليس بحجة على رفعه فتامل قوله فقضاهن سبع سموات في يومين اي خلقهن خلقا ابداعيا واتقن امره
حصن والضمير في فقضاهن مبهم يفسره سبع سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى فسبع سموات
حال وقيل السماء جمع سماءة والوجه الاول هو العربي الفصيح قوله ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع آه
قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان في قولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لا
لان السامع يفهم من المظهر مفهومه المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم
واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون في غاية تناولا لامر الشان
وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان قوله ابو موسى فجدك البيت ابو
موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله فجدك بدل منه والفا زائدة والاقرب ان ابو موسى مبتدا فجدك
خبره والفا زائدة في الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وحكي اخوك فوجد واما جواز زيادتها في البدل فلم نظفر
له على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف على نمط قوله تعالى فنعم العبد اي نعم جدا هو العبد هذا ولي في الشي عنه
بخلاف تقدم المخصوص مع التردد في موقع الفا قوله انما يصح في ضمير الشان قيل لا يصح ايضا في ضمير الشان
سيما اذا لم يكن في مستهل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشان يفهم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا
ولا ينتظر الى ما يعقب الضمير واعلم ان قوله ولا يخفى انما يرد اذا جعل التعليل اعني ليتمكن تعليلا لوضع المضمر

اوان فائدة العائد ان يربط الخبر بالمبتدا
لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة
فما لم يوجد صح

موضع المظهر على ما ذكرتم وهذا هو الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا
لقوله فقولهم هو او هي زيد عالم فلا يرد له وهذا ظاهر **قوله** اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يفهم قبل الاسم
ذلك لجواز ان يعلمه بقرينة اخرى والغرض فيما يعلم انه فيه ضمير ولم يعلم انه لاي شيء **قوله** لاشتهار وضوح
امره يعني حقيقة او ادعاء **قوله** كقوله في المطلع زارت به صدر بيت عجزه دم من النجوم قلايد ونطاق
وبعده والطوق من لبس الحمام عهدته وظباء وجرة ما لها اطواق ومن العجايب ان حليك مثقل
وعليك من شرف الحرير لفاق وقد اشار بقوله في المطلع الى تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر موضع
المظهر والرواق ستر يمد دون السقف وهو مبتدا عليها خبره كقولك في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت
وقوله للظلام حال من الرواق وقلايد جمع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة تلبسها المراة وتشد وسطها ثم ترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل ولا
ينفق ولا ساقان تاتزر المراة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل
يجر الى الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي انسب بالترصيع كمن
الشقة التي بالمراة شبهها في قلادتها ونطاقها من اللآل بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة ويمنه بوصالها
والحال ان عليها رواقا كاينا من الظلام اي كانت مستترة بالظلام من الانام وقلايد ونطاق من النجوم
والشرف شقة من الحرير واللفاق ثوب يلفق من ثوبين **قوله** كم عاقل كم الخبرية المضافة الى مميزه
المفرد في موضع الرفع على الابتدا والجملة اعني اعيت خبره **قوله** زنديقا قيل معنى الزنديق الزندي
والزندي اسم كتاب مزدك الذي ظهر في زمان قباذ واباح الفروج فقتله انوشروان **قوله** كافرا
نافيا للصانع او قايلا بالهين خالق الشر وخالق الخير فينسب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولقد رد
على ابن الراوندي بقوله في الخبر المقال كم نكد الاريب وطيب عيش الجاهل قد ارشدك الى حكيم كامل **قوله**
ولا يخفى ما فيه التعسف لان المفهوم من اختصاص شيء بشيء هو المغايرة بين الشيئين على ان تفسير البديع
بما ذكره لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع هو المخترع لا على مثال قال الجوهري ابدعت الشيء اخترعته
لا على مثال والله بديع السموات والارض اي مخترعه كذلك وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا كثير
الجزئيات والنظاير في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغي ام لا **قوله**
معطوفا على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا على الاختصاص ويكون كل من التهكم والاختصاص
سببا لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص

بحكم

بحكم بديع عجيب الشان ولما لانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان يرد عليه ان قصد التهكم بالسامع
لا يقتضي كمال العناية بالتمييز بل يقتضي اسم اشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا جعله عطفا
على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد كمال
تمييز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم اعتنى بالتمييز فقصد كمال التمييز واورد
اسم الاشارة **قوله** تعاللت في اشجى البيت وما قبل هذا البيت وقد زادني قيل وشكا البين باسقامك
ولا تخرمني نظرة من جمالك وما بعده فان سالني ذكرا لي عسالة فقد سرني اني خطرت ببالك
قوله فقيل امر للمخاطب من الوقوف وشكا البين قرب البعد والوافي وما بك علة حالية وتريدين
تلي في موضع الحال او الاستيناف او البدل وقد ظفرت استينافا جواب هل ظفرت بهذا المراد **قوله**
قل هو الله احد الله الصمد لم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة
للاولى وتعريف الصمد مع تنكير احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته **قوله** اي ما انزلنا القران الا
بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور في الموضعين اعني بالحق
يفيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الاول كما يدل
قاعدة اعادة المعرف معرفا واما اذا فسر بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا من
الحقين له حينئذ معنى على حدة كذا في شرحه للمفتاح قيل الحق انه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه
اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بانه مردود
لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه **قوله**
فمن يرحم هو بالجزم مع ان من استفهامية اجرا للوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح **قوله**
انا العاصي اتيتك اورد عليه ان حق العبارة انا العاصي اتاك لان العاصي لما كان بدلا كان هو
المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا للضمير واجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان
العاصي عبارة عن المتكلم نفسه اورد ضمير المتكلم ميلا الى المعنى **قوله** على انه يكون العاصي بدلا
هذا مذهب الاخفش والجمهور يابون ابدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب مستدلين بلزوم
انفصال البدل عن المبدل منه كما حققه الفاضل المحشي لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال
المعرف باللام من ضمير الغايب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا ممنوع **قوله** وفيه ايضا

فايده سيل عن الحكمة في تنكير احد وتعريف الصمد من قوله تعالى
قل هو الله احد الله الصمد والفت في جوابه تاليفا
مودعا فيه الفتاوى وحاصله ان في ذلك اجوبة احدها
انه نكر للتعظيم والاشارة الى ان مدلوله وهو الذات
المقدسة غير ممكن تعريفها والاحاطة بها الثاني انه
لا يجوز ادخال ال عليه كغير وكل وبعض وهو فاسد
فقد قرئ شاذا قل هو الله الاحد الله الصمد حكى هذه القراة
ابو حاتم في كتاب الزينة عن جعفر بن محمد الثالث وهو
ما خطر لي انه خبر مبتدا والله خبر وكلاهما معرفة فاقتضى
الحصر فعرف الجز الثاني في الله الصمد لافادة الحصر ليطابق
الجملة الاولى واستغنى عن تعريف احد فيها لافادة
الحصر بدونه فاتى به على اصله من التنكير على انه خبر
ثان وان جعل الاسم الكريم مبتدا واحد خبره ففيه
من ضمرات ان ما فيه من التفخيم والتعظيم فاتى
بالجملة الثانية على نحو الاولى بتعريف الجزين للحصر
تفخيما وتعظيما من الاتقان في بحث النوع الثاني
والاربعون في قواعد مهمة يحتاج المفسر الى معرفتها

تمكن من وصفه قد ينا قش هذا بان المقصود في هذا المقام الوصف المعنوي لا النعت النحوي ففي
قولك انا العاصي ايضا تمكن من الوصف المقصود ثم الاظهر انه يقول وفيه تمكن من وصفه ايضا
قوله كاينا من كان انا او غيري كاينا حال من الرسول ومن موصوفه في محل النصب خبر لكاينا
والعايد محذوف اي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب اللباب
وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة وفاعله راجع
الى من لم يحتج الى ما ذكروا انا خبر مبتدا محذوف اي هو انا او غيري وبدل من كان على ان يكون من قبيل
استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت والتصغر اسم من الالتفات قوله
هذا المعنى نقل الكلام الخ هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لامكن جعل المشار اليه مطلق
النقل دفعا للتسامح قوله ففي العبارة ادنى تسامح لان معناه الظاهر ان النقل عن الحكاية الى
الغيبة لا يختص بهذا القدر اعني النقل عن الحكاية الى الغيبة وفساده بين قوله من يمينه الى شماله
وقيل ماخوذ من التفات الانسان يمنة ويسرة وهو الانسب الفرق ظاهر قوله وبهذا يشعر كلام
الايضاح اي بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سوال اورده لانا نمنع انحصار الالتفات
عنده في خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما
بعد قوله تطرية لنشاط التطرية بالهمز الايراد والاحداث منطر اعليه اذا ورد وبالياء
التجديد من طريت الثوب اذا عملت فيه ما يجعله طريا كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور
قوله نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط في التعبير لانه
الاخبار بشي عن شي لا التعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتامل قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا
اخره يوم النخيل غارة ملحاحا البيت للعقيلي قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب اللذين في لغة
طي مشهور يقولون نصر اللذون امنوا على اللذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت في الترشيح
ان اللذون على هذه اللغة يكتب بلا مين علاوة في لغة من الزمه اليا في الاحوال كلها قلت قال الشريف
هو انه حالة بنائه شبيه بالحروف واللام للتعريف على قلة ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد
الذي في الصلة فاثروا عدم ظهورها خطا في حالة البناء كيلا يتر بحرف التعريف وشبها فيما فيه
شبه بالحرف واظهروها في حالة الاعراب لان شبه الحرف انتفى ثم الظاهر ان الصباح نقيض بحر

معنى

الاتيان

معنى صبحوا اتاكيدا من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد سقاه الصبوح وهو ما يشرب في الغداة
ويجوز ان يراد السقي المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا
مفعولا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا او مفعول صبحوا محذوف اي صبحوهم والغارة نصب مطلقا
على الحال اي مغيرين او على التعليل اي لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن اللذون اغاروا صباحا
في ذلك اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة من الالحاح كالمكثار حال على الترادف او التداخل
قوله بعد التعبير عنه بطريق اخر اي بالنسبة الى الطريق الاصلي المتقدم على الاطلاق
قوله مما سبق الى بعض الاوهام الخ قد سبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تغيير في التعبير
حتى يتحقق الالتفات في الاية ولعل المتوهم بنى كلامه على ان المظهر واذا كان للغيبة الا ان النداء
للخطاب تامل قوله انا الذي سمتني امي حيدرة البيت لعلي كرم الله وجهه والحيدرة الاسد وكانت
فاطمة بنت اسد لما ولدته وابو طالب غايب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كرم هذا الاسم
فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندره والسندرة صاع كبير قوله
وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازني الخ فيه بحث لان الالتفات من اتم وجوه تحسين الكلام
ولا وجه للتقبيح لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما يجي في
قوله تعالى وانتم تجهلون على انه يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب
العايد والاسماء الظاهرة كلها غيب سوا كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه للمفتاح
فلو كان في امثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلام هو في اعلا طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك
بالاثمد الابيات لامرئ القيس في مرثية ابيه والخلي الخالي من الهم والحزن والرقاد النوم وله حال من
ليله اذ لا معنى لتعلقه ببانت والنبا الذي جاءه هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف
للمفتاح وقيل سمع ذلك الخبر منه قيل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافاة بينهما
كما اشار اليه في شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد
من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة
اخرى غير ما يستحقه بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل اليمني من ان ابا علي وابن جني وابن
الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد

فيه دفع لما يقال الالتفات انما يتحقق اذا اوتي الكلام
على مقتضى الظاهر ثم عدل عنه بها حقه وههنا لم يوت لخلو الصلة من الضمير الذي يكون
الموصول وخلاصته الدفع انه يكفي في الربط نحو
ضمير المتكلم عبارة في المعنى عن الموصول وقريب منه
قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الا لا نضيع
من احسن عملا فانهم قالوا استغني عن الضمير
الرابط للجملة الثانية

تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشي في حواشي الكشاف وفي التأييد المذكور بحث لاحتمال
ان يكون منعهم الالتفات لاشتراطهم التعبير بطريق اخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا
الاحتمال تحقق التأييد ممنوع كما لا يخفى على منصف قوله ويكون الثاني في ذلك الذي في لفظ
ذلك ويرد الوجهين ان المتبادر من كلام الكشاف تو زيع الالتفاتات على الابيات بل هو خطاب لمن يتلقى الكلام
فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ان يقال فذلكم الذي قلت
ما ذكره في الجواب انما هو على سبيل الاحتمال اذ يكفي ذلك فيه فلا يرد ما ذكره قوله حيث لم يقل مني بعد
ذلكم لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا المخاطب الاول والا لقال ذلكم
على انه يناقض ظاهرا ما ذكره في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك مع واولئك هم الفاسقون
لا يمنع عطفها على جملة فاجلدوا وان كان المخاطب بها الايمة لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم
الاشارة جايز في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك تم كلامه قوله قلت نعم ولكن
المراد بقوله ومالي لا اعبد الذي فطرني المخاطبون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعني ومالي لا اعبد هو حبيب
بني اسراييل النجار وكان من اولياء الله تعالى فليس المراد بقوله ومالي لا اعبد الاية مفهومه الظاهر بل
المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل
التعريض ليتلطف بهم ويداريهم والفايدة المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان
المراد من اول الكلام المخاطبون قوله وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله ومن بناجاني يعني ان كلا منهما
تعبير موافق لاصل المقصود فان من جاء الخبر المقصود هو المتكلم وفي قوله جاني بوافقه والذي قصد بيان
رجوعه الى الله تعالى هم المخاطبون هنا لهم في عبادة خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقصود
لكن من حيث كون كل منهما تغييرا للاسلوب الذي قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر في المحقق قوله
فقد قطع المصنف بانه وارد الضمير راجع الى قوله من بناجاني قوله فصل لربك مكان لنا فايدة الالتفات
في الاية ان في لفظ الرب حثا على فعل المامور به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال
ايضا لان قولنا انا اعطيناك الكوثر صريحا في افادة الاعطاء من الله تعالى ايضا كلمة انا تحتمل الجمع كما تحتمل
الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذا الاحتمال لان قوله ولم يجي ذلك للغايب
والمخاطب في الكلام القديم قيل اي في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القران للواحد كما قالوا

في قوله

قوله | المذكور | ليس

في قوله تعالى فنادته الملايكة مع ان المنادي كان جبريل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام منسلخ عنه
في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء من
البلغاء البدويين لا القران المجيد بدليل ما بعده قوله وانما هو من استعمال المولدين فان قلت قد جاء
مثل ذلك في القران المجيد حيث قال عز من قايل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله
على الاكتفاء لا يدفع التجوز للزوم كون القران واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلتزمه
من له ادنى مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغايب اي اذا طلقت انت وامتك وانما خص
النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداوه كندايهم او لان الكلام معه والحكم يعمهم بقي هنا بحث
وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله
صلى الله عليه وسلم واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم
وذكر القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم اذا اريد بالقلم
القلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا الامرين في القران المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل
على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره العلامة في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قوله
ولم يجي الخ تامل قوله طحا بك قلب البيت يقال طحا به قلبه اذا ذهب في كل شي والبا للتعدية والطروب
خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وعصر
حان او حين حان على الروايتين بدل من بعيد واشار بتصغير بعيد الشباب وعصر حان مشيب الى انه لا
منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان مشيب ظرفين لشي واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب
في طحا بك للحبيبة اعني ليلى اي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله تكلفني ليلى التفات من الخطاب الى الغيبة
لانه يخالف الاستعمال الشايع وهو طحا به قلبه ثم الظاهر ان تكون الكاف في طحا بك مفتوحة لانه وان
كان خطابا لنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتانيث انما هو في اللفظ دون معناه
ان العلامة صرح في قول الشاعر تذكرت والذكرى تهيجك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا للنفس وقول
القاضي في تفسير قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدا يعني هذا باعتبار الخبر
يعني ربي محل نظر اذ لا مقتضي لتانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر لان الاشارة الى
ذات الشمس والتانيث انما هو في لفظها ولذا يقال لها مونث لفظي والجواب ان يقال اذا اشتهر المسمى

والشمس

في ضمن اطلاق لفظ موتث عليه يلاحظ ذلك المسمي في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث
في الاشارة اليه ورجع الضمير ولهذا قال تعالي في الاية المذكورة فلما افلت واحتاج صاحب الكشاف
الي توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه اشارة بانه باعتبار الكتاب **قوله**

الالتفات الصورية

او علي انه خطاب للقلب قيل اعتبار الالتفات في تكلفني بالنظر الي طحا بك لا يجامع اعتباره بالنظر الي
القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه علي الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما عبر خطاب
القلب في تكلفني لم يكن ابتنا الكلام علي اسلوب طحا بك اذ يكون التقدير يكلفك علي ان يكون الخطاب
في تكلف للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان الشرط صحة اجرائه علي الاصل في الجملة وهنا
يمكن ذلك علي تقدير رجع الالتفات للقلب الحاصل وانما لم يمكن بدونه فافهم **قوله** وقد شط ولي بجملة حالية
والمعني تكلفني وصلها والحال انه بعد قربها علي حذف المضاف والخطوب جمع خطب بمعني الامر **قوله**
حتي اذا كنتم في الفلك الاية فايدة الالتفات في قوله وجرين بهم المبالغة كانه اسند بري حالهم غيرهم وتعجيبهم
منها وبطلب الانكار عليهم **قوله** قوله والله الذي ارسل الرياح الاية فايدة الالتفات في فسقناه
التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم يستعمل في كلام البلغا صيغة الجمع في
الغائب للتعظيم حتي يتأتي هذا المطلوب من غير التفات بان يقول فساقه **قوله** ان يكون المخاطب
بالكلام اي من يلقي اليه الكلام ويتلقاه من المتكلم سوا كان في الكلام حرف خطاب ام لا واعلم انه
تلخص مما ذكره الشارح ان في الالتفات اربع مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخلو اما ان يشترط

تفصيل الالتفات اربع مذاهب

فيه سبق التعبير بطريق اخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما وعلي الاول
لا يخلو اما ان يشترط ان يكون التعبيران في كلام واحد ام لا الاول مذهب بعض الناس وعلي
الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحدا ام لا الاول مذهب صدر الافاضل
والثاني مذهب الجمهور **قوله** ومن عند الخليفة بالنجاح الجار متعلق بالنجاح المقدر المفسر
بعده او به نفسه لكونه البارزا به كما نبهت عليه في قوله تعالى وما انت عليهم بعزيز اي تبقي بالغني
بالبغية من عند الخليفة والمنادي في قوله يا فذاك محذوف اي يا خليفة والسيب العطا والاريحي
السرور كانه اراد اكد ونشاط في العطا **قوله** فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع
ما اعتبره الجمهور عدم اعتبار وحدة المخاطب والفايدة العامة التي ذكرها الجمهور لا تدل علي اعتبارهم

بهذا القيد

بهذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا للخطاب الثاني المتوجه الي غيره لم يوجد الالتفات
وان كان سامعا تحقق تلك الفايدة لوحدة السامع الكافية فيها واما قول الشارح فيما سبق غير ما
يترقب المخاطب تطرية لنشاطه فبالنظر الي الاعم الاغلب **قوله** هل يزجركم البيت اوله
أبني كنانة انّ حشو كنانتي نبل بها نبل الرجال هلوك هل يزجركم الي الكنانة هي التي توضع
فيها النبال ويشدها الانسان علي وسطه والنبل الاول السهام والثاني جمع من النبل او النبالة
بمعني الفضل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والهلوك مصدر هلك كالدخول بمعني الفاعل
والالوك بفتح الهمزة الرسالة **قوله** وزهق الباطل اي ذهب يقال زهقت نفسه اي
ذهبت وخرجت **قوله** صرف الله قلوبهم الاية واردة في حق المنافقين وقد كانوا صرف
الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله قلوبهم تثبيتها علي الصرف ومثله شايع فلا
تحصيل للحاصل **قوله** قصم الفقر القصم بالقاف كسر الشي حتي يبين والفصم بالفا كسر من
غير ان يبين **قوله** متي كان الخيام البيت المراد اظهار التحسر علي فوت ذلك النعيم وانقضائه
يصقل اي يجلي والمراد بالعارض الناب والضرس الذي يليه وقال بعضهم ما بين الثنية الي
الضرس **قوله** فلا صرمه يبدوا البيت صرمت الشي صرما اذا قطعته وصرمت الرجل اذا
قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم **قوله** اي تجديدا واحداثا قد سبق ان النظرة اذا كانت
مهموزة اللام تكون بمعني الاحداث وان كانت ناقصة تكون بمعني التجديد وفيما ذكره الشارح
تخليط بين للاصغا اليه متعلق بالايقاظ علي تضمين معني الحث والتحضيض فيجوز ان يكون علي
حذف مضاف اي لصاحب الاصغا ثم هذه الفايدة العامة التي ذكرت لمطلق الالتفات سوا
كان علي مذهب السكاكي والجمهور لا تنطبق علي مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا
لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغا فلو ذكر شيا مما يصلح في حقه تعالى ايضا لكان انسب
وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتي اينما وقع صالح لان يقصد به هذه الفايدة بالنظر اليه
نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم **قوله** وقد تختص مواقعه علي رتبة الجمهور
لانه متعدد وقد للتحقيق والباقي بلطايف داخله علي المقصور **قوله** علي طريق
الاتساع هو ان يجري الظرف مجري المفعول به كقولهم ويوما شهدناه سليما وعامرا

قوله

الاسنان بعد الثنايا والثنايا ليست من العارض قاله ابو نصر وقال من الكعبت العارض

وفي شرح الكشاف للقطب ليت شعري لم لم تجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى في كضرب اليوم قلت
لتحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك في الدهر
وصاحب في الزمان وهذا ظاهر **قوله** والمفعول محذوف لدلالة على التعميم قيل عليه لو قال مالك الامر كله
لحصل الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الامر على المعهود والتاكيد بكل بالنسبة الى ذلك
المعهود على ان فيه فوت الاختصار المطلوب **قوله** بانواع النعم الدنيوية والاخروية الظاهر انه حمل
الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة
البنا كقطع فقطع فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المومن والكافر ورحيم الاخرة
لانه يختص بالمومن وقد تلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية لانها كلها
جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها **قوله** اي ذكر الغير الظاهر ان يقال اي خلاف مراده
الا ان يمال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه الغير يعني انه غير ما اراد **قوله** كقول القبعثري
اصل القصة ان القبعثري الشاعر كان جالسا في بستان مع جماعة من الادباء وكان اوان الحصرم
فذكر الحجاج فقال القبعثري اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر
القبعثري وهدده فقال القبعثري اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك الخ القصة فانظر الى ذكاء
القبعثري فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته واحسن اليه على ما يحكى فان قلت كان المناسب
لغرض الحجاج ان يقول لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتعدية
امر وضعي يقال حمله على الادهم اي قيده ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه او تشبيه القيد بالمركب على طريقة
الاستعارة **قوله** من الاصفاد وهو من الصفد بالتحريك وهو العطا **قوله** من صفده اي قيده من
الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به **قوله** الاولى بحاله اما لعدم اهليته لجواب ما يساله او لعدم الفائدة
فيه بالنسبة اليه **قوله** سالوا عن السبب روي في الكشاف وغيره ان السائل اثنان وهما معاذ بن جبل
وثعلبة بن غنم الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا قال سالوا
بلفظ الجمع **قوله** حيث قالوا ما بال الهلال الخ دلالة هذا القول على انه سوال عن السبب دون الحكمة خفي
جدا كما اشار اليه في شرح الكشاف **قوله** فاجيبوا ببيان الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله تعالى
على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والا فافعاله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا

قوله

قوله والصواب فنزع واما الاية وقع فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الاية ونفخ في الصور فصعق
وقد يقال مراده مجرد التمثيل للايضاح لا انه من القراءة ولذا لم يقل نحو قوله تعالى **قوله** كقوله انه الدين لواقع اي ان
الجزاء الحاصل **قوله** صح يكون معنى لواقع ليقع قيل هذا غير مستقيم لان اللام تخص المضارع للحال والمفروض
هنا كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التخصيص المذكور هو مذهب البصرية ما ذكر في كتب النحو
من ان اللام ربما تكون لمجرد التاكيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم **قوله** قلت نعم ولكن فيهما
من الدلالة على تمكن الوصف الخ كانت عبارة الجواب في اصل النسخة هكذا ولما توجه عليه النظر المشار
اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال لما سلم مجيئهما بمعنى الاستقبال بقوله نعم فبمجرد التفاوت بينهما
وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر
كما لا يخفى بدلها بقوله قلت الاختلاف في ان اسم الفاعل الخ واعترض اولا على النسخة المغيرة اليها بانها تشعر
بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الاسم والفعل طردا وعكسا
واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن المتبادر بالحقيقة وعن غيره
بالمجاز تجوزا وطورا بان زمان الحال معتبر على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى فيه من التكلف وقد
يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطاري على الوضع لا اليه نفسه لكن بعض ائمة الاصول (اصل ع)
صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد مجازي لغوي فهذا يشعر باعتبار زمان
الحال في اصل الوضع ولا مخلص ح الا بارتكاب اعتباره بالقيدية ويمكن ان تفرق بين مذهب اهل العربية
والاصول وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف
يصح قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز قسيم للكناية اجيب بعد تسليم حصره بان المقصود
مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع له فصوره فيما اذا اريد بهما مجازا وظهر منه الحال في الذي اريد
بهما الكناية لتشارك المعنى المجازي والكنائي في كونهما غير موضوع لهما بقي هنا تامل وهو ان غاية ما لزم من
جواب المسلم كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من
خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر **قوله** وكذا الماضي عند
الاكثرين اي وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية
واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز

قوله القلب من قلبت الجواب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا قوله ما هو في موقع المبتدأ نكرة سوا كانت
محضة او مخصصة فان كون المبتدأ نكرة محضة او مخصصة سوا كان قبل دخول الناسخ او بعده مع كون الخبر
معرفة لم يقع في الجملة الخبرية في كلام العرب واما في الجملة الاستفهامية فقد جوز سيبويه حيث زعم ان من في
من ابوك وكم في كم مالك مبتدأ ما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح في شرح المفتاح
من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك مبتدأ وابوك خبره سهو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا في قوله
تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل
مبتدأ ابوه خبره قلت لنا ان نجعلهما ايضا من باب القلب والكلام فيما هو جار على الاصل بقي ههنا بحث
وهو انه اذا جوز كون المبتدأ نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به الشارح في شرح المفتاح وفي بحث تنكير
المسند من هذا الكتاب على ما سياتي لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب في قول القطامي لكون امك
لكونه جملة استفهامية مع انه صح بخلاف ما لهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجملة وهو في جملة يكون المبتدأ
نفس الاسم المتضمن للشرط لا في كل جملة استفهامية تدبر قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا البيت للقطامي
عمرو بن سليم التغلبي من قصيدة يمدح فيها زفر بن حارث الكلابي وقد كان اسيرا له فاطلقه واعطاه
ماله وزاده مائة من الابل والالف في ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح
وقولي الوداعا بتقدير مضاف اي موقف الوداع في الصحاح التوديع عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد
الدعاء بان لا يكون وداع وفراق قوله لان المعروض عليه ههنا انما قال ههنا اشارة الى المعروض ان ح
عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي اعني الاتيان بالمعروض الى مجرد ح
المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة
منهم الجوهري والسكاكي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت انه عكس المثال
المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال اخرا لا قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان
قوله فانك لا تبالي بعد حول البيت الحول السنة ويدعيه انه يرعى اوله فانك لا يذكر بعد عام
وقيل حول اسم رجل كان يقول لمن هجاه فانك لا تبالي بعد موت حول ما ادعيت لنفسك من شرف او ضيع
لان ههنا هو الذي كان يمنع الادعيا ما يدعونه وقد ذهب فادع ما شئت وفي حواشي المفصل للزمخشري
الظبي مثل في الضعف والحمار مثل في القوة ويدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد هذا البيت فهو

لقد

لقد لحق الاسافل بالاعالي ٭ وماج اللوم واختلط النجار ٭ وعاد العبد مثل ابي قبيس ٭ وسيق مع المعلهج العشار ٭
ماج اللوم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف
الجيم الاصل وعاد بمعنى صار وابا قبيس قيل اراد به ابا قابوس وهو النعمان بن المنذر ملك العرب
لكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم وقيل اراد الجبل الذي بمكة شرفها الله تعالى والمعلهج تابنت
الملهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه خير من امه ويردون هجين اي غير عتيق
والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بضم العين والمد وهي الناقة التي اتى عليها عشرة اشهر من يوم
ارسل فيها الفحل وحاصل المعنى ظاهر قوله لان اسم كان ضمير والضمير معرفة قد سبق تحقيق ان الضمير عليها
معرفة وان كان عائدا الى النكرة ولذا يجري عليه احكام المعارف ويقال تفسير الضمير العائد الى شيء ما في
قولك اعطني شيئا ما ذلك الشيء لا شيئا قوله والخبر معرفة فان قلت الخبر هي الجملة لا امك والجملة
لا تكون معرفة قلت كان امك ليس بجملة اذ لا ضمير في كان على هذا التقدير لانه مفسر لكان المقدر ولا
ضمير فيه فكذا في مفسره لان مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا امك وهو
معرفة قوله والمعنى الشاك كان امك حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل مسند الى مؤنث
حقيقي من الادميين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث لذات
واحدة فيجوز تذكيره وتانيثه ثم اختار ما وافق نظم البيت قوله وفي التنزيل كقوله تعالى وكم من قرية مطلب قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا
اهلكناها فجاءها باسنا اذ المعنى جاءها باسنا فاهلكناها لان الباس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه
لكنه قلب الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجي الباس اي العذاب اليهم قوله
غير نفس القلب عد نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول الا بنكتة
باعتبار ما يلزمه من الملاحة ايما وقع قوله يصف ناقة وقيل يصف جفنة مملوءة بالثريد
المدهن كذا في شرح الايضاح للاقسرائي وهو غلط فاحش نشا من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم
بالسمن بفتح السين وسكون الميم فانه بعض ابيات القصيدة مصرح فيه انه يصف ناقة كما قال
فلما ان مضت ثنتان عنها ٭ وصارت حقة تعلو الجذاعا ٭ عرفنا ما يرى البصراء فيها ٭ والينا عليها ان تباعا ٭
وقلنا لهلونا ننتعلها ٭ لكي تزداد للسفر اطلاعا ٭ فلما ان جرى البيت كما طينت بالفدن السياعا ٭ قوله
وفي الصحاح بطنت بدل طينت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب لان القصر بطانة

السباع لا العكس قوله اي الطين المخلوط بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس السياع بالكسر ما يطين به
والطين ويقال له بالفارسية كل مالد وبالفتح الطين وفي الديوان السياع بالكسر ما يطين به
والطين ايضا قوله ولقائل ان يقول انه متضمن لهذا الايهام مسلم لكنه لا لطف لهذه المبالغة
في المشبه به اذ ليس المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التلميس ورفع الخشونات
فالحق ان هذه المبالغة نادرة وان البيت محمول على تضمين التطيين معنى الالصاق والمعنى كما الصقت
السياع بالفدن على سبيل التطيين فلا قلب اصلا قوله على انه حال من الضمير في انصرفت لكون الاضافة
فيهما لفظية فلا يتعرف المضاف بها قوله اقدام غر وراي مجرب رجل غر بالكسر اي غير مجرب
للامور والمجرب مثل المجرس والمضرس الذي قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا انه
العرب تكلمت به بالفتح قوله لان ما قبله من الابيات يدل الخ البيت لقطري بن الفجاءة وما قبله
لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان لجامي ثم انصرفت البيت الركون الميل والاحجام
بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس التاخر عن الحرب والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت واراني صيغة المتكلم
من الرؤية والدريئة على وزن الصحيفة حلقة يتعلم فيها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة وهنا اسم بمعنى
الجانب بقرينة دخول من عليها ومن هذه الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره
قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للالصاق والخلو منها فاذا جيت بمن
تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية وهي في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اي اتاني
الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض لليسار والظهر تعويلا على العلم به للمقايسة واو في قوله او عنان لجامي
بمعنى الواو قوله يصلح قرينة على انه لم اصب بمعنى لم اجرح فيه نظر اذ لا يتعين كون قد اصبت بمعنى جرحت
حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى العيث على ما صرح به في الجواب المرضي المنقول عن
الامام المرزوقي والمعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا مني ما ارادوا وحذف المفعول
قصدا الى التعميم نعم كان الانسب ح يقول ولم يصب الا انه يكون من قبيل الاسناد المجازي قوله
والجواب المرضي كما اشار اليه الامام المرزوقي فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار
اليه في التاج المحشي غير مرضي انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فما السر في ذلك قلت السر فيه هو انه مع م

اذا جعل

اذا جعل جنع البصيرة حالا من الضمير في لم اصب او مفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جنع البصيرة قادح
الاقدام حال كونه مجروحا وجنى القائم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد الالقا بسبب كونه
مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود واذا جعل حالا من الضمير في انصرفت يكون الكلام خلوا عن
هذا النقص فلذا اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون بصيرته التي كان عليها
انما يناسب وصفها بالقروح لا بالحداثة وهذا ظاهر والاحسن في الجواب على ما هو الملايم لقوله
اقدام غر وراي مجرب بالاضافة في كليهما ان يقال وصف الاقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه
ما كان له حال كونه غرا ووصف بصيرته بالحداثة اشارة الى ان رايه وبصيرته امر حدث له وحصل له
بعد التجربة لا ما كان له قبل [illegible] الامور والتمرن عليها
اي قول ضابي بن حارث البرجمي قال الفاضل المحشي يقال ضبات في الارض ضبا
وضبوءا اذا اختبات فيها وقد يرد امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقول نعول بدله يقال او اي
بدل اذا ووجه ما ذكره ظاهر لكن انما يتجه اذا لم يقرا ضبات مثلا على صيغة الخطاب بل على صيغة التكلم
فتامل قوله ومن يك امسى بالمدينة رحله البيت من شرطية حذف جزاؤه واقيم مقامه اي من يك امسى غيره
بالمدينة فليمس فاني لا امسي لاني غريب والغريب عازم على الارتحال ويك اصله يكون حذف الواو
لاجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حركة النون من الشرطية وحذف النون ايضا تحقيقا لكثرة
استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفاعل امسي اما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني
بالمدينة رحله حال منه او لفظة رحله وبالمدينة متعلق بامسي قوله لامتناع العطف على محل اسم
ان قبل مضي الخبر هذا عند البصرية لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو الابتداء وفي خبر ان فلو عطف
قبل مضي الخبر على اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد وهو رفع محل م
الخبر واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان هو الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في
العطف السابق المحذور المذكور قوله احدهما العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند
بعضهم المعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها قوله ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين
فيه بحث لان الخبر المقدر لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبر الان ضرورة افادة العطف التشريك
في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض انه خبر للمبتدا

اعني المعطوف على محل اسم ان فالحذف وسياق بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التقدير
المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع بالابتدا ايضا الا ان الرفعين مختلفان بالاعتبار
كالهم في فكر مفردا او مجموعا فيكون المعطوف خبر المبتدا لا خبر الان ويويده انه لو لم يحمل على هذا
يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين **قوله** والمحذوف خبر لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز
ان يكون خبر المبتدا اذ لا يدخل اللام على خبره الا ان يجعل من قبيل ام الحليس لعجوز شهربه اعني بتقدير
المبتدا ويقال المعنى وقيار لهو غريب فتكون في المعنى داخلة على المبتدا لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا
ضرورة **قوله** وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف اي الوجه الثاني من وجهي ارتفاع
قيار هو الذي قطع به وفي الاية وجه اخر غير الوجهين المذكورين في ارتفاع قيار وهو ان يكون الخبر
المذكور للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبل الصابئون وانه حذف لدلالة خبر الصابئون عليه — على ح
وبما يرجح هذا ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة القدام وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة
امرين هذا وتغيير الوضع وبان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قايم ان الخبر للثاني وخبر الاول — حذف الخبر والحذف من الثاني لدلالة الاول عليه
محذوف ويمكن ان يعارض الوجه للترجيح بان في تغيير الوضع نكتة شريفة ترجح اختيار جانب البلاغة
قوله مع كونهم ابين المذكورين ضلالا الخ الصابئون على القراة بالهمزة وبدونها على الاعلال اي
الخارجون من صبا اذا خرج وهم قوم خرجوا من دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة ولذلك كانوا — فهم مشركون
ابين المذكورين ضلالا وفيها قول اخر واعلم ان المراد بمن امن في الاية من صح منهم الايمان فلا يرد
ان المذكور في صدر الاية الذين امنوا فكيف يصح ان يقال من امن منهم لان المراد بما في الصدر المنافقون
وقيل المراد بالمذكور في الصدر المومن على التحقيق وبمن امن من امن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر
المحذوف للصابئون كذلك والمراد بالتنبيه في قوله وفايدة تقديم التنبيه هو التنبيه من اول الكلام — الصابئون ح
قوله وخبر الاول محذوف مبني على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر والا فيجوز كونه خبر الاول
بل للجميع من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم راض كما صرح به في شرح المفتاح في قوله
وقلبل ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر
اذ لا يحفظ مثل نحن قايم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما
قول الشاعر والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر فمحمول على الحذف والاصل عامروه

لحذف الواو

حذف الواو واجتزأ عنها بالضمة كقوله اذا ما شاء ضروا من ارادوا ولا يالوهم احدا ضرارا **قوله**
وكذا قوله رماني بامر الخ البيت اوله دعاني من لصوص وما دعي بها والدي فيما مضى رجلان
رماني بامر والبيت لابن احمر وقيل لازرق بن طرفة الباهلي تنازع هو مع قشيري في طوي عند الحاكم
فقال القشيري هو لص ابن لص ليغري عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى من حول الطوي — ويروى من جال الطوي رماني ح
رماني والجال والجول ناحية البير من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رماني
بامر رجع عليه مكروهه وكانه رماني من قعر البير فرجعت رميته عليه وهكذا ويحتمل ان يريد
بالطوي ما طوي في القلب من الحقد **قوله** وخبر كنت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب في الايضاح
المفصل بان فعيلا وفعولا صالحان للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابي سعيد بان ذلك
ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم لا يفيد هنا لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف
لا يستلزم استلزامها في جميع المواضع ويمكن ان يرجح قول ابن الحاجب بما صرح به ابن هشام
في الباب الخامس من مغني اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد يجاب عن الاعتراض بمنع وصف
التثنية بفعيل وحملها عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقال هؤلاء غريب ولا يقال هذان غريب والوجه
الفارق ان الجمع يوول بالمفرد فوصف المفرد بالمفرد اي جمع غريب ولا يوول المثنى بالمفرد حتى يجوز
ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التاويل بالمثنى فتامل **قوله** فهو عنده ابلغ الكلام عند جعل
برا خبر الوالدي وجعل خبر كان محذوفا **قوله** فيا قبر معن البيت واريت اي سترت والمترع
الممتلي من قولهم ترع الاناء بالكسر يترع ترعا اي امتلا واترعته انا ومعن بن زايدة الشيباني كان
من اجود العرب ممدحا للشعراء زمانه حتى حكى محمد بن ابي بكر الرازي في ينابيع الحكم ان شاعرا حضر باب
معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فكتب على خشبة ايا جود معن ناج معنا بحاجتي
فليس الى معن سواك شفيع والقاه في الماء الذي يجري الى داره فلما ابصرها معن واخذها
وقرا البيت الذي عليها استحضر الشاعر واعطاه ماية الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه
وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط ويقرا البيت ويعطيه ماية الف درهم حتى استكمل الشاعر — معن ح
اربعماية الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه لم يجده فقال كان حقا علي
ان اعطيه كل يوم ماية الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء **قوله** كقولنا كان زيد قايما وعمرو قاعد

قال الشريف في بحث الحالة المقتضية لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفردين من جملة على مفردين من
جملة اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا فيه دقة قلنا لعل يريد ان في هذا العطف اشتباها يحتاج
دفعه الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه لقائما وعطف قاعدا على قائما يوهم كونه
مسندا الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي
عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقائما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل الملحوظ مع
عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالاخر الارتباط الذي كان بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف هنا على تقدير
العامل دون الانسحاب لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي المفتاح بقي في تمثيل لصورة المسئلة التي (شرح ع)
ذكرها بالمثال المذكور بحث لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب (اذ ع)
لم يكن الا من باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون مثالا للمسئلة اذ
ليس فيه جملتان عطف بعض مفرداتها على البعض الا ان يحمل على التنظير والتمثيل لمطلق عطف (المفردان من احدهما على مفردين من الاخرى بل جملة واحدة عطف ع)
المفردين على المفردين وان لم تكن المفردات من جملتين **قوله** وقولك زيد منطلق وعمرو جوز الشيخ في
شرحه للمفتاح بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا
يخفى ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدا وفي الخبر هو المبتدا عنده فح يلزم العطف (هو الابتداء ع)
على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز **قوله** والفاء في فاذا قيل للسببية وعن الزيادي انها
جواب شرط محذوف وعن المازني انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من
لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب فح يكون مفعولا به لا ظرفا هذا مبني على ما ذهب اليه بعض (قوله ع)
النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا واما ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح فهو ظرف الخبر
المقدر لا مفعول به **قوله** فح لا يكون مضافا الى الجملة لئلا يلزم اعمال الجزء المضاف اليه في المضاف **قوله**
لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام يشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان
وهذا يستقيم في المثال المذكور واما اذا صرح بان فلا اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا
بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما كما لا يخفى ثم
انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره بجواز كون بالباب بدلا عن بالمكان بدل الكل من الكل وعاب
بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد

يجوز

يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد مذهب السيرافي ومن تبعه ايضا
وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما
بعدها بتقدير مضاف اي اذا حضور زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة **قوله** واذ في
اذ مضوا مهلا روي مثلا مكان مهلا اي ان فهم مثلا واعتبار المثل بقي ويروى ان في كتاب سيبويه ان
في السفر ما مضى مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في
الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره اعني وقت مضيهم ويجوز ان تكون تعليلية
اي ان فهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع له ولك ان تقول انه ظرف مقدم لمهلا يعني ان في المسافرين
بعدا في زمان مضيهم وطولا ولك ان تجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان اخران ذكرهما الشريف **قوله**
اي بعدا وقيل المهل الكرم **قوله** لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من المهل بقرينة المقام **قوله**
لم يحسن او لم يجز قيل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها وفيه نظر والظاهر
ان كلمة او للتخيير في التعبير لان ما لم يحسن في عرف البلغا لم يجز عندهم **قوله** لانها الحاضنة اي
الحافظة من حضن الطائر بيضه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحه **قوله** تقديره لو تملكون انتم
قلت فيجمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يقول تقديره لو تملكون اجيب بانه مبني
على ما نقر به صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثاني في مثله تاكيدا فقال على تقدير لو تملكون تملكون
لفائدة التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر
يابى هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير السكاكي ولما كان غير مرضي عنده عدل في اخر
الكلام الى ما هو مختار عنده من كون الثاني مفسرا فتامل **قوله** فيدل لا على الاختصاص وان الناس
هم المختصون بالشح المتبالغ فيه بحث وهو ان بروز قوله تعالى انتم تملكون في صورة المبتدا والخبر على
قياس انا عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشح المتبالغ المستفاد
من قوله تعالى لامسكتم خشية الانفاق فلا يفيده البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المتامل **قوله** ورجح
حذف المسند اليه الخ فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها
انما ياتي بالنظر الى المسند المخصوص اعني اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لم يتات الا الوجه الاول
وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوم ركني الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى سايره

(حاشية: أن تجوز تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يجوز فهو ظرف لمقدر يفسره المذكور منه)

(حاشية: ان جعلت اذا اسما غير ظرف لمعنى الوقت جعلته بدلا عن السفر اي في السفر في زمان مضيهم وان جعلته ظرفا بدلته من قوله في السفر والمعنى واحد منه)

الاجزا ولا كذلك المسند فحذف ما هو كالزايد اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفايدة فلا يناسبه
الحذف قوله وحمله على حذف المبتدا موافق له اما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل المحشي واما بحسب اللفظ
فان الصبر في كل منهما محكوم به قوله والقرينة هنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه الخ فيقال هذا
معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة مكروه ما امرك في هذا الامر فصبر جميل
واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما قرينة قوله على وجه يكون المبتدا معرفة اولى فيقال هذا معارض
بان الاصل في الخبر التنكير المحض فحمله على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر فصبر جميل اجمل اولى الا ان
يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض قوله وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى
فيه بحث اما اولا فلانه اذا افهم من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من عدم
الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريق البرهان في فن البلاغة واما ثانيا
فلان مثل هذا المحذور لازم من تقدير المبتدا لان المقصود من الكلام القيد الزايد سواء كان في الاثبات او
النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم من قوله امري صبر جميل ان امري ليس بصبر غير جميل وليس المعنى
على ذلك بل على ان امري ليس الجزع وبث الشكوى على ان فسر الصبر الجميل فيما سبق بانه الذي لا شكوى
فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل اجمل ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق اجمل ولا شك ان المفهوم
منه انه اجمل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر
الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى محل تامل بل الظاهر ح ان يجعل جميل في صبر جميل صفة مادحة
لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم من قوله اجمل من الجزع وجود الجمال في الجزع ولا يجوز التجريد عن
معنى التفضيل كما ان الاقتراء بمن اللهم الا ان يحمل جماله على ما فيه من نيل الصبر قوله لنا وفي الوجه
الهة ثلاثة فان قلت المتبادر فيما اجتمع فيه النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون
المنفي هو القول بتثليث الالهة لا القول بالالهة مطلقا فينافي التوحيد قلت ما بعد الاية اعني قوله تعالى
انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي القيد والمقيد معا قوله كقولك ازيد
عندك ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح لقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون عمرو في هذا المثال معطوفا
على زيد عطف مفرد للمشاركة في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو ومن غير ان يحمل على ترك المسند بناء على القرينة من
المذكور واجاب الشريف بان الظرف في المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لا يصح في قولك

عن المعنى

الكلام

زيد قام

زيد قام وعمرو بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه
بزيد فقط ومن جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا ازيد حصل او حاصلان في الدار وعمرو فيلزمه
ان يجوز زيد قاما وعمرو وفساده بين ولما كان صورة الظرف غير متغير بجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشتبه
الحال على المعترض هذا ما ذكره في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث ظاهر لان عمرا اذا جعل معطوفا
على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل
ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك ازيد او عمرو قام وقياسه على زيد
قام وعمرو وليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التي هي لاحد الشيئين او الاشياء
وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا البحث قال ولو قيل زيدا وعمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما
بتاويل احدهما وكذا اذا قدم في الدار واما مع توسيطه فلا لامتناع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني اللبيب
بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا فان قلت لو صح ما ذكر لصح زيد قايمان وعمرو وبتقدير زيد وعمرو
قايمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله
ولست بمقر الرجال ظلامة ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا انتهى قوله حملناه على ان ليس قوله
مشتركا فيدا احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قولنا قام زيد ام قعد عمرو وامثاله لكانت ايضا
منقطعة عند جميع متاخري النحاة الا ابن الحاجب والاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي وانما تعرض للاشتراك
لان المثال السابق كذلك ثم ان ظاهر كلام الشارح يشير الى ان في كلام عندك عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك
بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على ايقاع مفرد بعدام مع عدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف
بين الجملتين ~~في احد الجزئين وقدرة المتكلم في احد الجزئين~~ بتقديم الخبر في احداهما وتاخيره في الاخرى مع
امكان الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل على الانقطاع وتوجيه كلام الشارح ان الدليل الذي
ذكره يرجح الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع مجزوما به فتامل قوله فام منقطعة
لا متصلة المتصلة للسوال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين في
علم المستفهم يليها والاخر يلي الهمزة والمنقطعة قد تكون بمعنى بل والهمزة اي الاضراب عن كلام سابق استفهاما
كان او خبرا او الاستفهام عن كلام لاحق وقد تكون ام للاضراب المحض سواء دخلت على حرف الاستفهام نحو ام
هل تستوي الظلمات والنور ام لا قال الفرا يقولون كذلك قبلنا حوام انت حل ظالم يريدون بل انت وعند البعض

ام هل

ام جل ظالم

لاتسمى ام ح منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية
حقيقة او بتقديم الخبر لاخلاف فيه اذ ليست هي والهمزة داخلتين على المتساويين وهذا ظاهر ونص
صاحب الكشاف على ام في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادل ليس
الا باعتبار اقامة السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء فعليه ام انا خير
مؤول بقوله ام تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح
به سيبويه في الكتاب هذا واما باقي الصور فالاولى ان تكون منقطعة لما ذكره بقوله لا نكر تعدد الخ فتدبر
قوله لان هذا الكلام عند تقرير ثبوت ما فرض الخ قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي
ذات السؤال وهي محققة مذكورة في الاية وان كان وصف السؤالية مفروضا والمتبادر من قوله انه
سؤال محقق ان هناك سائلا صدر عنه السؤال وتحقق منه الاان ترك المصير الى المتبادر والنظر الى
ما يقتضيه المعنى احسن وذكر بان يحمل تحقق السؤال على تحقق ذاته سوا تحقق وصف سؤاليته ام لا
هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المص فانه
جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية ويلزمه اتصاف
السؤال بالسؤالية فالمراد بتحقق السؤال تحقق سؤاليته ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الش على ان
المطلوب ان الاية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سؤال النبي صلى الله عليه وسلم فتقدير الكلام
لو سألتهم قالوا كذا يقولون كذا فالحذف في الاية التي وردت بطريق الحكاية لا الحذف في المحكي
لا لكون جوابا للسؤال بالنظر الى المحكي فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والجزاء فليتامل قوله ولان
القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه المشتمل على المسند فهي
الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق السموات
والارض وقد يقال حذف مسند المبتدا اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولى قوله
كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى قيل بل يؤدي الله خالقها ولا يتاتى الجواب عنه بان الحمل على
جملتين اولى لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عنه النظر
هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة على ان القرينة لا تفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير
اسم الفاعل وانما المقصود من الجواب المذكور ترجيح تقدير نفس الفاعل على تقدير خبر المبتدا قوله

لظهور ان السؤال تعليل للنفي المستفاد من كلمة الحصر في انما يدل اي لا يدل على ان تقدير الفعل مقدما اولى
لظهور ان السؤال الخ قوله ومن ثمة قيل الى قوله ليطابق السؤال قال الفاضل المحشي المطابقة حاصلة
معنى على تقدير الحمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كانت
اسمية صورة فهي فعلية معنى اذ الاصل فمن خلق كما في اقام زيد ام عمرو ام خالد اي غيره كما الا زيد قام ام عمرو
ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات المفصلة اجمالا
للاقتصار وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء من ان المسؤول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير
اقام زيد الخ لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال
اسمية لفظا ومعنى ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية يجاب
بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور فيمن قام لا يتاتى فيما ذا صنعت
معنى الفاعلية بخلافه فيمن قام وماذا اعناه اجاب عنه بقوله عناه كذا محل بحث لان ما ذكره في
من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لا يخص صورة الفاعلية فان في كل من ضربت تقديره اضربت
زيدا ام ضربت عمرا وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا اعناه حتى
يجاب بالاسمية في الاولى والفعلية في الثاني تحكم والا فلا بد من الفرق فليتامل قوله ويجب
ان يحمل الكلام الاولى انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثمة قيل الخ النظر اذ هو اثبات
لمدعى جمهور النحاة بدليل اخر لا تصحيح للدليل السابق المنظور فيه وهو ظاهر قوله مع ان الواقع عنده
الحذف جملة فعلية عورض بانه كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات
البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص
وهذا الجواب انما يتاتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا
يقول بوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كما تقدم قوله في مرثية يزيد الخ المرثية على وزن محمدة
مصدر رثاه وتشديد الياء خطأ ثم المذكور في شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار النهشلي
وفي شرح الرضي انه لحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض المتاخرين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف
بالكلية بان يكون يزيد منادى اي لبيك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية
بفتح يا ليبك والنائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح اللام لبيك

اذا جعلت اسمية وبقيته في الحواشي
بان الفعل هنا مسند الى المخاطب
فلم يتات فيما اذا صنعت ٤

الى ان تثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة فيكون منادى والا فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد
على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى قوله اي يبكيه
ضارع وقيل اي ليبكيه وهذا اليق بالمعنى وما ذكره الشارح انسب بالسؤال المقدر قوله واه لم
يعتمد على شي لان الجار والمجرور فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اي شخص ضارع فعلى تقدير
اشتراط الاعتماد في تعلق الجار والمجرور لا محذور ايضا قلت انه لا يكفي في عمل الاعتماد على موصوف
مقدر لا يتصور الا في العدم الاعتماد كتصريح الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم
الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا تعيينا للذات التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان
يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفي لعمله اذا قوي المقتضي لتقديره كما في يا طالعا جبلا ويا راكبا
فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تأتي اعتبار مثل هذا المقتضي في كل
موضع محل نظر قوله ليس بقوي من جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء بل هي بوصف المظلومية
فافهم قوله اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من
الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منيته
واحده والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها قوله
وفضله الخ ايماء الى المقتضي للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة قوله فعلم ان هناك باكيا كذا في اكثر النسخ
وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كانت جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها في
جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا قوله فقد
اسند الى مفصل فان قلت قوله ليبك مجردا عن المسند اليه يدل على موضوع غير معين سواء كان معلوما
او مجهولا فيحصل تكرر الاسناد في صورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة بما يفهم من الجمل المستقلة والكلم
المسوقة على ما لا يخفى قوله لاشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين فان قلت ذلك الايهام موجود في
صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض
قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو بسبب سؤال ناش من الكلام السابق فلا يفهم من بناء الفعل
للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض
المذكور نعم يمكن ان يقال في بناء المفعول ايهام الجمع بين المتناقضين حينئذ في اول الكلام على عدم الامر واخره

اعني قوله

اعني قوله ضارع على خصوصه فافهم قوله نحو قوله ولئن سالتهم من خلق السموات والارض الخ فان
قلت وقوع الكلام جوابا للسؤال المحقق قرينة على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام بما حذف فيه
المسند من قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله واحد فلم يذكر في احدهما لضعف
التعويل على القرينة وعدمه في الاخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان الذكر
ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف تيقظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا
الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء في تفننهم قوله ومنه
قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا فيه بحث وهو ان ما ذكره من التعريض يكون سببا لذكر السؤال ههنا
اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية محضة فما السر في عدم رعاية التطابق التي اوجبوها فيما اذا اضيفت
وامثاله قوله فحصول التعجب بدون الذكر ممنوع اراد حصول قصد التعجب من التركيب بطريق
كونه خاصة له على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المص في الايضاح
من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كعاومة
الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند كعاومة فان لم
يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد
من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا
او قصد التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى من التعجب
الحاصل بمجرد تحقق القرائن فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره فقد يقال ما ذكره المص على تقدير
تسليم وارد عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروط بوجود القرينة فيحصل الاغراض
بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بغباوة السامع والاستلذاذ وبسط الكلام كيف يحصل شي
منها من القرائن وكذا الكلام في غيره قوله فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اعترض عليه
بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي الحكم فيدخل في ضابطة
الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق
وان كان جملة صورة قوله اذ لو كان سببا فهو جملة قطعا لا يرد عليه نحو زيد قام ابوه بناء على ان المسند
ههنا سببي مع انه ليس بجملة لما سيجي من انه ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك

المسند لكن مه

ويمكن ان يقال السر ههنا ايهام ان الفعل المذكور يستلذ عند المتكلم كما هو في وجوه تقديم المسند مه

في الايضاح من الاعتراض

وذلك محافظة على الضبط في اقتضا سببية المسند كونه جملة **قوله** بالطريق المخصوص وهو تكرر الاسناد
مع وحدة الفعل **قوله** ليشمل صورة التخصيص اي ليشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة لو رجع
الضمير الى المسند المذكور صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة
التقوي اعم من قصد التقوي فمعناه على ما نقل من الشارح المحقق انه اشمل لان فيه نفي القصد عدم خ
التقوي ونفي افادة التقوي بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي فانه لا يدل على
نفي التقوي بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق
والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الى خ
الحكم في كل ما هو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه
بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان القلم
قوله واجيب لصاحب المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولو قيل مراد السكاكي
لم يكن التقوي مقصودا مطلقا اي لا في هذا المقام ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب
ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفس التركيب فلا محذور اصلا **قوله**
فظاهر انه لم يحكم منطلق او انطلق لزيد فان قلت اذا لم يحكم بالثبوت له فكيف يكون مسندا بثبوت خ
سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشيء او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور في تعريف
الاسناد ~~وقد فسر الاسناد بالحكم~~ اعم من الثبوت الحقيقي والتعليقي والمعتبر في تعريف الفعلي المحكوم
بالتقايد هنا هو الثبوت الحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور **قوله** فلو اراد ههنا
الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض الخ قيد بالفعل لاطائل تحته فليفهم **قوله** واذا كان المجموع فعليا
فقد بطل اجيب بان معنى التعريف مسند يكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة
الحكمية في زيد ابوه منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب
ومع تقيده به نظرا الى زيد ولهذا يقولون زيد انطلق ابوه او زيد منطلق الاب وانما جعل الجملة خبرا
في الاستعمال التي له تلتبس معانيها ورد بان كلام السكاكي في بيان ضابطة افراد المسند وجمليته فهي
قابل انه اذا كان في الكلام مسند سببي غير مسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق مسند
اليه زيد عنده فيصدق عليه تعريف الفعلي مع جمليته فيبطل قاعدة افراد المسند والحاصل ان ما ذكره

المجيب

المجيب اعتبار لجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث
اجمعوا على ان المسند في زيد قام وامثاله هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضا
في الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية
ما يقال لا نزاع في ان الجملة مسند بناء على الظاهر والاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة
ولما كان غرض المجيب اصلاح تعريف السكاكي كان له ان يقول مراده مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة
ولا يضر كونها مسندا اصطلاحا بناء على الظاهر الموسع **قوله** ثم استدل على ان المسند الخ هذا امر عجيب
اذ بعد القول بان المسند هو منطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية المسند مع انه لم يحكم
بثبوت منطلق لزيد بل لابيه **قوله** وهذا خبط لان اللازم مما ذكره الخ اجيب بان حاصل استدلال
ذلك الفاضل هو انهم لما اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة تعين ان الفاعل في هذا الباب
بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعي وان نحو زيد منطلق
ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل مندرج في الثاني وليس بشيء لما سبق تحقيقه من ان
اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل
فاعله في حكم العدم وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المتأمل **قوله**
ففي الجملة عبارة المص اوضح لدخول زيد منطلق ابوه في ضابط الافراد في عبارة المص دون عبارة المفتاح
قوله وقال الخ التقدير استقر فيها او حصل رد عليه بان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم
الفاعل فما معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمسند اليه مثل زيد قام لم يجز
تقديمه والجواب عن الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في
المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاؤه ولم يكن ذلك ظاهرا في في كلمتي الدار زيد اراد تقديره بما يكون
ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار عنده وعن الثاني بان سبب عدم الجواز الالتباس
بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار **قوله** كان المسند في المثالين
جملة ويحصل التقوي ان قلت ما مر في عدم افادة زيد قام للتقوي بحاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت
في الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير
حاصل اذ التقدير حاصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة **قوله** لم يصح التركيب

لان مستقرا ان جعل مبتدا يلزم وقوع المبتدا نكرة مع انتفا الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدا
اذ ليس ههنا شي مقدر وانما قال حتى يكون خالد مرفوعا به لانه مذهب الكوفية الذي بني الكلام عليه
قوله وجميع ذلك خبط لابتنائه على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند قوله لم يفسره لاشكاله وتعسر
ضبطه اراد بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب تقييدي دال على ماهية المعرف والا فقد تقرر في
المعقول ان نحو قولنا زيد ابوه منطلق تعريف بالمماثلة في المحقق قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت الخ
رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى يعرف كونه سببيا
مع ان جعل السببية احدى ضابطي معرفة كون المسند جملة يقتضي ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى
يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل
بان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند وجمليته فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد
تقوي الحكم يؤتى بالمسند جملة والا فيؤتى به مفردا فذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصد حالة
مقتضية لاتيان المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وفيه ان في ذلك المقتضي لجملية المسند كون المسند جملة
علقت على ما هو ماآل المعنى لا يخلو عن سماجة قوله هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه ان ارجع
الضمير الى كون المسند سببيا فظاهر وان ارجع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون كذا وقوله
مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم
عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في
تفسير السببي خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد مررت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله
متعلقا بما قبله بسبب ما فتخرج هذه الامثلة عن ضابط الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب
بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة كما في نحو زيد قام وانت تعلم
ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصورة لم ينشا من قصد التقوي قوله او يكون المسند فعلا يستدعي
الاسناد الى ما بعده الخ قيل اما بحسب الظاهر او بحسب الحقيقة والمآل ليتناول زيد طاب ابا اذ المآل زيد طاب
ابوه وانا صير الى ذلك لان الفرق بين المسندين بجعل احدهما سببيا دون الاخر تحكم ورد بمنع التحكم للفرق
بين طيب ابي زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا من جهة ابيه فان قلت يفهم من التفسير ان المسند
في زيد طاب نفسه من المسند السببي مع انه في زيد طاب فعلي والفرق تحكم لان الذي اسند اليه الفعل في

حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن يكون مفردا كما في انا عرفت كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح

كل

كل من المثالين نفس زيد في المآل اجيب بان الضمير لاحضار الشي السابق فالاسناد الى ذلك
الحاضر واما النفس فليس في تلك المثابة فتامل قوله متعلقا بما قبله بسبب ما اعلم ان التعلق قد
يكون باضافته الى ضميره كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون باضافته الى ضمير ما اضيف الى ضميره فيشمل
زيد اخوه ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد وكذا خوه معا قوله
فالاول نحو زيد ابوه منطلق اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببيا اذ لا معنى
لتعلق ذلك الجامد بالمبتدا تعليق اثبات اجيب بانه مؤول بمسمى بعمرو فظهر صحة تعليقه بزيد
اذ كما يصح زيد منطلق الاب او منطلق ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو قوله
ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب الخ قال الفاضل المحشي وايضا لا حاجة في ضابطة افراد
المسند الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما تحققه وليس المقصود من
نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر ويرد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن
ضابطة افراد المسند بقوله فعليا فاي حاجة لاخراجه الى قيد اخر وغاية ما يقال في الجواب ان السلب
في قوله ليس فعليا متوجه الى القيد اعني كما تحققه فيفيد ثبوت الاصل اعني فعليته يعني ان انتفا
الفعلية عن المسند الى المذكور انما يصح على ما تحققه واما على زعم المتوهم فهو فعلي لانه يشترط في
في المسند السببي انتسابه الى شي اخر على وجه البنا اعني تقديم المبنى عليه فالفعلي الذي يقابله ما ليس
كذلك وهذا السلب يصدق بالانتساب لا على وجه البنا فيدخل المثال المذكور في ضابطة الافراد على
زعمه فيحتاج الى قيد اخر يخرجه قوله ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا فالمحذوف هو
الزمان هنا على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل اتيتك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على مذهب
من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكور في كتب النحو هذا وقد يقدر لفظة في
في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان قوله والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان الخ
لما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده قدر له عاملا مضارعا وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذ يكون
بناء على ان الشايع بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم هذا المعنى على تقدير رجوع الضمير الى المسند وقوله
او وقت كون المسند الخ على تقدير رجوعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان منشا استبعاد
الشريف هذا التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور في الكلام وان المضارع معه قليل جدا ولهذا الماقدر المحذوف في

عدل من يكون الى كان فلا يرد عليه انه اختار تاويلا من جنس هذا التاويل في حد قول السكاكي واما الحالة التي
تقتضي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع الخ كما توهم قوله وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك طي صح
كان الاستاذ المحقق يقول لو قرئ بضم اللام لم يرد عليه انه ظرفه زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه قبل صح
او ثبوت زمان اخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية ثم انه يعود المهروب عنه في قوله
وجوده بعد هذا الزمان سواء حمل ترتب على الاستقبال او الحال وينبغي ان يعلم انه لو حمل ترتب على
الاستقبال يلزم محذور اخر لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل
بعيد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين
على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتامل
ثم ان ما ذكرنا من التقرير وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان احسن مما به
الفاضل المحشي حيث قال وكذلك ترتب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل في المستقبل
ويلزم احد المحذورين اذ يرد عليه ان كون الترتب في المستقبل لا يستلزم كون المترتب فيه حتى يلزم احد المحذورين
قال الشارح في شرح المفتاح هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية
بطريق اشتمال الكل على الجزء يعني ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقد يقال
التغاير الاعتباري مصحح للظرفية في الجملة قوله والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل
تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل
ويمشي ويحج ويكتب القران ويعد كل ذلك حالا ولا يشك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور على
مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان
موجود متصل فالحال عندهم هو الان عرض حال في الزمان لا جزء منه فالان بحسب ظاهر مقالاتهم عرض
موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه
ولا بالنسبة الى الامور الانية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال
قوله بخلاف الاسم نحو زيد قائم فيه انه مخالف لما اسلفه في تعداد امثلة خلاف مقتضى الظاهر
من ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ولعلك اذا تاملت في بعض ما
اسلفنا هناك تطلع على التحقيق قوله مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الخ المراد

اذ الاوجه هنا التوجيه الذي ذكره قبل والا كان المناسب ان يطرح ترتب وجوده ويقال الذي بعد هذا الزمان صح

بالتجدد

بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد
بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز
كذا في شرح المفتاح للشريف قوله يقتضي تجدد الكل بحدوثه رد عليه الفاضل المحشي بان هذا انما
يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقصود تجدد الحدث المقارن للزمان واجاب
عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام في الحالة المقتضية لكون المسند فعلا لاحد
مقارنا للزمان وفيه انه لو لم يرد بالمسند في قوله فلتقييد المسند ما هو المسند حقيقة اعني الحدث
على ما اشار اليه الفاضل في البيان لم يكن لفظ التقييد في محزه لان احد الازمنة جزء الفعل لا قيده
على ان جعل الغرض افادة التزام الزمان على ما هو المال بمعزل عن التحقيق كيف وقول الشارح اي يتفرس
الوجوه ويتاملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يدل على ان المراد
افادة تجدد الحدث فتامل قوله افكلما وردت عكاظ الهمزة للتقرير ان قدر المعطوف عليه تحضرون في
ولا انكار ان قدر لم يعرفني او العامل في كلما الوجهين بعثوا قوله شيئا فشيئا يشعر بان المراد بالتجدد
فيما سبق التقضي والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث او المقام نعم قد
يقصد من المضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح بيان
المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد والمطلق الذي هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود البيان من صح
يفهم في ضمن التقضي فلا غبار قوله ان لحي على كل قبيلة جناية وقيل لما بعثوا اليه لانهم لا يتم لهم اظهار
مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل مجد منيف قوله فلافادة عدمهما
الاظهر ان يقول فلافادة مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي للاسم
صريحا فان الاسمية لا تفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هما لعدم ما يدل عليهما فتامل قوله
لا يالف الدرهم الخ من ابيات الحماسة قائله جويه بن النضر وله الا اذا اجتمعت يوما دراهمنا
ظلت الى طرق الخيرات تستبق وفي قوله لكن يمر الخ تكميل حسن اذ قوله لا يالف الخ ربما يوهم بانه
لا يحصل له جنس الدراهم فازاله قوله يزجيه التزجية دفع الشيء برفق كما تزجي البقرة ولدها قوله
اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم لا يخفى ان الاستثناء يقتضي الاندراج وذلك بان يوخذ التقييد
اعم من الظاهري والتحقيقي فما ذكره الشارح جواب تسليمي ويمكن ان يقال لا نسلم الاندراج والانتقاض

والملايم لكلام المص صح

قلت الظاهر ان مراده بهذا الحكم تقييد الفعل بنحو المفعول وبالاستثناء عدم الدخول فالملائمة على هذا ظاهرة فليتامل ٤٢

فان المتبادر من التقييد كون القيد فضلة غير محتاج اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب الافعال الناقصة **قوله** لتقرير الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل التشبيه او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم وشبهه **قوله** غير مصدر ذكر الفعل قال الفاضل المحشي زاد الشارح هذا القيد تبعا لغيره ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قوله موضوع لتقرير انه لتقرير تام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة في مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يزد هذا القيد على التعريف المشهور بل اورده في تفسير قيد في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة عليه ومثله غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان يحمل الزيادة لتخرج الافعال التامة واما عل ٤ ثانيا فلان اللام في قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية لا صلة للوضع كما زعم المحشي بل عليه قول الشارح على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما تتصف بالكون وهو غير التقرير وايضا المشهور والمستفاد من الشرح والحاشية ان لكان دلالة على الاستمرار ولصار على الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجرده معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك المتبادر الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه اخر اذ الزمان داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له هذا ثم غرض الشارح من ذكر الوجهين اثبات كون كان مثلا قيدا بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه وجيها للحكم بانه تعسفا عن الثاني كما لا يخفى **قوله** وهذا معنى قولهم الخ انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما اذا لم تجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان للمعنى الخ فلا لانه اعتبر فيما سبق اتصاف خبرها بمعناها لا بحكم معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم **قوله** وعدم ارادة ان يطلع السامع المراد بالسامع ههنا المخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتامل **قوله** اكرمك اذ تكرمني اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع الطلاق بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا وعند البصرية الجزاء محذوف وليس بنفسه لما سنبينه الان من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع في الارتباط المعنوي ثم ان بعض النحاة بالجمهور شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم

عليه ما هو

عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبني عليه **قوله** فالجزاء اذا كان خبرا فالجملة خبرية قيل عليه الجزاء في قولك ان ضربتك تضربني خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام اِنَّ داخلة في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضي فليس بخبر **قوله** في نفسها جزاء للصدق والكذب اشار بقوله في نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا **قوله** بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري ولا يجوز ان يكون بملاحظة التاويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه ان جاءك فانت مامور باكرامه لان ذلك التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عندهم كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا ضرورة داعية اليه **قوله** لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء يحمل على حذف المضاف بقرينة السوق اي الحكم الانشاء وهو تغيير معنى الكلام واحداث معنى فيه به تطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء **قوله** ولهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام واحدثت فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا فمرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواعه **قوله** فتعسف منه لحمله كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان تخليطا لا حين اصطلاح فقول الشارح وتخليطه الخ في موقع البيان لوجه التعسف **قوله** في انها في كلام جازم موضوع للصدق والكذب اي لمحتمل الصدق والكذب **قوله** عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد فافعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليها **قوله** او على ضرب من التاويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه او كون المخاطب غير جازم كان ان قد تستعمل في شك المخاطب كما تستعمل اما التفصيل المجمل الواقع في ذهنه او غير ذلك كما سيجيء تفصيله **قوله** واصل اذا الجزم الخ قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما المظنونات فانما تستعمل اذا فيها باعتبار خطابي **قوله** فليتامل ليطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا لوجود الجزم بوقوعه **قوله** فنبه في المثال حيث قال ام لا **قوله** لنكتة وهي ههنا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من مراعاة حقه **قوله** انما هو بوقوع الشرط لا يستقيم الا ان يحمل على حذف المضاف اي بوقوع نقيض الشرط بقرينة المقام **قوله** فاذا جاءتهم الحسنة الاية اورد ابه من كلام الله تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا في المقطوع وان في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفرض الكلام مقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع او اللاوقوع

٢ قوله في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب اي للتصديق في النسخة الحكمية والتكذيب فالحاصل ان الايجاب وهو بمعنى الايجاب والسلب يحتمل النسبة الايجابية وهو بمعنى الايقاع والانتزاع و انه موضوع للايقاع والانتزاع والتكذيب ان يكون المراد لمحتمل التصديق والتكذيب وقريب من قولهم الخبر ما يحتمل التصديق والتكذيب

قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله المراد بالحسنة في الاية الاولى الخصب والرخاء وبالفضل
في الاية الثانية الفتح والغنيمة كما بين في التفاسير لان الاية نزلت في اليهود حيث تشاموا برسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا منذ دخلت المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله تعالى قل كل من عند الله واما استعمل
الماضي في ولئن اصابكم فضل من الله لان الشرط مع اللام الموطية يلزمه المضي لفظا لان الجواب لما كان للقسم
لتقدمه الدال على الاهتمام به قصدا ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم فهناك
شائبة تحقق النوع الذي يراد بقوله فضل من الله واما التنكير فللتعظيم ونحوه كما اشار اليه الفاضل المحشي
فبهذا يظهر اندفاع بحث الشارح وانه ليس مما يحتاج في دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله اللهم الخ قوله
اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليس بشيء لان ما قبل الاية وهو ولقد اخذنا ال فرعون بالسنين
قرينة لما ذكرنا فيكون عهدا خارجيا تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحشي فيما سياتي وقد يقال يكفي في العهد كون
المعهود مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في البلد
الا سوق واحد وهذا الاعتبار جار في الحسنة اذ التعاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان
هذا التعاهد انما هو بالنسبة الى قوم موسى لا المخاطبين بالاية وهو المعتبر في العهد الخارجي قوله كثرة وقوع
والانسب لعبارة الكشاف التي مر ذكرها ان يكون كثرة وقوع مفعولا له اي قطع بحصولها لكثرة وقوعها
والتسليم بها فان قيل ليس كثرة الوقوع فعلا للقاطع فكيف ينتصب بحذف اللام قلت اجاز ذلك
بتاويل الاستئناس فان كثرة الوقوع تستلزم الاستكثار عرفا مع ان الفاضل الرضي يشترط ذلك قوله [لم ع]
فبهذا ظهر فساد ما قيل اي ما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذي
فان قوله حقها ان يشك فيها دليل ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور قوله مع جعل السيئة القليلة غير
قطعية الحصول لا يخفى ان قلة السيئة مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير انما هي قلتها
بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد تجامع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى
المذكور يؤكد الوقوع اذ الظاهر انه لا يخلو احد عن سيئة ما فنفي ارادته الدالة على عدم قطعية الحصول مزيد
دلالة على فضل الله بلا شبهة قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة الظاهر من
كلام الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى عليه الصلاة والسلام لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار
عند السكاكي بالنسبة الى المخاطب والمخاطب هنا غير قوم موسى عليه السلام وبالجملة لام العهد انما تدل على علم

المخاطب

[وبالفضل في الاية الثانية الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع في مقابلة قوله ولئن اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة كشهادة ما قبله اعني يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن الاية ع]

[كان المراد بالسنين معناه اللغوي يعني القحط ويقابله الخصب والرخاء]

المخاطب بالمعنى وقوم موسى ليسوا المخاطبين فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة
ايضا فتامل قوله وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة اي بما ذكر من ان المتبادر من المراد بالحسنة المطلقة ومن
بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما ينتظم بطلان كلام العلامة في سلك بطلان كلام الترمذي مع ان
وجه الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة طويل الذيل فلو وجهه على الشق الثاني من الترديد لبنا على احد الشقين
عن الاخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى ثبوت المشار اليه وانه مما يقتضي التوجه اليه وحضوره
لدى الناظر لكونه محققا بالابطال على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان كلا منه يحتمل هذا اشارة الى المجموع ما سبق
من رد الشقين الا ان بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة حمل العهد على مذهب [وكذا الترمذي ع]
الجمهور وتعريف الجنس على تعريف جنس الحسنة مطلقا وان الشارح حمل كلامه على هذا ظاهر لمن تامل في كلامهما
اي في تامل قوله هذه العظائم من الحسنة الجمع باعتبار جزئيات الخصب قوله فيكون اشو مدار
الاشوئية على ان في الحمل على الجنس لزوم ترك التنكير على المعهود وعدم الاشكال انه اشو من تركه على المعهود
فقط قوله واما من حيث هي فيمتنع يرد عليه ان المراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم
وحضوره لديهم فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود
عليه وهو معنى قوله من حيث هو اي مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا ما فهم الشارح اعني الجنس من حيث
هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد قوله ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة اورد عليه الفاضل [عهديا ع]
المحشي ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة
كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد
بالحسنة مجردة عن اللام الخصب مجازا لقيام القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد دخلت [ابتداء ع]
على الخصب ابتداء فجاز ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل حقيقته منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكي
في العهد فاذا اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها
عبارة عن حصة معينة صريح في حمله العهد على مذهب الجمهور فوجب ان يراد بالحسنة منكرة مطلقها حتى يصح
حمل المعرف على العهد الجمهوري وقد يتكلف في الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح
اعم من الاطلاق الجنسي والاطلاق النوعي فاذا حمل تعريف الحسنة على الجنس تحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس
فالمراد بالحسنة اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور

فليتأمل قوله ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها ان اراد تقليل السيئة باعتبار نفسها بمعنى
ان تكون شيئا يسيرا ففيه انه لا تكون حينئذ قوله ولهذا نكرت في بحره لان ندرة الوقوع لا تكون باعتبار التنكير لها
المفيد تقليلها في حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل
على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق قوله في قوله تعالى فاذا مس الناس ضر دعانا هكذا في
اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا فالفاء ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان
بدل الناس فيندفع الثاني قوله فللنظر الى لفظ المس قيل هذا مناف لما اسلفه في بحث تنكير المسند
اليه من انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان
المذكور ههنا منقول عن الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق وبان المنفي فيما سبق دلالة
لفظ المس على ترجيح ارادة شيء من العذاب في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا نفس
الابعاد عن القلة والاظهر هو الجواب الاول اذ الابعاد عن القلة اذا كان مما يثبت دلالة نفس هذا
اللفظ على الترجيح فليتامل قوله فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر اي الانسان المقيد
من حيث هو مقيد كما صرح به في شرح المفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان
مس الشر لجنسه مقطوع به لان فهم العاصي ان الله تعالى ذكر قبل هذه الآية لا يسأم الانسان من دعاء
الخير وان مسه الشر فيؤوس قنوط فقد اورد لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو
كان الضمير في الآية التي كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر نكتة في العدول الى اذا مع ان
الانسان اذا لوحظ بالانسانية لم يكن مساس الشر اياه مقطوعا به وانما ذلك القطع بملاحظة امر اخر
كما لا يخفى قوله ونأى بجانبه يقال نأى بجانبه اي بنفسه كان الجانب مقحم والمعنى بعد بنفسه وذهب
بها عن محلها تكبرا وتعظما قوله كقولك ان لم يكذبك ذكر ابو الحسن بن كيسان في تصريفه انك تقول
صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون
فلان كاذبا حتى يرد على المصنف ان التكذيب صريح بان المخاطب جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع
ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب وقد يقال
لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب باللاوقوع تعارض الترجيحان فتساقطا فبقي التساوي ولا يخفى انه
وجه اخر مغاير لعدم الجزم عن المخاطب فتامل قوله كقولك لمن يؤذي اباه اتؤذي اباك ان تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم

نفسه

نفسه منزلة الشاك لان فعله من ايذاء ابيه كانه اوقعك في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال
المتكلم كما هو الاصل في ان قوله اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اعلم ان همزة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة
بالواو والفاء او ثم نحو اولم يسيروا افنضرب عنكم الذكر اثم اذا ما وقع ونظائرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة
من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدر واخواتها تتأخر عن العاطف كما هو القياس
نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعم
ان الهمزة في الصور المذكورة في موضعها الاصلي والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقوله
الشارح اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قاله
الزمخشري ومتابعوه لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ ذلك في الاستعمال
بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشري يجزم بما يقوله الجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى
افأمن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله تعالى ائنا لمبعوثون اوآباؤنا الاولون فيمن قرأ بفتح
الواو ان آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون اكتفاء بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام قوله فيمن قرأ بالكسر
واما فيمن قرأ بالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط لا جزاء له قلت الجملة
الشرطية وقعت حالا فاستغني عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء قوله او للاعراض
اشارة الى تجويز كونه صفحا مفعولا له فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله والصفح بمعنى الاعراض فعل
هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعنى والله اعلم اعتبار الاعراض منكم فينطبق على
المشهور قوله لان المحال في هذا المقام يمكن ان يقال ان الاسراف واقع في نفسه ومحال بحسب النظر الى
الآيات القاطعة فرضي حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الآيات فجعل في مرتبة الشك والامكان الصرف قوله
ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد ان صح وثبت ببرهان يقيني وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا اول
من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه قوله اي يحتمل ان
يكون للتوبيخ الظاهر ان المخاطب بالتوبيخ من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا
تغليب المرتاب على غيره قوله لان الحدث المطلق الذي هو مدلول الفعل الخ ان هذا الدليل لا يجري في غير
كان لدلالة صار على الانتقال الذي لا يستفاد من خبره كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به الرضي لكن رعاية عجز
انه لا يجري في كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صار اعتبر الاستمرار في كان وهو غير مستفاد من خبره قطعا فتامل

آه هو تنزيل المجاز منزلة ما لا قطع بعدمه

قوله ولا محيص عن هذا الاشكال اي لا مخلص عن الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر قال
يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا من اندفاعه عن الاية بوجه اخر قوله ويكون معنى الكلام يعني يمكن
تطبيق ما ذكره المص رحمه الله هنا على التوجيه المذكور بتكلف ومحصل ما ذكره تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه
لكن فيه بحث لان الكافر فيهم من ينكر عنادا والظاهر تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى للاقتصار على تغليب مشكوك
الارتياب على مقطوعه بل الصواب تغليب المشكوكين على المستيقنين ثم تغليب الكل على المنكرين قوله
وكانت من القانتين اذ اريد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر ففيه تغليب
احد الجنسين على الاخر ونكتة التغليب التي ذكرها الفاضل المحشي لا يختص بمريم عليها السلام بل تعم جميع
القانتات وان اريد الذكور فقط فالامر ظاهر وفي الاية وجه اخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف
عام للذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع والفوج قوله بل لا ابتدا الغاية فلا يعتبر التغليب اذ لا دليل
على ارادة امهاتها قوله لان الغرض مدحها بانها صدقت يعني ان الغرض مدحها بالحسب لا بالنسب
قوله كالعمرين قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده ان قيل لعثمان رضي الله عنه
تسلك سيرة العمرين نعم قال قتادة اعتق العمراة فقيل بينهما من الخلفا اما الاولاد وهذا المراد بعمر وعمر
قوله والقمرين للشمس والقمر وعليه قول المتنبي ٭ واستقبلت قمر السما بوجهها ٭ فارتني القمرين في وقت معا ٭
اراد الشمس وهو وجهها وقمر السما يعني ان وجهها لصفائه وشدة صقالته انطبعت صورة القمر فيه لما
استقبلته كما تنطبع الصورة في المراة فراى العاشق برويته وجهها الشمس والقمر في ان واحد وقال
التبريزي يجوز انه اراد عمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه احمد
وايضا القمران في العرف للشمس والقمر قوله فانه يغلب على المونث اي وان كان انقل ووجه كون القمر انقل
من الشمس تحرك وسطه قوله ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين وفي بعض النسخ ابوان وقمران فالاول
محمول على الحكاية من قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج قوله ولو سلم فلكونه مجازا وايضا
جاز ان يجعل احدهما مسمى باسم الاخر ادعاء ثم يوول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب كما في العلم وقد رد بعضهم هذا التاويل في العلم بانه
قليل بخلاف التثنية فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها
وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسما الاجناس قوله وجميع باب التغليب من باب المجاز قال في شرحه

المفتاح

للمفتاح واما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي انواعه لم ار احدا حام حوله وههنا اشكال
وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز الا ان يقال الكل معنى مجازي
اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب ما اشار
اليه الفاضل المحشي في حاشية الكشاف وهو ان الجمع الممتنع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وههنا
اريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان
ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا او لا يقصد اليه بارادة
واحدة في استعمالات الالفاظ قوله او لتعودن في ملتنا يمكن ان يقال عاد يجي بمعنى صار فلا يكون في الاية
تغليب ولا يأباه قوله بعد اذ نجانا الله منها لان النجاة عن الشيء لا تستدعي سابقة الحصول فيه كما اشار اليه الشارح
في شرحه للمفتاح واما ما ذكره صاحب الفرايد من ان عاد لو كان بمعنى صار لقيل او لتعودن الى ملتنا لان عاد صار بمعنى
يعدى بالى لا بفي فجوابه ان عاد اذا كان بمعنى صار لم يكن في مرتبة العود بل يكون جنس العاد ~~[illegible]~~ وقد يقال
يجوز ان يكون معتقد الكفار ان شعيبا عليه السلام كان منهم لسكوته عن اباطيلهم قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن
من هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الخواص والمزايا في مثله في المحكي والظاهر اعتبارها في الحكاية فليتامل
قوله انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق وكون
فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى ممنوع لان هذا متكلم مع الغير كما هو وضعه والجواب انه لما عبر اولا عن زيد
في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغايب صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق التكلم في قولك ضربنا بطريق المجاز
نعم لو لم يعبر عنه اولا بطريق الغيبة بل قيل ابتدا ضربنا مرادا به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظاهر
وكذا القياس في انا وانت فعلنا قوله فيمن قرا بتا الخطاب واما على قراة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره
عليه السلام اذ لم يعهد في كلام البلغا تغليب الغايب وان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على المتكلم
من الهم قوله من المكلفين وغيرهم الظاهر بالنظر الى المقام حيث سيقت الاية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شي
ان يعم لفظ غيرهم لغير المميز من العجم اما بان يحمل من في قوله من سواك على الاستعمال النادر كما في قوله تعالى ومنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع واما على التغليب قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلكم
تتقون اي لا وجه لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما لفظا فلما ذكره الشارح في شرح الكشاف ردا على تجويز
القاضي كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى من الله

قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له او مدحا منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم
الخالق راجين منه التقوي الرازق فتوسيط الحال من فاعل اعبدوا بين وصفي المفعول توسيط بين العصا
ولحايها أن فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد واما معني فلان البلاغة القرانية تقتضي واسماعه ان يعتبر من
الاول غاية عبادتهم ما هو لذة لهم اعني الثواب لما يشق عليهم وهو التقوي وان كان مفضيا الي الثواب علي ان التقوي
عبارة عن الاتيان بجميع المامورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا
صار المعني اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الاقسرائي فالوجه ان يتعلق بخلقكم وتكون لعل مستعارة
للارادة اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوي البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة قوله
في لفظ كم تغليبا ان قيل عليه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع
جهتي مجاز في لفظ واحد لا ارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول قوله فالخطاب
مختص بهم استدل عليه بانه لو كان المخاطب بالبث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها للانسان في نعمة
البث والتكثير فلا يناسب الامتنان علي الانسان كما لا يخفي وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان في نعمة البث
والتكثير فلا يناسب ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل الامتنان سواء جعل الخطاب عاما او خاصا ثم
كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الاية حيث عطف قوله ومن الانعام علي قوله من انفسكم المقيد بقيد
متقدم اعني لكم وقد تقرر ان القيد المتقدم علي المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا تفاوت
ذلك بعموم الخطاب وخصوصه اذ ليس سوق الاية للامتنان علي الانسان بجعله محلا للخطاب حتي يفوت بمشاركة الانعام
اياه في محلية الخطاب حسن ذلك الامتنان كما لا يخفي فتامل قوله كلم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل والبانها
وما ينتفع به منها لكن المراد هنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق قوله انسب بنظم
الكلام مما قدره ولا ينبغي بعد هذه الاية والانعام خلقها لكم فالمناسب لهذه الاية ان يكون قوله تعالي ومن الانعام
معطوفا علي من انفسكم ويكون المخاطب في يذرؤكم الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
فلا تكون الاية من قبيل التغليب قوله متعلق بغيره علي ان يكون ظرفا لغوا له لكونه عبارة عن حصول الشرط
كما يحمل الضمير الراجع الي ما يصلح للعمل عاملا في الظروف وتحتمل الحالية عنه والوصفية له بتقدير المتعلق نكرة
او معرفة هذا وكا اسلم يرد تعلقه بالامر لزوم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة وايضا اذا اعتبر الحصول
الاستقبالي في المعلق دون المعلق عليه يلزم تعليق الاتي بالحال وهو محال عقلا قوله ولا يجوز ان يتعلق بتعليق

امر قبيل

امر قبيل التعليق بجزئية الاول اعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من تعلقه بجزئية الثاني اعني التعلق قوله لانه مفروض
الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه بحث لان بعض الاسمية يدل علي التجدد لا الثبوت وهي التي خبرها فعل نحو زيد يقوم
كما صرح به في اواخر هذا الباب فالتعليل قاصر عن المرام قوله لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لانه
فرض الصدق اي التحقيق في الاستقبال لا يتصور في الانشاء ولقايل ان يقول فح يلزم وقوع الصدق في المركب الخبري التام
لان اداة الشرط اخرجته عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال الحصاري
قوله وان جعلت كلمتا ما واحداهما اسمية ظاهرة يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه
وصرح به في شرحه للمفتاح فيمكن ان يكون مبنيا علي ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع
الاسمية شرطا للو وان لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد باحدهما الجزاء خصوصا قوله فاعتد باكرامي اياك امس
هو بصيغة الامر علي ما جوزه الشيخ من جواز كون الجزاء طلبيا بلا تاويل واما علي ما اختاره الفاضل المحشي فهو بصيغة
المضارع واما ما ذكره في شرح المفتاح من انه علي صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم متعلقا بحصول
اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة جزاء الي ان تأول بالخبرية تبني علي مذهب السكاكي من كون
الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد الخ بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية بنظر
الي الظاهر والا فلا تعليق حقيقة علي اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن قوله وما دل الجزاء
الطلبي الخ وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب ان يتنبه الخ انه ذكر هنا
جواز مخالفة الظاهر لنكتة اشار الي رد من جعل وقوع الطلبي جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره
هنا مخالف لما ذكره في شرح الكشاف في سياق تفسير قوله تعالي فتلقي ادم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة
الاستفهامية جزاء الشرط محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام قوله كما في قول ابي العلا المعري
فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال
فان استطع في الحشر آتك زائرا وهيهات لي يوم القيامة اشغال
قوله فلينعم دال علي الجزاء وهو محذوف اي لم يبق حالي واشتقاقه من نعم الشي بالضم او نعم كعلم اي صار
لينا والبال القلب قوله اي علي اظهار الرغبة ورد قوله تعالي اظهار الرغبة في حقه تعالي مجاز عن لازمه
اعني اظهار الرضي وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم
قوله الاول لا نسلم ان التعليق الخ عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة من مثل

انما يتم ان لو كان مبدا او متعلق لان معناه جعل الشي متعلقا بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق مع

لما مع

فيكما ان ضرب ضرب هو الربط في جانبي الوجود والعدم قوله ولان الاية نزلت الخ وحاصله ان في
التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا تكون الاية من ابراز غير الحاصل في
معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الاية الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول ان
العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلت العموم بالنظر الى ما
استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله فلم يتخصص بخصوص السبب وهو المراد مما تقرر في الاصول نعم لم يثبت
مفهوم المخالف لظهور فايدة اخرى للشرط قيل ان الشافعي يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه سوال فتامل
قوله او للتعريض قيل في سلوك التعريض فايدتان الاولى هي ان من هو على مرتبة عند الله اعني النبي
صلى الله عليه وسلم اذا كان الاشراك محبطا لعمله فما حال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لا يجعلون في مرتبة
الخطاب واعترض على المرتبة الاولى بان المشركين لا يعتقدون محمدا صلى الله عليه وسلم فلا تتضح تلك الفايدة
والجواب ان الفايدة بنبوة غير محمد عليه الصلاة والسلام من الذين من قبله قوله بان ينسب الفعل الى
احد والمراد غيره لابد ان تكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فنحو كجاني زيد مريدا ابنه ليس من
التعريض في شيء قوله فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم قيل عليه سوق الاية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه عليه
الصلاة والسلام والى الذين من قبله هو هذا بعينه اعني لئن اشركت فالظاهر ان يكون الخطاب له
وللذين من قبله والجواب ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فمعنى ان الخطاب له عليه الصلاة والسلام وكذا نقول
ان الموحى الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة تليق بهم فكان التقدير لهم لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم
ليحبطن عملكم والله اعلم قوله ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر منهم الاشراك دفع لما زعمه الخلخالي من ان
التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك في الماضي وغيرهم وهذا يحصل بصيغة المضارع اعني لئن اشركت ووجه الرد
ان من لم يصدر منهم الاشراك لم يتحقق التعريض فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته قوله واذا ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال
على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند اليه طلب له وجه وناسبه ان يكون هو التعريض بخلاف
ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرح المفتاح فان قلت ان اذ ان تدخل على المشكوك
كما سبق واشراك الانبياء نجزم باللاوقوع فهذا يصح باعتبار طلب النكتة في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح
نكتة له وانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع وليس كذلك لما حققته من ان

على

لئلا لا يكفار على ان المشركين فاعلوز صح

قوله قلت الجزم بوقوع نقيض الشرط ههنا او سكان باعتبار لطلب النكتة

التعريض

وانما يصح لو صح التعريض لمن يكون اشراكه مشكوك الوقوع

التعريض بمن صدر منهم الاشراك فتامل قوله من الخفاء والضعف اي عند المص اما الخفا فظاهر واما
الضعف فلما لما توهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت انه فاسد عند الش واما
لما ذكره المولى من ان اللام الموطية توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم
لتقدمه الدال على الاهتمام به قصدا لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط
ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكره لا منافاة بين المقتضيين لجواز تعددها على انه قد يقال
المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض قوله على وجه يعين قيل هذا اشكال
الى انه يقدر في يعني على وجه لان الوجه الاول يبني بترك التصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه
لا ترك التصريح بنسبته اليهم فتامل قوله ويسمى ايضا الاستدراج يقال استدرجه الى كذا اي قربه منه
على التدريج قوله اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم اشارة الى ان لو ههنا حرف مصدرية تجعل ما بعدها في تاويل
المصدر بمنزلة ان الا انها لا تنصب واكثر وقوعها بعد ود ويود واكثر النحاة لا يثبتها فان قلت
كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تعالى تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت
الفعل بعده مقدر تقديره تود لو ثبت ان بينها وبينه قوله وثانيهما وهو المذكور في المفتاح يرد عليه
انه مخالف لما ذهب اليه في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا
حاصل ما قاله في الكشاف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقريرين فان
قيل مودى ما في الكشاف ان النكتة هي الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق على ما سواه من اظهار العداوة
وبسط الايدي وغيرهما سبقا زمانيا ومودى ما في المفتاح ان لزوم ودادة كفرهم للشرط المذكور اوضح
واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايران وان قيل المراد
بالقبلية في تقرير الكشاف القبلية الرتبية يعني ان لزوم الودادة المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم
الاولين مرتبته ويكون قبلهما كانا متحدين هذا لكن الاظهر هو التغاير قوله لانها واجبة اللزوم
بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اختيار
الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلنا الماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع
الشرط وهو معنى تحقق لزومه له قوله فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة الخ اعترض عليه بانه
لا يجوز انتفاء شيء منهما قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل في خبر الله تعالى

فالملازمتان واضحتا اللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الاخر بالنظر الى مقتضى
العباد فلا محذور **قوله** اذا ملكت فاسجح الاسجاح بالجيم فالحاء المهملة احسن العفو **قوله** واما
انتفا ودادة كفرهم جواب عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتفا الودادة المذكورة باسلام
المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي **قوله** ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح
لا بتنائه على كون الجزا الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه بواسطة الاوليين
وكان في لزومها شبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليهما فاما قوله ليكون مجموع الجمل الثلاث
فبالنظر الى ان الجزائين الاخيرين اذا كانا لازمين للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك
الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منهما مستقلا والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبني على ان تلك
اللزومات المتعددة بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى
بعض وغاية ما يوجه به كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة لزوما
ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند تحقق الظفر
والعداوة وتلزمه الودادة بواسطة البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قطعي عند تحقق الظفر والعداوة
والبسط فليتامل **قوله** وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر الخ اشارة الى الفاضل
المحشي الى ان هذا اللازم على تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال
عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم او لم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الودادة الصادقة
بعد بسط الايدي والالسن اظهر لان بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيؤدي
الى ارتدادهم الى دينهم ليرتفع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور في الخطابيات **قوله**
لا يقال الاية نزلت الى حاصله انه لا احتياج الى حمل الاية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والودادة
قوله فرضا في الماضي مع القطع بانتفا الشرط قوله فرضا نصب على المصدرية اي حصولا فرضا او
الحالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط
ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا للحصول
مضمون الجزا لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف مقيدا ايضا دون العكس
وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدره والمراد من الشرط الثاني المعلق به كالمجي في المثال المذكور

لا التعليق

لا التعليق كما في الاول ولهذا اتى بالظاهر **قوله** فيلزم انتفا الجزا فيه بحث وهو انه اشار في اول
الاجوبة عن الاعتراض المورد على قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغا ان اردن تحصنا الى ان التعليق
بالشرط لا يقتضي انتفا المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط تاييدا له فما معنى تفريع انتفا
الجزا على انتفا الشرط ههنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه على انه نقل لكلام القوم والاقرب ان يقال
الربط وجودا وعدما معتبر في معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق ههنا
التعليق المخصوص اعني التعليق بطريق التوقف **قوله** مع وضوح فساد كل منهما اما فساد جعل
المعلق نفس الجزا والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم ح ان يتحقق الجزا في مثل لو جئتني لاكرمتك
مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير المجي وبالجملة
اذ الصواب تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكره ولا يجوز جعل ما مصدرية
في الموضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي
ولم يوجد في كلام العرب رجاع الضمير الى الحرف وتبيينها بالاسم وقد رجع اليها فيما نحن فيه
وبينت بقوله من مجي مخاطبك **قوله** لان تعليق الحكم الخ المراد بالحكم ما يدل على النسبة وهو ههنا
التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع **قوله** وهذا معنى تعليق
امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقته رجوع الاكرام الى علم العالم وان جعل المكرم بحسب الظاهر
ذاته بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الظاهر ذات الممتنع
بسبب امتناعه **قوله** فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي قيل لم يرد بكون الامتناعين
طرفي الشرطية ولا ان المعتبر في طرفيها الامتناع بل اراد ان لو لافادة التعليق اي الربط جزما بين
الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزا لامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي
هو مفهوم لو فاندفع اعتراض الفاضل المحشي وهذا وان كان تعسفا اذ المتبادر بيان مفهوم لو صريحا
الا ان بعض الشر اهون من بعض وانت خبير بان قول المحشي فالاولى اشارة الى احتمال التوجيه
قوله والمال واحد فان قلت كلام السكاكي على توجيه الشارح يقتضي صحة قولنا ان وجد
الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير
تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفا فكيف تصح وحدة المال قلت التعليق في عبارة السكاكي

بمعنى الربط وجودا وعدما فلا صحة عنده للمثال المذكور قطعا فتامل قوله والسبب قد يكون
اعم من المسبب هكذا الصواب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ لكن المذكور في نسخ شرح الرضي
نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب فتامل قوله اما الاول
فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا للجواب انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب في اتمام اعتراضه
على الجمهور دعوى انحصار الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعم والسبب
الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب فلا تكون دعوى الكلية على ما هو المشهور بين الجمهور صادقة
لمراده ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة ليست من داب المحققين
قوله وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس اجاب عنه السيد عبد الله
بان ما قاله النحاة في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان
انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال ان ح
بحسب عرف اللغة على انه لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره
ولهذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا
من الصلاة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دلت لو على ان المجي مستلزم للاكرام
وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا ان كان هذا انسانا
كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال
المذكور ونظايره واردة على قاعدة المعقول غير صحيح بحسب اللغة قوله هي انتفاء مضمون الشرط
النقض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا بحاله اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء
الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو اضاء
العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كون علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول اللهم الا ان يصار
الى ما اشرنا من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول قوله ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم البيت من قصيدة مطلعها لقد آن ان يثني الجموح لجام
وان يملك الصعب الابي زمام ايوعدنا بالروم ناس وانما هم النبت والبيض الرقاق سوام
قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل ومعنى البيت

باخرى لو طلعت الشمس لا ضاء [illegible] فان عدم [illegible] المعين لسبب [illegible] لعدم المعلول

يحتمل

يحتمل ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول والاقرب ان معناه لو دامت
دولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن لم يقدر دوامها
عصوا فاستاصلهم قوله لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وههنا قد انتج جعل انتفاء دوام الدولات
علة لانتفاء كونهم رعية لعل الدليل المراد بها الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني قوله
للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الاول وسوق الكلام يقتضي ان يقول او على ان
العلم بوجود الاول علة العلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض التالي كما ينتج نقيض المقدم كذلك
استثناء عين المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين
العلة والمعلول في صورة الانتفاء فانه المتنازع فيه على ما سبق قوله لكن قد يستعمل على قاعدتهم
لا وجه لحمل الاية على مقتضى اوضاعهم من حيث هي اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة
الى اهل اللغة في القران وقد يقال تخصيص المعنى الثاني بارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا
عليه لا لنفي كونه معنى لو عند غيرهم وح لا ينافي ورود الاية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا
قوله وكم من عائب قولا صحيحا صدر بيت عجزه وآفته من الفهم السقيم الظاهر ان كم خبرية وتحتمل
الاستفهامية وقولا مفعول عائب لاعتماده على حرف الجر عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف المقدر عند
جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوايل احوال المسند فليتذكر قوله في نحو قوله
عليه السلام وقد وقع عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث وظاهره انه عن النبي صلى الله
عليه وسلم وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث
لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة التفحص وقال الدماميني سالت
عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية لابي نعيم
الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه قوله لان الغرض مدح صهيب ولان
ترتب العصيان على الخوف غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه قوله ما نفدت كلمات
الله اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري قوله
فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد تستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال من غير تعرض

للاولوية نحو ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين
والمقصود في هذا تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس بمقصود
قوله ويستعمل بهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك فان قلت ظاهر ان لولا في قوله عليه السلام
لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل في قوله
لولا علي لهلك عمر اعني ربط امتناع الثاني بوجود الاول والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود
الامر ومن مشكلات لولا ايضا ما في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك
وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان ينتفي الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب
ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال فافهم
قوله وليس كل ما له دخل في لزوم شيء الخ يعني ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم
الجزاء لكن لا يلزم ان يكون ملحوظا للعقل وقيدا للجزاء حال الحكم بلزومه للشرط قوله هو نفس
الاكرام الخ فيه بحث لان المراد بنفس الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لو دخلت الدار
لادعوك حين قد دعا في غيره ومن البين انه ليس كذلك وان كان المراد الاكرام المخصوص فقد تم
الكلام لان نوع الاكرام منحصر في شخص مخصوص مرتبط بالمجيء ولا يلزم التكرار لان مراد القائل الاكرام
المخصوص الذي يلزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير به ارتباطا لان التعبير
يجوز ان يكون بجهات اخرى مثل الكون في اليوم ونحوه فتامل قوله وزعم ابن الحاجب الخ التفرقة
المذكورة على تقدير صحته مبنية على عدم اعتبار النفي الضمني والا فالمثبت منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فتامل
قوله بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفي الكلي لا نفي الكل فلا يفيد العموم
فتدبر قوله فيتناقض اي يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصيان بعدم الخوف كان العصيان ثابتا
على كل تقدير وقرينة المدح تدل على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم من القرينة المعنى الذي فهم من ظاهر
جواب لو قوله وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه الخ قد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم اعتبار
الارتباط الاطلاق لجواز ان يخص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا تضر لانه يمكن ان يقرر هكذا ان
اعتبر الخصوص في المثبت انما يتحقق في ضمن فرد فبالحقيقة هو الجزاء فانتفاء فرد لا ينافي ثبوت فرد
واما النفي فالجزاء فيه عدم شيء وعدم الشيء من حيث انه عدم مضاف لشيء مخصوص في محل مخصوص ورتما

فامعناها قلت التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني بوجود الاول م

فلم يعتبر في المنفي وقد يقال المراد من الحب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المثبت م

المطلق في

مخصص

مخصوص لا يتعدد افراده وهذا كلام حق لا يتوجه عليه اعتراض الشارح وانت خبير بان القول بعدم
تعدد افراد النفي مما لا يسلم فتامل قوله فاستحالة النتيجة ممنوعة اي استحالتها على تقدير وقوع
المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال فبالنظر الى استحالته في نفسه فلا تدافع بينهما
قوله وهذا غلط الخ يمكن ان يدعي ان لفظ هذا اشارة الى السؤال السابق لا الى الجواب فهذا تغليط
السؤال وتقوية الجواب فح لا يرد تشنيع الفاضل المحشي وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر
الى سياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام فساده قوله ورد على قاعدة اللغة ويجوز ان
يستعمل على طريقة لو لم يخف الله قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اشارة الى انه لا خير فيهم بل
هم اشرار قوله كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه اعترض عليه بان المراد من الاسماع ان كان
مطلقه فهو يشترك الكافر والمومن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماع اجابة لا يتصور
التولي على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقة فيجوز
ان يوجد التولي في الجماعة المذكورة اعني بني عبد الدار بن قصي عنادا ومكابرة قوله ما قد يجوز
ان يكون التولي رد بان انتفاء التولي لا تناسبه لا مدخل له في ذمهم بل المفيد لكون اسماعهم سببا
لتوليهم كما ان المعتبر في قولك لا خير في فلان لو كان بدر قوة لقتل المسلمين كونه قوته سببا لقتله المسلمين
لا انتفاؤه لانتفائها وحمل كلام الحكيم تعالى وتقدس على معنى لا يكون لبعض محتمله الذي هو المتبادر
بكونه مطمح النظر في لو دخل فيما سيق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لابلغ الانكار على من سيق
الكلام للانكار عليهم لا يلتزمه من له دربة في صناعة البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل ويمكن
ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولي عدم الاسماع له مدخل في الذم باعتبار دلالته على ان عدم
توليهم ليس من صلاحهم بل هو في الدرجة القصوى من الفساد لانهم بحيث لو سمعوا لتولوا وانما لم يتولوا
لعدم سماعهم فليتامل قوله يعني لجعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل والحكمة في ذلك والله اعلم
ان الجنس اميل وان البشر لا يطيق رؤية الملك وذكر الامام في تفسيره الكبير من جملة وجوه الحكمة
ان النبوة فضل من الله تعالى فيختص بها من يشاء سواء كان بشرا او ملكا وفيه بحث ظاهر اذ لا
يظهر كونه حكمة لما ذكره وقد يوجه بان هذا المصور الذي قدر كونه نبيا لما اشتمل على جهتي البشرية
صورة والملكية حقيقة لا انه شيء منه لم يبعد ان يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله تعالى يختص به

من عباده م

من يشا من عباده سوا كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور ايضا فانه بشر الآن
ولا يخفى انه تعسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملايكة قوية فيستحقرون طاعة البشر
وربما لا يعذرونهم في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا بحث ظاهر لانه انما يتم اذا ابت حقيقة
الملك المقدر بزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقايق خلاف ما يفهم من كتب التفاسير
فان المفهوم منها تبدل صورته بصورة البشر لا حقيقته فليتامل **قوله** ويحتمل ان يكون لا يخفى على المتكلم ان
سياق الاية لا يلايم هذا المعنى **قوله** اطلبوا العلم ولو بالصين لا يخفى ان الظاهر من قوله فيلزم
عدم الثبوت والمضي في جملتها لزومهما في استعمالها على قاعدة اللغة وهي انتفا جملتها الاولى المذكورة
في المتن وهذه الامثلة التي ذكرها الشارح لاستعمالها في الاستقبال على سبيل الندرة واردة استعمالها
اخر فظاهرها لا يناسب المقام وكان الشارح اشار بايرادها الى ان جميع الاستعمالات السابقة في الماضي
قوله فيما مضى وقتا فوقتا اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع
الماضي افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفا ملاحظ بحسب اوقات الوجود
فان الطاعة توجد في العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفي
كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي **قوله** بدليل قوله في كثير من الامر لا يقال
بل المفهوم من هذا القيد ان مرادهم اطاعة الرسول اياهم في كثير من الامر لا في الكل فكيف يستدل به على ان
مرادهم انه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا عليه لانا نقول المفهوم من الاية الكريمة انتفا الاطاعة
في كثير من الامر كيلا يقعوا في الهلاك واذ ليس في الاية تعيين ذلك الكثير فلو لم يكن مرادهم الاطاعة في
الجميع لم تكن الاية ردا لهم لان السلب الجزئي لا ينافي الايجاب الجزئي فليتامل **قوله** ويتجدد وقتا بعد
وقت قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي تعطيه الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت
الشي الفته ولا تحب مفارقته **قوله** فهذا مخالف لما في المفتاح قيل ما ذكره صاحب المفتاح غير
موجه بحسب المعنى ايضا فلا ضير في مخالفته وذلك لان امتناع عنتهم ليس باستمرار امتناعه عليه السلام عن
طاعتهم حتى لو لم يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا في العنت وانما وقوعهم فيه اذا استمر النبي
صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبونه كما هو في ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان
انتفا الوقوع لامتناع الاستمرار لا يحتاج في انتفايه باستمرار الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتامل

قوله

قوله على ابلغ وجه واكده لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا موكدا ففيه تاكيد النفي ولم يجعل قوله وما هم
بمومنين على نفي الاستمرار والثبوت لما كان ذكرنا لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه **قوله** وجواب لو محذوف
اي لرايت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى ان تقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اي لترى والنكتة التنزيل
والاستحضار المذكوران **قوله** لانه كلام من لا خلاف في اخباره اي نعتي ان في العدول الى المضارع تنبيها
على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وايضا لما كانت تلك
الامور ماضية تاويلا مستقبلة تحقيقا روعي الجانبان معا فاتى بلو وصيغة المضارع **قوله** وان جعل
الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ولو للتمني فلا استشهاد غرض الشارح نفي الاستشهاد اذا جعل لو للتمني ولا مدخل
في ذلك لخصوص الخطاب بل انما تعرض له بيانا للمنافي الواقع من ان الحق كون الخطاب خاصا عند جعل لو للتمني لان التمني
ههنا للمخاطب قطعا لاستحالته من المتكلم كانه قال ليتك ترى والتمني للرسول عليه الصلاة والسلام كما كان
الترجي له في لعلهم يهتدون لانه تحرج منهم الغصص فجعل الله له تمني ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة
ليشمت بهم ثم الحق ان الاية تحتمل الاستشهاد فان احتمال كون لو للتمني يرفع الاستشهاد **قوله**
بعد رب المكفوفة بما ذهب البصرية الى انها حرف والكوفية والاخفش الى انها اسم فيقال مرفوع محلا بالابتدا
ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل **قوله**
في احد قولي البصريين والقول الاخر لهم ما ذكره ابو علي في غير الايضاح او ما ذكره بقوله واما جعل ما نكرة الخ
قوله فلا يخفى ما فيه من التعسف ونشر النظم اما الاول فلان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما
الثاني فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى **قوله** ويجوز ان تكون مستعارة للتكثير
قلة الودادة المستفادة من رب في التوجيه الذي ذكره الشارح نكتة وهي الايما الى ان مقتضى
العقل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا فكانه ادعي انه يكفي في مقام
الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون في القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره
تعالى منتهين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا فوايد الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر
من الخلود في دركات الجحيم **قوله** كما قال الله تعالى فتثير سحابا يحتمل والله اعلم ان يكون التعبير بالمضارع
لكون اثارة السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت ماضية الى زمان تكلمنا كما
اشار اليه مثله المحشي في بحث الوصل والفصل **قوله** الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم

المذكور اولا بالنسبة الى عدم الودادة نظرا الى غلبة
الدهشة عليهم والكثرة المستفادة من هذا التوجيه
كثرة الودادة في نفسها فلكل وجه فلا تنافي
بينهما وهذا اوفق ايضا بربط التعليل بالتوجيه ع

بالنسبة ع

حقيقته ع

المتصف

كملي ع

المعنى ع

امنوا الاية مبني على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلاطباق محققي النحاة على انه
لا يكون الا فعلية ماضوية معنى فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه ولفظا ايضا واما معنى فلان خيرية
المثوبة لا تتقيد بايمانهم واتقائهم ولا تنتفي بانتفائهما فالحق اذا لم تجعل لو للتمني ان الجواب محذوف
وهو لاثيبوا ثم ابتدئ الجملة الاسمية على انها جواب لقسم مقدر **قوله** دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها
فيه بحث لان الاسمية انما تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما
ذكر انما يتم لو قيل لمثوبة لهم وقد يتكلف ويقال الاصل في الاية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب
ماضوية تقديرا ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان
والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى
فاندفع الاعتراضات الثلاث **قوله** لانه ظاهر علة لعدم التعرض لما ذكر واما عدم التعرض
للعدول عن الماضي الى المضارع في الجزا فلعله لعدم وجدان مثال له في كلام البلغا **قوله** واما الجملة التي
فلا تقع الا فعلية واما قول المتنبي ولو قلم ألقيت في شق راسه من الضعف ما غيرت من خط كاتب
فقبيل الحين لانه لا يمكن ان يقال ولو القي قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو
حصل قلم او ولو لو بس قلم وتقديره قلم بالنصب فالامر ظاهر اذ التقدير ولولا يستقيم هذا وقال الرضي
ان شرط لو جا اسمية في الضرورة قال لو بغير الماء حلقي شرق واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولو انهم
امنوا الوجهين احدهما ما ذكره الشارح من ان الجملة الاولى لا تقع الا فعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة
مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد **قوله** فلارادة عدم الحصر والعهد فيه بحث اذ قد سبق في بحث
تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد في كل هو البطل الحامي مع وجود تعريف المسند ومثله
مثل رايت بكا لك الحسن الجميل على ما سياتي فالاولى ان يزاد قيد يخرج امثاله **قوله** نحو ما زيد شيئا اي
هو ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن العظيم **قوله** يكون مزاجها عسل وما المصراع لحسان
ابن ثابت رضي الله عنه من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويهجو بها ابا سفيان صدره كان سبيئة
من بيت راس ويروى كان سلافة وبيت راس قرية ببني غزة ورملة اشتهرت بجودة الخمر قيل
انهما مولدا الشافعي رحمه الله والسبيئة بالهمز الخمر المشتراة للشرب واما الخمر التي تنقل من بلد الى بلد فهي سبية
بالياء لا غير على ما صرح به الجوهري وتبعه الشارح في شرح المفتاح ووقع في القاموس ان الجوهري وهم في ذلك

واستوا اي لو تحقق انهم امنوا ام

هذا والرواية

هذا والرواية في البيت بالهمز والسلافة والسلاف ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة
وسلافا وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل فارتفاع ما بتقدير وخالطها ماء ويروى
برفعهن على اضمار الشان واما قول ابن اسد ان كان زايدة لحطاة اذ لا تزاد بلفظ المضارع بقياس
ولا ضرورة مدعو اليه ذكره هشام خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها او طعم غض من التفاح
هصره اجتناء ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بطعم تفاح طري كسره اجتناؤه من الشجر كمال البهجة واللطافة
قوله لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام قد سبق منا في اواخر الباب الاول في بحث القلب
تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر **قوله** لاستلزام الحكم على الشيء العلم به اذ **قلت** الحكم على الشيء كما
يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة
قلت الظاهر ان ذكر البعض لا يدعي في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته ورجحانه
بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند ولزوم
مخالفة الاصلين في تعكيسهما يثبت مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه في جانب
المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتفا الفايدة في الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود لما ذكر
قوله الثاني ان العلم بحكم من احكام الشيء الخ قيل الظاهر انه يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم له لا ان
علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ماله الحكم بالفعل اي بتصديق انه له
فكتفي بالجواز تكلف في المقصود وفي هذا ابحاث **الاول** انه لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب
كون الفاعل معرفة ايضا **الثاني** انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم يستدعي العلم
بالطرفين على السوا ولا ينافي الاعتذار المذكور هاهنا كما لا يخفى **الثالث** انه يستلزم وجوب
تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة **الرابع** انه لو صح لكفى ان يقال المخبر عنه لامتناع
الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة الى توسيط الاحتياج بمعلومية المخبر به **الخامس** انه اذا حمل
الجواز على عدم الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير يندفع قوله على انه في جواز الحكم نحو
قوله ففي الفعل ايضا شيوع لان في كل جاني زيد الخ **اجيب** بان المحتمل للكون على حالة
التركيب وعدمه انما هو المجيء المستفاد من جاني وهو اسم للجاني وكذا المحتمل في طاب زيد لان
يكون من جهة النفس وغيره انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون الشيوع في الحقيقة

الا للاسم ولا يكون التعليل وهما وفيه نظر لان التقييد للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه
من الحدث فكما صح تقييده باعتبار جزء معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى الشيوع بذلك الاعتبار
فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليتفهم قوله فقوله باجزاء الخ لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي
في الافادة لوجوده مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على
المحكوم به وان اريد الاخير بجزءا وكلا لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير
في المفهوم شرط الافادة وشرط الصحة اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا ترد على
قوله ليكون الكلام مفيدا النقض بقولك الحجر حجر لان الافادة بعد الصحة قوله انا ابو النجم وشعري
شعري تمامه لله دري ما احسن صدري لا تنام عيني وفؤادي يسري مع العفاريت بارض قفري
نقل عن الش ان انا باشباع فتحة النون ليكون مصراعا واحسن من الاحساس والعفاريت جمع
عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخيالات الفاسدة قوله قول ابي فراس فان تكونوا براء جنايته
ابو فراس كنية الفرزدق والبراء اما بكسر الباء على انه جمع بري مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر في الاصل
ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر كرجال ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في
تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو البطل المحامي ومما ينبغي ان يعلم
ان الجزاء في البيت محذوف وعلته قائمة مقامه والمعنى فان تكونوا براء من جنايته في زعمكم فقد كذبتم
لانه من نفر الجاني هو الجاني قوله والمذكور في بعض الكتب الخ فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية
بطريق من طرق التعريف فتعريف المسند بالاضافة يقتضي معلومية المسند بطريق من طرقه وان اراد
المعهودية فالحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصولية قوله لكن قوله بامر
معلوم الخ هذا نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب قوله
فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال فقد ارتفع بهذا الوجه المخالفة
بين الايضاح والتلخيص لكن بقي البحث في المخالفة بين كلاميه في الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فلافادة دة
السامع اما حكما على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين
كذلك ثم قال في تفسير هذا انه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف وسرد الكلام الى ان قال كما اذا
كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف انه اخوه فيقول له زيد اخوك سواء عرف

ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء
كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم اخر بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما
للسامع والجمع بين كلاميه في انفسهما وان امكن بما اشار اليه الش من ان الاول ناظر الى ما تقتضيه
الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني الى ما طرأ عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام
الثاني تفسيرا للاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحقق من ان المفسر يدل على ان الخبر في الصورة
المذكورة معلوم كذلك والتفسير يؤذن بخلافه على ان قول الش فلفظ الكتاب ناظر الى الوضع الخ
مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان
المضاف الى المعرفة وذا اللام والموصول سواسية في الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة ليست من
الموضوعات الاصلية بل من الطارية بحسب الاستعمال وظاهر كلمات القوم لا يساعده فالصواب ان
يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي في وجه التلفيق وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره وان
لا منافاة بين ان يكون المسند في كلمة زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا
يعرف ان له اخا اصلا لما ذكرنا والمراد من طرق التعريف ما يعم الطريق الاصلي والعارضي بحسب الاستعمال
قوله صفتان من صفات التعريف الاضافة لادنى ملابسة اي صفتان معلومتان بطريق من
طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مشارا اليه وامثالها قوله وايهما
كان بحيث يجهل الخ اراد بيان نكتة التاخير على وجه الاستقلال اهتماما والا فبيان سبب تقديم
احدهما المستفاد من قوله فايهما كان بحيث يعرف السامع الخ يتضمن بيان سبب تاخير الاخر قوله
واذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس لمجرد
ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح
في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا الخ كما نقله الفاضل المحشي بل لان مراد المتكلم في هذا
التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضي موضوعية ذلك ومحمولية ما به التعيين كزيد
كما ان مراده في زيد اخوك ان تعرف ان زيدا اخوه وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد والحاصل
ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقدم اخوك وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط
ما يقال يفهم من قول المص في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة معرفة السامع

انه لا اخا مع انه قال وانه عرف ان له اخا في الجملة واردت ان تقيد عنده فقلت لحق كرزيد دهل هذا
الا تناقض قوله ولهذا قيل في بيت السقط نحو صوبحر لج قيل امثاله من باب القلب وقيل المؤخر
مبتدا قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام قوله محل نظر لان قوله او لا اذا بلغك انه انسانا
من اهل بلدك تاب يدل على انه عرف ان انسانا تاب فلا بد ان يقدم اللفظ الدال على عليه ويقول
التايب زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشري بان في
تقييد الانسان بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه اذ ذكر الانسان ممن تعرفهم باشخاصهم
واعيانهم واسمايهم فقد استوي المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد التايب في المعلومية بطريق
من طرق التعريف وليس مقصود المخبر الا العلم بالانسان فكان تسأل انه اي شخص من تلك الاشخاص
ثبت له هذه التوبة المعهودة وان تسال ان التايب المعهود هل هو زيد او عمرو ثم انه اعترض في
السوال المذكور اعني من هو مبتدا والضمير الراجع الى التايب اعني هو خبر للعلي ما هو المشهور وهو
مذهب سيبويه ويحمل الجواب زيد التايب ليلايم المقصود الذي هو اراد النظر بقوله تعالى واوليك
هم المفلحون قوله على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان تقول كل رجل اذ قد تقرر
ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام تكون لاحاطة الاجزا كما تقول كل الرمان ماكول والمراد ههنا
الافراد اي كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام تفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا
نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرايل والمراد الجزئيات
لا الاجزا وقال عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه
الالف واللام واريد الحكم على كل فرد فهل يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد لها او انها لبيان
الحقيقة حتى يكون تاسيسا كلا الامرين محتمل بقي ههنا ابحاث الاول انه على تقدير
ابتنا القصر على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان لانه
يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني ان ما ذكر في بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر في كل
معرف بلام الجنس مع انه قوله والثاني قد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر
موضوعة للماهية من حيث هي ولذا لا تثنى ولا تجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظايرها
فينبغي ان يفيد حملها على موضوعاتها حصرها عليها ولم يقل به احد ولك ان تجعل وجه النظر هذه الوجوه

الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه
الفرد وكان غير زيد لم يكن حملا حقيقة ليس بظاهر لان تغاير وصفي الموضوع والمحمول كان في حقيقة
الحمل عند اصحاب الفن فتامل قوله اما مخاضا واما عشارا المخاض الحوامل من النوق ولا واحد
لها من لفظها والعشار جمع عشرا وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة
اشهر وزال عنها اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع وبعد ما تضع قوله ليس معناه انك
الكامل في المحبوبية الفرق بين المعنيين المنفيين ان في الاول ادعا قصر جنس المحبوبية على المخاطب دون
الثاني بل المتكلم يسلم فيه ان المحبوبية موجودة في غير المخاطب لكن يدعي ان تلك المحبات في جنب محبته
كلا محبة وتحكم بين المعنيين لا يقال ليس في المعنى الاول قصر جنس المحبة ايضا حيث صرح بان المعنى الاول
انك الكامل المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية المطلقة لانا نقول هذا الذي صرح به مآل المعنى في قصر الجنس
ادعا كما اشار اليه المص فيما سبق بقوله او مبالغة لكماله فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان
يجعل من قبيل وو الذي العبد يعني ان انقياد في بالمحبوبية امر ظاهر لا يشك فيه قوله كما في قولنا انت
المطلوب لا يخفى جواز كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشايع في الاستعمال والمعتبر عندهم هي
ما ذكره الشيخ قوله اذا قبح البكاء على قتيل البيت اوله الا يا صخر ان ابكيت عيني
فقد اضحكتني دهرا طويلا بكيتك في نساء معولات وكنت احق من ابدى العويلا دفعت بك الجليل وانت حي
فمن ذا يدفع الخطب الجليلا اذا قبح البيت قوله لان القصر وعدمه التقابل الملحوظ تقابل العدم والملكة
اي عدم القصر عما من شانه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع النقيضين واعترض عليه الشريف بان دعوى
هذا التكلف مستدرك في البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما
شانه ان يقصر كان وجوبه فيما يقصر بالفعل اولى قوله بقي فيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون
كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والمعهود بعض من مطلق الحيوان وهو المسمى بالكليات
تعم فيه شايبة الجنسية لكن لا مدخل للعهد عند ارباب المعاني فيمكن القصر في مثل هذا المعهود قوله
ورد بان المعنى المشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قيل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على
المشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قايم بغيره فالمبتدا هو الاسم وما
في تاويله وهذا هو مراد القايل المذكور لا امتناع كون المنطلق ونحوه مبتدا وامتناع كون زيد ونحوه خبرا

مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي قوله وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد فيه بحث اذ قد
يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى التاويل اذ قلت المراد اتصاف المنطلق قلت قد
لا يعلم من المنطلق المعهود بانه سمع ان شخصا ما في اهل بلدة انطلق فاشتبه عليه انه اي من الاعيان فتامل
قوله لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فيه بحث لان الحمل في غير ما يكون المحمول فيه لازم عدما
مفسر باتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجي بحيث يصدق هذا التعريف ينبغي ان يصح ولا شك ان
التغاير والاتحاد من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل اللهم الا ان يقال اما ذكر
خاصية اضافية للحمل فهو تفسير بالاعم لا بالمساوي فان قلت لا شك ان المراد بالناطق ذات له كونه
موضوعا فكيف يحمل زيد عليه بلا تاويل حمل الشي على نفسه وهو ليس بمفيد قلت لم لا يكفي التغاير
باعتبار الوصف العنواني على ان عدم الصحة غير عدم الافادة قوله والانشاء ليس ثابتا في
نفسه فلا يكون ثابتا لغيره فيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت
في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على
المتحقق غير ثابتة انفا مع ثبوتها لغيرها على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم
ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس بثابت لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه
فلا يمكن ان يخبر بثبوته للمبتدا لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فتامل قوله لانما يحتمل الصدق والكذب
للاتفاق على ان اصل الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة قوله انما هو في الخبر
والقضية اي في الكلام الخبري والقضية الموجبة قوله الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد واني هذا
ومتى القتال هذه الامثلة ونظايرها ليست مما النزاع فيه اي مما يخبر فيه انشاء لان الاستفهام
في الحقيقة داخل على النسبة بين المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله وكذا في قوله تعالى
بل انتم لا مرحبا بكم حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا للمبتدا لكن
فيه بحث لان الظاهر ان قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على المخاطبين لا اخبار عن
استحقاقهم اياه وكذا في نحو نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عن استحقاقه للمدح وقد سبق منا
في بحث وهو حسبي ونعم الوكيل بحث اخر فليتذكر قوله وزيد كانه الاسد ليس المراد التشبيه
ذا الاحتمل الصدق والكذب بل الشك مبالغة في شجاعته وتقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار

عن شائبة

عن شائبه فلا يحتملهما على هذا التقدير ايضا فليفهم قوله بحاله ماهي الخ الباء زايدة اما او الوصف
مصدر والاول اولى لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى
قوله فاذا جاء بعده انما قال بعده لان الاصل البعدية ويمكن التقدير في مثل في الدار رجل على ما
لا يخفى قوله لضمير المعتد به يخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذكره الا ان يقال المراد الضمير
وما يؤدي مؤداه قوله فعلى هذا يختص التقوي الخ سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى ما ذكره
صاحب المفتاح لكن يرد علينا ان تخصيص التقوي الخ سياق الكلام يدل على ان الضمير المذكور في التعليل
بما يستند اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذكر التقييد
كيف وقول السكاكي في زيدا عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل
التقوي محمول على الاطلاق فنقول في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه
ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك
نظايره وبالجملة ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل اولا كان تقييدا
بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوي في مثل زيد ابوه منطلق ورد عليه ان جعل المسند السببي
قسيما لما يراد به التقوي فافهم قوله كما سبقت الاشارة يعني في شرح قوله والمراد بالسببي قسيما
لما يراد به نحو زيد ابوه منطلق قوله وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى لا يخفى ان الحكم بعد
التوطية والتقدمة يعم مثل ان زيدا قائم وما زيد بقائم وكان زيد قائما وامثالها ولعل غرض
الشيخ ليس تخصيص في المجرد عن العوامل اللفظية لكن يلزم ان يوجد التقوي عنده في مثل في الدار رجل
قوله قلت هو داخل في التقوي الخ فيه بحث اما اولا فلان اللام في قوله فللتقوي للعرض
كما يرشدك اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوي في صورة التخصيص اللهم
الا ان يقال بالقصد التبعي وهو خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوي
في رجل جاءني عند المص كما صرح به الشارح في مباحث تقديم المسند اليه وحمل ما سبق على ان المص يبني في
نقل الكلام الشيخ لا انه مذهب المص نفسه يا باه سياق كلام الشارح كما لا يخفى على المنصف قوله
وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد هو العرفان
المضاف الى المتكلم او غيره قوله لما مر اي قصد الدوام والثبات في الاسمية والتجدد والحدوث

في الفعلية والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط في الشرط قوله لان الاصل في التعليق
هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا
ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا
وبها من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني هنا ورد جماعة منهم ابن مالك
على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذا لهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل
واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين واجاب عنه ابن
هشام بان الفعل يقدر موخرا قوله ولانه قد ثبت تعلقها الضمير في تعلقها راجع الى الظروف
المعلومة بقرينة ذكر الظرفية وينساق الذهن اليه من لفظ المتعلق انسياقا ظاهرا ورد على
الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغني عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يؤول
بالجملة والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه جملة تؤول بالمفرد فلا
يصح ان يعامل احدهما معاملة الآخر قوله فكان ينبغي ان يقول اذا الظرف مقدر بالفعل لما
اعترف بصحة المعنى على هذا القول فليجعل ضمير هي في عبارة المص راجعا الى الظروف الدالة على لفظ
الظرفية بمساعدة المقام وليس في ذلك كبير تكلف لا ارتكاب لتصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح
ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريق الاستخدام قوله لا فيها غول في الصحاح غاله
الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون اي ليس فيها غائلة
الصداع لانه قال في موضع اخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة الغول ان تغتال عقولهم قوله
اي بخلاف خمور الدنيا فيه بحث لان هذا تناقض لما صرح به في بحث المساواة من ابطال زعم ان
تقدم الخبر على المبتدا في ولكم في القصاص حيوة للاختصاص من ان تقدم الخبر على المبتدا المنكر في مثل في الدار
رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لا فيها غول معدولة بل سالبة لا يمكن ان يفرق
بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التاخير كما صرح به الش في بحث القصر وحق الخبر في نحو في
الدار رجل التقدم لتخصص المبتدا المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فتقدمه صح وقوع النكرة
مبتدا بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر التاخر ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال النفي مقدم
فصح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وتبادر في الاية تقديم ما حقه التاخير لانا نقول

ذلك

ذكر بخصوص بالمصدر المدعو به على ما في الباب وارادبه التعجب ايضا على ما في المغني اللبيب لابن هشام
فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدا
بلا تقدم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما ما حقه التاخير مفيدا للتخصيص المذكور بخلاف قوله في
الدار رجل اذ مصحح وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع والا فلا نسلم عدم
افادته للحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى
ولكم في القصاص حيوة اذ قد صرح ان التنوين في حيوة للتنويع فيندفع النظر الذي اورده في بحث المساواة
قوله فهو قصر الموصوف على الصفة لا العكس لان الحمل على العكس يستدعي جعل التقدم لقصر المسند على
المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي ايضا
لكن اجاب مولانا يوسف المعني بان ادا ان التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت
نقل من الثقات قوله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول قد بين فيما سبق ان القصر في لا فيها غول غير حقيقي
ولعل ذكره هنا لان الباعث على جعل القصر على غير الحقيقي في نظائره فاشار اليه ووجود مثل هذا الباعث
فيه ايضا فهذا تذكير لما سبق قوله من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم الخ مبني على انه يلزم
من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غيره من المؤمنين ودين
الكفرة الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الش الى دفعه بان القصر اضافي قوله بل على معنى ان
المختص الظاهر ان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل معنى كان
زيدا ان المختص به القيام دون القعود فان قائم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره اذا
حمل على الاختصاص على معنى القصر الاختصاص زيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما في
قولهم الحلول هو الاختصاص الناعت فمراده معنى قائم زيد ان الثابت له القيام دون القعود
فعلى هذا يندفع عن العلامة الخبط الثاني الذي ذكره الفاضل المحشي فتامل قوله لئلا يتوهم انه
نعت له لا خبر اي توهما قويا للتعاضد امرين في ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء الوصف
وصلاحيته للطرق لذلك فلا يرد جواز زيد القائم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعي التقديم فيما
حصل به دفع الالتباس فلا يرد جواز ما ذكره لتحقق التباس المبتدا بالخبر على تقديم الخبر ثم كونه قوله
لا منتهى لكبارها صفة للهم يصح فيما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف اخر يكفي لما ذكره وتقديم الظرف

في البينا احتمال اخر وهو الاتهمية لكن لا يضر في التمثيل فافهم قوله لجواز ان يكون قايم مبتدا ورجل بدل
منه اي وبأول الخبر يحذو وفنا نحو في الدار او نحوه ولا يجوز ان يكون رجل فاعلا له لان الاعتماد شرط لعمل
الرفع والنصب عند محققي النحاة ولذا ذكره في اللب في تعريف المبتدا ومسند نعته رافع لظاهر بعد همزة
الاستفهام او ما النافية فليرجع الى شرحه لا يقال قايم لا يصح للابتدا لكونه نكرة محضة والبدل ليس لمخصصا
لانا نقول بعد التنزل عما ذكره ابن دهان يقدر الخبر مقدما نحو عندي او في الدار قايم رجل او يحمل تنوين قايم
على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما في شر اذا ناب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتدا بالنكرة
اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاذ بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل
المثال من هذا القبيل اي شخص قايم رجل فتامل قوله او لانهم استعملوا في صب المعنى على قوله فانه
يتعين قوله فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده لما ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة
الموصوفة يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا لها والمالم
يقدم في الاية الكريمة لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة وقد تضمن معنى الشرط
والمالم المقتضي للصدارة قوله ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف في
الجواب عن الايراد بان التخصيص بسبب تقديم الحكم اي المحكوم به عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه
وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكم بالخبر على مخصص وليس المراد بان المتكلم
حكم اولا على غير مخصص ثم بتقدم الحكم عليه يخصص المحكوم عليه فتدبر قوله على تضمين تشرق معنى فعل
متعديا وعلى كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف وههنا نكتة ينبغي ان تتنبه لها وهي ان اللفظ في
صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه ذكر ما
هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا
وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور
فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور معونة ذكر صلته قرينة على اعتبار
جعل كانه في ضمنه قوله وهو كما وجه السهو في التوجيه الاول لانه يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما
وجهه في الثاني فلا اشرق يجي متعديا بنفسه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واشرقت
الارض بنور ربها فعلى تقدير صحة المعنى لا احتياج الى التضمين على ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم

ذووا

ذووا اشراق والدنيا مشرقة ببهجتهم وانعكاس اشعتهم سوا قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه
انهم متغلبون على اشراقها واناراتها والاول اقوى قال الشريف في شرح المفتاح وقد يقال الاول
ان يجعل ثلاثة مبتدا خبره محذوف اي لنا ثلاثة موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه
بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان
يكون الغرض الاصلي مدح الشاعر نفسه كما لا يخفى قوله يفتر عن خبط واشكال وذلك انه قال ع
افتر فلان ضاحكا اي ابدى اسنانه وكان تعديته بعن لتضمنه معنى الكشف هذا وقد بقي ههنا
بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى السكاكي وانما الاشكال في ما تضمنه تفصيله
فهذا الذي ذكره الشارح انما ينهض وجها لعدم ايراد المص قول السكاكي بتمامه لا لعدم عد قصد افادة
التجدد من مقتضيات تقديم المسند والظاهر ان ترك المص لظهوره فافهم قوله خارجة بقوله في الدرجة
قال الفاضل المحشي اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل المبني كان هذا الاسناد
في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان تكون داخلة فيه واردة نقضا
على ما ذكره من القاعدة القائلة ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وفيه
بحث ظاهر وهو ان القاعدة ليست ما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها فعلا
ويقدم البتة ما يسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على
الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد تلك الجملة التجدد فيخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه
كلام الشريف قول السكاكي ويقدم البتة ما يسند اليه في الدرجة الاولى قيد لارادة التجدد لا
مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان اسناد السكاكي الاحتراز المذكور الى قوله
في الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشي الى الجزء الاخير من سببه وان كان المحترز به مجموع قوله ويقدم
على ما يسند اليه في الدرجة الاولى فتامل قوله ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب
في لم يرم وطيف الخيال ما يجي في النوم والمقصود ان المعترض لم يرد مقصود السكاكي بعينه ولا
بصورته الى كتبه له قوله فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم القول بما ذكره وانه لم يكن
مصرحا في كلام الشيخ الشارح الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة الثلاثة اعني انا عرفت وانت عرفت
وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذكر الا لكونها اسمية يستلزم منه ان كل اسمية تفيد قوله بل انما يكون

ذلك اذ لم تكن الجملة جملة فعلية بريد ان ذكر الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهي تفيد التجدد دالا ان تتضمن قرينة علي الثبوت كالمعدول عن النصب فافهم **قوله** مما لا يخفي بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الي شي واحد لا تكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم خفائه مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العرفان في احد الاسنادين وافراده في الاخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق القصر في المثالين المذكورين **قوله** كالمجرور في قولنا دخلت علي زيد فقام فانه زيد ليس مسند اليه اصطلاحا لانعدام الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه **قوله** ليس الا بين المبتدا والخبر وبين الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت مثلا الي انا من الاول واسناد عرف الي الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرف الي الضمير المنفصل المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين **قوله** فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما يعني ان الشارح لم يتعرض لذلك الاعتبار الزايد وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه غير واف بالمقصود **قوله** لا يخلو عن اعتراف بذلك حيث قال انما يدل علي اولية اسناد الفعل الي الضمير الخ **قوله** واحترز بقوله في الدرجة الاولي عن نحو زيد عرف حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال وتقدم المسند علي ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولي لورد عليه نحو زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خارج عن الضابط لانه لم يتقدم علي ما اسند اليه هو الفعل علي ما يسند زيد فلما قال في الدرجة الاولي علم من هذا التقييد ان افادة التجدد انما تقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل علي ما يسند اليه في الدرجة الاولي لا علي ما يسند اليه مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف **قوله** لان كل فعل مسند دايما واما الافعال المكفوفة بما مثل قلما تكون فلعله لم يلتفت اليها لانها قليلة **قوله** واما يقال الخ يعني ان المصنف لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون جميع ما ذكر فيهما يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل علي ان مراد القايل هذا انه مثل عدم جريان الجميع في غير البابين بقوله كالتعريف في الحال والتمييز فانه التعريف يجري في غير المفعول به وهو غير هذين البابين وكذا الحال والتمييز فعلم ان الجريان في غير هذين البابين عند القايل ان يجري في كل واحد واحد من غير هذين البابين فيرد عليه

رد الش

رد الش **الباب الرابع احوال متعلقات الفعل** المحققون علي كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بها بالفتح وسره ان التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي **قوله** قد سبق اشارة اجمالية يعني في التنبيه السابق بقوله كثير مما ذكر غير مختص بها الخ **قوله** واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم **قوله** الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف معمول لمضاف مقدر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وادخل ههنا كلمة مع التابعين اعني المفعول مع الفاعل اللذين كل منهما قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعني كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان الشايع دخولها علي المتبوع رعاية لامر خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة اليه وحق المضاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم جري علي الاستعمال الشايع من دخولها علي المتبوع **قوله** والوجه هو الاول وان كان الثاني فيه رعاية امر لفظي مقتض لوضوح الفهم وهو الاولين من الضماير الاربعة الي شي واحد وكذا الثانيين ووجه الوجاهة التي احال به علي التامل ما فصله الفاضل المحشي عن ان لقايل ان يقول لا نسلم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفي متوجها الي القيد اي اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده ويجيب انه يرجح تعلقه بالمفعول بقول المص في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هنا كحال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدي اذا اسند الي فاعله ولم يذكر له مفعول وبان مطمح النظر والمقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول صريح فيه علي انه فيما ذكر القايل مخالفة الاستعمال الشايع اعني دخول مع علي المتبوع في مواضع وفيما ذكره الش والمحشي مخالفة في موضع واحد لنكتة خطابية تقتضيه كما نبهنا عليه **قوله** اي تلبس الفعل بكل منهما في العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اي تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح **قوله** ومن هذا يعلم الخ اي مما ذكره نقلا عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولي تصريحه به لان تصريحه في الايضاح بجهة التلبس بالمفعول هو المحرر لحمل المفعول في كلام المص نفسه علي المفعولية **قوله** مطلقا اي من غير اعتبار عموم في

الفعل الخ هذا كلام ذكره المص في الايضاح وفيه حزازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له في ترتب الحكم المذكور اعني التنزيل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور ويترك الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تامل **قوله** ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير كانه مبني على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على نفي الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفيه عما عداه بالخلاف لكنه تعسف مستغني اعتباره في تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقيل الدنانير تعطي بتقديم المفعول ويمكن ان يقال يجعل قوله غير الدنانير صفة للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء الدنانير والغرض به اعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغايرا للاعطاء تعين متعلقه بانه الدنانير فيؤول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشي فتامل **قوله** لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء بدليل على ان قوله هو يعطي كلام مع من نفى الاعطاء ان قلت فيكون ملقى الى المنكر فاين التاكيد قلت اسمية الجملة موكدة ان قلت ينبغي ان لا يجوز القاء الاسمية الى خالي الذهن قلت قد سبق جوابه في الباب الاول **قوله** اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها كما سيجي تفصيله في البيان ان شاء الله تعالى **قوله** المومن غر كريم الخ الغر بالكسر الذي ينخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بفتح الخاء وكسرها هو الرجل الخداع الخزبر تقول منه خببت يا رجل تخب خبا لكن الرواية بالفتح ليلائم بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير **قوله** لعله ايهام ان القصد الخ الخام الايهام ايماء الى جواز وجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وان تساوي الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه **قوله** افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذكرا اي كون الغرض ثبوته لفاعله قيل فيه بحث من وجهين الاول ان الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني ان اثر المقام الخطابي افادة التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الحكم القول وكل من الامرين هينا ان المقصود افادة التركيب لكن بواسطة المقام الخطابي وما ذكرتم من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التراكيب التي يفيدها وان لم تستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثاني ايضا فافهم **قوله** فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفي المنكر لا للتنبيه على الفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن ان يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد يقال الظاهر انه مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونة المقام

الخطابي

الخطابي في غير حاجة الى ضم التعريف **قوله** لا يقال ان افادة التعميم الخ فيجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا يراد في صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس لاعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراده الذي اعتبر انتفاؤه بعينه الاطلاق اذ فرق بين ان تقصد الحقيقة في ضمن الافراد وبين ان تقصد من حيث هي للتوسل به الى ارادة التعميم كناية فان الثاني ابلغ **قوله** معتبرا في الغرض والمقصود قيل مراده نفي دخوله في الغرض الاولي والمقصود من نفس الكلام وان كان داخلا في المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي وانت خبير بان طي ما يدور عليه وقع الملام من الكلام مما لا ترتضيه اولو الاحلام **قوله** لان ما ذكر من الحصرين مما لم يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الشارح انه قال اعلم ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين في مثل فلان يعطي على ما زعم الشارح العلامة واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر على التقديم فلا يصح شرحا لكلام السكاكي على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر بناء على التقديم الخ ان افادة التقديم للحصر عند السكاكي انما هي اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا منكرا كما سبق وفلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب السيد عز فالحصر الاول ليس عند السكاكي باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند المحمول في المقام الخطابي على الاستغراق وهو الذي اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح **قوله** فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء والا لخرج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجدا لفلان مع ان المفروض انه يوجد كل اعطاء **قوله** اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا تسعه هذه العبارة اجاب الفاضل الهروي بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرض الكلام في صورة يدل قرائن المقام او الوقوع في جواب السؤال عليه فانه اذا اظهر خطا من مصنف في مسئلة دقيقة وقلت هو رجل نحوي يفهم منه انه لا يعلم غير النحو مما له مدخل في تحقيق الدقائق او سئلت عن شان فلان وعما يشتغل به من حقائق الافعال وقلت يعطي او يكتب او غير ذلك فهم انه مقصور على ايجاد ما ذكرته في جوابه ورد بان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة ههنا على التقييد فلا يصح فتامل **قوله** فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخلخالي فانه سلك مسلك الشارح العلامة **قوله** ان يرى مبصرا ويسمع واعيا هذا بالحقيقة تسبب الحزن والغضب الكائن لكن جعل عدم اغنائهما تنبيها على كماله في السببية فكانه

خرج عن السببية وصار عين المسبب قوله بل لا يبصر الرائي الا آثاره الخ وجه الترقي ان الرائي لو ابصر
غير آثاره لم يمكن ابصار آثاره لانها لمطلق الرؤية كما هو المدعي تحققها بدونه في تلك الصورة وعلي هذا القياس
سماع الواعي وفيه تامل قوله لا فرق بين تعميم الجواب عما توهمه المحشي من ان تعميم افراد الفعل يستلزم
تعميم المفعول فلا معني لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله وهما واو فرض التحيز ان
تكون الجملة الشرطية خبر المبتدا والواو زايدة بينهما لتاكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء
زايدة في الخبر علي ما يراه الاخفش والشرط علي هذا لا يحتاج الي الجزاء كما مر في قوله واو فرض تلازمهما
اشارة الي منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراد الاعطا
في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين لا في الوجود ولا في الاعتبار قوله فلا بد من ذكر المفعول الخ
مبني علي ان المستحسن عند البلغا في حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية علي
تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلايل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعوله غريبا فحذفه
غير مستحسن قوله علي ما سبق الي الوهم الخ وعلي هذا الوهم ينبغي ان يعمل في تفكر اول الفعلين المتنازعين
اعني ابكي لانا نهما اعني تكبت لان الغرابة في تعلق المشية ببكاء التفكر ومنشاها تعلق البكا بالتفكر فلما
جعل الغرابة سببا لذكر مفعول المشية ناسب ان يدعي استفاحة ما هو منشا الغرابة ما ذكرها صريحا قوله
بكا مطلق يحتمل ان يقال المراد ان ابكي معا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكا الذي اراد ايقاع
المشية عليه بكا مطلقا قوله وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم بدليل قوله تعالى ان الله لا يامر بالفحشا وقيل
المراد امرناهم بالطاعة علي لسان رسول بعثناه اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول سوي كقولهم
امرته فعصاني وفيه وجوه اخر مذكورة في تفسير القاضي وغيره قوله متعلق بقوله توهم انما لم
يجعله متعلقا بالدفع بوهم كون الدفع لا في الابتدا غير حاصل كما ان التعليق بالتوهم يدل علي ان التوهم
في الانتها اعني بعد ذكر الي العظم غير متحقق مع ان النكتة هي الدفع المطلق اعني ابتدا وبقا علي ان نفس الدفع
يشعر بالابتدائية لان الظاهر ان ما يكون في ثاني الحال هو الدفع وان جاز استعمال احدهما مقام
الاخر مسامحة وقد اشار ايضا الي جواز التعلق بالدفع في الجملة بقوله وتصوره في نفسه اول الامر
قوله وكم ذدت الخ يروي بصيغة الخطاب والمعني ظاهر وقد يروي بصيغة التكلم فيصف نفسه
بالثبت علي المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره علي الوقايع والبلايا قوله حزنا انما قال بلفظ الجمع وان

كان راجعا الي السورة لان كل يوم منها سورة قوله لحذف المفعول اعني اللحم ولو ذكره الخ فان قلت هذا
التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الي العظم فلا ملجا الي الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة تقديمه
علي المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم اذا العظم لا طائل تحته علي انه لا يلزم الاطراد ولا
الانعكاس في المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل لا الحذف كما يتبادر اليه الذوق السليم
من قوله بلغ السكين العظم قوله علي وجه يتضمن ايقاع الفعل علي صريح لفظه سواكان الفعل المقصود ايقاعه
علي الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضرب زيد وضربت عمرا او غيره كما في قول البحتري فان قلت
حذف المفعول سوق الكلام علي خلاف مقتضي الظاهر واذا سيق عليه فبذكر المظهر مقام المضمر ثانيا يحصل
تلك النكتة ولا يحتاج الي حذف المفعول اولا قلت الحذف اهون لكثرته في المفعول الذي هو فضلة
قوله وعكس ذو الرمة الرمة بضم الرا قطعة من الحبل البالية والجمع رمم ورمام وبها لقب الشاعر واسمه
غيلان والبيت من قصيدة في بلال بن ابي بردة بن ابي موسي يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الحرص
والطمع من الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثنائي ولا اجري اذا اما قيل مالا قوله اذ يكون اصابه مالا اي
وقت اذ يكون ذا ولان يكون وانما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابته المال واستحضارها قوله
لكن التامل الذوقي يشهد الخ يويد ذلك ذكر المفعول في قرينته اعني ويهدي من يشاء الي صراط مستقيم فان
المتبادر الي الذوق ان المقصود تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية بالبعض وهذا التعميم انما يظهر ظهورا تاما
بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفي قوله وههنا بحث يندفع هذا البحث بما سبق له في حذف
مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب وقد فصل ما في شرحه للمفتاح
بما فصله الفاضل المحشي فالمراد بعدم تميز احد الوجهين عن الاخر الذي ذكره ذلك الفاضل عدمه في هذا الشرح
هذا وقد يورد علي الفاضل المحشي ان ما ذكره نص لا يناسبه تمثيله بقوله والله يدعو الي دار السلام لان عموم
المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله تعالي غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع
حصر الانفهام في كونه من تلك القرينة فتامل قوله ولا حاجة اليه فيه بحث لجواز ان يكون المراد عند
قيام قرينة عند الحذف علي عموم المقدر فيحصل التعميم ح من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف
لمجرد الاختصار والقرينة علي ارادة هذا المعني ذكره عقيب قوله واما التعميم مع الاختصار وعدم دلالة
لفظ الكتاب علي ما ذكرته نصا صحيحا لا يقدح قوله وقد عرضت هذا البحث اشارة الي ان الاشكال المذكور

بقوله وههنا بحث آخر عن قوله واما المجرد الاختصار مع امثلته لشدة اتصال هذا القول بالبحث السابق
كما يدل عليه سوق كلامه **قوله** اذ لو كان الدعا بمعني الذكر المتعدي الي المفعول الخ المفهوم من الكشاف ان الدعا
المتعدي الي مفعول واحد قد يكون بمعني الذكر حيث قال في تفسير الاية سموا بهذا او بهذا واذكروا اما
هذا واما هذا ويوضحه ما نقل في سبب نزول الاية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلي الله
عليه وسلم انك لتقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التورية هذا الاسم فنزلت فلا يلزم الشرك ولا عطف
الشي علي نفسه ويصح اطلاق ايا نعم لو جعل الدعا بمعني الذكر لكان لما ذكره وجه علي انه قد يجعل لفظ
او للتخيير يعني ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك اخري كذا في شرح التبيان واعلم ان جعل الدعاء
بمعني التسمية المتعدية الي مفعولين يناسب ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في سبب نزول الاية
وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله صلي الله عليه وسلم يا الله يا رحمن فقال انهانا ان نعبد الهين
وهو يدعو الها آخر فانه حمل الاسمين علي المسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمي وجعله بمعني التسمية المتعدية
الي مفعول يناسب ما مر من سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشاف **قوله** وانه صح
بالواو باعتبار الصفات الخ ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة علي الموصوف
مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم جار في الموضعين قلت انما جاز تعاطف
الصفات بها لانه لم يقصد بشيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف
والصفة فانه ما بد للاتحاد مراد بالاول القرم السيد والهمام كبير الهمة والليث الاسد والكتيبة
العسكر والمزدحم موضع القتال **قوله** ولما ورد ما مدين الاية ضمير ورد راجع الي موسي عليه السلام
ومدين قرية شعيب عليه السلام والامراتان بنتاه عليه السلام والذود الطرد **قوله** حتي لو كانتا تذودان
غير غنمهما الخ للسحبي ان يقول لا الترحم باعتبار ان السقي من الامة لا لاجل انفسهم والذود من المراتين
لاجل انفسهما بلا مدخل الملاحظة خصوصية المسقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الي المفعول
الصريح المعين لا ينافي عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المعني علي راي كما زعم
الفاضل المحشي ونظير هذا ما ذكره هذا الفاضل في قوله تعالى اقرا باسم ربك علي ما سيجي واجاب
جمال الدين في شرح الايضاح بان الموضع كان مجتمع الناس للسقي ومجرد عدم اشتغالهما بالسقي
واشتغال الناس به مع ذكر ضعف ابيهما كان في ايجاب الترحم وفيه وفيه **قوله** فكان علي المصنف ان يذكره

بل كان

بل كان احسن ان يقول الخ حكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه علي وجه الترقي مدعيا
احسنية العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص لاشتمالها علي قصر التعيين ايضا وقصر الانشاءات
فاجاب الشريف اولا عن دعوي وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن دعوي احسنية ادراج قصر
الانشاءات وهذا كلام جزل لا غبار عليه ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها
الثلاثة وكان تانيث الضمير باعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم **قوله** لا يخلو عن
تكلف وهو ان يقال ان الانشاءات ان تستلزم نسبا خبرية فالخطا في اعتقاد المخاطب بالنسبة
الي تلك اللوازم فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وامر به او المجموع اكرام
عمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم ردا لخطا المخاطب **قوله** ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيدا علي تاكيد سيجي
تفصيله في مباحث القصر في تحقيق المناسبة التي ابداها علي ابن عيسي الربعي بين انما والقصر **قوله**
ليتقوي بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون للجمع التفسيري للمحذوف دون
التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فههنا كالتكرير
ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا **قوله** انه من باب زيدا وهب تبين بانه
من باب الاضمار علي شريطة التفسير وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا
فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا لا يصح ناصبا للاسم السابق علي تقدير التسليط لامتناع توسط
الفا بين الفعل والفعل اللهم الا ان يحمل علي انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور
كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف
في ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفا بالحقيقة داخلة في الاسم اي مهما يكن من شيء فربك كبر
وانما زحلقت الي الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب كذا في شرح الكشاف
للشارح والاقرب ان يقال اما مقدرة والفا في جوابها اذ قد تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها
امر او نهي وان لا اما خاصية جواز تقديم ما بعد فائها فليفهم **قوله** وقد صرح في المفتاح بان الفاء
للعطف علي المحذوف علي تقدير كون الفا للعطف لا يظهر كون واياي فارهبون اوكد في افادة الاختصاص
من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير علي وجه الاختصاص وتعلق المفسر بالظاهر علي ذكر
الحد كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف مقتض للتغاير الشخصي والاختصاص في الشخص لا يقتضي الحد

الاختصاص في تخصيص اضرار اللهم الا ان لا تعتبر خصوصية الشخص في الاختصاص المؤكد قوله لان المعنى
ان ارضي واسعة فان لم تخلص العبادة الخ فيه بحث لم يذكره الشارح وهو انه يلزم فيه عطف الانشا
على الاخبار اذ قد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء اذا كان انشا فالجملة انشائية مع ان
قوله تعالى ان ارضي واسعة جملة اخبارية ونقل في جوابه عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو
للعطف ان قوله ان ارضي واسعة في معنى الانشا وهو هاجروا فيستقيم العطف بلا تكلف على انه
قد سبق ان الشارح يجوزه قوله واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد ان قلت هذا مناف لما تقدم
في شرح ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهما يكن من شيء اذ قد علم من تقريره ههنا ان اما لم تقع
الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره في صدر الكتاب انها واقعة موقعهما جميعا قلت مبني
على المذهبين كما فصل ابن الحاجب في الايضاح قوله وكذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول
والظرف الخ هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرفي الجزاء الا انه تعلق بتقديمه
اغراض واما ان كان فاصل اخر ايضا فلا فامتنع اما زيدا طعامك فاكل وان جاز اما طعامك فزيد
اكل صرح به الفاضل الرضي وغيره وبهذا يظهر ما اشار اليه صاحب الكشاف والقاضي وصاحب المدارك
في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمني من ان الظرف متعلق
بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل الظرف
متعلقا بمقدر والتقدير فاما شان الانسان اذا ما ابتلاه ربه فيكون ح من تتمة الجزء الواحد
المفعول به ولا يعد امرا ثانيا كما في قولك اما احسان زيد الى الفقراء فحسن قوله ويظهر لك من هذا التحقيق
ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص اي ليس الغرض الاصلي في هذا النوع هو التخصيص وان افاده في
بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المص وبخ واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص
قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة فيه بحث لان هذا مبني على كون القصر في
كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بيانا لما اختص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الاخر لا الى كون
القصر مبنيا على حال السامع انما هو في الاضافي كما صرحوا به فح لا يكون هذا التعليل نافيا للحقيقي اللهم
الا ان يدعى انه لا يجيء تقديم متعلقات الفعل عليه الا للحصر الاضافي كما ينبئ عنه ظاهر قوله فيما سابقا
وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطا وان احتمل بناؤه على الاكثر قوله بل لمجرد الاهتمام اراد بهذا

الاهتمام

الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر اسم الله اهم
لاسيما فقد فرق بل ههنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام الذي لم يرتض الشارح الاقتصار
على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجيء فانما هو بالمعنى الاعم بدليل ذكره فيما لا يكون المقدم في نفسه
نصب العين قوله وان عليكم لحافظين ان جعل عليكم صلة لحافظين فالتمثيل ظاهر الا انه تبقى ان
بلا خبر مذكور فيحتاج الى تقديره وان جعل خبرا فالاظهر ان يحمل على التنظير دون التمثيل لان
الكلام ههنا في احوال متعلقات الفعل واما كان تقديم ما حقه التاخير مطلقا قد يفيد بعد
التخصيص قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص نفي الحسن لا يقتضي نفي الصحة ولهذا حمل
صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص اي لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حمل
الاية ايضا على التخصيص ادعاء ومبالغة بتنزيل ظلم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم
قوله لمراعاة حسن النظم السجعي الصواب تبديل لفظ السجعي بالفاصلي رعاية للادب قوله
استشهد بما ذكره ائمة التفسير الخ الظاهر من عبارة المص ان ما ذكره تفريع لا استشهاد والا لكان
الانسب ان يقول ولهذا قال ائمة التفسير وهو ظاهر قوله اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة
الاختصاص ومن غيره ولا ينافي هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل على قوله
لانهم يقدمون الخ على المدعى قوله وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه رحمه الله واشار اليه فيما سبق
انا لا نسلم ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصلة خطا قوله ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام لانه لو قدر مقدما لعاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتناء بشانه
والتقديم ينبئ عنه فالجمع بين الضب والنون قوله لانها اول سورة نزلت قال الزهري اول
ما نزلت اقرا الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل هي الفاتحة واهل الحديث وفقوا
بان اقرا اول ما نزلت مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد مدة الوحي من الايات والفاتحة اول ما نزل
من السور قوله فكان الامر بالقراءة اهم دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب
به هو النبي عليه الصلاة والسلام كما هو الظاهر ولا يتصور تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد رد
وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وههنا انما يظهر اذا جعل باسم الله حالا اي متبركا باسم الله
اذ لا يتصور منه عليه الصلاة والسلام التبرك بغير اسمه تعالى واما اذا جعل مفعولا كما توهمه

الشارح من ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه عليه الصلاة والسلام ان يكون مقروه اسم الله تعالى بغير
على ان فيه بحثا لانك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على
الحقيقي بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذي اشرت اليه من عدم مجي تقديم متعلقات الفعل الا للقصر
قوله وهو مبني على ان تعلق باسم ربك الخ لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة للدلالة على
التكرير والدوام امر نادر لا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل المحشي
وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهرها في مواضع لان صرف عبارة السكاكي عن ظاهرها امر يسير
باقتضا المقام احسن من بنا تخريج الاية على امر نادر فان المحققين من النحاة منعوه وقد اشار اليه
ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب وفي مواضع اخر قوله والباء للاستعانة اولى للملابسة
لترجيح الثاني بكونه اكثر في الكلام من باء الاستعانة ولانه في الاول جعل اسم الله تعالى بمنزلة الالة
التي لا تكون مقصودة بالذات ففيه ترك التادب قوله اي قرا القران قد يقال السورة
لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذي قدره اللهم الا ان يصار الى الروايتين الاخريين
في اول النازل وانت خبير بان الجمهور على جواز تاخير البيان من وقت الخطاب وان لم يجز تاخيره
من وقت الا عند القايلين بجواز تكليف المحال فلا غبار في التقدير المذكور قوله ولا يبعد على المذهب
الصحيح الخ اراد به مذهب الشافعي فان الشافعي المذهب شرح هذا التوجيه انما يقرب اذا لم
يكن التخصيص نابيا عن المقام بان يحمل على الحقيقي على ما ذكرته والا فان حمل على التقديم على التخصيص
الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه موهم لما هو ناب عن المقام
ففيما ذكره الشارح تضعيف للفساد فضلا عن عدم الاستبعاد قوله كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا
احتراز عن نحو ضرب غلامه زيد فان في هذا مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل قوله والمفعول
فضلة يستغنى عنه اي قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج
اليه تعقلا ووجودا لاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفي في تقديم
الفاعل على المفعول مطلقا قوله فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول
به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو
مفعول بها ظاهر ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه

اشد

اشد بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف
المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى وكانه نظر الى قلة الفايدة في المفعول المطلق واعلم
ان ما ذكره الشارح ههنا من عدة المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول له مع ان الزجاج اسقطها واسقط
المفعول منه مع ان ابن السراج اثبته كما يجي في كتب النحو قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشي
واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التاكيد لكونه ارسخ في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه
فانه في حكم المنحي والمضروب عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضعا للعطف لفقدان
شرط العطف حكما وهو تقدم المعطوف عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الشارح والشريف في توجيه قوله ثانيا
ليس واحد من الانواع الاربعة يعني البدل والوصف والبيان والتاكيد موضعا للعطف بالواو من ارادة التقييد
بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باي على رايه وبل نحو جاءني زيد اخي بل احسنه او احسن
محل بحث واشكال لان ما ذكره السكاكي من فوات شرط العطف حكما وكون تقدير سلب زيد ثوبه
على تقدير العطف سلب ثوبه قائم في العطف ببل واي فالظاهر ان شيئا من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف
مطلقا فان قلت مراده هذا الصلوح بحسب مادية اصل المعنى قلت ان صح فانما يصح في اي دون
بل لتغيير المعنى هنا ظاهرا فالصواب الاقتصار على ان التقييد بالواو بناء على ان المقصود بالبحث هذا وانما
ادخل او في قوله او البيان تنبيها على ان عطف البيان مع البدل من واد واحد حتى ان بعض النحاة لم يغيره من
بدل الكل فان قلت لا اعتبار بما من واد واحد لم يبق شي من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف
يصح تقديم احدهما على ما هو مآل المعنى قلت بل بقي العطف بالحرف المتاخر عن الكل نعم يرد ما ذكره
في قوله ثم المفعول معه الا ان يبنى على المشاكلة او يقدر هكذا ثم ذكر المفعول معه فافهم قوله فراد المهم
بالاهمية هنا الخ فيه نظر لانه قد عطف عليه باو قوله او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى او بالتناسب
وهذا العطف يابى تلك الارادة الا ان يبنى فايدة يعتد بها في الافراد بالذكر قوله لتوهم انه من صلة
بل لم يمكن ان يقال تقديم صفة الثانية لانها اهم والفايدة منها اكثر لان ايمانه مع كونه من ال فرعون مستبعد
فكادت تاهم قوله وجعل السكاكي التقديم للعناية عبارة السكاكي هكذا والعناية التامة بتقديم
ما قدم من الاهتمام بشانه نوعان احدهما ان يكون الخ فالمنقسم الى قسمين في عبارته نفس العناية الا
ان انقسامها الى قسمين يتبع انقسام التقديم لاجلها فلذا قال الشارح وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ادعى

قوله احدهما ان يكون اصل الكلام الخ مسامحة لان ما ذكر سبب للغاية والتقديم لا قسم منها فقد تقرر اللام
الى احدهما الا ان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضايه للتقديم وهذا لا يدفع الشارح فان قلت ما فايدة
تقديم المبتدا وذي الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل لمجموع قوله
الاصل هو التقديم ولا مقتضي للعدول عنه التقديم وان كان اصلها التقديم ايضا كما في قولك في الدار رجل
وجاني راكبا رجل وانما لم يتعرض للنكرة المخصصة لان التخصيص يجعلها في حكم المعرف قوله نصب عينيك
اي مضوعا بضم النون وفتحها اي منصوبا قدامها من نصبت الشي اقمته وجعلته تجاه عيني بحيث لا يغيب
عنها كاني انظر اليه دايما قوله لمن قال لك ما الذي تتمنى الاولى ان لا يذكر الموصول ويقال ما تتمنى
حتى تكون ما مفعول تتمنى فيكون السوال جملة فعلية مطابقة الجواب بالفعلية على ما صرح به سيبويه
في ماذا صنعت اذ على تقدير صلة الموصول يتعين كون ما مبتدا لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول
كما مر منا في الاصول جميعا قوله وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركا
الاية مبني على ان لله مفعول بواسطة قدم على الذي بلا واسطة اعني شركا وانتصاب الجن بفعل مضمر
دل عليه السوال المقدر وهو من جعلوا شركا وهذا هو مختار السكاكي والقول المنصور على ما حقق
في شرح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركا مفعوله
الثاني ولله ظرف لغو له متعلق بشركا فيجوز التمثيل بالاية على راي هولاء ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق
بشركا قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل لله مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول
الاول اعني شركا بان الاول منكر يستحق التاخير قلت جوزه الشريف وكذا الشارح في شرح المفتاح
وجعلاه من قبيل في الدار رجل لكن لقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم
الخبر مخصص على ان اعتبار المبتدايه والخبريه بطل في الحال ولذلك قيل قد يقع النكرة المحضة اسم ان كما
سبق اشارة الشارح الى ذكره في قوله ان سوا ونسوة البيت قوله بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف
اعني الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقدير متعلقه معرفة
بان يجعل الثابت للحدوث وتكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف لا اسم موصول كيلا يلزم حذف
الموصول مع بعض صلته على ما مرت اشارة الشارح الى مثله او يجعل اللام في الذي للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير
المتعلق كما يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا فيقع

معرفة لا يقال لو اعتبر اللام في حكم النكرة
لم يقع الذين كفروا صفة له لانا نقول ممنوع
اذا لم يحفظ عن التعريف مع

صفة

صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المقصود اذ لا شك ان المقصود الاصلي
هو الوصف بالكفر كما في الاية الاولى فيقدم الوصف الاخر ههنا للعارض واما الحكم بان قوله من
قومه حال فبالنظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة قوله مسوق للانكار التوبيخي
الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان التوبيخي يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم على
ذلك والابطالي يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ
من الملايكة اناثا كذا في مغني اللبيب قوله فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا الخ قد يقال تعلق
الانكار باحدهما باعتبار الاخر لا ينافي ان يلاحظ احد المتعلقين اصلا ومهما وان شئت فتامل
في قولك اعطيت دينارا سايلا فان في اعطا الدينار زيادة مباهاة تقتضي تقديمه وان كان
لخصوصية المفعول الاول دخل في تلك المباهاة والحاكم هو الذوق قوله والجواب انه ليس في
كلام مورده بعض شراح الايضاح بان مفعولي جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في الذهن وقت
الانكار لتوقف تعلقه بهما فيكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما
نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة
تقديم المقدم يجب ان تكون مختصة به ونصبه العين مشتركة بينهما كما تحققت واقول جعل
السكاكي سبب التقديم كون المقدم في نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضرا في
الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين غاية ما في الباب ان يكون كل منهما
نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا بكونه نصب العين باعتبار
اخر مقتضيا لتقديمه والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني بنفسه والمعترض غفل عنه او عن فايدته
فان قلت الاهتمام الناشي عن كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقديم
على مجرد المفعول بل على جميع اجزا الكلام وانما المقتضي له الاهتمام الناشي باعتبار تعلق الفعل به
وقد عرفت انتفاه قلت لا حجر في التصرفات العقلية الذوقية فليعتبر في تاخير المفعول
الثاني عن العامل تقدم مرتبة العامل والنظر في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين
فلا محذور اصلا قوله وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور الخ فيه مناقشة وهي ان الاحتراز المذكور
كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فيجب كونهما نصب العين فيلزم ان يتقدم ما اخر اعني الدنيا في الاية

الاولى وموسى في الاية الثانية لا يقال الاحتراز يوجب كونه تقدم احدهما وتاخير الاخر نصب العين لانا نقول اذ اثبت ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقدم احدهما وكذا تاخر الاخر مقدما وليس كذلك وكذا ان نقول الموجب للتقديم هو كون الشيء نصب العين من جهة التقديم فتامل **قوله** وان كان مناقشة في المثال لكنه حق قد تندفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه ا نقلها ما صحيحا بل قال التوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا التوهم صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح اب عن هذا الدفع حيث قال لاحتمال ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر في القائلين اهم من قدام لكيف ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تامل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لان يخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على ان من توهمه ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القرائن الحالية المصححة للاستعمالات الجارية **قوله** وقد يجاب بانه تنبيه اشار بلفظ قد الى ضعفه لانه مبني على ان يكون في تقدم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا يقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن قوله وجه الحبيب اعني دون سائر الامثلة من تقدم المسند على الخبر وذي الحال على الحال ونظايرها **الباب الخامس القصر** **قوله** يقال قصرت اللقحة اللقحة بكسر اللام والمفتوح بفتحها هي الناقة الحلوب **قوله** وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرحه للمفتاح فكلا معني القصر قصر حقيقة اصطلاحية **قوله** اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر الحقيقي ههنا مقابل الاضافي كما صرح به فيتناول الادعائي وقد فسر بوجه اخر وجه ظاهر وكانه نظر الى ان الحقيقي هو الاصل ولو اريد الشمول واضحا لقيل لان تخصيص الشيء بالشيء اما بنفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعم مما هو كذلك حقيقة او ادعاء فيتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي كما يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرحه للمفتاح وجعل تقسيمها باعتبار الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافي على

قسيمه

قسيمه دون المجاز ثم ان ارباب الادب يستعملون الاضافي في المقيد للقصر والحصر والتخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا الاضافي فيه المعنى للخاصة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص وكلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت باي هذا التفرقة قوله انما سمي قصرا وتخصيصا **قوله** لقلة جدواه اي لقلة جدوى التصريح فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم قليل الفائدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وازالة الغفلة الا ترى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذكر التصريح على ان ذكر التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي فانه فائدة عظيمة لها وقع نفع في المطلع وقيل الضمير في جدواه راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين يعني الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف على الصفة كالممتنع وقسمه الاخر وان كان جائزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير في الكلام والقسم الثاني منه موجود فيه وان كان حقيقيا كقولنا لا واجب بالذات الا الله **قوله** وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره يرد عليه ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده شاعرا ومنجما وقولك زيد قائم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح فقوله عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا **قوله** مثل زيد شاعر لا غير اي لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاعر فهو من قصر الموصوف على الصفة وسيتم عليك استعمال غير في كلا القصرين وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة **قوله** التي هي معنى كما يسم بالعين ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قوله لتصادقهما على العلم فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباينة ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف المضاف

اي دال معني يصح ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعني
المراد ههنا علي نفس اللفظ من قبيل المسامحة التابعة **قوله** تابع يدل علي ذات ومعني فيها
غير الشمول المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه والاحتراز عن التعريف النعت في نحو
قولك اعجبني هذا السواد الشديد وبالمعني ما يقوم بغيره ان قلت فيرد النقض بالبدل في
اعجبني زيد حسنه لانه يصدق علي الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وان معني حيث يقوم
به وانه معني حيث يقوم بموصوفه قلت لفظ فيها يدل علي وجوب التغاير من الذات والمعني
المدلولين وقيام الثاني بالاول فان قلت الحسن يدل علي المعني بالاسم وعلي الذات اذ لا بد له
من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير
منعكس لخروج الوصف في نحو جاني القوم اجمعون اذ المعني المدلول عليه الشمول قلت المراد بالشمول
الذي اصيف اليه غير في التعريف ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع
والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكر شمول فانه بمعني عدم التفرقة وهذا المعني الثاني وان توهم
الزجاج والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني في قوله تعالي فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان الشارح رده
في بحث التاكيد **قوله** وكذا بين النعت والصفة الخ قال الفاضل المحشي واما الفرق بين معني المعنوية
فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعني الاول هو نفس الامر القائم بالغير كالعلم والمعني الثاني هو
ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه كالعالم تم هذا كلامه ولكن اني نقول ان حمل معنيا المعنوية علي
ما يتبادر من تعريفهما كان المباينة ظاهرة لا لما ذكره الفاضل بل لان المعني الاول يكون نفس المعني والمعني
الثاني نفس اللفظ وان حمل اول معني المعنوية علي اللفظ ايضا علي سبيل التوسع كانت النسبة ان علي ما ذكره
لكن ينبغي ان يصار الي الحذف في الموضعين من عبارة المحشي بان يقال المراد ان المعني الاول هو دال نفس
الامر القائم بالغير والمعني الثاني هو دال ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه **بقي فيه بحث** وهو ان اللفظ
العارض مثلا يصدق عليه ان معني قائم بغيره علي الوجه المذكور وانه يدل علي ذات باعتبار معني هو المقصود فقد
تصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فما وجه الحكم بالمباينة ولا يخفي ان اعتبار قيد
فقط في الاول من معني المعنوية تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة فتامل في جوابه **قوله** والاولي ان لان اعتبار
المعني الثاني في مثل ما زيد الا يقوم او قام وغير ذلك من صيغ الافعال يحوج الي ان يقال تقديره الا قائما وان

المقصور

المقصور عليه مفهوم القيام لا نفس القيام ولا يخفي انه تكلف **قوله** فقصر الموصوف علي الصفة مبني علي ان التاويل
في جانب المقصور عليه ههنا هو الظاهر لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التاويل في جانب المقصور علي معني قصر الهوية
علي زيد والكون في زيد علي احتك والبابية علي الساج فيكون من قصر الصفة علي الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف
قوله يتعذر احاطة المتكلم بها لكثرتها حتي يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكفايتها في القصر
كما في ليس في الدار الا زيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يقع من العاقل المتحري للصدق اثبات
واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد فالحس حاكم **قوله** الا ان يريد الصفات الوجودية
فيه بحث لان من الصفات الوجودية ما يلزم نقيض احدها عين الاخري كحركة الجسم وسكونه فيلزم ذلك
المحال اي قطعا فليتامل **قوله** نحو ما في الدار الا زيد الخ فيه بحث لان قصر الكون في الدار علي زيد انما هو بالنسبة
اليها في افراد الانسان ضرورة تحقق الهوا بل الاسطوانة فيه فيؤول الي القصر الغير الحقيقي فالظاهر في التمثيل ان
يقال لا واجب بالذات الا الله فان **قيل** التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر
في الاستثناء المفرغ من جنس المستثني منه ويكفي في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع من
سوي زيد من افراد الانسان **قلت** فيتحقق قصر الموصوف علي الصفة قصرا حقيقيا في مثل قولنا
ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب ملونا الا اسود فيكفي في كون القصر انتفاء سائر انواع
اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه قد ادعي سابقا انتفاء هذا النوع من القصر الي المحال **قوله** اي باكتفاء
ارجاع الضمير الي الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الي مطلق القصر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر
الادعائي الاضافي في الاسم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا **قوله** مجاورا صفة
اخري اشارة الي ان دون وقع حالا وذو الحال اما الحال المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه
مراد بحسب المعني فهو في قوة الملفوظ واما مكانها ففيه حال ومعناه او واضعا تلك الصفة مكان اخري
و**قيل** منصوب علي الظرف اي بصفة واقعة في مكان صفة اخري واحدة كانت او اكثر **قوله** ادني مكان
من الشي الجار متعلق بادني باعتبار اصل المعني كما يقال دني منه وقرب منه لا باعتبار المعني التفصيلي فلا
يلزم استعمال افعل التفضيل بالاضافة ومن **قوله** ولقايل ان يقول ان قوله الخ يمكن ان يجاب بان
المراد هو الشق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبله اراد ههنا ما لا يكون علي الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا
علي ما ذكره قبله كان يراد بها اعم من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الي ما لا نهاية له حتي لا يتناول الحقيقي ولما لم يكن المهم

بصدد التعريف كما سيذكره الش الا انه لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام عن الظاهر قوله فان قلت
تخصيص امر الخ حاصل الجواب كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكره عمم غيره واقع له بتنائه
على ما لا يوجد اصلا فيه بحث لان المعتبر في التعريف المنع عن جميع الاغيار الواقعة ولذلك لا يكون
الجنس تعريفا للنوع المنحصر ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال تذكر قاعدة المعقول ولا يلزم توافق القاعدتين
وكذا لو تقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت هذا الاقتضا الخ وذلك بان يقول المص او مكانا
بعد قوله دون صفة اخرى بدليل اعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويز الامرين كما سيصرح به الش في النظر
الا اني في الصحيفة الثانية لمغني دون اخرى بهذه القرينة هو المجاز بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فقد خرج
القصر الحقيقي لا لعدم وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانا وبهذا
الوجه اندفع قول الش قلت الاقتضا وكذا قوله ويمكن ان يجاب وكذا بحث الفاضل المحشي فان قلت لعل
استفيد ملاحظة حال المخاطب مما ذكره الغي قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول قلت يمكن ان يجعل تقريبا لذكر
المستفاد الضمني يعني ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب قد يعتبر فيه كما سنشير اليه
قوله قلت هذا الاقتضا مختص الخ ومما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع
يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد منجما وشاعرا مثلا واعتقد هو
خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او يتردد في امره فيقول ما انت الا شاعر بنا على ظنه خطا كان او صوابا
ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي الا ان القسم لقلته لم يتعرض له قوله وهذا
التقسيم لا يجري الخ لعل المدعى جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني
قوله اذ العاقل لا يعتقد الخ لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعا اعتقاد المذكور
فيجري الاقسام المذكورة قوله بين ذلك اي بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين اتصاف
تلك الصفة الواحدة قوله والمخاطب بالاول كون المخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو
شرط الاستعمال بحسب الغالب قوله ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس
واما من تساوي عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا
معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامرين كذا او تساويا عنده قوله ويسمى
قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم وان له وصفا اخر اما الكتابة واما الشعر من غير تعيين احدهما

فقد بد

فقلت له ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اي اقسام القصر هذا
قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد
المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منها معين قوله وهذا ظاهر لا مدفع له
قد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين معا كان الكتا
ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل فيه
الكاف لا فيما يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظه دون
لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود فليتامل قوله
وغاية ما يمكن قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه اخر ايضا
لكن عبارة الايضاح ابت عن كلا التوجيهين كما تحققته الا ان يعتبر مثل هذا التمحل في عبارته ايضا فتامل
وقد يقال ايضا لما كان اعتبار المكانية في قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون اخر جليا مذكورا في
كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على المكانية واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا
على الوضوح قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا من هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف
افرادا عدم تنافي الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يثبت اعتقاد المخاطب ثبوته
لموصوفين ولندرته لم يتعرضوا له قوله وقلبا تحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي
عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش يجيزه مطلقا قوله وايضا يخرج الخ قيل اشتراط
تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري لا كلي وقوله ليكون اثباتها الخ معناه ان الاصل ذلك لان
الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتنافيين اكثر وقد يقال انما اشترط التنافي
ليمكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الاخر وهو
النفي على انتفا الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمي انا فان النفي
فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي ليثبت المقصود في جميع المواضع وهو انتفا الاخرى بطريق
اصرح واوكد فان قيل فما فائدة الجز الاخر القصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه
للتنبيه على رد خطا المخاطب ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله بل يأباه لفظ الايضاح حيث قال
في الشرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفا غيرها

فقد اطلق الشرط في الموضعين ومساق الكلام على وتيرة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والاخر على شرط الحسن تعسف ظاهر قوله بان لا يجتمع فيه الوصفان اي في نفس الامر لا بان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما لما يتبادر من التنافي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم الخ وبندفع التضعيف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي قوله وتعريف المسند انما خص تعريف المسند بالذكر بالخصوص مع ان تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر توطية لقوله مع التعرض لهما فيما سبق لان المص لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند اليه القصر بل ذكره الش فلا يصح ان يقال انما ترك المص ذكره هاهنا لتعرضه له فيما سبق قوله فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر اما لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة له قوله لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة هاهنا وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب المسند اليه والمسند ليظهر عمومها على ان عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيد البيان احكام له غير مذكورة فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين هاهنا قوله منها العطف قدم على الطرق الثلاثة الباقية لان النفي والاثبات فيه مصرح بخلاف غيره فان النفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالته على الحصر القصر ذوقية لا وضعية وهاهنا بحث وهو انه قال في مغني اللبيب قد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب في الرفع على اضمار مبتدأ قيل بل ليست بعاطفة وانما هي حرف ابتدا فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند بعض البصريين ولهذا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوايل احوال المسند والمسئلة ايضا مفصلة في مغني اللبيب قوله ما زيد قائما لا قاعدا اقتصار على القصرين ربما يفهم منه عدم جريان طريق العطف

في قصر التعيين لكن المفهوم من دلايل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح به الش قوله فطريق القصر دلالته على هذا المعنى فيه منع لجواز ان يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس في الحكم الا ان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفي او نحوه بالقرينة يتعين حاله قوله وقد اجمع النحاة الخ كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وكذا ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غيره قوله اما لان اصله العمل واما لموافقة اللغة العاملة يعني انه لما امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم يعمل ايضا اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لمانع مثل الفصل بان وغيرها فاجري حكمها في جميع مواردها على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصدوا موافقتها اللغة العاملة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة قوله فانه مثال واحد يصلح لهما قد اشرنا فيما سبق الى ان القياس يقتضي اشتراط الشرطين في قصر الصفة افرادا وقلبا الا انه علم الاشتراط للندرة قوله كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر اعلم ان الشيخ صرح في موضع من دلايل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قائم لقصر القلب لا لقصر الافراد ومن هاهنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عنده بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل الشيخ صرح قبل ذكر الكلام بمجيئه لكل من القصر واما نفيه لقصر الافراد في المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال وسره ان المنفي فيه غير منا في القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع ونحو الاتكاء ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرناه اشار الشيخ في الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه قوله ومنها انما الموجب للحصر في انما بالكسر قايم في انما بالفتح فمن قال سبب الافادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال به لكن في انما لوجود ذلك هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما ايضا لذلك ومن هاهنا صح للزمخشري ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله اذ دعوى الحصر هاهنا باطلة لاقتضائها

انه لا يسمح اليه غير التوحيد فرد ود ايضا بانه حصر اضافي وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم للمشركين فالمعنى
ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك **قوله** دون الافراد ذكره تنبيها على ان المراد نفي
دلالته عنه على قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين **قوله** وكذا لان ان لا تدخل الا على الاسم
ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل عليها على المذهب الصحيح قلت هي زايدة فلم تدخل ان في
الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف النافية قال الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذا لم
تكف عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فما المانع من اعمال حرف النفي
فيجوز انما زيد قايما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من القلم فان العمل لغة
اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من عملها انه ليس بداخل على المنكر في المعنى ولا يخفى
عليك ان هذا بعينه ما ذكره المحشي بقوله ويدفع هذا بانتقاض النفي بمعنى الانتقال **قوله** وجرم
مبنيا للفاعل الظاهر ان مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتدا ويجوز تقديره كونه مضافا الى عدم
ليكون هذا خبره **قوله** اذ لو كان ما موصولة لنفي ان بلا خبر الخ فاما المصير الى حذفه كما في ان محله
وحذف ضمير المفعول العايد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان
اي ان الذي حرمه الله عليكم الميتة ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح **قوله** لانها
فيها موصولة الخ وما جعله من قبيل انما نفي اناباه يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف
عايد الى المبتدا المقدم رتبة فيه تكلف مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح **قوله** نحو المنطلق زيد
وزيد المنطلق ذكر المثال الثاني استطرادي والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد وان الذي
انطلق زيد واحد في المال **قوله** لكنا نقول جعلها موصولة الخ اتبع في هذا القول ابا علي الفارسي
لكن رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا اختار الشارح في شرح الكشاف كونها في الاية كافة
وانت خبير بان رسم القران لا يجري على القياس المقرر في الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من
اشيا خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار اليه القاضي في تفسير اواخر ال عمران ثم ان وجه الموصولة
قوي فالحمل عليه اولى **قوله** ولقول النحاة انما الاثبات الخ لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجه
معنى القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التي سينقلها الشارح عن علي بن عيسى
الربعي انما هي مناسبة افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر

انما هو

انما هو لتضمنها معنى ما والا فانه يدل على وجود الاول يدل على وجود الثاني وكذا ما هو مناسبة لهذا
فليتامل **قوله** ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح الخ هذا مبني على ما ذهب اليه
ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح
مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دايما او غالبا لان الشعرا قادرون على تغيير
التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة له عنه ثم قال والمختار
في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سوا كان للشاعر عنه مندوحة ام لا
قوله على ان انا تاكيد فان قلت كيف يجوز عطف او مثلي على ان المستتر في ادافع مع
انه لا يصح ادافع مثلي قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك
الجنة مع ان انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل وان
شئت فاعتبر قولهم ضربتني هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على ان الحذف الفعل وجعل
العطف في مثله من قبيل عطف الجمل بان يقدر ا وتدافع مثلي مساغا **قوله** لان قوله انا الزايد
دليل الخ يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة لما ذكر كان مخبرا
به فلا يحسن **قوله** في العدول عن لفظ من الى لفظ ما قد يوجد ذكر العدول بان المراد الوصف
اي انه قوي يدافع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في ما اتى سورة الكافرين وغيرها **قوله**
لا نسلم ان العقل غايب لما كان في الجواب المنفي نوع بعد اهمله في شرح المفتاح وقد يجاب ايضا
بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطي حكم الاسما الظاهرة فاسند اليه الفعل
الغايب وباي مجموع الا انا يتضمن معنى لا غير فيجوز اسناد يدافع اليه كانه قيل ما يقوم غيري كما لا يخفى
بعدهما ايضا **قوله** باعمال الصفة الواقعة بعده اذ لا احتمال اعتماد على شي سوى النفي **قوله**
عن علي بن عيسى الربعي هو من اكابر نحاة بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة يكنى في حنيفة **قوله**
وكذا لان قولك زيدا جا لا عمرو فان قلت ما ذكره من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة
العطف دون قولك ما شاعر الا زيد وتميمي انا قلت تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور **قوله**
اي تقديم ما حقه التاخير سوا بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا كما في انا كفيتك مهمك كذا
في شرحه للمفتاح وهذا ظاهر على قول السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كونه انا في الاصل تاكيدا كما سبق تحقيقه

الا انه غير ظاهر على راي المص فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل القاصر فتعقيب
التقديم يكون ما هو حقه التاخير غير مناسب ههنا الا انه يبني على الاعم الاغلب قوله يجب ان يكون حاكما
مستويا الخ قد سبق منا اشارة الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي
قال الش في شرح المفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير يعني ان المتكلم لو
كان ممن يجوز عليه الخطا لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين وفيه نظر
لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكاية عن عيسى
عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه قصر قلب اضافي قوله والخطا بتجويز كل منهما على التساوي
قال الفاضل المحشي اذ كان التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب
والخطا بل الشك مناف للحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للشك وفيه بحث لان مبني
ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطا لا يختصان بالحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال
الاساءة الى من يحسن اليك خطا والاحسان الى المحتاج صواب ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة
ان يقال كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث بل بان الانسان متصف بالخطا
مع انه لا حكم في الانسان بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يقال في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم
الدليل المعين لاحد الطرفين فعل لا يوصف بالخطا بل لا يبعد ان يقال الخطا في عدم التردد قوله زيد
يعلم النحو لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس
ولو كان مكانهما غيرهما من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام
وحكم في مغني اللبيب بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه في ذلك شارحو
كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين بن مالك رح في باب القسم من شرح التسهيل
مستشهدا على جوازه جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال وهو ثقة لا يستشهد
الا بشاهد عربي تامل قوله والمسطور في كلام بعض النحاة الخ ايراد على المص حيث عدها من طرق العطف
والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي قوله واجيب بان ترك النص الخ لا يخفى ما في هذا الجواب من
التكلف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اقتضا كراهة الاطناب ترك النص على المثبت
والمنفي في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل متروكا كما هو مذهبه من حمل كلام السكاكي على الفساد

فان قلت

فان قلت اي حاجة الى هذا التكلف فليحمل ايراد المثال المذكور اشارة الى تقسيم الحكم بانه قد يترك النص
عليهما في طريق النفي والاستثنا ايضا كراهة الاطناب وله نظائر كثيرة في المفتاح قلت الكلام في طريق العطف
لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلاثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند المبرد على انه خبر
ليس واسمه مضمر لا يظهر تقديره ليس معلومك غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره
محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومك قوله وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط يعني ان الاصل فيها
والكثير الراجح هذا وقد يترك الاصل لا لكراهة الاطناب كما سبق بترك هذا ايضا كما في قولك ما زيد الا ضرب
وما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص على
نفي لا على ما يثبت قوله لان الحكم يختص بلا دون بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل لا انه غير مختص
بها كما تشعر به العبارة قوله لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع فان قلت هذا الموضوع له
لا يتاتى في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على
ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت هو وارد على الوضع
والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عن قاعد قوله فكان الاحسن
ان يصرح الخ اذا قلت ليس في الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها مما يجانسه غيره فقول المص بغيرها
يتبادر منه سائر كلمات النفي لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه هذا ما ذكره الشريف قوله فيقول
بغيرها الخ يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيا قبلها
بلا العاطفة الاخرى بل لا العاطفة المخصوصة التي اوردتها في كلامك ونفيت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشيء
بهذه المخصوصة قبل ايرادها قوله على ان يكون الثاني تاكيدا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا فالكلام
فيه اللهم الا ان يقال انه تاكيد للثاني وعطف على الاول قوله احسن بين الفاضل المحشي وجه الاحسنية فطرح ما ذكره
ضعف قول الش في هذا المقام من شرح المفتاح من ان قولهم هو يا تميمي لا عمرو فيه احتمال التخصيص والتقوي على
السوا قوله اي انما هو بكسر الهمزة والحق به انما بفتحها قوله فيقال انما انا تميمي لا قيسي فان قلت
عند اجتماع الطريقين او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق او الاقوى ففي مثل انما
جاني زيد لا عمرو الى انما والعاطفة ح مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم وفي مثل انما
زيدا ضربت وانما تميمي انا الى التقديم حتى يكون زيد هو المقصور عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا في شرح المفتاح

وحكم الشريف بان القصر في انما تميمي انا مستفاد من انما ووافق الشارح في الباقي واذا شئت فارجع الي شرح
المفتاح **قوله** غير مصرح به فان **قلت** كيف جاز قولك ماجاني زيد ولا عمرو مع تقدم النفي المصرح به
قلت الكلام في لا العاطفة ولا فيما ذكر من المثال من حروف الصلة لان حروف العطف لا يدخل بعضها
على بعض **قوله** ويتبع انما من الا الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك قد وجد في اكثر النسخ حرف الاستثنا
في الموضعين اعني الا الله قلنا وهو وقد خط عليها في نسخة الشارح وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى
ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالا مستدرك قطعا الا ان يقال انه جي بها على سبيل التوكيد
ان كان الاستعمال لا يا باه على ان فيه مناقشة ظاهرة وهي ان لو قوع الا مصرحا بها لم يجعل النفي
في حكم المصرح به فيجوز زيادة من و وقوع احد كما جعل المنفي في حكم المصرح به في قولنا ابي زيد القيام لا القعود
حتي امتنع كما سياتي الا ان **قوله** ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز الخ انما **قال** ظاهر كلامهم لجواز ان يكون
المراد بالنفي المنفي في قولهم شرط النفي بلا ان لا يكون منفيا بلا قبلها بغيرها المنفي تحقيقا وتاويلا والمنفي بلا
في المثال المذكور منفي قبلها تاويلا وان لم يكن منفيا صريحا كما حققه الشارح **قوله** لعدم الفايدة في ذلك عند
الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص الواقعي لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا
ويحصل الفايدة لذلك وغاية ما يقال لا شك ان اصل الدليل الاستعمال فما ذكر ابدا مناسبة فيه
فيكفي ان يقال اذا كان الوصف مختصا بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ
قوي في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا فايدة في تصريح النفي بلا العاطفة واما اذا
انتفي احد الامرين ففيه فائدة فالفرق ظاهر تامل **قوله** الا من يسمع ويعقل فيه اشارة الي ان المراد
بالسماع في الاية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع فان **قلت** فاذا كان هذا الحكم معلوما لكل احد فما الفايدة
في القا الخبر والقصر الذي يقتضي لحكم المخاطب مشوبا بخطا وبالجملة الاشكال الذي سيورده الشارح على
ما نقله المص من دلايل الاعجاز وارد هنا **قلت** اما القصر فتحقيقي لا يقتضي ما ذكر واما نفس الالقا فلعله
بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية وحمل انما في جميع موارده على التنزيل بعيد كل البعد ولذا اول كلام
الشيخ بوجه اخر **قوله** فكان دلالته علي القصر اضعف من انما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في المفتاح
من ان دلالة التقدم علي القصر اقوي من دلالة انما حيث حكم بان المفيد له في قولنا انما زيدا ضربت هو التقدم
على ما نقلناه انفا وقد يلفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا من وجه وقوة من اخر فالقوة في انما باعتبار

انه دلالة

انه دلالته علي القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق السليم
وهو داخل في البلاغة او لعدم احتياجه الي التاويل بخلاف انما وانت خبير بان كلا منهما اذا اشتمل
علي قوة وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه اعني تعين اسناد القصر في نحو انما زيدا ضربت الي التقديم فان
قلت قوة التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه فيصح وجها لترجيح استناده اليه **قلت** فلا يتم ما
ذكره ههنا من قوله ولم يذكره واهذا الشرط علي ان جعل الاستناد الي الذوق سببا للقوة تارة والاستناد
الي الوضع سببا اخري لا يخلو عن تعسف فتامل **قوله** وما انت عليهم بمسيطر في الصحاح المسيطر
والمصيطر المسلط علي الشي ليشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر **قوله** وفيه بحث
لان في النفي بلا العاطفة الخ قد يجاب عنه بان الشيخ خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم عمم
ولهذا قال ثم ان النفي فيما يجي فيه النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي
بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في دلايل الاعجاز **قوله** مما يجهله المخاطب وينكره اذ **قلت** جهل
المخاطب مما لا بد عنه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني **قلت** يدفعه
قيد الانكار التام والاصرار كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ **قوله** فكان مراد الشيخ انه يجي الخ من
نظر في دلايل الاعجاز نظر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه علي ما ذكره الشارح
لا يكاد يصح **قوله** او قلبا نحو ان انتم الا بشر مثلنا يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفي وقصر تعيين
بنا علي ادعا ان شان العاقل التردد الا ان الاول اظهر **قوله** ولا منكرين لذلك ينبغي ان يزاد
قيد اخر وهو والمتكلمين كانوا عالمين بعدم جهل المخاطبين لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم
بذلك **قوله** واما اثباتها بطريق القصر فليكون علي وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية
قصر انفسهم علي البشرية بل انما اثبتها ملتبسا بطريق القصر وصورته قصدا الي مجرد الموافقة الصورية
مع كلام الخصم هذا ويمكن اجرا القصر علي ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل علي البشرية بالنظر الي الملكية
وحاصل كلامهم انكم مقصورون علي البشرية لا يتعدونها الي الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة
للرسالة كما يدل عليه قوله تعالى لولا انزل عليه ملك وانتفا اللازم يستلزم انتفا الملزوم والرسل عليهم
السلام سلموا كونهم مقصورين علي البشرية لا يتعدونها الي الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة
حيث قالوا ولكن الله يمن علي من يشاء من عباده فتامل **قوله** والاول اوفق لجواب الرسل حيث قال

لا نسلم انتفا الرسالة فان المناسب للتقرير الثاني ان يقال لا لانها المخاطبين بنكروه ذلك قوله
ان انتم الا بشر مثلنا لفظ ان ههنا وفي قوله فقولنا ان انتم الا بشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان
نظم الاية في سورة يس ما انتم لا ان انتم قوله على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين
فقيل يقال فلان متردد بين الصدق والكذب عندي اي انا متردد في صدقه وكذبه فهذا الاستعمال
اكثر من ان يحصى فمعنى كلام الشارح ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انقسام
كالتردد بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر حال المدعي فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل
المحشي من لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعني كما هو ظاهر الى تكلف فليتامل
قوله والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر
كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقربه بعلمه
ويقربه بادنى تنبيه قوله مشاركة رباعية كما مر في وجوب كون الحكم الى المخاطب مشوبا بالصواب والخطأ
كاشتراك الاخريين في صحة المجامعة وكاشتراك الاوليين في عدمها قوله انه يعقل منها الحكمان
معا لا خفاء في ان هذه المرتبة ثبتت للتقديم ايضا وانه يثبت بما ذكرنا هو بينهما على النفي والاستثناء
ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بينه وبين العطف قوله واحسن مواقعها الخ قيل وجه
الاحسنية ان انما تستعمل في حكم معلوم يحتاج الى طلب وتقريب على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فائدة
اذن في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي فائدة جديدة تحسن موقع الكلام
بمكانه حسنا لا يوجد بدونه قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت الخ مفعول استقريت
محذوف اي اذا استقريت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما واقوى مبتدا خبره اذا كان
والجملة مفعول ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب
ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف والمعنى
على الاول وجدت انما متصفا بان اقوى احوالها اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت
اقوى احوالها حاصلة اذا اريد به التعريض قوله سوى المفعول معه انما استثناه لان المفعول
معه لا يجي بعد الا لا يقال لا تمشي الا وزيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كالمنفصل
عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل

مع حرفين

مع حرفين مؤذنين بالفعل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد
الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاني زيد الا وغلامه راكب فلعدم
ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول في الفرق بين قولنا
ما جاني زيد الا مع عمرو وبين قولنا ما جاني زيد الا وعمرا حيث جاز الاول دون الثاني ان الواو
في المفعول معه ليس الا آلة لملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل وليس معناها مستقلا بالمفهومية فلا
يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف مع فانه يستقل معناه بالمفهومية
فافهم قوله ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب
اي من قبيل تقديمهما بحالهما الا انه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس وانتصاب باب
على انه مفعول لا اشتهي لا على انه مفعول كارها لان لا دفاع الحاجب يدفعه فافهم قوله
كان لم يمت حي الخ البيت للاشجع السلمي من قصيدة اولها مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق
ولا مغرب الا له فيه مادح وبعده وما كنت ادري ما فواضل كفه على الناس حتى غيبته الصفايح
فاصبح في لحد من الارض ميتا وكانت به حيا تضيق الصحاصح سابكيك ما فاضت دموعي فان تفض
فحسبك مني ما تجن الجوانح وما انا من رزء وان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح
كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح لئن حسنت فيك المراثي وذكرها
لقد حسنت من قبل فيك المدايح الصفايح الاحجار العراض التي تسقف بها القبور والصحاصح جمع
صحصح وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحصحان والجوانح الاضلاع التي تحت الترائب
وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة قوله لاستلزامه
قصر الصفة قبل تمامها الاقرب ان يحمل على حذف المضاف اي لايهام استلزامه والا فلا استلزام
في نفس الامر لان الكلام انما يتم باخره قوله واعلم ان تقديمهما بحالهما انما منعه بعض النحاة هم
الاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا
لانه ان جوز تعدد الاستثنا المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وما ضرب احد احدا
الا عمرا زيد كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجز لزم فيما ضرب
الا عمرا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به المحققون من النحاة من انه يمتنع

ان يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيد عمرا
ان يكون عمرا منصوبا بمضمر للتحقيق ويصير الكلام جملتين ولئلا يكون من تقديم الفاعل على المفعول
في شيء واجاب الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت
زيدا باعمال الثاني او ضمير عائد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا يصير
الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقلته من
ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ قوله الظرفية في قوله الخ المخرج الى هذا
التوجيه هو ان الظرف في الاية معمول اتبعك فيكون من جملته والصفة المقصورة على الاراذل
هي الاتباع المتعلق ببادي الراي فقد قدم المقصور عليه على المقصور اي ذكر قبل تمام المقصور
الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس في سائر الامثلة كما مر قوله اي لا اشتهي باب الامر
لا يخفى ان المناسب لتقديم قامت في البيت الثاني ان يقدر ههنا اشتهي بدون لا وكذا وقع
في شرحه للمفتاح وان كان لتقدير لا اشتهي ايضا ظاهر للمتامل قوله و النوائح في البيت
الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله قامت النوائح هكذا وفيه بحث لان الفعل لا
يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب
ومن هنا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كما نقل الخ قوله ففرغ الفعل
فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو الفعل وتسمية الاستثناء به مجاز ثم الاولى ان يقول ففرغ العامل
ليكون اشمل قوله ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه
عاما ومحصوله ان الا انما تدل على مخرج منه مطلقا ونسبته الى جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص
دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص وبهذا اندفع ما يقال انها كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء
المستثنى مخرجا منه وقد تقرر ان ما يثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة تندفع بتقدير
خاص لم يحتج الى تقدير العام قوله ولذلك ترانا اي ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر
كذلك في شرح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق ان منشا تانيث الضمير بالنظر الى الظاهر مجموع
الاحكام الثلاثة فكلام المفتاح وشرحه لا يخلو عن تعسف وههنا بحث وهو ان تانيث الفعل في الاستثناء
وفي البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظاهر لجواز ان يقدر المستثنى منه في الكل مونثا بان يقدر في الاية الاولى

نعله

الجراشع

نعله وفي الثانية اشيا وفي البيت اعضا فليتامل قوله وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع
صدر بيت ذي الرمة طوى النحز والاجراز ما في عروضها يصف النوق بالهزال من السير والخط طوى
اي اضمر واهزل والنحز بالنون والحاء المهملة والزاي المعجمة الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز
بالجيم والراء المهملة والزاي المعجمة الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات بها وقد تفتح همزة الاجراز
على انه جمع جرز وهي السنة المجدبة والعرض بالعين والضاد المعجمتين على وزن الفلس للرحل كالحزام
للسرج والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوي قوله وفيه
اشكال الخ اجيب بانه سمى علامة التانيث ضميرا على سبيل المجاز من باب اطلاق احد المتجاورين على الاخر
اعتمادا على فهم السامع قوله فكيف يسند الفعل المنفي الخ هذا الكلام وارد في البدل فان زعم على
وجه الجواز انتقاض النفي بالاخفى الفاعل كذلك قوله فعلى مذهبه نكرة هند الخ رد الشريف هذا التوجيه
في شرح المفتاح بان قول السكاكي للنظر الى ظاهر اللفظ يابى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل في
الظاهر مسندا الى المونث المذكور بعد الا فكيف يوجه للنظر اليه وقد تكلف بعضهم في دفعه بان معنى
الكلام انه انث الضمير العائد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعده كانه لسند اليه ظاهرا
والابدال غير مبني على الظاهر قال فقوله بالنظر الى الظاهر اللفظ بالحام الظاهر معي لا مناف واعلم ان
هذا البدل في باب الاستثناء يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد الى
المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى
منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب
الاتفاق في غير باب الاستثناء قوله كانا على حال من الاحوال ظاهره يدل على ان المثال من قبيل القصر
الحقيقي ولهذا استشكل بانه يودي الى المحال واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل ما سوى
الركوب في حكم العدم قوله بل المراد اخص من ذلك اي من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على
المستثنى والحاصل انه لا بد في ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر فيما جاءني الا زيد
شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما صليت الا في
المسجد يقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس وقد بنا قيس في هذا بنا على ان التقدير للضرورة
كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت بالبعيد فلا حاجة الى تقدير القريب فان فيه زيادة على الحاجة

ولك ان تقول هذا انما يرد اذا كان في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد
صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتامل قوله وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني
ادم الا اتاهم من قبل النسا الحديث اشكال مشهور من جهة دلالته على انه لا ياس الا في حال الاتيان
من قبل النسا والمقصود العكس وهو انه لا ياس البتة في تلك الحال فاورد الحديث واشار
الى جواب الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوي ان ياس الشيطان لا يوجد
الا مع الاتيان من قبلهن يعني ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد حتى لا يقنط بحلها قبل
ان ياتي اليهن فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال من جهتهن ايضا بعصمة الله تعالى حصل
له القنوط اصلا وعلى هذا لا حاجة الى جعل الحال الحال مقدرة ولا الى تقييد الجهة بغير جهة
النسا والله اعلم قوله وذلك لانه قصد تعقيبه الخ اشارة الى وجه وقوع هذه الحال ماضيا
مجردا عن قد والواو وحاصله ان النفي والاستثنا دال على لزوم الثاني للاول كالشرط اشتمل
فيه وارتبط باليس من جميع الجهات من جهة ايتانهم اتاهم من قبل النسا قوله الا على تاويل العزم
قيل عليه هذا التاويل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون العامل لمضمون الحال واما
اذا اعتبر مقارنة تحدوثه اوبقائه فلا لان الياس باق وقت اتيانهم من قبل النسا وان كان حدوثه
سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد بالياس في الحديث الشريف قربه كما اريد بالموت
في قوله عليه الصلاة والسلام لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت فالمعنى ما قرب ياس الشيطان
من بني ادم الا حال اتيانهم من قبل النسا فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب
الضلال وما انتفع بشيء منها وما بقي رجاوه الا في هذا الواحد فان لم ينتفع به ايضا انقطع
رجاوه بالكلية وحصل تمام الياس عنهم كالاخبار فانه ايضا قد
يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر قوله والمراد
ههنا هو الثاني لقائل ان يقول قد تقدم في بيان حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان الانشا
باب ثامن من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشا
ههنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه التي هي التمني وغيره بان لا يرجع ضميره في قوله واللفظ
الموضوع له الى المعنى المصدري على طريقة الاستخدام قوله واراد بها معانيها المصدرية يعني القا

الكلام

الكلام المشتمل على التمني والقا الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا قوله لظهور ان ليت موضوع الخ
لا يخفى ان التعليل ليس للنفي فقط اعني قوله لا الكلام المشتمل عليها والا لكفى ان يقال لظهور ان
ليت ليس موضوعا للكلام الذي فيه التمني بل هو للمثبت والمنفي جميعا اعني قوله واراد بها معانيها
المصدرية مع قوله لا الكلام ومحصل الاستدلال ان قول المص واللفظ الموضوع له الخ لا يصح
اذا حمل الانشا على الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالقا الذي هو من جزئياته الا فادة او ملزوم له
ولا يحصل الافادة بان يحمل الكلام على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة ايضا وهو الحمل
على الاستخدام قوله فالانشا ان كان طلبا وقد سبق ان المراد بالانشا القا الكلام الانشائي
والظاهر ان الالقا ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد فالانشا ان كان القا كلام يدل على الطلب
واما ان يقال الطلب الظاهري لازم الالقا المذكور فلذا جعل قسما منه ففي العبارة مسامحة
لا تنبيه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القا الكلام المخصوص لا اللغوي
الذي هو فعل القلب قوله وهي على ما ذكره المص خمسة ومنهم من يجعل الترجي قسما سادسا
ومنهم من اخرج التمني والندا من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته فالتمني
ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم الندا الذي هو صوت يهتف به
الرجل وان كان يلزمه قوله فالاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب
فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المطلوب به الخ على ما يدل عليه جعله من اقسام
الطلب ولا ينتقض بمجموع علمني وفهمني وان لم يعتبر قيد الحيثية اذ الطلب نفس علم وفهم
لا مجموع علمني وفهمني ولا بمجرد علم وفهم اذ المطلوب بها حصول امر في الذهن مطلقا لا في
ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر التقييد بالمفعول المخصوص خرجا بقيد الطلب اذ لا دخل
للتقييد وان لم يعتبر خارجا بقوله في ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان
الاولى ان يقال اذا كان المطلوب مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام
الخ ففيه نظر لان الانتقاض وان كان مندفعا ايضا على ما فصله في شرح المفتاح الا انه
ينتقض تعريف الامر الخ لان المطلوب بعلمني على هذا الجواب حصول امر في الذهن لا في الخارج اللهم
الا ان يقال المقصود بما ذكره تصحيح تعريف الاستفهام وتصحيح تعريف الامر امر اخر فلا بد ان يجيب في

تعريفا للامر بالجواب الاخر فيكون مراده ايجاب تغيير سياق الكلام ح بان يقال بدل قوله وان كان
المطلوب حصول امر في الخارج والا اي وان لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن
الطالب تامل **قوله** وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج اي في خارج ذهن الطالب فلا ينتقض
بمثل علم وافهم فان المطلوب بهما وان كان حصول امر في ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب
بقي فيه بحث وهو ان المطلوب في النهي وكذا في بعض الاوامر هو نفس الامر الخارجي لا حصوله
سوا اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى يعمه والحصول لغيره لان الحصول للغير في
الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات لموصوفاتها في الخارج كما في زيد
اعمى لكنه يقتضي حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفا
الفعل عن المطلوب عنه اعني المخاطب له في الخارج ولا شك انه موجود فليتامل **قوله** فان
كان ذلك الامر انتفا فعل فهو النهي هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على
مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب بالنهي عنده امر وجودي وهو كف النفس **قوله** والا
فهو الامر فيه بحث لان الدعا والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب بهما حصول
امر في الخارج وليس فيهما احدى حروف النداء مع انهما ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المص
كما سيجي وان كان امرا عند النحاة **قوله** منها التمني قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع عقبه
بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته له في الاحكام **قوله**
وهو طلب حصول شي على سبيل المحبة قيل ينبغي ان يقيد المحبة بالمجردة اي عن الطمع احترازا
عن الاوامر والنواهي والندا ات التي قد وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفي في
الاندفاع المنقضي بها **قوله** واللفظ الموضوع له ليت قد تحقق ان اللام للغاية لا صلة
للوضع فان ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك
الهيئة ملحوظة لا قصدا وبالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت
كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على قانون تقرير الفاضل المحشي لكن فيه بحث وهو انه لا بد في
الانشا من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه ومن هذا قيل الانشا ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان
المتلفظ بليت زيدا قائم لا يجب كونه ذا هيئة مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهري

فلا يرد

فلا يرد شي لعدم التخلف فتدبر **قوله** وطماعيته هو بتخفيف اليا على وزن كراهية مصدر يقال
طمع فيه طمعا وطماعة وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها **قوله** والا لصار ترجيا ويستعمل
فيه لعل او عسى اذ كان فيه توقع يستعمل فيه لعل وان كان فيه طمع يستعمل فيه عسى والفرق
بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا اخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث
لانه انما يصير ترجيا لو لم يتحقق فيه الطلب اذ لا طلب في الترجي كما سيصرح به نعم يصير
طلبا مقرونا بطماعية وليس ذلك ترجيا **قوله** لو تاتيني فتحدثني بالنصب والتقدير ليت
اتيانا منك فتحديثا ولا يحتاج لو ح الى الجزا لخروجه عن معنى التعليق ولو رفع الفعل خرج المثال
عن الباب وح يجب ان يقدر الجزا لبقا لو على معناها **قوله** وكانه يعرض بلو هذا بيان المناسبة
بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول في موقع الثاني **قوله** بعد فعل فيد التمني وقد يجي بخلاف
ذلك كقول امري القيس تجاوزت احراسا اليها ومعشرا علي حراصا لو يسرون مقتلي **قوله**
وكثيرا ما يستغنى الخ اي يستغنى بها عن ذكر فعل التمني وان كان مقدرا يدل عليه قولنا اي اود لو كان
قوله بقلب الها همزة فيه ضعف لان عادة العرب ان يبدلوا الاخف من الاثقل وههنا يلزم ان يكون
الامر بالعكس مركبتين مع ما ولا المزيدتين اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل
التركيب لا في حال التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان
هلا ولولا ماخوذة من هل ولا ولو ولا ولا يخفى فساده اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة
حتى يرد الاشكال والمعنى انها ماخوذة من هل ولو حال كونها مقدرا فيها التركيب مع ما ولا المزيدتين
قوله لتضمينهما معنى التمني فيلزم المضي المضمن فيه وهذا المعنى اعني اللزوم هو المقصود بالتركيب
والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولو اذا كانا مفردتين
يفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبا مع ما ولا التزمنا معنى التمني لا لافادتهما ليتولد
منه التنديم في الماضي والتحضيض في المستقبل **قوله** على ما كان يجب له ان يفعله المخاطب اي من حيث
تركه ولو قال على معنى اسكان يجب الخ ليكون بيانا للوم لكان اظهر **قوله** اي بكون كل منهما في بعض
كل منهما تثنية الضمير باعتبار النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة **قوله** وقد يتمنى بلعل انما قال
قد يتمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام الترجي على ما يشعر به قوله لبعد المرجو عن الحصول **قوله**

والاشفاق ارتقاب المكروه اذا عدي الاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف واذا عدي بعلى يكون بمعنى العطف
قوله وبهذا يظهر ان الترجي ليس بطلب اي بدخول الاشفاق في الترجي ووجه الظهور ان العاقل
ما يطلب ما يكرهه **قوله** لم يقبح ازيد قام كما قبح هل زيد قام قيد بعض الشراح الايضاح قبح المثال
بما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتي لذلك عند الشيخ عبد القاهر والمص وانما قيد به دفعا لما سيشير اليه
الش من انه يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال ح يكون ممتنعا
لا قبيحا وسيجي تحقيق الكلام فيه **قوله** وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلا يخلو
فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجي للتخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان
ما ذكره في تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع تحكم فان **قلت** الاختصاص في تقديم المفعول
ظاهر غالب دون تقديم المرفوع **قلت** سيمنع الش كون غلبة الاختصاص علة لقبح مثل هل عمرا عرفت
قوله لا يخلو عن تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال عما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه
لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في اانت ضربت زيدا متعلق بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق
بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك اضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق
بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا للضرب **قوله**
ومما يؤيد ذلك اي كون المسئول عنه بالهمزة ما يليها **قوله** وهل لطلب التصديق اي لطلب حصول التصديق
والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي والحاصل انهم اطلقوا
التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق على سائره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب
نوع منه غير النوع المخصوص فتامل **قوله** امتنع هل زيد قام ام عمرو قد سبق منا في اوائل ابحاث
الاسناد الخبري ان ابن مالك وح استشهد بقوله عليه السلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا على ان تقع
هل موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل واشرنا هناك الى الجواب بجواز كون ام في الحديث النبوي عليه السلام
منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا **قوله** لان التقديم يستدعي الخ **فيه** بحث لانا نمنع الاستدعا
كليا بنا على احتمال الاهتمام في الواقع فان **قلت** الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل **قلت** لا يجدي التقبيح
في الحمل على الاهتمام والتفسير بعيد القلة فيلزم قبح وجه الحبيب يتمنى على ما زعمه فيما سيأتي ولا قائل به
فليفهم **قوله** وفيه نظر لانه لا وجه ح للتقبيح سوى الخ اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون

وجه التقبيح

وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ما سيجي والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القايل هو
لزوم تحصيل الحاصل بنا على اختصاص هل بطلب التصديق واستدعا التقديم حصول اصل التصديق بنفس
الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص المقتضي لذلك ولا يلزم تحصيل الحاصل بالنظر الى
الغالب ويدل على عدم اتجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر
حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيد مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل
بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض اخر لكن ذلك
قليل بعيد فقبح ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى قول المص لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام
كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا **قوله** لاحتمال ان
يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه لبعده مستقبح **قوله** لجواز ان يكون فيحسن الخ هي كونها بمعنى
قد في الاصل كما سيجي الان وهذا النظر انما يرد اذا لم تكن علة القبح منحصرة عند السكاكي فيما
ذكره وظاهر عبارته تفيد الانحصار حيث قال ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيد عرفت
الا ان يقال تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض اخر **قوله** اهل زيد عرفت الدار
بالغريين الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة والياء هما قبرا مالك وعقيل نديمي
جذيمة الابرش **قوله** وحنت الى الالف المألوف حنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت
من حنى يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا **قوله** لتضرب زيدا وهو اخوك
المراد من الاخوة الصداقة والتآخي لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز
دخول الواو عليها كما تقرر في النحو **قوله** قال الحماسي ساغسل البيت القضا اصله الحتم
والايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشي وقضا يروى بالرفع والنصب فاذا رفع
يكون فاعلا لجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغسل العار عني
نفسي باستعمال السيف في الاعدا في حال جلب حكم الله على الشي الذي يجلبه واذا نصب يكون مفعولا
لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضا الموت المحتوم والقدر المقدر والمعنى جالبا الموت
على جالبه وبعد البيت المذكور ، واذهل عن داري واجعل هدمها ، لعرضي من باقي المذمة حاجبا ،

ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت ما يعني بادراك الذي كنت طالبا ما يريد اني اتركت داري واجعل خرابها
وقاية لعرضي ويخف علي قلبي تركها حتى فالحرق العار ويقل في عيني انفاق تلادي اي مالي القديم عند
انصراف عيني حائزة للمطلوب قوله لما ستذكره في بحث الحال من ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي
ينافي الاستقبال وان لم ينافيا فحقيقة الا انهم استبشعوا علم الاستقبال في صدر الجملة الحالية للتنافي
بحسب الظاهر فهي الجملة ولو بحسب اللفظ قوله وهو بناء على خطابه لانه يدل على وجوب تجريد الجملة
الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال قوله كان لها مزيد اختصاص انما قال مزيد اختصاص لان لكلمة الاستفهام
مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو قوله ما موصولة ويجوز ان تكون موصوفة
والجملة صفته قوله اذ المضارع لا يكون الا فعلا فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا
على المضارع تخصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزية اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها
عليها اكثر من دخولها على الاسما وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير هذا ان قد تقرب الماضي من الحال
ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع وغاية ما يمكن ان يقال مراده
ان الواضع وضعها للاستفهام عن غير الحاصل لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة
الى هذا الغرض مزيد خصوصية بالفعل والكلام بعد محل تامل قوله والنفي والاثبات انما
يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي الى
تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب
الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن نسبا حكمية يصلح ان يتوارد عليها
النفي والاثبات ولها انتساب الى الازمنة واحتمال اختصاص ببعضها وضعا بخلاف
المشتقات فان نسبها تقييدية لا تصلح لذلك لكن فيه بحث لانه توجه الاثبات والنفي
الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات
لا بالنظر الى الجمل الاسمية المشتملة على تلك النسب تامل قوله ادل على طلب الشكر اي طلب
حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب قوله
وفي هل انتم شاكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا الخ لا يقال قد سبق في اوائل بحث احوال
المسند ان بروز قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية افاد الاختصاص كما

تفيده

تفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز فهل انتم شاكرون في تلك الصورة وان لم يكن ايضا حقيقة
مفيدا لابراز ما سيتجدد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم
شاكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق فيه هنا
بحث اخر وهو ان هل انتم شاكرون يفيد الاستمرار التجددي اما البروز في صورة المبتدا والخبر
او لكونها ايضا في الحقيقة على راي والاستمرار التجددي امس بالمقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته
على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما مرت اليه
الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما وجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي ولكنا نقول
ما ذكره في النظم ادل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضي عنهم بما هو دون طلبهم والله اعلم قوله
كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كانت النسبة الرابطة وجوده للموضوع
بمعنى اتصاف الموضوع به فههنا ثلاثة اشيا لكنها كان المحمول والرابطة شيا واحدا بالنظر الى الظاهر
عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة قوله وجود شي لشي اراد بالشي
الاول غير الوجود بقرينة المقابلة والا فالمطلوب بهل البسيطة ايضا وجود شي هو الموجود لشي
واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي ان لا يسأل بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض للماهية
من حيث هي هي موجودة كانت في الخارج او معدومة ولعل ذلك بحسب وضع اللغة قوله
فان المطلوب وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ او لا وجوده لها فعلى النسخة الاولى يكون بيانا
لحال المثال المذكور في المتن وعلى الثانية لها ولما انضم اليه بقوله اولا دائمة قوله طالبا ان يشرح هذا
الاسم هكذا وقعت العبارة في النسخ التي راينا والانسب بقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل
منا او حمل ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا في المتكلم الا انه ينبو عنه المقام
قوله اي حقيقتها التي هي بها هو اشار الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشي هو
هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة
عليه قوله يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه
فيه بحث فان المطلوب بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام ماهية الاسم حتى يقع في
جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى

تقدير ان يراد به الاعم من المعني الاصطلاحي لم يكن بد من ان يكون المقصود به نوع خصوص لمفهوم الاسم
ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقيل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسال عن ذلك المفهوم
اهو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلب الشارحة
للاسم علي اي معني حمل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الاقتضاء مبنا علي ما هو الاولي
لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاولي واجب في
نظر البلغا اذ قد جعله مقابلا لما هو الاولي فتامل **قوله** لا ماهية له ولا حقيقة كان اللاحق عطف
تفسيري لسابقه **قوله** والمعدوم لا هوية له اي لا وجود له فان الهوية كما تطلق علي الحقيقة الجزئية تطلق
علي نفس الوجود الخارجي وخلاصة الكلام ان الماهية المرادة هاهنا ما به الشي بالمعني المتعارف اعني
الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية ايضا بالمعني المراد هاهنا **قوله** صارت تلك الحدود بعينها
حدود بحسب الذات والحقيقة اما اذا التصور الواضح حقيقة الشي وعين الاسم بازايها
فظاهر واما اذا تصورها ببعض عوارضها واعتبارها وضع الاسم بازايه فالتعريف لما يكون
حدا سيما بالنظر الي تلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه
واما بالنظر الي نفس ذلك الشي فرسم اسمي قبل العلم بالموجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة هاهنا الي
التقييد كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعني المصطلح عليه بين ارباب المعقول واما
اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر اظهر **قوله** وبين العارض المشخص لذي العلم يقل
لذي العقل ليتناول الباري عز اسمه نحو من ربك واعلم ان السايل بمن وغيره مما يطلب
به التصور سوي الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيد وعمرو يقتضي هذا السوال كان مطلوبه
اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شي لذلك المخصوص تابعا له ولهذا حكموا بان
هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور
مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شي لشي بعينه فامر دقيق وهذا خلاصة ما حققه الفاضل
المحشي وامر فيه بالتامل وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلا بان اللازم من تحقيقه ان من
واخواتها تكون لطلب التصور ولا يلزم منه ان لا تكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها
مختصة بطلب التصور **قوله** اي اي اجناس الاشيا عندك نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك لكان

مطلب

مطلب ما عين مطلبا اي وحينئذ يحسن الجنس جوابا في السوال عن الفصل وهو ظاهر البطلان
وقد يجاب بان السوال باي اجناس الاشيا لازم للسوال بما عن جنسها يحصل عند المخاطب
فان السايل اذا طلب بما جنسا ما عند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتميز هذا الجنس من بين الاجناس
فلهذا صح ان يذكر الثاني يعني اللازم لبيان الاول يعني الملزوم فلا يلزم المحذور **قوله** فقد سبق
المفردون الخ اما من الافراد او التفريد علي الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا عن
غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله جل جلاله او الجاعلون الله فردا في الذكر بان لا يذكر
معه غيره وانما لم يقولوا في السوال ومن المفردون علي ما هو الظاهر لان مرادهم السوال عن صفة
المفردين وهي ليست من ذوي العلوم قال بعض الفضلا جوابه عليه السلام بقوله الذاكرون الخ من
باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا سوالكم هذا لان معني الافراد ظاهر واسئلوا عن اوصاف المفردين
قوله وفيه نظر اذ لا نسلم الخ خلاصة النظر منع ورود من في اللغة للسوال عن الجنس وكذا يستدل
علي وروده فيها لذلك ببيت الكتاب "اتوا ناري فقلت منون انتم" فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
فان الجواب دليل علي ان المسوول عنه الجنس وفيه بحث اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسي فسالهم
عن شخصهم فردوا عليه بانا من الجن لا من الانس الذي ظننتنا منهم **قوله** فسا ده يظهر من جواب موسي
بقوله فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسي عليه السلام لبيان ان الله لا مجانسة له تعالي مع غيره لانه
خالق كل شي وهاديه فليس كمثله شي وبالجملة يجوز ان يكون الجواب من الاسلوب الحكيم كانه قال دع
السوال عن الجنس فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالي لا تدخل تحت جنس بل اللايق بحاله ان
يسال عن صفاته الكاملة **قوله** عما يميز احد المتشاركين هو علي صيغة التثنية اخذا بالاقل
والا فقد يكون للسوال عما يميز احد المتشاركات وقوله بعمها زيادة توكيد والا فالامر المتشارك فيه ليس
الا كذلك **قوله** تقول لنا ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هولا يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف
اليه فيما ذكر من المثال ضمير لا اسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الي اسم الاشارة بل قال الي مشار
اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعني فيما ذكر لان هم عبارة عن الاشخاص الانسانية التي من شانها
ان يشار اليها اشارة حسية تامل **قوله** نحو ابا اسم متضمن للاشارة الحسية الظاهر صحة الجواب
بالمعرف بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية بعيد **قوله** فاذا اضيف الي

كلي نحو ابكلي رد عليه بانه منقوض بقولنا اي رجل ضرب فيجاب بهذا او بزيد فالحق ان ما اضيف اليه اي
اي يكون كليا اذ ايما العلة الاشتراك في امرهام للمتشاركين فصاعدا واما الجواب فقد يكون جزئيا اذا
اريد بالتمييز التعيين الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك **قوله** والغرض ذلك السؤال التقريع
لا حقيقة استفهام الرسول عليه السلام منهم عن كمية المعجزات لان المقام يا باه فلو ذكر مثالا كان نكم فيه
على اصله نحو كم درهما مالك وكم رجلا رايت لكان اولى وانما لم يبال بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع
له ملحوظ هاهنا ايضا **قوله** كما مر في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد
مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود
فهو مجهول في كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل
الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر
لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك كما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره **قوله**
واقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضي وقوله بينة اما
مرفوع على الخبرية مبتدا وما قبله من النظيرين او بل هنه الاية واما مجرور على انه نعت تمة الاية **واقول**
بمعنى قد وكان الاية لوضوحها في هذا المعنى بحر دقرا نها كاف **وقد** يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان ذكر في
يجوز كون كم في الاية استفهامية كما جوزه الزمخشري ان مراده عدم العثور على جر مميزها اذا لم يفصل بينه
وبين كم بفعل متعد وقد لعله سياه كلامه حيث قال اولا اذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل
متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا
من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد اندرج في هذا الحكم
وجوب اثبات من اذا فصل بينهما بفعل متعد ثم قال ويدخل من في مميزها اما في الخبرية فكثير نحو
كم من ملك في السموات وكم من قرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر الخ وانت خبير بان عبارة
ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل لا يلائم ما ذكر من الادراج **نعم**
لو قيل وحال كم الاستفهامية وجر مميزها على ما نقله هذا المجيب لكان الادراج ظاهرا وكذا قوله حال كم
الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل يؤكد الجواب بان المراد عدم العثور على جر من اذا لم يفصل فتامل
قوله وبايان عن الزمان المستقبل قيل اصل ايان اي اوان فحذف احدى اليائين من اي والهمزة

من اوان فصار ايوان فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة
وهو يابى ان يكون اصله ذلك لانه تثقيل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن اليا المحذوفة
والحق انه كون الاسم غير متمكن يابى التصرف المذكور **قوله** مثل يسال ايان يوم القيمة المضاف محذوف
اي وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث **قوله** بمعنى ان يكون المأتي موضع
الحرث وهو القبل دون الدبر وفي الاية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امراته في دبرها في
قبلها كان الولد احول **قوله** وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية فانه **قلت** قد
صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط
وكلام الشارح يشعر باختصاصها بطلب التصور فما وجه ذلك **قلت** مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة
هاهنا ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام الخ اي ظهر مما ذكر من اول الباب الى هاهنا وام لم تذكر هاهنا
فانها مسكوت عنها على ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة فلان مدخولها معطوف
على مدخول الهمزة فتثبت مشاركتها لما قبلها في كونه مستفهما عنه بقضية العطف كما في ازيد قائم ام عمرو واما
المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة **قوله** ولهذا
يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يجز وقوعها
بعد ها لاقتضائها كمال التصدير كما صرح به في مغني اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء
او بثم قدمت ايضا على العاطف كما مر تحقيقه **قوله** ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا
ما ضن باللبن **هذا** البيت ينشد لمن يعد بالجميل فلا يفعله لانطواء قلبه على ضده **وقد** انشده الكسائي
في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرد عليه الاصمعي وقال انه بالنصب **فقال** الكسائي اسكت ما
انت وهو يجوز الرفع والنصب والجر فسكت **ووجهه** ان الرفع على الابدال من ما والنصب بيعطي والخفض
بدلا من الها وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي وقال لان رئمانها اللبن بانفها هو عطيتها اياه لا عطية
لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء يعطي من مفعوله لفظا وتقديرا وفيما ذكره
ابن الشجري نظر لجواز ان يقال من طرف الكسائي الباء في به زائدة في المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق
ويضمن يعطي معنى يجود فح يكون العطية نفس الرئمان كما في صورة النصب او يقال انه نزل يعطي منزلة اللازم
كما في تجرح في عراقيبها نصلي **قوله** وام هاهنا بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشاف

قوله فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها فقد يجاب بان الثانية تاكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في
المغني قوله مما لم يحم احد حوله فقد تصدى الفاضل المحشي لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكل لكن فيه بحث
لانه لم يزد على ان يثبت اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفي
في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض علاقة السببية
ففي الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع للمسبب في السبب بوسائط وفي التنبيه على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر
بالتامل الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم واما ما ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام
عن سبب عدم رؤية الهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب عن المسبب ففيه خفاء لان الاستفهام
عن السبب مسبب عن الجهل به ليس بمسبب عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال ما وضع
للمسبب في السبب ولا عكسه بل مركب من الامرين على ما لا يظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال لما كان
عدم رؤية الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك
الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لزمه التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة فتامل
قوله الى م وفيم تغلنا ركاب الخ لفظة م في قوله الى م مخففة من ما الاستفهامية فانه يجب حذف
الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها فرقا بين الاستفهام والخبر وربما تبعت الفتحة الالف
في الحذف وسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث تكلم على
قوله تعالى قال فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف الجر
قليل شاذ ورد بذلك حمل ما في الاية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه مساق كلامه وهذا هو
القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه جوز في سورة يس
حيث تكلم على قوله بما غفر لي ان تكون ما استفهامية وقال الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود
وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف والوجه ما في سورة الاعراف والله اعلم
قوله والتعجب ما لي لا ارى الهدهد انما حمل على التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه
الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه قوله وهو الذي قصده المصنف يدل
على ذلك لفظ به اذ لو حمل على المعنى الاول لقال بالتلذذ المقرر قوله واجيب عنه بانه يدل عليه ما قبله الخ
رده بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة لشيء مما ذكر على علمهم قطعا ويقينا كيف وقوله تعالى حكاية عنهم من

فعل

فعل هذا بالهتنا صريح في السوال عن الكاسر حيث قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم والسوال عن الكاسر دليل
عدم العلم وانت خبير بان كون قولهم من فعل هذا سوالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم انت
فعلت الخ لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم والظاهر تحقق العلم
به بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه من الحلف على ما اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون
اي يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه يعنون كما ذكره الشارح قوله
والانكار بالجر عطفا على التقرير يعني له كذلك حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل التقرير
في حديث الايلاء قوله واما غيرها وان صح مجيئه الخ الظاهر ان في جواب اما محذوف مع الجواب
وانه جائز في السعة والتقدير واما غيرها فليس كالهمزة لانه وان الخ وقد سبق في اوائل الكتاب
بيان شيوع مثل هذا التركيب في بعض النسخ واما غيرها فانه صح مجيئه للانكار فلا يجري فيه هذا
التفصيل فلا اشكال قوله ومن اين تدري ما العرار من الرندي مصراع بيت صدره
وتصبو الى رند الحمى وعراره وقبله خليلي ان الحجب ما تعرفانه فلا تنكرا ان الحنين من الوجد
احن الى الانضاء بالغور حنة اذا ذكرت اوطانها بربا نجد يحتمل ان يكون ما في ما تعرفانه نافية
ويحتمل ان تكون موصولة والانضاء جمع نضو وهو المهزول والغور موضع بالتهامة وهو في الاصل
المطمئن من الارض والنجد المرتفع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة وتصبو اي تميل
قوله في قوله اتقتلني والمشرفي مضاجعي المصراع صدر بيت لامرء القيس اخره ومسنونة زرق كانياب اغوال
المشرفي سيف قال ابو عبيدة نسبة الى مشارف اليمن وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال
سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل
المشرفي منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط المسنونة المحددة يقال
سن السيف اذا احدده ووصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة قوله فالمنكر هو نفس
اتخاذ الالهة فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا واشارة الى دفع اعتراض
يتوهم وهو ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما اتخذ الهة بخلاف قوله تعالى
اغير الله اتخذ وليا توضيح الدفع ان المنكر في الاية الاولى احد المفعولين حتى لو سقط ذكر المنكر
صح ان يقام مقامه ما هو غير المنكر وح يجب تقديم ذكر المفعول والمنكر في الاية الثانية كلا المفعولين

حتي لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما علي الفعل ولهذا لم يقل اصناما تتخذ الهة لي
الهة تتخذ اصناما تامل قوله كانه يعتقد قدرته علي ذلك هذا مبني علي ان قوله تعالى افانت تكره افانت
تسمع لاثبات القدرة علي الاكراه والاسماع علي معني افانت تقدر علي اكراه الناس افانت تقدر علي
اسماع الصم لا لاثبات نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الاية والا فلا تقريب لجعل شغفه
كاعتقاد القدرة قوله مرادا منه تقوية حكم الانكار لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر هذا لان
النفي دخل علي كلام يفيد التقوية لما سبق تحقيقه في بحث لوجبت جوز حمل قوله تعالى لو يطيعكم في كثير
من الامر علي استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار قوله فكانه بني هذا علي مذهب القوم
واعتقد ايضا بانه اراد ان في الاية ما نعا اخر سوي ما تقدم وبان قوله في الفن الثالث في باب
تقديم المسند واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين علي السوي
بل حق المعروف حمله علي وجه يقوي الحكم وحق المنكر حمله علي وجه التخصيص يشير الي ان زيد عرف
يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا كما اشير اليه فيما سبق قوله فعلم ان التقدير الخ فيه ايما الي ان شرط
المص فيما سبق ايلاء المقرر للهمزة ليس كما ينبغي قوله قل الذكرين حرم ام الانثيين الهمزة للانكار
والمراد بالذكرين الذكر من الضان والذكر من المعز وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور
الانعام تارة واناثها اخري واولادها تارة كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وكانوا يقولون
قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم والمعني لو وجد التحريم كان المحرم اما هذا واما ذاك ولا حرمة في شي منهما
قوله مما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان لفظ كان بصيغة الماضي مشعر بان هذا مع الانكار
التوبيخي في الماضي ولا شك انه قولا ولا ينبغي ان يكون معني الانكار التوبيخي في المستقبل كما يدل عليه قوله
وذلك في المستقبل فيبقي معني الانكار التوبيخي في الحال مسكوتا عنه محالا علي المقايسة علي الماضي ويمكن
ان يقال المراد بقوله كان انه كان في الحال او في الماضي قوله افوق البدر يوضع لي مهاد
مصراع بيت ابي العلا المعري تمامه ام الجوزاء تحت يدي وساده الاستفهام للتقرير ودام
منقطعة قررا ولا ادعا والمختار ان فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقي الي جعل الجوزاء
وسادة لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول قوله وقول الشاعر وهل
يذهب الضرغام البيت لابي العلا من قصيدة مطلعها يروعكم الجوزاء دون مرامه عدو يعيب البدر عند تمامه

يقول يطلبك العدو

يقول يطلبك العدو بالمضادة والمعاداة والحال ان الجوزاء قبل مرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول
اليه لانك فوقه مرتبة ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو في عيبه
اياك كعيبه البدر عند تمامه قوله والا فكل مصلحة فيه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام
علي حقيقته لم يصح لانه سوال عن خصوصية الوبال بقرينة علي وله وبال فيه بل كل مصلحة فيه قوله
من فرعون بفتح الميم ورفع فرعون علي انه مبتدا ومن الاستفهامية خبره او بالعكس علي اختلاف
الرايين وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معني له وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة
والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم
بعذاب يكون المعذب به مثله قوله اني لهم الذكري وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول الاية
فارتقب يوم تاتي السماء بدخان مبين يغشي الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب
انا مومنون اني لهم الذكري وقد جاءهم الاية وروي ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان
فقال يملا ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المومن فيصيبه كهيئة الزكام
واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنيه ودبره ومعني الاية والله اعلم كيف يذكرون
ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند انكشاف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل
في وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر علي يد رسول الله صلي الله عليه وسلم من الايات
البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه قوله ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره
المص بل قد يتولد اظهار معاندة المخاطب كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار
التفخيم للشان كقوله تعالى عم يتساءلون وغيره قوله علي جهة الاستعلاء واما قوله تعالى حكاية
عن فرعون ماذا تامرون فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اخضع فنزل نفسه منزلة
الادني قيل ينبغي ان يزاد في التعريف قيد اخر وهو طلب الفعل بالقول ليخرج طلب الفعل
علي جهة الاستعلاء بالاشارة فانه ليس امرا عندهم فلو عرف الامر بانه طلب فعل هو مدلول
جوهر الصيغة التي وقع الطلب بها لم يرد شي قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف
عن القتل اجاب الشارح في التلويح عنه بان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتق منه من
حيث انه مشتق منه او يقال ليس الدال علي الكف اللام الا ان يراد غير كف عن المشتق منه

حيث انه مشتق منه او يقال ليس الدال على الكف نفس الكف بل المجموع كما مر نظيره **قوله** رويد بكسر
حركة الدال لالتقاء الساكنين ونصب المصادر وهو مصغر ما مور به لانه تصغير الترخيم من ارواد
وهو مصدر ارود ومعنى رويد عمرو ارود عمروا اي امهله ورويد قد يكون صفة نحو ساروا سيرا رويدا
وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون مصدرا نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالى فضرب
الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمروا فهو اسم فعل بمعنى امهل لا غير **قوله** ويختص
بالفاعل غير المخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال فقد يستعمل نادرا في امر
المخاطب كما ذكر في كتب التصريف **قوله** وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر الخ عبارة المص في الايضاح
هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره الش ههنا اجود ما قيل في وجه النظر مما قيل
فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها تصح بادنى ملابسة
وانه يجوز ان تكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها ايضا
قوله بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع وقد يقال الاصل والشايع في
مثل هذه الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسما
الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا
قال الفاضل الرضي تسميتها واما ونظايرهما بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحرفي الاستفتاح
لاقتضايها اصل الكلام وما ذكره الش من الاحتمال بعيد ضعيف ان المتبادر من لفظ الامر هناك
هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في المراد على ان كون اضافة
الكلام بيانية مستبعد جدا **قوله** وقد تستعمل لغيره كالاباحة عمم عد الندب من
الاغيار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب عنده وان الاظهر عنده كون
الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب على سبيل الاستعلاء لا
مطلق الطلب ودلالة كلام المفتاح على نفي اشتراكه لا يصير حجة عليه على ان السكاكي من علما
الاصول وكلام الش مسوق لبيان اقوالهم **قوله** لانه ابلاغ مع تخويف قيل الاظهر ان يقال
تخويف مع ابلاغ **قوله** نحو فاتوا بسورة من مثله صدر الاية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
فاتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من مثله

متعلق

متعلق بقوله فاتوا والضمير المجرور لعبدنا لا للموصول في ما نزلنا لانه يفضي الى ثبوت مثل
هذا القران في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به
فكان مثل هذا القران في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا
منه بسورة او صفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور الثابت على هذا
التقدير لان المعجوز عنه السورة الموصوفة باعتبار انتفا الوصف واما التعجيز باعتبار المأتي
منه فاحتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يساغ في استعمال البلغا فلا اعتداد به **قوله**
خاسئين في الصحاح خسأت الكلب خسأ طردته وخسأ الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى
قوله والتمني نحو قول امرئ القيس عد التمني من القسم الاول المعتبر فيه انتفا الطلب مع انه
من اقسام الطلب كما مر بنا على ان الطلب المنفي في القسم الاول هو الطلب من المخاطب بما يسند اليه
انه قال ههنا فليس الغرض طلب الانجلا لانه لا يقدر على ذلك وقال في التسخير والاهانة ليس الغرض
ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشي في
الجواب من اعتبار امكان المطلوب **قوله** من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق تباريح الشوق
توهجه والجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق وحزن واللواعج جمع لاعج يقال للعجد الضرب
اي المه واحرق جلده ويقال هوى لاعج لحرقة الفواد من الحب **قوله** حقه الفور المراد من الفور
وجوب تعجيل المامور به في اول اوقات الامكان ومن التراخي جواز تاخيره عنه لا وجوبه
حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا قايل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا **قوله** والتكرار
الفرق بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل
تتحقق بمرة واحدة والمقصود بالنهي انتفا ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاوها في جميع
الاوقات **قوله** وان كان راجعا الى ايصال الواقع فالانسب الاستمرار المراد من الاستمرار
مواظبة المخاطب على الفعل والترك ما دامت قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا
يكون فحوى الكلام انهما اذا افاد استمرارا فالانسب الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه
السكاكي في شرحه تامل **قوله** كف النفس عن الفعل الخ اذا ذهبوا الى هذا لان عدم الفعل مستمر
من الازل فلا يكون مقدورا للمخاطب فكيف يتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانية بان هذا العدم

المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار تحصيله لكنه مقدور باعتبار ابقائه على ما كان بان لا يشتغل بالفعل
وباعتبار ازالته عما كان عليه بان يشتغل وبين بالاستمراره قوله اللهم لا تشمت بي اعداي الشماتة الفرح
ببلية العدو ويقال شمت به بالكسر يشمت شماتة وبات فلان بليلة الشوامت اي بليلة تشمت
الشوامت قوله لطلب الدوام والثبات لعل المراد بالدوام ابقا الفعل الصادر مرة وبالاستمرار حدوث
نحو مرة بعد اخرى بينهما فرق ولهذا لم ينظم هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في
الاية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اريد به طريق الحق على وجه
الكمال بحيث يفيد كمال النفس بحسب قوتيها فالطلب على حقيقته قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل الخ ليست
هذه السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب بل بحسب خصوصيات الطلب المتعلقة بامور مخصوصة فيفهم منه
سببية ذلك الامر المخصوص وبهذا التوجيه يندفع اعتراض الفاضل المحشي قوله لان العلة الغائية
الخ فيه بحث لان العلة الغائية ههنا عبارة عن السبب الحامل فلا يلزم ان يكون لوجودها معلولا له
السبب الحامل نوعان احدهما غاية يقصد حصولها كضربت تاديبا وثانيهما ما هو سبب لوجود شي نحو قعدت
عن الحرب جبنا قوله مفهوما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود السبب الحامل واما كونه مسببا
عن ذلك الطلب في الخارج فليس مفهوما منه نفسه بل من مقدمة اجنبية وهي قوله لان العلة الغائية الخ
لكن هذه المقدمة مشهورة مقررة فكما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالسبب في قوله ودل عليه ذكر المسبب هو الاشيا
المجزومة بعد الاربعة وضمير يصلح راجع الى المسبب وضمير عليه الى الطلب قوله واما قوله تعالى قل لعبادي الذين الاية
جواب سوال مقدر وهو ان اقامة الصلاة لا تكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما يكون مختلفا عنه فالمذكور بعد امر
اعني يقيموا لا يصح جزاء له فكيف الجزم وذهب الفراء في الاية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدير قل لعبادي
الذين امنوا قل لهم ليقيموا الصلاة ورد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسما وهو ضعيف لا يحمل
عليه نظم القران وان وقع في الاشعار نحو محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
وقد يجاب ايضا بان الجزم على تسبيب الجواب كما قيل في قوله تعالى كن فيكون بالنصب قوله عرض النزول وقيل عرض
محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون
المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب
النزول مع محبتنا اياه قوله يجب ان يكون من جنسها الظاهر ان الجنسية تعم المجانسة في النفي والاثبات وفي

خصوصية

خصوصية الفعل وان خلاف الكسائي انما هو في وجوب الاول فتقدير صاحب الكشاف في قوله تعالى واتقوا
فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تقدير كونه لتصيبن جوابا للامر اي ان اصابتكم لا تصيبن الظالمين خاصة
محال لمذهب القوم بل التقدير على الجوابية ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وليس بمستقيم قوله ولا يحسن
الابالواو والحالية نقضه بعض اصحاب الحواشي بقول ابي تمام احاولت ارشادي فعقلي مرشدي
ام استمت تاديبي فدهري مؤدبي وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا انضرب زيدا فهو اخوك على
ان يكون الفا تعليلا للنفي الضمني والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح
ولا نقض لذلك بقول ابي تمام لجواز ان يكون الفا فيه تعليلا للمقدر اي لا حاجة لي الى ارشادك لان عقلي مرشدي
كما ذكرها مثله في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فراه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا التقدير
لا جدوى للتحسر وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل الشريف في شرح المفتاح
عدم جواز كون الفا في قوله تعالى ام اتخذوا من دون الله اولياء فالله هو الولي تعليلا للنفي الضمني بان قوله
فالله هو الولي ليس بمعنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة
الدوام من الجملة الاسمية التي خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام لشموله الماضي على ان القرينة قائمة بان
مصب الانكار نفس اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بالزمان فتدبر قوله واي والهمزة للقريب
ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وانما الذي للقريب يا وهذا خرق لاجماع النحاة وهل يعتبر اجماعهم
في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلما قوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان
نعمان الاراك بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة طيبة
الرائحة يتخذ منها السواك والربع المنزل قوله واما يا ففيه الخ القول الاول قول ابن الحاجب والثاني
قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القريب والبعيد على السوا ودعوى المجاز في احدهما خلاف
الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع لندا المتوسط وكذا اكثر النحاة فكانه لم يوضع له حرف
من حروف الندا مع انه معنى ظاهر تمس الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم انه ليس المراد بالبعيد
خلاف القريب المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحو كخصوص الروائح والطعوم
التي اكتفي في التعبير عنها بالاضافة كرائحة المسك قوله اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده
عن مرتبة المدعو نحو يا الله هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي بما يقول في دعائه يا قريبا غير

الاعتبار

بعيد وبرعا قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر هنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه قوله لكن بمجموعه في محل النصب على الحال رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال ايها الرجل مبتدا خبره محذوف اي مراد او بالعكس اي المراد الرجل قوله اقري الناس اي اكرمهم قري وهو الضيافة قوله انا معاشر الانبيا اشارة الى قوله عليه السلام انا معاشر الانبيا فينا ملكا اي قلة الكلام او الى قوله عليه السلام نحن معاشر الانبيا لا نورث ما تركناه صدقة قوله يكنفا الضبا بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشي الارض كالدخان تقول منه اضب يومنا قوله قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا الى قال الفاضل الرضي الاولى ان يقال الجميع منقول عن الندا وانتصابه انتصاب المنادي باجرا باب الاختصاص مجرى واحد ثم نقول لكن جوز والنصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس ندا وحقيقة كانه لا نظر في باب الاختصاص حرف الندا المكروه مجامعته مع اللام قوله في قوله انا بني نهشل الخ البيت لبشامة ابن حزن النهشلي من قصيدة اولها انا محيوك يا سلمى فحيينا وان سقيت كرام الناس فاسقينا وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه ولا هو بالابنا يشرينا يقول انا نسلي عليك ايتها المراة فعاملينا بمثله وان خدمت الكرام سقيتهم فاجرينا مجراهم فانا منهم وجلى تانيث الاجل وسراة كل شي ظهره ووسطه الجمع سراوة وسراة الناس خيارهم وادعي فلان عن بني فلان اي عدل بنسبه عنهم وادعى منهم اذا انتسب اليهم والشرا يجي بمعنى البيع وبمعنى الشرا فهو من الاضداد والمراد هنا البيع قوله ومما يستعمل فيه الندا الاستغاثة نحو يا الله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للما قد تفهم في اتحاد اللام الجارة الداخلة على المستغاث به والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعا والاستحقار لتعديته ادعوا المقدر عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار وحروف الندا القايمة مقامه عند المبرد حقها ان تكون مفتوحة فرقا بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب منه والمتعجب له اذ قد يلي حرف الندا المستغاث له على حذف المنادي نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر ليتوافق عملها وان كان اصل ما هو على حرف واحد البنا على الفتح تخفيفا وانما لم يعكس لان المدعو منادي واقع موقع الضمير فليفهم قوله وكقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك يا صبري وعمري واحلاسي وانساعي البيت لابي العلا من قصيدة كتبها الى حامد الاسفرايني عند كونه ببغداد مطلعها لا وضع للرحل الا بعد ايضاعي فكيف لو شاهدت احفائي وازماعي الا مضاع السير السريع فكيف شاهدت خطانا قد يشكوا من فتورها والاحفا بالحا المهملة والفا من الحفي

معقول

معقول يقال للذي رقت قدمه وحافره من كثرة المشي فهو حف بين الحفي واحفاه غيره والازماع على الشي العزم عليه وجدي من الجد والاناة على وزن القناة التاني والاحلاس جمع حلس وهو كسا يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصدير اي الحزام في صدر البعير قوله وكقوله يا عين بكي عند كل صباح جودي باربعة على الجراح وبعده قد كنت لي جبلا الوذ بظله فتركتني اضحي باجرد ضاحي قوله يا عين بكسر النون وحذف اليا لوقوعها موقع ما يحذف في الندا وهو التنوين ولان الكسرة تدل عليه وباب الندا باب الحذف والايجاز كذا ذكره المرزوقي وقوله بكي اما بمعنى اكثري البكا واما بمعنى كرري فان تضعيف العين اذا لم يكن للتعدية يجي لهما وقيد البكا بوقت الصباح اما لانه يريد اجعلي عبد انهارك كذا ولان الوقت كان وقت نجابته الاعدا وشن الغارات عليه المنابر وقوله جودي باربعة اي باربعة قبايل الراس وجوانبه والدمع يخرج من الشون وهي مواصل قبايل الراس وملتقاها جمع شان اي جودي بدمعك كله وقوله قد كنت انتقال من الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم في خطاب الموتى والاجرد الاملس والضاحي البارز قوله اي ينسب اليه الكذب اشارة الى ان يكذب في عبارة المتن على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله ويحتمل ان يجعل كناية في البعض كما في المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى في المستقبل لازم لطلبه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية وانت خبير بان كون طريق الكناية يعتبر الانتقال من اللازم الى الملزوم مذهب السكاكي واما عند المص فالكناية انتقال من الملزوم الى اللازم كالمجاز والفرق بتحقق القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في المجاز دونها فنفي اختصاص الكناية بالبعض تامل قوله ونحو ذلك من الاعتبارات كان يقصد في قولك وفقك الله للتقوى بدل قولك اللهم وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكون من عدم اتصافه بالتقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ وادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد مقام ليعطك الى غير ذلك مما يهتدي اليه بالتامل في الاعتبارات قوله الانشا كالخبر في كثير مما ذكرنا انما قال في كثير لانه قد لا يكون كالخبر في بعض احواله فانه مسند الانشا الا لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون جملة

الباب السابع في الفصل والوصل

قوله لان الاصل والوصل طار عليه ولان مدار الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا يقدح في المقارنة التخلف

سبيل الندرة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله لان الكلام
ما تضمن الاسناد الاصلي المراد بالاسناد اسناد الخبر الى المبتدا واسناد الشيء الى فاعل بحيث لو اسند
اسند الى ضميره لتغير في التكلم والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها فقد اشبه الخالي عن الضمير
فاعتبر كانه لم يوضع لان يسند بل انما حصل له ذلك بسبب العارض فيكون اسناده عارضا لا
اصليا وقيل ظاهره مخالف لما ذكره ابن الحاجب من ان الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد حيث لم
لم يقيده بكونه مقصودا اصليا وانت خبير بان نفس الاسناد قد يفسر بما يخص الكلام بالمعنى
الخاص على انه يحتمل ان يكون ابن الحاجب ساق الكلام على الترادف كما هو مذهب النحاة ودل عليه
ظاهر قول صاحب المفصل ويسمى الجملة فبيان الشيء على اصطلاح المشهور ثم المراد بالاسناد الاصلي
ما لا يكون للمشابهة فخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يعمل لمشابهته الفعل لاعتبار انه يسبك
ان مع الفعل ولهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر المصغر والموصوف والمقترن بالحال
والمعرف باللام عند الاكثر كما فصل في شرح اللب وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عملهما ايضا
لمشابهتهما الفعل ولهذا يشترط اقتران معناها بالحال والاستقبال ليتم مشابهتهما له وكذا خرج
اسناد الصفة المشبهة لانها انما تعمل لمشابهتها اسم الفاعل الجاري على الفعل قوله فالمصدر والصفات
المسندة الى فاعلها ليست كلاما الخ مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما
للعرف بيان الاسناد الاصلي من عدم اشتمالها عليه فلا يرد اقائم الزيدان لان اسناد الصفة فيه باعتبار
تاويلها بالفعل قوله فانه اذا قصد تشريكه بمفرد الخ واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجد
التشريك في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما قوله الا وهي واقعة موقع المفرد
اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة بتاويل المفرد فلا يرد النقض
بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان ولا بالجمل الحالية عن الضمير كقولك اتيتك والجيش قادم اذ قد
تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد قوله مقبولا بالواو ونحوه اي نحو الواو مما يكون
مدلوله الجمع المطلق كالفاصلة التي بمعنى الواو والواصلة وثم الداخلة على الجملة كما نقلنا في اول
الكتاب عن المرزوقي وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معناها المستعملة في مجرد التشريك
مجازا فسقط بهذا ما اورده التحرير بقوله وهذا فاسد قوله لما بين الكناية الشعرية من التناسب باعتبار

ان كلا منهما

ان كلا منهما يشتمل على التاليف كما ذكرنا في اول الكتاب قوله لان لكل من الفاء وثم وحتى مشعرا بوقوع
حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما في بيتي قوله
وكنت من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الان في التفصيل الاتي بان حتى
لا يقع في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكره في التفصيل لان شرط
العطف بحتى المذكور في كتب النحو لا يتحقق في الجمل قوله بخلاف الواو الخ حاصل الفرق ان لكل من حروف
العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا في نفسه يستدعي ذلك المعنى تناسبا من الجمل مخصوصا يشتمل ذلك
التناسب على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو
فانه يدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب
والمهلة والجمل المشاركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير متناسبة بحيث اذا تعاطفت
عدت من قبيل الهزل واودعت كتب المضاحك فلا بد بين من خصوصية جامعة قوله ولهذا
عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر البيت الصبر بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا
تسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين سبب رفع مرارة النوى
فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر فبينهما
مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجهة الجامعة بينهما بجواز ان تكون خيالية بان يكون
ابو تمام ممن كان في خياله هذان الامران مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة
القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال مما ابتدئ منه الكلام من تشبيب وغيره الى
المقصود اعني المدح بلا ملايمة كما ان عادة متاخريها التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملايمة
كما سيجيء في البيان ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسن
على مرارة النوى لتقاربهما في خياله فليفهم قوله زعمت هواك عفى الغداة هواك وعفى مفعول
زعمت والغداة ظرف لعفى اي اندرس وفيه ايذان بقرب الاندراس وضمير عنها للديار وهو حال
من طلال قدم عليه على نمط لمية موحشا طلل قديم وطلال فاعل عفى الثاني واللوى اسم موضع والباء
فيه بمعنى في ورسوم عطف على طلال والسنن الطريقة لاعدت اي لا صارت وقوله على الفلى
ما لوى متعلق بتجرم اي تطوف وتدور وهو خبر غدت قوله لانه بيان لانا معكم اراد بالبيان المعنى

اللغوي وهو للايضاح وهو موجود في انما نحن مستهزؤن سواء حمل على التاكيد او على الاستيناف او
البدل كما فصل الفاضل المحشي اما على الاولين فظاهر واما على الثالث فلما سبق في احوال المسند في بحث
الابدال منه فظهر ان الش ذكر البيان لعمومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا
انما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري بناء على
احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما مثل ذلك في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود
قوله على معنى عاطف سوى الواو واما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فاما لدفع
توهم الاضراب من الجملة الاولى الى الثانية واما للقصد الى بيان اجتماع مضموني الجملتين في التحقق
بحسب الامر تقوية للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون العطف توجد الدلالة على تحقق مضمونها
عقلا وان لم يتعين القصد الى بيانه قوله واو واما وام الخ لا فرق بين او واما الا بحسب اللفظ
ويشترط في اما ان تتقدم قبل ما عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاولى ليست بعاطفة
لاعتراضها بين العامل والمعمول وبين احد معمولي العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما
الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة مع انه لا يدخل عاطف على عاطف
والصحيح ان لا اجماع بل الاكثر على انها عاطفة وفي ايضاح المفصل ان العطف في مثل جاءني اما زيد
واما عمرو هو محمول واما حيث قال لا يبعد ان تكون صورة الحرف مستعملة حرفا في موضع وبعض
حرف في اخر كما في ايا وزعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطف اما على اما
وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او وام فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين
واو ليست كذلك فانت في ازيد عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده مستفهم عن التعيين
ولهذا يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك او عمرو مستفهم عن ان
احدهما عنده ام لا ولهذا يكون جوابه بنعم او لا مستقيما قوله مائة الف او يزيدون
اختلف النحاة في هذه الاية فالفراء على انه بمعنى بل كما ذكره الش وقال بعض الكوفيين بمعنى
الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي اذا راهم الرائي تخير ان يقول هم مائة
او يزيد ويقول هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير اي اذا راهم الرائي يتخير ان
يقول هم مائة بين شيئين الواقع احدهما وفيه بحث اذ محصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز

ان لا يكون

ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عددا كثيرا جدا بحيث اذا راهم الرائي
كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء منهما اذ ليس المقصود
بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة قوله وحتى لكن قد عرف فيما سبق اي في
بحث العطف على المسند اليه قوله وقد يفيد كون المذكور بعدها الخ قال الفاضل الرضي بعد ذكر هذا الكلام
وقد تجي الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكاه الزجاج من انه يقول العرب مطرنا ما بين زبالة
فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية قوله نحو ونادى نوح ربه فقال وفي الاية وجه اخر وهو انه
اريد بالنداء ارادة النداء قوله فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون بياتا حال والبيات مصدر البيتوتة وقائلون
من القيلولة وهي النوم في الظهيرة يقال قال يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة
على بياتا فانه قيل فجاء اهلها باسنا بائتين او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما وقت الغفلة
والراحة فيكون نزول العذاب اشد وافظع قوله فان الاحضار يتبدى عقيب نزول المطر فان قلت
الاحضار لا يتبدى عقيب نزول المطر قلت ذكر الش في بحث الاستعارة ان الفاء موضوعة لما يعد في
العادة مترتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات فقد يقصر الزمان والعادة تقتضي
اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس والا فيتمتى قبل التاني قوله ثم انشاناه خلقا اخر المراد بالخلق
الاخر نفخ الروح في الجسم فكان استبعاد مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة
قوله ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون جوز الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله حقيق
بالحمد على ما خلق لانه ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا به يعدلون وعلى جملة خلق السموات على
معنى انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر ان
يعدلون على الوجه الاول من العدول بربهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية وتقديم
العملة للاهتمام ووجه التخصيص رعاية المناسبة بين المعطوف ثم الاستبعادية وبين المعطوف
عليها كما لا يخفى وانما لم تحمل على التراخي لعدم مطابقة المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاق الحمد
امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده ومعه فليس المعطوف ههنا متراخيا بالزمان عن المعطوف
عليه البتة ولو سلم فلا فائدة معتدا بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توضيح الواضح
وهنا ما لا حاجة اليه قوله فلا اقتحم العقبة الاية اعترض عليه بان لا لا تدخل على الماضي الا مكررة نحو

فلا صدق ولا صلى ولا يكرر في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان لا ههنا بمعنى لم فالتكرير غير
واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية المذكورة وآخرون بان لا ههنا مكررة تقديرا لانه
قال تعالى وما ادراك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة نفسره بفك الرقبة وبالاطعام
فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد الثلاثة بين الايمان وفك
الرقبة ظاهر فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به **قوله** لمجرد
الترتيب اي بيان الترتيب الرتبي بين المعطوف والمعطوف عليه بان يكون احدهما مقدما على الآخر في
الرتبة ومثل له بمثالين ليعلم ان التدريج اي الدخول في درج الارتقا اما من الاعلى الى الاسفل كما في
البيت فان سيادة نفسه مقدم في الرتبة على سيادة ابيه وسيادة ابيه مقدم على سيادة جده او
بالعكس كما في الآية فانه اذا قيل اولا ما ادراك فهم منه اعتبارها هتمام واذا قيل ثانيا ما ادراك
فهم منه زيادة اعتبارها فهم من التعجب والعظم مما ذكر اولا فروعي في الرتبة والاعتبار عما يفهم مما ذكر
ثانيا فليفهم **قوله** كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه البيت اجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهرها
والبيت من قبيل ادعا الترتيب في السببية بانه يدعي ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب
اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان
كم من اب قد علا بابن له شرفا كما علا برسول الله صلى الله عليه وسلم عدنان وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك
قريع بما ينافي هذا المعنى وذلك لان مصر الكلام على ما اجاب به ان سودد الجد مقدم على سودد الاب وهذا
ظاهر سوا جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا من جده قدمت عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني
فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين
لهيئة الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجامعه الاب في الوجود اذ لو جامعه
لزال القبلية الى المعية وقد يجاب عن ذلك بان دعوى الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة
الابن واسندت الى اول وجود الجد فيان الابن مرتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها
باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الجد فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك مخالفا للمعنى الذي
قاله ابن عصفور فتامل **قوله** وهذا انما يظهر الخ فيه نظر لان مجرد الاشتراك قد يتحقق فيما لا يكون له حكم
اعرابي كما اذا عطف شي على جزا الشرط في مثل وكذا ايحاس الحبس بدعي جندب فانه يفيد تشريك الثاني

للاول في الجزائية مع ان الجزا لا محل له من الاعراب **قوله** احتمل ان يكون فرق كذا نص الخ قيل هذا انما
يكون اذا لم تكن الجملة الاولى لازمة للثانية او لم يوجد دليل آخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم
العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الا جعله في حكم المسكوت عنه
واللازم لا ينافيه **قوله** تسكب فيه العبرات كناية عن الاشكال صعب اذ لم يعرف الطالب يبكي بحزن
قوله وهو ان خذلهم الخ خذل لخذلانا اذا ترك عونه ونصرته وخذل عنه اصحابه تخذيلا اي حملهم على
خذلانه والتسويل التزيين يقال سولت له نفسه امرا اي زينته له ومستدرجا حال من ضمير
الفاعل في خذلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه اي ادناه منه على التدريج وفي الكلام ايما الى
ان حقيقة الاستهزا لا تتصور منه تعالى لانه عبث وجهل **قوله** وبعد تسليم ان العامل في اذا
الشرطية الجزا المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزا وجوز بعضهم كالشيخ
ابن الحاجب عدم الاضافة فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا فان جعل اذا في قولنا
اذا خلوت قرات القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الى ما بعدها ومعمولة لقرات فيكون
الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزا اعني قرات كما هو المشهور كان الحصر
مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في
افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزا وحق المعمول التاخير وهذا لا ينافي التزامهم تقديم الشرط
لاجل نكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ ليس
اذا ح معمولة للجزا مقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزا فيها **قوله** ولو سلم الخ اي لو سلم ان مثل هذا
التقديم يفيد الاختصاص فلا نسلم ان هذا التقديم حاصل فيما نحن فيه لان العطف على مقتضى الخ **قوله**
اذ الشرطية الخ هذا اشارة الى دفع ما ذكره اولا وقوله ولا نسلم الخ اشارة الى دفع ما ذكره ثانيا
ثم القيد الى دفع ما ذكره ثالثا **قوله** سوا جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا للشرط
لا يضر بالنظر الى المقصد الاصلي وهو حصر الاختصاص المانع من العطف واما قولنا فيما سبق
لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر
ن فبالنظر
الغالب من كون اذا ظرفية **قوله** نعم انه ليس بقطعي قد سبق منا في اوائل الكتاب ان الشيخ ذكر في
شرح الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شي الآية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال

لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ ايضا ثبت القول بذلك في دلائل الاعجاز **قوله** فهو على ضربين قيل ههنا
ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موافقا في الثاني نحو ان عاد ابي من السفر صليت وتوضأت ووقوع
مثله في كلام البلغاء ممنوع **قوله** فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فيه بحث
لان الظاهر ان المقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء فيلزم ان يتقيد الاستهزاء المقيد بالقول المقيد بالخلو بذلك
الخلو فالمحذور بحاله **قوله** لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم الخ فيه بحث
لانا لا نسلم ان الجزاء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم الا ان الاخبار المذكور ههنا اخبار
صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في جدوى التاكيد في قوله تعالى انا معكم قال ولما
خاطبوا اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط
وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور
فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم ترتب
الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معه فتفصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما
يتوهمه ذو نظر قاصر غافل عن فائدة التاكيد في انا معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا
للفصل على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه **قوله** فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام
او كمال الاتصال فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال
الانقطاع والوجه هو العطف ايضا فلم لم يعتبره ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا
اذا سئلت هل تشرب خمرا فقلت لا وتركت شربه يكون قولك تركت شربه تاكيدا للنفي السابق
ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك لا وايدك الله ويمكن ان يجاب بانهم لم يعتبروا ههنا
دفع الايهام كما اعتبر في حال الانقطاع اذ لا يتصور عطف احد المتحدين على الاخر حتى يعطف لدفع
الايهام فليتامل **قوله** اما الاول والثالث فلعدم المناسبة مع عدم الايهام واما تركه كذلك
السوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا موجودة في الجانبين مع وجوب الوصل **قوله** فلعدم المغايرة
المفتقرة الى الربط فيه بحث وهو ان هذا المعنى مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح ولا يحسن
العطف التفسيري بالواو في المفرد مع انه شايع حسن اللهم الا ان يقال حسنه ممتنع عند
البلغاء وشيوعه في عبارات المصنفين لا في كلامهم وقال رائدهم ارسوا نزاولها **قوله** فكل حتف

امرء يجري

١٨٨

امرء يجري بمقدار ادخال الكل على الحتف انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح
وغيرها والا فالحتف امر واحد وانما لم يقل فحتف كل امرء مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب
يأتي فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب فان قلت فقول الش فامرء كل نفس
يجري بمقدار الله لا يلايم غرض الشاعر واذ كان مطابقا للواقع قلت مراد الش الاشارة الى صحة
اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرء كما اعتبر صريحا في المضاف ايضا وهو الحتف لان المعنى على دخول
الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعم بواسطة المقام
وانما لم يتعرض في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهوره فقول الشارح يلايم غرض الشاعر جدا
قوله اي حبسناها بالمرساة المرساة الة الارساء وهي الحديدة التي تلقى في البحر لتقف السفينة ويقال لها
بالفارسية لنكر **قوله** والضمير للحرب فانها مؤنثة سماعي يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل تصغيرها
حريب بلا هاء رواية عن العرب وقال المبرد الحرب قد تذكر وقيل الضمير للكتيبة وهي الجيش **وكذا**
وقيل للسفينة والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اي السفينة ولا تجروها لكي نعالجها ونأخذها
وما فيها من الاموال **قوله** والوجه ما ذكرنا اولا وهو الارجاع الى الحرب لان المصراع الثاني يلائم اشد ملائمة واما
على القولين الاخيرين فيحتاج الى تكلف وهو ان يقال انهم عجلوا لينجوا من السفينة لخوفهم من الغرق والهلاك
فلم يقيموا ولم يتوقفوا لمعالجة السفينة ولا الاشتغال بشرب الخمر **قوله** لان الغرض تعليل الامر الخ فيه بحث
لان المزاولة ليست علة خارجية للامر بالارسال بل غاية له والجزم ايضا يفيد هذا المعنى اعني كون الثاني
غاية للاول والعلة الخارجية للثاني الا ترى ان الاسلام علة خارجية لدخول الجنة والدخول غاية له
فالاولى ان يقال لو جزم لكان على التعليق اي ان تقيموا نزاولها والمراد ليس الا التنجيز اي فتموا السفينة
البتة لاجل تحصيل هذا الامر فليتامل **قوله** قلت لما ذكر انه قد يكون الخ قال ابن هشام في المغني لا حاجة
الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب اما في كلام الحاكي فلانها جزء من المحكي
اذ المحكي انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا جزؤه واما في كلام المحكي عنه فظاهر وكان ههنا مما يمكن
ان يشار اليه ههنا لولا عدم المهم فيما سبق في قوله تعالى انا معكم مما له محل من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد الش في هذا
المقام والله اعلم ان الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل عنده فيما لا محل له
من الاعراب والمهم مثل الامر الاول ولم يتعرض للثاني اذ لم يورد في المثال الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل له لكمال

الانقطاع فيقول الفاضل المحشي كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس في كلامه ما يفيده قطعا بل هما اشرنا اليه من ان
تمثيل المص بمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان فيما له محل من الاعراب واما ما قيل انه الشارح فيما سبق لما
كان ارسلها انشا لفظا ومعنى الخ فتحقيق منه لوجه الفصل في المحكي لا توضيح لمثال المص ومراده وسياق كلامه
يكاد ينادي لمن كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل **قوله**
اوله لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا
للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث اذا اجامعه عدم الجامع
لم يعتد به ولا يقال اجتمع هناك للانقطاع سببان **قوله** مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها قيل اراد بكل
واحدة من هذه الامور ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقريب في موضع كل منها لا معناها الاصطلاحي
لان كل واحد منها من التوابع هو الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون للمتبوع اعراب لفظي وتقديري
او محلي مع ان الكلام يشمل الجمل التي لا محل لها اصلا ولك ان تقول المراد من قولهم هو الثاني باعراب سابقه
كونه كذلك فيما اذا كان للسابقة اعراب او انه باعراب سابقه نفيا واثباتا وان كان خلاف الظاهر والحق ان كون
التوابع ما يتلو السوابق في احوالها اعم على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب
وشرحه السيد يوسف ان الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله تعالى امدكم بانعام وبنين بدل
اصطلاحي من قوله تعالى امدكم بما تعلمون مع انه لا محل لها من الاعراب كما يحققه **قوله** واما النعت
فلما لم يتميز عن العطف البيان الخ واما عن التاكيد وعن البدل فتميز بان المقصود من التاكيد التقرير
ودفع توهم غلط وتجوز ومن البدل توفية المراد كما سياتي واستينا في الفصل في الجملة الثانية وليس
شي عن ذلك المقصود في النعت وهو ظاهر **قوله** وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل محكوما عليها به كشف
الجمل من حيث هي لا تصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته انه ضميره به راجع الى كون التابع دالا
فحاصل كلامه ان الجملة الثانية لا تجري مجرى النعت والا يلزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على
احوال متبوعها مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه اصالة
والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان
مثلا نقول لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا نقول
في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا عنه بمجرد لفظها على قياس

ما قبل

ما قبل الفعل لا يخبر عنه ولزومها ممنوع واما ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة
صفة للمفرد ايضا وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض
الافاضل ان ضميره به راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة
الاولى لزم ان تدل الثانية على بعض احوال الاولى فيلزم ان تكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يحكم بحمل
بعض احوال الشي عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني والاظهر في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر
في شرح الفوائد الغياثية وذكره الشريف ايضا في شرح المفتاح وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا
اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو عن
اشكال اذ قد سبق انه ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة
شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع في ان يصور الذوق السليم بين الجملتين تصويرات مختلفة بحسب اقتضاء
مقامات بينها منها عبارات متفاوتة فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة للاول وتارة بمنزلة عطف البيان
وهكذا وقد ذكره الشيخ في مواضع من دلائل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه قال في موضع ومن
اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك ان قوله ان هذا الا ملك كريم مشابه
لقوله ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلاثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتاكيد ووجه هو فيه شبيه
بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة فهو انه
اذا نفي ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس
اخر واذا كان الامر كذلك كان اثباته ملكا تبيينا وتعيينا لذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح
ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحي لم يجز ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن
هشام في مغني اللبيب ان ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت
في المشتقات وانه ينقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه **قوله** ان يكون الجملة مستقلة او
طائفة من حروف المعجم مستقلة بالاول على تقدير ان يكون الم اسم السورة او القران والثاني على ان يقدر
بالمؤلف من هذه الحروف ثم في العبارة مسامحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلا يقابل
كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدا محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه
وعلى الثاني هذه الم ثم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر

كالاعجام وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى
الاعجام ازالة العجم بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة قوله
وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم وذلك الكتاب اعتراضا او حالا وغير
ذلك مما هو مذكور في الكشاف وتفسير القاضي وغيرهما قوله وان الذي يتساهل في الصحاح يقال فلان اهل
لكذا ولا يقال مستاهل والعامة تقول لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس قوله
مما يرمى به جزافا الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اي اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية فارسي معرب كزاف والمجازفة
التكلم من غير خبرة وتيقظ ونصبه على المصدر اي يرمى به رمي جزاف اي رميا بطريق الجزاف قوله فوزانه
وزان نفسه الوزان مصدر قولك وزان الشيء الشيء اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار
كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا بالمرتبة شيء اخر في امر من الامور
وهو المراد ههنا قوله اي هو هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدا محذوف وانما لم يجعل مبتدا محذوف
الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة قوله فوزانه وزان زيد الثاني اعترض عليه
الفاضل المحشي بان الانسب ح عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في التاكيد لذلك
الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن تبين منه وجه عدم العطف في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
مع اتحاد كلهم واجمعون في التاكيد للملائكة فليتامل قوله ولكن ذكر الشيخ يعني ان كلام الشيخ يدل على ان
لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي فيكون ذلك مخالفا لما عليه المص ومن تبعه من كونه بمنزلة التاكيد المعنوي
قوله اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الخ قال في شرح الفوائد الغياثية وفي كون الفصل
في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه اللهم الا انه
يقال ذلك الحكم اي كونه المبدل منه في حكم المطروح في المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه
فانها كالتوابع التي كلامه فيتميز ان البدل لتوفية تمام المراد وعطف البيان للايضاح وازالة الخفا
قوله وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجملة لا سيما التي لا محل لها من الاعراب اي التميز بمجموع الامرين
المذكورين لا يجري في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيها التميز بشيء منهما
وقد اشار الفاضل الى تحقيقه فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم
على ان عدم تحقق كون الثاني مقصودا بالنسبة يعم جميع الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا

قلت ضربت

قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد ضرفا لقصد النسبة اليه لتتم معنى بدل الكل حيث قال ففي
نحو قولنا بلا مرية هذا وفي شرح الفوائد الغياثية ما يدل على جواز الجملة من الجملة بدل الكل من الكل
حيث قال ففي نحو قولنا قنعنا بالاسودين قنعنا بالماء والتمر اذ كان المقصود ذكر الجملة الثانية
وذكر الاولى توطئة له كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود
ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تاكيدا لها قوله
نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين فان قلت الكلام في الجمل التي لا محل لها من الاعراب
وقوله تعالى امدكم بما تعلمون في محل النصب لان اول الاية واتقوا الذي امدكم بما تعلمون قلت لو سلم
ان الكلام في ذلك فلا نسلم ان الجملة الاولى ههنا مما له محل من الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول
والصلة على ما اشار اليه الشريف رحمه الله في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح
او للموصول وحده والصلة لا محل لها كما ذكره ابن هشام رحمه الله في الباب الثاني من كتاب المغني
قوله فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب عنه بانه مبني
على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فنقول طلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون
مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين
الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو من اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة
عدم الفعل وايا ما كان فالكراهة لازمة لمدلول النهي لا نفسه اللهم الا ان يقال المراد انه ذكر مبني
على من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير وارادته منه لا بين الطلب والارادة مطلقا فحاصل
كلامه ان من يقول طلب الفعل من الغير ارادته منه يقول طلب الكف من الغير كراهة الفعل منه
فتامل قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا الشرح لا يطابق المشروح
اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون سببا لاصل الدلالة اعني ان يكون استفادة
الكمال فيها تقتضي من النون والمفهوم من قول المص لا تقتضي او في بتادية المراد لدلالته عليه بالمطابقة
مع التاكيد ان يكون التاكيد سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه اوفى
لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشارح من الكمال في قوله والتاكيد بالنون دال على كمال
هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ عين وجه كونه اوفى

بتاديتا اصل الكمال فيتحد مودي الكلامين تدبر **قوله** وقريب من هذا ما يقال الخ قد بين الفاضل المحشي
وجه القرب بان اللفظ اذا فهم منه قصدا وصريحا غير الموضوع له فاما كونه حقيقة فيه او مجازا
مشهورا وان لم يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا
استعمل اللفظ في غير الموضوع له وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم
يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا يقتصر على الامرين المذكورين بل يقال فهم غير
الموضوع له قصدا صريحا اما لاحد الامرين المذكورين او لكون القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة
ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا **قوله** ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بشي يتضمن
النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف في شرح المفتاح فلا يرد عليه
ما اورده البعض من ان معنى تضمن الامر بالشي النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه عقلا لا ان
هذا النهي جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة لا ترحل على اظهار
الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالته عليه كما لا ذلك الاظهار والفرق واضح واعلم
ان مجرد كون الامر بالشي متضمنا للنهي عن ضده وهذا ظاهر ثم ان قوله وهو اظهار الكراهية
اقامته لا يوافق المراد لما عرفت الا ان يحمل على حذف المضاف اي وهو كمال اظهار الخ وفيه بحث
لان السوق لا يلايمه فتامل **قوله** وزانه حسنها في اعجبني الدار حسنها يريد انه في حكم بدل الاشتمال
وهذا ظاهر على توجيه المص واما على قول من يقول الامر بالشي يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر
فهو في حكم بدل البعض من الكل **قوله** لان عدم الاقامة مغاير للارتحال اراد بالمغايرة ذاتا ومفهوما
والذات وان لم تتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب
المفهوم لا ينافي في كون الثاني بدل الكل بل هي شرطه **قوله** لكنها كغير الوافية لم يورد لعدم الوافية مثال
ومثاله قوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ايذا متنا وكنا ترابا وعظاما انا لمبعوثون فان
الكلام الاول غير واف بالمقصود من المقصود لانه دال بالقرينة المتاخرة الخفية اعني قوله والافكن
في السر والجهر مسلما **قوله** فوسوس اليه الشيطان الاية عدى الوسوسة بالى لتضمينه معنى الانهاء
والالقاء وانما نسب الشجرة الى الخلد باعتبار ان الاكل منها سبب الخلود بالاكل ومعنى وملك لا يبلى لا يتطرق
اليه نقصان فضلا عن الزوال **قوله** اقسم بالله ابو حفص عمر قصته على ما ذكره العلامة في الفائق

اذا اعرابيا

ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله
فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي
خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر
وعمر مقبل من راس الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ
بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفي بعض
الروايات ما ان بها مكان ما مسها الدبر جراحة الظهر والعجف الهزال والنقب بالفتح اول ما يبدو
من الجرب قطعا متفرقة **قوله** لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل الخ فيه بحث وهو انه لم لا
يجوز ان تكون الوسوسة لادم عليه السلام مبينا بقوله مخصوص وهو الفعل المقيد بالمفعول والحاصل
انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد
اعتبار الفاعل اعني وسوسة الشيطان لادم عام ايضا فتامل **قوله** يسومونكم سوء العذاب يقال سمته
خسفا اي اولبته اياه واوردته عليه **قوله** بحذف الواو وهذا ظاهر لكن بقي الكلام في وجه تخصيص
الاية الاولى بترك الواو والثانية بايرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدمه في سورة ابراهيم
قوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب العطف على سوم العذاب بالبدل على انه نوع اخر
ويكون فيه تعداد النعم والمحن التي اشير اليها بقوله تعالى وذكرهم بايام الله ولا كذلك السياق في سورة
البقرة كما لا يخفى وكذا نقول ان اية البقرة من كلامه تعالى لهم فلم يعدد المحن واية ابراهيم من كلام موسى فعددها
ويحتمل انه لما تعدد ههنا ذكر النعم جعل يذبحون بيانا ليسومونكم وفي ابراهيم عطف ليحصل نوع من تعديد النعم
فيحصل التناسب قوله تعالى اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم فتامل **قوله** فانه بين عذاب اليوم الكبير الخ وفي الاية وجه
اخر وهو جعل الى الله مرجعكم صفة لليوم بتقدير العائد اي فيه **قوله** وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل
على مانع من العطف ينبغي ان يزاد ويقال مع المغايرة الكلية والا فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال
ايضا **قوله** ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم او لان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق
قوله اراها في الضلال تهيم قال الفاضل الكاشي اراها فعل مجهول من اري يري لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف
وحقيقة ذلك ان راي بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا اري يصير متعديا الى ثلاثة مفاعيل ويكون معنى
زيدا ري خالدا عمرا فاضلا ان زيدا جعل خالدا ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن زيد عمرا فاضلا فهم

كما ترى استعملوا ارى في معنى لا زمه يقال هام على وجهه يهيم هيما وهيما نا ذهب من العشق وغيره
قوله فان الجملتين مناسبة ظاهرة فيه بحث لان هذا يناقض ما ذكره سابقا عقيب ذكر
الاقسام الستة نقول انا في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان الجملتين
في شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره هينا صريح في خلافه **نعم** لو قال
هناك اما في الاول فلعدم المناسبة واما في الثالث فلمشابهته الاول في اشتماله على المانع
مع المغايرة التامة لم يرد هذا لا يقال مراده هناك بعدم المناسبة عدم الموجب للعطف
لتحقق المانع سواء كان المانع خارجيا ام لا قلت المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا
وجه لجعلهما قسيما للاول والثالث **قوله** لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابكي فيه بحث لان القطع احتمل
كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا لانفيا وبيانا له او بدلا منه ففي كل من الفصل
والوصل ايهام خلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل
موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتامل في السياق وايضا الاستيناف اظهر في الجملة
لانها مستقلة ببيانها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كما لا يخفى في الواو فاحتمال
خلاف المقصود في العطف اقرب منه في تركه فلهذا اعتبر الفصل **قوله** لا للوجوب كما زعم السكاكي
لانه لم يبين الى وجه الفاضل المحشي زعم السكاكي وبين وجه عدم ذكر البيان الا ان كلامه الاظهر الى
ان عدم عطف الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجد قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار
العطف على الجزاء المقيد بحيث لا يوهم الاشتراك بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان
المعطوف عليه نفس المقيد اعني قالوا بدون اشتراك في القيد وهو الخلود وظهوره في قوله تعالى
اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة
عين الاحتياط فلا يدل على ما ذكر على وجوب الفصل **قوله** لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية
قبل رعاية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية لتحقق
المنافاة بينهما دائما من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم عدم الشك للاسمية على الجملة الشرطية
لتحقق المنافاة وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على
الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها واما ما اورده

من المثالين

من المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدا والشرط خبره فلا يكون المعطوف
شرطا **واما** الثاني فلجواز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستاخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعني
اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره
على نحو قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقولهم كلمة فارد على سودا ولا بيضا **قوله**
بدليل انه علل متعلق بقوله لظهور المناسبة فان **قلت** لا يقرب بهذا الاستدلال فانه يشعر بوجود
الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا انا معكم والتاويل انما منع وجود الجامع بين جملة
الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية **قلت** الجملتان من اجزاء الشرط فالجامع فيهما جامع فيها فافهم
قوله فلكونها جوابا للسوال اقتضته الاولى صرح الشيخ في دلايل الاعجاز بوجوب القطع في هذه الصورة
وهو المفهوم من شرح المفتاح وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال القطع لاختلافهما
طلبا وخبرا ومنهم من يجعل كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم من يعلل
بان حقهما ان يكون كلامي شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف التلقين هينا وربما يقال
لو جيء بالواو ويفهم انه من جملة السوال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى وما كان
استغفار ابراهيم لابيه الاية فان صدر الاية وهو قوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا
للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقتض لسوال موقع قوله تعالى
وما كان استغفار ابراهيم الاية جوابا له وهنا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استينافية لا عاطفة
فلا اشكال **وقد** يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسول عنه بانه له
كذا ام لا والغرض من السوال المعتبر في الاية الكريمة ونظايرها النقض فليس من صور الاستيناف
والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني
دفع ما ورد فكان كل واحد مما يودي اليه الغرض من السوال والجواب في طرف وكان المقام
مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من وجه اخر **وفيه** انه لينه القطع وهي الوجوه
الثلاثة التي ذكرتها فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال
لم يقدر السوال في الاية الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذهان وغنا الجواب عن البيان وحينئذ
لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان اخر لكنه مناسب بالجملة الاولى فكان المقام يقتضي الاعتبار

مقام وصل وقد ايضا تعسف لا يخفى اذ لا يلايم هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم بالصواب قوله
كالمورد للسوال قال المحشي في شرح المفتاح هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام سبب كونه منشا السوال
كانه يورده والتقييد بالنحوي زيادة توضيح انتهى وذكر انه تقول هو على لفظ اسم المفعول والمعنى ان الكلام
بواسطة دلالته يحواه على السوال الكلام الذي اتى به للدلالة على السوال قوله او غير ذلك قال
الفاضل المحشي مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق مقتضي السوال او على
بلادة السامع وعدم تنبيهه على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق مقتضي السوال او على
بلادة السامع وعدم تنبيهه لذلك الا بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه بكون الكلام
السابق مقتضي السوال اذا كان لكمال الفطانة يكون دليلا عليه او لكلامه لا يكون عدم التنبيه له بلادة
فلا يصح الاعتبار الثاني اللهم الا ان يجعل الاضافة في كمال فطانته بيانية او ايراد بالبلادة
عدم كمال الفطانة قوله بخلاف ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لانه من باب التقابل فان
المحكوم عليه في احدهما مقابل للمحكوم عليه في الاخر وكذا المحكوم به بخلاف جملة الذين يومنون
لان المحكوم عليه بالحقيقة فيهما الكتاب وهو ليس في مقابلة الكفار وكذا المحكوم به قوله
وانه مبني على تقدير السوال بان يقال ما بال المتقين خصوا بذلك فوقع الذين امنوا جوابا لهذا السوال
وفي قوله على تقدير سوال الاشارة الى ان الجواب متصل هو منشا السوال من غير احتياج الى تقدير تشبيهه
بالسوال وتنزيله لانجعل الافتراق في حكم المتقين مترتبا ومبنيا على تقدير سوال ناش عما قبله
قوله ما بالك عليلا قال في الصحاح ما بالك اي ما حالك والسوال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا
يكون عن سببه احرارة تشغل بك ام رطوبة بقلبك حال كونك عليلا قوله لانهما ابعد اسباب المرض
اي سبب بعيدي بحسب الوقوع لانه سبب السبب قوله وعدم التاكيد ايضا مشعر بذكره هنا اذا
جرى الكلام على مقتضى الظاهر واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السوال عن سبب خاص وترك
التاكيد بناء على ادعاء ان يكون سبب علة العاشق سهرا وحزنا امر متعين لا ينبغي ان ينكره العاقل
او يشك فيه قوله فالتاكيد دليل على ان السوال عن السبب الخاص هذا ايضا مبني على سوق الكلام
مساق يقتضي الظاهر المتبادر والا فللتاكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليس فايدته
منحصرة فيهما حتى يقال لو كان السوال عن السبب المطلق لكان سوالا عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك

وتردد

وتردد حتى يوكد في الجواب كما اوضحه الفاضل المحشي قوله فهو بيان ظاهر لمطلق السبب فان قلت
كيف يتصور ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتب على السبب قلت من حيث ان ذكر
المسبب يقتضي ذكر سببه قوله وهذا ابلغ الوصلين واقواهما لانه ادعى فيه ان ذكر ابلغ في كماله
الى حيث لم يحتاج الى حرف دال على الوصل وقد يناقش فيه بان كلا من هذه الاقسام ابلغ يتعلق
بالمقام وكل منها ابلغ في مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الظاهر يكون قولك
فالعبادة حق له ابلغ من قولك العبادة حق له فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق
والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير
المعنى قوله فتتفاوت هذه الثلاث بحسب المقامات قال الشارح في شرح المفتاح اذا قلت اعبد
ربك فان كان المخاطب منكرا لاستحقاق العبادة او مترددا فيه او خالي الذهن مع امارة
الانكار او سوال كان قولك ان العبادة حق له متوسطا لاشتماله على ثانية تاكيد واشعار بالنسبة
وان كان خالي الذهن من غير امارة انكار او ترددا ومنكرا او مترددا مع اعتبار ما يزيل الانكار
والتردد كان قولك العبادة حق له جيدا في الغاية وان العبادة حق له رديا وفالعبادة حق
له موسطا لقصده من الكلام الابتدا وان كان ممن لا يناسبه الا وصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر
دال على السببية كان فالعبادة حق له جيدا في الغاية والعبادة حق له رديا وان العبادة حق له
متوسطا لا انه ان تعني غنا الفا في الجملة وان كان ممن يناسبه الوصل المعنى كان الوجه العبادة حق له
قوله نحو قالوا سلاما قال سلام يحتمل ان يكون تقاولهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية
ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا كما قيل عالمين باللغة العربية بمعنى رجل عاذل نعم شيوع هذه اللغة
انما كان من اسماعيل عليه السلام قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فيه ان
الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل نعم مطية الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم
لكان احسن قوله جمع عاذلة يعني انه ليس جمع عاذل فان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وتقدم فيه
الكلام في شرح الديباجة فليتذكر قوله عاما كون عاذلة صفة جماعة مبني على الظاهر الذي لا يعدل
عنه الا لصارف اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذل لتاء على ان التاء للمبالغة بعيد
لا يلتفت اليه لانه ليس بقياسي قوله اي واقع عنه الاستيناف يشير الى ان الفعل في كلام المعلم

اعني استونف مسند الي مصدره بالتاويل المشهور كما في قوله وقد حيل بين العير والنزوان وكذا ان قول
هو مسند الي الظرف بعده كما يشعر به قوله واما اذا اعقبت المستانف عند الخ والوجهان مطردان في
مثله قوله اي اعادة ذكر ذلك الشي الخ الاظهر ان يقال انه قوله باعادة صفته من باب المشاكلة على
نمط قوله قالوا اقترح شيا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا على ما سيجي في البديع اذ لا اعادة
والمراد بذلك الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع المشخصات فاذا ذكر
اولا كانت الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت الاعادة فيحصل الدلالة قوله
قلت وجهه انه اذا اثبت لشي حكم اورد عليه الفاضل المحشي ان سوال المخاطب عن سبب عن احسانه
مما لا وجه له اذ هو اعلم بالاسباب الحاصلة على افعاله الاختيارية ثم بين ما هو الصواب بتفصيل فانه
قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السوال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله
لماذا احسن بصيغة الماضي دون ماذا احسنت يدل على ان السايل غير المخاطب قلت نقل الكلام
في الجواب صديقك بالخطاب يدل على اعتبار السوال عن المخاطب فالحمل على خلافه تعسف ظاهر
فان قلت رد الفاضل المحشي انما يتوجه لو كان كلام الشارح في المثال المخصوص السابق وليس ذلك
بمتعين بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السوال في الاستيناف عن السبب الخ يدل على ان كلامه ليس في
خصوص المثال ولذا لم يقل فان قلت ان كان السوال فيما سبق من المثال فيمكن ان يصور السوال والجواب
في مثال يمكن ان يقدر فيه السوال عن السبب مثلا ان يكون احسن زيد الي عمرو صديقك القديم اهل لذلك
لم يرد ان تقدير السوال من السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز تقدير السوال عن التحقيق
لمقصوده الاشارة الي الجواب بالنسبة الي تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحالة الجواب بالنسبة
الي تقدير اخر الي المقايسة قلت هذا لا يفيد لان قوله والسوال المقدر فيهما لماذا احسن نص في
جواز اعتبار السوال عن السبب فقوله فان قلت ان كان السوال في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا
بالمثال السابق لكنه يتناوله قطعا فيرد اعتراض المحشي الا ان يقال لفظ او في قول الشارح او هل هو حقيق
للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السوال المذكور ردا على من زعم ان المقدر لماذا هو
واعلم ان ايراد المحشي مبني على ان احسنت في المثال على صيغة الخطاب كما نص عليه الشارح واما اذا كان
على صيغة الحكاية ولا يخفى ان صداقة المخاطب قد تكون سببا للاحسان المتكلم فلا يرد كما لا يخفى على الفطن

بقي في

بقي في كلام الشريف بحث اذ الاول انه قوله نعم يتصور ذلك اذا انسي او اراد ان يمتحن غيره هل
يعرف ذلك الكلام لا لكنهما مما نحن فيه بمراحل محل منع لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب ليس
الا للافادة لا لازم فايدة الخبر وحقيقة الكلام اني اعلم احسانك الي زيد ولا يخفى ان الانسب ان
يقدر السوال والجواب مناسبا للاصل فلو قيل معنى السوال المقدر هل تعلم لما احسنت اليه ومعنى
الجواب اعلم انه مستحق للصداقة القديمة لم يكن بعيدا بمرحلة فضلا [illegible] مراحل الثاني انه
السوال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان استحسن التاكيد في الجواب لكونه جملة ملقاة الي السايل
المتردد وذكر موجب الاستحقاق المغني عن التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول خال عنه
فيكون المثال الاول حسنا وهذا هو الذي حمل الشارح على تقدير السوال عن السبب فقوله
السوال المقدر لماذا احسن او هل هو حقيق بالاحسان لف ونشر مرتب فتامل قوله
وليس يجري في ساير صور الاستيناف فتامل اي ليس يجري كون الجواب باحد الامرين اعني باعادة
الاسم تارة ولعادة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جوابا
عن السوال عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة وانما امر بالتامل لئلا يتوهم
من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه ما يبني على الصفة الحصر فان المفيد لذلك اما واما دون
منه ومنه قوله بالعدو والاصال العدو في الاصل نقيض الرواح والمراد ههنا العدوان فعبر
بالفعل عن الوقت كما يقال اتيتك طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما لم يجمع باعتبار الاصل لان المصدر
لا يثنى ولا يجمع والاصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الي المغرب وقد يجمع على اصل واصايل
كانه جمع اصلية ويجمع على اصلان مثل بعير وبعران قوله كانه قيل من يسبحه الخ الشيخ صرح في دلايل
الاعجاز بان السوال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعلية في الجملة الجوابية ان قلت
فما قوله في الاية قلت له ان يقدر من المسبحون له فقيل رجال اي هم رجال فصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل
قوله لهم الف وليس كلم الالف مصدر الفه يالفه اي سكن اليه واحبه والالاف مصدر الفه بو الفه والايلاف
مصدر الفه يولفه قوله لحذف هذا الاستيناف الخ قيل يجوز ان يكون الاستيناف في هذا البيت مذكورا
لا محذوفا ووجهه انه لما قال زعمتم حرك السامعين ان يسالوا ويقولوا الم تنكر ذلك فاجاب بقوله لهم الف الخ
والدليل على انكار المتكلم ذلك لفظ زعمتم لان استعمال الزعم في الكذب اكثر قوله موكدا الجواب او بيانا له

لان المراد بكذبهم انهم مخالفون لهم في مقتضى الاخوة فحاصل معنى قوله لهم الف وليس كم الافعين معنى قوله
كذبتم **قوله** ولدفع هذا الوهم جي بالواو العاطفة يحكى عن الصاحب بن عباد انه قال هو الواو احسن من
واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح **قوله** وقد توهم بعضهم الخ توهمه الزوزني ووجه كونه خبطا
انه يحتاج الخ كما اعترف به نفسه الى ان يقدر واصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع الايهام
واما التوسط ففيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعية اليه **قوله** لان لا تعبدون
اخبار في معنى الانشا اي لا تعبدوا ولان اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي والمعنى على تقدير القول اي قايلين
لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل
لا تعبدون مقدر بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قولوا
ولا يكون الاية مما نحن فيه بل تكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر مؤول بالمصدر معطوف على خبر
مؤول به **قوله** لانه بمعنى امنوا لان تؤمنون ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم
هو الامر والنهي دون الخبر **قوله** الا عند التصريح بالمنافية بحث لان هذا التصريح في مثله انما يلزم
اذا لم توجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت لحسن العطف بلا تصريح بحرف النداء كما في قوله
تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الاخر في الاية قرينة على اختلاف
المخاطب بلا لبس **قوله** فلا يصح عطف بشر عليه اجاب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب
السوال بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا وزيادة فكانهم قالوا دلنا يا رب فقال امنوا يكن لكم
كذا وكذا وبشرهم يا محمد بشرية لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين امنوا عام للنبي عليه
السلام وللمومنين والتجارة المذكورة عامة ايضا لكنها في شانه عليه السلام نوع التبشير وفي شانهم نوع
الايمان المذكور فيجوز ان يقع مومنون مع بشر بيانا للكلام نوعيها فتدبر **قوله** ليس المعتمد بالعطف هو
الامر الخ اراد انه ليس المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر اي الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها
بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المومنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف
الخ ما اريد بها في قولهم وبالجملة وقولهم وجملة الامر وامثالها وهو الامر الاجمالي اي الحاصل كما يشير اليه
قوله بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون الخ والمعنى المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذي هو وصف ثواب
المومنين اي المنظور في العطف ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هي كذلك حتى يطلب لها مشاكل

واما قول صاحب الكشاف ولك ان تقول هو معطوف على فاتقوا الخ فهو مبني على عطف الجملة من حيث
خصوصها لا ان بشر منفرد اعني فاعله معطوف على قوله فاتقوا كذا ذكره كما توهمه الفاضل المحشي وبهذا التوجيه
تبين ان الاعتبار على كلام الشارح واندفع اعتراض المحشي واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه
الذي ذكره هذا الفاضل فهو ما افاده الشارح ايضا في شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لان الانسب
ح التصريح بتلك الجملة لانها مناط الجواز وهذا غير خفي على من له تدرب في معرفة اساليب الكلام فما ذكره
الشارح في هذا الكتاب توجيه اخر لكلام الكشاف غير ما ذكره في شرح الكشاف **قوله** لكن من يشترط اتفاق
الجملتين الخ قال ابن هشام في مغني اللبيب عطف الانشا على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك
في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه
ابن الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر الذين المومنين في
الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون خبر محذوف ثم اورد عنه ابيات
مستشهدا على جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فعلى قول الفاضل المحشي باشتراط اتفاق
الجملتين خبرا وانشا في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال
مراده انه لا نزاع فيه عند المحققين من علما البيان واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام
بانه غلط عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت
او نصبت لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة
وقال الصفاري لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتبعه ابو حيان في كلام
الصفاري فوهم فيه والحجة فيما ذكره الصفار اذ قد يكون للشي مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي
اقتضاه المقام **واعلم** ان الشيخ بهاء الدين السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين في هذه
المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه
والخلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم **قوله** فكان امر النبي صلى
الله عليه وسلم ان يلقي الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه على طريقة قراءة من قرا قل لله الذين
كفروا ان ينتهوا الاية بالغيبة كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكره الفاضل الترمذي
في شرحه **قوله** من القوى المدركة العقل اراد بالقوى المدركة التي يكمل بها الادراك سواء كانت مدركة

او معنيين في الادراك قوله هي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو الحلو لانه بحيث
لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى
الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى
يتمكن من الحكم وبهذا ابطلوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك
فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة
ترتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم
آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور
عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام في الآلات متعددة كالحواس الظاهرة
فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك
لان القوى الباطنة عندهم مثبتة كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية
هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلطات على مدركات العاقلة فينازعها
فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها قوله فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة اي ان
استعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة لتخيلها سميت متخيلة
كما صرح به فان قلت كيف يستعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور
المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما بينت عليها نقا من ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا
تغفل قوله واذا استعملها بواسطة القوى العاقلة اشارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة فان
النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم زعم الاتحاد بينهما كما
بين في موضعه قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه الخ التمثيل بالمخبر عنه والخبر بدل المسند والمسند اليه بناء على
انه في قانون الخبر قوله وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس
المشترك كما اشرت اليه مع ما له وما عليه قوله وفيه نظر لان التضايف الخ يمكن ان يقال المراد التضايف العلاقة
ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين لا على معنى انهما المحسوسان بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات
بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بثلاثة من الامور المحسوسة المخصوصة مثلا
انها اكثر من اثنين في ضمنها وهذا بخلاف كون الشيء من الامور المحسوسة علة فاعلية لشيء لا يدرك بمجرد

الاحساس

الاحساس قوله او وهمي بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح
لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة وتنسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل
واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان
الوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبه لتلك الاسباب
المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات
التي منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية
محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع بسبب تقارن الصور ان الجمع اما بسبب
التقارن في خزانة الصور اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع
ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي قوله نوع واحد يزيد في احدهما عارض
اراد به الصفرة والسواد فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن
حقيقته وكذا السواد خضرة زيد فيه شيء يسير قوله ويتوهم ان هذه الثلاثة نوع واحد بسبب اشتراكها
في اشراق الدنيا بها اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثاني لانه فاضت انوار العدل والاحسان قوله
وتضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف فخرج بقوله وجوديين
تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصور النوعية
للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل
التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد
الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل يسمى بالتعاند
وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهوريا وينحصر التقابل في الاربعة
بقي هنا بحث وهو ان التعريف للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكي
اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة المتضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين
الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على منصف ان تعاند الحلاوة والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة
وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا نعم يشعر بان مراد السكاكي هو
التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل عدهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو

الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا ليتمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على
عد السكاكي الاول والثاني من شبه التضاد لنفسه كما زعمه الفاضل المحشي **قوله** لكنهما لا يتواردان
على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في
الاعراض وفيه نظر لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتامل **قوله**
ولذلك اختلف الصور الخ اي لاختلاف اسباب التقارن وقوله ترتيبا اي اجتماعا على هيئة مخصوصة
تمييز من نسبة اختلف الى فاعله وقوله فكم من صور لا تنفك اشارة الى اختلاف الصور في الترتيب
وقوله وكم من صور لا تغيب اشارة الى اختلافها في الوضوح واختلاف الصور ترتيبا وان كان يتضمن
اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه على اصالة كل **قوله** وظاهر انه لا يمكن جعل صورة مرتبة
في الخيال قبل تمام اتحاد المحل لتقارن الصور بعني الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا يساعده
عبارة السكاكي فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال **قوله**
للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند الخ رد عليه الشريف ههنا في شرح المفتاح بقوله قلت
لا نسلم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الوقائع وجعل يوم الجمعة قيدا
تابعا لم يجز العطف لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في خصوصيات قلت فعلى
هذا يكون حاله تابعا لما يقتضيه كمال الانقطاع هي ان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض
له السكاكي وغيره اللهم الا ان يتعسف ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية
لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء اصل
الجامع او بانتفاء الالتفات اليه فافهم **قوله** ونحو والشمس والف باذنجانه ومرارة الارنب محدثة
هذا نقل بالمعنى وعبارة السكاكي هكذا الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل الذي
من الضفدع ودين المجوسي والف باذنجانه كلها محدثة فلفظ كلها دليل قطعي على ان المثال من قبيل
عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذي اورده الشارح والمحشي فليس يتعين كونه من
عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الخبر في الاوليين فظهر ان جزم المحشي بكون المثال
من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي **قوله** ففرض الجامع قبل هذا الكلام وما بعده
قد بنى الفاضل المحشي ما قبل الكلام وما بعده ثم اورد بحثا في كل منهما لكن في البحث الاول بحث لان

التاخير

التاخير الذي لا يمنع التقدم بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور
الحادثة والحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفي في صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فاولى
ان يكتفي ههنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه **قوله** والمص لما اعتقد ان كلامه الخ حيث قال في
الايضاح واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار
المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو هزم يعني زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح
كما عرفته وبنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه ولعله سهو فانه صرح في
مواضع اخر منه بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على قولك خاتمي ضيق مع اتحادها في الخبر
قوله فظهر الفساد في قوله الوهمي يريد ان المص لما ذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد
في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد الخ ظهر انه اراد بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد
المعنى المتعارف وهو العلم فظهر الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تغيير
ولا يرد على نفس عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في المخبر عنه وفي الخبر وفي
قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصوريهما في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما والخيالي ان يكون
بين تصوريهما متصوراهما على قياس ما سبق **قوله** فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام فيه
بحث لان المص بعدما حمل في الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع
بين الشيئين عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا
يتعين ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اخصر
منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصوري ويقصد بذكره
معرفا الجنس المعلوم التصوري المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا
من قيودهما كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي الجامع بين الشيئين الخ ولهذا قال العلامة
الدين في شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين بعطف احدهما على الاخرى
ولانه قد صرح السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المولف عليه والا لم يصح النقل **قوله** ولعمري
انه في كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلامتناع تقدم الفاعل حال كونه فاعلا
باتفاقهم واذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول به

مع الغناء عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستقبح فيه في حيز الامتناع
هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند البعض يكون في الفصل **قوله**
ولا يحصل التناسب بان يؤتى بالتانيث فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو فالانسب بشأن الكلام ان يقال اسمية
صرفة نحو زيد قائم وعمرو قاعد وهو ظاهر **قوله** وهذا مبني على ما ذكره السيرافي من تبعية الظاهر انه
امر الابتداء بالعكس اعني ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور **قوله** والذي يشعر به كلام بعض
المحققين اراد ابن الحاجب حيث قال في ايضاح المفصل واما الموضع الذي يستوي فيه الامران
فان تكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية
والنصب على تاويل الفعلية وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية
لان المشتمل عين المشتمل عليه والثاني في معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة
فيها الى التاويل اللهم الا ان يقال مبني على المشاكلة **قوله** تذنيب قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع
اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر حين التنبيه بحيث لو تامل المتامل في
المباحث المتقدمة لفهمه منها بخلاف التذنيب **قوله** وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح الذناب بالكسر
عقب كل شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذنابة الواسع
قوله عن تكلف معلق آخر بالكسر اي شيء آخر مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الضمير قلت
مجيء الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا اشتقاقا **قوله** يلتبس بالحال المعنى الذي للحال واما
الجملة في قولك اتيك والجيش قادم فهي حال وبيان لملازم الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها
بيان للفاعل **قوله** لا حال لان المقصود من الحال المتعلق بها ان الفعل صدر عن الفاعل او وقع
على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة المقيد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون
الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم **قوله** فلما اصرح الشر امسى وهو عريان
تمامه ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا والبيت لسهل بن شيبان من قصيدة مطلعها
صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا
صفحت عنه اي عفوت عن جرمه وصرح الشر اي ظهر وانكشف دناهم اي جازيناهم **قوله**
تشبيها بالحال فحمله شبه كونها حكما لصاحبها بكونه نكرة مخصصة يريد ان ذا الحال الذي لم يتقدم عليه

الحال

الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصصة وذو الحال ههنا اعني قرية سبب وقوعه في سياق النفي مخصص
لانه في حكم الموصوف والمعنى على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح ورد هذا
التوجيه بانه لا يتاتى في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس سبعة في حكم الموصوف حتى يصح الحمل على الحال
فالحق ان قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة سبعة لا يشهد به اخواته اعني ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم
كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى تناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح
فليحمل الواو عليه تاكيدا للصوق المذكور فتكون هذه الواو ايضا فرعا للعاطفة كالتي بمعنى مع والحالية
والاعتراضية وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحو ان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند
تمحض تنكيره بناء على انها لو تاخرت لالتبست بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا
ثم قدمت في حالة الرفع والجر ولو لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال
نكرة مخصصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا والا فما الفرق نعم الواو رافع
لالتباس الحال بالوصف ولهذا لم يقدم على ذيها في الاية الا ان الكلام في بناء عدم التقديم على كون ذي الحال
في حكم الموصوف ويمكن ان يفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال تبين الهيئة
والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف حينئذ
ارجح بل الحق ان يقال اذ لا يكفي مطلق تخصيص ذي الحال في دفع وجوب تقديم الحال عليه بل يجب ذكر التقدم
في مثل جاءني راكبا رجل بل لم يتصور تخصص تنكير ذي الحال التخصيص بتقدم الحكم عليه وهذا بخلاف ما صرحوا
به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص الفاعل في مثل جاءني رجل بتقدم الحكم من ان التخصيص
لما كان بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا قابل للتامل والاوجه
عندي ان يعلل جواز الحال في الاية بلا تقديم ذيها عليه بما اشرت اليه من كون الواو رافعا لالتباس
كما اشار اليه الشارح في اواخر هذا الباب فح لا يرد قوله تعالى وثامنهم كلبهم فتدبر **قوله** كما هو مذهب صاحب
الكشاف سهو لانه لم يثبت واو بهذا المعنى **قوله** ولا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ
يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال
الجملة الحالية الخالية عن الضمير الجائي بالواو لا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف
لكن نص ابن اصبغ على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تامل **قوله** اولى باللزوم

لذلك الكلام السابق قوله لذلك الكلام مستقر ومعني الكلام اولي باللزوم الثابت لذلك الكلام لا العو
متعلق باللزوم حتي يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان
لا يخلوا عن نوع خدشة بناء علي ان المفهوم المتبادر من كون هذا الشرط المذكور اولي باللزوم كونه اولي
بالاتصاف واللزوم الثابت للكلام السابق لا يتصف به عنى لكنه يخرج الكلام عن حضيض الفساد
وههنا وجوه اخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر عن الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون
ملزوما ونظيره تفسير التعقيد فيما سبق بكون الكلام معقدا وثانيها ان قوله الكلام السابق
مرفوع بقوله اولي لانه افعل التفضيل وذلك اشارة الي الصدر وثالثها انه مرفوع باللزوم
لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير قوله اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين اعلم
ان كلمة لو وان في امثال هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمعني ولا يقصد التعليق
والاستقبال بل كل منهما مستعمل في تاكيد الحكم البتة ولهذا تري القوم يقولون انها للتاكيد
قوله فانت طلاق والطلاق البتة اخو ثقة بها المرء ينجو من شباك الطوامث الا كل الحجي
والشباك الحبائل والطوامث الحيض من طمثت المراة اي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة
بين اجزاء الكلام واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله بها المرء الي الكلام مستقل
وقيل اخر المصراع المذكور بلا انا ومن يخرق اعق واظلم لكن الرواية في هذا البيت عزيزة مكان البتة
ولعل فيه رواية اخري لم اطلع عليها قوله يري كل من فيها وحاشاك فانيا المصراع لابي الطيب
المتنبي في مدح كافور الاخشيدي صدره وتحتقر الدنيا احتقار مجرب ويروي يجرب كذا في الكتب
ما بد لمن قوله اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا هذا علي احد الوجهين في قراءة
نافع في تستكثر والوجه الاخر فيه ان تحذف ان وتبطل عملها واما اذا قري بالجزم علي انه بدل
من تمنن من المن اي لا تمنن ولا تستكثر فليس مما نحن فيه وفي الاية وجوه اخر مذكورة في التفاسير
قوله فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفرد وانما عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالضمير
وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا علي كون الوصف المذكور في الحال
المفردة موثرا في وجوب الاقتصار فيها علي الضمير لتتم كلامه ووجه عدم الواو علي ما ذكره ههنا هو
ان ليس الملحوظ اصالة لحاق المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل لحاقه بها في

امتناع

في اللغة وقد منعه كثير من المحققين
فجاز انه ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على
النظير لا قياس منه

امتناع دخول الواو وقد رده لسياق كلامه علي امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث استدل
اولا علي ان اصل الحال المطلق ان لا يكون مع الواو بقياسه علي الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة
الاصل في الجملة فتعين بقاء المفردة علي الاصل واما ما اورد عليه بعضهم من ان هذا قياس فقهي فهو
مقبول اذ قد صرح في ايضاح المفصل وغيره ان التعليلات المذكورة في امثال هذه المباحث
بيان مناسبات والا فاصل الدليل هو الاستعمال قوله اما علي ان يكون مشتركا بينهما او يكون
حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال انما لم يذكر المذهب الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز
في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع علي المقارنة تمسك الفريق الاول بان
المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة علي معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض
لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان
يكون من امهات المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني بان المتبادر
منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الي قرينة وبان المناسب ان يكون الحال حقيقة كما للماضي نحو
ضرب وللمستقبل نحو ضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال خفي حتي ذهب كثير من الحكماء الي انه غير موجود
والفضل للمتقدم كما لا يخفي قوله وههنا نظر الخ جواب النظر ما سيحققه الفاضل المحشي في وجوب
تصدير الماضي الواقع حالا بقد قوله واصك وجهها الصك الضرب قال الله تعالى فصكت وجهها
اي ضربت قوله فلما خشيت اظافيرهم البيت الاظافير جمع الاظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة
والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال ثعلب الرواة كلهم علي ان ارهنهم ماضيا
علي ان ارهنت بمعني رهنت الا الاصمعي فانه رواه وارهنهم علي انه مضارع وحاصل معني البيت لما
خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا رهنا عندهم ومقيما لديهم قوله ومثال قوله تعالى لم تؤذونني
الاية في شرح اللب للسيد عبد الله ان وجوب الاقتصار علي الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا
بقد واما اذا كان مصدرا بها فتدخله الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وما ذكره
الشارح اظهر قوله ومعناه ان تفرض ما كان في الزمان الماضي الخ وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب
كانه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر
عنه بلفظ المضارع بالنظر الي المثال الذي وقع الكلام فيه والا فان مطلق حكاية الحال الماضية هنا اذ قد يكون

التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا به في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
ولذا اعمل باسط في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال وبالجملة
معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكي الان على ما تلفظ به كما في قولهم دعني من
تمرتان على ما زعمه الفاضل المحشي في حواشي شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسي
بان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود
الان لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال وان تقدر ان ذلك
الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد استحسنه الفاضل الرضي قوله
دون النهي لثبوت النون التي هي من علامات الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقا في القراءة بالتخفيف وجهان
احدهما انه نهي ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت
لحذفت متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغييرا الثاني ان الفعل معرب مرفوع
وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني هو في
موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين هذا وقد يجوز ان يكون ولا تتبعان نهيا لحقه نون التاكيد
الخفيفة على ما ذهب اليه يونس فكسرت لالتقاء الساكنين فح ايضا ولا تتبعان انشاء ويجوز العطف
فظهر ان الاية لا تصلح للاستشهاد بل للتمثيل قوله والمعنى ما تصنع حال كونها الخ اشارة الى ان العامل
في الحال ما في اللام من معنى الاستقرار قوله خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن قد يوجه
كلام القوم في هذا المقام بان الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال
وفيما عداه طرد اللباب فلا حاجة الى التوجيه المستبشع الذي ذكره الشارح قوله لتناقض الحال والاستقبال
في الجملة فيه بحث وهو ان التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعم كذلك
ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم المضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق
فان قلت منافاة المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة
المضارع المصدر بعلم الماضي من جهة المعنى لسل؟ قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع حقيقة
في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
كيف ولم يثبت التنافي بين نفس صيغة المضارع والحال لانه التزم في المضارع الواقع حالا ما يقربه الى

الى الحال

الحال كما التزموا في الماضي الواقع حالا لفظ قد بل الجواب الحق ما سيجيء عليك في وجه دلالة الماضي
على المقارنة من ان الاستغراق للازمنة وغيرها لا ينافي استقدام ولكن الاصل استمرار ذلك
الانتفا فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فافهم قوله اقادوا من دمي وتوعدني
وكنت وما ينهنهني الوعيد اوله بغاني مصعب وبنو ابيه فاين احيد عنهم لا احيد
قوله بغاني مصعب وبنو ابيه اي طلبني مصعب ابن الزبير واخوته والاستفهام في فاين احيد
اي اميل واعرض للانكار فلا احيد تاكيد له واقادوا من اقاد الامير اي مكنه من القود والمفعول في
البيت محذوف والمعنى مكنوا ولي القتيل من دمي وينهنهني من نهنهت الرجل عن الشيء فتنهنه
اي كففته وزجرته فكف وانزجر والاصل في نهنهت نههت بثلاث هاات وانما ابدلوا من الهاء الوسطى
نونا للفرق بين فعلل وفعل وانما زادوا النون من بين سائر الحروف لان في الكلمة نونا قوله ان
كان تامة ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى ان كان ذو عسرة الاية ان كان تامة حقها ان تدخل على
الاحداث والحق انه يدخل الذوات اذا وجد فيه نكتة وههنا نكتة شعرية كما بينه الفاضل المحشي
وكذا ذكر في شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الاية تامة ايضا قوله ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل
الواو مزيدة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت وجوب
دخولها كان التامة على الاحداث وقد مر منا عدمه قوله ان يكون لي غلام وقد بلغني الكبر فان قلت
الكلام في الحال المنتقلة على ما سبق والكبر بعد حصوله غير منتقل فكيف اورده ههنا قلت الحال بلوغ
الكبر والبلوغ كما يتحقق يضمحل قوله ولم يمسسني بشر فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها
فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد ابوك
عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من الاحوال المنتقلة قوله شرط في الماضي المثبت ان يكون
مع قد ظاهر كلامه مشعر بانه عام لكن مذهب البصريين ان قد انما يجب في الماضي المثبت الواقع حالا
اذا لم يوجد الواو فيه كذا ذكره الحديثي واعلم ان وجوب قد في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم
يكن بعد الا والا فالاكتفا بالضمير وحده من دون قد والواو اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لانه بتاويل
الا مكرما لان الاغلب في الا ان تدخل على الاسم ولفظ قد لا تدخل عليه وقد سبق في اواخر الباب الخامس
من الشرح نبذ من الكلام فيه فليتذكر قوله ومقدره كما في قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد

حصرت وضاقت و فيه خلاف سيبويه فانه لم يجوز حذف قد من الماضي المثبت و ذهب الي انه حصرت
لم يقع ههنا حالا بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد بان
الموصوف المذكور اذا قد يكون حالا موطئة وصفه الموطاة ايضا اذا كان ماضيا يجب تصديرها
بقد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة الحال القائم مقامه قوله لان قد تقرب
الماضي من الحال فيه بحث لان قد تفيد المقاربة بمنزلة بالبال المقارنة بالنوه والمطلوب في الحال
هو الثاني لا الاول وقد اشار الحديثي الي دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب
من الشيء في حكمه ولذا اطلق الان علي الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد
ولفظ قد تقرب الماضي من ذلك الزمان فتكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو عن
شوب لان الظاهر ان المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمها ولذا قال الفاضل المحشي اذا
قلت جاءني زيد راكبا كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنظر الي المجي متقدما عليه فلا تحصل مقارنة
الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من المجي وتفهم المقارنة بينهما وكان ابتدا الركوب كان
متقدما علي المجي لكن قارنه كيف ولو كفي المقارنة في الحال لم يحتج في مثل قولك جاءني زيد راكبا
الي قد اصلا لان المفهوم منه علي تقدير التسليم مجرد كون المركوب ماضيا بالنسبة الي المجي متقدما
عليه لا كونه بعيدا منه فليفهم المقارنة من جعله قيدا للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها
كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد الاستعمال ولم يوجد فعلا ماضيا مثبتا وقع حالا بدون قد
لامكن ابدا المناسبة بان المقارنة في حال [illegible] بينهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل
وفيه جاء زيد ركب منه الثاني لا [illegible] قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير
في الكلام فلا حاجة الي التقدير [illegible] كقول ابي العلاء ۰ مرقد في مرية وقد امترت ۰
صحابته موسي بعد ايات التسع ۰ هذا البيت من قصيدة يودع فيها بغداد مطلعها
نبي من الغربان ليس بذي شرع ۰ يخبرنا ان الشعوب الي الصدع ۰ اراد بالنبي المخبر والغربان
جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والتخبير الاخبار والشعوب جمع شعبة بفتح الشين وهو
الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبني علي عادة العرب من التطير بالغراب وفي المثل
اشام من غراب البين اصدقه في مريه اي اصدق هذا النبي حال كونه في شك مما اخبر به لاستخفاف

الفراق

الفراق علي مع انه خبر غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال لصدقه استفهام انكاري علي حذف
الهمزة والاخفش يقيسه في الاختيار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالايات التسع ما
اشير اليه بقوله تعالي في تسع ايات الي فرعون وملائه وهي اليد والعصي والطوفان والجراد
والقمل والضفادع والدم والطمس وهي انقلاب اموالهم الي الحجارة بدعا موسي عليه السلام ربنا
اطمس علي اموالهم والجدب في بواديهم واما الايتان الاخريان وهما الفلق والنقصان في مزارعهم
فالاولي لم يبعث بها موسي عليه السلام والي فرعون والثانية من قبيل الجدب في المزارع وبهذا
اندفع اعتراض الكشاف علي الاية السابق بان الايات احد عشر قوله فيجعل بدلالة التزامها فيه
نظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقية ولهذا قيل المنفي من المضارع لا يدل علي الحصول وتحققها
فيما نحن فيه ممنوع قوله اذ استمرار الفعل اصعب بيان سراتفا العكس اعني قصد الاستغراق
في الاثبات والاكتفا في النفي بالانتفا في الجملة قوله وكان نفي النفي اثباتا مثل ما زال وما انفك يحقق
ذلك لا يخفي ان الافعال الدالة علي النفي مثل زال وانفك ونحوهما تدل بحسب الوضع علي التجدد
واصل التحقق كالافعال الدالة علي الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا
دايما لا اثباتا في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان يكون زال بمنزلة الاثبات بعد
ورود النفي عليه علي انه قد يعترض علي الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بانه لا يتاتي علي
عمومه واطلاقه لانه اذا قلت في جواب ما زال زيد غنيا لا رادا علي من يدعي دوام الغني
لا يكون النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات واذا امكن ان يدفع بان ما ذكره في الحقيقة من قبيل
ورود النفي علي الاثبات فتامل قوله وقد عرفت ما فيه من ان المطلوب في الحال مقارنة
حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا بزمان التكلم واللازم من
الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان التكلم فاين هذا من ذاك قوله فمن رفع عوده ووجه علي
الابتداء الرفع رواية سيبويه وقد نص الشيخ عبد القاهر ايضا فاعتراض الفاضل الترمذي
علي السكاكي بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنص الفحول بمعزل عن القبول وفي حاشية
شرحه للمفتاح وقد يروي عوده علي بدئه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية تنبيها من
اول الامر علي انه حال وهو في التحقيق من نصب المبتدا للقطع بان الحال هي الجملة ويجوز ان يكون نصبه

للحال الظرفية اي رجع في عوده على بدئه اي ذهب في طريق الذي جا منه وان تكون على المفعولية
فان رجع قد يجي متعديا كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طايفة منهم وذكر ابن الاثير
في الاسرار انه عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك
قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت الخ واذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للجمال المفردة من
هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول الواو اولى قوله مع ظهور الاستيناف علل في
الايضاح ظهور الاستيناف فكان دخوله في الاسمية باستقلالها بالفايدة وههنا بحث
وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية عن تركها اما بكل واحد من عدم دلالتها
على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او بمجموعها لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين بالطرح اما
الاولى فلانه احد شقي الدليل الذي ذكر على جواز الامرين وفي مقابلة الشق الاخر وهو دلالتها
على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضه واما الثاني فلان
ظهور الاستيناف في الاسمية كظهورها في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفايدة
~~اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر منه في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفايدة~~
ولا سبيل الى الثاني ايضا والا لكان مجي المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا ومنفيا بالواو اولى لتحقق
ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها للحال المفرد كما مر قوله اي وانتم من اهل المعرفة او
وانتم تعلمون ما بينهما الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم والثاني على حذف المفعول وقوله حتى
ذهب مرتب في المعنى على قوله وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفا بالضمير
اقيس من الاكتفا بالواو لشبهها بالخبر والنعت وورود في كلام رب العزة كثير نحو اهبطوا بعضكم
لبعض عدو واستحكم لا معقب لحكمه وفي النظم نحو قوله ما بال عينك منها الدمع يرقي وحكي عن سيبويه
الاستغنا عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما نحو السمن منوان بدرهم اي منه قوله حتى يدخل في صلة العامل
المراد من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده تابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا
والمراد بالاستيناف اللغوي الذي ذكره عكسه قوله قريب في المعنى من قولك وجدته حاضرا الخ يريد ان مجموع
الجملة في البيت لا يظهر تاويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن بسبب
تقديم الخبر على المبتدا الذي ذكره الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى الاصابة والنيل متعديا الى

مفعول واحد

الذي هو فاعل في المعنى حال كانه يسند الى الظاهر ومفرد في اللفظ به هنا تم العجيبه

مفعول واحد كما يساعده جزالة المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته
متصفا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا لحاضره ولحوق الالف
لبيان حال الفاعل وهو قد عمل في الظاهر لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى التكلف
وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف في مثله مقيسا او مسموعا فيه قوله والذي يلوح
منه الخ كانه اعتراض على المص كما اشار اليه الفاضل المحشي وهذا نقله الشارح عن الشيخ
ثانيا بقوله وقال في موضع اخر آلى ان قال الخ يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس
والذي يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان يحمل قوله بمنزلته في الموضعين على التناسب والتشابه
قوله حذفت الواو اي واو الحال كما يدل عليه سياق كلام الكشاف في الاية المذكورة وكلام
الشارح ايضا فانه اورده كلام الكشاف دليلا على ان تجرد الجملة الاسمية من واو الحال
بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد قوله والذي بنى ذلك اي كون جاني زيد هو فاسق
خبيثا قوله اذا انكرتني بلدة الخ على حذف مضاف اي اهل بلدة او على الاسناد المجازي
والنكر والنكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا وانكرته واستنكرته
والبازي بسكون اليا طاير معروف وجمعه بزاة والباز لغة في البازي وجمعه ابزاز
وبيزان قوله وان امرا يسري اليك ودونه من الارض موماة وبيدا سملق موضع
الاستشهاد قوله ودونه والاسرا السير بالليل لا في بعضه كما ظن ويقال اخذت الخطام
واخذت بالخطام والموماة واحدة الموامي وهي المفازة قال ابن السراج الموماة اصلها موموة
على فعللة وهو مضاعف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في ضرام
السقط ان تسمية المفازة بالموماة على انها لا فهام من المخاوف والمهالك يومي بعض سالكيها الى
بعض ولا يقدر على رفع صوته حذرا من لحوق الهلاك بهم والبيدا المفازة من باد يبيد
اي هلك وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا واللديغ سليما والسملق
القاع الصفصف وهو المستوي من الارض لا نبات فيها وجمعه السمالق والسلق بمعناه
وجمعه السلقان كحلق وحلقان قوله فالوجه ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في
الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان يقدر ههنا خصوصا وفيه بحث

لان هذا انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الظرف
الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا تأمل قوله والحق ان علي كتفه سيف الخ لا يخفى عليك ان هذا
ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه لم يتعين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو
بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء قوله فقلت عسى بتصريفي الخ كانه يخاطب امراة عدلته على اعتنائه
بشان بنيه يقال قعد واحوله وحواليه ولا يقال احواليه بكسر اللام كذا في الصحاح قوله يرد ذا التجمل
والتعظم اي مشتملا عليك التعظم والتجمل اشتمال البرد على صاحبه قوله وقال بعضهم هو الاندلسي
نقل عنه الفاضل الرضي نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري البيت لمسيب بن عامر
يصف غواصا طال مكثه في الماء وقد انشده ابن السكيت في كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار
يروى بالنصب على انه نصف من قولك نصفت الشيء اي بلغت نصفه فالفاعل نصف ضمير مستتر
فيه عائد الى الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية
مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشيء بمعنى انتصف فالجملة
الحالية ح خالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير نحو حال النهار ايغامره فيه
فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو من الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل الحسني في
شرح المفتاح نعم الارجح تقدير الواو فيكون واردا على الاصل
قدم الايجاز تنبيها على انه يناسب التقديم في الكلام واردفه بالاطناب لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز
~~تنبيها على انه يناسبه التقديم في الكلام~~ والاطناب لم يتعرض للمساواة مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة
لكلام الاوساط فيما يصدر عن البليغ حسا وبالله لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح الشريف للمفتاح
وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجرد عن النكت وليس بمتعين
لجواز ان يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقه ان
يراعيها ويشير الى السامع كون لفظها مقتضيا بمقتضى ويومي به ما يشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة
الى مقتضى المقام مساويا لمتعارف الاوساط مع بداهة الكلام الا ان يقال المراد انه ليس
بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم ان قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بليغا الموجز
مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من

متعارفهم

متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساواة فتأمل قوله الى كلام ازيد منه يشير الى انه
لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد يجعله
من قبيل الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل قوله ولا عي وله فهاهة كلاهما بمعنى واحد
في الصحاح العي خلاف البيان وقد عي في منطقه وعي ايضا فهو عي وعيي على وزن فعل وفي المثل
اعيى من باقل والفهاهة العي ورجل فهه وامراة فهة قوله من نعق الناعق صوت الراعي في غنمه
وقد نعق الراعي بغنمه بالكسر نعيقا ونعاقا ونعقانا اي صاح بها وزجرها وحكى ابن كيسان نعق
الغراب ايضا بعين غير معجمة قوله من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف وكلمة
او الاضافة بيانية قوله والاطناب اداؤه باكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي يعم المساواة
كما يجيء وهذا التفسير له لا يلائمه اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح آخر قوله اي الى كون عبارة
المتعارف اكثر منه لم يقل اي الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا صريح
معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار اليه واما حديث السبق فمنهي لان هذا المعنى
ايضا قد سبق ضمنا وهكذا الكلام في قوله واحرى الى كون الكلام خليقا بابسط مما ذكر فافهم
قوله وليس المراد رد على الخلخالي ووجه الرد انه لا معنى لان يقال لمرجع الجميع كون هذا الكلام
موجزا ان المقام خليق بابسط من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم
فيؤول بعضها الى التكلف الى ما ذكره الشارح واما ما ذكر في وجه الرد من لزوم التكرار بلا فائدة
لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ الثاني يشمل ما كان مساويا لمتعارف الاوساط لكن
يكون الكلام خليقا بابسط من هذا المتعارف قوله كلنا ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان قلت
اذا كان المقام خليقا بالبسط كان هذا الموجز الذي ذكره غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر
الابسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف اغراض المتمنيات والمام المشيب
قوله فعلم ان الايجاز الخ هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار
عند السكاكي فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما سبق نعم لو قيل الايجاز اخص لكان بان
لما مال اليه السائل نفسه قوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة فظاهر كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه
اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان الياء محذوفة من عبارة المفتاح فاما ان يكون للاوساط

عبارتان ويراد ان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال قوله اذا قال الخميس نعم
صدرهم لابعد الله القلب في الغارات قوله القلب السمر والتهري والتهيو والخميس الجيش الذي له خمسة اركان
قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يبعد الله السمر للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض
هذا نعم فاغيروها قوله والنسب بين الاطناب بين ايضا عموم من وجه قد بين الفاضل المحشي مادة
الاجتماع ومادتي الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الخفية في الصورتين اللتين ذكرهما مما يكون ضروري
في اداء المقصود وانما اعتبر ليبين الفرق في صورة بلاغة الكلام قوله وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقهم
نوقش فيه بان قول السكاكي فكلون نما نسبيتين لا يتيسر الكلام عنهما بدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق
النسبية ولا شك ان مطلق النسبية لا يقتضي ذلك كما ذكر قوله للحارث بن حلزة اليشكري الحلزة
بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاي المعجمة المفتوحة قوله فيه نظر لانه قد اشار اليه الخ قيل
هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم
والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود
الشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحمق خير عنده من العيش الشاق ولو كان
مع فضيلة العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتامل قوله وينبغي ذكر لفظ
الظلال لانه يشعر بحسب العرف بان النوكي يلتجي الى ظلاله ويطلب حال الملتجي اليه وهذا ظاهر قوله
نحو قول عدي بن الابرش الابرش في الاصل نكت صغار في شعر الفرس يخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به
مرض فكنوا به عنه قوله يذكر غدر الزباء بجذيمة الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل
اباها وقتل زوجها واستولى على ملكه وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة
اني رغبت فيك واردت ان تتزوجني فتضم ملكي الى ملكك فسر بذلك وشاور اهل الراي من ثقاته وهو مقيم
ببقعة من شاطي الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم قصير ابن سعد وقال المصلحة
ان تكتب اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على مملكته عمرو بن عدي فلما قرب قال القصير ما الراي
قال كيف خالفت الراي ثم ادخل بعد اللتيا والتي على الزباء فامرت به فاقعد على نطع وجي بطشت من ذهب
وشد عضداه بالاديم كما يفعله الفصادون فقطعت رواعشاه فلما ضعفت يداه من سيلان الدم
سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالت لا تضيعوا دم الملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله

فهذا خلاصة القصة فبالها قصة في شرحها طول قوله كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا
مبينا فلا تطويل قوله ولا فايدة في الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من عطف احد المترادفين على
الاخر وفايدته تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا نسلم اخلاله
بالبلاغة قوله اسم للمنية من الشعبة وهي الفرقة سميت المنية شعوب لانها تفرق وهي معرفة
لا تدخلها الالف واللام قوله من شانها الاهلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الحي
فما معنى قوله من شانها الاهلاك قلت لا يلزم انتفاء الاهلاك عن شي بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك
قوله وهذا بعينه معنى الشجاعة لا يخفى ان بذل النفس لم من الشجاعة لان من يختار هلاكه في رضى
محبوبته لا يعد شجاعا لغة بل من يثبت جنانه بالدلايل القاطعة قد يختار هلاكه جبنا ووهما ولم يسلم
الاتحاد فهذا انما يرد اذا كان غرض القايل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه
عن رتبة الحشو المفسد فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل قوله واعلم علم اليوم والامس
قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي البيت من قصيدة مطلعها امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم
وبعده ودار لها بالرقمتين كانها مراجع وشم في نواشر معصم وقد مر شرح المطلع في شرح
الديباجة والرقمة جانب الوادي والمراجع جمع مرجوع من رجعه رجعا والوشم من وشم اليد اذا غرزها
بابرة ثم ذر عليه النوار وهو النيلج والمعصم موضع السوار من اليد والنواشر المعصم عروق الواحد ناشرة
وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم علما متعلقا بهذين الحاصلين او يجعل مفعولا به بان
يقال اعلم بمعنى احصل وقوله عمي صفة مشبهة يقال رجل عمي القلب اي جاهل قوله فمعناه انه قد لا يعقل
برهان يريد ان قوله بافواههم لتادية اصل المعنى لا للتاكيد وهو ظاهر قوله قدمها لانها الاصل
والمقيس عليه قيل الاولى ان يذكر وجه تقديمها في الضبط الاجمالي السابق اعني قوله والاقرب ان يقال
الخ فانه المقتضي لبيان فايدة العدول عن اسلوب قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة واما
التقديم فيما نحن فيه فمفرع التقديم في الضبط الاجمالي قوله ولا يحيق المكر السيي الا باهله حاق به
الشي اي احاط به ووصف المكر بالسيي ايما الى ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر
الله لان مكر الله جزاء السيي وجزاء السيي ليس بسيي قوله عليك واسع المشهور ان اسم المكان لا يعمل
في الظروف ولا في غيرها فالظرف متعلق بالخبر اعني واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله في

الظروف بناء على التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالمنائي قوله اعتبار ذلك لامر لفظي الخ فان قلت لو سلم
ذلك في الآية فلا نسلم في البيت اذ الشرط مفتقر الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا يجب تقديره
اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس لامر نحوي لفظي بل لتادية اصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم
من المصراع الاول بلا احتياج الى تقدير بحسب تادية اصل المراد قوله ناقصا عن اصل المراد ثم هذا
المنع مبني على جعل اصل السؤال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل
منعا وسندا فلا وجه له قوله حتى لو ذكر لكان تطويلا الاحسن ان يقول لكان حشوا لان
الزائد متعين قوله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة الاحسن ان يقول لكان حشوا
لعن الزائد متعين اي رجحان قوله اي رجحان في قصاص حياة كما لا يخفى قوله
والمعتبر الحروف الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف في القصاص والياء في معا انهما موجودان في الكتابة
قوله والنص على المطلوب يعارضه كون سلوك طريق البرهان فنا من البلاغة قوله والنوعية قوله
حيثية النوعية غير حيثية التعظيم واذا كانت الحياة العظيمة نوعا ولذا ذكرهما فان قيل
في هذا التكرار رد العجز على الصدر اجيب عنه بان المعتبر في مطلق رد العجز على الصدر وفيما هو
من المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي يكون ما في الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع
وههنا ليس في البيت الا كلمة واحدة قوله قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على
الصدر فيه بحث لان المرجحية ليس بسبب التكرار اذ كانت معارضة بالحسن بسبب
رد العجز على الصدر لم يثبت المدعى هذا واعترض عليه ايضا بان الضمير في حسنه راجع الى
رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر من جهة رد العجز على الصدر
ولا يخفى ركاكته واجيب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي وبالثاني اللغوي قوله ورجح
ايضا بما فيه من الغرابة معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشيء نافيا لنفسه
بحسب الظاهر كما سيشير اليه الشارح قوله ولسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة هي ان يجتمع حرفان ثانيهما
ساكن نحو لم وقل قوله في موضع واحد هو لام القتل الاول والف النفي قوله وفيه نظر لان تقدم الخبر الخ
قد سبق منا في اواخر احوال المسند جواب عن هذا النظر بان نحمل شوى بن حياة على التنويع اوجب نوع
تخصيص به ان يقع مبتدأ فيه تقديم ما حقه التاخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك في الدار رجل

حتى ان

حتى ان حل تنوينه ايضا على التنويع افاد الاختصاص فتذكر قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة الخ
كما قاله الفاضل الرضي والحذف في غير ما ذكر كقوله ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر
ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل والكبداء قوس عظم مقبضها الكف وقوله ترمي صفة كبداء
قوله نبئت اهلي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد نبئت من التنبئة يتعدى الى ثلاث مفاعيل
مفعوله الاول ضمير المتكلم اقيم مقام ضمير فاعله واحتوى الى مفعوله الثاني وبني يزيد بدل عن اهلي
او عطف بيان له او صفة ويزيد يحكى بالضم عن يزيد في قوله المال يزيد لا يزيد المال فلا يتغير
حاله في المواقع الثلاثة ولهم فديد اي صياح في موضع المفرد اي فادين مفعول ثالث لنبئت
وقوله ظلما مفعول له والعامل فديد معنى قوله لهم فديد اي يصيحون لاجل الظلم وعلينا متعلق بظلما او
بفديد على تضمينه معنى الجور ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا لنبئت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له
قوله كما مر في اخر الباب الا انسب اراد به قوله وهذه الارجحية تجوز تقدير الشرط بعدها ويجي
في غيرها بقرينة قوله مكذا اذ قال المتبجح بالحائي المهملتين الذي هو في صورته نحه
وهي حالة مشعرة بكبر السن وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح
يقال بجح بالشيء بالكسر يبجح بالفتح وهو لغة ضعيفة وبجحته تبجيحا فتبجح تبجحا اي فرحته
ففرح وعلى كلا الوجهين ينبغي ان يجعل اذا بمعنى الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين قوله ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض
النحاة جوز كون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة لتاكيد اللصوق كما هو نظيره قوله
نحو جاءني زيد ليس الا الخ التقدير في المثال الاول ليس الجائي الا زيدا وفي الثالث والرابع ارني
ويا غلامي وفي الخامس لتعذبن بدليل قوله تعالى الم تر الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب
وفي السادس كان ما كان ومعنى تله للجبين صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض والجبين
ما عن يمين الجبهة وشمالها والتقدير في المثال الثاني وهو عجز بيت الفرزدق صدره يا من
راى عارضا اسر به مختلف فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه
للاول والتقدير بين ذراعي الاسد فحذف اكتفاء بدلالة ما اضيف اليه الجبهة عليه وذهب سيبويه
الى ان الثاني والاسد المذكور في الاخر هو ما اضيف اليه ذراعي اخر ليكون كالعوض من المضاف اليه [illegible]

انلو قدم وقيل بنو ذراعي الاسد وجبهته لم يكن للثاني مضاف اليه ولا ما يقوم مقامه والمختار مذهب
المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض السحاب يعرض
في الافق واسر به فعل مضارع مبني للمفعول اي اجعل فرحا مسرورا والذراعان كوكبان نيران ينزلهما
القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضا والمنادي محذوف اي يا قوم ومن استفهامية
ويحتمل ان تكون موصولة وهي المنادي فلا حذف قوله واما جملة اراد بها الكلام التام الذي
لا يكون جزءا من كلام اخر ولهذا لم يعد كلا من الشرط والجزاء جملة قوله فان ضربت فقد انفجرت
قال ابن هشام في مغني اللبيب جوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون فانفجرت فالجواب اي
فان ضربت فقد انفجرت ويرد بان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه
بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض شيئا من جهة ان معنى كلامه ان
الماضي بقد محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبلا ويمكن ان يجاب عن اصل
السؤال بان حرف الشرط في ان ضربت خلصه للماضي الداخل عليه قد التحقيقية للاستقبال
وفائدة قد فيه هو تحقيق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت
مقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا
ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت وكذا في الاية الثانية فلا يلزم
وقوع الجزاء فعلا ماضيا بقد فتدبر قوله وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة الخ عبارة الكشاف
في سورة البقرة هكذا الفا يعني في انفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او ان ضربت
فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب عليكم وهي على هذا فا فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه
اشارة الى التقدير الثاني الاقرب وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر
صاحب المفتاح ان الفا في انفجرت فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض للتقدير الاخر
فيفهم من ظاهره ان كون الفا فصيحة انما هو على ما يستفاد من ظاهر الكشاف والصواب خلافه
لان الحكم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في الشرح اعني قوله قالوا خراسان الخ وهو بتقدير الشرط وفاء

وانما اقتصر

وانما اقتصر السكاكي على اختيار العطف اعني قوله لقلة التقدير فيه ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي
المتصرف الا مع لفظ قد واضمارها ضعيف واعلم ان المختار في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها
منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوقي لا يمكن التعبير عنه
قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا البيت للعباس بن الاحنف وكان الرشيد بالغ في اخراجه الى
خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمينية ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض
الرشيد في طريقه وانشد ، قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ، ثم القفول فقد جئنا خراسانا ،
ما اقدر الله ان يدني على شحط ، سكان دجلة من سكان جيحانا ، متى يكون الذي ارجو وامله ،
اما الذي كنت اخشاه فقد كانا ، عين الزمان اصابتنا فلا نظرت ، وعذبت بصروف الهجر الوانا ،
ويروى بدله لعلنا الهائم المكسور احيانا ، فقال الرشيد قد اشتقت يا عباس واذن له بالعود وامر
له بثلاثين الف درهم القفول الرجوع وقوله ما اقدر الله تعجب من كمال قدرته تعالى ويدني من الادناء الذي
هو القرب واثبات الياء ساكنة مع تقدير النصب ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والحاء المهملة
المفتوحتين البعد واصله ساكن العين لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما لكنها حركة للضرورة او
يكون الشحط بالتسكين مصدرا وبالتحريك اسما قوله ومنه بيت السقط ، طربن لضوء البارق المتعالي ،
ببغداد وهنا ما لهن وما لي ما الضمير في طربن عائد الى الابل والباء في ببغداد بمعنى في متعلقة به وبغداد
بالدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا في الصحاح وكان الاصمعي يسميها مدينة السلام وينهى
ان يقال بغداد لانه سمع في الحديث بغ اسم صنم وداد بالفارسية عطية فكان معناه عطية الصنم
والوهن نحو من نصف الليل وانتصابه على الظرفية وما في الموضعين للتعجب واما فصل البيت بقوله ومنه
ولم يقل ونحو لاحتمال ان يكون المعاني المذكورة معنى ما لهن وما لي فلا يكون البيت من ايجاز الحذف
في شيء قوله فان الفعل دال على ان الاحكام الشرعية المسائل الاصولية مذكورة في كتب الاصول
وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة
فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوها قوله قد شغفها حبا في
الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه قوله
والعادة دلت على الثاني فان قلت الموافق لغرض زليخا تقدير الحب لا غير لانه من للمنزل انها كانت

متهورة العشق مغلوبة الهوى ارادت ان يظهر لهن ان لومهن اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكانها
قالت فذلكن الذي لمتنني في حبه لوما مخالفا للعادة قلت لا اشكال ان المقدر يجب ان يكون ما وقع فيه اللوم
في نفس الامر والا لكان كذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المراودة لا في نفس الحب الذي لا اختيار
فيه ومما ذكرت الحب حيث قلن امراة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال
مبين لكان الاصل اللوم على نفس الحب فالجواز التقدير في حبه بناء على ما يقتضيه العادة من ان ما لمتنني فيه في نفس الامر
قوله اي مكانا يصلح للقتال اي انكم قاتلون في موضع لا يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يخرج من المدينة وان يلزم القتال فيها والقصة في غزوة احد
مشهورة قوله كقولهم للمعرس بالرفا والبنين هذا دعا الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات
وقد ورد النهي عنه قوله او مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو
المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فكان تركه اكتفا بقوله سابقا والمخاطب بالفعل قوله يقال رفات
الثوب ارفاه اذا اصلحت ما وهى منه وقد اشرنا في مفتتح الباب الثالث الى ان القطب رد في شرح الكشاف
امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلا بقول رفات الثوب بدل يقال او يقال اي اصلحت بدل اذا
اصلحت واشرنا هنالك الى ان ما ذكره انما يرد اذا قرئ الفعل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا
قرئ على صيغة الخطاب فلا لكن هذا الجواب لا يتاتى فيما نحن فيه الا بتعسف لان المناسب لرفات
على صيغة الخطاب رفات لا ارفات وهذا ظاهر فلا بد ان يعتبر ههنا وفي امثاله كون القايل هو المخاطب
ومع ذلك هي عبارة قلقة كما صرح به الشيخ في شرح الكشاف قوله ومما يواخي ذلك اي يشاكله ما في قوله
تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله وجه المواخاة ان في كليهما حصول شي عقيب ما ينافيه وهو اقوى تاثيرا
في النفس فان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم فكذا اتيان
العذاب من مظنة الرحمة فان فيه الميني الم العذاب والم الياس من الرحمة والظلل جمع ظلة كظلل وقلل
وهي ما اظلك قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جا بعده الا ان ياتيهم الله
اي ياتيهم امره او باسه لقوله تعالى او ياتي امر ربك فجاءهم باسنا او ياتيهم الله ببأسه فحذف الماتي به للدلالة
عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزيز حكيم وقد وقع في هذا السهو اتباعا لصاحب
الكشاف والعجب انه اورد الاية الكريمة في المتن قبل هذا بسطرين على ما هي عليه فكيف غفل عنده ههنا

قوله

قوله لان الشرا اذا جا من حيث لا يحتسب كان اشر وفي بعض النسخ كان اغم من الغم والاول
انسب بقوله في جانب الخير كما ناسب لما بين اللفظين من التجنيس الخطي قوله يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة
يعني ان هذا التركيب من شانه ان يفيد الاغراض الثلاثة وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في
الاية فان المخاطب هو الله تعالى فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران وتحقيقه ان القران نزل على
اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به بليغ ما لا فادة مع قطع النظر
عن خصوصية المخاطبة فتدبر مثله عن مرة قوله كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين في الكشاف عدي قضينا بالى لانه ضمن معنى وحينا كانه قال واوحينا اليه مقضيا
مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تفخيم للامر وتعظيم له
هذا ودابر القوم اخرهم مصبحين اي حال دخولهم في الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة قوله
لم يقل من الايضاح بعد الابهام لم يقل اي من الاطناب بالايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا
قوله وقيل الاجمال والتفصيل اشار بلفظ قيل الى انه لا يخلو عن ضعف لان الاجمال والتفصيل عين
الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلايم قول المصنف سوى ما ذكر ولكن ان تقول المراد بقوله سوى ما ذكر
من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة المذكورة فلا محذور قوله نحو يشيب ابن ادم لم يقل نحو قوله
عليه السلام لان متن الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن ادم ويشب منه اثنتان
الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن ادم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر فكان قوله
في الايضاح كما جا في الحديث يشيب ابن ادم بناء على انه نقل بالمعنى وقوله يشيب اكثر من شيب الغلام قوله
بمنزلة لف القطن بعد الندف فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف وتفسيره باسمين
متعاطفين بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت لا اشكال ان اللف المقصود
في القطن متاخر عن ندفه ثم ان المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف وتفسير المراد منه
بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار
القلب وغيره قوله وهي صلاة العصر على قول الاكثرين اختلف السلف فيها فذهب الى كل صلاة سوى
صلاة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن احد من السلف انها صلاة العشاء وذكره بعض المتاخرين
لانها بين صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هي احدى الصلوات الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا للعباد

علي المحافظة علي اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة قوله لان المصابرة باب من الصبر
المصابرة الصبر في مقابلة العدو قوله والايقاظ عن سنة الغفلة مجرور معطوف علي التنبيه او مرفوع معطوف
علي زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة تنبيه لهم وايقاظ عن سنة الغفلة وفيه انهم
قومه وعشيرته وهم فيما يوبقهم وهو يعلم وجه خلاصهم ونصحهم عليه واجب فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعي
بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه وينزلوا علي نصيحته لهم كما كرر ابراهيم عليه السلام في
نصيحة ابيه يا ابت قوله وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون البيت لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس
وهو الذي يضرب به المثل في الفصاحة دخل علي معاوية وعنده خطباء الافاق فلما راوه خرجوا
من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم الحي اليمانون الخ فقال معاوية اخطب فقال انظروا الي
عصا تقيم من اودي فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المومنين فقال ما صنع بها موسي وهو
يخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الي ان قرب العصر ما تنحنح ولا توقف ولا ابتدأ في معني فخرج
منه وقد بقيت منه بقية ولا مال عن الجنس الذي هو فيه فقال له معاوية انت اخطب العرب فقال
العرب وحدها بل اخطب الانس والجن فقال انت كذلك الحي القبيلة واليمانون جمع يمني كما سبق في بحث تعريف
المسند اليه بالاضافة ثم كون البيت من قبيل التكرير لتنكير ما بعد علي رواية ان بالفتح واما علي رواية
الكسر فلا تكرير فيه لانه ح يكون خبرا الا بجواز وقوع المكسورة خبرا للاحرف الستة كذا في شرح
اللباب قوله وبه يتبين بطلان ما قيل الخ وجه التبيين انه علي تقدير الظبا حال حياتها سود فلا تشبه
الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض وقيل المراد بالخال الشامة فانها تغير لون الشرج بكونه قوله لم
يهمم بتقبيله حال من باب التذييل لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود وفي ضرام السقط الخال هو
الخيال وعني به ههنا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال بمعني الكبر يقال رجل ذو خال اي ذو كبر فاطلق
علي المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدل فشبهها في العظم والاستدارة بالكاس لان الكاس تكون ابدا
مفتوحة الفم غير ضيقة فتدارك ذلك بان شبه فاهرة ثانية بالخاتم انما يكون شبالا يشابه الثغر
فتلافي ذلك بان جعل الخاتم من الدرهم الكاس في الغالب يكون مبتذله بحيث يكرع فيها من اهل المجلس
كل احد حتي يقبلها فتدارك ذلك بصفة الفم بانه لم يقبله ملك عظيم الشان فكيف غيره قوله دفع ذلك
بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبير الخ فان قلت الخ كان المقصود دفع توهم غير المقصود كان البيت من قبيل

وتبن صلاة مع

التكميل

التكميل فلا معني لايراده في الايغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم
باعتبار الفائدة لجواز ان تكون الفائدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود واخص باعتبار الموقع لوجوب
كونه في اخر الكلام وليست هذه الاقسام متباينة فان الشارح صرح بان بين التذييل والايغال عموما من
وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل في الايغال قوله وهل يجازي بذكر الجزاء المخصوص
المراد بالجزاء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور وذا الكافر ايذان بان ذلك الجزاء
المخصوص لا يلحق بالغ في الفساد والكفر قوله واحترز به عن الوجه الاخر الخ في الاية وجه ثالث وهو ان
يقال المراد بالكفور في قوله وهل يجازي الا الكفور العامل لكنه عبر عنه بالكفور ليشاكل قوله بما كفروا
لفظا وعلي هذا الوجه تكون الاية من الضرب الثاني قوله وكل منهما تذييل علي ما قبله المتبادر من هذا الكلام
ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لتاكيد وتذييل لتذييل ويحتمل ان يقدر كلاهما تذييلا لقوله وما
جعلنا البشر من قبلك الخلد قوله ولولا قوله ايضا لتوهم الخ قيل القول بانه ايضا تنبيه علي ان التقسيم
لمطلق تحكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو ارجع ضميره الي الضرب الثاني لكان المعني الضرب
الثاني ينقسم الي قسمين كما ان مطلق التذييل ينقسم الي قسمين وهذا معني صحيح بل لا يبعد ان يقال لفظه
ايضا بعد ذكر الضمير يدل علي ان التقسيم للضرب الثاني والا لوجب ان يقدم علي الضمير كما لا يخفي علي الذوق
السليم قوله ولست بمستبق الخ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال للجماعة اي شعرائكم القائل
ولست بمستبق البيت قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء قوله وهو ضمير المخاطب في
لست لا وجه لتخصيص الضمير في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا تلمه حالا من الضمير في مستبق
اللهم الا ان بني الكلام علي الاتحاد الذاتي بين الضميرين قوله يعني انك لا تقدر علي استبقاء مودة اخ
يشير الي ان قوله اخا علي حذف المضاف واعطا المضاف اليه اعرابه كما في قوله تعالي واسئل القرية والتقدير
لست بمستبق مودة اخ قوله لان نزول المطر قد يكون سببا الخ فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف
المقصود مجرد الاحتمال له بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور
التتميم داخلا في التكميل بل لا بد من سبقه الي الذهن ولا سبق من السقي الا الاصلاح لشيوع الاستعمال
فيه وكثرة وقوعه علي وجه الاصلاح وكذا تري البلغا يكتفي في مقام الدعا بذكر السقي فيكون البيت من
قبيل التكميل فهل تامل فان قلت تبادر سبب خراب الديار ههنا ليس بمجرد ذكر السقي بل باعتبار دوام

المطر الساكن فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدايم الذي ليس فيه
رعد ولا برق قلت تقدم قوله غير مفسدها على لها ديمة تهمي يدفع هذا التوهم كما لا
يخفى قوله ولذا عدا الذل بعلي والا فهو يعدي باللام يقال ذل له قوله ويجوز ان تكون كلمة على
الفرق بين التاويلين ان الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار ان التذلل كونه من العالي
الى السافل يدل على حصول معنى العلو في التذلل فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح قوله
وفيه نظر لانا لا نسلم الخ قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من
الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة اليه وفيه نظر لان مهابة الملوك انما يتبادر عند
وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعدا الملوك
ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق السليم وبهذا يندفع ما قيل نفرة الطبع ان ما قاله الشارح
باعتبار برهان العقل والظن يكفي في مقام الحكاية والاقناع فتامل فيه فنفي ذكر التوهم
بقوله مع الحكم الخ قد بينا فيما سبق بان حال البشاشة والتواضع يذهب مهابة الشخص
ولو كان جبارا متعنفا مع ان سع لا تدل مطلقا على الحكم بوجود حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون
معناه مهيب في عين العدو وغير حليم في وقت مصادفته اياهم مع ان لاحلما وتواضعا
مع الجبار جوابه ظاهر فاما ذكره الشارح من خطابي ادعاي واذهاب البشاشة مهابة الشخص
باعتبار الغالب فلان قرب ذي سلطان ينبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا لا يرفع
الى المخاطب راسه من مهابته وهنا مما لا يخفى على المنصف وعدم دلالته بطريق القطع على ما ذكره
لا ينافي جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى
العدا كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة قوله بفضلة لعل الشارح اراد بالفضلة نحو المفعول والحال
ونحوهما مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام لا بما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر في الامثلة
التي ذكرها المص في الايضاح قوله ولتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الاية
هذا ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في
الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسرا كان في بعض من اجزاء ليلة
اجاب صاحب الكشف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فان الثاني يقتضي الاستيعاب

مطلب وتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الاية

والاول

والاول يصح على التقديرين وذكر لانه قد يصير محدودا بدخول حرف التعريف عليه والفعل واذا
كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الان منكره يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارف ان
الاسرا في الغالب لا يكون الا في بعضه فيجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقي من انه يحتمل
ان يراد بذكر ليل منكرا توسط الليل والدخول في معظمه يقال جا فلان ليلا وبليل اي في معظم
ظلمته فتستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والاصح ان يقال اذا حمل التنوين على التقليل
يكون الكلام في قوة اسرى بعبده ليلا قليلا ومثله يستفاد منه القلة بحسب الاجزاء على
ما يشهد به موارد الاستعمال بقي ههنا بحث وهو انه يتبين بما ذكر ان المقصود بيان وقوع
الاسرا المذكور في بعض الليل فانه ادل على كمال قدرته تعالى ولو اكتفى بذكر الاسرا لتوهم خلاف
المقصود فلا يكون من قبيل التعميم اللهم الا ان يقال لا يبقى الابهام من التبادر الى الذهن في الجملة
كما ذكرنا فيما سبق والاسرا المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فتامل قوله ان الثمانين
وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الترجمان على وزن الزعفران ويقال ترجمان بضم
الجيم وكذا ان تضم التا بضمة الجيم يقال ترجم كلامه اي فسره بلسان اخر كذا في الصحاح
ومعنى البيت ان الثمانين سنة التي انتهيت اليها سنه احدثت في سمعه ثقلا لا يخفى معه عليه الكلام
فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب ولما احتاج في ادراك المسموع الى ان
يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان اخر فاطلق عليه الترجمان قيل
الدعا ببلوغ الممدوح الثمانين فيه تاكيد لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدق في
احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه موهم للدعا عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان
قوله الا هل اتاها والحوادث جمة تمامه بان امرا القيس بن تملك حضرا الضمير في اتاها راجع الى ام امرئ القيس
وتملك اسمها وحضر فعل ماض بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع والباقي بان زايدة قوله والفرق دقيق
اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل ويميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها
وجواز اقترانها بالفاء والسين ولن وحرف التنفيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في
جميع ذلك ومن جملة الفروق اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها
بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمنع في الحالية هذه هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فهو ما

اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قد تعامل الحال ووصفا له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها
تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المثابة **قوله** وضمير الشان محذوف هذا على مذهب الجمهور وجوز ان يكون المحذوف
ضمير مخاطب للمامور بالعلم اي انك سوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد
صدقت الرؤيا **قوله** ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة الخ اعترض عليه الشيخ
بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا تكون احدى الجملتين معمولة للاخرى
والا فهي في حكم جملة واحدة وقوله ويحب التوابين خبر ان فقوله ويحب المتطهرين معطوف على الخبر ولا يكون
مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدأ
محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والاية
مثال لا دليل **قوله** وخفوق البيت الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف على
فاعل فعل في البيت السابق والتهيب التهب من النار والمراد بلهيبها في قلبه حرارة الوجد وشدة
الاشتياق **قوله** وما مات منا سيد في فراشه ولا كل ما حيث كان قتيل البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم
الحارثي وقيل للسموأل بن عاديا اليهودي مطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل
اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى حسن الثناء سبيل تعيرنا انا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل
وما ضرنا انا قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل لنا جبل يحتله من نجيره منيع يرد الطرف وهو كليل
رسا اصله تحت الثرى وسما به الى النجم فرع لا ينال طويل يقال طل دمه واطل واطله الله واطله
الله اهدره ولا يقال طل دمه وابو عبيدة والكسائي يقولان وحاصل معنى البيت لم يمت منا رئيس
الا في الحرب ولا طل دم قتيل منا في اي موضع كان وعلى يد من اتفق والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى
يحتله يحل وينزل فيه اي يدخله في جوارنا وحفظنا منيع اي يمتنع على طالبه لاستحكامه يرد الطرف اي
هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه وسوق الابيات يدل على ان المراد من الجبل جبل
العز والسمو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره شارحا المفتاح فليتامل
قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان التفسير شاملا له
ايضا وكان الغرض ههنا ذكر ما يخص تفسير البعض لم يتعرض له **قوله** وتقديره كلامه على ما ذكرنا
ظاهر حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله

ولامحل

ولامحل له من الاعراب جملة كان او اكثر كما زاده المص فورد عليه الاشكال **قوله** فسهو لان ما هو
اقل من الجملة الخ وقد يتكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديد لما كان واقعا في
احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة بما لا محل له من الاعراب وليس ترديدا لما لا
محل له من الاعراب فالمعنى فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سوا كان الواقع جملة
او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضمير له وخبر كان محذوف انحصر حذفه وان لم
يجوز بجعل هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له من الاعراب كونه جملة كان
الواقع الخ ولا يخفى ما فيه من التعسف **قوله** لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم وايضا تسبيحهم وحمدهم
المستفاد من قوله تعالى يسبحون بحمد ربهم يدل على ايمانهم به تعالى **قوله** وحسن ذكره اظهار شرف
الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف في شانهم مدحا لهم تبين ان هذا وصف عظيم شريف
بحيث يمدح به حملة العرش ومن حوله فهذا ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى ويومنون به
ايضا للاحتمال مذهب من لم يشترط فيه السكت كما **قوله** وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم الخ اجيب
بان مراد المص ان هذا الكلام قد يقال في امر يعظم شانه فعند عظم المنظور يقال رايته بعيني وعند عظم
المقول يقال قاله بفيه وهذا لا يمنعه من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضا المقام وفيه ما فيه **قوله**
وليست بنظار الى جانب الغنى الخ وما بعده واني لصبار على ما ينوبني وحسبك ان الله اثنى على الصبر
قوله وفي الحماسة وننكر ان شئنا على الخ هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرء لم يدنس من
اللوم عرضه ونحن كماء المزن ما في نصابنا كهام ولا فينا يعد بخيل وبعده اذا سيد منا خلا
قام سيد قؤول لما قال الكرام فعول الكهام السحاب لا ما فيه **الفن الثاني علم**
البيان قد اشير في الفن الاول الى ان المراد من الفن المعاني لا الالفاظ او المضاف محذوف في
من الاول او الثاني فليتذكر **قوله** وهو علم يعرف به ايراد المعنى الخ اورد على هذا التعريف انه يقتضي
ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه
ممتنع فيما ليس له لوازم بين او له لازم واحد فقط والجواب ان مشاهد الايراد ان يراد بالمراد
ما يمتنع انفكاكه على ما هو اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لوازم
بالمعنى الاعم ممنوع **قوله** فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بله

ضرورة داعية الى التقدير وكذا ان تلزم هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم وهو في المعاني
الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور على ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل
العلم على الاصول والقواعد والادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا
يعتبرون مقتضياتها في المواد سليقة واما على تقدير حمله على الملكة فلان الملكة على ما سبق من تقرير
الشارح انما يحصل من ادراك القواعد وممارستها الا ان خروج علم الله تعالى وعلم جبريل من التعريف على
تقدير حمل العلم على الادراك او الاصول غير ظاهر فتدبر **قوله** واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم الخ قال
الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما
اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجز كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية
حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم
المعاني لانه باحث على وجه كلي عن افادة التركيب لخواصها التي يبحث في المعاني عن افادتها اياها انتهى
كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية
والمراد بالمعنى ما هو اعم من الحقيقي والمجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالمركبات
موضوعة نوعا ايضا **قوله** على ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم قيل الظاهر ان يقول على معرفة ايراده
الايراد انما وقع في التعريف فاعل المعرف وانت خبير بان ما ذكره الشارح تفسير باللازم لان معرفة الايراد
تستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهت عقلا وكما
ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطتها
قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في ساير العلوم ايراد معنى قولنا زيد جواد اي لا يجوز
بل مع كلما يلاحظه ويقصد اليه كيلا يخرج استغراق المعنى فتامل **قوله** لم يكن عالما بعلم البيان قيل سياق
كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك
اذ ليس الايراد المذكور علم البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان
فتامل **قوله** لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على ايراد المعنى
الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق اخر في نهاية الخفاء علم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه
اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفا ولا خفا في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة

حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان
البيان في علم البيان بسببية لا اصلية والمعنى ليس عالما
بالايراد بواسطة علم البيان وليس [illegible] ان تحملها على الطلب
لا باعتبار ان ذلك الايراد علم البيان صح ع م

على الايراد

على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم ان لا وضوح في نهاية
مراتب الخفا ولا خفا في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدال لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفا
ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع **قوله** ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح عند المدلول
وصف به الدلالة تبعا وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها
في القوة **قوله** فلا حاجة الى ذكر الخفا بل لا وجه لان الخفا من حيث انه خفا لا يدخل تحت
القصد والارادة اولا وبالذات **قوله** يخرج ملكة الاقتدار على التعبير الخ اي يخرج الملكة
المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءا من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد
لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت
القصد والارادة من جملتها المعاني التركيبية **قوله** اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى
الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة
ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول
والقواعد والملكة المسببة من تلك الاصول وتعريف المص خال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه
بالاولوية **قوله** ودلالة الاثر على المؤثر اقتصاره في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على [illegible]
من امثلة اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في
حاشية شرح المطالع والمختار على ما صرح به الاستاذ المحقق في شرح المطالع وغيره من
المحققين وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان اخذ المستمع النغمات الطيبة
في الرقص على وزانها يدل على تاثير تلك النغمات في نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضي ان
يتحرك تلك الحركات اذا تاثر من طيب الالحان وملايمة الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع
لوجه المتالم وحاجبيه عند شدة الالم **قوله** اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا قد يجتمع الدلالة
الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل
من وراء الجدار انا حي **قوله** بحسب مقتضى الطبع اي طبع اللافظ او طبع اللفظ او طبع السامع
كما حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع كدلالة اخ على الوجع قيل هو بفتح الهمزة وضمها
وسكون المعجمة المشددة يدل على التحسر واما الذي يدل على الوجع فهو بالضم لا غير **قوله** بعرفه

الدلالة الوضعية للنظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
قال الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع مستظهرا عما نقله شارحه من عبارة الشفا طريق
العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى اللفظ ومحل ارتسامه هو
النفس وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما
ذكره سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان
كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نقوش الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص
مخصوص فمحل ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار
طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى اكثر ما يكون من الجزئيات
المحسوسة فيكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر **قوله** لعدم توقفهما على العلم بالوضع
لا يخفى على المنصف ان المتبادر منهما ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور عن الطبيعية والعقلية
فلا يتجه ما قيل من ان التوقف وان كان منتفيا عنهما الا انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققة
سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد وح كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد **قوله** واعترض بان
الدلالة الخ قرر الفاضل المحشي الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع بتوضيح
وتحقيق محصله انه تعريف باللازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه بحث لانه لازم غير محمول
والمشهور عندهم عدم جواز التعريف به فلا بد من تاويل اخر على انه اذا التجا اخرا الى انه تفسير
باللازم غير المحمول فلا حاجة الى اخراج الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فانه
فهم السامع ايضا لازم لكن للاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اللهم الا ان يقال اعتبر
ما هو قريب من الدلالة اذا قيست الى المعنى كون المعنى منفهما بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر
ثم ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الناشي من الدلالة اذا قيست الى المعنى كون المعنى منفهما عند
اطلاق اللفظ المفهوم من كلام الفاضل المحشي اولا انه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتامل
قوله وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ الخ قد رد الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان
فهم السامع من اللفظ ليس صفة اللفظ له لكن صرح في مباحث التقابل من حواشي شرح التجريد نقلا
لكلام القوم لا انه مختاره **قوله** لان دلالته عليها انما هي من جهة ان العقل يحكم الخ اي من جهة هي منشا

كون

من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
المصرح ان القيود التي تذكر في التعاريف
يجب ان يحمل على المتبادر منه

لكون العقل حاكما فصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لولا ملاحظة العقل قطعا
لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله ولو قال
في التعليل لان دلالتها عليها من جهة الاقتضا والاستلزام العقليين لكان اوضح **قوله** واما دلالته على الكل
واعتبر دلالة الخ انما اعتبر الارادة مع انه مستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ
مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها الخ ليتضح الكلية والجزئية وما يتفرع عليهما زيادة
ايضاح ولعل لذا اقحم لفظ الاعتبار في قوله واعتبر دلالته الخ فليفهم **قوله** وح ينتقض تعريف الدلالات
بعضها ببعض اي ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات لا يحدود بعضها كما لا يتبادر من
ظاهر العبارة وانما لم يتعرض لانتقاض كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم الاطلاع على مثال
مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا للكل واحد من اللازم والملزوم والمجموع معا كما
فصل في شرح الرسالة **قوله** فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالة الخ ولو سلم انه قصد التعريف فلم
يكن ايضا باس في ترك قيد الحيثية لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز
فلا انتقاض اصلا **قوله** فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد قيل لا فائدة الى هذه المقدمة اذ لا
يدعي امكان اجتماع الدلالة بل انتقاض تعريفها ويجوز ان يكون اللفظ ابدا متصفا باحدى هذه
الدلالات مع انها يصدق عليها تعريف الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكره الفاضل
المحشي فتامل **قوله** الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل فان قلت هذا التضمن صفة اللفظ
ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم
المعنى من اللفظ الخ وقد سبق من الش والمحشي توجيهه فلا وجه للاعادة **قوله** وانه اذا قصد الى
قوله لا تضمنا او التزاما قال الفاضل المحشي هذا باطل وبين وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما
ذكره بحث من وجوه الاول ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو
فهمه ملتفتا ومخطرا بالبال قصدا بواسطة القرينة الدالة عليه ان المراد تضمنا اذ ليس في ضمن الكل
وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم ح ان تتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا
فلا يصح قول الش لا تضمنا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه
من حيث انه مقصود صارت كذلك كما يدل عليه السياق او اراد بقوله لا تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام

وبالجملة لا شك في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة
الكلية واذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس مفهوما خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الثاني
ان ما ذكره من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة ينافي ما اشتهر منهم في الفرق
بين المجاز والمشترك من ان القرينة في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى
انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازي فانهم اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه
وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما يجيء في بحث
الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة
لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احدهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا
الثانية ان اللفظ اذا دل على المعنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحال باحدى الباقيتين
محل نظر لان مساق الكلام يدل على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين
الفهم والقصد كان القصد لا في ضمنه فهما لا في ضمنه فبالضرورة لا يكون تضمنا نعم عدم التفرقة باطل
كما حققه الفاضل المحشي فتكون المقدمة الثانية مبنى ما ذكره الشارح ممنوع اللهم الا ان يقال مراد المحشي مبنى
ما ذكره على هاتين المقدمتين في نفس الامر وفي كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه قوله لا يظهر انها
مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فيستقض باحد
التضمن وكذا الحال في الالتزام والظاهر انه اعتراض على الشارح ففيه بحث اما اولا فلان هذا القائل
صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على
اللازم المراد وقد صرح ايضا باستلزامها للمطابقة فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد
تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى التصريح الثاني كونها مطابقة فلا وجه لبت القول بنفي
الدلالتين متمسكا فيه بالتصريح الثاني وبالجملة لما جعل المجيب المذكور الارادة مدار الدلالة لم
يتصور له ان يعين احداها في الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن
وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا
على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما
الدلالة المطابقة على الكل او الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن

مبني

مبني على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالة على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعها وبالجملة
الكلام ههنا مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض قوله وغير ذلك مما يجري مجرى غرض خاص كما
بين البخل والجود في مقام التمليح والتحكم قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر الخ عبارته هكذا
ودلالة اللفظية في كمال معناها دلالة المطابقة وفي جزء الدلالة التضمنية وغير اللفظية التزام
وقيل اذا كان ذهنيا قوله يخرج كثيرا من المعاني المجازات والكنايات الخ جوابه ان من اشترط
الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو
المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية والمقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات
والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه بان الدال على المعنى المجازي اذا كان هو
المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رأيت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد
فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له
ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ
الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لاجل فهم المجازي منه
والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز هو المجموع
المركب لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال
عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار من القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا
على انا لو سلم ما ذكره في مثال اسد في الحمام فلا نسلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم
ما ذكر في القرائن اللفظية العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقديري
او يقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون
المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق
ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي بل بالارادة
فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا فتدبر قوله بل لم يكن دلالة الالتزام
الخ رده الفاضل المحشي بان لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر
من دلالته على لازم لازمه وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم

لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم او الاخص اما
في الاول فظاهر اذ كفاية تصور ا او تصور ب في الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصور ب
وتصور ج في الجزم باللزوم بين ب وج لا يستلزم كفاية تصور ا وتصور ج في الجزم باللزوم
بينهما بل يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لا د لزوم ج لب واما في الثاني فلان تصور الشيء
انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور
الشيء انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني
تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره ولو تبعا
غير ملتفت اليه قصدا تصور لازم له في بعض المواد ولو لم يكن كليا فتامل قوله لا يتأتى بالوضعية
فان قلت التفسير اوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية
قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والاخر على
الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة قوله والا لم يكن كل واحد دالا الخ
لا اشكال ان الوضوح والخفا معتبران بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المرادة ههنا اعني الارشاد
لغيره بالنسبة اليه فلا بد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر والسامع فلا يلزم
من انتفا علمه بالوضع انتفا الدلالة قوله مقام كل كلمة منها اي من كلمات الكلام السابق قوله
ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لنا ما يرادف كل كلمة قوله ويحتمل ان يكون بعض
منها فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بمتقدم عليه اعني قوله
وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة لشيء منها
على احد التقديرين وهو انه لا يكون عالما بوضع شيء منها قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد
والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد اولا ثم العطف فيكون القيد جزا من اجزاء المعطوف عليه له حكم
من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق
والفرق ظاهر فافهم قوله وقريب منه ما يقال الخ الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير
بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان قوله وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعنى
على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفا الاختلاف بالوضوح

والخفا

والخفا بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت
نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفا الاختلاف بالوضوح بالنسبة
الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة
لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ اخر على مدلول اخر وضعي له والسؤال على الدليل
على انه يمكن ان يراد بقلة تكرر المعنى على العقل قلة تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان
الكلام في دلالتين على معنى واحد وضعي لكان ذكر قلة تكرر المعنى على العقل ايضا في محزه
قوله فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة الخ فيه مناقشة وهي ان دلالة
الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة اللازم من حيث هو لازم على الملزوم
فتادية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك الملزوم على اللازم بل دلالة اللازم من حيث هو لازم
على الملزوم فتادية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة
الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المتبع وباللازم التابع ويلاحظ
في كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتامل قوله مثل
كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب
تحت القدر ومنه الى كثرة الطبائخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى
المقصود اعني الجود وينتقل من جبن الكلب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة
الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة نحرها ومنه الى
كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود او ينتقل من هزال الفصيل الى نحر امه لاجل
الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن هرمة لا امنع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل
قوله فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس قد فهم من الكلام السابق ان دلالة الشيء على جزئه
اوضح من دلالته على جزء الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكر في الكلام
صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة الجزء
الجزء الى الجزء كنسبة الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتحد في مرتبة الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزء
جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتامل

قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكانهم بنوا ذلك رد الفاضل المحشي هذا الجواب
ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحث **الاول** للقايل ان يقول يجوز ان يكون مراد الش
بالقوم اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناء على ما ذهب اليه الميزانيون في هذا المقام غايته
الامر تخالف الاصطلاحين ولا باس به وجوابه ان ما ذكر اصطلاح جديد لا نقل عليه من اهل
البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول الرئيس في شفائه مما يصرح بان المراد من القوم
المنطقيون **الثاني** ان ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذي يوجد في التضمن
ليس باعتبار فهم الجزء الخ مما لا حاجة اليه اذ قد سبق منه بيان تاتي الوضوح والخفا في دلالة الالتزام
على مذهب ارباب المعقول ان ترتب الملاحظات ولو بالذات يفيد تفاوت الترتب في الوضوح في الدلالة
على جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود في
التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله الايمة انه يلزم مما ذكره ان يلتفت الذهن
عند ارادة الجزء الى جميع الاجزاء واحد بعد واحد وفيه منع سنده الوجدان السليم **قوله** ومعنى النوع
بالبال الخ الواو للحال اي والحال ان معنى النوع بالبال يعني بالاجمال لا بالتفصيل والانفصيل بالبال
منفصلا بعض حصص الجنس محال والى هذا اشار بقوله ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحالة اي نسبة
انه جنس لجزء من حقيقته والمراد عدم اعتبار التفصيل **قوله** وهو بعد موضع نظر وجه النظر
قد اورده الفاضل المحشي على الوجه الذي نقل عن الش الا ان فيه ابحاثا التي اوردها من عنده ابحاثا
الاول ان قوله في توجيه مراد الش اولا فخ يتصور اختلاف في المطابقة الى قوله اذ الاشعار في
التعريف بهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة وليس مراد الش ما ذكره بل
ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقية لان معنى
الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف سبب الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كاللزوم في الالتزام
كيف ولو كان مراد الش ما افاده لما احتاج الى اعتبار كفاية الظن في الوضع اذ قد بين التفاوت
سابقا على وجه يوجد في العلم الجازم **الثاني** ان قوله وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف
وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف

بحسب

بحسب كثرة المؤانسة ونحوها كما سبق من الش الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيؤول
الى العلم بالوضع **قلت** هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات واصحاب
العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم وبالجملة غاية الامر عدم انضباط حصول
مراتب العلم وهو لا يستلزم هجر المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلي وما دونه بحسب
المقام وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية نفسها **الثالث** ان معنى قوله وربما يقال الخ انه يقال ذكر بيان
عدم تاتي الايراد المذكور في الدلالات الوضعية لاجل دفع المناقشة المذكورة فيما نقل عن الش بقوله اما ولا
الخ كما ظن اذ قد صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع فكيف تندفع المناقشة
الرابع قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا الخ يخالف ما ذكره في شرح المفتاح من انه لا تفاوت هناك في نفس الدلالة
~~كما صرح في هذا القول بان الاختلاف~~ بل هناك تزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكر
في المفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكره هنا انه لما لم في التعريف اشعار بذكر
القيد صح وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى القراين **الخامس** ان قوله وايضا لو صح ما ذكره دل الخ
قد اجاب عنه في شرحه للمفتاح بان التراكيب التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات
فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها **قوله** ثم ظاهر الكلام يدل عليه الخ انما قال الظاهر هذا الكلام
لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من مساق الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم
ويراد اللازم وليس عبارته نصا في هذا لان قوله ثم المراد به لازم ما وضع له الخ يقتضي مجازية هذا
اللفظ لا اللفظة المذكورة في كل مجاز **قوله** وهذا لا يصح الخ انما قال الظاهر لان علاقة اللزوم وان كانت
تذكر في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه **قوله**
وانت خبير بما فيه من الاضطراب قد بين الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي
ان يتنبه لها وهي ان قوله وله مراتب في الوضوح والخفاء مع انه لا دلالة للتشبيه بالمطابقة الخ توجيه الكلام بناء على
ما اختاره الشيخ في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيه هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك
وجهه كالبدر مثلا لا يريد به ما هو مفهومه وضعا بل يريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة
لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه هنا بانه نقله هنا من كلام كمال الدين
هيثم البحراني وعنونه بالفايدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابيه كلا يعترض عليه ان الفائدة

التي نقلها عن بعض الافاضل تفيد فساد ما ذكره اولا كما وهم فيه البعض **بحث** في وجه الضبط الذي ذكره
بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى
الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقسما للتشبيه والاستعارة
وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرع على تحقق المشابهة ثم
صح ان العلاقة هي المشابهة **قوله** وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا نحو قيل ليس مراده الاعتراض
على تعريفه التشبيه اللغوي لشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي فيما سيفاد من
ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض
على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي يستفيد من كلام المص كما سيشير اليه بقوله وينبغي ان يراد الخ
ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان
قصد بها المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على انه عدوا قوله تعالى اتخذ الهه
هواه من قبيل التشبيه وكذا قول **ابي الطيب** فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
وسموا امثالها تشبيها ضمنيا فالظاهر منه ان مثل قاتل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل
التشبيه الاصطلاحي الضمني **قوله** وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه
الزيادة تغني عن قيد لا على وجه الاستعارة الخ فتامل **قوله** لان الاستعارة انما تطلق
حيث يطوي ذكر المستعار له بالكلية مراده بذكر المستعار له هنا ذكره على وجه ينبئ عن
التشبيه له مطلقا كما مر اليه الاشارة في اخر احوال الاسناد الخبري **قوله** صالحا لان يراد المنقول عنه
والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام
القرينة المقالية ثم الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح
له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد
ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ
المجاز مشروط بالقرينة المانعة **وقد يجاب** بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم
احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ
عن دليل **وهذا** لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول **وقال** الفاضل المحشي

في حواشي

في حواشي شرح الكشاف الظاهر ان المراد شرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول
عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لاصاب كل شيء وطابق طباقه **قوله** واطلاقه لفظ الاركان على
الاربعة الخ يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة **قوله** لكنه قد استمر في العرف
ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر الخ **فيه بحث** اذ لا يخفى انه ليس المراد تشبيه النكهة التي هي
رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو شيء عرفي بل برائحته فلا يكفي التشبث بالعرف في دفع التسامح
بالكلية عن هذا المثال يقال شممت بالكسر اشم بالفتح وشممت بالفتح اشم بالضم **قوله** لانه عدم الحياة
عما من شانه الحياة انما لم يقل عدم الحياة عما يتصف بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب
لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة واما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى
لنحيي به بلدة ميتا فمجاب به المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة **قوله** واذا كان المحسوس اصلا للمعقول
فتشبيه به يكون بجعل الفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل
معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي
هو محسوس مخصوص فيشبه محسوس اخر ليس باصل له ولا بواضح مثل وضوحه بذلك المعقول
وجوابه ان وضوح المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان فضلا
عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا
ظاهر عند المنصف فتدبر **قوله** فدخل فيه الخيالي انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانهما يشتركان
في ادراك الصور غير ان المحسوس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها **قوله** وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا
الخ انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي
يتادى اليه جميع المدركات الحسية **قوله** ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا حيدر
بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد
يدرك عقلا بدون الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه
الادراك موجودا او الادراك بنفسه لا بصورته فالاعتبار عليه **قوله** بخلاف اللذة والالم العقليين يحصل الفرق
بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية
فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الالمين **قوله** وتحقيق

ذكر ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك وتحقيق هذا التعريف ذكرته في حواشي
شرح المواقف فليطلب ثمة واعلم ان المصنف اقتفى اثر السكاكي في التقسيم وايراد الامثلة على اصل
الفن ستعرف ان الامثلة على ما فرضها فالعهدة في ايراد مثال هنه التحقيقا عليهما لا على الشرح قوله
فكادراك القوة الغضبية والشهوية القوة الغضبية هي مبدا الاقدام على الاهوال والشوق الى التسلط
والترفع والقوة الشهوية هي مبدا جذب المنافع وطلب الملاذ من الماكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات
قوله لكيفية الذي يتمثال لما هو خير وكمال عند القوة الشهوية لا ادراكه كما يتوهم من ظاهره قوله وهي ادراكها تها
المجردات العقلية المجردات مفعول الادراك والعقلية بالرفع صفة ادراكها قوله فالمراد المعنى الذي الخ
نقل عنه ان هذا اذا كان وجه الشبه خارجا اما اذا كان داخلا وتمام ماهية الشيء فلا ينبغي ان
يشترط هذا العبد اعني زيادة الاختصاص قوله والضمير لليالي او للنجوم اراد بالليالي الليالي المستفادة
من رب الدالة على التكثير والبعد المذكورة في البيت السابق والاضافة في دجاها على تقدير ارجاع الضمير الى
النجوم لادنى التلبس وهو كون النجوم بينها هذا ورايت في نسخة مصححة من نسخ مقروة على الشيخ بعد قوله
او للنجوم هكذا والرواية الصحيحة دجاها والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ماكان فيه وداع
موحش كالثقيل تقذى به العين وتابى حديثه الاسماع الصدود الاعراض والباقية للملابسة وضمير
فيه لليل او الفراق ونفى وجود الوداع فيه مع ان مساق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة
الايحاش بناء على ان وجود الوداع يستدعي سابقة التلاقي فيخف به المقتضي لعدم ذلك التلاقي وعناصله موجب
لزيادة الملال وموحش بالجر اي مورث وحشة صفة ليل كالثقيل اي كالرجل الثقيل تقذى به العين اي
تكون ذا وسخ بمجرد رؤيته وتابى اي تمتنع ولا تقبل الاسماع حديثه الصادر عنه قوله ولزم بطريق عكس الخ
هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعله السكاكي لما فيه من تقليل الاصول ومن جعل
تشبيه السنة بالنور اصلا وتفريع تشبيه البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشيخ في بحث الاستعارة من ان
الظلمة اصل والنور طار عليه قوله بين الدجى صفة للنجوم لا ظرف لاشترك الخ وانما ظرفه قوله في كونه قوله
وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب لا بمعنى القلب في هذا المصراع لاحتمال ان يكون في المصراع
الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما تظهر في القلب الثاني كما بينه قوله حتى كان
البدعة هي التي تلمع من بينها لا يخفى ما في اسناد اللمعان الى البدعة التي هي كالظلمة من الركاكة وقيل لا يبعد في

الطرفين

الطرفين الى معنى الاشراق بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداع مبتدا خبره بينهن والجملة
صفة للسنن لان الظاهر حينئذ لاحت قوله ونحو ذلك مما يفيد الكلام مثل ان يكون في الكلام وجوه
من الاعراب بعضها مؤدية الى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه المؤدي كان
تعليلا للنحو مصلحا وان حمل على الجميع كان تكثيرا له مفسدا قوله في كونه كرباسا او ثوبا او قطنا
فيه نشر على ترتيب اللف وقد يعترض على كونه من القطن فصلا بانه ليس ما والكرباس اذ يصدق
عليهما الابسيج بعد اجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان فصلا لجنس بعيد
قوله حصول الجسم في مكان الخ الصواب ان يقول حصول الغير في حيز بعد حصوله في حيز آخر لانه
للجوهر المفرد متحيز عندهم وليس بمتمكن والحيز عموم والحق التعميم المذكور اللهم الا ان يريد تعريف
حركة الجسم لا تعريف مطلقها قوله نظرا لان المقدار الخ ان قلت فليعطف على الكيفيات حتى
لا يلزم كونها منها قلت سوق على تفصيل الكيفيات الى ما يدرك بالمحسوس نوعا نوعا حيث قيل بالبصر
او بالسمع الخ يابى خروج شيء من المذكورات في خلال التفصيل عن تلك الانواع قوله وكالاستقامة
والانحنا والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل الاستقامة والانحنا بمعنى الخط بحسب العرف
حيث قال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فيعانه بحسب الحقيقة
ايضا فان للكرة المجوفة سطحا مقعرا ومحدبا مع انه لا خط فيها بالفعل لعدم تناهي سطحه
وضعا قوله كما في اوتار الاغاني الممتدة الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى الغناء وهو بحسب
متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات النفخ كالبوق
ونحوه قوله اصولها تسعة الحرافة والمرارة الخ الطعم لابد له من فاعل فهو الحرارة والبرودة
او الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو الكثيف او اللطيف والمتوسط بينهما واذا
اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان
فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة
والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل
حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة
وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق

ان مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه اخر لا يحتمل المقام ذكرها **قوله** والعفوصة والقبض الفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض بان الاختلاف فيهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين **قوله** والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد تقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزائه فلا يتحلل منها ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ما هو المختار **قوله** من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات اما انها تفرق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتئام بين بسائطها شديدا في الغاية ينفعل اللطيف منه فيتبادر الى الصعود الالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم منه تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فبمعنى ان الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسبت اليها كما تنسب الافعال الى معداتها **قوله** والبرودة من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء البرودة تجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا هو الظاهر فتامل **قوله** وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليستا من الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك **قوله** كالبلة والجفاف قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب ان البلة وكذا الرطوبة قد تطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا ولا ينافي هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو المراد مما ذكره المحشي ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر ذكره في تعريفه في حواشي المطالع بان الوصف بالجريان يمنع الحمل على الكيفية **قوله** واللطافة المشهور ان اللطافة

التي تعد

التي تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة **قوله** على استعمال موضوعات ما المراد بالموضوعات الآلات يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال **قوله** وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها كما ان يبني تفسير الغضب على المسامحة والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدؤ تلك الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى **قوله** كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب المفهوم من كلامه انه من الاعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان الاوصاف اعتبارية نسبية لان النسب والاضافة باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري **قوله** كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا متقررا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس **قوله** فكاتصافه بشيء تصوري وهمي محض مثال للاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين **قوله** وبهذا يشعر لفظ المفتاح اي بعموم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا **قوله** وفيه نظر كما ستعرفه اي في هذا التقسيم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي الخ وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة التئاما بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى تصير تلك الكثرة بالاعتبار كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال ولكنها اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة **قوله** والمتعدد الذي تركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال للتركيب الحقيقي في الحسي

المحض قوله [illegible] الواقع في الفتاح على الاعتباري [illegible] والنسبي على الاعتباري [illegible] وبين اعتباري [illegible]

والعقلي نحو قد يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجرده وبدن مادي
فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي الذي يتوهم الشارح قوله والحسي طرفاه
حسيان لا يخفى ان وجه الشبه الحسي طرفاه حسيان لا غير فهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين
جار في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجريان فلان
تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يقوم به
واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس به فلا يصدق على المجموع وجه
الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يقوم به الحسي ولا
على المجموع لان وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون
الا معقولا قوله سواء كانا تمامه حسيا او متعددا او مختلفا فمعنى قوله والحسي ان وجه الشبه الحسي سواء
كان معتبرا كلا او بعضا جزءا فيدخل فيه جزء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه تشبيه فلا يدخل
فيه فافهم قوله لا اجساما او قائما اي لا المعاني ولا المجردات فالحصر صار في نقض بالجوهر الفرد قوله
ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الظرفان اعني قوله بالوجه العقلي
وقوله بالوجه الحسي في موضع الحال اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي قوله تقرير
السؤال الخ يريد ان تقرير السؤال بقياس منفصل الشارح مركب من قياسين اولهما من الشكل الاول
مولف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى
هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي المطلوب وهو ان لا شيء من وجه الشبه بحسي
قوله هو ان يكون غير عقلي اظهار الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق قوله لكن يجوز
كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثنا عشر قسما فبكون الشبه واحدا حسيا سقط ثلاثة لكونه
الطرفين عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وعكسه وبكونه مركبا حسيا سقط ثلاثة
اخرى وبكونه المتعدد حسيا سقط ثلاثة اخرى وبكونه مختلفا سقط ثلاثة اخرى قوله وفيه
تسامح لان الخفا ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي ومثل هذا التسامح موجود في طيب الرائحة ولذة
الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته فالوجه ان يحمل الخفا بمعنى الخفي
وان يحمل اضافة الطيب الى الرائحة من اضافة الصفة الى الموصوف اي الرائحة الطيبة وكذا الكلام

في لذة

في لذة الطعم بل الحق انه لا احتياج الى التوجيه المذكور في الخفا ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفا هنا
ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله قوله والجرة على وزن الجرعة وقد تترك همزته فيقال الجرة مثل كرة
كما قال للمراة مرة قوله ويقال الجز الرحل الخ في بعض النسخ يقال بلا واو والاولى ان يقال وجزء
لظهور الارتباط قوله مختصة بذوات الانفس اي الانفس الناطقة بقرينة اخر كلامه وكلا
فلا اسد نفسه حوانية قوله واذا قلت للرجل القليل المعاني بالعين المهملة جمع معنى على انه مصدر
ميمي بمعنى العنا بالفتح وهو النفع قوله فبالعلم يوصل الى الحق الخ اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم
ليس بضروري الايصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما مر بالدلالة على ما يوصل لكن فسر بالدلالة الموصلة مبالغة
في مدح شان العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري الايصال الى العمل لكن ضروري الايصال
الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتامل قوله وفي وحدة بعض الامثلة تسامح الخ
جوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد
ههنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى اخر جعل تابعا وتتمة له وكم بين التقييد والتركيب
فتامل قوله وبيانه ذكر ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم منا في اول الفن الا انه يجوز ان يراد بالعلم
المشبه بالحياة الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر قوله ويقرب من هذا ما يقال
ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملك كذلك قوله يعني ان لا يكون الخ قيل عليه عدم
كون الشيء منتزعا من عدة اشيا هي مادة له واجزا لا ينافي انتزاعه من عدة اشيا وهي طرفاه وهذا
مدفوع بما سيحققه الفاضل المحشي في بحث الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه من ان الانتزاع من
عدة امور مطلقا يستلزم تركيب المنتزع وان الشارح صرح بذلك قوله محل نظر هذا هو النظر الذي اشار
اليه في مفتتح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى
جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشيا المختلفة وقسم ينتزع من
الاوصاف المختلفة لشيء واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة
ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصافا الخ ولا فساد فيه فليفهم قوله احيحة بن الجلاح احيحة
بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجلاح بالجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة قوله
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى الكاف في مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد انه

الضاف الثريا بشابهة العنقود ارحلي لاخفافيه ولوكان قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود ملاحيه لكان اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه منها انه خبر مبتدا اي هذا التشبيه كما ترى ظاهر ظهور المحسوس من المشاهد لاخفا فيه ومنها انه حال من الثريا بجعلها في حكم المنكر او بجعل الصفة في حكم المعرف اي الثريا كالثريا التي ترى كونها على ذلك الوصف واقعها انه في موضع المصدر اي ظهر ظهورا مثل ما تراه قوله وقد جا بتشديد اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم اهو لغة فيه ام ضرورة وقال شارحه الدينوري وليس بفصيح قوله اي تفتح نوره النور بفتح النون الزهر قوله فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا لاما ذكره الشيخ بلله بلغوا ذكر الكيفية واراد مجموع مقدار الثريا والعنقود بمجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود قوله وسيجي ان المفرد قد يكون مقيدا الخ دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا مركب لا مفرد قوله كان مثار النقع الخ المثار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى النقع من اضافة الصفة الى الموصوف اي النقع المثار قوله فقد اخل بكثير من اللطايف المرادة من اللطايف ما سنذكره من المعاني المختلفة وسر اخلال الماضي بها ان تلك المعاني انما تفهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن للتهاوي حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما تستفاد من صيغة المضارع الدالة على الحال واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر هو التشبيه بليل تهاوى كواكبه في الزمان الماضي بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر لك تفسير الفاضل المحشي في شرح المفتاح تهاوى كواكبه اي تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تهاوى ماضيا كما لا يخفى قوله بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد اليا واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود قوله من جانب قيل قوله متعلق بكل واحد من الليل والنقع ولو كان تشبيه النقع الذي هو من جانب متعلق بالليل الذي هو من جانب لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب متعلق بقوله تشبيه اي ليس مقصود الشاعر اعتبار هذا التشبيه من جانب واعتبار ذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتامل قوله في حكم الصلة للمصدر قال في حكم لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها صلة للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني المصدر كما قوله فهو تقسيم العجاجة النقع سل السيف اي اخرج والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف ورسب من رسب الشي في الماء رسوبا اي سفل وجعله من رسب السيف اي مضى في الضربة لا يلايم قوله يعلوا وقوله

والارتفاع

والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ رسوا من رسا قدامهم في الحرب اي ثبت والاول اظهر واحتدام الحرب اشتداده كما يقال احتدم النار بمعنى التهب واحتدم صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر قوله بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة اي تعلق المقارنة والمصاحبة لانه ينسحب عليه حكم الاثارة كما ينسحب على بكر في المثال المذكور حكم الضرب قوله ما يجي في الهيئات ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه يجي في الهيئة لا انه نفسها مع ان المراد كما صرح به الشيخ ودل عليه بيان المعنى الموصلي في الموضعين هو الهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال الحيوان يجي في الانسان اي يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغيير عبارة الشيخ فانها تفيد بان حال التشبيه ويجي ضمير يجي فيها عايد الى التشبيه لا الى وجهه فيفهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلا شايبة تعسف قوله احدهما ان يقترن بالحركة غيرها والضمير في غيرها عايد الى الحركة فبقي المبتدا اعني احدهما بلا عايد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اي ان يقترن فيه وهذا بالحركة غيره او يقال اللام في الحركة عوض عن المضاف اليه اي بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه وهذا ايضا انما لزم من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عايد الى المبتدا بلا احتياج الى تكلف لكن لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية في قول الشيخ ان يقترن بغيرها باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذي هو عبارة عن وجه الشبه وان يقدر مضاف في عبارة المص اي ذو ان يقترن على ان الرضا فيه لادنى ملابسة بالحركة لكن لا يوجد في الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا جعلنا معناه انه يشتمل على صنفين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد صفة للهيئات ولا حاجة ايضا الى اعتبار الرابط في كلام المص لان الخبر عين المبتدا فتامل قوله اعلم ان مما يزداد به التشبيه رقة وسحرا انه يجي في الهيئات الخ لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه الزم في عبارة المص بل عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزداد بها التشبيه رقة هذه الحال وهي المجي المذكور قوله والثاني ان يجرد هيئة الحركة اعادة لفظ الهيئة اعني عن ذكر ضمير عايد الى المبتدا الاتحادها مع المبتدا قوله والشمس كالمراة في كف الاشل لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش اذ في كفه تودي المراة الهيئة المقصودة قوله مع تقوم الاشارة من وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع توجهه وهو حال من الحركة اي كانت زمان توجهه قوله يقال بدا له اذا ندم ومصدره بدود يقال بدا له وقوله والمعنى ظهر له راي غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الراي

المعلوم بدلالة المقام **قوله** فان الشمس اذا احد الانسان النظر تعليل لمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمراة
فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها يعلم جرمها الخ **قوله** بحذف الهمزة اي كان يقلبت
الهمزة ياء ثم فعل به ما فعل بقاض **قوله** فانطبا كاملا مرة وانفراجا اخرى الفا للسببية كانه جواب لسائل
عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل يعني ان التعليل كما صرح به الشيخ في دلايل الاعجاز ثم الانطباق
والانفتاح الحقيقي للسحاب الذي تخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فتلتئم اجزاؤه
ولعل انفتاح البرق ظهوره منه خلال السحاب منتشرا ضوؤه وانطباقه انضمام اجزائه بحيث يضمحل عن
الابصار بالكلية **قوله** ومن لطايف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان ضمير حفت اي احيطت
راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان جمع قينة وهي الجارية مغنية كانت ام
لا وبعض الناس يظن القينة المغنية وليس كذلك وقوله تلحفت اي تغطت حال من القيان ووصف
له ان جعلت اللام فيه للعهد الذهني وفي ابيات تلحفت على تشبيها الى اخضرار السرو بتمامه فان الحلة
ما تستر المراة من راسها الى قدميها وخضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه بحذف الجار
وايصال الفعل اي بخضر الحرير وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف قامته
وحسن طوله والفا في فكانها للتعقيب والترتيب يعني انه احصل تشبيه السرو بالقيان فتشبه الكناية
والواو في والريح يميلها للحال وتذكيرها مع ان الريح مونث سماعي كما في قوله تعالى ريح فيها عذاب اليم
تدمر كل شيء بامر ربها بناء على تاويلها بالمذكور كالهوي الهاب ويميلها حال من ضمير جا وجيء بتضمين
معنى الصيرورة والجل بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتدلة وان
كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروي لا يلزم رعايتها ومن وجوه لطايفه ما فيه من التفصيل
الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين حركة الذي للدنو والعناق وحركة الرجوع الى الاصل للافتراق وادى
ما يكون في الثانية من سرعة تاديه فايدة لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها
اسرع لا محالة من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدركه الخجل فيرتد
اسرع من حركته منهم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجاء كذا في الايضاح **قوله**
من جهة انه لا من جهة الانسان كانه اشارة الى دفع التناقض الظاهري بين قوله بحذف له وقوله
بحذفه **قوله** قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته الخ البيتين الاخطل والصفحة

الجانب

الجانب والمراد هاهنا اليد وقيل الخد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم
النوم من الفتور فان النوم ريح يقوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصلت
الى القلب نام والوهن الاسترخاء والبطوء والتمطي التمدد وفي تشبيه المصلوب الذي لا اثر للحياة
فيه بالمحب الذي يرتحل حبيبه وهو يمد صفحته لاجل توديعه لطافة لايمائه الى ان المحب في هذه
الحالة في حكم الاموات بل ان موانع الحياة فيه اكثر حيث جعله مشبها به **قوله** ثم لم يحملوها اي لم
يعملوا بما فيها فذكر الحمل بطريق المجمل على طريق المشاكلة ولانهم لما لم يعملوا بها كانهم لم يحملوها جعل حملهم
كلا حمل لعدم علمهم **قوله** وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان
الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واراد اللازم وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبه
يندفع ما يقال ان الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم وكذا في جانب المشبه وقد يجاب
ايضا بان المراد بقوله وكذا المشبه انه روعيت فيه هذه الامور لا انها عينها واجيب
ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين تحقيقا بل يجوز التنزيلي والتخييل فالجاهل هاهنا بالنسبة
الى الحمل والجهل نظر الى الذين حملوا التورية كذلك فلا اشكال **قوله** يقال ابرق العوم الخ ذكر جمال الدين
في شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اي اظهر لهم برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة
الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة الا ما ذكره
الشارح ولا نزاع فيه **قوله** فلما راوها اقشعت يقال اقشعت الريح السحاب فاقشعت اي صارت
ذا قشع كما يقال كب فاكب والهمزة هاهنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجيء افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع
قشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة الملك **قوله** وزيادة ترح الترح
ضد الفرح **قوله** فالبا في قوله باتصال ليست البا التي تدخل في المشبه به اي ليست الباء الصلة للتشبيه
بل للالة كما في كتبت بالقلم **قوله** فان قيل هذا يقتضي حاصل السؤال انه يلزم مما ذكرتم في البيت ان يكون
بعض التشبيهات المجتمعة التي من قبيل المتعددة تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع
اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد واراد بالواحد في قوله
تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد **قوله** زيد يصفو ويكدر الكدر
ضد الصفو ويابه طرب وكرم **قوله** وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين فيه

فيه نظر لانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل
من احداهما الى الاخرى كان ذكر زيدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخر امر وارد ثبوتهما
قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد
نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصلة فيهما وان لم يسم في الاصطلاح تشبيها
والمؤلف يريد التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا
التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فمرحبا بالوفاق وليت شعري
ان اي مقدمة من مقدماته صارت مندفعة بما اجاب قوله احدهما انه لا يجب فيهما ترتيب الظاهر
من كلامه وجوب الترتيب في كل تشبيه مركب وفيه تردد وعلى ان يقال حاصل الفرق الاول ان التشبيه
المتعدد لا يجب فيه ترتيب اصلا وفي المركب قد يجب فيكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد والله اعلم
قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح
وهو الباس في الاول والجود في الثاني والمضاف في الثالث لظهوره قوله اي نزه الذكر على الانثى قيل
ان الغراب يحنفه وقيل ليس له الا المطاهر و في كلام علي رضي الله عنه انه صح ما نقل انه لا سفاد في الطاوس
فليس اغرب من مطاعمة الغراب قوله من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه خلاصة الكلام ان تشبيه
الجبان بالاسد يؤخذ من تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين يشتركان في ان كلا منهما
ضد للاخر في هذه المناسبة بين الضدين متحدان فيشبه احد موصوفيهما بالاخر مرورا وتمليحا فقوله
ثم نزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد الوصفين عين الاخر حتى يحصل هناك معنى واحد يشترك بين
الموصوفين وقوله لاشتراك الضدين فيه توطئة لهذا التنزيل كذا في ~~شرحه للمفتاح~~ ولفظ ثم للتراخي في
الرتبة قوله بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرحه للمفتاح
وبالجملة التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتنبه قوله
وان قوله هو حاتم مثال للتمليح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال الاسد
بالاسد للتمليح وليس فيه التصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين
بعد ذكر ان التشبيه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح او تهكم وهو ما شبه بالاسد للجبان
وانه حاتم للبخيل ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول للتمليح فهم منه انه يجوز كون المثال الثاني له ان قلت

فلا يفهم

فلا يفهم منه تعين كون المثال الثاني للتهكم فما معنى قوله لا للتهكم قلت معناه لا للتهكم فقط كما في
المثال الاول قوله قال الامام المرزوقي الخ في نقل مقالته اشارة الى ان مقول المص بواسطة تمليح
او تهكم بلفظ او ليس لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد قوله اتاني من ابي انس وعيد
فسل لغيظة الضحاك جسمي البيت لشقيق بن سليك الاسدي سل على زنة المجهول اي ذاب والغيظ
الغضب الكامن وفي بعض النسخ تغيظ الضحاك فسل على زنة المعلوم بمعنى اذاب والضحاك
اسم ابي انس كذا ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية قتله فريدون الملك
اطلق على ابي انس تمليحا وهزؤا قوله كان للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها قوله لان الخبر في
المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى
للتشبيه للزوم تشبيه الشيء بنفسه قوله والحق انه قد يستعمل عند الظن الخ وقال الكوفيون
والزجاجي كان تجيء للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام
اي لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انه جواب
عن السؤال عن العلة مقدر واجيب بان المراد الظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه
كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيها لانه لها كالغيث وبانه يحتمل ان هشاما قد خلف
من يسد مسده فكانه لم يمت قوله اي في الكاف ونحوها يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما تقرر
في مثلك لا يبخل لان في الكلام مقدرا اي حاله وقصته العجيبة الشان المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير
وكذا المثل كشبه وشبه ثم نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة اي الحال
او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صحح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا راوه
اهلا للتسيير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله او كصيب من السماء الصيب فيعل من صاب
يصوب اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا قوله ولا بمفرد اخر يتحمل لتقديره مثل ان يقدر
كمثل ما او تقدر كنبات ما على ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحياة الدنيا لا تشبه بذات
النبات قوله من انصاري الى الله الاية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع
الناصر نصر كصاحب وصحب على قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ قال
الفاضل المحشي في شرح المفتاح معنى من انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة

في انصاري من اضافة احد المتشاركين الى الاخر فانه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون
معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله
اي نحن الذين ينصرون الله الا ان يقدر مضاف اي نحن انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت
يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين الى الاخر ومعناه نحن جند الله ننصرك
معه فاي ترجيح في الاضافة الاولى واي وجه للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت
وجه الترجيح والحصر ان ما ذكرته يقتضي صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله حتى يلائم التشبيه مع انه صرف قبل الضرورة والثاني في قوله
تعالى نحن انصار الله وفيما ذكره ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر
فهو الحمل على الاضافي اعني بالنسبة الى بقاء الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما فتامل
قوله والزمان مقدر اي اتيك خفوق النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابي علي الفارسي
ان المصادر تقع في الازمان فتجعل لسعة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف والخفوق الغيبوبة
قوله فان الابن ح لا تكون نظيرا لان المشبه به ح يكون مذكورا لا مقدرا قوله ويستلزمه قولهم
نحن انصار الله المراد بالاستلزام الانتقال من ذكر القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي قوله اذ
حواري الرجل صفيه وخلاصته من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى عليه السلام قصارين
يحورون الثياب اي يبيضونها ويقال هو خلصاني وهم خلصاني اي خالصي يستوي فيه الواحد والجمع
والخلص كالجذر مثل الخلصان قوله واضرب لهم مثل الحياة الدنيا الاية اي بين لهم وصف ما يشبه الحياة
في الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها وصفتها الغريبة قوله فلا ينبغي ان يعرج عليه يقال عرج على المنزل
تعريجا اذا حبس مطيته عليه والتعريج على الشيء الاقامة عليه قوله قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه
الضماير وجها الخ فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة عن الصيب وما بعده لا يصح مشبها بها
بل المشبه بها الصورة المنتزعة عن ذوي الصيب معه فتقدير ذوي ضروري ويمكن دفعه فتدبر قوله
وما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع
اي في ان ما يلي الكاف ليس مشبها به وانما كان بينا في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما
لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحياة بالماء وايضا يقدر هناك مضاف اي كمثل ماء بقرينة ذكره في المشبه به

والواو في قوله

والواو في قوله واهلها بها حالية واهلها مبتدا وبها خبرها ويوم حلوها ظرف لهذا الخبر وبلاقع
خبر مبتدا محذوف اي وهي بلاقع والبلاقع جمع بلقع وبلقعة وهي الارض القفر التي لا شيء بها
وفي الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع وغدوا ظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز
ان يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن غير الحدث وهذه الجملة الثانية ايضا حال من
الديار والعامل فيها معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور
وما المال والاهلون الا وديعة ولا بد يوما ان ترد الودايع وما المرء الا كالشهاب وضوئه
يحول رمادا بعد اذ هو ساطع قوله وفي كون الفعل منبئا عن التشبيه نظر الخ يمكن ان يقال
لا يستفيد الحمل من الفعل انباء ذكر الفعل عن التشبيه ابتداء ككون زيد واسد منصوبين لا يوجب الحمل
كما في علمت زيدا اسدا فتامل قوله ولو قيل انه ينبي عن حاله التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب
ان قلت فليحمل كلام المص على حذف المضاف اي ينبي عن حاله قلت لا يتم التقريب ح بل يكون المناسب
ح ان يذكر هذا الكلام في بحث احوال التشبيه فتامل قوله والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه
لما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتنائه على اركان اربعة وجب ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي
هو كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان
امر المحكوم عليه قوله فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال فيه اشارة الى ان جواب
الشرط محذوف اقيم سببه مقامه قوله ومقدارها اذا علم مقدارها المشبه به دون المشبه وانما
ترك لظهوره مما ذكره اولا قوله مرفوع معطوف على بيان امكانه لا مجرور معطوف على نفس امكانه
اذ لا معنى له قوله وتقوية شانه الضمير في شانه راجع الى المشبه والشان بمعنى الحال فتقوية
شانه بمعنى تقوية حاله قوله من لا يحصل من سعيه على طائل الطائل الفائدة يقال هذا امر لا طائل
فيه اي لا غنا ولا مزية وعلى يحتمل ان يكون زائدة كما في قوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما
على من يتكل فطائل فاعل يحصل ويحتمل ان لا تكون زائدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول
كما هو الظاهر ويتضمن يحصل معنى يطلع قوله لتقدم المحسوسات وفرط الف النفس بها لان النفس
في مبدا الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها الجزئيات بواسطة الالات وتنبهها لما بينها
من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هي العقليات قوله ما يجده في قوله

ويوم كظل الرمح الخ البيت لشبرمة ابن الطفيل او لابن الطثرية وبعده لذة غدوة حتى اروح وصحبتي
عصاة على الناهين شم المناخر ۔ كان اباريق الشمول عشية ۔ اوز باعلى الطف عوج الحناجر ۔
المراد بدم الزق الخمر وعنا حال منه اي تناولنا دم الزق صادرا عنا ولهو متعلق بقصر والمزاهر
جمع مزهر وهو العود الذي يضرب به ويقال بالفارسية جاربازه واصطكاكها ضرب بعضها
ببعض وفي الصحاح اصطفاق بدل اصطكاك وهو الضرب الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين
صلاة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون تكون معرفة كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح نقيض
الغدو والصحب جمع صاحب مثل فرهد وفاره والشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة
الانف مع استواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف وشم الانف كناية عن
الرفعة والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاوز بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاي
المعجمة البط وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفة
والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهي الحلقوم ومثلها الحنجور شبه اواني الخمر وقد رفعت
واميلت بطونها اجتمعت عشية على الطف معوجة الحناجر قوله ظللنا عند باب ابي نعيم
ظللنا دخلنا في النهار والسالفة ناحية مقدم العنق قوله من انشاد قوله اذا هم
القى بين عينيه عزمه الخ البيت لسعد بن ناشب مطلع القصيدة ۔ ساغسل عني العار بالسيف جالبا
على قضاء الله ما كان جالبا ۔ فلم يستشر في رايه غير نفسه ولم يرض الا قائم السيف صاحبا ۔ المراد بالعزم
المعزوم ونكب بمعنى تنكب اي انحرف وانقاب جانبا اما على الظرفية اي في جانب او على الحالية اي متجنبا
اعرف واشهر لا على الاطلاق بل يكفي ان يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات
وقلما يوجد وصف يعم اشتهاره كل الناس قوله نقلا للامتناع وقوع المشبه به قوله نقلا مفعول له لابرازه وقوله
لامتناع مفعول به لنقلا واللام دعامة وليستطرف تعليل لنقل الامتناع قوله عند حضور المشبه حيث
لان الاستطراف الناشي من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج لا نقل فيه لصورة النار الى
كبريت الوقيد اصلا لانه لا يحصل التحديد للاجتماع فلا وجه لذكره قوله اي ليستطرف استطراف النوادر رده
الفاضل المحشي في شرح المفتاح بانه ليس بحسب لفظ المفتاح في قوله يستطرف تقييد لكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق
لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ما ذكر لان الاستطراف لا يخلو عن بشاعة وفيه نظر لان العلة

يحتمل

يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل الاشارة الى نفس يستطرف ما التفصيل الذي ذكره مثال الاول قوله فقيل
معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول فيحذف مضاف اي من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا
التوجيه مقحم بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه باستلزامه ان يكون مقحم المشبه
به في التشبيه يستظهر فيما اعرف بوجه التشبيه او اقوى فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اقوى
حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان البحر المذكور ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى
فيها من الفحم فيه جمر وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله المثل ما ذكر لانه في كل
معرض الاستطراف داخل فحينئذ لم يصح الرافع جزء الانتفاء كون المشبه به اعرف واخص واقوى كذا
ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله وح لا يبعد ان يكون الخ يعني لما لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان
يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى بها كليا الا انه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون
مراد السكاكي الخ يعني هيهنا شي وهو ان المفهوم من قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين والتشويه والاستطراف
ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان والاستقباح ان يكون المراد بجهة التشبيه وهي الغرض منه هو الاستحسان
مثلا مع ان الغرض نفس التزيين مثلا والفرق ظاهر فتامل قوله وجه مجدور وسلحة جامدة الخ المجدور
ما عليه آثار الجدري والسلحة النبرات تنقرها المناقير والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع
ديك وفي لفظ قد اشعار بان اثر النقر باق في السلحة بعد لانه يزول بالزمان وانما اشعر
بقربه لانه للتقريب قوله ولازوردية الواو بمعنى رب ولازورد بالزاي المعجمة الخالص الصدق لون
التي اشربت صورة الشين لا تستعمل في كلام العرب قوله يحوزان يريد بها الخ ويحتمل ان
تبقى الواو على حقيقتها وح تكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما دل في الاول قوله ضعفي
اي ضعفت تلك العلامات من جملتها واختفت بسببها فالضمير للازوردية قوله لمشاهدة عناق
العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة قوله غض برق الغض الطرف وبرف بالفاء
من رف لونه اي برق وتلالا قال الشاعر ۔ ابريك هل ضمت الكتاب ريا ۔ قبل الصبح او قبلت فاها ۔
وهل رفت عليك قرون ريا ۔ رفيف الاقحوانة في نداها ۔ قوله كنسبة الجايع حكي ان قاضي سجستان
دخل على الصاحب بن عباد فوجد الصاحب متفننا فاخذ يمدحه حتى قال وعلم يعرف بالشتري
واشار الى ندمائه بان يتموا فاستطرف كل منهم حتى انتهت النوبة الى شريف في السن فقال اشهى الى النفس

من الخبز فامر الصاحب بان يقدم له مائدة قوله وهذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال
المراد بالتناقض في الجملة ولو في الاعرفية او الاغلبية لا التناقض في وجه الشبه فقط نعم يرد
ان يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال
حقيقة وهو ظاهر قوله في مثل ما في الكاس عيني تسكب فان قلت قوله في مثل يدل على التشبيه
وقوله تشابه يدل على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله في مثل التشبيه كما لا يخفى على المتامل
قوله ام من عبرتي قيل يقدر عندهم ان العطف بام يقتضي العلم بثبوت احد المتساويين وان
يطلب التعيين اذ الشاربة اما الخمر او العبرة او تعيين ان المشروب من العبرة او الخمر وظاهر
البيت لا يفيد فالوجه ان يقول المصراع الاول اي من الخمر التي اسيلت بها العقول ام من عبرتي
اشرب او المصراع الثاني اي ام اسيلت بعبرتي التي اشرب والاقرب ان المعادلة باعتبار
اقامة الملزوم مقام اللازم لان المشروب اذا كان عبرتي كان الميل به ايضا هي ونظيره قوله تعالى
افلا تبصرون ام انا خير فان الاصل ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له
انت خير كانوا عنده بصراء كذا بسيبويه قوله يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به ممكن غير
انه يجوز العكس كما قال الشيخ فمتى اريد شيء من ذلك لم يستقم اي العكس بقرينة ذكره عقيب قوله
فان العكس يستقيم في التشبيه الا ترى الى قول الشيخ لانه اريد في ذلك فان قلت كيف يجوز
ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الاتمية قلت مراده لا يستقيم العكس على
الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل ادعاء يتعين العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك
فانه قد وقع للشريف ههنا ذهول انتهى وقد يوجه حمل الشريف كلام الشيخ على ما ذكره بان
مساق كلامه على الاشارة الى حكمي التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان لا يتعرض لنوعي
التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة في وصف مقصودة في الثاني
دون الاول فليس مقتضى التشابه تعيين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصد
المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعينهما ضرورة وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره
ذلك الفاضل قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة غير جملة القول هذا انما يوجد في بعض النسخ وانما
لم يذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يوتى فيه بالتشبيه لانه اقل

الاغراض المذكورة وجود الجما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد الخ قوله
او جمع وصفين قيل الظاهر انه عطف على الصورة وقوله على وجه يتعلق بالجمع السابق ويحتمل
ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون اشارة الى الحكم بالتشابه بين الهيئتين وقيل
الجمع الاول الى ما هو احسن اعني تركيب التشبيه الى الحكم بالتشابه والثاني الى ما هو غير الاحسن
فقوله على وجه يتعلق بالجمع الثاني والظاهر ان في الاصل حالا من ضمير صدره الراجع الى الوجه
قوله فان العكس يستقيم في التشبيه اي يستقيم في التشبيه الواقع في باب التشابه من غير
ان يعد تشبيها مقلوبا والظاهر ان التعليل المذكور لا يفهم من الشرطية المذكورة يعني انه لا اقتصار
على الجمع المذكور اذ لم يقصد المبالغة او الحاق الناقص بالكامل اذا اريد شيء من ذلك على الحكم
بالتشابه لتنافي لازميهما لان الثاني يقتضي جواز العكس من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والاول
يقتضي عدم الجواز بقي فيه بحث وهو انه لا قصد الى المبالغة في بيان الامكان والحال والمقدار
بل في التزيين والتشويه ايضا من غير استقامة العكس قوله فان المشبه وهو الشمس
غير مقيد فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما
تلاحظ في وجه التشبيه فلا يعتبر قيدا للمشبه فتدبر قوله موتلفة متفرقة في اديم السماء الخ
المؤتلفة المتلالاة وادم السماء وجهها وزرقتها الصافية نصب على المصدرية قوله والمشتري قدامه
جملة اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان وفي شاهق الرفعة اي محل عالي الرفعة من قبيل جد جده
حال من الضمير المستتر في قدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعته في المنظر
بان يكون مثلا في الصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق والا فالمريخ في الفلك السادس
والمشتري في الخامس وقد اسرجت صفة لمنصرف قال الفرا تسكين الميم في سمعه وسمع من كلام
المولدين والاصل الفتح قوله فانه لو قيل المريخ كالمنصرف الخ يعني ان تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة
وان صح باعتبار الهيئة الناشئة من حصول شيء احمر اللون خلف شيء ابيض اللون مثلا لا بينهما
مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمنصرف لا يصح قوله وهو القول الفحل والمذهب الجزل اراد
بالفحل القوي وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك قوله وكذا تشبيه الشاة الجبلي لم يقل
الجبلية لان التاء في الشاة للوحدة لا للتانيث وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة قوله

زهر الربى الربى جمع ربوة وهو ما ارتفع من الارض والظاهر في قوله فنقصت باخضرارها ان حمل
الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة قوله ولا يخلو هذا عن تسامح لان قوله مقمر بتقدير
ليل مقمر كما صرح به فقيد تعدده وشائبة تركيبه وجوابه ان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد كما سبق
ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشيا والمشبه به ههنا لا يتعين ان يكون كذلك قوله
وايضا تقسيم اخر للتشبيه لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة بان يقال واما
تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له قوله رطبا بعضها ويابسا
بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان فلا بد ان الحال
يجب ان تكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة
فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل وبقا
رافعه ولا يجوزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها
معنى وهو يجوز ترك تانيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى بعض اخر والاظهر
ان يقال انه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد من بني سدوس واما المرقش الاصغر فهو
من بني سعد قوله فتشبيه التسوية سمي به لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر في التشبيه قوله فتشبيه الجمع
سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به وان كان المشبهان على التفاوت قوله اغيد
مجدول فكان الوشاح الغيد النعومة يقال امراة غيدا وغادة ايضا اي ناعمة بينة الغيد والاغيد
الوسنان المايل العنق والوشاح ينسج من اديم عريضا بالجوهر تشده المراة بين عاتقها وكشحها
يقال وشاح ووشاح واشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة
قوله كانما تبسم عن لولو منضد تبسم معنى تكشف فعداه بعن قوله يفتر عن لولو رطب يقال افتر عن
اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه واللولو الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطلع من الكم
وهو نور ابيض ينشق عنه الكفرى وحبب الما النفاخات التي تعلوه قوله اني بالامس باد الخ
عللته بالشي الهاه به كما يعلل الصبي بشي من الطعام والبرود بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا
وبرد الشباب بضم البا من قبيل لجين الما اي الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب في الطراوة والنضارة
وقيل هو بفتح البا بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة والاول اظهر والثاني امتن

وفي بعض

وفي بعض النسخ الافان جمع افنية جمع فنا الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب بالاماني وهي
جمع امنية وعهد الصبي زمانه والدنا جمع دن وصفوها خالصها والقيان جمع قينة وهي الامة كما سبق
قوله غير حقيقي اي حقيقي حسا وعقلا قوله ولا يقال ان فيه تمثيلا فقد اكتفى الشارح في التمثيل بان
لا يكون الوصف متحققا حسا ففي التمثيل اربعة مذاهب فما ذكره الزمخشري اعم من الكل قوله فنزماهي
ظاهر وجهه قوله ظاهر هو الحق وقوله فوجهه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد سبق
في بيت امرئ القيس كان قلوب الطير الخ ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسنا
الظهور الى الجمل مجازي وانما المراد ظهور وجهه مما ذكره مال المعنى لا توجيه التركيب فتدبر قوله مصمتة
الجوانب المصمت الذي لا جوف له قوله بنيها الكملة قال صاحب الكشاف ان جعل ما بعد هذه الا
القابا كان قوله الكملة تغليبا وان كان صفاة فلا اشكال وفيه نظر لان كونه القابا لا ينافي اتصافهم
بالكمال حتى يحمل الكملة على التغليب ولعله اراد احتمال التغليب وان كان ظاهر عبارته ياباه ونقل
بعضهم ان كلام ابن الحاجب في الامالي صريح في انها القاب قوله وهم ربيع الكامل الخ قيد الكامل
والوهاب بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ والفوارس بالجر على الاضافة لانهما لا يصلحان
للوصفية لعدم جواز حملهما على سابقهما قوله تكلمهم ان كنت اعلم تكلمهم على صيغة الحكاية والتكلم فقد
المراة ولدها قوله اي من المجمل فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصل فلا وجه
لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه اذ لا بد لذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف
المشعر بوجه الشبه على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين للمشعر باعتبار الحيثية كانه قيل
وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ايضا ما ذكر به وجه الشبه فلو ذكر الوصف
فيه للزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر البلغا قوله لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة اي لا يدل
عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص قوله فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الظاهر ان
فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يدرى اين طرفاها ولا دخل في ذلك للمفرغة
بل هي قيد المشبه به لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس المشبه به هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة
كما لا يخفى فتدبر قوله سيصبح العيس بي والليل عند فتى العيس بالسين المهملة فاعل يصبح
والليل معطوف عليه والبا في بي للتعدية ومعنى اصباح العيس والليل به عند الفتى ايصالهما اياه

وقت الصباح قوله كقولك فلان كثير اياديه لدي الخ مساق كلامه يشعر بان قوله كثير ايادي لدي صفة
لفلان وفيه نظر لان فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب السيد وغيره فكيف تقع
الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا توصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اي فلان
الذي كثير اياديه على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا
على موصول اخر ويقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز ان تعامل معاملة النكرات في الموصوفية
بالجمل كما عومل المعرف بلام العهد الذهني بذلك قوله قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الخ ولعل
في اختصاص التسامح بذلك ان وجه الشبه لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامور موجودة تستتبعه قوله
فجعل اوجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيه بحث لجواز ان يريد والحلاوة الكلية
لا الجزئية قوله وفساده بين لان جعلهم الخ يمكن ان يقال في قولك العلامة هو العلامة مثلا بان يراد بلفظ
مثلا دفع لهذا الملام لان غرضه ان الباعث امثال هذا التسامح وقولهم الخد يشبه الورد في الحمرة
المحسوسة من الامثال فتامل قوله والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي الخ وانما قال يشبه
لاحتمال انهم لم ينتهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد
والبياض مثلا امور محسوسة فلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وههنا بحث وهو
ان السكاكي جزم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست باعتبارية
اذ ليست هيئة غير متقررة فكيف يكون التسامح فيها من قبيل التسامح المذكور لا يقال المراد بالاعتباري
ما لا يكون موجودا في الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لانا
نقول فلا يكون كقول السكاكي وهذا التسامح لا يكون الخ ان تسامحهم بطريق القطع لا يكون الا في ذلك
فتدبر قوله ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به يعني اذا لوحظ المشبه وقيس على المشبه به فانه
ينتقل اليه كما اذا استدل بان هذا الشيء بماذا يشبه قوله ولذا قيل النظرة الاولى حمقاء اذ ربما
يستحسن القبيح ويستقبح به الحسن قوله وفلان لم يمعن النظر لم ينعم يقال امعن الفرس اذ
تباعد في العدو فالامعان مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي واما انعم فله معان كثيرة
والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري انه يقال انعم كذا اي زاد قوله مع غلبة حضور المشبه الخ
اعترض عليه بان جعل اولا ظهور وجه الشبه علة لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون

في المعنى

في المعنى علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه وجعل ثانيا غلبة حضور المشبه به عند حضور
المشبه علة لظهور وجه الشبه فبين كلاميه تدافع واجيب بان المراد مما ذكره اولا انه ينتقل من المشبه
به من حيث انه مشبه به اي التصديق بان ذلك الشيء مشبه بهذا الشيء فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا
التصديق وغلبة نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه
بحث لان ظهور المذكور علة لغلبة نفس الحضور حضور المشبه به اذ لا يمكن التصديق بعينه والاقرب
ان يقال الغلبة المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة لغلبة الحضور بقاء كما في العقل المستفاد مع
العقل بالملكة قوله ربما يقضي الرجل دهره اي يمضيه يقال قضيت الامر اي نفذته قوله الا انه فرع الطرفية
ومهما ينتقل البدل ان قلت فلم يعلل عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه علاوة بندور
حضور المشبه به قلت حملت ردينا البيت قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة باعلى
الشام والقناة الردينية والرمح الرديني زعموا انه منسوب الى امراة السمهري وتسمى ردينة وكانا يقومان
القناة بخط هجر والظاهر ان قوله والقناة الردينية والرمح الرديني ابتداء الكلام اي ويقال القناة الردينية
وقوله زعموا انه منسوب بيان لمعنى الرديني فمن فهم منه ان معنى الرديني رمح منسوب الى الاردن فقد وهم يدل
على ما ذكرنا قوله زعموا انه الخ كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل قوله ويعتبر الجميع كما مر من تشبيه
الثريا الخ فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهره وباطنه لا يطلع عليها احد حتى يتاتى ان يعتبر في التشبيه
قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ
منها شيء بل المراد ان جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق
فيما اذا اعتبر ثلاثة اوصاف من حيث الوجود وارادة هذا غير خفي على من له مسكة سيما اذا لوحظ
المقابلة بقوله ان تاخذ بعضا وتدع بعضا قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة قوله
التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل وعطف بيان وقوله عبارة خبر ان ولا يجوز ان يكون
التفصيل رفعا على الابتداء وصار خبره الجملة في البيان لقولنا الا ان قوله معناه ان معدوم وصفني
الخ الا بالا بعد وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل
من الكل وعطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول
المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام اختص بما عداها واما التخصيص بالمركب فبحسب اصطلاح النحاة

قوله لان المشبه به جهة التشبيه الاصل بين الطرفين الطرفية البته وظهور وجه الشبه وعدمه انما يستند [illegible] صح ع ع

كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الخبر من حواشي شرح المفتاح قوله ولا منسوجة على العناكب
قد ذكرنا في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي ببيوت العناكب لان العناكب باسرها لا منسوجة قوله
ومعنى بعدم الظهور الخ هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو تعليل لعدم الظهور اي لخفاء وجهه
في بادي الراي ودفع لتوهم ان هذا لا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف
يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب قوله ويخرجه عن الابتذال الظاهر ان اقتصاره على اخراجه
عن الابتذال ايماء الى عدم اخراجه عن القرب ويوميه قوله فيما بعد قريب مبتذل كثر حديث الحيا قد
اخرجه عن الابتذال الى الغرابة فمثاله قريب غريب لا بعيد غريب لان اسباب البعد المذكور فيما سبق
لا توجد ههنا كما لا يخفى على المتامل قوله الا بوجه ليس فيه حيا استثنا مفرغ من الحال تقديره
لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا ملتبسة بشي الا ملتبسة بوجه ليس فيه حيا قوله ان السحاب
لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاستها بما البذل العطا ومعنى البيت ان السحاب اذا
نظرت الى عطايا الممدوح فقاست تلك العطايا بما فيها من القطرات تعلم انها اكثر فتستحيي لذلك
وانما فصل هذا البيت بقوله ومثاله قول الاخر لان التصرف في قول ابي الطيب بامر عدمي وههنا
بامر وجودي قوله وهي تمر مر السحاب اي الجبال يوم القيمة قوله لها البدر اسحار وفيه هواجر الخ
الهواجر جمع هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر واصال جمع اصيل فاعل خضلت يعني ابتلت
وحصل لها النضارة قوله والشمس تنعس جملة حالية ونعاس الشمس تغيرها عند قربها
من الغروب كانها تضعف بكثرة السير والمراد انه هواجر الربيع تشبه الاصال في الطيب
واللطافة قوله هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين الخ لان ما ذكره معنى لطيف وتشتمل على
صنعة مراعاة النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهات الاخر فلا تخفى
برودتها اما الاول الذي للخلخالي فلانه لا معنى لتشبيه وجه الما بطلوع الورق الساقط
من الشجر وهو ظاهر مع فقدان تلك الصفة واما الثاني الذي للزوزني فلانه لا اختصاص
للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له اصل وعروق فلا وجه لاضافة الذهب الى
الاصيل ح ولا يخفى لطف ايراد النقد في قوله ان ينقد الذهب واللجين لان النقد تمييز
الجياد من الزيوف قوله فان المشبه به مذكور قطعا اعترض عليه بجواز زيد في جواب من

القايل

القايل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به
ولم تنحصر المراتب في الثمانية اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس تشبيها اذ لم يقصد بيان
اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا بالتاويل ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغا ولم
يرد مثله فيها قوله اوكسرها في الشجاعة قد سبق من الشارح ان الشجاعة عند الحكما مخصوصة
بذوات الانفس بحسب صدورها عن روية فالاصوب ان تبدل الشجاعة بالجراة قوله وكان زيدا
الاسد فيه مبالغة ليست في الكلام لايهام كان لفظ الاتحاد بين زيد والاسد والشك فيه
فالقول بان في لفظ كان افادة الشك الموهن امر التشبيه وهم قوله باعتبار متعلق بالاختلاف
الخ لا بالاشتراك ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار
فلا وجه الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل
مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير في النظم فليتامل قوله ثم اي الاعلى بعد هذه المراتب ينبغي
ان يتجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع كما يتضح
من تقريره قوله اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها
لا يكون عاما ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه واشهرها قوله والخلاف
لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل ان المراد
بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته له فحض دعوى انه هو فان فسر
الاستعارة باعطا اسم المشبه به للمشبه سوا ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا او نيه ولم يذكر
وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة شي لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور
استعارة ومن فسر الاستعارة باعطا اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوي الذكر
تحقيقا وتقديرا ونيه وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين ولم
يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها قوله وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا الخ اي ان لم يكن اسم
المشبه به خبرا عن المبتدا وفي حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه سياق الكلام فلا
يسمى استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر مثله في تلك الصفة مبالغة
في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح

معها ان ينتزع منه اسد آخر فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة ونسمي هذه البا تجريدية
وكذا كلمة من ما نعما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة
بالكناية او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية تصدق في كل منهما انه لم يكن اسم
المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق **قوله** على اختلاف المذهبين
اي في الاستعارة باحدهما المذهب المشهور المختار وهو وجوب اجرا اسم المشبه به على ما يدعى
استعارة له بطريق استعماله فيه وثانيهما المذهب المشار اليه بقوله ومن الناس من ذهب وهو
كفاية اجرائه عليه بطريق ابانته له **قوله** وانما التشبيه مكنون في الضمير ه ان قلت لم لا
يكون استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمر في النفس عنده قلت لانعدام شرط عنده
وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به وهذا الخلاف ايضا لفظي فان من
اطلق الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به وهذا الخلاف ايضا لفظي
فاذا طلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها لا على وجه التجريد والاستعارة
وعن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومن قيده لا **قوله** فان ابيت الا ان تطلق اي تمتنع
عن جميع الامور الا عن اطلاق اسم الاستعارة ومحصوله ان اردت اطلاقه عليه فلا يحسن
اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تناسي التشبيه والاداة ولو مقدرة تقتضي تذكره فيتنافيان
وانما نفي الحسن لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير **قوله** بان يكون اسم المشبه به
معرفة ستحقق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بالا يكون موصوفا
بصفة لا تلائم المشبه به اذ لو كانت موصوفة بها لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة
والنكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغا معرفة يشبه بها
موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به فتامل **قوله** وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم
المشبه به فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير
ملائمة ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق
انه لا يحسن فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية
ان المقصود من الكلام المبالغة في التشبيه والفردية المستفادة من النكرة اعني اسد في زيد

اسد

اسد كاسه في تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة
اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل في وجه التشبيه كان ابلغ وبالجملة اذا عرف
الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدقه على الموضوع والا لضاع التعريف فظاهر الحصول
المقصود بالتنكير ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث تعريف المسند وليس المراد هنا الاتحاد
كما في قولنا زيد القائم لظهور التغاير فتعين حمله على دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة المطلوبة
واما اذا نكر فظاهره دعوى حمل الاسد عليه انه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر
اداة التشبيه فات المبالغة **قوله** هذا اذا كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان مثلا
فالنقصان الحاصل من التشبيه بالمفرد فيتحقق بما فيهما من المبالغة لاشعارها فظ الاتحاد او
التشابه كما عرفت والحسن فيه تقدير كان بخلاف الكاف ونحوه كما صرح به الفاضل المحشي في
شرح المفتاح **قوله** قال الشاعر شمس الدين تالق في الخ تالق بضم القاف على انه مضارع حذف
احدى تائيه ولو كان ماضيا لقيل تالقت يقال تالق البرق اي لمع والواو في قوله والفراق غروبها
عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعني تالق ويحتمل ان يكون للتاكيد اللصوق والجملة صفة
شمس ولا يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود العوارض وانما ذكر
الكسوف مع ان الشايع في القمر الخسوف وان جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري
واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة العلق بنا على ان النور في الخسوف زائل فلا يحسن
استعماله في الحبيب **قوله** فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شيء من هذه الامثلة اذ ليس
لنا ابن يسكن الارض مثلا وانما ينفي الجواز لجواز ان لا يكون المشبه به موجودا كما في انياب الاغوال
مثلا والتشبيه بالامور المعدومة وان تضمن اعتبارا لطيفا الا انه خلاف الظاهر فاذا وجدت
الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم توجد يلاحظ
كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة
ومتضمن لفايدة ليست فيها الا انها ان وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه
والا فيترك ولا يعتبر تضمنه للفايدة **قوله** مما يحيل تقدير اداة التشبيه اي يمنع منعا قويا
فلا ينافيه قوله فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة بناء على دلالة استحالة تقدير الاداة

على استحالة اطلاق التشبيه عليه ودلالة قوله فيقرب الى على جوازه على ان الدلالة الاولى ممنوعة
كما في قولي فان تفق الانام البيت ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب
بالنظر الى الاصطلاح قوله كقوله رما اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد
الهزبر الاسد القوي والفريصة اللحمة بين الجنب والكتف لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع وجمعه
فريص وافراص وفرائص واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار
مدلول الكلام فقط على ما ينبئ عنه قوله لان تشبيهه اولا استحالة في بدر يسكن الارض ليس باعتبار
مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقعي وهو ان البدر لا يسكن الارض واما قول البحتري
وبدرا ضاء الارض البيت فهو مثل قولي اسد دم الاسد الهزبر خضابه من حيث انه مع كون الصفة
فيه لا تلائم المشبه به يحيل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم من الصفة اذ المستحيل عادة ان
ما يضيء شرقا وغربا يكون موضع واحد غير مستضيء به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف
بدر يسكن الارض فتامل قوله لان تشبيهه بجنس السبع المعروف الخ هذا بناء على الاعم الاغلب ولذا
قال الشاعر طلبنا كم في تشبيه صدها بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي والا فقد مر انه يجوز
في الجمع بين الشيئين في التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا يدفع
التناقض لانه جعل الممدوح فردا من جنس الاسد يدل مماثلته اياه والصفة المذكورة على
فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان
زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف ولهذا يلزم نصب القرينة المانعة عن ارادة المتعارف كما ذكره
في المفتاح فالمماثلة بغير المتعارف والفوقية على المتعارف فلا تناقض بقي فيه بحث وهو توهم
التناقض في السبع المذكور على الاغلب انما هو اذا جعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر للمبتدا المحذوف
في ابيات المتقدمة والظاهر عندي انها صفة للاسد لان تشبيه الممدوح بالاسد الخيالي الذي
صفته كذا وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تنكير اسد الاول وتعريف الثاني فكانه
قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس صفته ادم الاسد المعروف خضابه وهذا ظاهر
عند من له ذوق قوله ومثله قول البحتري وبدرا ضاء الارض غير الاسلوب حيث قال وقيل ولم يقل
وكقول البحتري نصا على مماثلته للبيت السابق لما فيها من نوع الخفاء كما تحقق من التدبر السابق واما

هنا

ههنا متعدد وقد يجي لازما وشرقا وغربا تمييز من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى ولهم
رزقهم فيها بكرة وعشيا اي دائما وموضع رحله منزله قوله اي التشبيه السادج اي الذي
لا استعارة فيه قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره المشرق والمغرب مع اسوداد موضع
الرحل منه فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين التنوير والاضاءة بان الثاني انما يوجد من
المضيء بذاته فلا يتحقق في القمر لانه بعيد عن المتعارف بل لان المواضع التي لا يصل اليها نور القمر من
الكهوف والمواضع الغائرة اكثر من ان يحصى والاول اظهر كما لا يخفى قوله انه يثبت من الممدوح
بدرا من قوله من الممدوح بيانية حال من البدر قدمت عليه او تجريدية والمعنى ارادة المبالغة في
التشبيه بالبدر الموصوف قوله فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت عن حديث دال على اوصاف زيد
وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا والثاني اقرب بحسب العرف والاستعمال قوله
وكان يمتنع دخول الكاف الخ كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر غير الكاف من اداة التشبيه
حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب قوله امرانا بنا في الجملة فيه بحث
لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت الحقيقي والوهمي فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر
غير مسلم وان اراد الحقيقي فقط فانقضا كان وحسبت ذلك الثبوت ممنوع لجواز ان يقال كان
الشقيق اعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد او القول بان دلالة كان وحسبت على الثبوت
الحقيقي معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح ولو علل امتناع
دخول كان مثلا في نحو اسد دم الهزبر خضابه بما علل به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان
التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او بغيرها يقتضي النقصان والاوصاف الكمال فيلزم التناقض
قوله وخلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسدا قيل مثل المصنف في الايضاح للشك بقولك كان زيد
منطلق ولخلاف الظاهر بقوله كان زيدا اسد وهذا اظهر لان الانطلاق ليس بمقطعي الثبوت لزيد
ولا قطعي الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد بخلاف الظاهر فلا يشك فيه
بل يجزم بخلافه ويحمل على التشبيه واما تمثيل الشارح ففيه خفاء واقول وجه ما ذكره الشارح من تمثيل الشك
في صورة المعرف ومخالفة الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة المعرف قوي التشبيه لا الاتحاد
ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه

٢ ممنوع لم لا يجوز ان يقال كان محمر الشقيق البيت الخ

زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر جدا غايته ان تلك المشابهة مما يشك فيها واما
في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا
لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره
الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المص في الايضاح بل المودى واحد والاختلاف
في التعبير **قوله** والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة اي النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة
التي كلامنا فيه ليست بثابتة في نفس الامر فدخوله كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول
اذ قد تقرر ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه **قوله** وايضا هذا الفن اذا تاملت
هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به
موصوفا بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة في هذا الدليل الى ملاحظة
لزوم القياس على المجهول او تغيير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان الذوق
السليم يشهد بان المقصود في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك المعنى والفرق بين
الدليلين بان الاول لم يكن متنا ولا لنحو علت والثاني متناول له غير ظاهر اذ لزوم احد الامرين
جار فيه   اي هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة الى توجيه
التركيب بانه حذف مبتدا وكلمة المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه **قوله** انما هي
بحث المجاز اذ به يتاتى اختلاف الطرق دون الحقيقة **قوله** لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة
وانما يكون بينهما حقيقة تقابل العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع
له عما من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز **قوله** فرع الدال على ما وضع
له في الجملة انما قال في الجملة لان الفرعية ليست بين ذاتي الدالين لاتحادهما بل بين الدلالتين
فان دلالة المجاز فرع لدلالة الحقيقة فان الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له
من حيث هما دالان لا مطلقا **قوله** والمطلق الى غيره اي ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر
منه ذلك تبادر المجاز في الاسناد من التقييد بالعقلي وبهذا يندفع ما يقال التقييد باللغوي
يوهم خروج الشرعي والعرفي والاطلاق يوهم دخول العقلي ففي كل منهما توهم خلاف المقصود فما وجه
ترجيح احدهما على الاخر على ان ايهام خروج امرين ربما يربو على ايهام دخول امر **قوله** والتا فيها للنقل

من الوصفية معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما
لغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا كان اسميته فرعا لوصفيته فشبه بالمونث لان المونث
فرع المذكر فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان
كثرة الشيء فرع تحقق اصله **قوله** يذكر ويونث سواء اجري الخ فان قلت قد جاء في قوله
تعالى من يحيي العظام وهي رميم رميم فعيل بمعنى فاعل لانه من رم القصعة فعلى ما ذكره يجب
ان يقال رميمة فقال رميم قلت ذكر صاحب الكشاف ان رميما ههنا ليس بصفة بل العظام
الرامة فاذن ليس فعيلا بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل هو اسم **قوله** وفعيلا بمعنى مفعول
انما يستوي الخ فان قلت ما الفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل حيث استوى في الاول المونث والمذكر
اذا اجري على موصوفه دون الثاني قلت الفرق ان الثاني اقرب من المفعول والفاعل هو الاصل في الحاق
العلامة فالحق التاء بما هو اقرب جريا على الاصل ولم يلحق بما هو ابعد فرقا بينهما **قوله** الكلمة المستعملة الخ قيد
بالكلمة ليخرج المعنى لانه لا يوصف بواحد من الحقيقة والمجاز حقيقة ثم الظاهر ان التعريف يصدق على
المجاز الذي وقع استعماله في الموضوع له ايضا فلا بد من قيد الحيثية او تقييد الى مستعمله فيما **قوله**
ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من الوصفية الى
الاسمية مستعمل بدون موصوفه مع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكره قال الشارح في شرح المفتاح وانما اختار
السكاكي هذا التكلف جريا على قضية اصل التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور **قوله** اذ لا معنى له عند التامل بناء
على ان المتبادر من استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة ذلك الشيء منها فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح
التخاطب وهذا اذا اجريت في على الظاهر المتبادر منها واما اذا جعلت بمعنى على كما في قوله تعالى لاصلبنكم في
جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام من المتبادر وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي
يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع على زعم المص فانه لم يعتبر قيد الحيثية واعترض على تعريف
السكاكي فيما سياتي بانه لم يعتبر قيد اصطلاح التخاطب فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور واعلم انه ليس
المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له في اصطلاح التخاطب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح
واللازم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله
النحوي وغيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء

حدث الوضع فدام لا وفيه نظر لان المجاز الذي احترز بهذا القيد عنه على هذا التوجيه خبر ظاهر
كما لا يخفى على المتامل فالاقرب ان يقال اصطلاح التخاطب لغة استعمله النحوي الاسد فيما وضع له
لغة اصطلاح اللغة ولا شك في حدث الوضع المذكور بهذا الاصطلاح فلا يلزم خروج امثاله
عن تعريف الحقيقة فتامل **قوله** لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل وذلك التاويل
كما سياتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بان يجعل الافراد الاسد
مثلا قسمين متعارفا وهو الذي له غاية الجراة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف الذي له
تلك الجراة لكن لا في ذلك الهيكل **قوله** ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة
كما يدل عليه قول المص في المجاز لان دلالته بقرينة لا بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة دفعا للبس
قوله فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اي بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم
يعتبر فيدرجه في المجاز وضع نوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة
بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا
ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع
استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحاله والوضع
النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي
المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه
على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من
يقوم به الفعل وقد صرح الش في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين **قوله** على معناه الافرادي
قيد المعنى بالافراد لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة
زيد في قولك جائني زيد على الفاعلية بواسطة جائني **قوله** بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة الخ رد
الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل الاول ان ابطال الش الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير
لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعان الفاظ غيرها
حروفا محل بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو
جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها كالات الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا يرد ايضا

لان معنى

لان المعنى التعريف على هذه الارادة ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة
لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث ذكر المتعلق فتامل **قوله** سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه الخ
لا شك ان مسلمه هو الذي منعه اولا وهو كون معنى الدلالة على المعنى الافرادي ذكر المتعلق فما ذكره
هنا مناقض لما ذكره في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك بكون العلم بالتعيين كافيا
في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف
عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما يدل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي
ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه هنا شمول التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه ما ذكر
من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق فالمفهوم
مما ذكره في المختصر عدم شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يقوي اعتراض
الفاضل المحشي اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في نفس دلالته على معناها كيف يقال العلم بتعيينه
معنى من معناها يكفي في دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الش ان معنى الحرف بعد
تقييده بالمتعلق عين الحرف بازائه وذلك التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق لتحصيل المعنى لعدم
حصوله في نفسه لكونه عبارة من النسبة المخصوصة ولا مدخل له في الدلالة فالحق ان الاوضح في
دفع الاعتراض ما ابدله به في بعض النسخ كما نقله الشريف لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قيد
بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى
الاصلي وهو المبني في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشي وان غفل
عنه البعض ودفع اعتراضه بانا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل
على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل المحشي على انه اراد بالمعنى الخ محل بحث
اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصل المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا
بهذا المعنى فلا محذور فتامل **قوله** وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض الاشتراك الخ الاظهر
ان مراده بهذا الكلام الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه والدلالة هي ما لاجلها التعيين وعدم
ترتب ما لاجله التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يقال
المشترك يدل على كل من المعنيين اذ يفهمان منه غايته ما فيه ان احدهما ليس بمتعين للارادة لعارض الاشتراك

وعدم تعين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا قوله كالقرء مثلا
مدلوله اذ لا يتجاوز الطهر والحيض الخ القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح وقوله ان لا يتجاوز اما
مصدر بمعنى الفاعل اي مدلوله غير المتجاوز وهو الاحد الداير واما بتقدير مضاف اي مدلوله ذو ان لا يتجاوز
قوله بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض الخ قد اورد الفاضل المحشي ههنا جوابا وسوالا واوضح الفرق بين قرينتي
المجاز والمشترك لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد والا
فلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر اخر فعلى تقدير المزاحمة الدلالة على احد المعنيين بالتعيين محققة
ورفعها المستفاد من القرينة لا مدخل له في تحقق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز
فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي الخ محل بحث اذ قد مر منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا
لم يكن لقرينته مدخل في الدلالة بل في الارادة فبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه
بل بالقرينة وظهر منه عدم اتضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليتامل قوله والمتبادر
الي الفهم من دلايل الحقيقة اشار بلفظ من جمع الدلايل الى ان الدليل غير منحصر فيه فلا يرد ان المتبادر لا يتحقق
بالنظر الى خصوصية شي من المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون اللفظ حقيقة فيهما وقد يحصل دليل الحقيقة عدم
تبادر غيره والفرق ظاهر قوله وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا فيه بحث اذ استلزام الوضعين
الوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلاثة لوضع رابع وتعقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان
غير متناهية للفظ واحد وتعلقها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين للوضع الضمني لا يستلزم
استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمني للوضع الرابع الضمني فتامل واعلم ان المفهوم مما ذكره
الفاضل المحشي ههنا حيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك واذا
كانا متنافيين كما في المثال المذكور اعني القرء عند الكل يدل على ان المراد بالتنافي هو التنافي بحسب المفهوم والمفهوم
من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد هو التنافي في الارادة بان لم يمكن الجمع فيهما مثل قوله افعل مرادا به
الوجوب والاباحة حتى لو قيل اقرات هند بمعنى طهرت وحاضت وفي الدار الجون اي الاسود والابيض
يجوز عند القايل بالعموم فليتامل قوله وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي الخ وجه
اندفاع هذا الاعتراض ما مر من ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يرد عليه ان ما هو من امارات
الحقيقة هو التبادر اليه بحسب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد تتبادر حياته لا فظ مع انها ليست معناه

الحقيقي

الحقيقي والتبادر فيما ذكر بسبب المزاحمة لا بسبب الوضع لكل من المعنيين اذ الوضع لكل من المعنيين
بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما كما حققه الفاضل المحشي وانت خبير
بان في جعل التبادر الى الفهم بسبب الوضع امارة الحقيقة يشابه اللغوية اذ يكون المعنى المتبادر
بسبب الوضع امارة الوضع فتامل قوله وبان قوله القرء بمعنى الطهر الخ وجه اندفاع هذا الوجه كما
سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل الدلالة قوله اي من غير قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له اراد بارادة الموضوع له ارادته ولو في محل اخر باستعمال اخر والا فالكناية قد تقترن
بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في خصوص المحل كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله عز وجل
والسموات مطويات بيمينه ونظايرهما وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
فلينظر فيها قوله لانا نقول الاول يستلزم الدور الخ قد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الاصلي السابق المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور قوله والثاني يستلزم
انحصار قرينة المجاز في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظ وهو ايضا ممنوع
قوله فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية كان معنى قوله لخرج
المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون
التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى لخرج
المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية قوله لان الكناية لم تستعمل في الموضوع ظاهره مناقض لما
سلف في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع له وقد ذكر في
التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التلفيق بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف في الموضعين بالنظر
اليهما والى انه ميل المص الى المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الش في توجيهه وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب
الاخر مع انه يمكن تصحيحه اخذا بذلك قوله وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان لفظ الايضاح
هكذا وفيما ذكره نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم
قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان
القرينة كما تكون معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله بمعنى الحيض قرينة ودلالة
اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضايه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما ووضعه للتضاد بين

كالحيوان للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولا اختلاف اللغات باختلاف الامم يعني نظر ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الي ان قوله وقيل دلالة اللفظ مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فاجاب بما نقله الشارح **قوله** فقال ان مراد السكاكي انه يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعلى تقديره يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مرت اليه الاشارة والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالتعيين كافيا **قوله** حفظت شيئا وغابت عنك اشياء لعل الشيء المحفوظ لذلك البعض الذي ذكر من ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم لا ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية وانت قد نبهت على ما في هذا المحفوظ ايضا من نوع الخلل **قوله** والظاهر ان الواضع هو الله تعالى المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطل او غيره فهو اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقايل بالاول هو سليمان بن عباد الصيمري وبالثاني ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبه مذهب التوقيف وبالثالث وهو ان الواضع للغات كلها بنو ادم ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقايل بالمذهب الرابع وهو ان المخصص في البعض وهو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي مصطلح للبشر ابو اسحاق الاسفرايني **قوله** او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعلم الوضع فبمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان ينضم اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان في الخفيا فلا يكون شيء من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا في كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات معروضة للكيفية الحرفية ولعل ان الفاضل المحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريقا اخر الي الفرق بينهما خفي اللهم الا ان يصار الى ما ذكره الشارح من ان الالهام موهبة رحمانية محضة لا مدخل للاستعداد فيه وبخصوص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجه **قوله** لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم الظاهر ان كلا منهما وجه مستقل في الوجه الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو ممنوع لجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار

المستعمل

المستعمل الاول وان اراد به انه لا يجوز ان يتعدد اللغات حتى بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ممنوع لجواز ان يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره **قوله** كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ انه له لا لفظا فيه اشارة الى دفع ما يقال لعل هناك شرطا فقد في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه لو امكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده لما توقف على الاخذ **قوله** ولا يمتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي هذا كلام ذكره السكاكي وحققه الفاضل المحشي في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطال البحث قال اي لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز واما بوضعه له كما في العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا نسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى انه دال على المعنى المجازي ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان مدعي القايل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته فتامل لاستلزام ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجوب اتصافه بالمتنافيين فيه بحث لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب هاهنا فهو الجواب هناك فتدبر **قوله** على ما عليه ابتنى علم الاشتقاق والتصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الاخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهياتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى البعض بالاصالة والفرعية كذا في

شرح المفتاح للفاضل المحشي وفيه بحث اما اولا فلان تعريفه علم الصرف في صدر كتابه يشتمل
على علم الاشتقاق قطعا وكذا سياقه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس ببديع ونظيره
قوله لما كان تمام علم النحو بعلمي الحد والاستدلال مع ان اسم المجموع المركب من مباحث النحو اسم للمقصود لا يقال
هو علم الاستدلال عنده واما ثانيا فلانه نقاض بالكلمات المغيرة عن اصلها بالابدال ونحوه
كما يقال قال اصله قول فان هذا من علم الصرف مع انه فيه البحث عن انتساب احدهما الى الاخر بالاصالة
والفرعية فانه دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملا في الكلام والاستعمال يقول
مثلا عاد النقض بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين املس واملاس الواقع في علم الصرف
فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذي عليه الحق والمخلص ان يراد الاصالة والفرعية
المخصوصتان اي التي بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين املس واملاس لاتحاد معناهما بخلاف
الفعل والمصدر فليتدبر قوله كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك النفس
الخارجي الذي هو ظرف الحرف ان يكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف
مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانها
في مخرجها انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة ان يجري الصوت جريانا والتوسط بينهما ان لا يتم
الانحصار والجري وامثلة الكل مذكورة في بحث الفصاحة قوله لا يهمل التناسب بينهما قضا
لحق الحكمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيب
في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك
باعتباره في جميع اللغات قوله كالنزوان ضرب الفحل والحيدي صفة مشبهة من حاد اي مال
يقال حمار حيدي اي مايل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان قوله والمجاز
مفعل في الاصل من جاز المكان الخ يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اي جائز قوله وزعم المص انه
الظاهر اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال المص في الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل
وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة التي ذكرها
الافسرائي في صحة التجوز المذكور في المصدر الميمي بان المسموع منه في غيره من المصادر ولا يلزم
من صحته في غير الميمي صحته فيه فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها

من العرب

من العرب لا سماع شخصها ويتجه على الوجه الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكر
في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة في
مكانها الاصلي لزم في مقابلها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في لفظ
الزعم اشارة الى هذا قوله واعتبار التناسب في تسمية شيء الخ كانه دفع سؤال مقدر وهو انه
يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظاهر قوله
ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد
بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من مساق الكلام
قوله فلا يمكن جمعها في تعريف واحد اي بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منها بخصوصها والا
فيجوز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة قوله مرتجلا
كان او منقولا او غيرهما المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول الاصطلاحي المنقول لمناسبة وغيرهما
ما لا نقل فيه كالمشترك قوله وهو متعلق بقوله وضعت ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث
الوضع في ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح
والعرف عند ما استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في
ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك ام لا قوله فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة
ونحوهما من المعاني وبالكسر علاقة السيف والسوط ونحوهما من المحسوسات قيل ومنه العوج واما في قوله تعالى
لا ترى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل قوله وقد يكون مرتجلا المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة لان
الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة دليل وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة
كما صرح به سابقا حيث قال وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما
جعل ههنا من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار قوله والمنقول
منه ما غلب في معنى مجازي اي معنى مجازي غير مرعي للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالفرد من حيث
خصوصه معنى مجازي للكلي واطلاق الكلي عليه من حيث هو بطريق المجاز كما ستطلع ان شاء الله تعالى قوله
وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح اي الاصطلاح الذي وقع النقل في ذلك
الاصطلاح قوله اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء وفي شرح المفتاح للفاضل المحشي ان الدابة بحسب العرف

تطلق على البغل ايضا **قوله** بخلاف الحقيقة والمجاز اراد الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق
المستعمل في غير الموضع له لعلاقة ولذا جعلها مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من اخر **قوله**
اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف وعرف حتى لو
استعمل النحوي او الشرع يكون الامر على حد الامر عند استعمال اللغوي بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه
انما هو بهذه الحيثية اي باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن اعتقاد اصطلاح
طارفيه وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتامل **قوله** وفعل للفظ والحدث اعترض عليه بان الذي يجي
للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الش في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا قلت هذا
انما يرد عليه لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا تدبر **قوله** فما ذكر بلفظ النكرة الى اخره
المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة صورة واللام فكل لفظ اتى به في صورة النكرة
معرفة صيغة اذ المراد من اسد وصلاة وفعل ودابة الفاظها وهي اعلام حقيقة عند الش لكونها موضوعة
لالفاظ معينة فتامل **قوله** والمجاز مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة انما سمي مرسلا لان الارسال في اللغة
الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد **قوله**
والا فالاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا
تقع في الغلط اذا رايت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة **قوله** ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها
الضمير في منها راجع الى اليد وفي بها راجع الى النعمة صرح به الش في شرح المفتاح اي الذي قصد بالنعمة وهو المنعم
عليه والقائم مقام فاعل المقصود هو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل عليه **قوله** ومع هذا
فلا بد من اشارة الى المنعم لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي
المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في اوايل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال اليد وان الايادي
حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر المنعم فليتذكر **قوله** واما اليد في قوله عليه الصلاة والسلام
تفصيل للمجمل في ذهن السامع ومعنى تتكافا دماؤهم تتماثل في القصاص من الكفو وهو المثل الافضل لشريف
على وضيع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم ان ادناهم اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمراة
اذا اعطى امانا ليس للباقين نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة
هي المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين **قوله** يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان

بوجه ايضا

بوجه ايضا بحذف المضاف اي من وجه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح **قوله** ففي العبارة
تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمي صفة للمجاز كان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل
هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدري به تعسف بل نفس الحمل على المعنى المصدري بطريق الاستخدام
تعسف بعيد يحمل على ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف **قوله** وهي الشخص الرقيب والتاء للمبالغة في الصحاح ربيئة
القوم ربا وارتباتهم اي رقبتهم والربيئة الطليعة والجمع الربايا **قوله** والانملة جزء من الاصابع الانملة
بالفتح واحدة الانامل وهي رؤس الاصابع **قوله** قولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر مخاطبا امراته
اكلت دما ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر دعا على نفسه باكل الدم وهو الدية ان يتزوج
عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة مهوى القرط طويلة العنق **قوله** والظاهر انه سهو
لانه من تسمية الخ قد يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سببا للاكل فهو من تسمية السبب باسم
المسبب واما قوله اي الدية المسببة عن الدم فاشارة الى وجه مجاز باعتبار اخر ولا يخفى على الذوق السليم
بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار
فتامل **قوله** لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر ييتم يتما ويتما
بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم في بني ادم من قبل الاب وفي البهايم من قبل الام **قوله**
او محله نحو فليدع ناديه ويحتمل ان تكون الاية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطائه
اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرية لكنه لا يضر بالتمثيل **قوله** فلت يعتبر في جميعها
اللزوم بوجه ما خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل الاتصال في الجملة
بتعقل بنسبه من احدهما الى الاخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز **قوله** واما في غيره فيظهر الضمير
في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ **قوله** فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف
بالفعل بالمعنى الموضوع له الخ فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤول بل
يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا فارتقب في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم حصول حقيقة الخمر
للمسمى بالفعل اصلا **قوله** في زمان سابق او لاحق اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة
ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيهما عدمه في المجاز باعتبار الكون والاول السبق بالنسبة الى زمان الحكم والحدوث
بالنسبة اليه للقطع بان الاسم في مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا وخمرا

حقيقة فان قلت قولك قتلت هذا الحي ليس مجازا باعتبار ما كان مع انه حصل الحيثية للنار البلبس
بسابق على زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل بل هي حاصلة له فيه قلت الحكم الذي يعتبر هنا سبق
حصول الحيثية بالنسبة اليه زمانه القتل بل هي حاصلة له هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو اشارة الى
هذا الحي فان المجاز في هذا الحكم فان قلت مشيرا الى قتيل قتلت هذا امس لم يكن مجازا فتامل قوله فان الانسان
لا يوجد بدونهما فان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام
المذكور الاستتباع فيتم التقريب لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل يفتقر اليه
الانسان ويتبعه في الوجود هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه
نظر اذ لو حمل اللزوم في قوله يجيء ذلك يستعمل على اللزوم على التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع
المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى ان ادعاه على تقدير صحته تعسف لا يقول
به المحققون ولو حمل على اصطلاح ارباب المعقول كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح ايضا
فلا لم يتم التقريب وتفريع قوله ولهذا يشترط الخ فلا يتم الجواب المذكور فتامل قوله فانه لا يجوز اطلاقها
على الانسان اي من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع
يناسب هذا الاعتبار فجائز كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشري في قوله تعالى تبت يدا ابي
لهب ان يراد باليد النفس قوله فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شيء واحد يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق
الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق معنى
الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما
قوله اي قول زهير بن ابي سلمى بضم السين وزهير شاعر وليس في العرب ابو سلمى غيره واسمه ربيعة
ابن رياح من بني مازن قوله عند اصحابنا الحمل على التخييل بان يشبه الجوع في التاثير بذي لباس قاصد
للتاثير بالغ فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليه اسمه الموضوع لما هو محقق قوله من
انتقاع اللون ورثاثة الهيئة الانتقاع تغير اللون من حزن او فزع والامتقاع مثله وهو اجود والرثاثة
البذاذة يقال فلان عينه رثة اي سيئة قوله فتوهم كونه شبيها اي كونه من قبيل الحي الخ قوله
فعلى هذا الاستعارة قولنا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على

المشبه

المشبه اطلاقا وحملا على حذف الاداة وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عني باللفظ حتى
يتوهم ركاكته لدلالته على انه لولا ارادة ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع
عدم التاول قطعا على كل حال قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا فان قلت المجاز مشروط
بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة هنا قلت بل الحمل قرينة هنا لا يقال الاداة
في الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له وتقدير الاداة لانا نقول بل يكفي في القرينة ما هو الظاهر ومسح
الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث
وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعا مع انه معتبر في الاستعارة بل الذات
المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات ماخوذة مع ذلك
الوصف فكان جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد
او لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في
الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك
زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شير است وشير است زيد في احتمال الامرين فانه يحتمل
ان يراد شبه في الموضعين مروي هيجو شير فقول الفاضل المحشي ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد
بمنزلة قولنا زيد شير است وشير است زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد فلم يكن اسد مستعملا
في معناه الحقيقي لا ينبغي الغفلة ثم ان قوله فيما هنا ثلث مراتب الاول ادعاء المشابهة باداة التشبيه
لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاقا محل بحث اذ يستفاد منه دعوى
الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه وهو غير مسلم كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا وكان
اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض يسمى تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق
بين المعرف والمنكر على ان قول الشيخ فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول
اداة التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد يفيد
ان المعرفة داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد
تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا لبيان حال المثال مطلقا ولا
يخفى انه تعسف قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اي لا ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة

للاسد عليه في المثال المذكور اعني رايت اسدا يرمي ونظايره مثل رايت اسدا في الحمام اذ لا دلالة للقرينة
المذكورة علي خصوصية زيد فاندفع ما توهم من ان الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملابسة في الجملة وكذا
المراد بالدلالة علي المعني المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقراين وهذا المعني مما لا يمكن ان يوجد
بين الاسد وخصوصية زيد فلا حاجة لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله ويدل علي ما ذكرنا الي قال
الفاضل المحشي ليس في متعلق الجار فيه دلالة علي كونها استعارة بل لو جعل دليله علي كونه حقيقة لكان اولي لان
فهم المعني الذي يتعلق به الجار علي تقدير كونه حقيقة اظهر وفيه بحث لان وصف الشجاعة مثلا ملتفت اليه
البتة اذ لا صورة الي المعني المراد الا بملاحظته بخلاف ما لو بقي علي حقيقته فان ملاحظ المعني الحقيقي كثيرا ما يخلو
عن ملاحظة اوصافه الخارجية فظهر ان تعلق الجار انسب بالاستعارة وان صح علي الحقيقة ايضا وهذا
ظاهر جدا قوله اسد علي وفي الحروب نعامة المصراع لعمران بن حطان مفتي الخوارج وزاهدها وتمامه
فتخا ينفر من صفير الصافر ❊ والفتخا المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر انه يترعج
من مجرد الصدا وبعد البيت المذكور ❊ هلا برزت الي غزالة في الوغي ❊ بل كان قلبك في جناحي طاير ❊
قوله غزالة امراة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها هجمت الكوفة في ثلاثين فارسا
وفيها ثلاثون الف مقاتل فصلت صلاة الصبح وقرات سورة البقرة ثم هرب الحجاج ومن معه
والوغي الحرب قوله وكقوله والطير اغربه عليه بعض من بيت لابي العلا المعري من قصيدة يرثي بها
الشريف الطاهر الموسوي مطلعها ❊ اودي فليت الحادثات كفاف ❊ مال المسيف وعنت المستاف ❊
وتمام المصراع المشار اليه في الشرح ❊ والطير اغربة عليه باسرها ❊ فتخ السراة وساكنات لصاف ❊
اودي اي هلك وفاعله مال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قطام كف الاذي والمستاف الرجل اذا ذهب
ماله والاستياف السم والفتخ بالضم جمع فتخا من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخا اي لينة اذا انحطت
كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذا بل وغيره
وبضم الشين المعجمة جبال بالشام ولصاف جبل طي والمعني ان كل الطيور في الحزن علي المرثي مثل الاغربة
الباكية عليه قوله وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح كما اذا اقترن به
نفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بادمي وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم
اذ لا معني لان يقال هو شبيه بالاسد ليس بادمي فان الادمية انما تنافي الاسدية لا كونه الشي شبيها بالاسد

صح بلغ

صرح به الشيخ في اخر دلايل الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف علي ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه
غفل عنه المتاخرون وفيه نظر اما اولا فلان المقصود في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل
زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعني في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفي جنس الادمي عنه وهذا
لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل علي ان المذكور
ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشي نفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه
هو انه ان صح حذف المشبه واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا
يخفي ان استحالة قولنا رجل شجاع وليس بادمي في قوة استحالة قولك هو اسد وليس بادمي فتامل
قوله ولاحت من بروج البدر بعدا ❊ بروج البدر هي التي يجتاز بها في سيره وهي اثنا عشر اولها
الحمل واخرها الحوت وبعدا نصب علي التمييز والمهاجع بهاة وهي البقرة الوحشية والتبرج اظهار
المراة زينتها ومحاسنها للرجال قيل معني تبرجها اكنانها انهن مخدرات لا يبرزن من الخدور وقيل
يفارقن المها لان المها متبرجة بخلاف هن فانه تبرجها استتار فكانه من قبيل قوله تحية بينهم ضرب
وجيع وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلايم هذا المعني بل الوجه ان يقال وجهه كونه تبرجهن كتمانا
ان الناظر لا يستطيع اجتلاءها لانه يخر صعقا ويحتمل ان يكون المعني انهن يسرعن في الاكتنان
عند التبرج حتي كان تبرجهن عين اكتنانهن وههنا معني اخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول
في البرج ~~حتي كان تبرجهن عين اكتنانهن~~ كما هو المناسب للبدر والمعني انهن اذا اركن عن الراي
واستترن مكانهن دخلن في برج اخر ولا يخفي ما فيه من التكلف قوله والظاهر ان هذا من باب
التشبيه المقلوب كما في قولنا رايت اسدا في شجاعته فان قوله في شجاعته يقتضي تقدير المشبه اي رايت
رجلا مثل الاسد في شجاعته ولا يصح ان يقدر المشبه ويصار الي الاستعارة اذ لا يصح وقوع
اسم المشبه موقع اسم المشبه به فانه لو قيل رايت رجلا شجاعا في شجاعته لكان لغوا من الكلام
قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر قيل عليه هذا التبيين لا يدل علي التشبيه بل علي الاستعارة
لانه لا يدل علي ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذكر اللفظ مستعملا فيما شبه بمعناه وهو
بيان الاستعارة وقد تكلف في الجواب بانه ليس المراد بكون الفجر بيانا للخيط انه بيان له باعتبار
ذاته بمعني انه بيان انه اي شي اريد بهذا اللفظ بل بيان له باعتبار ما يتعلق به بمعني انه بين الخيط

الابيض والمشبه به وذلك الامر هو الفجر فيكون قوله من الفجر بيانا للخيط الابيض في الظاهر وبيانا
لذلك الامر في الحقيقة فليتامل فان قيل هلا ترك البيان واقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ
وادخل في الفصاحة اجيب بان في هذه الاستعارة نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقي
وان كان مرجوحا جدا فاحتيج الى زيادة بيان في حكم هو من الاحكام التي يحتاج اليها كل احد قوله
وابعد من ذلك اي من كون ما ترك فيه المشبه واتي بوجه التشبيه تشبيها كون الايتين من قبيل التشبيه على
ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه مقدر فيهما بخلاف الايتين ومعنى ضرب الله مثلا
وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثاني للموحد وقوله رجلا بدل من مثلا ويحتمل ان يكون بمعنى
يتضمن معنى صير وفيه صلة شركا والتشاكس التخاصم ومعنى سلما سالما من الشركا والفرات الذي يكسر
العطش والسايغ الشراب الذي يسهل مدخله في الحلق والاجاج صفة موكدة كما في امس الدابر او خبر
بعد خبر والغرض ايضا التوكيد يقال ما اجاج اي ملح مر وقد اج الماء يوج اجوجا قوله على ما يظهر بالتامل
وذلك لانه لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل الاول ولا المومن موقع الرجل الثاني اذ لا يناسب ضرب
المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من حال شي الى حال شي اخر هي المقصود وهذا مفقود على ذلك
التقدير كما لا يخفى قوله لان قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبي
عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة ربما يعترض عليه بجواز ان يكون قوله تعالى ومن كل تاكلون
الاية ترشيحا للاستعارة واجيب بان سوق الكلام لبيان انه ليس في الكافر نفع اصلا وهذا
انما يتاتى اذا جعل الكلام تشبيها بمنزلة كالحجارة او اشد قسوة كانه قيل الكافر كالبحر الاجاج
بل ليس مثله اذ فيه هذه المنافع المذكورة وفي الكافر لا نفع اصلا واذا جعل ترشيحا لم يتيسر
هذا المعنى اذ المستعار منه في الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة التي يقال
لها الترشيح مثلا اذا قلنا رايت في الحمام اسدا يفترس اقرانه كان المستعار منه الاسد الموصوف
بهذه الصفة فيكون المشبه به في مثال البحر الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون الكافر المشبه به
ايضا نفع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللولو والمرجان
بعد ما فسر قوله تعالى ومن كل تاكلون بقوله ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللولو لا يخرج من العذب
حتى قال النسفي في قوله تعالى يخرج منهما اللولو والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت

لما النقيا

لما النقيا وصارا كالشي الواحد جاز ان يقال يخرج منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع
البحر ولكن من بعضه تم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى العذب والملح ولعل تفسير الحلية
باللولو في سورة فاطر مبني على النقل الاخير الذي نقله في سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من
العذب من وجه ومن الملح من وجه فليتامل قوله ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى او كصيب من السماء الاية فان قلت هذا تشبيه اشيا باشيا
فاين ذكر المشبهات قلت كما جاز ذلك صريحا فقد جا مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله
تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سايغ شرابه وهذا ملح اجاج ضرب الله مثلا رجلا فيه
شركا متشاكسون ورجلا سلما لرجل ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوي فيه ذكر المشبه
على سنن الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبي وصاحب الكشف فان الاول
احوج الى التمثيل في هذا المقام من الثاني قوله وهذا الكلام صريح الخ حيث استدل على كون الاستعارة
مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا لاعم فانه يدل على انه لو كان موضوعا للاعم لم
يكن مجازا لغويا قوله وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال هناك
وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
موجودة فيه فجا التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع قوله يعني ان التصرف في امر عقلي اشار
بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان
المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد او الكلام قوله لكان الاعلام المنقولة كيزيد
ويشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلاقة تشبيها
يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث لان الوضع يجعل اللفظ
للموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معاني المجازات كلها استعارة
والفرق ح بالعلاقة ح يكون مجرد اصطلاح لكن في بطلان اللازم بحث فليتامل قوله اذ لا
مبالغة في اطلاق الاسم المجرد فيه بحث لان طريق الاطلاق اذا كان فرع التشبيه يحصل في
تستفاد المبالغة لتكون الاستعارة ابلغ قوله ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا
انه جعله اسدا يخدش قيل يخدش هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجري في زيد اسد مع انه لم يوجد

فيه الادعا المذكور صورة امر تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعا المذكور متحقق في زيد
اسدا اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه كما سبق تحقيقه بل جعله فردا من افراد الاسد ادعا
فان قلت ذلك الادعا لا يتحقق في المعرف اعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه
يقال الحق كالاسد ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة تكون المراد به انه
جعل شبيها بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة فتامل قوله قد زرّ ازراره على الخ قد سبق في
بحث المجاز العقلي ان ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبني على التشبيه وان هذا
البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر قوله وبهذا يندفع الخ اي بيان ان القرينة مانعة
عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف يندفع الخ وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية
بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة قوله واما التعجب
والنهي عنه فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لان محصل الرد السابق تسليم الادعا
المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعا كما يشير اليه
كلام القائل فلا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة قوله والاستعارة
تفارق الكذب اي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة
في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله وزعم صاحب المفتاح الخ اراد
بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور من
صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجرا الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا
يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها
الا ان الكاذب المذكور ليس كذلك المدعي في التبري عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه
ظاهر كلامه ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التاويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان نفى
نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبري عن التاويل لانه اذا تبرا عن التاويل كان عن نصب
القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال انه فيما ذكره ميلا الى
مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم بل تعيين مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله
انه اراد بالكذب ههنا احد قسميه اعني ما لا يطابق الواقع والاعتقاد بقرينة انه سمي الاخير وهو ما قسيمه

لا يطابق

ولا تكون الاستعارة على الاخفا في
ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة قوله
ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم قوله وكذا مادر في البخل وسحبان في
الفصاحة وباقل في الفهاهة قد سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية واما
مادر فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي مادرا لانه سقى ابلا له من حوض فلما فرغ الابل
بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا من ان يسقى من حوضه واما باقل فهو
اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق
اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك الى احد عشر فانفلت الظبي فضرب به المثل في العي قال حميد الارقط
يهجو اضيافه اتانا وما داناه سحبان وائل بيانا وعلما بالذي هو قائل فما زال عنه اللقم حتى كانه
من العي لما ان تكلم باقل واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو في الشكل والهيئة وقصدت
المبالغة في التشبيه وادعاء انه عين عمرو لكمال التشبه به فقلت رايت عمرا فالظاهر انه استعارة
لكون علاقته المشابهة ومن ههنا قيل القوم انما تعرضوا للجنس في بيان الاستعارة بناء على ان
اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا علل المحشي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة
في الاعلام بانه مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك اذا كان
المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان اسماءها تنبئ عن
اوصافها انباء تاما واما الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل
لفظ عمرو موضوعا للذات ماله الشكل المخصوص ادعا وان كان موضوعا للذات معين له شكل
مخصوص حتى يتاتى اعتبار الجنس تعسف لا احتياج له لان المقصود بالعدول عن التشبيه الى
الاستعارة والمبالغة في حال المشبه اعني وجه الشبه حتى كانه نسي التشبيه فيه وذلك يحصل
اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا في جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه
ان كان شخصا ولا شبهة ان ادخاله في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتامل والله الموفق قوله
فان تعافوا من عاف يعوف كعلم يعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل
طعامه وشرابه اي كرهه قوله لدلالة الشعر على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجون فان قلت
لم لا يجوز ان يراد بالنيران حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعي الاخذ بالشريعة

وليس فيها احراق كان العدل والامان واما عدم حمل النيران على الرماح فللتعاهد العرف وغلبته الاستعمال في السيوف **قوله** من نصله اي نصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى الملابسة **قوله** على رؤس الاقران خمس سحايب الاقران جمع قرن وهو الكفو في الحرب وخمس سحايب فاعل يكفي وبعد البيت المذكور ❝ يكاد الندى منها يفيض على العدا ❝ مع السيف في ثني قنى وقواضب ❝ الثني واحد اثناء الشي اي تضاعيفه والقنا جمع قناة وهي الرمح والقواضب القواطع **قوله** اي انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وهي رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي مبالغة **قوله** والمراد بروس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح وكذا تحمل على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة الكفاية في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف **قوله** وهذا اولى من قول المص ان الحياة والهداية الخ يعني قوله في الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحيا لا الحياة وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المص خطا لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحيا المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبني للمفعول وهو الاهتدا **قوله** مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو واما في المرسن فكونه انفا مرسونا واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهوى **قوله** فانهم عدوها في الاستعارات الضمير في عدوها راجع الى وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك اي الى الجماعة ولهذا انث او يكون تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة على الاطلاق المذكور **قوله** الى مجانسه كالمرسن والانف فان كلا منهما محض مخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس مشابه لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة من واد واحد **قوله** وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر الخ اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري في الهوى والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة **قوله** وهو ضيق حلق الدرع الحلق بفتح الحاء جمع حلقة بالتسكين على غير القياس قال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء كبدرة وبدر وحكى يونس عن ابي عمرو بن العلا حلقة في الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلهم

بجيزه

بجيزه على ضعفه **قوله** على ان الاسد موضوع للشجاعة اي للشجاع **قوله** لا الرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه **قوله** لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بان القول بكون المستعار له هو المقيد لا المجموع قول يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشي فيما سبق وهذا القدر كاف في اللزوم **قوله** واذا الجنبي قربوسه الخ القربوس بفتح الراء ولا يخفف الا في الشعر لان فعلول نادر لم يات غير صعفوق وهو اسم اعجمي غير منصرف للعلمية والعجمة وا(مّا) خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا سحنون وهو اول الزرع **قوله** قلت الحسن ما ذكرناه اولا الخ ربما يقال نسبة الاحتبا الى القربوس مما يؤيد الوجه الاخر لانه جعل القربوس كالشخص بحيث يكون الراس مستغنيا به واجزائه ولا شك ان الاصل من الشخص جانب الظهر ثم المحتبي قد يضع الثوب اخفا اسفل الركبتين فيمتد الى جانبها مستعلا فليتامل **قوله** ولم ينظر الغادي الذي هو رايح النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادي هو السائر من الصباح الى الظهر والرايح هو السائر من الظهر الى المغرب **قوله** سيرا حثيثا اي مسرعا يقال وليحثيثا اي مسرعا حريصا **قوله** والشبه فيهما ظاهر ههنا في وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة **قوله** وسن امرها في الهوادي الهوادي جمع هادية وهي العنق يقال اقبلت هوادي الخيل اذا بدت اعناقها **قوله** كما في قول امري القيس فقلت له لما تمطى بصلبه الخ مطلع القصيدة ❝ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ❝ بسقط اللوى بين الدخول فحومل ❝ وقبل البيت المذكور في الشرح ❝ وليل كموج البحر ارخى سدوله ❝ علي بانواع الهموم ليبتلي ❝ ومفعول قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور ❝ الا ايها الليل الطويل الا انجلي ❝ بصبح وما الاصباح منك بامثل ❝ السدول جمع سدل وسديل وهو ما اسبل على الهودج والتمطي التمدد والبا في بصلبه للتعدية والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو موخر الشي يذكر ويونث وهو للرجل والمراة جميعا والعجيزة للمراة خاصة ثم المفهوم من تقرير الشارح ان تا كلمة اصلية وزنه فعل يقال ناء ينوء نوءا اي نهض بجهد ومشقة ويحتمل ان تكون مقلوبا من نأى بمعنى بعد فوزنه فلع كما صرح به في الشافية والكلكل والكلكال الصدر وربما جاء في الشعر مشددا **قوله** والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية الخ حيث شبه الليل بالانسان المتمطي في الطول

واثبت لوازم المشبه به وهي الصلب والتمطي والكلكل والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة اليهما في الشرح البيان
من ان المجموع استعارة تمثيلية **قوله** كاليد للشمال الاشارة الى ما سبق من قول لبيد
وغداة ريح قد كشفت وقرة قد اصبحت بيد الشمال زمامها **قوله** من حلي القبط بضم الحاء المهملة وكسر اللام والياء
المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كثدي وثدي وقد يكسر في الجمع لمكان الياء مثل عصي والقبط اهل مصر
قوله فان كلامه في المصرحة لانه في ذكر الاقسام التي هي من اقسام الاستعارة التي هي قسم من المجاز كما دل
عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة المصرحة بها فان الاستعارة
بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه الوضعي **قوله** بشواظ
النار الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه **قوله** والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار
فيه بحث لان هذا الكلام من المص لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله اشتعل استعارة تخييلية
وهي عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه كما اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم
لا يخلو عن الاشارة الى البحث المذكور **قوله** ومعناهما حسيان فان قلت الازالة امر عقلي قلت المراد الهيئة المحسوسة
عند الكشط والانكشاف والكشط والازالة يشير اليهما **قوله** اي حصول امر عقيب امر دائما او غالبا هذا
الترديد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام **قوله** ان المستعار للظهور النهار
لا يخفى ان الانسب اظهار النهار **قوله** واجيب بحمل عبارتهما على القلب السكاكي لا يشترط النكتة في القلب
بل يقبلها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يحتاج طلبها في هذا القلب بنا على زعمهما القبول عندهم
قوله وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قوله المستفاد منه ظهور المسلوخ من جلدته يأباه
لان المسلوخ لا يزول مع ان استعمال ظهر بمعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار الشارح الى
اندفاع الثاني بقوله فاقام من مقام عن واما جواب الاول بانه يقال لا نسلم ان المسلوخ لا يزول من
من جلدته بل اذا ازال الجلدة عنه فقد زال هو ايضا عن الجلدة **قوله** وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر
عجز بيت من ابيات الحماسة صدره اعيرتنا البانها ولحومها وقبله اتنسى دفاعي عنك اذ انت مسلم
وقد سال من ذل عليك قراقر ونسوتكم في الروع باد وجوهها يخلن اماء والاماء حرائر
الاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول اي مخلى من اسلمت اي خليت بينه وبين من يريد النكاية
به وقراقر اسم واد اي امتد سيل الذي يحول فسال به عليك سيل قراقر والروع الخوف يظن تلك

النوق اما لكونها مكشوفات الوجوه والحال انهن حرائر في نفس الامر والاستفهام في اعيرتنا ايضا للانكار
اي لم تعيرنا البان الابل ولحومها مع ان اقتنا الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها جائز في الدين والعقل
وتفريقها في المحتاجين اليها احسان وذلك عار ظاهر اي زائل **قوله** وتلك شكاة الشكاة بفتح الشين
المعجمة الشكاية **قوله** وذكر العلامة كلام العلامة مخالف كلام الشارح في ان الظلمة هي الاصل والمظروف
والنور طار عليها وظرف فان الظاهر على تقرير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا **قوله** فقد
يطول الزمان والعادة في مثل **قيل** لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما اختاره من التاويل وهو حسن
بلطايف بلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرع والموافق
كتب اللغة فيكون الفا للتعقيب الحقيقي نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور
النهار ولا يخفى على المنصف ما في اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من
الاية على توجيهه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الاية مجردة
اخراج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا نسلم ان لها
دخلا في المقصود فتامل **قوله** ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح الخ **قيل** يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية
الدوام بمعونة المقام فتندفع لايمة المفاجاة عن المصادر الترتيب على السلخ في الحال اصل الاظلام
لا دوامه واستمراره **وفيه** نظر لان لايمة المفاجاة باعتبار ان المفاجاة انما تتصور فيما يكون متحققا
بل يحصل دفعة بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها
كما لا يخفى على المتامل فتامل **قوله** واول تقويته لذلك الخ فيه بحث لان الاية على ما يتبادر من نظم الاية
سلخ النهار بحيث يفاجيه الظلام دفعة واحدة اية لكمال القدرة اي اية والتقوية التي ذكرها الشارح انما
تظهر لو كان الاية نفس مفاجاة الظلام فتامل **قوله** وههنا بحث الخ قد يقال الماكان الرقاد كثير الوقوع
في الحس ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفصل الذي هو لازمه اشهر واقوى مما هو في الموت وانت
خبير بانه افادة كثرة الوقوع للقوة محل نظر وان كان افادتها للشهرة مما لا شك فيه وقد يقال لما ذكره
انما يرد لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا نكتة يعتد بها في اعتبار التشبيه المقلوب **قوله**
وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت بل يمكن ان يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيمة واحوالها
انما هو البعث من الموت فيصلح لكونه قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعي كون البعث حقيقة شرعية في البعث من

الموت قوله والمعنى ابن الامر ابانه لا تمحي اي فرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتبس احدهما بالآخر كما لا تلتبس
الزجاجة المكسورة قوله والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان فان قلت كما ان ضرب القبة على
الشخص المحسوس كذلك احاطة القبة به محسوسة فلم عدّ عقليا قلت المعدود من الجامع العقلي هو الاحاطة
المعنوية المتحققة في الذلة بالنسبة اليهم كما انها متحققة في القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة
الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية قوله وهو ما دل على نفس الذات الخ مرادهم بالذات في هذا المقام ما يستقل
بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل
للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والآلة وما ذكره ههنا لا يتناولها قوله من غير اعتبار وصف من
الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذه الذات فلا يتوهم وروده اشكال بان القتل وصف وهو ملحوظ
كيف وسياق كلامه يدل على تغاير الذات والوصف قوله وكذا ما يكون متناولا باسم الجنس كالعلم لا شبهة في ان
اسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لان تصدق على كثيرين
والا لكان كليا واذا تضمن مفهومه نوع وصفية لم يصر كليا بل اشتهر ذاته المشخصة بوصف من الاوصاف
خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية كاسمائها بخلاف الاسماء
المشتقة فان المعاني المصدرية المعتبرة فيها داخلة في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة
باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموصوفية تشتهر بمعنى
تصلح ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيهما اصلية والافعال والحروف
لا تصلح للموصوفية وكذلك الصفات المشتقات قوله والا فتبعية القوم انما تعرضوا للاستعارة
التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما في قولك اعجبني اراقة الضارب دم زيد
ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء قوله او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه
انما ذكر لفظه او اشارة الى انه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود قوله وانما يصلح للموصوفية
الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة الخ هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق
الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كما في الافعال فانها متجددة غير متقررة
لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتعد الشارح
ههنا توطئة للرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم صحته وجه المنع كما نقل عنه رحمه الله ان الكلام في الحركة

والزمان

والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح في شرحه للمفتاح بانه كما
هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها
وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء في ان القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك
واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقائق
المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة ففيه بحث لانه يمكن ان يقال بعد
الاغماض عن ان مطمح نظره الرد على العلامة انما لم يفسر الشارح الحقائق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه
توجيه كلام المصنف على وجه لا ينافي ما ذكره بنفسه في ايضاحه الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك
ابعد عن هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح
للموصوفية الحقائق كما في قولك جسم ابيض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انتهى كلامه
ولا يمكن ان يراد بالحقائق ههنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير بالصفات ولهذا اسقطها
المحشي من البين في السياق ترويجا لكلامه حيث قال اولا وبما قررناه ظهر ان ما ذكره القوم من ان
الاستعارة في الافعال والحروف تبعية الى ان قال وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال
وثانيا فكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلالها بالمفهومية دون الافعال والحروف قوله دون معاني
الافعال والصفات كانه اشارة باقحام لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي اورده نفسه في شرح المفتاح وهو ان
الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه
للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق
واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح ان المعتبر في
هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صماء عن الخبر كان المستعار منه مفهوم الاصم بمعنى المفهوم الاصم لا ذواتهم
فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقائق ام من تاليفات العقل قوله
او عروض لها فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضا لان عروض
الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر
اذ لم يلاحظ نسبة الضرب الى شيء ليعرض الزمان كما لا يخفى على المتامل او يقال المراد بعروض الزمان
للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارئ على اصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك

نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاصه بالافعال تحقيق يرشدك الى
ما ذكرنا فارجع اليه قوله دون الحروف وهو ظاهر لانها روابط والات الملاحظات فلا تكون
موصوفة اصلا كما حققه الفاضل المحشي وههنا بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة
المطلقة فلا يجري فيه المجاز المرسل فلم يعتبروا قسم التبعي في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد المجاز
في الحروف بحيث لا تكون علاقته التشبيه فلم يكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها
لكن هذا لا يتاتى في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها فتامل قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسل الخ
الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن فالوصف الثاني في هذه الامثلة
ابلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظهر منه ان الثاني وصف الاول
قوله ونحو مقام واسع ومجلس فسيح المراد بالنعت الذي سلب ثبوته لغير الحقائق هو الوصف المعنوي
لا النعت النحوي وانما ورد النعت النحوي ههنا وفي قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسل للتضمن المعنوي
قوله فيجب ان تكون الاستعارة فيهما اصلية لا تبعية فيه بحث لان غايته لزوم انه يجوز فيه
الاستعارتان اعني الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان توجد الاستعارة
فيهما حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط قوله فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر قال الفاضل المحشي
فان قلت هل يجري في نسب الافعال الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة
لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة
على جهة القيام ولها اوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة
نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب
فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها بان يشبه ما يرجع
نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه بنسب اخرى كذلك كمطلق الالة
مثلا فيقال قتلني السيف والسوط فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما
بينهم فتدبر فانه دقيق قوله قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند
تفسير معانيها الضمير في بها عائد الى ما والتانيث لكون ما عبارة عن المتعلقات في المعنى وفي عنها
راجع الى معاني وفي معانيها الى الحروف واعلم ان لفظة ما غير موجودة في عبارة المفتاح بل عبارته

هكذا

لا تعاطي قياس الحرف قلت بمعنى
لانه مطلق النسبة اشتهرت
بعلاقة ان يجعل جهة التشبيه في الاستعارة نع
٤٣م

هكذا اما عنى بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها الا معبر بها
مع انه خلاف الواقع فكانه اشار ههنا باقحام لفظ بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العايد محذوف والتقدير
ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لان في العبارة تقدير النظر الى ان الالفاظ المذكورة عند
التفسير كلفظ الابتداء والظرفية عبارة عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه الشريف في شرحه
للمفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال اخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضمير به الى ما ويجعل المعبر
معبرا مجازا لكن لا يخفى انه تكلف ظاهر ومخالف لنسخ الرواية قوله مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية
المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى
قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء
انما ينتهي بضده فنهاية الشيء ضده فكيف يكون جزءا منه بل انما يطلق على اخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية
وكذا انك تقول غاية ما في الباب اذ تكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز والتوجيه
الخالي عن شائبة التعسف ان يقال الغاية مستعملة في معناها الحقيقي وهو جنس الابتداء والانتهاء
فردان له فكان اضافته اليها اضافة الجزء الى الكل قوله والا لما كانت حروفا بل اسماء قال في شرحه
للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع
لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ اخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه
ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية
من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد ابطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف
بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه قوله على ما سنشير اليه قد يوجه كلام المص بالحصر
الى حذف المضاف اي كمتعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق المصطلح
بالمتعلق اللغوي ويوضحه انه مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليست كذلك فامتنع
حمل اللفظ على حقيقته فحمل الاستعارة بان يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية
فوقع التشبيه اولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ
الموضوع للمشبه به الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه اعني تلبس زيد فالتلبس مستعار له والظرفية
مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام المص

فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى **قوله** للدلالة بالنطق وجه التشبيه ايضاح المعنى وايصاله
الى فهم السامع **قوله** باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم قد اشرنا في اول هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم
في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي في بيان العلاقة
بل لا بد من بيان انها من اي نوع من انواعها **قوله** للعداوة اي مصدرية تشبيه العداوة فيه نوع تعسف لان
موجب كلامه السابق ان يقدر تشبيه محذوف في مجروراتها وعلى هذا سياق شرح الشارح حيث قال فيما بعد تبعا
للاستعارة في المجرور ولا شك ان المجرور في الآية كونه عدوا لا نفس العداوة والمشبه به على هذا كونه
محبا وابنا لا نفس المحبة والتبني نعم هذا يرجع في المعنى الى العداوة والتبني والمحبة لكن الاستعارة
في المنطوق فالتصريح به اولى خصوصا اذا كان الكلام مما يوهم خلاف ما هو المراد **قوله** كالمحبة والتبني
ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عليه الصلاة والسلام واراد
ابنها لان محبة الملتقط وهو ال فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه **قوله** لانه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعا التشبيه الجامع ولا
يظهر فيما ذكره من التشبيه **قوله** ومدار قرينتها في الاوليين انما قال في الاوليين لما سيجي من ان قرينة التبعية
في الحروف غير مضبوطة **قوله** جمع الحق لنا في امام البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد
بويع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضي واستوزر استاده وكان واحد عصره في الكرم والفضل
وقد ادركته حرفة الادب فاضطرب امره ولم تكن خلافته الا ثلاث ساعات من النهار **قوله** لم تلق قوما هم شر
الخ الظرف اعني منا متعلق بشر والعشية ما بين المغرب والعشا والمراد ههنا مطلق التوقيت وهي
اما مضافة الى الجملة بعدها والجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها وانتصابها على الوجهين على الظرفية
وانتفا التنوين على الثاني لكونها غير منصرفة للتانيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر في النحو والوادي
فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد بجرياه الوادي فيها بالدم ظهور الشر وكثرة القتل **قوله** ويقريهم
من قريت الضيف قري وقرا اذا احسنت اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت والجامع
بين القري والطعن ايصال الشي الى الباطن **قوله** كقول الحريري واقري المسامع الخ البيت من قصيدة
ذكرها الحريري في المقامة الثانية والثلاثين مطلعها * لبست لكل زمان لبوسا *
ولابست صرفيه نعمى وبوسا * فعند الرواة ادير الكلام * وبين السقاة ادير الكوسا * وطورا ابو عظي اسيل الدموع

وطورا بالهوى اثير النفوسا * واقري المسامع اما نطقت * البيت صرف الدهر حدثانه والنعمى بضم النون والقصر
النعمة واذا فتحت النون مددت وبوسي بضم البا مصدر قولك بئس الرجل ياس بوسا وبئيسا اذا
اشتدت حاجته فهو بائس والمسامع جمع مسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة
وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه على اختلاف البصرية والكوفية والحرن
الحرن التي تقف في اثنا الجري والشموس الذي يستصعب الركوب عليه والجامع بين القري والعطش
ايصال الشي الى الباطن **قوله** او الى الجميع الى ههنا بمعنى على ونظيره في مجي الى بمعنى على قوله عليه
الصلاة والسلام من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فالي **قوله** يقري الرياح رياض الحزن
مزهرة الخ الحزن بلاد العرب وهي في الاصل ما غلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال
ازهر النبت اذا ظهر نوره واذا سرى ظرف ليقري **قوله** فغير صحيح لان المجرور الخ وقيل المراد بالجميع
الكثرة وذكره الشارح والفاضل المحشي في شرحيهما للمفتاح ولا يخفى بعده وقد يوجه بان المراد من
نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الحركة
كما في الآية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به ليقري بذلك الاعتبار اذ ليس
المراد اجفان الحيوان كما توهم بل المراد بها اجفان الرياض وهي الزهر المشبهة بها واللام عوض عن
المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وبسريان النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف
الازهار بعضها الى بعض ويقري الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطا
النظارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا ليقري والرياض مفعولا اول له
وظاهر ان الايقاظ لا يكون الا للنائم تعين ان يراد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان الرياض
فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان يقري استعارة بمعنى يفتح انتهى كلامه وهذا واضح الا ان
المفهوم من البيت قري الايقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت واحد ولا يناسب هذا على ما ذكر **قوله**
مطلقة وهي ما لم تقترن بوصف ولا تفريع مثل الفاضل المحشي في شرح المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله
نشبت اظفار المنية وفيه نظر لان نشبت ترشيح فانه من نشب الشي بالشي بالكسر نشوبا اي علق فيه فهو
ملايم للمستعار منه والاولى ان يقال اهلكت بدل نشبت الكلم الا ان يجعل ترشيح التخييلية على مذهب السكاكي
ويصرف الاطلاق الى المكنية هكذا قيل والحق ان نشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انعدمت اظفاره لما كان

الامر على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطائف يا ارض ابلعي الاية ان الخطاب فيها ترشيح وليس
للخطاب وصفا وله تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصادر اليه فكان تخصيص الصفة
والتفريع بالذكر بنا على الاغلب لا للحصر فتامل **قوله** يعني اذا تبسم علقت رقاب اموله في ايدي الناس حاصل
المعنى ان السايلين ياخذون مال الممدوح من غير علمه ويحسبون الحضرة فيتبسم ولا ياخذهم فيمكونه
قوله كانه قيل فاصابها بلباس الجوع فان **قلت** فقد فاتت النكتة السابقة من استلزام الذوق واللمس
قلت لا تفوت بل يكفي فيها كونه كذلك بحسب الوضع الاصلي **قوله** والاخرى مكنية وهو انه شبه الخ **فيه بحث**
فان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر فيها المشبه ويثبت له شي من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالاظهر
انه اذاقة ههنا تبعية تصريحية والجواب انه قد ذكر المشبه بغير لفظه الحقيقي وفي الاية وجه اخر ذكره الزوزني
في شرح المفتاح حيث **قال** لو قيل ان المضاف مقحم كما في قوله تعالى واما من خاف مقام ربه لم يبعد ولا يخفي بعده
قوله من طعم المر الطعم بالفتح ما يؤديه الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا ما تشتهي منه يقال ليس له
طعم وما فلان بذي طعم اذا كان غثا والطعم بالضم الطعام **قوله** فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر ان يقول
فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام على ان اذاقة تجريد وليس بشي فان مساق الكلام على انه تجريد للاستعارة
المصرحة لا للاستعارة المكنية التي ذكرها وانما التوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملايما للمستعار منه في
هذه الاستعارة وهو طعم المر فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان فيه قرينة الاستعارة بالكناية
فلا يسمي ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تتمتها **قوله** حاورت اليوم بحرا
زاخرا متلاطم الامواج حاورت بالحاء المهملة من المحاورة بمعني المكالمة فهي قرينة للاستعارة ولو جعلت
القرينة حالية لكان حاورت تجريدا كما ان زاخرا متلاطم الامواج ترشيح يقال بحر زاخر اي ممتد مرتفع جدا
وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا **قوله** هذا تجريد لانه وصف الخ مبني على ان قرينة الاستعارة حالية
او في البيت السابق والا فشاكي السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد **قوله** حتي لظن الجهول اللام في لظن
لام الابتدا دخلت على الماضي بتقدير قد وروي يظن وخص هذا الظن بالجهول مبالغة وايما الي ان الجهول هو
الذي يخفي عليه حاله فيظن ان له حاجة في السما واما غيره فهو يعلم ان استغناه عما سواه وجعله متضمنا لجميع
الكلمات فالحاجة الي شي اصلا **قوله** وما ذكرنا صرح في الايضاح حيث قال واذا جاز البنا على المشبه به مع
الاعتراف بالمشبه الخ **قوله** ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله الخ اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام

واذا كانا

واذا كانا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفي ركاكته **قوله** هي الشمس مسكنها فان **قلت** الاستشهاد على
ما ذكرتم بهذا البيت لا يصح لجواز ان يحمل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة **قلت** قوله فعز الفواد عزا
جميلا يدل على ان الضمير راجع الي الحبيبة وايضا شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من النسب المشكوكة في
الجملة حتي يفيد التاكيد وكون الشمس الحقيقي في السما جلي لكل احد **قوله** اني اراك تقدم رجلا وتوخر اخري قال الش
في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يوخر اخري بل تلك الرجل
الاولي نعم يخطو خطوة الي قدام وخطوة الي الخلف وفيه بحث **اما اولا** فلان المراد بالقدام قدام
الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد **واما ثانيا**
فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو من تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل الا انها حاصلة
مقررة تقدم وتوخر لاخري **واما ثالثا** فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتاخير كما لا يخفي
علي ذي انصاف وعلي ما ذكره الش لا يكونان واقعين على شي واحد فالوجدان يقال اخري صفة تارة والمعني
تقدم رجلا وتوخر تارة اخري فيتحد متعلق التقديم والتاخير **قوله** فحصل المجاز المركب في الاستعارة وتعرف
بما ذكر عدول عن الصواب الحصر مستفاد من تعريف المبتدا باللام في قوله واما المجاز المركب المستعمل الخ وقد
يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الاخر من المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته وقلة الطائفة
قوله لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به هنا اولي من تعليل صاحب الكشاف عدم التغيير بان
الامثال السايرة لا تكون الا وفي الاتيان بها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن
التغيير وذلك لان الظاهر ان فتح التا في قولك بالصيف ضيعت اللبن لا يغير غرابة كانت عند الكسر **قوله**
بالصيف ضيعت اللبن الباقي بالصيف بمعني في كما في قولك جلست بالمسجد قال الميداني ويروى في الصيف
فكلاهما من البا وفي مقبول رواية ودراية **قوله** لان المثل قد ورد في امراة وهي دختنوس بنت
لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فسالته الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن معبد بن
زرارة وكان شابا فقيرا فلما شتوا ارسلت الي الشيخ تستفيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول
واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير منك ومن لبنك الكثير يعني
هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل الممذوق اي الممزوج بالما خير منك ومن لبنك الكثير يا شيخ النحس وانما خص
الصيف لان سوالها الطلاق كان في الصيف **قوله** واما الاستعارة لمجرد تسميته خالية عن المناسبة قد

يقال انما سمي استعارة بناء على انه يتبع الاستعارة في صفته وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
قوله واذا المنية انشبت اظفارها اذا شرطية وانشبت مفسر لفعل مضمر دخل عليه اذا تقديره اذا
والفيت جزا الشرط والمنية في الاصل من منى الشي اي قدره سمي الموت بها لانه مقدر قوله تجعل سعاده
المعاذه والتعويذ والعوذه كلها بمعني وهي شي يعلق على العنق للصبيان صونا لهم عن العين والجن
على زعمهم قوله بتجلدي للشامتين الخ التجلد اظهار الجلادة والقوة والشماتة الفرح ببلية العدو
وريب الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب قوله وله بقيا على ذي فضله البقيا اسم من
ابقيت على فلان اذا رحمته قوله ان قلت فماذا يقول المص يعني ان فيما استعارة تخييلية بدون
الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما متلازمتان قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة
هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغا وبهذا المنع المشار اليه يظهر وجه احالة السكاكي
في بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله انياب المنية الشبيهة بالسبع وجري التخييلية بدون
المكنية الى اخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية في قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب
قد استعذبت ماء بكائي وذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكي نفسه لم يعتد به
بخلاف ما ذكره في اخر الفصل من قول ابي تمام واندفع ايراد الفاضل المحشي هناك حيث قال يخدش هذا
الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو انياب المنية الشبيهة بالسبع فلا فايدة
في هذه الحوالة قوله شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تشبيههم ~~بالسبع فلا فايدة في هذه~~
~~الحوالة~~ العهد بالحبل ومنه قول ابي التيهان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا
ونحن قاطعوها فنخشى ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك قوله ان يسكتوا عن ذكر الشي المستعار
ان يسكتوا بدل من هذا اي سكوتهم عن الشي المستعار من اسرار البلاغة قوله وهذا قريب مما ذكره المص
في التخييلية والفرق ان التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز
ان يكون مقارنا للتشبيه ولكنه على ما ذكره المص قوله وغداة ريح قد كشفت وقرة الخ الواو بمعنى رب
المستعار للكثرة ومفعول كشفت محذوف اي ازلت ورفعت برودتها عن الناس بالاطعام والكسوة
وايقاد النيران والقرة بكسر القاف وتشديد الرا بمعنى البرد معطوف على غداة او ريح وقد يروى
بفتح القاف يقال يوم قر وليلة قرة اي باردة واذ ظرف واصبحت تامة [illegible] زمامها والشمال

باعتبار

باعتبار المضاف اليه والضمير المستتر فيها العايد الى القرة او الغداة والجملة اعني بيد الشمال زمامها حال
من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة اعني بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بالفتح ريح
تقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد قوله اي سلا من السلو وهو زوال العشق والحزن قوله ولا طعنا لبيه
لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان قصر
مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه اي كففت ونزعت مع القدرة عليه فان
عجزت عنه قلت قصرت بلا الف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فبهذا القدر يكفي للحمل على القلب اللهم الا ان
يريد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع قوله
وكذا الضمير في معاودته اي هو ايضا راجع الى ما كان تركه قوله كذا في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد
بمعنى الصحيح يقال صح يصح فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة الاكثر بكسر الصاد على انه جمع صحيح
وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه ثبت رواية عن مصنفه انه سماه
الصحاح بالفتح ولبعض الادبا في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الروسا
مولاي ان وافيت بابك طالبا منك الصحاح فليس ذاك بمنكر البحر انت وهل يلام من سعى
للبحر كي يلقى صحاح الجوهري قوله ويرتكب كون الكلام قلقا اي مضطربا وجه الاضطراب وقوع
الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله المتحرز بالاجنبي الذي يتوهم قبل التامل
الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف وهو ولا يسمى حقيقة ويمكن ان يوجه
كلام السكاكي بحيث يكون خاليا عن الاضطراب وهو ان يقال المتحرز بالقيد الاخير عن الاستعارة فيها
يقتضي سابقه الدخول لقوله في الاستعارة الخ اشار الى ان الدخول متحقق فان الاستعارة فيها استعمال
اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذي ينبني الاعتراض عليه وعلى هذا الاعتبار في كلامه فليتامل قوله
فيجب ان تكون لا زايدة او يحمل على حذف اللام دون من اي احترازا لئلا يخرج او يقال الخارج بمعنى الحاصل يقال
الخارج من القسمة كذا اي الحاصل منها فقوله احترازا اذ لا تخرج الاستعارة اي ان لا تحصل الاستعارة
من المجاز ويكون قسما منه قوله لفظ الغايط في فضلات الانسان الغايط في الاصل المطمئن من الارض
الواسع والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته اتى الغايط فيقضي
حاجته فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغايط يكنى بها عن العذرة قوله وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار

هذا بنا على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل **قوله** فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احترز
عن خروج ما اذا اتفق فيه بحث اذ لا حاجة الى الاحتراز عن خروج ما اذا اتفق الخ اي هذا القيد
لان مثل لفظ الغايط اذا استعمله اللغوي في منخفض المتناولات لا يكون مستعملا فيما وضع له بل يكون
مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد لا بل يلزم
ان يدخل في احد الحقيقتين لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا القيد عن دخول
مثل الغايط اذا استعمله اهل العرف في المنخفض المذكور والجواب انه هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق
في قوله غير ما هي موضوعة له وبعد اعتباره وهو الحق لا اشكال **قوله** لان تعيين اللفظ بازاء المعنى
بنفسه بحسب الادعاء الخ حاصله انه من يدعي ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعي
كونها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بنا على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة
الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء فانها ترفع مزاحمة المعنى الاخر لا لتحصيل اصل الدلالة
وههنا بحث وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسها يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففي
الاستعارة دلالة ظاهرة ادعائية فلا تخرج الاستعارة عن الحد الثاني الذي ذكره السكاكي
للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذ بعض القيود بحسب الحقيقة
وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتامل **قوله** ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف
الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع الادعائي والقرينة المذكورة قرينة الدلالة
بل الشبهة اذ لولم يوجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف هذا وقد اجاب الشارح في مختصره
بوجه اخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع التاويلي
بل مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل كما في الاستعارة
فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا
وهو الوضع بالتاويل **قوله** لزم الدور اراد به توقف الشي على نفسه سوا كان بواسطة ام لا ولكن
نقول لو قطعنا النظر عن لزوم الدور لا معنى لقولنا الى نوع حقيقته لان الكلمة المذكورة عين
الحقيقة وجعل الاضافة بيانية استدراك للفظ الحقيقة ومن ههنا يظهر انه لو قيل بالنسبة الى نوعها
لصح من غير دور استدراك فليتامل **قوله** بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف الخ ارادة قيد الحيثية في

تعاريف

تعاريف الامور التي تختلف بالاضافة ظاهر ينساق اليه الذهن وهذه الارادة تجري في
القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا في تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين
في شرح الايضاح من ان التقييد بالحيثية لا التفات اليه لانا لا نسلم انسياق الذهن اليه واما
قوله على تقدير انسياق الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوعة له متعلق
بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي هو وضع المخاطب لم يكن حاجة
الى التقييد بالحيثية واذا اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ الصلاة في الدعا اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع فيه استعمالا فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا
اعتداد به ايضا لان المخاطب بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال
الالفاظ فمن استعمل لفظ الصلاة في الدعا كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف
الشرع فلا نسلم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له **قوله** وهذا غلط لان اشارته الى ان فيه بحث
لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا ينصب في الغلط
والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى ان ينصب قرينة تدل على عدم
ارادته معنى الفرس على ان ثبوت قرينة في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فالغلط الذي
لا توجد فيه قرينة داخلة في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده **قوله** ان اللفظ اذا استعمل في
غير ما وضع له ونصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة فانه لم يوجد ~~فيه جميع~~ افراده ايضا يرد ذلك نقضا
على التعريف ولم يندفع بما اجيب وقد يتعالى في الجواب عن الاعتراض بالغلط سواكان بقرينة او بدونها
فظهر ايضا ضعف قوله فيما سبق وثانيا انه لو ترك الخ فتامل **قوله** الراجع الى معنى الكلمة المتضمن
للفايدة القيد الاول اعني الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى وجاء ربك
والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك الجر واما الرفع فمجاز ومداره ان يكتسي اللفظ
حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في
قوله تعالى ليس كمثله شيء والقيد الثاني اعني المتضمن للفايدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن
في انف الانسان **قوله** في انه كذلك ينبغي اي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له اظفار ولفظ كذلك
حال من المستتر في ينبغي **قوله** وكلامه في مناسبة التسمية الخ كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتاح

الفصل الثالث وقد اورد الش خلاصته بقوله والمنية قد برزت مع الاظفار الخ ولا يخفى وجه اشعاره
بان المستعار هو الاظفار **قوله** وسيجي في كلامه ماينافي جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع الاستعارة
بالكناية كما عرفت ان يذكر المشبه ويريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة وسيجي تحقيق الش بحث
اقول ان شاء الله تعالى **قوله** وفي الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور
لوصف صورة اخرى **فيه** بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها
كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تاول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكسبه
المعنى فلا يتاتي هذا التاويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظ
اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة
الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على الغرضية لا صلة الاستعارة **قوله** ولا يلزم من
قسمة المجاز المفرد الخ **حاصله** ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهري والتحقيق
ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما ابيض واسود فالمراد اما حيوان ابيض
او حيوان اسود هذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم
الذي لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر في مشرع ابواب الكتب وفصولها يراد بها
استيفا جملة الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس شيء من المجاز العقلي
والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا في المجاز المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل
هو دليل على خبط اخر وقع منه هذا كلامه **وفيه** بحث لانه ان اراد بالحصر الذي يجب في مشرع
ابواب الكتب جعل المقسم في الاقسام بمعنى انه لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به
استيفا جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر القسم في المقسم على معنى
ان لا يتحقق القسم الا بتحقق المقسم فلا نسلم وجوبه في ذلك المشرع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم
التي لا توجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او كسبي وكل منهما اعم من التصديق
قوله الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الخ للفاضل المحشي ههنا كلام طويل الذيل
لكن تخطئته في اخر البحث عبارة الش في شرح الكشاف وهي قوله فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة
بالحالة بل وصف صورة منتزعة في عدة امور بوصف صورة اخرى فان لفظ الوصف مستدرك والصواب

بل صورة

بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها ظاهره الاندفاع لانه انما يتم اذا جعل الوصف
في عبارة الش معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني
الصفة المفهومة التي هي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره اصلا فتامل **قوله** وفيه نظر لانه
لو ثبت ان مثل هذا التشبيه الخ يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير تسليم ان التمثيل في المفرد ان لا ريب
في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل بالمركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم
وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى
ان ما يصلح مثالا للتشبيه يصلح مثالا للاستعارة بان يترك التشبيه الى الاستعارة مثل التمثيل المركب على
عادته الجارية في كل باب من تتميم مباحثه وايراد النظائر غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل
بالمفرد **قوله** للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا الخ قد ينافش فيه بان هذا الكلام مستعمل
في المتردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقدم الرجل وتاخيرها حقيقة فالحق ان التجوز كما هو
حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه انزعاج الخاطر نحو الفعل بالتقديم ونفس الخاطر
بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة اخرى بالتاخير وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا
المثال والا ففي المسلم ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم **قوله** واما قول ابي تمام
لا تسقني ماء الملام فانني الخ تمام البيت صب قد استعذبت ماء بكائي الصبابة رقة الشوق وحرارته
يقال رجل صب اي عاشق واستعذاب الشيء عده عذبا ومعنى البيت لا تكلفني ايها اللائم على كثرة بكائي
فانه مستعذب عندي لا يوثر فيه لومك ولا تسقني ايها اللائم بالملام فاني ريان بماء البكاء لا التفت الى عذلك
واعلم ان قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائي نفسه
حيث نقل ان بعض ظرفا اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال في جوابه ابعث
لنا ريشا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطائر عند انشقاقه وتعطفه على اولاده
يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطاطئ راسه ويخفض
بين يديه فشبه ذلك وتواضعه باحدى حالتي الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح
اليه قرينة لها فانه من الامور الملائمة للحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية
قوله او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه وجه الشبه اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل

الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس مما يناسب المقام فان الشاعر ينبغي ان يدعي ههنا ان حرارة
غرامه لا يسكن اصلا لا بالملام ولا بشيء غيره فكيف يجعل ما ذكره وجه الشبه وقد اشار الى المعنى الذي ذكرته
من قال ودركسي ملامت اي يار ساركار درد عاشقي علامت فردن سوز وقريب منه
اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم على ان تسكين غليل الاوام لا يلائم وصف المشبه به
بالكره قوله ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اجيب بان السكاكي في هذا الفن خصوصا
في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير الغير وتبديل الاصطلاح
الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتنى بها مما لا يعتد به قال جلال الدين الشاشي في شرح الايضاح يشكل على قول
السكاكي ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية والسبع نشبت
بفلان فان اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول
الجمهور فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليها انتهى كلامه
والجواب ان السكاكي يقدر في مثله اظفارا ~~حقيقة وانما التجوز في اثباتها~~ اخر بان يقول التقدير اظفار
المنية وكذا اظفار السبع كما تقرر في نظائره قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في ان اليد
استعارة الخ اراد بالسمع هنا اليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم
الخ واراد باليد ثمة اليد لا من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لا له لان كون اللفظ استعارة
ينافي كونه حقيقة لغوية قوله لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق
الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا قوله وفي الترشيح يعني لفظ الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان
الترشيح قد يقترن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية المشبهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا
للاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الان قوله وجوابه ان الامر
الذي هو من خواص المشبه به فيه بحث وهو ان هذا الكلام مبني على ان لا ترشيح في الاستعارة
بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت
بفلان فافترسته اللهم الا ان يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية
اخرى فتامل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصية المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه
لكن المراد بالمشبه عند السكاكي المشبه به فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان

كان المشبه

كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فيثبت الاحتياج اليه على ان مجرد اقتران
اللازم في التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف له فيما ذهب اليه قوله
هو هذا المعنى مع لوازمه لا يخفى ان هذا المعنى مما يبعد في الترشيح عنده ما كان بطريق تفريع كلام كما في قوله
تعالى فما ربحت تجارتهم قوله فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي فيه بحث وهو ان هذا
التوجيه وان صح في المثال الذي اورده اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى
واعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شيء يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق
بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره
فتامل هذا وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه صرح بكون ذكر الوصف من تتمة التشبيه
فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شان الترشيح
ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه
الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن عدول المستعار منه
كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه
على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات البحر كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في افادة
المبالغة المطلوبة تامل ان قول الشارح وايضا معنى زيادة الجواب تسليم حاصلا ان الحق الفرق
بين استعارة المقيد كما في المرشحة واستعارة المجموع كما في التمثيلية ولم يسلم عدم الفرق لامكان تصحيح
خروج الترشيح بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المقصود بدونه وهو ادعاء العينية
الكائنة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم كماله الحاصل بالاستعارة المرشحة فتامل قوله فقد ذكر
المشبه عن المنية الخ فعلى هذا المستعار له هو السبع والمستعار منه هو الموت والمستعار لفظ
المنية وهذا ما وعده الشارح فيما سبق بقوله ويجيء ما يخالف جميع ذلك قوله ما يحصل به النقض
وجه النقض انه اذا جعل مرادفا للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال لفظ
السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب
كون لفظ الاسد حقيقة فيه قوله ولا اعترافا بحقيقة الشيء يحتمل اعترافا مفعول فعل محذوف
اي لا يجد اعترافا وقوله يحتمل مفعولا ثانيا لقوله يجد ويجوز ان يكون اعترافا اسم لا ويكون النصب لشبهه

بالمضاف كما في لجين الماء من زيه ويكون حمل هكالامنه قوله مراد فا للفظ السبع فيه بحث لان
المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك عم معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومي وانسان
فكيف يجتمع اذن ادعا الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق فانه
كاف في المقصود لان المنية لما صدق على موضوعهما السبع ربها دعوى السبعية للموت مع التصريح بلفظ
المنية قوله ثم يذهب على سبيل التخيل اي سبيل الايقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق وعلى هذا ينبغ
الخ فيه بحث وهو ان هذا القول عين ما يفهم من مقالة السكاكي فتضيا عن اشكال الم فلا
وجه لايراده مقابلا للكلام السابق ويمكن ان يقال الفرق ان تقدير المفهوم هو ان المنية مرادف للسبع
واستعمال السبع في الموت استعمال في الغير بالتحقيق فكذا ما يرادف فيه عدم الاعتراف بانه الغير
ادعا بخلاف ما قيل والكلام بعد محل تامل لان الترادف فيما سبق ادعائي وكذا ما يبنى عليه فتامل
قوله وغير ما وضع له ادعا فيه بحث وهو انه مبني دعوى ترادف الاسم دعوى ان الموت حقيقة
حقيقة الحيوان المفترس المخصوص فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعا ايضا فلا يترجح
المجازية بهذا الوجه فضلا عن التعيين قوله وفيه ما فيه وجهه على ما نقل عنه رح ان ما ذكر على
تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون المنية حقيقة بنا على انتفا قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لم
يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل
اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذي ذكره لا
يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من
حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرف به قوله ويندفع الاشكال بحذافيره اي بجميعه في
الصحاح حذافير الشي عاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواحد حذفار قوله وبالجملة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية فيه بحث لان هذا لا ياتي في مثل
قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى وكذا في قوله تعالى ربما يود لان القرينة
ههنا مناسبة حالهم لكثرة الوداده قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية
الى الاستعارة بالكناية في الاية المذكورة يجعل الاتقا استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل
قرينة لها ويجعل الوداده الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وفيه

ايضا بحث

ايضا بحث لان مدلول لتتقون الاتقا الخاص اعني الماخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة
التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في المرجو فهذه الاستعارة بالكناية لا بد ان تكون تبعية
كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود الاية والا وجه ان يقال
طريقة الرد ههنا ان يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقا والقرينة نسبة التقوى
المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وهكذا الحال في ربما يود فتامل قوله ورد بانه الخ الاوضح ان تقدير
الرد ان يقال ان قدرت التبعية استعارة مصرحة فقد اقررتما جحده والا كانت تخييلية فينفك المكني عنها
عن التخييلية وانه باطل قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي
المشابهة ضميمة الفصل وتعريف الخبر باللام يدلان على حصر العلاقة في المشابهة ولا خفا في هذا الحصر لان
السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن
المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل المحشي ايضا في
شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما يقال يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان
يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا ايضا من هذا القبيل على انه
لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد المهم هذا التوهم لان التخييلية عند السكاكي عبارة عن ان
تخص صورة وهمية محضة شبهت بصورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة
فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية وهو المطلوب
قوله فيما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا يفيد شيئا اذ يعود الفساد المهرب عنه باختيار
مجازيه التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية قوله ولا مساس له بكلام السكاكي
اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية ليست في نطقت بل في الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال
هنا استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به وارادة مشبه لا تحقق له حسا
ولا عقلا وانتفاؤه في مثل نطقت الحال اذا جعل نطقت حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما
ثانيا فلان السكاكي بعد ما عين في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزام
في امثلة تلك اللوازم ان تكون على سبيل التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن
الاستعارة التخييلية على ما عليه مساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنية تستلزم التخييلية اذ قد

صرح فيما قبل بان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع واما ثانيا فلانه
قد صرح السكاكي بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنية فهذا صريح في انها استعارة تخييلية عنده
وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل مخالف لصريح كلام المفتاح قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلام رده
جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد باتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له خرق اجماعهم
كما بين في علم الاصول والجواب ان الفتح بخرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر
وهو مسلم كما افاد السيد الدماميني في اوائل شرح المغني حيث رد ابن هشام نقل ابن الخباز عن شيخه بان
الالف المفردة الاستفهامية للمتوسط وان الذي للقريب ما بان فيه خرق اجماع النحاة قوله وان
لا يشم رايحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرايحة المبني عن القلة لانه
لو زيد عليه بان يبين مثلا المشبه المذكور بالمشبه به اما صريحا واما ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث
بين اولا صريحا بقوله من الفجر والثاني ضمنا لدلالة البيان الاول عليه او بان يذكر وجه الشبه كما في رايت اسدا
في الشجاعة لم يكن هناك استعارة اصلا بل يحصل ذكر تشبيها ومثال اشمام رايحة التشبيه قوله زر
ازراره على القمر فان فيه ذكر الاشمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان
ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رايحة الاشعار بذلك واما ما يستفاد
من ظاهر قول الشارح ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة من ان مثال الاشمام
رايحة التشبيه فغير ما يفهم منه ح اذ هذا المثال من قبيل الاستعارة الغير الحسنة لان انتفاء الاشمام
شرط حسن الاستعارة لا شرط اصلها ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال معنى قوله وبهذا قلنا الخ ولاجل
ان اشمام رايحة التشبيه تخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال لتجاوزه
عن قرينة اشمام الرايحة الى التصريح بوجه الشبه او يقال انتفاء حسن الاستعارة يقتضي انتفاء
اصلها عند البلغاء لان ما لم يحسن لم يصح عندهم فشرط حسنها شرط اصلها مآلا فتامل قوله وكذا اذا شم بها
الخ لفظ ذكر اشارة الى كون عدم اشمام الرايحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر من كلامه
ان اشمام الرايحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام ح من
الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة اشمام الرايحة المقتضي لثبوت اصلها ولو على قبح
اللهم الا ان يصار الى ما ذكرنا لان ما لم يحسن ليس بجائز عند البلغاء او الى حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض

وقوله اعني

وقوله اعني ادعاء تفسير الغرض وكماله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار ما بكون المستعار منه اقوى
في وجه الشبه اللازم من ذكر الاشمام فتدبر قوله ليلا يصير الغازا يعني ان وجه الشبه اذا لم يكن
جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشم رايحة منه يصير كل من الحقيقية والتمثيلية
الغازا وتعمية واعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان
يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك واجيب بان الجلاء
والخفاء مما يقبل القوة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا
قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما خص بهذا التوجيه الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ
المشبه به والمراد هو المشبه واذا كان وجه التشبيه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد
التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها
لفظ المشبه واريد معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به ودل على ذكر تشبيهه به فلا ضير في خفاء
وجه الشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة
لا بظهور وجه الشبه فانا اذا قلنا جاورت له ابلا ما نه لا نجد فيها ارعاه يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما
والا فاظفار المنية كذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه يكسر سورة القرينة ويجعلها مولة واما
المكنية فقرينتها لازم له مدخل في وجه الشبه فلها دلالة عليها فتامل قوله في محل نصب على الحال وكذا ان
تجعل صفة اذ لا توقيت في الابل المائة بل اللام فيه للعهد الذهني كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
قوله اي كل ما يتأتى فيه الخ فيه بحث لان هذا التفسير مناف لما يتصل به اللهم الا ان يتأول ما
يتصل به بما سيشير اليه ولو اقتصر في بيان العموم على قوله وليس كل ما يتأتى الخ لم يحتج الى التكلف قوله
حتى اتحدا اي حتى كانهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة قوله وتعينت الاستعارة لعله اراد انها تتعين
اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن الا انه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد
صرح سابقا ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا منافاة بينه وبين قول الشارح فيما سبق
ان كل ما يتأتى الخ قوله لانها لا تكون الا تابعة الخ فيه بحث لان التخييلية عند المص اثبات اللازم وفي
اللوازم ومراتبها كثرة وتفاوت فلم لا يجوز ان يحسن بحسن قرب اللازم وقوة اختصاصه بالمشبه به وعدم
ذكر اللهم الا ان يقال المراد حسنها بحسب التشبيه تابع لحسن مشبهها الا ان حسنها مطلقا تابع له فتامل

قوله وفيما يحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلد دون النفي لانها قد تحسن الحسن البليغ في قولنا اذا
لم تكن تابعة للكناية كان يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظايره فان التخييلية في هذه الامثلة
حسنة حسنا كاملا وان لم تكن هذه الامثلة واردة في كلامهم كذا في شرح الشريف للمفتاح وحواشيه
قوله ولقايل الخ قد يجاب بان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للكناية فبني حال التشبيه فيها اعني
اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في الكناية والتابع لا يكون لها حكم بنفسها والا لما كانت
تابعا وكذا لم يقل السكاكي بان حسن التخييلية برعايتها تحسن التشبيه وان كانت التخييلية
عنده استعارة تصريحية مبنية على التشبيه والاقرب في الجواب ان يقال لما لم يتفاوت وجه الشبه
في التخييليات كثير تفاوت لكون الجميع تشبيه ~~والاقرب في الجواب~~ ان صورة الشي المخترع بنفسه
لم يعتبر ذكر الشرط قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك الحكم الاصلي
في الكلام لربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرية من قوله تعالى واسئل القرية
والجر في كلمة مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع
وهكذا وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي المعنوي كما ان الجر حكم
لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل سياق كلام السكاكي وسياقه كما يظهر لمن ينظر
فيه وفي شروحه ثم ان قول الشارح وهذا ظاهر في الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز ظاهر في
الحذف مطلقا ولا شك انه وصف به في مثل سوال القرية غير ظاهر الكلام الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذي
كان في المضاف المحذوف فالجر الاصلي ولا يخفى انه تعسف قوله للقطع بان المراد سوال اهل القرية
لم يلتفت الى قول القاضي بان القرية تطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان
القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم تطلق الا بقيام قرينة تدل لنا
على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك قوله فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت
اذا كان مثله خبر ليس وله شك انه اسم شي لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدا نكرة وما وقع في موقع الخبر
معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا
تتعرف فلا محذور قوله والاحسن ان لا تجعل الكاف زايدة وفيه بحث اذ لو لم تجعل الكاف زايدة لزم
انتفاوه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه عز وجل مثل لمثله والمقدر انتفاء مثل المثل لا يقال لا نسلم صدق

ان الله تعالى مثل لمثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا لان القول بصدق القضية ليس يتوقف الا على وجود
الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وهما متحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف
صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زايدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثله
تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم
زيادة الكاف نفي ان تكون لمثله مثل سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم اذ دخل داري
احد سوى المتكلم وايضا لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان
يستلزم محالا اخر ونقل الصفدي في شرح اللامية انه قال بعضهم الكاف ليست بزايدة بل مثل ومثل ساكنا
ومتحركا سواء في اللغة كشبه وشبه فمثل ههنا بمعنى مثل قال الله تعالى ولله المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله
شي وهو معنى صحيح انتهى فتامل قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد الوجهين في المال
ويكون كل منهما كناية في النسبة لا ينافي عدهما وجهين نظرا الى الجهات والعبارات المختلفة فلا يرد
اعتراض الفاضل المحشي وانت خبير بان ما ذكره الشيخ في شرح المفتاح يويد اعتراض الفاضل المحشي
حيث قال ثمة وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشي بنفي لازمه فانك اذا نفيت ان يكون لمثل الله
تعالى مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذ احدنا انه موجود فيكون نفيا للمثل على طريق الكناية
بعد جعل الوجه الاول قسما للكناية وههنا وجه اخر وهو ان يراد نفي شبه المثل القاصر عن المثلية في
المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من الاية نفي من يشبه ذاته وصفاته ومعناه
ليس كذاته شي نحو فان امنوا بمثل ما امنتم به اي بنفسه فتامل قوله احدهما انه يمكن تقريره لوجهين احدهما
ان المثل ملزوم ومثل المثل ملزوم مثل الملزوم فذكر مثل المثل واريد المثل كناية وثانيهما انه نفي مثل المثل
بلزوم نفي المثل فذكر الملزوم واريد اللازم والاول انسب بمذهب السكاكي في الكناية وهو الانتقال فيها
من اللازم الى الملزوم قوله وقد ايفعت لداته وبلغت اترابه الايفاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام
ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر ولدات الرجل اترابه اعني اقرانه في السن جمع لدة والهاء
عوض عن الواو الذاهبة من اوله لانه من الولادة وهما لدان وقد يجمع على لدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة
فوق وقد اشير الى معناه قوله ولذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني
ليس كمثله شي فيمن له مثل وهو مسوق لنفي المثل قلت معنى كلامه فيمن يتصور له مثل ومن لا يتصور له ذلك على ان

استعماله لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته حقيقة قوله اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم والانسب بسياق
كلام المص ان يقول اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي قوله لفظ اريد به
لازم معناه فيه بحث لان القسم الثالث من الكناية كناية في الاسناد وكما ان المجاز في الاسناد غير المجاز
في اللغة فكذلك ينبغي ان تكون الكناية في الاسناد غير الكناية في اللغة فان شئت فتامل في قوله ان
السماحة والمروة والندا في قبة ضربت على ابن الحشرج هل تجد لفظا اريد به المعنى ومعنى المعنى قوله وارادة
المعنى جائزة لا واجبة المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا تنافي
ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى وقد
ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلينظر فيه قوله لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة
المعنى الحقيقي الخ واما ما اورده في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي فيذهن السامع
لينتقل عنه الى المكني عنه فيكون الموضوع مقصودا في الكناية من حيث التصوير دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في
المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون
الموضوع له مقصودا في الكناية دون المجاز تحكم قوله ولا يقال جاء الامير معه وحاصل ان لفظ كثيرا يدخل الاكثر
المتنوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول قوله ان معنى قوله من جهة المعنى من جهة جواز
ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من ارادة المعنى ~~كان جهة الفارقة مستفادة من ارادة المعنى~~ قوله
وفيما فيه يعني ان هذه عبارة بعيدة لا تفهم من اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور انما يتوهم على طريق المص واما
على طريق السكاكي فلا اشكال ويمكن ان يدفع على طريقة المص ايضا بان يراد باللازم التابع والرديف كطول النجاد
فانه من تابع طول القامة ولوازمه فتامل قوله والكناية ان يذكر من المتلازمين اللازم ههنا بمعنى الملزوم
والمراد ان يذكر ما بينهما اللزوم قوله اختصاص بموصوف عارض معنى المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي
كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا وصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضيافية
غيره وانما وصف الاختصاص بالعروض لان الصفة من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف فمعين
بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوف لاسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا قوله فكل
ابيض مخذم الابيض السيف والجمع بيض قوله ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الكناية ينتقي
المذكور فيها تني عامان بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما يتوهم

العبارة

العبارة قوله الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن المسبب لطلاق المسبب على الذات والسبب على
المجاز ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب
عن ذاك اي متعلق به قوله نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه نقلوا الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى
الصفة ايهاما الى ان الحسن شاع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع اليه بدا امتنع ارتفاع الوجه به
لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه اسمان سواء كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد
بيان الموضع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل
النجاد ايهما بل السيف ونظائره قوله قلت للقطع بانهما علمنا كذا اذا تحققت فالمسند الى الضمير هو
طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هنا كحقيقة بل شائبة منه قوله وعظم
الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم الراس واستواءه عالم بغرط
دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت بنت ابي هالة النبي صلى الله عليه وسلم بانه كان عظيم الهامة
فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطبا عليها
بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث
غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما لا انتقال به واسطة قلت ما ذكرته تدقيق
لا يلاحظ اهل العرف بل ينتقلون منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور قوله والجواب انه لا امتناع
الى رده جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست بمطلوبة
والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة هي كثرة احراق الحطب ولا قايل به والجواب انه كون الشيء مطلوبا به
~~والا كانت كثرة الرماد~~ وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان تكون قصده الى جعل عريض
الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا يحتاج الى السماع قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف
او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد مخبرا عن
مضيافية زيد عند سؤال السايل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند
التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد
صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكورا لا محالة لفظا وتقديرا والموصوف
فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وحكما قوله وفيه نظر وجهه ما سبق منه

ان العموم لاينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه انما قال ويتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفا وقلة الوسايط وكثرتها قوله اذا كانت عريضة مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المومن هو غير المؤذي واردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين قوله ومنه المعاريض في الكلام في المثل ان في المعاريض لمندوحة اي سعة عن الكذب قوله وهي التورية بالشيء عن الشيء وريت الخبر تورية اي سترته واظهرت غيره كانه ماخوذ من وراء الانسان كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر قوله فيختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعرض به لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص قوله ان قلت الوسايط مع خفاء اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة ان قلت قلة الوسايط تدل على وجود الواسطة في الجملة وقد علم المثال الاول فيما سبق مما الانتفا فيه بلا واسطة وسبق منا تحقيقه فبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان الكناية الغير العرضية اذا انعدمت فيها الواسطة فان خفي فيها اللزوم يسمى الرمز وان لم يخف سمي الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة راسا او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي الفسوي بانه قد يستعمل في النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل هاهنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب الخ لم يرد بما ذكره انه يجوز لك ان تريد تارة بضمير المخاطب في اذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا وتريد به اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه عرفا تهديد المؤذي مطلقا فاذا اريد تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ اخر كان كناية واذا اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا قوله اذ لا يتصور فيه انتقال من الملزوم الى اللازم لما بينهما كما انه من اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز قوله ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة لا من البلاغة فكانه مبني على ما نقل عن المبرد والاخفش من جواز بنا افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كما يفعل ويستعمل

ونحوها

ونحوها والشيخ في امثال هذه المقامات تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة قوله واعترض عليه بان الاستعارة اصل التشبيه الخ فان قلت لا دخل في الاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل في الاستعارة التشبيه الخ قلت قوله اصلها يفيد حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد انه لا تشبيه فيه بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله ولكن هذا اخر ما اردناه في تحقيق مقاصد علم البيان والله المستعان بتكميله الكلام

الفن الثالث علم البديع

قوله اي يتصور معانيها فعلى هذا يراد بالعلم المدون او ملكته او لغير المسايل من المبادي حتى يعلم به المعاني التصويرية واحسن مما ذكر ان يراد بالوجوه الطرق فالمعنى يعرف به طرق تحسين الكلام فان من علم هذا الفن ومارسه اقتدر على ان يراعي الصنايع البديعية المذكورة فيه ايراد تركيب قوله في قوله تتبعها وجوه الخ فالقيد الاخير احترازي بل الغاية لذكرها بعد قوله ورعاية وضوح الدلالة لا يخفى ان التعدية عن هذا يستلزم التعدية عن الامر الاول كما سبق من ان رعاية الوضوح بعد رعاية التطبيق فكانه قصد التصريح باعتبار هذه الوجوه بعد الامر الاول ثم ان تخصيص هذين القيدين يوهم ان اعتبار الحسن لا يلزم ان يكون بعد رعاية عدم الغرابة والتنافر ومخالفة القياس والتعقيد اللفظي وليس كذلك فالصواب ان يقال بعد رعاية البلاغة تامل قوله فانه لا يدخل فيها الخ تندفع هذه الملاحظة ان مرتبة العلي بعد مرتبة ساير العلوم البلاغية فيما يعتبر بعد ما هي ليس الا الوجوه البديعية قوله ضربان معنوي قيل المراد بالمعنوي ما يحتاج في تصوره الى ملاحظة المعنى وباللفظ خلافه قوله المطابقة قال صاحب المصباح المطابقة ماخوذة من طابق الفرس اي وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه قوله بين متضادين هذا اخذ بالاقل كما في قول اهل الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب معناه ان الاية تدل على زيادة لطف من الله تعالى في شان عباده بتيسيرهم على الخير كيفما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعتمال والتصرف قوله تردى ثياب الموت البيت تردى اي جعلها رداء لنفسه السندس مارق من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد خبر لا مجرور صفة سندس لانه مفرد بخلاف الخضر فلا مطابقة والتاويل بما الاضر رع اليه ولان التوافي على الضم فانه ما قبله غدا غدوة والحمد نسج ردائه فلم ينصرف الا وكفانه الاجر

وما بعده * كأن بني نبهان بعد وفاته * نجوم سماء خر من بينها البدر * والا فواعيب فلا تركيب للحركة
قوله وكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر * وقع في المقامات هذا بعد قوله ازور المحبوب الاصفر
خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل غصن طري يوصف بالخضرة وازورار الحرف والتوى
جانب الراس ربي اي رق لي قلبه والازرق الخالص العداوة الشديد ها قيل انما وصف العدو الشديد العداوة
بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمي كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق
كذا في شرح الايضاح لجلال الدين الشاشي والموت الاحمر الشديد يقال احمر الباس اي اشتد وقيل اراد
بالموت الاحمر القتل قوله مثل السببية واللزوم قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل
في تعريفه لان منافي اللازم منافي الملزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد
يجاب عنه بان معنى قوله في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك
اذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما وملزوم الاخر فيكون ملحقا بالطباق
بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المتن واما عن الشرح فلا لانه عمم التقابل في
الجملة عن الاربعة فتامل قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة فيه بحث من انه فات في الاية قسم الرابع
لان لفظة فسنيسره تكررت في الايتين فلم تختلف فاتت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل ان يكون
فسنيسره في معنى فسنعسره لانه اذا تيسر تعسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح واما
المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فمندرج فيما سننقلها من الايضاح وهذا وقد ذكر الواحدي من
من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي * ازورهم وسواد الليل يشفع لي * وانثني وبياض الصبح يغري بي * وفيه
نظر لانه لي وبي صلتان ليشفع ويغري فهما من تمامهما بخلاف اللام في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح واما مقابلة الستة بالستة فمنه قول عنترة
على راس عبد تاج عز يزينه * وفي رجل حر قيد ذل يشينه * قال الصفدي في شرح اللامية هذا ابلغ
ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى قوله وصدق بالحسنى الاية اي بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالملة
الحسنى وهي ملة الاسلام او المثوبة الحسنى قوله فسنيسره اي سنهيئه من يسر الفرس للركوب
اذا اسرجها والجمها ومنه قوله عم كل ميسر لما خلق له قوله جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد قيل فيه
نظر لان نفي المناسب بالتوافق داخل مع الجمع بين المتوافقين ليس من مراعاة النظير في شيء فلذلك

قال السكاكي

قال السكاكي اي عبارة عن الجمع بين المتشابهين قوله والشمس والقمر بحسبان اي بحساب معلوم يجريان
في بروجهما ومنازلهما قوله قول البحتري في وصف الابل وقيل يصف الرماح حال انحنائها عند الطعن
وحال استقامتها بلا انحناء اصلا وفي حالهما معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم قوله كالقسي المعطفات
القسي جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم قوس الشيء واستقوس اي انحنى ورجل متقوس اي منحنى ثم
قدم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو فقلبت الواو المتطرفة يا
فصار قسوي اجتمعت الواو والياء والاول ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب
الياء فصار قسيا ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسي فوزنه
فليع قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه فليع مغير من فعول فترده الى اصله وقال
بعضهم قدمت السين على الواو في قوس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احدهما في الجمع فجمع قسي
على قسي كما مر قوله اسماعيل الوعد الخ في بعض النسخ يوسف العفو بدل العهد روي عن ابن عباس
رضي الله عنه ان اسماعيل عليه السلام وعد صاحبا ان ينتظره في مكان فانتظره سنة ووعد ابراهيم
عليه الصلاة والسلام بالصبر على الذبح ووفاه بذلك العهد وخص شعيبا عليه السلام بالتوفيق لقوله تعالى
حكاية عنه وما توفيقي الا بالله واما حسن خلق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فيكفي فيه قوله تعالى
وانك لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة وهي ابراهيم الجود فعلى هذا يكون من قبيل الجمع بين خمسة
قوله كقول ابن رشيق الخ الندا العطا والكائن المروي من اثر الحديث اذا ذكرته عن غيرك والحيا
بالقصر المطر والعنعنة الرواية اخذا من قول الراوي عن فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم وتركت على ما يقال
اي على ما هو المشهور لانه لم يكن كذلك عند المحققين قوله بما يناسب ابتداءه في المعنى لو قال يناسب ما قبله
لكان اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف واذ كان ابتداء الكلام لكونه راس الاية
لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام قوله فان اللطيف يناسب كونه غير
مدرك للابصار فيه تامل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد ههنا وان اللطيف
المشتق من اللطف بمعنى الرافة فلا تظهر مناسبة له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل
الكثيف بما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة قوله ففي ذكر الجرد والنون
ايهام بل في ذكر الرسم بصاحبيه يوهم الكناية قوله اي افسد حال المفسرين اعترض عليه بان الظاهر

اذا برأ بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط القوس باريها ولجيب بان البحث قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعيينه
الى المقام ومقابلته ههنا بقوله ريش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد قوله فلانا يطبع الاسجاع
يقال طبعت السيف والدرهم اي عملت وطبعت من الطين جرة قوله اذا عرف الروي فعيل بمعنى مفعول من الروية
وهي الفكرة سمي الحرف المخصوص به لان الشاعر يروي فيه وقال ابو علي من قولهم للرجل رواي منظر حسن
سمي به لانه يضم الابيات ويماسكها ولولا مكانه لتفرقت ولم يصر شعرا واحدا وفيه وجه اخر سيذكره
الشارح قوله الحرف الذي الخ هذا البيان مما لا يفيد تعيين الروي لان بعض الحروف مما يجب تكراره وهو ليس
بروي قطعا كما سيتضح ولا يفهم من البيان مع تخصيصه بالروي تتبع هذا من نقل كلام ابن جني في تحقيق الروي
قال رحمه الله واحفظ ما يقال في حرف الروي ان جميع حروف المعجم يكون رويا الا الالف والياء
والواو الزوايد في اواخر الكلم غير مبنيات فيها بنا الاصول نحو الف اجزعا وواو الخاموا وياء الايامي والا
هائي التانيث والاضمار اذا تحرك ما قبلها نحو طلحة وضربه وكذا الهاء التي تبين بها الحركة نحو ارمه واغزه
وفيمه وبمه وكذا التنوين اللاحق لاخر الكلمة الصرف لامكان او غيره نحو زيد وصه وعاق ويومئذ
وقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وكذا الالف التي تبدل من هذه النون كما اذا قيل والعتابا وكذا الهمزة التي
يبدلها قوم من الالف في الوقف نحو رايت رجلا وهذه حبلا يريد ان يريهما وكذا الالف والواو والياء
اللواتي تلحق الضماير نحو رايتهما ومررت بها وهذا بخلاف فاذا جاءك بيت فانظر الى اخر حرف منه فان
لم تكن الحروف المستثنيات فهو الروي وان كان منها فانظر ما قبله فان لم يكن منها فهو الروي وان كان منها
فانظر الى ما قبلها فانه لا بد ان يكون رويا اذ لا يمكن ان يلحق بعد حرف الروي اكثر من حرفين الاول ها
الوصل مثاله انا نظرنا الى قول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق فوجدنا الحرف الاخير منه وهو القاف
من غير الحروف المستثناة فعرفنا انه الروي ونظرنا الى قوله صحى القلب عن سلمى واقصر باطله
وعري افراس الصبا ورواحله فوجدنا اخر البيت من الحروف المستثناة فجزمنا بانه غير الروي ونظرنا الى
قوله عرف الديار توهما فاعتادها من بعد ما شمل البلا ابلادها فوجدنا الحرفين الاخيرين من البيت
من الحروف المستثنيات فحكمنا بان ما قبلهما وهو الدال هو الروي والقصيدة دالية وهذه الطريقة اصح
الطرق الى معرفة الروي واجلاها واوضحها ولا شيء يقوم في استخراج عليه مقامها انتهى كلام ابن جني ملخصا
قوله فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام الخ يفهم من هذا ان معرفة حرف الروي قد لا يكفي في بعض

الصور

الصور بل لا بد معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الروي ميم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام
لجواز ان يتوهم انه محرم قوله ومنه المشاكلة لانه بني ذلك الشيء على الغير علاقة مجوزة للتجوز من
العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما في السيئة وجزاء الا ان لم يكن كما بين
الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة باعتبار انها دليل وقوع
المجاورة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة تصحح الاستعمال
فتكون قبله كذا في فصول البدايع فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ
اجيب بانها انما صحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثم سماها صاحب الكشاف بالمطابقة
والمقابلة في قوله تعالى ان الله لا يستحيي الاية وفيه نظر لان صاحب الكشاف انما اطلق المقابلة على
المشاكلة باعتبار المعنى اللغوي لا الاصطلاحي وتضمنها المقابلة اللغوية لا يستدعي ايرادها ههنا والاوضح
ان يقال انما ذكرت ههنا لان الملحوظ فيها اولا وبالذات جانب المعنى صورة اعتبار العلاقة قوله
بلفظ حين لو قوتهد في صحبته صنده جع ماذكره الشارح في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال
اكم بسطة الشهادة انها ام محمد عني قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى الظاهر ان مراده
ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله ما في نفسي وانت خبير بان لا اعلم ما في
ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك
لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف فعبر عن لفظ الاصطناع بلفظ
الغرس اراد به الاصطناع المامور به المخاطب بقوله اغرس والغرس الذي اعتبر هو مصاحبا له في التقدير
هو غرس الاشجار واما يغرس في قوله كما يغرس فلان فهو واقع في صحبة الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا
فليس هو موضع التمثيل كما لا يخفى فتدبر قوله اي توقع المزاوجة الخ وكان تقول التزاوج على لفظ
الخطاب او تسند الفعل الى بين على ما جوزه الاخفش في قوله لقد تقطع بينكم قوله حيل بين العير والنزوان
اصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ربيعة الاسدي في الحرب بجنبه فمرض حولا حتى ملته امراته وكان
فمر بها رجل فقال ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل وقال كيف صخر يصنك فقالت لا هو حي يرجى ولا ميت فيستراح
منه وكان ذلك بسمع صخر فقال اما والله ان قدرت لاقتلنك ثم قال ناولني السيف فناولته
فاذا هو لا يقله فقال ابياتا منها اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان

قوله اصلحت الي الواشي الخ قيل الصواب رواية ودراية صاح بالتذكير لان ما قبله كان الثريا علقت
في جبينه وفي نحره الشعري وفي خده القمر وفي شرح النبياه ان في قوله فلج بي الهوى حدي قوله فلجها الهجر
قلبا لان اللجاج من العاشق في العشق لامن العشق فيبدو من المعشوق في الهجر لامن الهجر في العشق قوله
اذا احتربت يوما الاحتراب الحرب والضمير في احتربت ورماها اي للفرسان المذكورة في البيت السابق
قوله لفظه له معنيان فقيل اراد بها الزيادة على معنى واحد سواكان معنيين واكثر والاقرب انه اخذ
بالاقل كما بينا فيما سبق منه قوله التي لاتجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب هذا يعم مجامعه ملايمه
البعيد وعدم مجامعته ايضا والمناسب لتثنية التطلاق كما في الاستعارة لكن قصدوا ههنا تقليل
الاعتبار قوله نحو الرحمن على العرش استوى فيه بحث اذ العرش يلايم الاستوا والجلوس بلا شبهة قوله
او الغزالة من طول المدى خرفت او الغزالة معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانون
اهدى من ملابسه لشهر تموز انواعا من الحلل او مرفوع والجملة معطوفة على الجملة السابقة قيل
كانون الشتوي وقيل اسم من اسماء شهور الشتا وهذا انسب والمدى الزمان قوله اعني الرشا الرشا
على فعل بالتحريك ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى وفي كونه معنى قريبا للغزالة بحث لانهم غلطوا الحريري
في قوله فلما درقرن الغزالة وقالوا لم تنقل العرب الغزالة الا للشمس فاذا ارادوا تانيث الغزال قالوا ظبية
ذكره الصفدي في شرح اللامية اورده في سياق شرح قوله فان علاني من دوني فلا عجب
لي اسوة بانحطاط الشمس عن زحل قوله كبيت السقط اذا صدق الجد الخ البيت من قصيدة
مغاني اللوى من شخصك اليوم اطلال وفي النوم مغنى من خيالك محلال وقبل هذا البيت
سيطلبني رزقي الذي لو طلبته لما زاد والدنيا حظوظ واقبال قوله وبالحال المخيلة الخيلة الكبر
قوله انه تمثيل لانه لما كان الخ سياق كلامه يشير الي ان المراد الاستعارة التمثيلية لكن قد جعلوه
كناية عن الملك ولما امتنع الخ ~~سياق كلامه يشير الي ان المراد~~ يابي بل هو كالصريح في انها استعارة في المفرد
ببقية المعنى الحقيقي حينئذ يد بالاستوا الملك فيمكن التوجيه بان الاصل الكناية ويتعين ههنا المجاز
سواحمل على الافراد او التركيب لان امكان المعنى الحقيقي شرط في الكناية عنده كما اشار اليه في تفسير
قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة لكن الحمل على التركيب ابلغ فلذا عينه اولا قوله والنحل للشتية
منضيق العطن المناخ حمل المورد وذكر النحل ان يقال المراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخروية

قوله

قوله وهو ان يراد بلفظ واحد له معنيان المراد من المعنيين اعم من الحقيقي والمجازي قوله في سنوة
النار وقال في الايضاح السنوة الصواب ماذكره الشيلاني الايقاد للنار لا للسنج قوله نار الغضا
قيل هي اشد النيران قوله وهو ذكر متعدد الخ الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من
المحسنات المعنوية قوله ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار الخ فان قيل قد تعين الضمير المجرور في
لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا تكون الاية من قبيل اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت
التعيين المنفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ
فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا يتعين لفظا اصلا قوله وههنا نوع اخر من اللف
لطيف المسلك الخ لم يرد انه مجرد المعنى الذي ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث لايهتدي اليه الا النقاب بل اراد
ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بحمل الاية الكريمة منه وايراد قول
صاحب الكشاف وهذا نوع من اللف لطيف المسلك الخ الى ان هذا النوع مزداد لطافة ورقة باقتضاء
المقامات فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل المحشي قوله فعدة من ايام اخر فانه قلت اخر جمع اخرى
لانه للبوم واخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى فما وجهه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى
المونث لكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان اخرى فيجمع
على اخر كذا في الاقليد قوله لا النقاب المحدث النقاب وزن الكتاب العلامة كانه ينقب الامور
فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق الظن في الامور كانه حدث بها قوله علة ما جاء اي تمام علة ما جاء على
حذف المضاف ولا يجوز ان تكون ما مصدرية لان البيان بقوله من كيفية منعها ثم لا يجوز ان هذا المنع
لا يدخل في متعلق الشرع واعتباره من العلامات لا يلايم ضبطها في اجمال قوله ذكر اللهم الا ان يجعل ذكر
اشارة الى غير التعليم وشرع ما عداه يتضمن التعليم قوله ويمكن التفصي الخ كان حاصل الاشكال السابق
انه ذكر معلل لا علة له وعلة لا معلل لها فحاصل هذا الجواب ان ذكر المعلل الاول تمهيد ليس بمقصود والتعليل
وان عدم ذكره مع ذكر علته مسلم غايته الاكتفاء في المعلل بالذكر الضمني قوله وقد يقال ان قوله ولتكملوا
علة الخ الجواب لصاحب الكشاف حيث قال قوله علة الامر بمراعاة العدة يعني في الاداء والقضاء لا يخفى ان القول
بان ان لا معلل بدون علة واما عدم المعلل الاخر مع وجود علته فباق بعد ولعل هذا القائل تشبث
في دفعه بما ذكره الشيخ من الذكر الضمني قوله ولقايل ان يقول ذكر الاضافة معنى عن هذا القيد الخ فان

قلت عن صاحب المفتاح قوله ادبان في بلخ لا كلان اذا اصحبا المرء غير كبد فهذا طويل كظل القناة
وهذا قصير كظل الوتد من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما لكل اليه حتى ان التعيين فيسمع اي
ادبان مجملا لم ينفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت صاحب ان اصل اسم الاشارة ان يشار به حسية
او معينة لما اريد به فان اشتباه الحال على السامع لا يضر في قصد التعيين كذا ذكر في شرح الشريف للمفتاح
قوله ولو سلم فنسوا جعلت هذه اشارة الخ فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة ما لكل اليه
على التعيين ان يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يصح على
كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى غير الحي وذا الى الوتد ولو نزل عن
ذلك فاي فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الاية التي جعلها مما سبق من قبيل اللف
والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله اللهم الا ان يقال لا تعيين في الاية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله بغير ما رجع اليه الضمير
فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة الى امر والاقرب على تقدير
تسليم التساوي بين الاشارتين ان يصار الى ما نقل في شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان تكون
الاشارة الحسية فبهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكره البعض من ان تعيين المفتقر يحصل من الخبر
وان سلم تساوي الاشارتين فقد عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين
بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر ايضا كما تحققته فتامل قوله الدهر معتذر كان سيف الدولة
الحمداني قد غزا الروم على عادته فاتفق ان سبي وقتل ولم يفتح بلادهم وقيل بل اخذ الروم عليه
الدروب وظفروا باصحابه فقال المتنبي القصيدة اراد ان الدهر معتذر اليك حيث لم يتيسر لك فتح
بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم فيستشفيك منهم وارضهم لك موضع الاقامة بالصيف والربيع
قوله اي هولد اشارة الى تقدير المضاف والى ان الاتيان محال لئلا يلزم ان يكون للزمان زمان اذ لو
بقي على ظاهره لزم ذلك لان معنى اتيان اليوم وجوده فمعنى يوم اتيان اليوم يوم وجوده فيلزم ذلك
قوله والظرف منصوب باذكر لا يخفى ان النصب اذا كان باذكر لم يصح الظرفية باعتبار ان المعنى
ان المامور به ليس الذكر في ذلك اليوم بل في الدنيا فالمراد ذكر ذلك اليوم مفعولا به واطلاق الظرف عليه لكونه
ظرفا على تقدير قوله وهذا في موقف الخ ويمكن ان يقال ان التلفيق النفس عام لكونها نكرة في سياق النفي فالاستثناء

في شان

في شان المؤمن وقوله لا ينطقون في شان الكافر قوله اي سموات الاخرة وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم
تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل الاخرة لا بد لهم من مظل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه بما
لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدي
له التشبيه قوله ما اقام ثبير ثبير اسم جبل بمكة يقال اشرق ثبير كيما نغير قوله وكذا الاستثناء الثاني
معناه الخ فيه ان جعل الفساق داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف الظاهر من سياق الاية
اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة واما اعتراض الفاضل بقوله ويرد عليه الخ فيمكن
ان يدفع بان المراد انهم لا يخلدون في الجنة من ذلك اليوم فالمستثنى مدة كونهم من ذلك اليوم في الجنة خلد
وهذا لا ينافي كون اعتبار الخلود الا ان الكلام في تعيين مبدا من ذلك اليوم اذ لا يصح ان يعتبر المبدا ولا اليوم
والا لم يكن لتخصيص استثناء الفاسقين وجه لان اكثر فضلاء المؤمنين لا يدخلونها من اول ذلك اليوم بل بعد
الحساب فتامل قوله ساطلب حقي بالقنا ومشايخ القناجمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالفتى
وهو المناسب لمشايخ قال الواحدي اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والالثام وضع اللثام على الفم والانف
في الحرب ولان ذلك من عادة العرب لئلا يقف العدو على انه غير شاب قوله كقوله تعالى يهب لمن يشاء
اناثا فقط في الاول وان يهب ذكورا فقط في الثاني فلا يستقيم ما ذكره الفاضل المحشي في العطف باو
اللهم الا ان يقال مفعول يهب بقرينة العطف باو وان يهب اناثا فقط او ذكورا واناثا فليتامل فانه دقيق
قوله وهو ان ينتزع منه امر هذا الانتزاع امر دائر في العرف يقال في العسكر الف رجل وهم في انفسهم الف
ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت ماخوذة من استعمال
البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة قوله لسحنا اشداقها جمع شدق وهو جانب الفم قوله مستلئم
الظاهر انه بدل من المجرور في بي ويجوز الابدال على مذهب الاخفش كما في بي المسكين قوله اذ لا معنى للانتزاع
اي لانتزاع المرئي دلالة على كمال الله تعالى في تربيته عليه السلام قوله اقول لها اذا جشات الخ جشات
اي اضطربت به وجاشت اي خافت وفي الصحاح جشات نفسي اي نهضت فان اردت انها ارتفعت
عن حزن او فزع قلت جاشت مكانك اي الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة او تستريحي من الام الدنيا
بالقتل قوله ودع هريرة الخ هريرة اسم امراة قوله ولهذا استدرك الخ اي لكون خير الكلام ما بولغ
عاب النابغة على حسان بوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال يلمعن فاللمعة بياض

قليل وكان الواجب ان يقول بيرقين ونحوه فان قلت قد صرح الشيخ في قول الشاعر على ردسي الاقران خمس
سحائب انه صيغة جمع القلة تستعار لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة على حسان
باستعمال الجمع القلة في موضعين قلت ويكفي في الاستدراك ما يوهمه ظاهر صيغة جمع القلة من العقوق
في المبالغة قوله غير متناه فيه اي غير بالغ فيه الى النهاية قوله في طلق واحد الطلق بفتح اللام الشوط
يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين قوله فاغراق من قولهم اغرق النازع في القوس
اي استوفى مدها قوله وتتبعه الكرامة حيث مالا قيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة
التزويد ويمكن ان يزود الرجل جاره كما توجه الجهة وهو شايع عند الاسخيا واصحاب المروة وما قيل
ان الكرامة هي النزل ليس بشي لان النزل انما هو للقادم لا للذاهب وانت خبير بان لفظ نتبعه هو
الذي يفيد الاغراق كما علم من تقرير الشيخ قوله ومعليه بيت السقط بتجاركبا لخ ضمير بتجا اي احزن راجع
الى البرق في البيت السابق وهو قوله سرى برق المعرة بعد وهن فبات برامة يصف الكلالا
الوهن طايفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهي بلدة بالشام ورامة موضع معين والرحال بالحا المهملة
جمع رحل قوله عقدت الخ سنابكها جمع سنبك وهو طرف الحافر والعثير بكسر العين الغبار كما ذكره ولا
نفتح فيه العين وتبتغي يحتمل ان يكون على صيغة الخطاب والعنق هو السير الحديث قوله ومنها ما خرج
مخرج الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس منه
غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خليع العذار اي يقول كما يريد وليس له مانع من غير الصدق
والصواب ماخوذ من قول الوليد عبد البحتري من المجون خلعت عذاره ان جني لم اطلب وان جني عليه لم
اطلب قوله وكانه اراد بذلك يرد مذهب الجاحظ قول الخليل صلوات الله وسلامه عليه لما راى افول
القمر لا احب الافلين اي القمر افل وربي ليس بافل فالقمر ليس بربي قوله فتنكر النعمان من ذلك اي تغير
يقال تنكر فتنكر اي غيره فتغير قوله ومنتجع المنتجع المنزل في طلب الكلاء والنجعة بالضم طلب الكلاء في موضعه
والمراد ههنا طلب المعروف قوله اي الاعادة اسهل واهون عليه من البدا لان المعدم استفاد بالوجود
الاول الذي كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع نشاة تلك الاهونية بالقياس الى القدرة
الحادثة التي تفاوتت مقدوراتها مقيسة اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية
لا يتصور هناك تفاوت بالاهونية واليه الاشارة بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اي قوله هو

التي

اهون عليه

اهون عليه قد ضربه لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل اليها في عليه الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين
قوله لعدم تعرفه فيه فيه بحث اذ لا يلزم من مطابقته ما في الواقع عدم التعرف فيه لجواز ان يشتهر
على خلاف الواقع فبيانه تعرف محض والجواب انه اراد بالواقع ما في نفس الامر ما يعم الواقع بحسب
زعم القوم وبه يندفع ما اورده الشريف فيما سياتي عن قريب قوله لم يحك نائلك السحاب لو قال لم يحك
نائلك السحاب لكان اظهر فليتامل قوله وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه وقد صرح به في
الايضاح والبيت الفارسي اشار اليه قوله كر نبودي عزم جوزا خدمتش كس نديدي بر ميانش كمر
قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام الخ اجيب عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل
صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزا ليس مما ينطق بل وصفها بالنسبة الى الكواكب التي حولها يشبه الانتطاق
لا يقال مراد الشاعر هذه الحالة المشبهة بالانتطاق لا حقيقة الانتطاق لانا نقول لا نسلم ذلك بل مراده
الانتطاق الحقيقي بالادعا كما هو مذهب السكاكي في قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون من
محسنات الكلام فهو مما يمتنع وقوعه فليتامل قوله علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به وايضا شرع النطاق
دليل مشهور يستند به في الفرق الشايع على ثبوت الحنطة ولا يكون اعتبارا لطيفا اذ لا دفع النبي الشهرة
والظهور قوله مدامع جمع مدمع اريد به الدمع بطريق ذكر المحل وارادة الحال قوله وهو قوله ربى شفعت
الربى جمع ربوة وهي التل المرتفع من الارض شفعت اذا كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول فهو من الشفع
بمعنى الضم وان كان على صيغة المبني للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على
نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو المراد ههنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض
والغمية في جادها للزمن والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع
قوله يعني ساقت الريح الخ بيان لحاصل المعنى لا بيان اللغة كما توهمه شارح الايضاح قوله طللا في طال
عليها الامد الخ الطلل رسم الدار والامد الزمان كما سبق والدروس الانمحا والعلم العلامة والنضد بالتحريك
الحجارة يوضع بعضها على بعض والنضيد ايضا متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض والسرير الذي ينضد
عليه المتاع قوله بحبيب نفسه قيل ومن اللطايف ان على هذا التقدير ان اسم ابي تمام حبيب قوله
الا ان صدر هذا البيت العزا الصبر والبلقع الارض القفرا التي لا شي بها قوله ومنه التفريع بالجيم المهملة
وهو في اللغة جعل الشي فرعا لغيره وقد روي بالعين المعجمة وهو الاضافة والصب فوجه تسميته هنا

القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اي صب من المتعلق الاول الى الثاني قوله وهو احتراز
عن قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل الظاهر انه هو راجع الى قوله على وجه يشعر الخ فالوجه ان يحترز به عما ذكر
عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كما وقع في اكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين
يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللاخر الراجلية قوله احلامكم لسقام
الجهل البيت السقام بفتح السين المرض ومعنى كما دماوكم زايد لا يمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة
من الله لنت لهم اي فبرحمة فيكون الدما ههنا مجرورا بالكاف وما بعده اعني تشفي من الكلب في موضع النصب
على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتدا وما بعده خبره قوله ولاد والدا يجمع من ادم شرب ملك اي الفع
والكرتا يجرا يقال يجمع فيه الدوا اي دخل واثر قيل شرط الاصبع من رجله اليسرى فيوخذ قطرة على تمرة
ويطعم بها المعضوض فيجد الشفا باذن الله تعالى قوله واساه كلم الاساة جمع اس من الاسي بالفتح والقصر
وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم قوله فقد فرع على وصفهم بشفا احلامهم اراد بالتفريع
التعقيب الصوري والتبعية في الذكر كما ينبي عنه لفظ الوصف لان شفا الدما من الكلب متفرع في الواقع
على شفا احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد ان التشبيه في قوله كما دماوكم يدل
على ان امر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه به اصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على ان
الكاف في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التعليل كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هداكم والله اعلم قوله
على الاعم الاغلب والا فقد يكون الخ فيه بحث لان هذا الكلام يدل على لا عبرة لخصوص المدح والذم
ههنا وليس كذلك والا فلا وجه لجعل تاكيد الذم بما يشبه المدح قسما اخر من المعنوي والاندراج ما ذكره
في تاكيد المدح ليس اولى من اندراجه في تاكيد الذم ان لم يلاحظ الخصوص فيهما ايضا اللهم الا ان يعتبر في
الثاني الخصوص ويعتبر ههنا العموم لكن بحيث لا يتناول ما اعتبر في الثاني فقط والله ذكر كرحده
نعم ما ذكر الشارح صحيح في المفتاح لان السكاكي لم يذكر القسم الثاني قوله وهو ضرب ان يريد انه اشهر
ضرباه والا فقد ذكر ان فيه قسما اخر بل فيه ضرب رابع مثل ليس زيد بجاهل التصريف الا انه اعلم
بالنحو وضرب خامس مثل زيد عالم الفنون الا انه متبحر في البديع قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط اي حتى
يدخل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل في ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة قوله
من خلابه فتاخيذ للقلوب الخلابة الخديعة باللسان والتاخيذ من الاخذة بالضم وهي رقية كالسحر

تمت

قوله

قوله ان يثبت لشيء صفة مدح الخ ينبغي ان يقيد بعدم العموم حتى يصح عدم المبالغة من الجهة الاولى
والا فيفوتك لفلان جميع الاخلاق الكاملة الا انه شاع في الجود فيه مبالغة والعجب انه المص
عد في الايضاح قول الشاعر فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما من المال باقيا من هذا الضرب ثم
نفى المبالغة الاولى اللهم الا ان يريد بالاثبات المحل هو وفيه ما فيه قوله وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا
مجرورا بل منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب
بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد ابو عبيدة على مجيئه لهذا المعنى قوله عمدا فعلت ذاك بيد
اني اخاف ان هلكت ان ترني ما قوله ترني من الرنين وهو الصوت قوله فيحتمل ان يكون من الضرب الاول
وان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل المحشي الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول اللام في
اللغو فقد اعتبر جهتا التاكيد والا فلم يعتبر الا جهة واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الاية من
الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون
على التقدير الثاني وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو عن
تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني ونفرق بين الضربين بتقدير
الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن اكتفى بقوله لكنه لم يقدر متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف
الضرب الثاني فتامل قوله واهل الجنة اغنياء عن ذلك اي عن الدعاء بالسلامة من القطع بحصولها بوعد الله
وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء اذ به يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم يحتاجون
الى تلك الزيادة قوله الا قيلا سلاما سلاما سلاما سلاما ما ابدل من قيلا قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما
واما مفعول به لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون فيها لغوا الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام
بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام قوله والاستدراك الدال عليه لفظ لكن الخ فيه بحث اذ لا شبهة في عدم
افادة لكن المبالغة من الجهة الاولى وفي افادته اياها من الجهة الثانية ايضا كلام لان مبنى الافادة على انه
يوهم الاخراج لان الاصل في الاستثناء الاتصال وليس الاصل في الاستدراك الاخراج اللهم الا ان يقال ان الاستدراك
شبه الاستثناء ففيه ايهام ما فتامل قوله هو البحر الا انه البدر زاخرا بحر زاخر اي مرتفع ممتلئ الضرغام الاسد
والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد قوله انه نهب الاعمار دون الاموال التخصيص الذكري وان لم يكن مستلزما
لنفي ما عداه الا انه يفهم منه ذكره بالذوق السليم في كلام البلغاء وفي البيت وجه اخر من المدح وهو انه

لم يكن ما نهب من الاعمار ولم يلتفت الى العمر الذي هو اعز الاشياء حتى يبقى في الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال
الشجاعة ونهاية الجراة قال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح به ملك قوله الى الدهر نالخ الاسعاف
قضا حاجة الانسان ونوال بضم النون والقصر بمعنى النعمة واذا فتحت النون مددت وهو منصوب باضمار
فعل يدل عليه قوله انلتها اي انلتم نعالي قوله فقد سمي لان الشكاية مصرح بها فتبجاءبان مقصود الشاعر
بالذات مدح الوزير وتهنئته بالوزارة فبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدحة بالعرض وفيه
تعسف قوله ولابد لي من جهلة في وصاله يريد ان وصاله لا يتيسر الا بترك الوقار ومداراة رقبائه
وملازمة عتبته والرضا بالطرد والشتم وغيرها مما هو من افعال الجهلا والخل بالكسر الخليل قوله
وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي احتمالا على سوا فلا يتناول الابهام قوله خاط لي عمرو قبا
ليت عينيه سوا المصراع لبشار تمامه قلت شعر اليس يدري امدح ام هجا وروي ان بشارا
قال خطلي ثوبا بالا يدري انجبة ام قبا اقل فيك شعرا لا يدري انه مدح ام هجا فان قلت
الظاهر ان الشاعر اراد المدح لانه بان احياطته وهو الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا
فلم يستو الاحتمالان فلا يستقيم عده من التوجيه قلت المراد استوا الاحتمالين بالنظر الى نفس
الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تامل قوله ويفارقه باعتبار هو
ان المعنيين في المتشابهة ليسا متضادين لكون احدهما مدحا والاخر ذما ونحوه وفي التوجيه لابد وان
يكونا متضادين قوله ومنه الهزل الذي يراد به الجد حاصله ان يذكر الشي على سبيل اللعب والمطايبة
بحسب الظاهر والغرض امر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته تغني عن تفسيره قوله عدل عنه اذا
اي تجاوز عن المفاخرة قوله ومنه تجاهل العارف فان قلت ذكر السكاكي في تنكير المسند اليه ان التجاهل
لاشتماله على نكت بهية والى سحر البلاغة وما اكده فلا يكون من المحسنات البديعية لانها من التوابع ولا يفيد
البلاغة قلت هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه اخر كما بينا لك عليه في المقدمة قوله ايا شجر
الخابور مالك مورقا البيت لليلى بنت طريف ترثي اخاها وكان قد قتله يزيد مورقا حال من الكاف في مالك
والعامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع لك حال كونك مورقا قوله وسوف اخال ادري اخال بكسر الهمزة
على لغة من يكسر حرف المضارعة اي اظن قال الجوهري الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد خاصة
وهو القياس قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى الخ وفي بعض النسخ او يرفع البكا يرجع من الرجع

والسلم

والتسليم مفعوله وتلك الاثافي وهي الصخرات التي تجمع وتوضع عليها القدر فاعله قوله وكالتعريض في قوله
تعالى وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين قال في الايضاح وفي هذا اللفظ على هذا الابهام فايدة وهي
انما تبعث المشركين على الفكر في حال انفسهم وحال النبي صلى الله عليه وسلم واذا فكروا فيما هم عليه من اغارة
بعضهم على بعض وسبي ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفس التي حرم الله
قتلها وشرب الخمر التي تذهب العقول وتحسين ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون
عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المساكين وبر الوالدين والمواظبة
على عبادة الله تعالى علموا ان النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين على الهدى وانهم على ضلال فبعثهم ذلك على الاسلام
وهذه فايدة عظيمة قوله كقوله قلت تقلت الخ ومن هذا الباب قول ابن دويرة المغربي من ابيات يخاطب
بها رجلا اودع بعض القضاة مالا فادعى القاضي ضياعه ان قال قد ضاعت فصدق انها
ضاعت ولكن منك يعني لو تعي او قال قد وقعت فصدق انها وقعت ولكن منه احسن موقعي
وما اليق بحال هذا القاضي قول من قال ولما ان تولبت القضايا وفاض الجور من كفيك فيضا
ذبحت بغير سكين واني لارجو الذبح بالسكين ايضا ومما قيل في القضاة
قضاة زماننا صاروا لصوصا عموما في القضايا لا خصوصا يرون الغنم اموال اليتامى كانهم تلو فيها نصوصا
وخفنا منهم لو صافحونا لسلوا من خواتمنا الفصوصا قوله من غير تكلف في السبك الخ المراد من
التكلف في السبك ان يقع الفصل بين الاسما بلفظ غير دال على نسب كقولك رايت زيدا الفاضل بن عمرو
ابن ابي بكر والتحدر النزول والانسجام من انسجم المطر والدمع اي سال وتضعضعت حالهم اي انضعت
قوله او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف
ايضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه المنفي فيهما فلا محذور قوله
ويوم تقوم الساعة الاية الالف واللام زيدة فلا تعتبر ولا كذلك الميم في مساق تامل قوله وذي ذمام الخ
الواو بمعنى رب واسناد الوفا الى الذمة مجازي قوله وكقول ابي العلا مطايا الخ من قصيدة مطلعها
تحية كسرى في سنا وتبع بربعك لا ارضى تحية اربع كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع
لقب ملوك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في ربعك للحبيبة وحاصل
المعنى ان منزلك عندي تقتضي ان احيي ربعك بتحية الملوك ولا ارضى بما يعتاده المحبون من تحية اربع والطلول

المد والمنى القدر والمنازل اما منازل المحبوبة وضمير عنها للمطايا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة
او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة يقال اجدني بعد ضعف اي قواني واما منازل الطرب
والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل المحشي قوله ولله تلك عن تذكار دينك والكلام البيت
من قصيدة مطلعها ، لعمرك ما يغني المغاني ولا الغنى ، اذا سكن المثري الثرى وثوى به ،
فجد من مراضي الله بالمال راضيا ، بما تقتني من اجره وثوابه ، وبادر به صرف الزمان فانه ، مخلبه الاشقى يغول ونابه ،
وبعد البيت المذكور في الشرح ، وان قصاري مسكن الحي حفرة ، سينزلها مستنزلا عن قبابه ،
فواها لعبد ساءه سوء فعله ، وابدى التلافي قبل اغلاق بابه ، لعمرك كلمة قسم والمغاني المنازل والمثري
صاحب المال الكثير والثرى التراب وثوى به اي اقام والمخلب للاسد بمعنى الظفر للانسان ويغول بمعنى يهلك والناب
اعظم الاسنان وواها كلمة تعجب وتلافى الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان يغلق باب التلافي بعدم القدرة عليه
قوله البدعة شرك الشرك بفتح الرا المهملة حبالة الصائد قوله او زائدة على مذهب الاخفش حيث جوز
زيادة من في الاثبات خلافا للجمهور قوله من عصاه ضربه بالسيف وقيل من العصيان اي عاصية لاعدائهم
عاصمة لاصدقائهم قوله كلفظي نصر ونكل الخ اورد ثلاثة امثلة تنبيها على ان الحرف المتعلق بها اما في الاول او في الوسط
او في الاخر قوله وهو ثلاثة لان الحرف الاجنبي الخ لا شك ان لفظ هو في كلام المص راجع الى الحرف الذي في قوله ثم
الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلام الش يدل على انه راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى ح اللهم الا ان
يقال مراد الش بيان حاصل المعنى واذا اختلف مرجع الضمير في البيان والمبين فليتامل قوله سيني دسي كني الخ
الكن البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الدائر لا يتبين فيه اثر
يهتدي به قوله اقلما اي جذعا قوله لان في عدم تقارب الفا والميم الشفويتين نظرا قد يجاب عنه بان المراد من
تقارب المخرج ههنا قصر المسافة بين المخرجين واذا كانا مختلفين بين وليس بين مخرجي الفا والميم تقارب بهذا
المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب
يدل على عدم اتحاد مخرجيهما لا على طول المسافة بينهما فليتامل قوله وكقولهم عزك الخ قيل هذه الكلمات مما كتبه علي
كرم الله وجهه الى معاوية رضي الله عنه فصارى ذلك اي نهايته وعل لغة في لعل قوله كقولهم في مسعود متى يعود الخ
في كل من الامثلة تصحيف فان في مسعود ثلاث سنات بعد الميم وكذا في متى يعود وان كانت منفصلة فيه وفي
المستنصرية خمس سنات بعد حرف التعريف والميم وكذا في السي يطربه والمستنصرية مدرسة ببغداد بناها

المستنصر بالله

المستنصر بالله من الخلفا العباسية وفي استنصح نعمة خمس سنات بعد الالف كما في اتيس تصحيفه وابث بتجهيم
فكل من الثلاثة الاخيرة تصحيف الاخر قوله اثاقلتم الى الارض وقرئ به وضمن الميل فعدي بالى والمعنى ملتم
الى الدنيا وشهواتها وكرهتم مشاق السفر ومتاعبه وقيل ملتم الى الاقامة بدياركم وارضكم قوله وهو ذا ذا
ما قبلها الالف للاشباع وقلب هرون التوراة قبل وتمامه ، اذا هرون اذا اماقلنا ، يجعل اللحية شيئا عجبا ،
قوله اذ لا اصدار لحشو المصراع قد يجاب بانه لو كان لحشو المصراع الاول اصدار بالنسبة اليه لكان لحشو المصراع
الثاني ايضا اصدار بالنسبة اليه فتامل قوله كقوله سريع الى ابن العم الخ وبعده حريص على الدنيا مضيع لدينه
وليس الى داعي الندا بسريع قوله اقول لصاحبي والعيس الخ العيس بكسر العين والسين المهملة الابل التي يخالط
بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء وهي بالفتح تهوي هويا اي منحدرا والمنيفة والمضمار موضعان
والمحاراة المماشاة قوله هو الخفة وقلة العقل هنا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على
التمييز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر اي ملاومة مشافهة او على الحال قوله اي بنغمات
اوتار المزامر الخ وقيل المراد بالثاني ما يقال له بالفارسية درست وهو اقرب قوله املتهم ثم تاملتهم الخ في هذه
القصيدة قوله يا قوم قد طال مقامي بكم ، من غير نفع الرواح قوله ثرى في الثرى الخ ثوى اي اقام والعمر
الاول بمعنى الستر والثاني بمعنى الكثرة والنائل العطا قوله وقول الحريري فلاح يلحى لجري العنان الخ اي ظهر
المشيب يلوم على جري العنان الى موضع فيه اللهو فبعدا له قوله ومصطلع بتلخيص المعاني المضطلع بالشيء القوي
عليه الناهض به مفتعل من الضلاعة وهو القوة وشدة الاضلاع ويقال مطلع لهذا الامر بمعنى مضطلع به لكن الاطلاع
من العلو من قولهم اطلعت على الثنية اي علوتها اي هو عال لذلك الامر مالك له ولعل الحريري قصد تضمين العضد
فلذلك استعمل بالى وتلخيص المعاني اقتصار الفاظها وتحسين عباراتها وتلخيص المعاني فكانها الاخير وبعد
البيت المذكور ، وكم من قارئ فيها وقارئ ، فراها بالجفون وبالجفان ، ضمير فيها راجع الى البصرة وقارئ مطعم
للضيفان واضرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثاني بالجفان لانه اطعم ما فيها وجعلها للضيفان
خالية قوله نحو قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا اي ما لكم لا تاملون له تعظيما والمعنى ما لكم لا تكونون على حال
تاملون تعظيم الله اياكم في دار الثواب ولله بيان للموقر ولو تاخر لكان صلة للوقار او ما لكم لا تعتقدون لله
عظمة فتخافوا غضبه وانما عبر للاعتقاد بالرجا التابع لادنى الظن مبالغة قوله وقد خلقكم اطوارا قال
الانباري الطور الحال والمعنى خلقكم اصنافا مختلفين لا يشبه بعضكم بعضا قوله فترصيع قيل هو ماخوذ من

رصعت بالعقد اذا جعلت ما في احد جانبيه مثل ما في جانب الاخر وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثر
فيه نظر لانه يبقى قسم اخر يشمله قول المص والا فمتوازد وهو ان يكون نصف ما في احدى القرينتين وما يقابله
من القرينة الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية مثلا والاية المذكورة من هذا القبيل لاختلاف سرر واكواب في
الوزن والتقفية واما لفظ فيها فلا يقابله شي من الفقرة الاخرى ولك ان تقول ما ذكره اعني قوله وذلك بان يكون
الخ على سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذي ذكرته لدلالة الاية عليه الاكواب جمع كوب وهو الكوز الذي لا عروة له
قوله كقول الصابي لا تدركه الاعين الخ صدره احمد الله الذي لا تدركه الاعين قوله كقوله تعالى وقالوا اتخذ
الرحمن ولدا الخ الاية الاد والادة الداهية والامر الفظيع قوله في سدر مخضود وطلح منضود السدر
ورق النبق ويقال بالفارسية كنار والمخضود الذي لا شوك له كانه خضد اي قطع شوكه والطلح شجر الموز
وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذي نضد
بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة في الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض
وظل ممدود اي ممتد لا تنسخه الشمس قوله وكقوله واذا اذقنا الانسان منا رحمة ثم الاية نظم الاية واذا اذقنا
الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات
عني انه لفرح فخور قوله واثرت به اي صارت ذا ثروة وغنى قوله لما اقتعدت غارب الاغتراب الخ
حكى المسعودي عن بعض اهل العلم اقتعد الراعي قعوده اذا ركبه في كل حاجة وابتذله والقعود البكر الذي
يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق والاغتراب من الغربة وبالتي بعدي والمترتبة الفقر والاتراب
الا ان جمع ترب والتطويح الرمي وطوائح الزمان حوادثه المبعدة جمع مطيحة على خلاف القياس قوله
وصنعا قصبة اليمن مدينة كبيرة قوله افاطم مهلا الخ حرف نداء وفاطم مرخم فاطمة ومهلا منصوب على
المصدرية اي امهليني مهلا والتدلل بالدال المهملة والغنج والازماع القصد قوله ولم يهتد من بلد الى
بلد من يهتدي اي ينهض قوله وهو جعل العروض الخ فان الصاقبي التصريع تبعية العروض للضرب في قافية
ووزنا واعلالا وعلى هذا فلا تصريع وعلى قول الحارث بن حلزة ارسنا فيها اسما لا اربا وتمثل منه التوالا ان
العروض مفعولن والضرب فاعلاتن بخلافه على التعريف الذي ذكره الشارح قوله مغاني الشعب الخ المغاني جمع
مغنى وهو المنزل من غنيت بالمكان اي اقمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه قوله فمن كان يشربا الخ الشرب
بالكسر الحظ من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رتعت الماشية اي اكلت ما شاءت

قيل يصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه يصفه بالجود السابق والشهادة اللاحقة قوله خارجة مما
نحن فيه لعدم وجود السجع لعدم الموافقة بل لا تصريع فيه بالمعنى الذي ذكره سابقا وهو جعل العروض مقفاة
تقفية الضرب قوله ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهي الوسادة
الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اي مبسوطة قوله والكرام جدا ولاجم جد ولوهو
النهر قوله قول البحتري فاحجم لما لم يجد الخ يمدح ابن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير في احجم واقدم للاسد
قوله والجواب ان لفظ القرينتين مشعر بذلك لان القافية لا تكون الا في البيت من الشعر فيستلزم تحققها له
استقامة الوزن والقافية وان اشعر بصحة المعنى ايضا لان الشعر كلام موزون على قصد بوزن عربي فالمراد بالمعنى
معنى خارج بلفظ الكلام كما ان ما ليس له وزن خارج هو بقوله وزن الا ان الاكتفا بالاشعار من الجوانب لا من
اللوازم سيما اذا اخفى ومن البين ان اشعار القافية بصحة الوزن اجل من اشعارها بصحة المعنى قوله فهذه الابيات
من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن اربع مرات ومن البين ان
الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات وانه
يسدس على الاصل تارة ويربع مجزوا اخرى وضربه الثاني هو مسدس الذي عروضه سالم وضربه مقطوع
وقد يدخله الاضمار ايضا في قوله واذا افتقرت الى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الاعمال
والابيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثالث من فهو مربعه الذي اجزاؤه الاربعة
سالمة والابيات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى قوله حوى على المشتهر الخ فلان مشتهر بالشراب اي مولع به
لا يبالي ما قيل فيه والحب العاشق والجوى على فعل من الجوى وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول
منه جوي الرجل بالكسر فهو جو مثل دوا والشجي على وزن فعيل ايضا من الشجى وهو الحزن وهذه الابيات على قوافي
عديدة الاولى رائية في المشتهر والمنكر والثانية بائية في الصب والقلب والثالثة يائية في الجوي والشجي
وعلى هذا القياس قوله والتعنات من العنت وهو الوقوع في امر شاق وقد عنت الرجل واعنته غيره
قوله وهو الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه يرد عليه ان هذا التعريف دوري ضرورة توقف معرفة الروي
على ما اخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه وتوقف النسبة على معرفة الروي اذ لا تنسب القصيدة الى
حرف حتى يعرف انه حرف رويها فالتحقيق في حرف الروي ما قدمناه عن ابن جني قوله او من الروي وفيه
وجه اخر ذكرناه فيما سبق قوله سائلكم حمر الخ قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاستاذ عمرو بن سعيد

دخل عليه فرأى كم قميصه متمزقا من تحته فبعث اليه عشرة الاف درهم فقال فيه الابيات واه قوله وان جلت
للوصل اي لم تمتن وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان تكون ان نافية معطوفة على لم تمتن
اي ولم تكن جليلة عند عمرو وان كانت في نفس الامر كذلك قوله وجعل اياديَ بدل اشتمال من عمرو فينبغي
ان تقدر الرابطة اي اياديَ له لوجوبه في بدل البعض والاشتمال وان لم يجب في بدل الكل لعدم وجوبه في
الجملة التي هي نفس المبتدا وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح كون اياديَ مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر
لانه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبني على التسامح قوله
يقال في الكناية عن نزول الشدة الخ الكلام مبني على تشبيه السقوط الرتبي الذي هو الفقير بالسقوط الحسي
بجامع ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المشعر على شفة الانسان قوله
وارغد يقال عيشه رغد ورغد اي واسعة طيبة قوله وما اشتار العسل من اختار الكسل يقال
اشتريت العسل واشترته اي اجتنيتها والمشور عود يكون مع مشار العسل قوله قلت يحتمل ان يرد
الخ قيل انما يستقيم هذا لو لم يمنع قوله ما يلزم في السجع فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع
وانت خبير بان الشارح حمل قوله سابقا مالا يلزم في السجع على ما لا يلزم في مذهب السجع فاندفع التوهم
قوله ولعدم رجوعه الى تحسين الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ
علة عدم دخوله في فن البلاغة لا قسيمه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط ومالا اثر
له في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام
فالصواب في العبارة ان يقول لعدم الرجوع الخ ويمكن ان يوجه بان لفظ او اشارة الى التخيير في التعبير
عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شائع في عبارة المفتاح قوله فتنتني فجننتني اي صيرتني مجنونا
وعن اسم امراة والتجني الاعراض نفتي اي تتنوع عن تجنيا اي بعد اعراض قوله من يلق يوما على علاته
اي على كل حال وهرم بكسر الرا رجل وهو هرم بن سنان بن ابي حرث المري صاحب زهير الذي يقول فيه
ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم ، واما الهرم بفتح الرا فهو كبر السن قوله صغير الانترار
الاعراب باحتها الخ الظاهر انه يصف دينارا لكن في بعض نسخ ديوانه صهبا فهو يصف خمرا كما يدل عليه البيت
الثاني وهو قوله في كف ذات حر في زي ذي ذكر ، لها محبان لوطي وزناء قوله ومثل التعديل
الخ قال العلامة في شرح المفتاح فان روعي فيه كذا ازدواج او تجنيس او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية

في الحسن كقولهم وضعنا في يده زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط
والقبض والهدم والبنا والمنع والاعطا ومن ذلك قول المتنبي ، الخيل والليل والبيدا تعرفني ، والضرب والرمح والقرطاس والقلم ،
قوله ومنه ما يسمى تنسيق الصفات الخ مثاله من القران المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس
السلام المومن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي قوله عليه الصلاة والسلام الا اخبركم باحبكم
الي واقربكم مني مجلسا يوم القيمة احاسنكم اخلاقا الموطون اكنافا الذين يالفون ويولفون الا اخبركم بابغضكم
الي وابعدكم مني مجلسا يوم القيمة اسوأكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون ومن النظم قول عباس بن عبد
المطلب في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، وابيض يستسقى الغمام بوجهه ، ثمال اليتامى عصمة للارامل ،
وعلم بذلك ان الخاتمة الخ قد سبق منا في بحث المقدمة تحقيق فلينظر فيه قوله بالتهلل اي البشاشة والسرور
قوله مزحل اي مبعد بالزاي المعجمة والحا المهملة قوله عار واهتضام هضمت الشي اي كسرته ويقال هضمه
حقه واهتضمه اذا ظلمه وكسر عليه حقه قوله فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري الخ انشد يتعدى
الى مفعولين يقال انشدني شعرا فمفعوله الاول ههنا محذوف اي انشده وا وجل من الوجل وهو الخوف وموضع
على نصب على انه مفعول لادري وقوله واني له وجل اعتراض وتغدو بالغين المعجمة اي تصبح الموت واول
مبني على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما في قبل وبعد اي اول كل شي وحاصل المعنى وبقاوك لا اعلم اينا
يكون اقدم من الاخر في غدو والموت عليه واني خايف مترقب قوله دع المكارم الخ المكارم جمع مكرمة بمعنى
الكرامة والبغية الحاجة قوله وقوفا بها صحبي وقوفا جمع واقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لا انه لازم
والمذكور في البيت متعد مفعوله مطيهم وانتصابه على الحالية من فاعل نبك اي قفا نبك في حال وقف اصحابي مراكبهم
علي قايلين لا تهلك اسى من فرط الحزن وشدة الجزع والاسى الحزن تقول اسيت على الشي اسى اسا اذا حزنت عليه قال
الكوفيون نصب اسى على المصدر لان قوله لا تهلك اسا في معنى قوله لا تاس اسا وقال البصريون نصب لانه مصدر
في موضع الحال والتقدير لا تهلك اسا اي حزنا وتحمل اي اصبر صبرا جميلا فان قلت الصحب جماعة وقوله وقوفا
فعل متقدم لا ضمير فيه فكان الواجب ان يقول واقفا بها صحبي كما تقول مررت بدارك قايما سكانها فالجواب ان
الاختيار عند سيبويه فيما كان جمعا مكسرا ان تقول مررت برجل حسان قومه قال ذهبي عليه بكرة على غدوة
وجبة فعود الديه بالصرم عواذله ، واذا كان مما يجمع جمع سلامة كان الاختيار ترك التثنية والجمع فتقول مررت
برجل صالح قومه على انه يجوز ان يكون قوله وقوفا منصوبا على المصدر من قفا والتقدير وقوفا مثل وقوف صحبي
ويجوز ان يكون مصدرا وقع موقع الوقت لا سابه ويكون التقدير وقت وقوف صحبي قوله سم الانوف الخ

جمع الاشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استوا في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم
والمراد هاهنا المجد والشرف اي من النمط الاول في المجد والشرف قوله ويسمي اغارة ومسخا الاغارة في اللغة نهب
الاموال والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية ظاهر قوله بسمر الرماح اي بالرماح السمر وهو جمع اسمر من السمرة وهي
لون الاسمر قوله انسي ابانصر الخ احدي الهمزتين فيه محذوفة علي نمط قوله افتري علي الله كذبا والاستفهام
انكاري وتنيل من الانالة وهي الاعطا قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة المشكلة الخ فيجاب بان المراد بخل الزمان
عدم تجويزه وجوده مثله فاذا لم يتصور من الزمان وجود مثل له فكيف من الانسان فيكون حاصل المعني ان
الزمان عدم تجويزه وجوده مثله فاذا لم يتصور من الزمان وهو يحتمل له فكيف من الانسان فيكون حاصل
المعني ان الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يجوزه فضلا عن ان ياتي وانت خبير بانه لابد ان يعتبر شي يتعلق به البخل
فان قدر مضاف اي بتجويز مثله البخل يفهم منه جواز وجود مثل في نفس الامر وعدم تجويز الزمان للبخل
فاصل القصور بحاله قوله اعدي الزمان سخاوة الخ الاعدا ان يتجاوز الشي من صاحبه الي غيره ومنه العدوي
وفي الحديث لا عدوي اي لا يعدي شي شيا قوله لان المعني علي المعني والمراد لقد كان فان قلت المعني وان كان
علي المضي الا انه عدل الي المستقبل قصدا الي الاستمرار او حكاية للحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت لما لم
يبق بخل الزمان بعدما عدا سخائه اياه لم يحسن حمل المضارع علي الاستمرار ولا علي حكاية الحال تامل قوله قال ابن
جني اي بعلم الزمان الخ فالبيت علي ما ذكره ابن جني من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتي انه
لتخافك النطف التي لم تخلق قوله وقيل انها جمع لهاة وهي الهنة المطبقة في اقصي سقف الفم وفيه جمع علي
لهوات ولهيات مثل عطيات قوله وكذا قول القاضي الارجاني ان كان الرواية في اسرعي علي صيغة المعلوم فودعي
بكسر الدال امر فاعله وان روي علي صيغة المجهول علي انه مسند الي الجار والمجرور فودعي بفتح الدال علي انه مصدر او اسم
زمان اي وقت توديعي والمسمع بكسر الميم الاولي الاذن والمدمع بكسر الميم الاولي ايضا موخر العين قوله وقايلة
الخ اي رب جماعة قائلة وسمطيه حال من ضمير تساقطها والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والاصح سكت حسنا انها
ملا تها قيل قول الزمخشري افضل لان فيه صنعة المراجعة وهو السوال والجواب كقوله
قال لي يوما سليمان * وبعض القول اشنع * قال صفني وعليا * اينا اتقي واورع * قلت اني ان اقل ما فيكما بالحق
قال كلا قلت مهلا * قال قل لي قلت فاسمع * قال صف قلت يعطي * قال صفني قلت تمنع * واجيب بان كون
المراجعة من المحسنات البديعية محل نزاع ولذا لم يذكرها المص ولو سلم فهي انما تعتبر في السوال المكرر والجواب
المعاد قوله مقيم الظنون اي انا مقيم الظن واراد بالظن محله وهو القلب والاماني جمع امنية والقلق

الاضطراب والجدي العطا قوله قول ابي الطيب واني عنك الخ لغادي لرايح وفنا الدار ما امتد من جوانبها محبك
اي انا محبك قوله في المجلس العام اي الممتلي قوله رحب الباع الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين قوله
مدي جعفر اي الغاية التي بلغ اليها جعفر قوله وقول ابي تمام بعده الخ فيه بحث لان بيت ابي تمام يشتمل علي الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية والكناية بحيث شبه الصبر بالباس واثبت له شيا من لوازم المشبه به اعني الكسوة
وبين تسمية الجازع جازما وتلك تستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم لينتقل الي الملزوم والبيت
الاول لا يشتمل علي هذه اللطايف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول قوله وان يكون احد البيتين
نسيبا يقال نسبت الشاعر بالمراة ينسب بالكسر نسيبا اي نسيب بها قوله الي المعني المختلس يقال اختلست الشي واختلسته
اي استلبته قوله سلبوا علي صيغة المجهول قوله وهذا يشملهم وغيرهم وقع بعده في بعض النسخ روي انه لما بلغ
هرون كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت الي الشكوك ولا حبسه فكتب
اليه ابو نواس هذه الابيات * قول لهارون امام الهدي * عند احتفال المجلس الحاشد * انك يا بكر من قدرة
فلست مثل الفضل بالواجدي * ليس علي الله بمستنكر * ان يجمع العالم في واحد * فامر هرون باطلاقه وخلع عليه
الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع واذ اجعلها للعطف وجعت الحالية باقي العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبة
الملامة فيه قوله ونعمة معني نعمة مبتدا خبره وحدواه اي عطاه مفعول معنف بمعني سايل قوله وقد ظللت
عقبان اعلامه الخ العقبان الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير لضخمه كذا في الصحاح وقال الخلخالي
المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره علي روس الاعلام والعقبان الثاني جمع عقاب الطير وهو
الطائر المعروف الذي يضرب الارنب قوله توقع الفريسة الفريسة ما افترسه السباع والميرة الطعام قوله
فلم يلم بشي يراه يمكن ان يقال ان قوله حتي كانها من الجيش الملم بمعني قوله راي عين فانها انما نظن كونها من
الجيش اذا كانت قريبة محيطة بهم قوله كما يحكي عن ابن ميادة ميادة اسم امراة والتهلل طلاقة الوجه كما مر والاهتزاز
التحرك والمهند السيف المطبوع من حديد الهند والحطئة اسم شاعر سمي به لقصره وقيل لدمامته قوله فاستعفي فما
اعفي يقال اعفني من الخروج معك اي دعني منه واستعفاه من الخروج معه اي ساله الاعفا قوله فكانه قال
لا يستعمل ذكر السيف الا في ظالم او ابن ظالم الخ القصه وذلك لان ذكر السيف لما لم يكن جادا صالحا للضرب كان
ضرب المقتول به بعد نباله وزيادة ايلام له فكان الضرب به ظلما علي المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل في الضريبة
والرعب الخوف والدهش الحيرة والصمصام والصمصامة السيف الصارم لا ينثني واغماد السيف جعله في غمده
اي غلافه وان جني في ما ان يعا زايدة صبا اي مال الي الجهل والفتوة كما عرفته فيما سبق وكبا بمعني زل

ومراغه ام جرير تهينها به الاخطل تعريضا بانها تتمرغ عليها الرجال و المغارم جمع مغرم على القياس وجمع مغرم على غير
القياس كمحاسن جمع حسن وهي ما يلزم اداوه كالدين مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لان وقت
حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فما ظنك بها في غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا
فهم الفك مجانا وظبة السيف طرفه ومناط التميمة وهي العوذة التي تعلق على الانسان الصبي وكليب اسم قبيلة
ود ادم اسم رجل **قوله** ولغرب اي اتي بشي غريب بديع **قوله** ان كنت ازمعت الخ قيل ازمعت يتعدى بنفسه
يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت على الامر كذا فاذا العزم كانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كما في
جمعه وجمعت عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفرا وما في غير ماحرم زائدة **قوله** وهي المخادعة المخادعة
المخادعة **قوله** اذا اضاق صدري الخ المنية في البيت لكونه من شعر الغير **قوله** تمثلت بيتا **قوله** كانت تلهنية الخ
في الصحاح هو في تلهنية من العيش اي سعة وهو ملحق بالخماسي بالف في اخره صارت الالف يا لكسرة ما قبلها
والنون زائدة والشبيبة الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والجمل الاتي بشي جميل **قوله**
كانه كان مطويا الخ الاجن جمع اجنة وهي الحقد اذا ما اسهلوا اي صاروا الى السهل وهو الارض اللينة والدخول
فيها كناية عن الوصول الى الشي الناعم **قوله** وتمامه ليوم كريهة الخ وبعده كان لم يكن فيها وسيطا ولم يكن نبي
في العرد **قوله** قد قلت لما اطلعت الخ الوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد احمر والغض
بالمعجمتين الطري والمراد به خد الحبيب وروضة اس مفعول اطلعت والاس ورد اخضر كذا في شرح الايضاح
لجلال الدين الشاشي والمراد به الشعر النابت على وجهه والهمزة في لعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت
في موضع العذار واراد الساري بالنصب على انه صفة لعذاره الا انه سكنه للضرورة وترفقا امر من ترفق اصله
ترفقن قلبت النون الخفيفة الفا **قوله** كنا معا امس الخ اراد بالامس الزمان القريب لا حقيقته والبوس الشدة
والمكابدة المقاساة وقذي العين الخبث الذي يقع فيها حالة الوجع **قوله** نحو عواليه الخ العوالي جمع عالية
الرمح وهي ما دخل منه في السنان الى ثلثه والسوابق الخيل **قوله** اتقول لمعشر الخ قوله انا ابن جلا اي ابن رجل
وضح امره واشتهر وطلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وهذا كله تهكم والثنايا جمع ثنية وهي طريقة
العقبة **قوله** انلني بالذي الخ انلني اعطني والبا في بالذي للبدل اي بدل الذي استقرضته والمعشر الجماعة
وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت او الى الذي في بالذي وقوله عنت
اي خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها **قوله** واتق الشبهات الخ اراد بالشبهات بسكون الشين الجهة
وكسر البا الموجة السبه التي لا يعرف حلها وحرمتها **قوله** كقول بعض المغاربة جمع مغربي والتا في الجمع عوض عن يا

النسب **قوله** على اصاغره متعلق بالتوهم والضمير المجرور عايد الى الانسان والاضافة لادني الملابسة والمراد باصاغره
هم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال مما يخطر بقلبه من جنس التوهم كانا
على اصاغر التوهم فقد ركب شططا **قوله** لحقنا باحرام وقد حوم الهوى الخ حوم الهوى قلوبا اي جعلها دايرة
حول الحبيب وطير القلوب ما يختلج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اي والحال ان
تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول الحقيقي ادعا وارغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب
وذلك الليل بمجي الشمس والخدر الهودج ونضا بمعنى خلع والصبغ اللون والمراد بانطوا الثوب المجزع خفا الكوكب
والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النايم في النوم **قوله** والنار عطف على الرمضا او معطوف على عمرو كما ذكر في
المختصر فيكون ادق اجراهما معا **قوله** وعمرو هو جساس بن مرة فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث وجساس هو
جساس بن مرة فليس احدهما الاخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن
الحارث فلم يدركه حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس اغثني بشربة ما فتركه عمرو اليه واجهز
عليه وهذا صريح فيما قلته **قوله** وهي ان البسوس الخ البسوس اسم امراة وهي بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم
شخص والعالية ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وهي الحجاز والنسبة اليها عالي ويقال ايضا علوي
على غير القياس والمصاهرة الى قوم التزوج منهم والاصهار اهل بيت المراة فانكرها اي لم يعرفها بسبيل اي تسيل
قوله فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه وانشات تقول لعمرك لو اصبحت في دار منقد
لما ضيم سعد وهو جار لابياتي ولكنني اصبحت في دار غربة متى يعد فيها الذيب يعد على شاتي
والعفر قتل الابل والفحل ذكر الابل اهدى اي اسكني من هدي يهدي والغرة الغفلة فاجهزت عليه بمعنى على القتل
اي اسرعت قتله ونشبت الحرب اي علقت وتغلب وبكر قبيلتان **قوله** كاني سا ورتني الخ الساورة المواثبة والصلة
الحية الرقيقة والرقش جمع رقشا وهي الحية التي فيها نقط سواد وبياض ناقع اي بالغ **قوله** انا البار المطل الخ
المطل المشرف من اطل عليه اي اشرف ونير قبيلة ولهذا انث الضمير العايد اليها وابح له الشي اي قدر وانفا نا
بالنصب على التمييز **قوله** تكش بلا شي الخ تكش اي تصوت من الكش وهو صوت الافعى من جلده لا من فمه وشد
نطح وتبري من بري القلم تحت **قوله** برقع وجلال البرقع للدواب ونسا الاعراب وكذلك البرقوع وجلال
جمع جل **قوله** قفا نبك الخ في قفا ثلاثة اقوال احدها ان يكون خاطب رفيقه والثاني ان يكون خاطب رفيقا
له واحدا ومعنى لان العرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين قال الله تعالى مخاطبا لمالك القيا في جهنم والعلة في

هذا ان اقل اعوان الرجل في ماله ما له اثنان واقل الرفقة ثلاثة فجري كلام الرجل علي ما الف من خطابه لصاحبيه
والبصريون ينكرون هذا لانه اذا خاطب الواحد بخاطبة الاثنين وقع الاشكال وذهب المبرد في قوله تعالى
القيا في جهنم الي انه تثنيه للتوكيد اي الق الق وخالفه الزجاج وقال انه مخاطبة للملكين وكذلك قفا انما هو مخاطبة
صاحبيه والقول الثالث انه اراد قفن فابدل الف من النون واجري الوصل مجري الوقف واكثر ما يكون هذا في
الوقف والسقط ما تساقط من الرمل وفيه ثلاث لغات سقط وسقط وسقط **قوله** كليني لهم الخ اي دعيني
واتركيني والهم الحزن ناصب اي ذي نصب والنصب التعب ووصف الهم بالنصب مجاز اذ التعب لصاحب الهم وليل
اقاسيه اي اكابده واقاسي وبطيء الكواكب في السير كنايه عن طول الليل **قوله** فراق ومن فارقت الخ مطلع قصيدة
يمدح بها كافور الاخشيدي الوالي عصر حين فارق سيف الدوله وقصده فالمراد من المفارق سيف الدوله ومن الكريم
اي المقصود كافور **قوله** فؤاد ما يسليه المدام الخ اي لنا فؤاد وما انا فيه والمدام الخمر وقوله مثل ما يهب اللئام كناية عن قصر
العمر **قوله** وفي الغزل مغازلة النسا محادثتهن ومخادعتهن ومراودتهن وفي المثل اغزل من امرئ القيس والاسم
الغزل وقيل الغزل مدح الاعضا الظاهرة والمدح مدح الامور الباطنة **قوله** ويجب ان يجتنب في المدح
ما يتطير به روي انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحاق الموصلي يا دار غيرك
البلا ومحاك يا ليت شعري ما الذي ابلاك فتطير المعتصم وامر بهدمه ودخل ابو نواس علي الفضل بن يحيى البرمكي
اربع البلي ان الخشوع لبادي عليك واني لم اخنك ودادي فانزعج الفضل وتطير ابنه وعاد يكرر يحيي الله
ما بيننا فلما انتهي الي قوله سلام علي الدنيا اذا ما فقدتم بني برمك من حاضرين وبادي استحكم تطيره ونهض
فدخل ام الحرم فلم يبق احد في المجلس الا استقبح ذلك من احضار ابي نواس ودخل البحتري الي ابي سعيد
الثغري فانشده لك الويل من ليل تطاول اخره فقال ابو سعيد بل الويل والحزن لك لامك ومما ينبغي ان
يتجنبه الشاعر في المديح اساءة الادب فانه اذا احسن في نظمه واساء في ادبه غطت الاساءة علي الاحسان
واستحق الهوان روي ان ابا النجم العجلي دخل علي هشام بن عبد الملك وكان احول فانشده ارجوزته التي يقول
فيها الحمد لله الوهاب المجزل حتى بلغ قوله والشمس قد صارت كعين الاحول فغضب هشام وامر بضربه ونفيه ومن
ذلك قول بعضهم وقد مدح زبيدة وهي تسمع ازبيدة ابنة جعفر طوبى لزائرك المثاب تعطين من رجليك
ما يعطي الاكف من الرغاب فهم الخدم بضربه فقالت دعوه فانه اراد الخير واخطا الصواب
لانه سمع قولهم في الشعر شمالك اندي من يمين غيرك وظهرك احسن من وجه سواك فظن ان الذي ذهب اليه من هذا

البيت

البيت اعطوه ما امل ونهوه علي ما اهمل فعجب الناس من خطابها وفهمها **قوله** وكقول ابي الفرج الساوي
وما بعد البيت المذكور فلا يغررك حسن ابتسامي فنقلي لمضحك والفعل مبكي بفخر الدولة اعتبروا فاني
اخذت الملك منه بسيف ملك وقد كان استطال علي البرايا ونظم جمعهم في سلك ملك فلو شمس الضحى جاءته يوما
لقال لها عتوا اف منك ولو زهر النجوم اتت رضاه تابي ان يقول رضيت عنك فامسي بعد ما فرع الثريا
اسير القبر في ضيق وضنك اقدرانه لو عاد يوما الي الدنيا تسربل ثوب نسك **قوله** في عشقه اي بمعلوم
بالشرف او بالجمال والضنك الضيق **قوله** السيف اصدق انباء من الكتب الخ المراد بالكتب كتب المنجم وحد السيف
جانبه الذي يباشر الضريبة والحد الثاني يعني الحاجز فقوله بيض الصفائح مستاحن جملة من متون جلاء الخ
والصفائح جمع صحيفة وهي السيف العريض والمراد بسود الصحائف كتب التنجيم والريب والشك قول
النجمين ان عمورية لا تفتح **قوله** فمن عرضت شكاه عظيمة لعمري الخ الشكاة امر يشكي منه وبعد البيت المذكور
ولكنهم اهل الحفائظ والذي فهم من ملا الزمان خصوم فان بات منها فيهم وعك علة ففي اجراح منهم وكلوم
قوله نو عمهم الحفائظ جمع الحفيظة وهي الغضب والحمية وملمات الزمان مصائبه النازلة والوعك مغص الحمى
قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام الشعراء علي والبين الخ البين الفراق والفيلق الجيش والجمع فيالق
اربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان
ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذي الرمة وهؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون
من اهل الاسلام الذين نشاوا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وابي الطيب ولا استشهاد بكلامهم
الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وانما صدر عن صاحب الكشاف في اثنا تفسير قوله تعالى
كلما اضا لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا لان مبني الرواية علي الوثوق والضبط ومبني القول علي الدراية والاهل
والاتقان في الاول لا يستلزم الاتقان في الثاني والقول بان ما يقوله بمنزلة ما نقل الحديث بالمعني ليس بسديد
بل هو بعمل الراوي اشبه وهو لا يوجب السماع **قوله** لو راي الله في الشيب خيرا الخ قد يقال لا ينبغي كون
هذا من الاقتضاب لان اول كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد مشيبا فيكون مناسبا لاول الكلام
واعترض علي المص بان كلامه يدل علي ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراده ان الاقتضاب
مذهب العرب والمخضرمين وهذا ينافي ان يسلكه الاسلاميون ويتبعونهم في ذلك ولذا اورد بيت ابي
تمام بقيت بقيا الدهر الخ ومثله في الفارسي طول وعرض حواسيم بن تمامه واصلحت يا مد سكسم خادرا والله اعلم

ان المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلب وهو ايضا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وفسروه بان يخرج المتكلم الى
غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة الى موصوله اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة
التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة لانه اسرع الى الظفر به كما يفعل ذكر عند العرض الى الملوك والاكابر
قوله لانك اذا نظرت الى فواتح الخ بيانه انك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها من البلاغة
والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصف العبارة كالتحميدات المفتتح بها اوائل السور وكالابتدا بالندا
في مثل يا ايها الذين امنوا فان مثل هذا الابتدا يوقظ السامع للاصغا اليه وكذا الابتدا بحروف التهجي نحو الم
وحم فانه مما يبعث ويحرض على الاستماع اليه كانه يقرع السمع عن قريب واما خواتم السور ففي غاية الحسن
الاترى الى الدعا الذي ختم به سورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرائض
في خاتمة سورة النسآ والتبجيل والتعظيم الذي في خاتمة المائدة والوعد والوعيد الذي في خاتمة سورة
الانعام **قوله** وقد اعجز مصاقع البلغا واخرس شقاشق الفصحا يقال خطيب مصقع اي بليغ يجهر بخطبته
اما من صقع الديك اذا صاح واما من الصقع بمعنى الجانب لانه ياخذ في كل جانب من الكلام واما من
صقعه اذا ضرب صوقعته اي وسط راسه والشقاشق جمع شقشقة وهي شبه رية يخرجها
الفحل في تلك الحالة يقال هو ذو اشقشقة وخطيب ذو اشقشقة **قوله** والتذكر للاحكام المذكورة
في علمي المعاني والبيان انما لم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغة والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة نهار الخميس ثالث عشر شهر ذي القعدة
الحرام من شهور سنة خمسة عشر ومايه والف على يد ١١١٥
العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى عثمان
ابن الحاج ناصر الدين غفر الله له
ولوالديه وللمسلمين
اجمعين
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

والحمد لله رب العالمين

م م

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بعارف
١٢٥ وكفى عبده